





۲۲۲ معزی  
۲۱۱۹۴۵

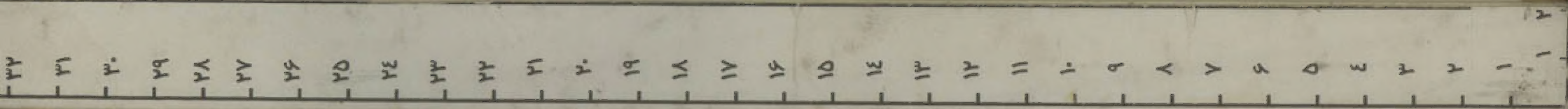
۸  
۱  
۱  
۸  
۸  
۳  
۵  
۶  
۸  
۷  
۶  
۱  
۱۱  
۸۱  
۸۱  
۳۱  
۵۱  
۶۱  
۸۱  
۷۱  
۶۱  
۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب	کفۃ المحتاج	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱۱۹۴۵
شماره اختصاصی ( ۲۲۲ ) از کتب اهدائی : معزی		



۲۲۲ معزی  
۲۱۱۹۴۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب	کشف المحتاج	شماره ثبت کتاب
مؤلف		
موضوع		
شماره اختصاصی (۲۲۲) از کتب اهدائی : معزی		۲۱۱۹۴۵





۱۲۲  
۳  
۴

ما انقل الى قلاهدل

له بالموقوفه

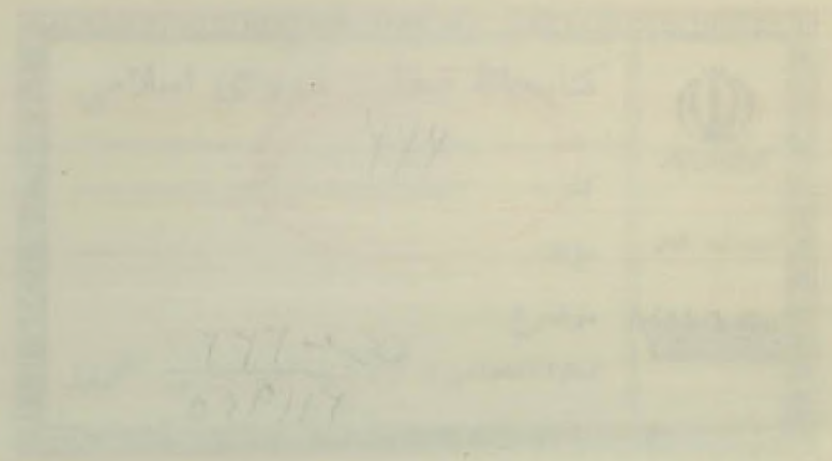


امامه عاليه حضرت ميرزا محمد  
نور حسن النعماني  
بازار طهران

امامه عاليه حضرت ميرزا محمد  
نور حسن النعماني

کتابخانه  
میرزا محمد نور حسن  
نعمانی

کتابخانه  
میرزا محمد نور حسن  
نعمانی









كتاب

البيع

بيع الاعيان ويرد بان افراده هو الاصل اذ هو مصدر وارادة ذاك تعلم من افراده  
 الم بكتاب مستقل وهو لغة مقابلتي بشي وشراعتي بفتح مقابلة ما مال عال  
 بشرط الا لا استعادة تلك عين او منفعة مبدية وهو المراد هنا وقد يطلق على قسم  
 الشراعتي بان ينعقد بغير ملك يمتد على وجه مخصوص والشراعي بان ينعقد على ان ينعقد  
 يقع على الاخر وان كان له عاقد ومعتود عليه وصيغة وقوة الخلق في هذا بديها وان  
 فقد ما عليها بطواعي اعينها بالشرط محال **بشرط** الذي لا بد منه لوجود  
 صورته الشرعية في الوجود ولو في بيع ماله لولده وكذا في البيع القيمي لكن لا يرد  
 كاعتق عندك غني بالف فيقبل فانه يعتق به كما يذكره في الكفاة للصفحة البيع وقوله  
 فلا يرد **الاجاب** من البايع ولو هن لا وهو صريح ما دل على التملك دلالة قوله لا يرد  
 وتكرار على استعانة الشرع وستاتي الكفاية لقوله تعالى الا ان تكون في ارض تراض  
 منكم مع اخذ حديث الصحيح انما البيع عن تراض وهو خفي فان يصدقها هو للصفحة فلا  
 فلا ينعقد بالاعطاة وهي ان يترضا بغير ولو مع السكوت منها واختار بعض جمع  
 انعقاده في باقي ما بعده الناس فيها بغيرا واخر في محقق كزيف والاستعمال من  
 بيع باطل اتفاقا اي الا ان قدر الخلف في كل مرق على ان الغرض في ساحة فيه مناعا على  
 جوابا اعطاة وعلى الاصح لا مطالبة بالاي من حيث المال بخلافه في قاطر العقول  
 اذ لم يوجد له ملك وهو ظاهر في الاخر الرضى والخلاف فيها ويجوز خلافها في مسائل  
 العقود المالمية ثم الصريح هنا **كذلك** وما استق منه ذاكنا وهو ان ينعقد على احد  
 احتماليين فانها وهو المعتدانه كناية وعلى الاول يفرق بينه وبين جعله للشي  
 الا في بان الجعل محتمل وهما الاحتمال **وملكك** وهبتك ذاكنا او كونهما صريحي  
 في الهبة انما هو عند عدم ذكر عن وفارق ادخلته في ملكك فانه كناية باحتلاله الملك  
 الخسري وشريت وعوضت ورضيت واشترى مني ونحوه **نعم** واي بالكتف فعلت  
 جوابا لقول اشترى بعت وكذا يعني لكن بعت لا يعني عن قبول المشتري تقدم او  
 تاخر بخلاف يعني وكما على وبعثك وفي عليك او على ان ينعقد او على ان ينعقد  
 كذا ان نوب به الثمن واستفيد من كذا الخطاب انه لا بد في معنى خوضه **وسئل**  
 المتوسط الاثنية منه كرضيت لك هذا بكذا ولو في خوف وكيل ومن اسناده لم يرد  
 الخطاب فلا ينعقد بملك ولا ينعقد بملك او ينعقد بخلافه في خوف بملك والفرق  
 بينهما وبين خوف الكفاية واضمح ولو باع ماله لولده محض لم ينعقد هنا خطاي  
 بل يعني بعتة لا يني وقبلته له **والقول من اشترى** وهو صريح ما دل على التملك  
 دلالة قوله كما امر **اشترى** وما استق منه ويختلف في خوفه التاويد الكاف  
 الخاص العام **وتمسك** وقبلت وابعت واخترت وخوفهم وفعلت جوابا لقول

البايع اشترى لا ينعقد الا لتمام جواب في اخا بعد اشترى منك او بعثك ورضيت  
 ومع صحتها يصدق في قوله لم اقصدها خوفا وبحث شارح انه لا بد منها من  
 نظير ما ياتي في الطلاق قصد التلف لتمامه في الاقضية واعتقده غير واحد في  
 مسائل العقود **تلييه** اخذنا اصحابنا في السب القولي كصنع العقود والخلوك  
 والناظر الامر والني هل يوجد السب كالكلف هنا عند اخذ من حروف اسبابها او  
 عقبة على الاتصال او يتبين باخر حصوله من اوله قال ابن عبد السلام والمختار عند الا  
 مشربة وهذا في اصحابنا الاول وقال الرافعي الاكثر ون على الثاني واخر الخلاف في  
 السب القولي وقد حكى في كافي وجرى في الترخيم بالرضاع هل هو مع الرضا في است  
 او عقبة هذا احاصلها ذكره التركي في موضع وذكر في اخره اذ اختلف الحكم بين  
 او تركت على متعدد هل ينعقد بالجميع او بالاحراق وكذا لو وقع عقب جلة مرتبة  
 من اجزاء او ترتب على لفظ ثم ذكر احتمالا ان الخلاف هنا القولي لان الحق لا ينعقد  
 الوجود على ما قبله فلما قبله دخل على كل تقدير رده فانه معنوي وبان المعنى  
 لمذ هنا ان الموتى هو مجموع اي غالبا ذكره فروعا على الف والوجه باختيار السب  
 بعض كل مه حل ما في هذه على حكم ترتيب على سب مركب من اسباب متعاقبة اذ من  
 طلب الخلف في يمينه وبين الخفية في المسكر بالقدح العاشر فيمن منعه للحل  
 ثم لا خير فلا يجب الحد بما قدس لا ينعقد في هذا ما تقرر بالا لانه في سب واحد لا  
 تركب فيه والفرق في محقه لان هذا الاقاده جرف فيه اوجه ثلاثة والاول  
 لتركيبه لم يخرج فيه الا وجان وكان الاصح ان الموتى مجموع لان هذا هو شأن الاسبا  
 المجتمعة فناما فان كل مه في الموضوع ومثلهما ظاهر في التناقض لولا ناوبه  
 بما ذكرته المعلوم منه ان ترتبه على لا يجوز فقط في مثل لشمه هنا انما هو كذا  
 يخصه كما يعلم من اصحك معن تامله فيه **والجواب تقدم لفظ المشتري** ولو  
 نقلت بيع هذا منك بكذا الصحة معناها لا ينعقد في فعلت وخوفهم الا في مسئلة  
 المتوسط للاكتفاء بها في مذهبها وظاهره لا ينعقد في اهلية البيع **ولو قال**  
**يعني** او اشترى مني هذا بكذا **فقال بعتك** او اشترى **القول في الاظهر**  
 دلالة على الرضى فلا يحتاج بعده لغيره اشترى او بعثك واحتماله لا يشترط في الرضا  
 بعيد بخلافه يعني وتبيعي واشترى مني واشترى مني وخو اشترى منك  
 اذ تقدم لا خلاف في صحة **وبعتك** البيع من غير ان يكون الذي لا بد من لانه ليس  
 من اهل النية على كلام ياتي فيه في الطلاق **يا لك الله** مع النية مقتنة بنظير ما  
 ياتي ثم والفرق بينهما في نظر ولا يعني عنها القرائن وان توفرت وهي ما قبل  
 البيع وعنه **كذلك** او حده مالم يقل بمثله والا كان مترجح قرض كما ياتي في  
 تسلمه وان لم يقل مني او باعك الله او سلطتك عليه وكذا باري الله في

قال في المحققين



في ان كان من ان لا ينفك عنه

جواب جيبه وليس منها الحكيمة ولو مع ذكر الثمن كما اقتضاه اطلاقهم لانه صريح في  
الامانة لكان لا غير فذكر الثمن مناقض له وبه يفرق بينه وبين صراحة وهيب  
حالا لانه الحق قد تكون ثواب وقد تكون محاقا فلم ينفك هذا ذكر الثمن بخلاف الاناخر  
وانما كان لفظ الرقبى والعري كناية لا مرعا عند بعضهم لانه يرد في الهبة لكنه يخط  
عنها يا ياء الهبة المحذرة والمشعر به لفظه بخلاف الاناخر **تلك** الا يشترط ذكره بل  
يكفي بيته على ما فيه مما يستنتج في شرح الارشاد وانما انعقد بها مع الستة في  
**الاصح** مع انها لم تفسر على الاشارة والخلع وذكر الثمن او بيته تنعقد بالاطلاق  
عذب منه يغلب على الظن ارادة البيع فلا يكون المتأخر من العاقدين كايلا مالا يرد  
ولا ينفك به بيع او ينزل وكيل لزمه اشهاد عليه لقوله موكل به بشرط او على ان  
تشهد بخلافه وبيع واشهد ما لم يتوفر القرائن المفيدة لولية الظن وقارن السكاة  
بانه يفتن طاله اكثر والكتابة لا على ما يبيع او هو كناية فينعقد بها مع  
النية ولو خاضر فليقبل قوله عند علمه ويمتد خياره لا يقتضيه المجلس قوله  
**تبيينه** سياقه على ان يطلب في الطلاق في تحت التعليف بالنية ان نحو البيع  
بلا رضى ولا اكراه يقطع بعدم صحته وحمله الا اذا رضى على البيع لغيره او رضى في جه  
المشترى اي او مصادرة بخلافه لضرورة خوفه او دين دين باطنا قطعاً وظاهر  
علام الحادى المبدل لا لنعقاده باطناً مطلقاً **وشرطان** لا يتخلل لفظ لا انعقد له  
بالعقد بان لم يكن من مقتضاه ولا من مصالحه ولا من مقتضاه من المطلوب  
حوايه ولو كلفه الا لحدود وان لا يطلع **الفصل بين لفظيها** او اشارتها في  
كنايتها او لفظ احدها وكناية او اشارة الاخر وكناية احدها واشارة الاخر  
والعبارة في التخلل في الغاييب بما يقع منه عند علمه او ظنه بوقوع البيع له كاهو ظاهر  
سكون مريد الجواب او كلام من انقص لفظه بحسب شعور الاعراض وان كانت  
للمصلحة وليس التعليل او الحالة في الخلع اعترف منه السير مطلقاً ولو  
اجنبياً وظهر انه يضره ان يكونه السير اذا قصد به القطع احداً مما في الفا  
**قوله** ويحمل الفرق وان يذكر الثمن المبتدى ولا يفي بيته الا في الكناية على ما مر  
وان تنفي هيبته وان لا يفي بشا من لفظه به الى تمام الشق الاخر وان يكون  
تكاملاً بحيث يسعه من ثمره عادة وان لم يسعه الاخر والا لم يصح وان حملته  
الرجح اليه وان يتم الخاضل لا وكلها وموكل او وارثه ولو في المجلس وان لاه  
يوثق ولو يوقع حياته والف سنة على الاوجه ويفرق بينه وبين السكاة على  
ما ياتي فيه بان البيع لا ينتهي بالوفاء بخلاف السكاة ولا ينفك الا بالنية في اللفظ  
اعتقد كعتقك ان شئت فيقول اشترى مثله لا شئت الا ان يفي به الشري والاول  
صحته ان شئت بعتك بخلاف بعتك ان شئت او بعتك ان شئت بعد اشترى منك

وان قبل

وان قبل بعهه او قال شئت لان ذلك تعليف محض وكشئت مراد بها كاشيت وصيت  
ويظهر امتناع ضم التام النكوي مطلقاً لوجود حقيقة التعليف فيه والامانة  
كان كاذبة فليكن بعتك وخوفه ان كنت امرتك بعتك فقد بعتك بها كما في آخر الرواية  
وان كان وكلي شتره الى فقد بعتك وقد اخبر به وصدق لان ان شئت بعتك قد بعتك  
ما ياتي في السكاة ويصح بعتك بهذا كذا على ان نصف لانه يعني الا نصف وان  
**يقول على وقت الايجاد** في المعنى وان اختلف لفظها فخرها وكناية **قوله** **قال بعتك**  
**بالف مفسرة** او موجهة **قوله** **قيلت** **بالف** **مبججة** او حالها وان اختلف واطول  
او بالغير والرق او قيلت نصف خمسة **مبجج** كعكس المذكور ناصداً بالاولى  
لانه قد اخبر ما هو طيب به **نفس** في ثلث نصف خمسة ونصف خمسة الذي  
يجه الله ان ارا نصفها ما اجملا ما ياتي صحيح لان اطلق لتعدد العقد في قصير  
قائلاً لغير ما هو طيب به وفي بعتك هذا الف وهذه خمسة فقبل احدها بعينه  
تردد والى بجه الصحة لان كلا عقد مستقل فهو كالوجع من بيع وكذا مثله  
ثم دلت القاطع قال الاظهر الصحة **واشارة الاخر** **بالعقد** انما في وعده  
وبالحل وبالحلف والذم وعدها الا ما ياتي في الطلاق **باللفظ** به من غيره للضرورة  
ثم ان فيها اللفظ وعده قصر كنهه او اللفظ وحده فكناية مستدركة في الطلاق  
واذا كانت كناية تعذر بسوءه مثلاً ما عتبار الحكم عليه به ظاهر كاهو ظاهر  
اذ لا علم ببيته ونوفر القرائن لا ينفك كما هو المألوف الا ان يقال انه يفي بواجب  
كنايته وايشارة بانه نوي للضرورة ويزاد بالعقد ولم يبال ما به من الاختصاص  
به ثمانية كونه ثم احتيازا من وقوعها في الصلاة والشهادة وبعد الحلف على  
عدم الكلام فليست كالنطق ومن ثم صح خوضه بها في صلاته ولم يطل **ورط**  
**العاقد** البايع واشترى الانصار كما مستدركه **والرشد** يعني عدم الخيل من مبلغ  
مصلح الدينه وماله ام استمر وسف بعد بل او يذر ولم ينج عليه ومن جمل رشده  
فان الاوجه صحى عقد كمن جمل رشده وخرجه لان الغالب عدم الخيل كخرجه **نفس**  
لو ادعى والد بايع بياحه عليه صدق بيمينه كاهو ظاهر حاله فالتعظيم لا اصل  
دوايه **نفس** يعني فمن اشتهر رشده عدم سماع دعواه **نفس** ومن جمل رشده  
اذا عقد في الزمة بخلاف صبي وان راهق وقصد اختياري رشده واختيار رشده  
ما اعتد من عقد المميزين لا يقول عليه ويخون وقت بلا دن وحق عليه  
بفسه مطلقاً وفس بالنية ليس عين ماله وانما صح بيع العبد من نفسه لان  
مقصوده العتق ونصه ببيع السكران المتعدي مع ثبوته غير مكلف ولورده  
على معصوم قوله اصله السكران كالفقيه على منطوقه اي له بالشر لم يملك  
بالمعنى الذي فسر له ولا يرد من زاله عقله بما لا يات به فانه مكلف بالحق عليه



**قلت وعدم الاكراه بغير حق** فلا يصح عقد مكره في ماله بغير حق لعدم الرضى  
وليس منه خلا فالحق زعمه قول مجيب لهما لا اذ واحد الا ان يعتد به مثلا كذا خلافة  
بحق ما كان كرهه عليه او تعين بيع ماله لو فادينه او بشرا ماله اسماء الله فيه  
فاجابه الحاكم عليه بالضرر وعقود وان صح بيع الحاكم له لتقصيره ومن كرهه غيره  
ولو باطل على بيع ماله لنفسه صح منه لا يملك في الاذن ويصح بيع للصادق  
ولو مطلقا اذ لا كراه ظاهر ولا يصح شراء يعني يملك **الكافر** ولو مررتا لنفسه  
بنفسه او لوكيله ولو سلم **المصحف** يعني كاهن ظاهر ما فيه قرآن وان قال وان  
كان من حق نفسه او علم او غير ذلك جازا وحدا ما عدا النقد للحاجة ومن  
في ما شترى دارا يستقرها قرآن بطل البيع فيما عليه القرآن وصح الباقي بقوله للصنف  
واما الحديث اي ما هو فيه ولو ضيعا كما نظروا فيها اولى من الاكراه لانه  
وكتا لم يأت بها انا راسلنا وذلك لغيرها فلا متها ونحن ان كل علم شرعي  
او الله كذا ذلك وكبره في حاجة بيع المصحف دون شره **ولا يملك الكافر**  
ولو بوكيله **المسلم** ولو بغيره شفعة والمكرها وبعض اهلها وقيل ولو بغير  
العقود في الاطراف ما فيه من اذلال التمام والحق به المرد لبقا لعلقه الاسلام فيه  
في تمكنها بها من اذلالها **الا ان يعتق** اي في كونه حقه ظاهر **عليه** بدخوله  
في ملكه لبعضه ومن اقرا وشهد بغيره ومن قال فما اكراه عقده عني وان لم يذكره  
نعوضا لان العينة كالبيع **فيصير** بالرفع ليعني التبع في الاصل شر او لا تنفذ اذ لا  
يعتقده **ولا يملك** الذي يعني دارنا وكذا بما ان خشي ارساله اليهم على ما جرت  
ونوره ما ياتي في جعله في دينه سلا حقا لمخذه انه مثال ولا يملك **المسلم** ولو مستأجر  
**سلاحا** وقصدها في نافع في الحرب ولو درعا وفسا وخرافه مثلا لا يجوز الاطلاق  
ملحوظ الحلي او بعضه لانه لا يعتد به على قتالنا فالمنع منه الامر لا يملك لانه فائق  
بالذاتي في قضاء المنفعة النفس والحق في الذم يدار لانه في قنصتنا في  
الباقي وقاطع الطريق اي سهولة ذمارك امرها اصل السلام كما في دين الاصل  
ان يجعل بغير سلام فان ظن جعله سلا حارم وصح بيعه لباغ او قاطع طريق  
**والسبا علم** والحق في التوكيد في شراكل ما لم يصرح به او يراه وخبر بل كراهه  
استدعاء وارحان واستمارة السلم وخلاف المصنف وشراقة الى رغبته واعارته  
وايداعه لكن يوم يوضع امره عندل ونودي عنه مسلم في قطعه المصنف  
لانه لم يحد وباتى بالموجر سلم كما يوم يازن المالك ولو لم يحد وقف على غير  
كما في بكتابة القن عن اسم في يده او ملكه بغير اختياره واقتداره لا يقع  
فصح او اقاله او رجوع اصل لا حيا ومقرض فان امتنع من رفع ملكه باعد الحاكم  
عليه فان لم يجد مشريا استلصق له عند ثقتة وكذا مستولدته ومرديرة

اعلم ان الدار الذي  
استقر بها قرآن يصح بيعها  
مطلقا

قبل اسلامه وبني الحاق مولت العتق به والاوجه اخباره على قول ولا اخبر لها  
مساوي قمتها وكذا لو خضع لوق فيما نظري لا على قول قد القن لنفسه لانه  
لا يملك ختار العوض **والبيع** يعني العتق فاداه ولو غنا **شرط** خمسة ونزول  
الربوي بما ياتي فيه ولا يرد نحو ما للاضحية وحرم اكله وحده المصنف تسليم  
بشرع اقبل اكله يعني عن الطهارة لان جنس العتق لا يملك التي ويرد بان اعتاوى  
عنه لا مستدعي عدم ذكرها لافادته في من قبل الاكل والوقاق مع الاشارة لرد ما  
عليه الخا لن من عدم استحقاقها من اصلها اعداها **شرط** **وعليه** شرط عاوان غابت  
التماس في مثله واراد طهارة العين طهرا بالفعل او لا مكان لما ذكره في  
المتن **فلا يصح بيع النكاح** ولو سلم **والخمس** يعني المسكر وسائر خيل يعني  
ونفذه كمنه من لم يطهرها في احداهما فاحتبا وكسوة النسيئة تمن اقبل  
وان اسه كمنه من بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام وقول الخوار لا يصح  
بيع لبن الرجل الا في شربه خال مرد وديانه مبني على الضعف فانه خب **ف**  
**العتق** الذي لا يمكن نظريه بالاصل **الحل** **واللبن** وكذا **الدهن** في الاصل  
لنظريه كما مر في دليله واعاده هذا ليس حريانا خلا في صحته بنا على  
امكان نظريه وان كان الاصح منه انه لا يصح فلا تكرر اكله فالت زعمه وكما  
نفس وامر كان قليلا بالمكاشرة وكثيره بمر وان اشهر كما كان طهر الخمر لخل  
وخالد الميتة بالذباغ واخر مجتنب لادارتها لانه قتلها تابع لامتصود و  
امر من بعد قبض ولا قن عليه وشم وان وجبت ازالته وما يصير من العمل كقوب  
تجيب بما لا يستوي منه ويصح بيع الغنم فيه الدود ميتا لانه من مصالحه **الناس**  
**المنع** به شرعا ولو ما لا يحسن صغير لان بذل المال في غيره مسفة واحد ما لم يلبسها  
طال **فلا يصح بيع الشراقة** وهي صغار دواب الارض كفارة ولا عير ينافعها الذكوة  
في الحفاص ويستثنى نحو بر يوع وصب ما يوكى وقل ود وقدر وعلقت المنفعة  
امتصاص الدم **ولا يصح كل طير وسبع لا يبيع** لغير صيد او قتال او حراسة  
كالنواسق الخمس والسد وذئب ونمل لا يربي فاعلمه الصيد لكره مثلا خلاف قومند  
**يصيد** ولو بان يربعه له وقيل لقتال وقد حراسة وشرة اهليه نحو دفع  
وخو عند لب للاش لصوده وطا ووين للاش بلونه وان زيد في ثمنه لاجل ربه  
اما الهرا الوحش فلا يصح بيعه الا ان كان في منفعة كبر الزباد وقد روى تسليمه  
لخمس او ربطه مثلا **ولا يصح جني** في **المنطقة** والزييب وخو من جنة خرد  
وهو ذلك من لا يقابل بالعرف في حالة الاختيار لانها النفع بذلك لقلته ومن  
لم يضمن وان حرم غصنه ووجبه رده وكفر من يله وعده بالادب له لونه اف  
لنوعه لا اتركه كالاصغيا ونجبة في فخ **والنار** المحرم كتابة وظهور وصنم



وصورة حيوان ولون من ذهب وكتب عام محرم اذ لا نفع لهما فسمي ببيع بزر و  
صالح من غير كبير كلفته فيما يظهر ليا قد لشرط في كاريه غا محرم وكتب بطاح  
وان زيد في ثمنه لذلك المقصود اصاله الحيوان **وقيل يصح في الالة اي ببيع**  
**ان عد رعا فيها مال** وبوده انها ما ادمت بعثها لا يقصد منها غير انقصه  
وجه فارقته صحة ببيع انا الشتر قبل كسر وانما يصح ببيع صلب من نقد مطلقا لانه  
لا يصح لخال وصح ببيع النقد الذي عليه الصور لانها غير مقصودة منه بوجه  
والمواد بتعاينها بغيرها ان تكون في الالة بحيث اذا اريد منها ما هو له لا يحتاج لصنعة  
وتعب اخذ اما باقي في الغصب فتعبر بغيره هنا في بيع المركبة اذ انك تركبها  
بتعين حمله على ذلك لا تعود بعدة لقيتها الا بما ذكرناه وفيها حق الصليب ما والضم  
تزد وويجد الثاني ان اريد به ما هو من شعارهم المخصوصة بتعظيمهم والاول  
ان اريد به ما هو معروف **وبيع ببيع الماعلي الشلط والترايب بالصحة** من حازها  
**في الاصح** لظهور النفع فيها وان سهل فحصل مثلهما ولو اقصا بوصف زائد صح خطا  
وبيع ببيع نصف دار شاي ببيع مثلهما الاخر ومن قوا بده منع رجوع الوالد وبيع  
المغلي **ضرع** من المناقع شرعها حق الميراث او على سطح وازا ياتي في الصلح بملك  
بالعوض على لتا بيد بلفظ البيع مع انه محض منفعته اذ لا يملك به عين للميراث اليه  
على لتا بيد ولذا اجاز ذلك بلفظ الاحارة ايضا دون ذكر مدة ولا يصح ببيع بيت  
او ارض بلا ميراثا ختمت جميع الجوانب بملك ليا ببيع او بمان له ميراثا وملك  
المشترى او غيره لعدم الانتفاع به حالا وان امكن الخا ذمير له بعد وتفرق بغيره  
ومن ما من المحقق للصغير بان هذا صالح للانتفاع به حالا فلم يكتف فيه بالامكان  
مختلفا وان وفارق ما ذكرنا ولا ما لو باع دارا واستثنى لنفسه بيتا منها فالت  
له الميراث لانه لم ينصل البيت بملكه وشارع فانفاه صح ان امكن الخا ذمير الا فلا  
بان هذه استدامة ملكه وتلك فيها نقل له ويقصر في الاستدامة بالانقضاء  
في الاستدامة اذ ابيع عقارا وخصصا امرور المله فان انتشرط نفسه فلو احتف  
بملكه على الجانب وشرط المشتري حق الميراث لغيره من جانب لم يحنه بطل الاختلاف  
الوضع باختلاف الخوا نب فان لم يخصص بان شرط من كل جانب او قال فقو فها  
اذا طلق البيع ولم تعرض للميراث وهو الميراث من جانب **نفس** في الاخوة هل ان لم يلا  
الشارع وملك المشتري والا من منه فقط وظاهره فله ان له الميراث لانه لو كان  
له ميراثا ليجب له البيع وقضيه بكم بعضهم في المشتري ولما جاء فان القصد من ورا البيع  
لملكه وهو حاصل ملك منها وظاهر ان استويا بسعة وفيها والالتفات في كل طرف فيه  
ويوجد من هذا وقولهم لا اختلاف في الفرض باختلاف الجوانب ان من له حق الميراث  
في محل من ملك غير ملو اراد غيره نقله الى محل اخر منه لم يخر الا برض المستحق وانما استعمل

الميراث من سائر الوجوه لان اخذ به لم يستحقه معا وضته وشرط الرضا من الجانبين  
ما ريت بعضهم اذن بذلك فمن له ميراث في ارض اخر فارد الاخر ان ينقل الى محل اخر  
منها مسا والاول من يمل وجرو وما نقل الغرض انما البيع ناه الدين فذلك طريق عملك  
عنه فارد انك تعلمه لموضع لا يضر بالحوار ونظر فيه قال الامر كما قال من النظر من  
استدل بالنظر ولو انسخ الميراث او على حاجة الميراث فله انك فخصه بالبناء  
فيه لانه لا يضر حاله على ما لا ولا لا قد يزدحم فيه مع من له الميراث وغيره من  
الملك او ما اخر من محتمل والذي يظهر الجواز ان علمه لا يحصل للميراث بغيره بذلك  
التضييق وان فرض الا رد حام فيه والا فلا **الثالث امكان** يعني خذرة البايح حيا  
وشرعنا في **بيع** المشتري من غير كبير كلفته واقصر عليه حاله في كل وقت وميزر  
هنا فلا في وهو خذرة المشتري على تسليمه من هو عند ه وذلك لوقوف الانتفاع  
به على ذلك ولا يرد عيته في خوفه فجز وهو له صحة الاستدلال عند كفاي  
وفي بيعه في مقصود وضال من يصدق عليه او بغيره القوة العتق مع انه  
يفتقر في الضمني ما لا يفتقر في غيره **فلا يصح بيع الضال** كغيره ويطر كتاب عبي  
محل وقيل لست اياه في الكثرة والخوسم بغيره واسطة يتوخا هذه منه عبي  
كبي يفتقر عرفا **والدقة** وان عرف فله فحقن بالادعي **والمقصود** ولو كلفه العتق  
التي عن تسليمه او تسليمها لا لوجود ما بل بدينه وبين الانتفاع مع امكانه فلا ترد صحة  
شرا الزم لمنفعة العتق **فان باعه** امه المصوب ومثله الاخران فذا ذكر في مثل الثلاثة  
**لقد ارعنا نرى اعه** او رد **صاح على الصبي** حيث لا مونه لها وقع توقف قدر  
عليه المتسر وصوله السرخ ولو جمل القادر في غصبه عتق البيع واحتاج لمونه ولا  
لانه يفتقر عند الجمل ما لا يفتقر عند العالم او طر اعجزه بعد خبر للاطلاع على العيب  
في الاول وحده قبل القبض في الثانية فان اختلفا في الخبر جمل انك **فان قال**  
كتمنا ان القدرة جبان عدمه الجاني وان عدم انعدام البيع **ولا يصح بيع** ما يفتقر  
تسليمه وتسلمه شرعا فخذ في تناقض في خاتم **فصنف** فلا معنى **خرج** انما يصح لا  
تسنا اصاعه المال عنه **من الاثا والسبي** ولو حقيرين لبطلان نفعا بكسرها **ولو ما**  
ما تنقص قيمته او ختمه الباقي بكسره او قطعه نقص فتنقل بمثل كوي غبي عليه و  
كبارا ان سلطان قوي يمل او يملك قطعة واحدة من قوطين او حطب او صوف  
من لبن او جرم ليجعل النهاية صفا واحدا نقص الباقي من جرمه افراد ك  
ما حذر وجي الخف وهو لا يوش لا مكان استدرار كره وكسبه محنة من سفينة  
وجز معين من جلا مذكي وذلك للجهنم تسليمه ذلك شرعا لتوقفه على ما  
ينقص ما لبيته وقد نرى من اصاعه **الا** لهما لوفارق ببيع جوا حذر وجي الخف  
و ذراع معين من ارض لا مكان بل سرولة تدرار نقصها ان فرض صيف مرافق الارض



بالعلمة **تنبيه** هل مضط الاختلاف هنا بما ياتي في قول الركة والمخرج من اعتبار واحد  
في عزم لا كثر الى اخر ما ياتي او يقال الامر هنا اوسع ويقرب بان الضاع هنا حقيق  
فاختلط له فلا بد من هذا كالمثل وهذا المراد بالنقص بالنسبة لمل العقد وان خالف  
سواء تقيت امثال من المبالا او بالنسبة لا غلب على المثل فيقول ايضا ولو قيل في الاولي  
بالاول وفي الثانية بالثاني لم يبعد **بيع** البيع للبعض المعين **في النوب التي**  
**يقص بقطع** كلفظ الكرياس **في الامع** وفي النقيض طريقه هي مواجته ما على  
البعض بقطع البيع ثم بعد ذلك فيصير اتفاقا واعتقلا بقطع مع كونه نقصا  
احتمال ان لا يقع مثله لا بد له من البيع بعد وانما قيل رجلا في بيعه وبينهما فرق **ولا يبيع**  
**بيع** عن فلقها حق يفتوت بالبيع منه كما فيعين للطرفين ولا بد من كون البيع  
الاخر حصة لبعض اجرة قصرة فلا اتمام العمل فيه وكما اذن ما كلف في ركة  
في ركة الما ذن له وقيل في ما واما زبر حافلا يبيع المالك لها ولا رخصها  
قبل ارضاءه في عمله ما عطا له معايله وهو ما زاد بالقيمة بسببه كما هو ظاهر  
وذلك لعدم الاعتناء بها بدون ذلك العمل المحترم المتعلق بها وخلاف **الرهون**  
عمل بعد القبض او شرعا من غير مرنه **بغير اذن من مرنه** ولا القب  
**الحال المتعلق برقته** مال كونه حين خطا او شبهه عز وعهد وعي على مال او ان  
مالا لغيره لغيره بغير اذنه كما ارشد اليه ما قبله **في الاظهر** لتعلق حقها بالرقبة  
ومحل الثاني ان يبيع لغيره من الخناية ولم يغيره السيد ولم يجر فداء وهو موكور  
والاصح لا تتنا الحق لذمته في الاخيرة وان جاز له الرجوع ما دام باقيا على كبره على  
اوصافه فان باعه بعد اختياره الفداء وقبل رجوعه عنه اجبر على اداء الفداء الا ان  
من قيمته والارض فان بعد رخصته او تخرجه او صبره على الحبس ففسخ البيع و  
بيع في الخناية **والبيع** في صحة البيع **فعلته** **منه** كان اشترى فيها بغير اذنه  
وانتفعا وكسبه كونه زوجته لا تتنا تعلق الدائن بالرقبة التي هي محل البيع **وتد**  
لا يضر **تعلق القصاص برقته** **في الاظهر** لو حال الامة بالحق كزجاجه صفة  
الحربي والمرد وسف المريض بال لو حتم قتله كقاطع طريقه قبل واخذ مالا كان  
كذلك نظر الى الامة البيعة اما تعلقه ببعض اعضاءه فلا يضر فطما **الرابع للمالك**  
في الحق وصلى التام فخرج بيعه لغيره قبل قبضه **من** **فمن** **العقد** من عاقده  
او موكلا ومولى فزحل الحاكم في بيع مال الممتنع والمتلفط كما في ف تلفظ الظاهر  
بغير حصة حقه والمراد انه لا بد ان يكون موكلا لاحد لثلاثة **فبيع الفضولي**  
وشراؤه وسأ يعقوده في عين لغيره او في ذمته غيره بان قال اشترى ثوبا له  
بالت في ذمته وهو من ليس بموكل ولا ولي عن المالك **باطل** **الحري** **الصحيح** لا  
بيع الا بغير اذن حصة الترمذي لا يقال عدوله عن التعبير بالمعاقلة من له

العقد اي الواقع كعلمه فانقر وان افاد ما ذكر من انه يشمل العاقد وموكله وموله  
لكن يدخل فيه الفضولي ومراة اخرجه فان العقد يقع للمالك موقوف على  
اجازته وعذ من يقول تصحبه لا يقول المراد من يقع له العقد بنفسه وعلى  
التدبير لا يقع الا بالاجازة خلا **برد** **في القديم** وحتى جدير باعتقده **مؤثرة**  
**على** **رضي** **الله** **عنه** **ان اجاز ما كلف** **اولية** **العقد** **فلا** **الاخلا** وهو قوس  
من جهة الدليل لان حديث عروة ظاهرة وان اجابوا عنه وظاهر كلام الشيخين  
هنا ان الموقعين المالك وجري عليه في الامم وخرج بقولنا وفي ذمته غيره ما لم  
قال في الذمة او اطلق فيقع للبائش والفضولي ما لو اشترى بغير اذنه في ذمته  
لغيره واذن له وسماة في العقد يقع للاذن ويكون الثمن قرضا لتضمن اذنه  
في المثل كالمخلان نظيره في السلم فلا يصح لانه لا بد منه من القبض الحقيقي ولا  
يتحقق التقديري وما هنا منه اذ لا بد من تقدير دخول العوض في ملكه **واقتر**  
فلا تتناقص بين المثلين خلا فائز رجوعه واذا راجعه اما اذا لم يسمه اذن  
له **اولا** **وسماه** ولم ياذن له فيقع للبائش وان نوى غيره وفي الانوار لو قال  
لمدنيما اشترى لي عبدا في ذمته بغير الموكل وان لم يبين العبد ومري من دينه ورد  
وان جري عليه مع تقديره بان يبي على صنف وهو حراز الخا والقاص  
والنقص وانما الغفر في صرف اعتباره في العار لانه وقع تابعا لا مقصودا وذلك  
ان تقول انما يجهل تضعيفه ان ارادوا جسيان ما اقصد من الدائن المرحم به  
قوله ويرى من ذمته اما وقوعه بغير العبد الاذن ويكون ما اقصده فباعه نظيره ما  
فيقع التقاص بشرطه فلا وجه لذه **تنبيه** **برد** **على** **المتن** **وشارعية** **قول** **اما** **ورد**  
يجوز شرا ولو لم يسمه منه وتلك لاسببه لانه تابع لا مان ايده انتهى وفي باب  
ارادته لبيعه متضمنه لقطع تبعية لانه ان قلنا ان المتبوع يملك قطع امان  
البايع وحينئذ نظر ظاهره اذ بانقطاعها يملك من استولى عليه وبشروطه فامتنع  
بملكه بشرا صحيح بل لا يستلزم عليه شرا بانه هو في مقابلته فملكه منه لا غنى  
وبهذا يعلم ان من اشترى من حربي ولده بدار الى بل يملكه بالشرا لانه حرا اذ  
يذبحه في ملك البايع عن قصده الاستيلاء عليه فحقه عليه بل الاستيلاء فبازمه  
فتمسكه او تخميس ذمته ان اختاره الامام بخلافه فخرجه من لا يفتق عليه  
بذلك منه ومستولته اذ اقصد الاستيلاء عليه فانه يصح بملكه الماشري  
ولا يلزمه تخميسهما **ولو باع مال مورثه** او غيره او زوجه او امته او اعتق  
قنه **ظانا** **حيا** **تة** **او** **عدم** **اذن** **غيره** **فكان** **ميتا** **مسكونا** **ايا** **في** **الاصح** **او** **اذن**  
له **مع** **البيع** **وغيره** **في** **الاطول** **لان** **الغير** **في** **العقد** **كعدم** **اختيار** **النية** **ما** **في**  
نفس الامر فحسب فلا يلزم ولا يجب وبفرضه لا يضر لصحة بيع الما زال والوقوف هنا وفق



تبيين لا وقف صحة وانما يصح على ما ياتي في تزويج الخنثى وان بان واصحابه لا يكره  
المستبرقة بحرمه وان بان انت احسبه لان الشك فيه في حال العقد عليه وهو  
يحتاج اليه في الكايم لا لاختلاف الولاية العاقد **الخامس العلم به** اي المعقود عليه  
عينا في المعنى وقد لا وصفه فيا في الذمة كما يعلم من كلامه للمنى عن بيع القير  
وهو ما احتل امرين اعلمها احوقها وقد لا يشترط ذلك للضرورة او كماله  
كاسيد كره في اختلاف جام البرجيني وكا في بيع الغناء وما السقا في الكوز قال  
جمع وتولشرب دانه وكلما المقصود له ولو انكسر ذلك الكوز من يد المشتري بغير  
تقصيص من قدر كفايته ما فيه لا ما زاد ولا الكوز لا منها امانة في يده ومن  
احذه بلا عوض ضمه لانه عارية لا ما فيه لانه غير مقابل بشئ وانما ربا العلم  
ها ما يشل الضمان لم يطاقت الواقع اخذ من شر راحة ثمن كثير يظن  
انها حرة **نفس** لا بد من ذلك حال العقد في خمسة عشر شئ الف وهما  
جاهلان **بالحساب** لا يصح وان كان يعلم بعد **نفس** ذكر الفرق خلافا في نظيره من  
الفرق والفرق ان ما هاتما وصته وهي تستدعي العلم بالعوض ومقابل حال  
خر وحده عن ملكه بخلاف القراض وان النسخ فيه متروك فممكن معرفة ذلك قبل  
حصوله ويؤيده ما ياتي في صورة الكتابة من ان الخطا في نية لا ما  
فيه وقول البغوي فيمن باع نصيبه من مشترك وهو يجهل قدره لا يصح لانه مجهول  
لكن قطع القول بالصحة وجري عليه في البيع قال باع جميع المشترك وهو لا يعلم  
مقدار حقه ثم عرفه صح لان ما تناوله البيع لعظم معلوم ويدل له قوله الاصحاب  
لو طرأ استيفاء بعض بعد باعه صح في الباقي ولم يفصلوا بين ان يعلم الباقي مقدار  
نصيبه فيه ولا انتهى والذي يتجه نزحجه كلام البغوي ومعرفة الباقي في  
حصته بعد البيع لا تقيد بانقر ان الجهل عند البيع مؤثر وان عرف بعد وما  
ذكره عن كلام الاصحاب لا دليل فيه لانه حال البيع لم يكن جاهلا بقدر حقه في  
وهو كاف وان اختلف كما مر في مسألة الرجاء **ما ن قلت** مرجوا بان لو قال بعتك  
بالتا اخذ ما يخص مائة وارا بما يخصه شئ من التا اذا وزعت عليه الثمن  
صح العلم به حال البيع لان المنسوب اليه معلوم وهو الثمن ومن كان ذلك  
استنسا للعشر **قلت** قد علمت من تعليم الفرق بين ماها ومثلتها وهو ان  
الثمن المنسوب اليه معلوم حال العقد والاستثنائية لكونه يمكن معرفته لا يصح  
مجهول لاختلافه في مثلتها فان الثمن فيها مجهول حال البيع ابتدا فكان الايهام فيه  
الحنث قنانه **فتبع** اثنين عديهما لثالث ثمن من غير تخصيص كل منه بقدر معين  
وبيع **احد الثوبين** او العبدتين مثلا وان استوفى قيمتهما **ما ن قلت** كالبيع باحدها  
كذلك الجمل بعين المبيع او الثمن وقد تعني الاضافة والاشارة عن التعيين

كداري وليعلمه غيها وكمنه الدار وان غلط في حدودها وفي الجولوا بعتك حتى  
من هذه الدار وهو عشرة اسهم من عشرين سها وحقه منها خمسة عشر سهم البيع في  
عشرة انتهى وظاهره انه لا فرق بين ان يعلم ان حقه ذلك او جهله لانه يصدق  
على المشتري انه حقه خطا بقوله التفصيل **ومن** اي اثنى ابن الصلاح في ذلك  
فيه جملة زائدة وتفصيل التفصيل منها بان قد تمت عل منها ان المانع يكون  
التفصيل لبعضها وان تأخرت فان قيل مجموع ذلك كذا حكم بالتفصيل لانه المستند  
اي وان لم يقل ذلك حكم بها كاهو ظاهر **ويصح بيع صاع من صبرة** او من جانب معين  
منها وهي طعام فجمع وانما منها هاتين مثال الاخر لاختلافها وانما **يبيع علم**  
**صبرها** لاختلافها من لعدم الغير ونزل على الاشاعة فاذا تلف بعضها تلف بقدر  
من البيع **وكذا ان جهات** صعبا لهما ولا حد ما يصح البيع في **الاصح** لعلمه بان  
المبيع مع تساوي الاجزاء لا غير ونزل على صاع مرم حتى لو لم يبق منها غيره تعين  
وان صحت عليه مثلها او اكثر ما قاله اراقي ويظهر ان هذا ما لم يبق الا صوب وذلك  
لعدم الاشاعة مع الجمل فللبايع متبعية من اسفله وان لم يكن ركب ادر ووجه ظاهر الصورة  
كروية كاه وارق بيع بيع ذراع من فخار من مجهولة الذرع ونشاة من قطع وبيع صاع  
من معدن صاعا بالكمال والوزن تتفاوت اجزاء الارض غايبا وبما بعد الفرق  
مارت اعياها من لاد لاله لا حد هاتين الاخرى صاعا ربيع لعد الثوبين ومحل  
الصحة هنا حيث لم يرد اصاعا ميناها ولم يقل من باطنها او الاصاعا منها واحدها  
فجمل كلها للجهل بالمبيع اما اذا لم يعلم ذلك فلا يصح البيع **لشك** وحده على ما انتهى  
في وجود ما وقع عليه مرم به اما وادي والفاروق وغيرهما فانه نظر لان العبرة بما في  
نفس الامر بحسب فلا اثر للشك في ذلك اذا تعبد هذا الذي تقيه انه متفاد  
اكثر كعتك من عشرة فانت تستعين بطلان البيع وكذا اذا باناسو لانه خلاف  
صريح من التعصية بل لا بدائية وفي بيعها مطلقا ان لا يكون محل بالارتفاع او  
الخصاض والا فان علم احدها ذلك يصح كمن يظن فخلت الاخر اذ قد وغالط  
لم يره قبل الوضع فيه لعدم احاطة العين بها وان جهلا ذلك بان ظن تساوي الجمل  
او الظرف صح وخير من حقه النقص قال البغوي وغيره ولو كان خيرا حرفة صح البيع  
وما فيها للبايع والفرق بين الحرفة والاختصاص واضح **ولو باع بماء او مئاة** **داليت**  
**خضضا وبرتة** اذ زنة هذه الحصة **دهبا او ما باع ده فلان** **فرسته** واحدها بجمل  
قد رد ذلك **او بالف دراهم** **ودا** **نزل** **يبيع** الجمل باصل القدر في غير الاخيرة ويقدر  
بكل من التوعين فيها وان حمل النصف نحو والربع بينهما وهذا الزيد وغيره لانه المتبادر  
ثم منه لانه ما من لم يعلم قبل العقد مقدار اليت والخصاصة وثمن الفرس مع وان  
قال بما باع به ولم يذ كر كمثل ولا نذاه لان مثل ذلك مجهول عليه **نفس** انما نقل من

في البيع  
في البيع  
في البيع  
في البيع



الرئيس المشرقي فقال له البائع العالم بأنه عذره معتك بما باع به فلا فريسة له لنور  
 صوته ويترك التبع عليه فتسعين ولا يجوز انما هو كما قد لفظ المثل فما يدرك  
 قدر زيادته في حق عوصتها عن نظري ومثل صانها على كذا فبمع عن الصداق  
 نفسه لانه اعتبارا في دلفظ لفظ المثل في هذا ذلك **وخر** فخره فخره وذهبا المشرقي  
 الى ذلك في الذمة المعين كمنك على اولى ذلك الكور من هذا المصلحة او الذنب وان  
 جهل قدره لا حاطة المحققين برونه مع امكان الاحتار منه قبل تملكه فلا عذر **ولم**  
**باع** منقده درهم او دنانير وعين شامو هو والبيع وان عذر ومعد وما اصلا ولو  
 موجد او في البلد حالا او موجدا في اجل لا يمكن نقله اليه للبيع قبل مضي الاجل بطل وان  
 اطلت **وفي البلد** اي بلو البيع سواء كان من مناه من اهله ويعلم بقدرها ام لا على ما  
 ما اقتضاه اطلاقهم **فقد غلب** من ذلك وعلم غالب **تعين** الغالب ولو سكتوا  
 او ناقضا لوزن لان الظاهر انهما له **فهم** ان تقا وتث قبيحة انواعه او رواجها  
 وجب التعيين وذكر العقد الغالب والمراد به احصا مطلق العوض اذ لو غلب تحمل  
 البيع عوض كالموس وحظيرة تعين وان جهل وزنه بل لو اطردهم بالتعيين بالدينار  
 او الاشرقي في الموضوعي امالة للذهب كما هو المتقول في الاول وقاله في غير ذلك  
 في الثاني عند تعدد معلوم من الفضة مثلا حيث لا يظن قوته على غيره ذلك انهم  
 لذك العدد على لوجه ما اقتضاه فوليهم بان الظاهر ان رادتها الغالب ولو ناقضا  
 ومن ثم ردخت الارض حل قولهم لو قبلت الفلوس حل العقد عليها على ما اذا عني بالفلوس  
 لا الدرهم وقول ابن الصباغ لا يجوز ان يدرهم عن الدينار حقيقة ولا في الزحل على  
 ما اذالم نظر عرفي بذكرهم رأيت المجموعه رادها قاله بانه مبنى على ضعف وانما  
 لم يصح منك بياضة درهم من صرف عشرين دينار للمحلل بنوع الدرهم وانما عرفها  
 بالتقويم وهو لا يضبط او من ثم صحت بياضة درهم من درهم البدر التي قيمت عشرين  
 منها دينار لانها معينة في ولايتي في ذلك ما عرفها به في الكفاية التي بدرهم ان  
 السيد لو وضع عنده دينارين ثم قال اردت ما غلبها من الدرهم مع وان جهلاه في  
 بحري ذلك في سائر ليدون لان الخط محض نفي لا معاوضة فيه فاعتبر فيه  
 فيه الدائم **او قد ان** او عرضا ان اخطى **ولم يملك احدها** ونفا وناقضة ورواجها  
**استوط** **التعيين** لا حدها في العقد لفظا ولا نكحيته وان اتفقا في خلاف نظر  
 في المثل لانه اوسع **فهم** مشكل عليه الاكتفاية الزوجه في النكاح كما يات  
 الا ان يفرق بان المعقود على من من النفع وهما ذات العوض فانفقهم ما  
 يفتقر صا وان كان من النكاح على التصد والاحتياط اكثر من غيره فان  
 اتفقا فيه ورواجها لم يتبرع تعين اذ لا عني تحتلفه فيسلم المشرقي ما شا  
 منها وان كان احدهما صحيحا والاخر مكسرا ولو ابطال السلطان ما وجب بعقد حق

محله  
 حرمه ورواجها انما هو الخ

بيع او اجاره بالرضا والحرر بان كان هو الغالب **اي** اقرضه مثلا وان كان ابطلا في  
 مجلس العقد لم يكن له عذره قال را دسوقا ونقص او عذره فان فقد ولم يملك  
 وجب والا اعتبر في قيمته وقت الطالبة وقور التعامل بالمشهور في العلوم قدر  
 غشها والرايحة في البلد وان جهل قدرها سواها تله قحة لو انقروا لا استبدال  
 فيها لا ولو في الذمة قال في المجموع لان القصور ورواجها فكون كعصم  
 الحاجين اي التحبولة الاخر او مفاد نرجا وانما لم يصح بيع ترازو العقد نطقا الى  
 ان المقصود منه النقد وهو محبوه لانه لا رواج في حرجه الجبل بالمقصود  
 وكذا يقال في عدم صحة بيع الدين المخلوط بالما وفواكك المخلوط بغيره لغير تركيب  
 تحت اية منعه ان اما المقصود فلهذا الدين لغير حوضته وكان يقدم الحاجة صح لان  
 في كل طعنه اسكبه للتركيب في عدم صحة السلم والقرض في المعاهر والخطرة اختلف  
 بالبيع مع صحة بيعها معينة واذما كانت العامة بها حل المطلق عليها اذا كانت  
 هي الغالب وهي مثله فتضمن عتله بحيث ضمنت معاملته واللاق لا تدعى على العقد  
 الا ان فقد المثل في حقه فتضمن قيمتها يوم المطالبة الا ان علم سببها انوجه لها  
 بالقبض في حق قيمتها والاقلا في فيجب يوم التلف وحيث وجبت القيمة اخذت  
 قيمة الدراهم فيها وعكسه **وبيع** **بيع الصبورة** من اي نوع كانت **المحبة للصبا**  
 والقسط المحمول العدد والارض والشوب المحبولة **الذرة** **علي** بالنص على القطع لا  
 مناع البديلة لفظا ولفظ لان البديل يصح الاستغناء عنه اما بديل الاستعمال  
 فواضح بل من طر عدم اخذ ل الكلام لو وجد في العدد واما بديل النكاح فاجاز حذف  
 البديل منه عند ان مالك وعمره كالاحتش وهذا لا يصح الاستغناء عن الاول  
 ولا عن الثاني لان شرط ذكر كل من الصبورة وبيع صاع بدرهم ونحوه والتقدير على  
 القطع **وبيع** **بيع الصبورة** المذكورة مع ذكر كل صاع بدرهم علق ذكرها ووجه  
 التقيد بهذه المعية رد ما يتوهم من عدم الصحة لحرها لاجل التثنية كما يفيد  
 قليلهم **الا** **في** **تيسر** بما قرئت به وجه المتى يندفع زعم انه على المعنوية  
 لبيع وجه انه فاعده استلزامه انه معقول ثا ن واخطا به لا يصلح لانه  
**عني** **المفعول** الاول الذي هو الصبورة في الحقيقة واما عاقبته انه تفصيل له  
 اعلم انه يرتب على ما تقرر انه لا بد من ذكرها اعني الصبورة وكل صاع  
 بدرهم اية لو افسر على بيعك كل صاع بدرهم اي وانما والى الصبورة بنحوه  
 لم ينع وهو موجه ويؤيده في فرقهم بين الصبورة هنا وعدتها في بيعك من  
 هذه كل صاع بدرهم او كل صاع بدرهم من هذه بانه في هذه لم ينع البيع لجميع  
 الصبورة بل لبعضها المختل للقليل والكثر فلا يعلم قدره ليس حقيقة ولا تخمينية لانه  
 في مثله المتى ونحوه فيجب بعضهم الصحة في صورة الاقتصا لانه كورة غير متخير



لا سيما مع حذفه قوله اي واشارته لانه فيها لم يصف البيع بجميع الصورة فكان قوله  
كل صاع بدرهم غير مفيد لتعيين المبيع ومثل ذلك الاشارة هنا غير مفيدة لتعيينه  
كما هو واضح ويؤخذ من الغرض المذكور صحة بيعك هذه الصورة على صاع منها بدرهم  
ولا يضر ذكر هذا لان اضافة البيع لجميع الصورة يلحق النظر للمتعين الذي ينفذ لا  
ويؤيده ما افاده ذلك العرف ايضا ان هذا البطلان في بيعك منها كل صاع بدرهم  
ان يتبين من التعيين او اطلق بخلاف ما لو اراد به الممان فصح لان التقدير  
شاهد هذه خاتمة **صاع** او اراس او ذراع **بدرهم** مشاهدة المبيع وجوابه ان  
ذاتك بتفصيله فلا غير كالبيع الجزاف مشاهد به لانه اذا خرج بعض صاع  
صحة البيع فيه فخصه من الدراهم وفارق بيع القطع على شاة بدرهم ففي  
بعض شاة ان خرج باقية الغيرة فان البيع يبطل فيه بانه يتسلف في التوزيع على  
الكل لعدم النظر فيه للقيمة بل يتسلف فيه في التوزيع على تقوم ومن ثم  
لو قال بيعك هذا القطع او الشاة مثلا كل اثنين من بدرهم تبطل لان فيه كل  
توزيع الدراهم على قيمتها وهي مختلفة غالبا فيؤدي الى الجدل وخرج ببيع الصورة  
بيع بعضها لوراء منها على صاع بدرهم فلا يصح للجهل **ولو باع اي الصورة** في  
مقلها ما ذكرناه **بانه بدرهم على صاع** او اراس او ذراع **بدرهم** صاع البيع ان خرج  
ما لموافقة الحجة الفصل فلا غير **والاخر** ما به بل اقل او اكثر فلا يصح البيع **كل الصاع**  
لتعذر الجمع بينهما واعتراض حكمها بخلافها ان الاكثرين على الصحة وباتفاق  
اذ لا تفسر بل ان خرجت زائدة فالربا وبه المشتري ولا خيار للبائع لوضاه جميعها  
او ناقصة حتى الشري فان اجاز فبالقسط ويؤيده ما لو باع صرة برصوة شعر  
مكاملة فان البيع يصح وان زادت احداها لم تكن نقاشا فذلك والا فصح وفي الا  
ولون بان الثمن هنا عينت كميته فاذا اختلفت عن اصابها بخلافه وبيعها ايضا بان  
مكاملة وقع محضها لما قبله ومبين انه لم يبع الا كلفا مقابلة كيل وقد لا يتألفه  
الصورة مع زيادة احدها بخلاف ما هنا فان الزيادة والنقص يلحق قوله ما به  
او بل صاع بدرهم فابطل ونحوه الباع في الزيادة والمشتري في النقص ايضا في بيع  
هذا وان قدره كذا فزاد او نقص والمشتري فقط ان زاد فان نقص فعلى وان  
زاد فذلك فان اجاز فبطل الثمن وانما لم يغير الباع في الزيادة لانها داخل في البيع كما  
دل عليه كلامه **ويؤيده** ما مر في علي ان في نصه انه بمعنى الانقصه فكذا هنا  
المعنى هنا بيعك هذا الذي قدره كذا وما زاد عليه **فدع** لو اعتد طرحة شرع  
لهذا الوزن من الثمن والمبيع لم يعل بذلك العادة ثم ان يذبح ذلك في العقد تبطل  
وعليه يحمل كلام المجموع والا فلا ومنه صحة بيعك هذا كذا على اني يصفه لانه  
بمعنى الانقصه في ان يظفره هنا ولا يبيع بيه لانه اذ لم يزل من ارض ليجرها

وياخذ ثوابها لانه لا يمكن اخذ ثواب الثلاثة الا بالثمن وباتي في اخلافه **المن**  
ان الذراع لجماعه على ما ذكرنا **وامتي** **كان العوض** الثمن او الثمن **معي** اي بشاهد **المن**  
**معي** وان جهله قدره لان من شأنه ان يخط الثمن به **بم** بكمه ببيع محمول  
لخدا لكيل جزافا لانه يقع في الدم لولا ان الصورة بعضا على بعض غالبا الا  
لانه لا ثمن فيه **ولا غير** **لا يبيع** في غير هذا ليعتدع **وامر** **الغاي** **المن**  
او الثمن بان لم يره احد المعادين وان كان خاضرا في مجلس البيع وبالعاقب وصفه  
او سمعه بطريق التواضع كما ياتي آو راء لولا ولو في صورة ان سئل الصور لولا كورق  
بما يظن **قال** **قلت** صرح ابن الملا بان الروية العرفية كافية وهذا منها و  
غايته لو طلبها لرد بعيت في عضو ظاهر قال لم يره الا لان ذلك الرد لان روية  
المبيع لا تشتط فيها التوقف بل تكفي الروية العرفية **قلت** لس العرف المطردة  
في ذلك على ان كلامه مفيد بما اذا لم يكن العيب ظاهرا بحيث يراه من ينظر الى المبيع  
وفي هذا الجار روية العرفية هي ما يميز الناظر من غير ان يراها من روية خفية  
الورق لئلا في صورته بياضه ليست كذا او من وراد خوضا وحوا  
ما صاف الا الارض والسيك لان به صلاحها وصحت ارض مستورة بما ولو كدر  
لانها اوسع بقبولها التاقية ورد وصاعلي مجرد المنفعة وذلك للمنفعة ببيع العر  
ولان الروية تعيد ما لم تعد العارية كما ياتي **والثاني** وبه قال الامية الثلاثة **تبيع**  
البيع ان ذكر جنسه وان لم يرياه **ويكفي** **الخيار** المشتري وكذا الباع على خلاف فيه  
**عند الروية** لم يثبت فيه ضعيف بل قال الدارقطني باطل وكالمبيع الصالح والاجارة  
والرهن والهبة وخوها بخلاف هذا الوقت **وعلى الاظهر** **يكفي** في صحة البيع **الروية**  
**قبل العقد** **فما** لا يظن انه ينبغي **عالي** **وقت العقد** كارتض وانته وحديث  
وفي من نظر لثلاثة بقايد على ما راء عليه نعم لا بد ان يكون ذاك حال البيع فلا  
وصافه التي راءها كما هي اشترى ما راء قبل البيع والا لم يصح كما قاله اما وردى  
واقره المتأخرون وقول المجموع انه غريب اي نقلا على ان فيه صرح به ايضا  
لا مدركا اذا المتسكان يحول ما سبق كما تعود وم ضعف شرط العلم بالمبيع فلا  
يشافي تصحيحه عنوه وجمعه فيعيد الاطلاقهم وانتصر بعضهم لتضعيفه هم  
فخللهم المتسكان عنود افع الحكم السابق في مسائل منها لو انك الموكل او كالة  
لميسان لم يكن عزلا ولو نسي فاعلى في صومته او جامع في احرامه لم يفسد وبانه  
لوراي المبيع ثم التفت عنه واشتراه غايلا عن اوصافه صح ويراد بان مزار  
العزل على ما مستمر بعد ما الرض بالنصف وبطلان الصوم والخ على ما فيها  
ما فيه قد ولم يوجد ذلك كمدار المبيع على عدم العزل وبما ليس ان يبيع  
فيه وما ذكر في الفرع الاخير هو من محل التراجع فلا يستدل به وبغرض



ان المتقول فيه ما ذكر فالغرض فيه ضعيف جدا فلا يلتفت اليه ونحو بعضهم انه لو راي  
الشيء قبل بدو الصلاح ثم استقر بها بعدد ولم ير حاله يجمع وان قربت المدعى لانه  
غير متعذر ان كان اول ما يثبت تغيره فانه يسطر وان لم يتغير لعارض كما ياتي  
واذا لم يوجد متغيرا عاراه عليه في زمان اختلاف في التغير صدق التغير وتغير  
لان الباع يدعي عليه انه رآه بهذه الصفة الموجودة الآن ورضي به والاصل  
عدم ذلك وانما صدق الباع فيها اذا اختلفا في عينه فمن حد وقته لا نقاها على  
وجوده في يد المشتري والاصل عدم وجوده في يد الباع **دواعي** ان يظن انه **تغير**  
**غالب** المطول مدة او لعارض او لغيره لا طاعة اني سرع فسادها لانه لا وثوق في  
بينا بصلاح العقد على وصافه المريكة قبل تنافي كلامه فيما قبل التور وعدمه  
على السعيا لمعان اذ قضية مفهوم اوله البطالة واخره الصحة والاصل في الصحة  
بالاول بسط لان الاصل ما لم يرد في ما ذكر من التنافي فهو مسلم بل هو داخل في  
منطوق اول كلامه ومفهوم اخره لان العقد صا للمنفى لا للمنفى اي بالانكسار  
تغيره سواء اقل عدم تغيره او استويا دون ما يوجب تغيره فهو داخل في منطوق  
الاول ومفهوم الثاني خلاصته في وجوب الحقان مثلا لا هو ما ذكره عليه وهو  
ظاهر فيما وقع لصاحب الاقرار ومن تبعه من انه صريح له وحكمها واحد فله نظر  
وان امكن توجيهاه باقية مما شك فيه هل هو ما يستوي فيه الا من اوتى الحق  
بالمستوي لان الاصل عدم التنازع وجعل فسخا له لانه لم يتغير فيه الاستوى  
فقاله **تخصيص** قضية انا طعن التغير وعدمه بالغالب لا بدوقوعه بالنقل  
انه لا ينظر لميزان الحق لو غالب التغير فلم يتغير او عدمه فتغير واستوي فيه الا  
من اوتى الحق ولم يتغير لم يوتر ذلك فيما ذمنا في الو في كل من الاقسام من البطالة  
في الاول والصحة في الاخرين وبوجه باننا انما نعتبر العقلية وعدمها عند العقد  
دون ما يطر بعد **تخصيص** اخر مهم هو ما ذكرته في القيد والمنفي مبنى على قاعدة  
استنبطتها من كلام عرو واحدا من المحققين فصارا لشيء عند القيد او حاصلا انك  
ان اعتبر في دخول المنفي على كلام مقيد كان نسبنا ذلك القيد داء الاستعمال كون  
القيد هنا للمنفى لان الضميرين دخول على كل مقيد فمض انصر في القيد لا غير  
وان اعتبر استعمال الكلام على قيد ونفي فالارجح المتبادر واعتبار انقراض التفر  
الى القيد هنا ايضا ليعيد نفيه وعليها فهم ما ذكرته في تقريرنا عن الدافع للاعتراض  
على المنفي على مخرج ان القيد المنفي انما التغير غالب فلا يترتب فيه لعلته هم  
التغير ولا تعدلها بوجه بل تكون هذا المنفي غالبا او عووه ووجه مخرجنا هذا  
واجبة الاول لفظا ان العامل القوي وهو الفعل اولى بان جعل عامل في المنع  
له اي مثلا من العامل الضعيف وهو حرف المنفي فتعذر بذلك بل يوجب تغيره اولى

منه انتفا تغيره غالب وممن ان المتبادر هو انصراف المنفي الى القيد واحتمال  
عكسه مخرج بل حمله بعض المحققين كما لو لم يجرم بالاول ووجه تبادر ذلك  
ان الغالب في الاشياء والمنفي توجهها الى القيد الا ترى انك اذا خلقت خشتين  
واكياها ان المنصود بالاختيار انما هو كونه راكبا في الحق لا نفي الحق فعلى الا  
دخج بتوجه الاشياء والمنفي القيد او لا يبعد انما انه او نفيه وعلى المخرج  
لا يتوجه اليه فيكون قيد الاشياء او المنفي لا غير فعلى الاول ينضم الاول  
ثم الاشياء او المنفي وعلى الثاني بالعكس ومبرها يندفع رجم ان هذا المخرج  
هو الاكثر الراجح والايمان ذكر القيد ضامعا عن غرض ذكره للتعدد بل لغرض اخر  
كنا قضية من اشغله وكالتقرير كما في الآية فان الغرض من ذكر الاشياء في  
التعريض بالمخوفين توبيخا لهم ووجه اندفاعه عنهم ما ذكره بقوله والا فاق  
اخره وسندا لمنع ان تعبد النفع له فغايده وكفى به غرضا في جوارز بل حسنه هذا  
بله حيث لم يعلم قصد استعظام خلافنا في ما تقره ما قيل كثيرا ما يقصدون  
نفي الخوف حكمه بان تصا صفة هادلة عليه السبابة او دليل اخر كقول ابن القيس  
عليه السلام لا يهتدي عناره لم يرد في حاله اني حيان وعووه انما يشار انفس عنهم  
الا هذا دليل نفي المتنازع من اصله وكقوله تعالى لا يستأمن من الناس الا ناسا  
يؤد امانات السؤل ونفي الايمان عنه بل نفي السؤل من اصله بدليل تحميم الاهل  
الى اخره اذ التعبد لا يتجافى المسئلة وماله فعلق عما هذا قبل النفي الراجح  
نفي الحقيقة مطلقة الحكم من نفيها مقيدة لا فائدة الاول بسلبها مع القيد  
بخلان الثاني فان انتفاها مقيدة بتعدد خصوص لا يستلزمه مع قيد اخر  
**ونكفي في صحة البيع بوجه بعض الشيء ان دل على صحة كفا من الشيء**  
من حد الحب والحد والادقة والملك والقر المحبوة والكسوة في حد قوصرة و  
انظرن في حد والبر في حد وان رآه من كونه لان الغالب استواء ظاهر  
ذلك وتا طنه فان في الغالب وكذا نكفي بوجه اعلى المباديات في ظنهما ولا  
يصح بيع حق ملك في فارتة معها او دونها الا ان فرغها وراها او رآها  
فارتة ثم راي اعلاه بعد ملكها منه ويصح بيع كونه من رآه في ظرفه معه  
مؤدته ان علامزته بل ومان للظرف قيمة وقتده بضمم ما اذا قصد الطرف  
احدا من تعليم البطالة بشرط بذل مال في مقابلة عووه مال ويرد بان ذكر  
يشعر بقصده فلا نظر بقصده المتألف له لا ينع شي مؤازنة بشرط خط قدر  
معين منه بعد الوزن في مقابلة الطرف فلا في شرط وزن الطرف وخط قدر  
لا نشنا لها كة في ونحو ان اضرا د الطرف بخط قدر كسوطه عووه مخرج  
ان ابد بسلام ابن عبد السلام وغيره ومخرج بدل صيرة فو رمان وبطلح







بان يريد احد العوضين ومنه ربا القرض بان يشترط فيه ما فيه نفع للقرض غير  
الرضخ او ربا بد بان يعاقب احداهما على العقد قبل التقاضي او ربا شيا بان  
يشترط اجل في احد العوضين ويطلب الجميع عليه او القصد بهذا الباب بان ما يوجب في  
بيع الربوي زيادة على ما شرط العوضان ان انقضا حيا بشرط ثلاثة شروط  
او علة وهي الظلم والتدنية بشرط ان لا يكون الاكسب طعام يتقوا وتكون في  
حيوان يحلوا ولا يخلو لم يشترط شي من تلك الثلاثة او اعلمت ذلك علمت انه  
**ادب مع الطعام بالظلم** او التقدر بالتقدير كما يأتي **ان كانا اي الثمن والمنفعة**  
ورقم وبمعنى ليس بل بالغ وهو فاسد **جاء** واحد بان يفهم اسم خاص من  
اول فخر لهما في الرضا واسترخا فيه استرخا بمعنى كثر معقلى ورتقى وخروج  
بالخاص العام كالحب وبما بعده الادقة فافضا دخلت في الرضا فلهذا هو  
سم لها في اجناسها صولها وما لا خير المصلحة الخدي والاصغر فانها حسان والقمر  
والخمر الخدي من مع التمر والخمر الخمر وفي فان اطلاق الاسم عليها ليس  
لقد ترك بينهما اي ليس موضوعا لحقيقة واحدة بل الحقيقة في الحقيقة  
وهذا الضابط مع انه اولى ما قبل منتقض كما بالعموم والالبيان لقصد فيه عليها  
مع انها اجناسها صولها **استشرط الحلول** من الجانبين اجماعا لا مشتركا انما  
يصنع في الخمر ومن لا ربح للحلول غالبا فعتى قوتها بحدها تاحيل ولو لم يخط  
حل وحما في مجلس لم يصح **والمانعة** مع العلم بها وكان فيها خلا فالحصر  
الصحيحة انقضى وصار الاجماع على خلافه **والتناقص** يعني القضا الحقيقي فلا  
تكني فخر حيلة نعم يكفي هنا قصص من غير تقدير ومع استثنى في البايع للخبز  
وان لم يقدح صحة التمر في كما يأتي **قبل التصرف** حتى لو كان العوض مباحا كالحل الاستقلال  
بقبضه ويكفي قبض وارثها في مجلس العقد بعد موتها وهما فيه وما دونها  
لا غيرها ولو سزا ومولا لانه يقبض عن نفسه قبل نفقها لا بعده لغدرتها  
على القبض قبل نفق الاذنين فلا ن الوارث ولو قبض البعض فيه نفقها للصوم  
للمصلحة **او حسن كخطة** ويشعر جازا **التفاضل** بينهما **استشرط الحلول**  
من الجانبين كما مر **والتناقص** يعني القبض كما تقرر الخمر الصبي ماله صلى الله عليه  
الله عليه ولا قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة ولا البر بالبر والعتق  
بالعتق والتم بالتم مثلا عمل سوا سوا هيد اميد فاذا اختلفت  
هذا للجناس فنبعوا كالبغيشم اذا كان يد ايد اي مقايضة ومن لا ربحها  
الحلول غالبا كما مر في رواه مسلم عنها عني وهي مريحة في اشتراط الحلول  
وما اقتضا من اشتراط المقايضة وكوقع اختلاف العلة او كون احد العوضين  
غير ربوي غير مراد اجماعا والا لان شرطان للصحة ابتداء والتناقص شرط هو

للصحة ولما ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس نعم هنا مع الاكراه مبطل لصيق  
باب الرافعة في الاجازة على تناقص قيمها حاصل المقدم فلهذا انما متى فلتا مقاضاه  
بعد ما وقبل التفرق بان دوام صحته والايان بطلانه من حين الاجازة فلهذا  
انما تقاضيه عقد الرضا ان تفرق فاعتراض فان ما واحد لها انما فقط **ونظرة**  
الذي هو باعتبار قيام الطعام به احد العوضين في الرضا الى ربح مسلم الطهارة  
بالطعام شلوا مثل وتختلف لما كمنتهى اذ الطعام بمعنى المقصود يدل على  
تغلفه بامنه الاشتقاق **ما قصد للظم** بضم واو مصدر بضم مكسر العين  
اي لظم الاذي بان يكون اطعم متاضرة تناول الادعي له وان لم ياكل الا نادرا لا كليل  
او اشار كرتة النباه على **الناحية** في عبارته هذه دور الوقف معرفة  
الطعام على الطعام ربحه المعنى وهو قد جيل بان يولد بالطعام افراده التي  
يجوز فيها الرضا يا والاعان الربونية وما قصدت لظم الادعي **اقبانا** كبر وصح  
وما عدت ولا يتم الاقبات الية وتضمنه طعاما جان في الكفاية ليست قبل المراد  
به ما يشاء وان مات فيه ملوحة يخرج ما المخرقة وفيه نظر والذي ينبغي انما  
ظنه تفرق بل العقد **او تفكك** كقري وزيب وتبين وعرفه كمن يقصد به تادم او  
فيل او خرفا وحقيقه كتاب الوكا لا في كثير منها في الايمان والقولان **او تلوها**  
كله ويل يصلح من الايمان واليهارات وما يراد لاد وية كزغراف وسقمونيا  
دليل ارمي او الخنوم وزعم تنحله منوع ودهن خنوخ وور ورويات  
وصنع وحب حنظل الخمر الاساق فانه نص فيه على هذه الاقسام بذكر مثلها  
كاللح فانه يصلح للعدا ولا فرق بينه وبين مصالح البدن اذ الاخذ بالمحفظ  
الصحة والادوية لرداها وانما تناول الطعام في الايمان الدوا لانه لا يسه  
في العرف البنية في عليه وخروج بقصد الى اخره خنوخ وور وما به وعو  
وصندل وعبر ومك وجار وان اكل نعاما لم يقصد الاكل غالبا ودهن  
سبك وكثان وخبة وحشيد يويل رطبا كفت او قضا ان عنب ما يويل ولاه  
يقصد تناوله ومطعم حين كعظم وان جاز لنا اكل طرية الذي يستد به  
به ولا يصح كخرقا هو ومطعم بها ان قصد لطعمه وقيل تناوله كعظم  
رطبا قد تناوله الادعي فان قصد النوعين فربوي الا ان غلب تناوله البراء  
له على لا وجه فعلم من هذا قولنا السابق بان يكون اطعم مقاضاه الخ انما  
القول ربوي بل قال بعض الكارحين ان النص على المشعر بفهمه لانه في  
معناه **و ادقة الاصول المختلفة للنسب** **وخلو ثوبا** **و ادق ثوبا اجناس** لانها  
فروا اصول مختلفة ربوية واعطيت حكم اصولها على خالين لا ما فيها والحد  
جنسها بشرط فيما الممانعة ولم يخلين فيها ما لا يباع ادها بالآخر مطلقا



لأنها من قاعدة مدحجة وكل خلي في أحدها إما أن أخذ الجنس لم يبيع أحدها بالآخر  
 شح إلى المماثلة والبيع وخروج بالمتعلقة الجنس المتعددة كادقة أنواع البر  
 فهي جنس واحد وبأدها من دهن في الورد والبنفسج وفيها جنس واحد لأن أصلها  
 الشجر وقول شارح الجوز يبيع دهن البنفسج بدهن الورد متفاضلا بنفس  
 حله على دهنين مختلفين طيبا بها وإن لم يبعد ذلك في غير الشرح **واللهزم والي**  
**ليان** والاسمان والبيوض كل منها **كذلك** أي اجناس في **الأقرب** كما صولها فهي يبيع  
 لها ولين المقرح ولين الطاق متفاضلا ولين ولين الحاميس مع المقر والعتان مع  
 المنزجنس ولين الرنكش في متولد من جنسها أنه معها جنس واحد فليس يبيع معه  
 بل يبيع كل احتياطي الرابا **وأما ثلثة نخس في المكيال** كلوز في قشره **أولا**  
 فالحلوان لم يخلط في شرع على الأوجه ولين يتاير مواضعه وإن تفاوت بعضها وزنا  
 كليب بواب كالصالب بالرخوخ وجب وعروجن وعصير ودهن تايغ لا يخلط  
 على لا وجه **سبع** قطع الخ الكبار المتجانسة في المكيال موزونة وإن أمكن يجمعها  
**بها** ولو بالاختلاف ففصل **وقد ورد في** **الورد** في شحم وعسل ودهن جامد وما يضاف  
 في المكيال **وزنا** ولو بقبان للنص على ذلك في الميزان الصريح فلا يبيع بدهن بعض موزون  
 ببعضه كذا وهو ظاهر ولا عكسه وإن كان اضبط لأن الغالب في باب الربا بالقياس  
 ومن كفي الوزن بالقياس فالحكمة وإذا سلم فيه لا هنا ولا يفرق الاستثنوي فمن  
 الكيل التفاوت وزنا ولا عكسه ويوتر قليل الخنزير في وزن لا كيل **والعقود**  
 في كون الشئ مكيلا وموزونا **عالم السعادة أهل الخبز في عهد محمد بن عبد الله**  
**عليه السلام** ظهوره أنه اطلع عليه وأقره فلا عورة بما أحدث بعهده **وما جعل** كونه  
 مكيلا وموزونا أو كون الغالب فيه أحدها في مقيده على أنه عليه السلام أو وجوده  
 فيه بالبحار أو علم وجوده بغيره أو وجوده بغيره أو عدم استعمالها فيه والغالب  
 فيه ولم يتبين أو يثبت بغيره عن المحاذرة البهي فأن لم يكن لهم عرف فيه  
 فأن كان الصريح مما من التزم المعتدل فهو موزون جزما أذ لم يعلم في ذلك العهد  
 الكيل في ذلك ولا فأن كان مثله كالوزن أو دونه فأمرو به فحل تكن قاعدة أن  
 ما لم يحد شرعا يحكم العرف فيه فثبت بأنه **براعي فيه عالة** **لله بيع** حالة البيع  
 فأن اختلفت فالذي يظفر اعتبارا لأغلب فيه فأن فقد الأغلب الحق بالآخر  
 به شيئا فأن لم يوجد جاز فيه الكيل والوزن ويظهر في متبايعين بطريق بلد  
 فخلقي العادة **الخبر** أيضا **خبر** في هذا كالوزن تبعث فيه شئنا ولا  
 يتأخيه ما مر أنه يمكن لأن المراد منه التمثل لمعنا لجرم التزلف من كيل تبعث  
 لتبين من أحزاب على أنه مكيال **وخل الكيل** لأنه الأغلب فيما ورد **وقيل**  
**الوزن** لأنه اضبط **وقيل** بغير التساوي **وقيل** لأن كان له أصل معلوم **اعتبر**

أصله فله دهن السمسم مكيال ودهن اللوز موزون كذا وقع لغو واحد من الشرائع  
 وهو ما على أنه موزون وقد مر أن الذي عليه الشبان خلافة **والقند** أي  
 الذهب والفضة ولوحى مصر وبين وتخصيصها بالثمن في غير القنبر  
 وعلو الربا فيه جوهرية الثمن فلا ربا في الفلوس وإن راجح **بالقند كقطع عام** **بها**  
 في جميع ما مر في ذهب مثله أو فضة مثله باعتبار الثلاثة وفي أحدها بالآخر  
 شرطان وهذا البسبب ضرر فلا فرق فيه وفي القنبر العوض معين أو غير  
 الذمة وأحدها معين والآخر في الذمة كتحرك هذا لمصنعه كذا في ذلك لم يربط  
 ويقتض قبل التفرق وخبر زلاتي الرزهم والربا إذا كان في المدغال منضبط  
 لا يمتنع ما يذمك بما في ذمة لانه بيع دين دين ولا نظر في هذا الباب لتقيد أحد  
 العوضين بزيادة قيمة ولا مصنعة **ولوبا** طوا ما أو تدر الخسفة وقد ساواه  
 في مبدات مثلا وتخصصه في أخربا **وخر** أو بتأليف الجيم **خبر** أي حزن التساوي  
 وأن خلط في طله ذلك بالاختلاف **لهم** **وأن خبر** **خبر** أي حزن التساوي  
 وخر **خبر** ما لو باع صبرة بر مثلا صقري بكيلا من كبري أو صبرة باخري بكيلا من  
 أو كيا بكيلا وصبرة باخري موزونة أو وزنا بوزن فيصيحان تساويا  
 والأغلا ويخصها قبل كيلها أو وزنها بما علم ما مر وما لو علم ولو باخرا ثالث  
 لهما وأحدها الآخر وقد صدق ثالثة ما قبل البيع ثم تساويا وتبايعا من إفاضة  
 بهر وتخصه فلو لم قبل البيع أنه لا بد من علم ما يذ لك عندا يذ التلطف  
 بالقسعة وأعلم أن المماثلة لا تتم في الأبي ما ملين وما يبط الكمال أن يكون  
 الشئ بحيث يصلح للأدخار كمين أو يتبين فلا كثر الاختلافات به **ومن ثم لا**  
**الحكمة** في خذوب ولحم وتمر **ألا وقت الحماق** للصبر كما ملا ويشق طامع ذلك  
 عدم نزاع نوي التمر لأنه يعرضه للمساواة فلا عورة خلافة في بعض النواحي  
 إلا على ما يأتي عن جمع في الخالق ولا يوشد ذلك في الخوخوخ وششم وفي اللحم  
 التبايع عظم وملح يوشد في وزن وتساوي جفاة لأنه موزون وقليل الرطوبة  
 يوشد فيه لخل في هذا التز ومن يبيع حذو الذي ليس فيه رطوبة يوشد في الكيل  
 بعينه لا يربى مثلا وأحدها ولو بعد الحماق **وقد بحثوا** **الكال** المقنن لصحة  
 بيع الشئ مثله **ألا** هذا ما اختلفوا الشرائع في فله من هذا الماد منه أنه يستثنى  
 ما من المقنن في النظر في آخر الأحوال مطلقا العدا بالاتبه لأن الكمال فيها يتقدم  
 حذو الرطب اعتبارا بالأحوال عند البيع أو حق عصير الرطب أو العنب لا اعتبار  
 كاله عند وزن خروجه منها وإن كانا على ما ملين أو اللين الحليب لأنه ما مل  
 عند خروجه من الفرج أرا قال كيل منها يجمع بالعلطف بعضهم بعضا فيها واللف  
 صفة كل منها ولكن آخرها الأول لأن كال الأخوين وتعدده بتعدادهما







ومثل ذلك بيع بريعي وفي بعض من الآخر قليلة حيث لا تعقد بالآخر بيع  
دار فيها معدن ذهب مثلا فلا يذهب لأنه تابع لمقصودها فصح وقولهم لا  
أثر للجهل بالمفسد في باب الرابطة في غير التابع بخلاف ما إذا علموا أحدهما أنه  
أو كان فيها شيء يذهب فيحصل منه شيء فإنه المقصود بالتقابلة في ثمة القاعة  
كبيع ذات لبن يذات لبن فإن جهل لأنه يقصد منها غايتها بخلاف المعدن من  
الارض وإنما لم يخز في بيع خرس لو لم يعلمه لأن لغيره لا يقصد منها تقابله وإن قصد  
نفسه بل لأن أنه يورد بدله في المصلحة صاع ثم على ما اقتضاه إطلاق فهم وإن نوزعوا  
فيه **واختلف الجنس** أي جنس المبيع سواء كان المضمون للرؤى المتحد الجنس من  
المائتين ربويا أم غير رؤى وقد رخص الشرايح للجنس هنا للرؤى فأوهم  
الصحة في بيع درهم وثوب مثله لأن خبرا للرؤى لم يثبت وليس كذلك بل هو من  
القاعدة لأن جنس المبيع اختلف وإن لم يثبت الجنس للرؤى **منها** جميعها بأن اشتد  
أحدها على جنس اشتد عليها الآخر **كدرهم وكدرهم** ودرهم ودرهم  
و درهم وثوب و درهم وأجموعها بأن لم يثبت الآخر الأعلى أحدها كثوب بطرير بذهب  
أو جلادة فيها حرز وذهب ببيع أو بيعت بذهب فإن كانت الثمن فضة اشتراطه  
سلم الذهب وما يقابل من الخنزير الجنس **وكدرهم بدينار ودرهم**  
وبقولنا وأحد الذي هو في أصله واستغنى عنه قبل بالتكليف فإنه شعر بالتوحيد  
وقد قال بل إنما استغنى عنه ما علم من أول الباب أنه حيث اختلفت العملة  
لأربابا نذفع ما ورد عليه من بيع ذهب وفضة بوزن واحد أو مع شئ  
فإنه لم يتجدد جنس من المائتين **واختلف النوع** يعني غير الجنس سواء كان نوعا  
حقا كحدود وردى أو بها أو بأحد هاشم ثم هذا إذا لانتا في التوزيع إلا  
يجب تخلاف ما إذا لم يتغير بشرط أن تغل حياث الآخر حيث لو موث لم تكسر  
في الكيل وإنما يصح ما مر خلط أحد الجنسين هات من الآخر بحيث لا يقصد  
أحدهما يستعمل بل أو شعرا فإن أثرت في الكيل لأن التساوي بين الجنسين  
غير متيأم صفة من المائتين أو أحدهما **الصحيح** ويكسرهما أو بأحد هاشم  
أي بعملة فقط أو بكسر فقط وقيمة المكسرة دون قيمة الصالح في النكاح هو  
الغالب أو عكسه لأن التوزيع الاتي انما يتأتى في وجعل الظاهر من  
ذلك بيع ذهب بذهب وأحدهما كسرت أو أسود مرد وديان الخشونة أو  
السود ليس غنا آخرى بمعنى أنه لذلك الطرف بل هو عيب في العوض  
ظاهر أن مرد الظاهر أن أحد الطرفين اشتد على جنس من الذهب أو بها  
خشنة أو سودا وكذا الثوبات أحدها رابطة لغيره فبقي فاس ومن ثم قال في  
هذه بتفريق الصفة فقدم لأن شرط الصحة علم التساوي حال العقد

فيما

فيما يستقر عليه وذلك مقتو دعنا فالصواب أنه من القاعدة **حاطلة** ولا يتأتى  
هنا تفريق الصفة لأن الفاتحة الهيبة الاجتماعية كالعقد على خمس سنة معا  
وذلك لما في الحديث الحسن أو الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم لم يفرع بيع قلادة فيها  
حرز وذهب بذهب حتى يبيحها فقال المشتري. إنما أردت الخجاجة فقال لا حتى  
يؤمينا فقال الراوي فرده أي البيع حتى يؤمينا ولا أن قضيه اشتد أحد  
طرفي العقد على مالين مختلفين إن يوزع ما في الآخر عليها باعتبار القيمة والتوزيع  
هنا لكونه ناشئا عن التقويم الذي هو قهري والتخمين قد خطئ بوجهي وإن الحد  
مئة الدين ووزن الدرهمين للمفاضلة أو عدم العلم بالمعائلة ففي بيع مد ودرهم  
بمد يثبت ذات قيمة المد على الدرهم الذي معه أو تخلصت بالوزن المتفاضلة وإن  
ساوته لم يزم الجهل بالمعائلة وفي الباقي وكذا يقال في بيع صبي ومكسر بها أو بأ  
جدها أو بالأم في الثمن لصحة الصبي عن الدرهم وجبى دينار بالدرهم  
كما يأتي بسط في الاستدلال بما يعلم منه أنه لو عوض دائنه عن دينه التوفيق  
من جنسه وغيره مع الجهل بالمعائلة **تجيبه** ينبغي التفتن لدرجته بفعل  
عنه وهما به يسطل كما عرف مما نقر ببيع دينار مثلا فيه ذهب وفضة بمثل أو بأ  
جدها ولو خالفنا لقال الخلط لأنه لو توفى بالوزن مطلقا فإن فرض عدم  
تأثيره فيه ولم يظفر به تعاوقت في القيمة مع والمعائلة المتضمنة من الرابطة وهذه  
بما نرى في قاعدة خلافا لمن جعل الكرامة في التفاضل **وآخر** وبسط  
**بيع اللحم** ولولم يسمك وهو حاشا بشرا خواله وخب وطخال وتند ورنه وحار  
صفر بوزن غالبا **بالحيوان** ولو سمي وجرا **الفسخ** بحث بمحل بيع الحيوان  
بالسمن المت و فيه نظير من **جنسه** وكذا **بغير جنسه** من **القول** **وآخر** حتى  
الأدعي **في الأثر** الجهر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم لم يبيح اللحم بالحيوان  
وإرساله بجور بأشاد الترمذي له ومقتضاه بالنهي الصحيح عن بيعه في  
أنه بالحيوان وإن أكله العلم عليه على أنه مرسل ابن المسيك وهو من  
المسند على نزاع فيه لكن صحيح أن المجموع أنه لا فرق حتى يعتد أن في رضائه  
عنه وما استبرأ عنه من الفرق لا يصح وبأن أبا بكر قال وقد خرف ضرور  
في عهده في رجل يعاقب بطلب من اللحم أو بصلح هذا أو لغيره أحد من الصياد  
ويبيع بغير خوفين ولين الحيوان بخلاف لئس شاة فيها **لأن**  
بالتقنين في البيوع الغنم غنما وما تقتضيها ثم النبي أن كان لذات العقد أو لأمر  
بأن فقد نصف أرباكة أو بشرط قضى بطلانه وجر منه لأن تعاقب المعتد  
الفاسد أي مع العلم بفساده أو مع التقصير في فعله لكونه مما يحق  
كبيع الملاحم وهو حاشا لغيره حيث يبعد جرمه بذلك حرم على المتقول

لا



التمتع سواء فاضاه بالنقص والاختصاص وقيد ذلك الغرض الى واعتمده الزركشي  
ما اذا قصد به تحقيق المعنى الشرعي دون احراز اللفظ من غير تحقيق مباد  
خامه باطله ان كان له حمل مجله عنه الزوجه نحو بيعك نفسك لم يحرم ولا حرم  
اذ لا يحمل له غير المعنى الشرعي وقد خبرنا الاصل ان شرطه كان متنع ووطا من  
بيعه منه الا كما من قمته فله الاحتيا لبعده منه ببيع فاسد حتى لا يفتى  
الا بالمثل والقيمة او في ارجح عنه اقتضى حرمة فقط فثبت الاول لشيئتها  
**نهي بوجهه على الله عليه السلام عن عيب** نفعه فكون للمملوكين **الحمل** رواه  
الشعبان **وهو شرط** اي طريقه للثاني وهذا هو الاشهر ومن عصى مقابله  
يقال **وبطلان ما** وبطلان من هذين لا يتعلق به نهي فالتدبر عن كون عيبه  
من ارجح فرائده ومن ما به اي عن اعطاء ذلك واحده **ومما ارجح فيه** **فحرم**  
**عن بآيه** وبطلان بيعة لانه غير معلوم ولا متقوم ولا مقدر وعلمه  
**وكذا نعت** للثاني في **الاصح** لان فعل الغرض غير متدور عليه لما لك وفارق  
الايثار لتلقي الحمل بان المستأجر عليه هو حمل الاخر الذي هو قادر على عليه  
وتحريم الاصل لمصاحب بل لو قيل بتدري لم يوجد وتبين اقراره للثاني **وقد**  
**حمل** **للبيعة** رواه الشعبان **وهو** بفتح الموحدة فيها وغلط من سكنه مع ما بل  
دخيل منه وجاهد بالمبالغة **نتائج** **التنازع** بفتح واو وكسره وهو الذي في  
خطا منه وعليه عرف الفقهاء وهو من تسمية اسم المفعول بالمصعد  
وفي هذا الحق زمنا حيث اطلاق الحمل على التنازع وهو مختص بالادبيات ومن  
اطلاق المصدر على اسم المفعول اي المحمول **بأن يبيع** **نتائج** **التنازع** كما عليه  
المعقولون **او يفتن الى نتائج** **التنازع** كما فسره رواية ابن عمر عن ابيه عنهما  
اي الى ان تلذذه الدابة ولدا من تحت الناقة بالناس المفعول الاخير  
ووجه المطلق ثم انعدام شروط البيع وهما هالة الاحال **وعن** **الشافعي**  
**وهي** **ثاني** **البيوع** من الاخوة **والضامتين** هو مضمون او مضمنان اي مضمون  
ومنه مضمون الكتاب كذا **وهي** **ما في** **اصلا** **البيوع** من امار رواه مالك ومروا  
والبرازر مسندا والتعقد عليه الاجماع لفقد شروط البيع واطلاق الملائحة  
على ما في بطون الادل وغيرها الذي يصريح به كلامه بتابع لوجه ايضا غلطا  
المعصومي **وعن** **الملا** **مئة** رواه الشعبان **بأن يبيع** بضم الهم وكسرها **ثانيا**  
**مظوبا** وفي ظلمة **ثم يشترطه** **على** **ان لا خيار له اذا اراد** او على انه يكتفي  
بلمسه عن رواية **او يقول** **اذ المسته قد يفتن** **بكتبا** **بلمسه** عن الصنف  
او على انه متى لمسه انقطع خيار المجلس والشرط **وقد** **النايذة** **بالجملة** رواه  
الشعبان **بأن لا يحمل** **الدين** **اي** **الطرح** **بما** **الكتا** **عن** **الصيغة** **بعد** **قول** **له** **ان** **لا** **يحمل**

البيك

انك ثوبي هذا بعشرة مثلا او يقول اذ انبذته قد بعته او متى نبذته انقطع  
الخيار وعلى انك تكتفي بنبذك عن روثه وبطلانه لعدم الروية او الصفة  
او الشرط الفاسد **وعن** **بيع** **الفصاة** رواه مسلم **بأن يقول** **بعيتك من هذه**  
**الانثى** **ما** **تلق** **هذه** **الفصاة** **عليه** **او** **خول** **الرجل** **اي** **باعتها** **او** **بعتك** **موطا** **في**  
**على** **بعتك** **الاولى** **فقول** **او** **خول** **شبهه** **اعتراض** **ومثله** **سابع** **اليحيى** **وكذا** **ولي**  
**او** **قال** **الخيار** **اي** **رعي** **لنفس** **ما** **مري** **الذي** **قبله** **وعن** **ميتعين** **في** **بيعه** **رواه** **الترمذي**  
**ومثله** **بأن** **اي** **كان** **يقول** **بعتك** **الف** **تعدا** **والقن** **اي** **مستف** **فخذ** **بهما**  
**مشت** **انت** **اوتانا** **وشا** **فلان** **للمهالة** **بالف** **تعدا** **والقن** **كسنة** **وخلان** **فصغرا** **فان**  
**ونصف** **القن** **اي** **وبعتك** **ذا** **الصند** **بالن** **علي** **ان** **تبيعني** **او** **خلانا** **دا** **اي** **كذا** **اي**  
**قشقي** **معي** **او** **معي** **فلان** **كذا** **بكذا** **الشرط** **الفاسد** **وتسمية** **ما** **في** **الاول** **بعتك**  
**تجوز** **اذا** **التجيز** **يقضي** **واحد** **اقطع** **والثاني** **كذلك** **لا** **يبيعا** **وشرطا** **معي** **علي**  
**ان** **المواد** **بالشرط** **ما** **اقتن** **بلفظه** **دون** **معناه** **ولو** **خول** **مثلا** **لا** **يبيعت**  
**ان** **لا** **فرق** **في** **الشرط** **بين** **اللفظ** **والعنوان** **كان** **افرد** **والحسن** **وعن** **بيع** **ومثله**  
**كبيع** **شرط** **بيع** **كما** **روى** **بيع** **لدار** **مثلا** **بالت** **بشرط** **قوله** **ما** **رواه** **جامع**  
**ومثله** **بعضهم** **وجه** **بطلانه** **حول** **الالف** **ورفض** **العقد** **الثاني** **بما** **في**  
**الشراطة** **فاسد** **فقط** **منا** **بالم** **المن** **وهو** **مجهول** **فصل** **الحمل** **يقول** **ثم** **اذا**  
**عقد** **الثاني** **مع** **علمها** **بأن** **الاول** **صح** **والا** **فلا** **يصح** **في** **المجموع** **وما** **وقع** **في**  
**الروضة** **واصلها** **من** **صحة** **الرهن** **فما** **لورهن** **بدين** **كعدم** **من** **حق** **صحة** **شرطه** **في**  
**بيع** **او** **قرض** **بأن** **فاده** **ضعيف** **او** **ان** **الرهن** **مستثنى** **لانه** **يجوز** **لانه** **فلم** **يؤثر**  
**لكن** **الصحة** **اذا** **لا** **جاء** **لانه** **تبعه** **فلان** **ما** **هنا** **وما** **يطلق** **لرهن** **مع** **البيع** **فما** **اذا** **قال**  
**لدايته** **فمن** **هذا** **بكذا** **على** **ان** **ارهنك** **على** **الاول** **والا** **فلا** **كذا** **لانه** **شرط** **الرهن**  
**على** **لازم** **هو** **الاول** **وعن** **لازم** **وهو** **الاخر** **الذي** **هو** **عن** **البيع** **الفاسد** **فقط** **هو**  
**المهالة** **بما** **خص** **لان** **من** **الوثيق** **من** **الرهن** **ولو** **استمر** **رعا** **بشرط** **لانه** **مستند** **هو**  
**الفاسد** **وتسرها** **المبيع** **او** **نحو** **ما** **البائع** **في** **حفظه** **الظاهر** **ان** **ذكر** **الواو** **عن** **شرط**  
**بال** **لو** **قال** **نحو** **بالحفظ** **كان** **كذا** **او** **بشرط** **ان** **الحفظ** **كما** **باصله** **وعدل** **عنه** **ليس**  
**ان** **لا** **فرق** **بين** **التعزيم** **بالشرط** **والا** **بأن** **به** **على** **صور** **الاخر** **رويه** **مر** **في** **مجموع**  
**وفي** **المجموع** **عن** **ما** **يقضي** **ان** **حظه** **بالامر** **لا** **يكون** **شرطا** **ويؤيده** **ما** **رواه** **البيع** **في** **بيع**  
**واستند** **فمن** **ينبغي** **حمله** **فيها** **على** **ما** **اذا** **اراد** **به** **مجرد** **الامر** **لا** **الشرط** **وبقرعة** **بين**  
**حظه** **والحفظ** **بان** **الامر** **شريطة** **عن** **مستند** **بما** **خصه** **بملا** **الثنائي** **فانه** **ما** **اقتضى**  
**او** **ما** **في** **منا** **ها** **وهي** **مؤيدة** **لما** **قبلها** **وكانت** **في** **معنى** **الشرط** **فمن** **قوله** **ما** **من**  
**قبل** **في** **حظه** **ردا** **فما** **يقال** **كل** **هر** **كل** **مما** **بها** **جمله** **حالية** **وهو** **متنوع** **لان** **المصادرة**



هذا هو الحق والعدل

المشقة لا تدخل عليها واول حاله **خالف مع بطلان** اي الشر لا يشمله على شرط  
فاسد لغرضه الزا منه بالعمل فيما لم يملك بعد وقضيه انه لو تضمن الزامه  
بالعمل فيما يملك كان اشترى بغير شرط بيع او قرض اذها مثلا لان بيعه  
بشرط اجارة او اجارة او غيرها باطل كذا كذا او اقدم ذكرنا نحن على شرط  
او اخره عنه وانما يجرى الخلاف في صورة الغنى لان البطلان في البيع وقع تباعا لبيع  
والفقر على متقابل الامم **فبيعه** وقع لكثيرين من على فقر موت في بيع العبد  
المعروف في مئة ببيع الناس ارا واصححة البطلان لا تنافي على مذهبنا بوجه  
لنقولها من حرسهم تارة ومن اقل في بعض المذاهب تارة اخرى مع عدم اعتبارهم  
بقولهم فيجب انكارها وعدم الالتفات اليها والاصل ان كل شرط مضاف لثبتي  
العقد انما يبطل ان وقع في صلب العقد او بعده وقبل ان يورثه لان لا يقرم  
عليه ولو في مجلسه كما ياتي وحيث وقع لم يجز على فساد بوجهه وما خص بشراجه  
فاسد مضمون بدلا وتجره ومهر او فدية وكذا لم يفسوخ وتبلغ غرس وبناء  
المشترى ضاها على ما في موضع من تناوي الفقهاء ورجحه ما معها لكن فخرج  
ما راجحه الشبان من رجوعه مشي من غاصب بالادس عليه الرجوع به  
هنا على البيع بالاولى لعذره مع مشيئة اذن المالك فافهمنا فاشبه  
المستعير وتبين ان كسب التوف كاي ياتي فيرجع بنقصه ان كان في  
لته والاقهر مشرك **وتستثنى** من النهي عن بيع وشرط صورته لما ياتي  
فيها في حالها **كالبيع بشرط الحيا والبراة من العيب او بشرط قطع اثر**  
**و** كالباع بشرط **الاجل** في غير الربوي لا وانما الدين وشرطه ان قد دخل  
لها كما في العقد او شترت الاجرة ولا الى خوف الفساد كما ياتي في السلم بنقصه  
المطرد هنا كما هو ظاهر وان بعد ثبوت الدين اليه كما في سنة والا يبطل البيع  
للعلم حال العقد بسقوط بعضه وهو يورث الى الجهل به المستأنز للمحال  
بالثمن لان الاجل يقابل فسط منه وقول بعض اصحابنا في زاجار الارض  
التي سنة شا ولا يقول عليه واذا صح كان العقد عالا بعد ثبوت الدين اليه وان  
بعد ثبوت الحاقدين اليه كما في سنة انتقل بموت الباع لو ارثه وحق بموت المشتري  
ولا ينقض سقوط بموته لانه امر غير متفق عند العقد فلم ينظر اليه والا  
لم يصح البيع باجل طويل لمن يعلم عادة انه لا يعيش بقدومه وقد مرجه  
لخلافة فاند في ما قتر به ما وقع هذا لكثير من اشراج وعيهم **والرهن**  
للحاجة اليه في مما يات من لا يعرف حاله وشرط العلم به بالمشاهدة اي  
الموصف بصفات السلم ولا يتاخره ما مرنا لا في ركن الروية لانه في  
معين لا موصوف في الذمة وما هنا كذلك فاستودا خلا فالتن وهم فيه

وكونه

هذا هو الحق والعدل

وكونه غير المبيع ففسد بشرط رهنه اياه ولو بعد قبضه لانه لا يملك الا الدين  
المبيع ولا يملكه غير ائنة استثناء منقعة في المبيع **والكفيل** للحاجة اليه بشرط  
العلم به بالمشاهدة ولا ينظر الى اذنا لا تعلم بحاله لان ترك البحث معها لنفسها في  
باسمها ونسبها لموصفه بموت لقتلان الاحرار لا يمكن التزائم في الذمة مع اقلها  
فهم في الايمان وان اتفقوا ميا ر وعدالة فاند في بحثنا في ان الوصف  
بهندته اولى من مشاهدته من لا يعرف حاله وعلم ما تقر بان التلام في الاجل في  
الرهن والكفيل **المعيبات** ما ذكرناه والا فسد البيع وغلب على العاقل لانه  
اكثر اذ اكثر في الرهن ان يكون غير عاقل وانما ينظر في الاجل اني انه مدة في  
في الرهن الى انه عين وفي الكفيل الى انه نسوة فاند في قول الاستوي صوابه  
المعنيين على ما ياتي بالغ وتاخر يكون مؤخره مذكرا في تصويبه لئلا في محله  
وشرطه منها ان يكون **نهي في الذمة** لان الاعيان لا توجع غنا ولا مئنا ولا  
لا يرضى بها ولا تضمن اصاله كما ياتي فاشترى بيت بهذا على ان اسمها وقتلا  
او رهن به كذا وبكفيل به زيد فاسد لان تلك انما شترت لفصيل ما في الرهن  
والعين حاصل وتاتي في حقه ضمان العين المسيومة والتمن المعين بعد القبض  
فيها وكذا استأجر الاعيان المضمومة ولا يورث في كسبه العلم به من يلا به الا ان  
في العائن ولا يبيع ببيع مساهمة من الثمن على ان يتضا منها لانه بشرط على كذا  
ضمان غيره ولو قال اشترى به بالغ على ان يرضيه زيد الى شهر صحيح واذا ضمنه  
زيد موجلا ناجل في حقه وكذا في حق المشتري على اخذ وجهين ومقتضى  
قاعدة الشا في رهن الله عنه ان العقد وهو ضا الى شهر يرجع لجميع ما قبله  
وهو اشترى بالغ ويضمن ترجيحه ويضم بشرط الثلاثة ايضا في مبيع  
في الذمة ولا يورث عليه لان ذكر الثمن مثالا على انه قد يطلب على ما يشمل  
المبيع **والاستبراء** للامرية في قول بعض قبالا وشهدا اذا اتبايع **والاشارة**  
**تعيين الشهود في الاصح** لتبوت الحق باي تعدد وكذا ومنع لو عينتهم  
لم يتعينوا ولو امتنعوا لم يجز ولا ينظر لتفاوت الاعراض بينهما ولم  
هذه وفي حاله لا يغلب قصده ولا يختلف به المالية اعتلا فافهمنا خلا في  
ما من في الرهن والكفيل **فان لم يره** المشتري او جاوره رهن غير المؤمنين ولو اقل  
قيمة منه كما سئل اطلاقهم ان الاعيان لا تغفل الا بدال لتفاوت الاعراض  
بذواتها ولم يشهد **اولم يتكفل المعين** وان اقام له المشتري ضامنا اخر  
ثقة **فالباع الحيار** لغوات ما شرطوه هو على الفور لانه خيار ينقص  
يجزى في الا ايضا فيما اذا لم يقبضه الرهن لهلاكه وعونه كغيره او تعلق  
برقبته ارض جناية او قتر به عيب قد يم كولد الدابة المشروط رهنها



وكيفوا بشره ورضه جانبا وان عني عنه مجازا او فدي ولونا بحد الا  
 لان نقص قيمته لا ينبغي بها حدث بعد مباحته من قوه عفو وثبوتها  
 لان ما كان مخرضا سابقا او كان عينين ونسب اخرين بها كانت او تعينت واقنع  
 الراهن من تسليم الاخرى ولو باع عبد ابي قحطاش **بشره** **باعتقاده** عن ابي ثوري  
 او طلق **فالشهر** **بشره** **البيع** **والشرط** لقصة بوسه الشهيرة وتثبوت  
 الشارع العتق على ان فيه منفعة المشتري دينيا لولا واخرى بالشواك  
 والبيع بالسب فيه وخرج باعتاقه كله بشرط نحو وقته واعتاق غيره  
 او بعينه قبل ولعله ان اشترى كله بشرط اعتاق بعضه قال بعضهم ما لم  
 يمين ذلك البعض وفيه نظر بل الذي يتحقق صحة بشره كله بشرط عتق  
 البعض العون والمبهم لانه كشرط عتق الكل من حيث اذا واه السراية  
 ان عتق الكل من غير فارغ بين ما قبله مع ادائه للتقصود من كل واحد  
 لا معنى له وقوله الاول هو الحال النص لا يؤثر ثانيا تقر ان الشاقي  
 له في خصه بغير الشارع من عتق الكل حاله من الحمله قول مالك في  
 اعتق بعضه لقوله اعتق كله **فان قلت** لا يقع هذا الا على ان  
 من باع كسيرا بالبيع من الكل لا على السراية لا بها تقتضي ما نحن اما  
**قلت** لو سلمنا ذلك لم ينعزله مع ذلك يستحق عتقا لغيره او هو المقصود  
 ومن لم ينعزله لم ينعزله في قولنا الا في غيره وهو موصول السراية الى اخره  
 اما لو اشترى بعضه بشرط اعتاق ذلك البعض فيصير من غير نزع لكن ان  
 كان باقية حرا وله ولم يتعلق به مانع كرهن او غيره وهو موصول  
 السراية فيحصل المقصود من خالص الرقبة من الرق مع كون الشرط  
 كل البيع فالعامل ان في حال النقص شيئا لا بد من اعتبارها كون الشرط  
 لجميع المبيع نصا واستلزاما وكون العتق انما يلزم منه يودي حال العتق  
 كل الرقبة وما بعده بشرط اعتاقه عن البايع او اجنبي وشمل كلاه شرط  
 فمن عتق عليه بالشواك ايمده ومن اقرا وشهد بحرقته فصح ويكون  
 ما كذا ما لم يقصد به انما عتق لتعذر الوفاء به وعلى هذا في حال اختلاف  
 من منه **الكتاب** الشروط الموثقة بها او وقع في صلب العقد **المبني**  
 ولو اشترى يسوا لا ينهك كحياة من البايع لا علمه الا فيما يظهر من  
 كلامهم ويظهر انه لا ياتي هناك ما ذكره في جواب اشكال الراقي بشرط  
 ترك الزوجه الوطى منه ومنها لان ذلك في الزام او التزام ترك ما  
 به جبه العقد بخلاف ما هنا فاما ما به بالحق بالواقع في صلب العقد  
 انما وقع بعده في زمن خياره مجلسا او شرطا ان كان من البايع ووافق

المشتري

المشتري عليه او عكسه بان الحق احد هاتين زيادة او نقصان في الثمن او البيع  
 او الخيار والاجل ووافقه الاخر فيقول له قات مثلا لكن في غلط من الثمن  
 لانه امر وهو لا يتعارف لقوله وبكفي رضينا زيادة كذا فان لم يوافق  
 بان سكت في العقد وان قال لا ارضى الا بكذا فلا يمتنع ما ذكره بالعا  
 قد من لم يجزى ومن النقل له الخيار والوارث **والامم** **ان البايع** ويظهر  
 الحاق وارثه به **بمالة المشتري** **بالاعتاق** لانه وان كان عتاقه  
 فعلى ان له عتق في فصل الا اذا جدد على شرطه وبه فادرك الاحاد واما  
 قول الادريج **الامم** لان الاحاد المطالبة به حصة ولا يصح الا بغيره  
 احد هاتين الحصة قبل توقف على دعوى وطلب الاول بل بقوله ان هاتين  
 للقاضي لنا على فلان شهادة بكذا في حضره لشهد عليه والثاني هو ما اظهر  
 عليه واما اختلافنا في انه لو وقعت دعوى حصة هل يصح اليها القاض  
 او لا وهل قال جماعة ثمانية ان هذا هل هو من الحصة فاشاع على  
 الاستلزام يحامض ان لا يترتب عليه العتق يقينا ولا قسما على سبيل  
 القريب فانه ليس من الحصة لان القصد ثمانية الملك وتثبت العتق  
 من لوازمه التي كذا تقصد وقد لا وكذا ايضا القصد اشاف الملك الرب  
 عليه الوطى بالشرط اختيارا او قهر والنظر في ذلك حال والاخرى سماع دعوى  
 الحصة والخاف هذا بالاستلزام ولا نظر لكون العتق قد يختلف هاتين  
 البيع بغيره عيب او امانة الاستلزام قد يتحقق العتق ههنا في الصور  
 الكثيرة التي يتبع فيها المولد ورجح فيجعل قوتهم ليس الا اذا المطالبة به  
 او غير حصة في ملك لم يدعيه وسياتي في خواشيا دة القريب لقريته  
 الفرق بين قصد الحصة وعدمه وبهنا يد ما ذكرته هنا من  
 الفرق بين قصد دعوى الحصة وعذمه فاما ما ذكره عليه فانه  
 مهم ولا يلزم منه عتقه قولنا لا بالطلب او عند ظن فانه فان امتنع  
 اجبوه الحاكم عليه وان لم يرفعه اليه البايع بل وان استغنى هو  
 القدر حقه فان اضر عتقه عليه كما يطلع على ثوبه والولا مع ذلك المشتري  
 وله قبل عتقه ومطهر واستغناؤه وكسبه وقوته ان قبل ولا يلزمه صرفها  
 لشرا مثله كما لا يلزمه عتق ولد الما مل لو اعتقها بعد ولادته لا يقطع  
 التبعية بالولادة لا بخبره ووقف واجارة ويظهر ان الوارث المشتري  
 حاكمه في جميع ما ذكر **والامم** **انه** اي البايع **لو شرط مع العتق** **الاول** **او شرط**  
**قد يبره** **او شرطه** مطلقا **او اعتاقه** **بشرط** **او حظه** **او وقفه** **ولو حلا**  
 كاعلم ما من **البيع** **للمال** **الاول** ما استقر عليه الشرع ان الولي ان عتق والبقية

في محالف لانه تحاكمه  
 المطالبة بخلافه حصة  
 لتصرفهم بحريتها  
 في عتق



لغيره ان كان من قبيل العتق **ولو شرط مقتضى العقد بالقبض والرد بعيب**  
 صحيح يعني لم يضر اذ هو تصرف بما اوجبه الشارع من رايته في الرد وضرر ما يصح  
 بام قبض وهو اذ يعلو له يصح رخصه بغيره وهو مقتضى العقد الموقوف بهذا الشرط  
 يعني ذلك لانه المود في الدار بعد ما ياتي وحيث هو بمعنى لم يضر من غير ما يدل  
 ونفاهد بعضهم صحة الشرط هنا ويعني عليه الركن في اعلو من قال الخلفي  
 لغيره بالوقت من قبض المبيع لمنع البايع منه فتعذر ان قلنا بصحته لا فساد له  
 بجهة انه لم يضر التاكيد استصفا بالباب الشارع فلا خيار فيقده خلافا لما يوجهه  
 قول شارح في العقد فيما ولعي الشرط في الثاني الا ان يريد ما قلناه ان الثاني  
 لم يضرنا اصلا والا فاد التاكيد او شرط ما لا يضر فيه اي عرفا فلا عيب في  
 الماخذ من واحد كما يعايطر ثم رايته ما يضر به كما ياتي **كشوط ان لا يعلو او لا**  
**ياست الاكذ ان جاز** العقد وكان الشرط لغوا قال جميع وحمل ان كانا في بالوقت  
 لان هذا هو الذي لا يضر فيه السنة خلافا بالاختلاف لا خلاف في الاغراض ففسد  
 به العقد انتهى والصحيح انه لا فرق الا لغرض للمبايع بوجوه عن ملكه  
 تعين غرامه انما يخص الواجب عليه من اطلاله ومن ثم لو شرط ما لا يلزم السند  
 اصلا كجمعة من اذ عين او صلته بالنوافل وكذا الغرض اول وقتته ففسد العقد  
 سبق بشرط ان يقطع به الطريق بخلاف ثوب حربي بشرط ليس من غير ما ياد  
 ذلك لانه لم يتحقق المعصية فيه كما انه لا عذر في بطله في مال الزر كشرط  
**ولو شرط وصفا يقصد تكوين المبدى كما ان الوطء في الادى وعقود حاملا**  
**او ليو** اي ذاتين مع الشرط لما فيه من المصلحة ولانه التزام موجود عند العقد  
 لا يتوقف التزمه على انشأ من مستقبل الذي هو حقيقة الشرط فلم يفسد التزمه  
 عن بيع وشرط **ولو الخيار** قولنا ان الخلف الشرط الذي شرطه الى ما هو دون الفوت  
 شرطه فلو تعذر البيع لم يضر في عيب عنده فله الارض بتفصيله الا في ولو  
 مات المبيع قبل اقباضه صدق المشتري بعينه في عقد الشرط لان الاصل عدمه  
 بخلاف ما لو ادعى عيبا قبل ان الاصل السلامة وهذا لو ادعى عيبا بان البايع  
 يصدق بعينه في كونها حاملا اذ شرطه وانكره المشتري ولا ينافيه تعديده  
 فيما ذكره باليون لانه محض تصوير وانما المدا على تعذر معرفته المشتري خلافا  
 بغيره يصدق في المشتري في نفسه لما تقر بان الاصل عدمه وسبب مما ياتي  
 يتبين وجوب الخيار عند انفصاله دون سببه اشهر منه مطلقا ولو دون  
 اربع سنين منه بشرط ان لا يوطأ وطيا يمكن كونه منه وباتي في الوصية ان  
 حل المصبة يرجع فيه لقول اهل الخبرة فكما هنا فما يظن ما لا يقصد كما  
 لسرقة فلا خيار بقوله من البايع اعلام بعينه ومن المشتري رضائه وامانا

لانه

اخلف

اخلف الى ما بعد على ان شرط ثبوته في جرت بكرة فلا خيار ايضا ولا نقل الى غرضه نسب  
 لعدم ضعف السنة لان المدة في الاهل وضده بالعرف لا بغيره ومن قال لو شرط  
 انه خسر شيئا فلا خيار لانه يدخل على الحرم ومن دهم المحسوس لانه الذي يباح  
 له النقص اليه فان دفعه تنطير مشارجه ويكفي ان يوجد من الوصف الشرط  
 ما ينطبق عليه الاسم الا ان شرط الحسن في شئ فانه لا بد ان يكون حيا عرفا  
 والا فليس ولو قيد بلبا وكما انه شئ معين كل يوم او في بعض الايام بطل وان علم  
 قدره عليه باقتضاه اطلاقه ولا ياتي هنا بحث السك في الحصة في الاجارة  
 بين العمل والزم من قام له **وفي قول بطل العقد في الدية** اذا شرط فيها ما ذكر  
 لانه لم يضر ولا يضر جازاته بعض حكم العلوم على انه تابع في رايته اجابوا بقوله وهو  
 ان القصد الوصف بذلك لا دخاله في العقد لانه داخل فيه عند الاطلاق  
**فروع** اخلف جميع ما خرون فيما اشترى حيا للمبكر بشرط ان يثبت ولذي  
 يتجه فيه انه ان شهد قبل بذر وبعده انما حقه خير ان يفي في رده ولا نظر لما كان  
 علم عدم اتيانه يذوق قيل منه بركن العلم بدونه وليس كالواشترى بغيره  
 فعرض ابرة في واحد منها فوجدها معيبة مرد الجميع لانه لم ينفذ من غير المبيع  
 شئ وكذا الخلف المشتري انه لا يثبت ما تقر انه يصدق قايضته في عقد الشرط  
 فانت انتفى ذلك كله بان بذر ولم يثبت شيئا مع صلاحية الارض وتعذر  
 اخراجه منها واصار عيبا يتقوما وحدث به عيب قبل الارض وهو ما بين قوله  
 حيا ناسا وجا عي ناسا كالواشترى بغيره بشرط انها لليون في ذات في بذر ولم  
 يعلم انها لليون وحلف على انها لليون له الارض والمبيع من ممان المشتري واما  
 اطلاقا فبعضهم انه اذا لم يثبت يلزم البايع جميع ما خسره المشتري عليه كخسر  
 الباذر وخسار الخرافة وبعضهم اخر الباذر فقط فبعد حيا والوجه بل الصواب  
 انه لا يلزمه شئ من ذلك وليس بغير شرط الا نيات بغيره مما وجب له ان يعلم  
 مما ياتي في باب خيار النكاح ثم رايته يحتمل ان يبيع بذر على انه يزرع فاقترع  
 المشتري فاورق ولم يجره لانه لا يتحقق وان اوزق عي وزق الغنا فله الارض  
**ولو شرط بشك وجب** او حلف او مع حلف **في الاصح** لان ما لا يبيع بيوه وعده لا يبيع بيوه  
 مقصودا مع عونه وغارق صحة بغيره من المزار واسه او باسه على العقد فانه داخل  
 في مساه لفظا فلم يلزم على ذكره فذروا القول ليس خافلا في سبب البرهنة كذلك فليزم  
 من ذكره تزويج اثنين عليها وهو محمول واعطاه حكم المعلوم اما هو عند كونه تعا  
 لا مقصودا او كالحل رايته الحقة وحشوها **ولا يفسد العمل وحده** كما علم من  
 بطلان بيع الملاقح واما ذكره ثبوته لقوله **ولا يبيع الحامل دونه** لتعذر رايته  
 اذ هو كمنه منها واورد على مفهومه بعض الشراح ما يظهر فساد ما في ذيل ما



فلهذا **ولا بيع الحامل بحر** او دقيق لعن مالك الام وان كان المشتري يبيع ابصارا  
او اكله لم يبيع منقوماً كان حلت ادمته او بهيمة من مغلط لا يران العرع اخس  
ابويه في النجاسة فوام انهم حيث اطلقوا حكم الحامل ارادوا به غير هذا على  
انهما قد وردا فلا يرد عليهم واذن لا يستثناه بشر عاقلان باستثنائه حيا  
ومثله لو بصره لمن يبيع ما للبه او امة الكفا واستثناه لان المنفعة ليست  
عنا استثناء وانما الجزء متصل فلم يضره استثنائه ولو بصره فان المنفعة يبيع اراد  
العتق عليها وهذا فاضح استثنائه لصلح الحامل **والتابع عاملا سلقا من**  
غير تعرض له حلال او حرام **دخل الحبل في البيع** ان المخذ ما كان باعاه والادبطل  
ولو وضعت ما عاها فخلد اخذ ولو من سنة اشهر من الاول كان المشتري كافا له  
الشحن في الكفا بغيره ففصله في ملكه وعن النص للبايع لانها حلال واحر وجاب  
ما اذا راعى على الاستنباع حاله البيع وما انفصل الاستنباع منه بخلاف ما انفصل  
كاعطى بل عليه **فصل في القسم الثاني من النكاح** انما لا يقتصر النكاح  
في اداء ما كان **ومن النكاح** ما أي مؤخر مقارن الاول **لا يبطل** بغيره من غير  
نقل عن حنيفة اي بغيره كدلالة السابق عليه ويصير ان تكون ما واخذه في بيع  
فالتابع مذكور ويضم كسر كما نقل عن حنيفة ايضا اي يبطل النكاح بغيره من  
التمس ومن ثم اعاد عليه من روجعه قبل ويضم كسر فحق وهو بعيد **لرجوعه**  
اي التمس منه **المعنى** خارج عن ذاته ولازمها ولكن **يقول** **وه** نظري البيع بعد  
نوا الحجة فانه ليس لذاته ولا لازمها بل خشية نفوذها **بيع حاضر لباد** ذكرها  
للخالف والحاضر المدن والقري والريف وهو ارض فيها ربح وخص في البادية  
ما عدا ذلك **بان يقدم غريب** هو مثال والمراد كل حال كذا قاله ويظهر ان  
بعض اهل البلد لو كان غنمه مناع فخر من فخره يسعه بسعريه ففرض  
له من نفوضه له لبيعه له على الندرج باع على حرم ايضا للعللة الاقنة **متاع** **نم**  
**الحاجه اليه** مطوما او غيره **ليبيعه بسعريه** **نم** نظريه انه تصقير فلو قدم  
ليبيعه بسعريه ثلاثة ايام مثلا فقال له ان تركه لا يبيعه لك بسعريه ايام مثلا  
حرم عليه ذلك المعنى الا في وقت التقييد بما دل عليه ظاهر كلامهم انه لو ريد  
بيعه بسعريه لوقت الحاضر فصالحه تأخير معنه وبوجه بانه لا ينفق التفتت  
الا ان كان الفوقس انما تشوق المشي في اول امره فلو اراد ان لا تأخر من فقال  
اخرن بوجوه عنه لم يحرم **فبقول** **لبيد** هو مثال ايضا ولو فودد القايرون  
معا او موبنا فلو كلمه كما هو ظاهر **ان تركه** **نم** مثال ايضا **لا يبيعه** **اي**  
ليبيعه فلا يبيعه ولا ينظر فيما ينظر ويجعل خلافة **على** **الندرج** **نم** اي شيئا  
فشا **با** **فلا** **لغير** **الغني** **لا يبيع** حاضر لباد ودعوا الناس يتردد الله بعضهم

هذا هو الذي لا يبيعه  
لغير الغني حاضر لباد  
او اهل خارج  
او اهل خارج  
او اهل خارج

من بعض

من بعض ودفع كذا انه زاد فيه في غلظتهم ونسبهم لهم وهو غلط اذ لا  
لهذه الزيادة سلم بل ولا في كتب الحديث كقضى به سبي ما يدي الناس  
واذا اخرها في غلظتهم وهو خاص بالقبائل لما لك ذلك ولا يقال هو ما  
منه معناه على معصية لا يشهد ان لا توجد المعصية الا منها فكلها  
ففي النظر مع من يجره ومباحة من لا تفر من الجماعة ضم من تفر منه بعد ذلك  
وهنا المعصية تتقبل ان يجره انا لك ومن صورها في اناس بان تحببه لذلك  
فانما الاد التصوير كما هو ظاهر ما فيه من التصديق على الناس اي باعتباره من  
شانه وان لم يظهر منه معصية في البلد فلا بالاحتجاج له الا اذا رادوا ما وقعوا لما لك  
بيعه بنفسه تدبيره فاضا الى ان يقرضه ذلك او سأله عما لك او سأل  
انما لك ان يبيع له بسعريه او استثناه فامار عليه بما هو الا سلم له لوجوب  
عليه على الواجده ولو قدم من يرد الشرا ففرض له من يترجمه رغبيا فحقا منه  
تردد واختار البخاري الامم الحديث فيه عن ابي داود وحدث الاذ عن الحوم بغيره  
البدن يونس وله وجه البيع وان امكن الفرق بان الشراعا لما بالقدرة ولا  
تم الحاجة اليه وما الى الله مع متأخره ويمكن الجمع لمحل الاول على شرط بيع قسم  
الحاجة اليه والثاني على خلافه ولا بد هنا في جميع المناهي على ما بان فيكون  
عالميا اليها او مقفلة في علمه كما هو ظاهر اخر من تقدمهم يجب عليهم ان يترجموا  
انه يعلم ما يتعلق به ما يوجب وقوعه **وتلقى الزكمان** جمع زكاب وهو لا غلب  
وايراد مطلقا لئلا يدعوا لو واحد ما شيا للشرائهم **بان** يخرج نصا وفهمه  
فشترين منهم او بان **تلقى طائفة** وهي شمل الواحد فلا فاش غلبه فاورده  
عليه فظن لا لا يفسد بالانته اطلاق لقها على بعض ما صدر قانها وقول **لحم**  
**متاع** وان ندرت الحاجة اليه **الي البلد** يعني في الحبل الذي خرج منها لتلقا  
الغيره وشمل ذلك كله فغيره بالشر من الطالب بل يشمل شرا بعض الجاهل  
من بعض **شترية** **منهم** بغير طلبهم **قبل** **قدومهم** اي لما تمتنع القصر فيه **ومعهم**  
**بالسر** المعنى عن الغلبهم البيع مع انبا في الميار لهم اذ انما السوق واعني  
فيه احتمال غلبهم سواء احبوا ام لم يفر على الاصح وقيل خشية حبس المشتري  
ما يشتر به منهم فيصنف على هذا البلد واخبرهم امتن مع ما ذكرته انه لا اخ  
ولاخبار يتلقاهم في البلد قبل الدخول للسوق وان غلبهم والثاني مرجعها  
به في سنة الاول وتوجد ما فهم انقصون مع واختار جمع منهم ابن المنذر  
المجرومة فيه نظرا وان اعتد ذلك لبعض الشرا ولا فيما اذا عرف المصلح البلد  
الذي قصدوه ولو تخبره ان صدد فحق فاشترى منهم به او بدونه ولو قيل  
قدومهم لا تنفوا الفين ولا فيما اذا اشترى منهم بغيرهم وان غلبهم وفيما



اذا لم يعرف السعر ولكن اشتراه به او بالقر قال جع نعم وهو الذي يدل عليه المتن  
 ويوجه بان احتمال العين حاصل هنا وهو مظهر الحرفة بخلاف الخيار فان مظهره  
 وجود العين بالفعل ولم يوجد وقال اخرون لا حرمة ان يخرجه وهو الذي  
 دل عليه كلام الراعي فهو لا وجه **ولهم الخيار قولنا اذا عرف العين** وثبت  
 ذلك وان عاقل العين الى ما اعترفه الخبير مع عدمه ومن لم يوسل له ان يخرجه  
 منهم خلافا ولا خيار كما وان جعل في السعر يقتضي حرمة ان ينظر ليعود العين لحرمة  
 لانه لو تم زيادة فيه قبل رخصه وبه فارق عدم الخيار باستلزال العين على ما  
 اشهر به التصريح ونحوه والعب وظاهر صبيح المتن ان ثبوته لهم لا  
 يتوقف على وصولهم البلد وصنيع اخذ والرواية انه يتوقف عليه وهو  
 ظاهر الخبر ولو بلغا هم للبيع عليه ما زل على ما رجحه لا زعموا وحده ان باعه  
 بسعر البلد وقدره هو الا قالوا وجه انه كالشراهم **والسوم على صم بغير**  
 ولو دس النبي المسمى به وما فيه من الايمان يقول لمن اخذ شيئا الشويبه  
 كذا رده حتى ايسر منك فوافقه بهذا القول او باقل منه او مثله باقل او يقول لا الله  
 اشترى به لا شتر به شتر بالكثر او بعض على من بدا وغيره خريفه مثل السلعة  
 بانقص او جود منها مثل الثمن ويظهر ان هذا في غير عين فحق في البيع  
 خاد قلنا يفتها لها في الغرض المطلوبين لاجله **والجزم ذلك بعد استقرار**  
**الخبير** بان يجرى التوافق على شيء من وان نقص من قيمته بخلاف ما لو انفق  
 ذلك او كان بطا فيه فتجوز الزيادة فيه لا بقصد اضرار احد **والبيع على**  
**بيع غيره قبل تزوجه** لبقاها وان لم يمس او الشرط وكذا محده وقد اختلف  
 على عيب وانقصا لتأخير الخبير لئلا **بان ما من المشتري** وان كان مغبوطا والخبر  
 الواجب فحصل بالتعريف من غير بيع **بالفسخ ليس فيه مناله** او جود منه مثل  
 الثمن او اقل او بغيره عليه ذلك وان لم يمس بامره ففسخ بل قال انما ورد في  
 محرم ان يطلب السلعة من المشتري بالكثر والنايب خافه كل الزوم لا قايته  
 انما الفسخ او الندم **والشرع في الشرايع فان ما من السابغ قبل المزوم بالفسخ** **لشرايع**  
 بالكثر من ثمنه لنبي المسمى بها والكلام حيث لها ذن من الخطة الغرض لان الحق  
 له وسو وحرمة ما ذكر كالخبر الا في بلغ البيع قيمته او نقص منها على المشتري **نعم**  
 تعرفوا المبيعون بفسخه لاخذ ورفقه لانه من التهمة الواجبة ويظهر ان  
 محله في عين نشا عن حق لا عنه في فلم يال باضرا وخلافا ما اذا اشترى العت  
 تقصير لان الفسخ ضرر عليه والضرر لا يزال بالضرر **والفسخ** وهو الاضرار  
 لانه يتبرر الرغبات بها وترفع منها **بان يرد في الفسخ السلعة** مع وضه للبيع لا  
**لرجوعه بل يجرى غيره** وينفع الباع مثلا وان نقصت القيمة فزاد حتى يساويها في

ولو في مال التيمم على الوجه لان الغرض انه قاصر للخدمة اوفقها وذلك للنهي  
 الصحيح عنه ولا يشترط هنا العلم بخصوص هذا النهي لان النسي خديعة والخبر  
 معلوم لكل احد بخلاف ما مر فان علم خبير بها متوقف على خبرها والخبر به كماله  
 العلم به ونفذ فيه الشك بان البيع مثلا امر فهو في علمه بخبره كماله  
 وقد نفي بان الضرر هنا اعظم اذ لا شبهة بخلافه فان اشبهه الزم عنه  
 والخاص انه لا بد في الحرمة من العلم بها خصوصا او عموما الا في حق جاهل  
 مقصر يترك التسليم كما مر **والاصح** هنا لو قال الباع اعطيت كذا ف  
 اخبرني بكذا فان هذا هو صفة وان خلافة **انه لا خيار للمشتري**  
 لتقريبه باقدا به وعدم سؤاله لاهل الخبرة وفارق التصريح بانها تقرب  
 في ذات البيع وهذا خارج عنه ولا يرد نحو قيمه الوضحة لانه يرد  
 حاله لو كانها ولو لم يواطى الباع الناحي بالخبر قطعا **وبيع نحو الرطب**  
**والعن ليام الخمر** اي ثبت بطلان منه غصم خرا وسكرا يادل عليه رطب  
 الخمرية التي اخادها العطف توصف عصر الخمر فلا عارض عليه فلا فاق  
 من رخصه واخصاصا للخمر باعتصم من العنب لاني في عبارته هذه خلافا لمن  
 زعمه ايضا لان عصره الخمر فريضة على عصره النبيذ الصادق بالمخدر من  
 الرطب فذكره فيه للقرينة لا لانه يسمى خرا على انه قد يساه لجازاها  
 او تغلسا ودليل ذلك لقته صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة عامه هار متفرقا  
 الحديث الدال على حرمة كل شئ في معصية وافادته عليها وزعمه الاكثر  
 هنا على الجدل اي مع الكراهية شئ من حله على ما اذا شك في عصره له ومثل ذلك  
 بل قصر في بعض معصية كمن يخلو من يظن ان الحرام او امره من عرفه بالخبر  
 وامه من يتخذها الخمر غنا محرم وخشب لمن يتخذها آلة لهو وموجب من  
 لرجل بلسه **فان قلت** هو هنا خارج عن التسليم بشر ما لم يصح المبيع **قلت**  
 ممنوع لان الخبر عنه ليس لوصف لا ذم في المبيع بل في الباع خارجا عما  
 يتعلق بالمبيع وبشر وطرو به فارق السطون الا في التفريق والسبب  
 في بيع السلاح للمخبر لانه لوصف في ذاته المبيع موجود حالة البيع فان  
**قلت** يشكل عليه صحة بيع السلاح لمقتضى الطريق مع وجود ذلك فيه **قلت** يترقب  
 بان وصف الخمرية المتقضى لتقريبه عليها به موجود حالة البيع بخلاف وصف  
 قطع الطريق فانه امر مترقب ولا علة فيها معنى فتامل ذلك كله ليندفع  
 ما السك وخبره هنا وفتي ابن الصلاح واقره فيه حيث جلت انتباهه على فسادها  
 نياح عليه قبرا اذا تعين البيع لم يبق الا خلاصتها التي القاص فيمن مكلف فيه  
 ما لا يطيق بانه يباع عليه فالحال من الدل والحال ان لم يكن تحليصه الا بعد











صحتها غالبا ثم عليها من الجهل بما يخص تلك التورع واما النزاع بين المالك  
 غايته واما ما كنا قلنا فيها ذلك والمزج لا يظن ما عدل المالك موجود فيها فلم  
 ينظر الجدل بالخصم وان فرض انه عند العقد كما في بيع سيف وشقصه  
 مشقوق بالحق كما في قسامه على نالو نظر بالجدل كبريتا قد يقرض الصفقة  
 مطلقا لا يرميه النظر بالخصم باعتبار القيمة وهو مجهول عند العقد ويؤدي  
 المتنازع **فان قلت** فيشكل على ذلك القول المارح فيمن هذا القطع ان  
 الشك في كل اثنين يدرهم من ان توزع الدرهم على قيمتهما يودي بالجدل  
 فنظرنا اليه مع اتخاذ المالك **قلت** يفرق بان البيع هنا يتعين اصلا لان كل  
 اثنين فرض معا ملتزمين بغير ايهما من الخيار او من غيره او لئلا كان فتعذر التوزيع  
 من كل وجه بخلافه في سلتنا ومسلته شقصي وسيف لسهولة التوزيع فيها مع الاين  
 من نزاع لا غاية له واذ اصح في ملكه فقط **فيمتنع التوزيع في ان جهل** ذلك لظهور  
 بتفريق الصفقة عليه مع عدمه بالجهل فهو كبيع ظهر **فان اخذنا** ايضا العقد او  
 كان عالما بالخبر عنده **فليمتنع خصمه من المسمى باعتباره** الاجز في ماله من حقل  
 البيع في احدى وفي المشتري السابق لانه لا حاجة في حدين النوعين في النظر القيمة  
 والموضوع المراد من المسمى كماله اعتبار القيمة هنا ايضا وعلى الراسين المتعقوبين  
 فاكبر بغير اختيار **فتمتنع** ان كان لها قوة او لم تكن لاحدهما بالخبر والخبر والخبر  
 التقدير الا في ذلك لا يقعها التمدد في متابعتها معا فليجب في احدى الاقسطه فلو  
 المملوك مائة وغيره ما تبين للخصم ثلث التمدد وحده ان كان الحرام مقصودا ولا  
 يخلو من صفي الاخر كونه التمدد على الاوجه ويقدر الحرقها المستهذمة والخبر خلا  
 لا عصبها لعدم ايمان عوده اليه ولتخبر من غير مقدرة كبري او صغر خلا والمزج  
 كبري يبق في ذلك اضطراب يشتبه مع الخوف عنه في شرح الارشاد  
 رأت بعضهم فيقول الشك التناقض واجري ما في كل باب على ما فيه فتد ما حاصله  
 انما لم يرجع هذا المتعقوب عنده من يري له قيمة لان المخا لا يقبل حذره اي ومن شأن  
 البيع ان يكون بين مسلمين يحبان قيمة الخمر عندها من الكفار وزججه اليه في  
 الوصية ليعتد بالخصم فلم يحتم اليها الا لبيان القسمة على حد والروى من  
 تابعة وفي الصدق لعدم ما بها اذها كالفان **وفي قوله** **لنحججه** لان العقد كمر  
 يقع الاعلى بالجل ببعده **واخبار للبايع** وان جهل نقصه ببعده لما لا ملك  
 وهدره بالجهل تادر **وصابط** القسم الثاني ان يتل قبل انقبض بعض من البيع  
 يقبل الاخر بالعددي ايراد العقد عليه وحده ومن ذلك ما **لو باع هذير**  
 او عصب او دارا **قلت** **احدهما** او خير بعض العصب او تلف مستوف الدار  
**قبل قبضه** فينفسخ العقد فيه وتستمحته في الباقي بقسطه من المسمى اذا

وزع على قيمته وقيمة التالف وصر في التلبيين اعتبار الاخر في ذلك هذا ايضا  
 وكذا في مثلي ثلث بعضه وانما **ينفسخ في الاخر** لان لم يقبضه **على المذهب** معهما  
 التلبي لا من طارئة فلم يضر كالا يضر مقبوض بعضه لا يرش الغيب وخرج بثلث ما يضر  
 بالعقد سقوط بدل المبيع وحج عينية واضطراب مستوف الدار وحجها فلا يقبضها  
 اذ لا اعتبار بذلك لتواين المبيع والمبد والاضمار وبيان السقف وخبرها  
 لا تغرد بالعقد فلو ان لا يوجب الانفساخ بل المخا يرضى بالمبيع على التلبي او  
 يفسخ ويستوف التلبي بخلاف الاول فان اخذ التالف بالعقد وان اوجب الا  
 الانفساخ فيه لا يوجب الاحازة حكم التلبي **ولم يجهل** المشتري قول رين فتخرج  
 العقد والاحازة لتعريض الصفقة عليه **فان اخذ** **في الحصة** لنظرها من انفا  
**قطعا** على ما هنا فاصلة وفي الروضة كما صلبا عن ابي انما في طر القولين فيه  
 ولعله الاخر ولا خيار للبايع ويان وجهه مع عدم نقصه بوجهه وتفريق  
 صفقة التلبي عليه بان التلبي غير متطور البياضالة فانفسخ بغيره دوا ما  
 لانه يقتضيه ما لا يختلج في الابتداء بخلاف التلبي فاذ المقصود بالعقد فترقيق  
 دوا البضا **لو قبض** العاقد او العقد **في صفقة** **تختلف في قيم كما لو بيع** بعتك  
 هنا واخرى هذه سنة بالن وجه اقتلا فها اشتراط التاقب فها وبطلان به  
 وانفساخها بالثلث بعد القبض وونه **او اجازة** ولم كما جركه هذ **ومعك** كذا في  
 دمتي سلبا بدنيا لا اشتراط قبض العوض في المجلس في سائر انواعه بخلافها **في**  
**الافتراس** كمل منها بقسطه من المسمى اذا وزع على قيمة المبيع او المسم فله واخرة  
 الدار كمال **ويوزع المسمى على قيمتها** وتسمية الاجز قد صحح لانها في الحقيقة  
 قيمة المتعة ووجه صححتها ان كلا يصير ضررا فلا يضر الجمع ولا شرط قد يعرض  
 لا اختلاف حكمها باختلاف اسباب النسخ والانفساخ المحجوبين في التوزيع مع  
 الاستانام الجرا عند العقد بما يخص كل من العوض لانه عرضان كبيع نوب و  
 شقص صفقة وان اختلفا في الصفقة واختيج للتوزيع المستانام لما ذكره فاعلم  
 انه ليس المراد باختلاف الاحكام هنا مطلقا خلا فها بل خلا فها فيما يرجع للنسخ  
 والانفساخ مع عدم دخولها تحت عقد واحد فلا تورد مسئلة السقف المذكورة  
 لانه والنوب دخلا تحت عقد واحد هو البيع ولا يختلفان في ذلك **ففسر**  
 اورد عليه بيع عمدين بشرط المخا فاحد ها على الايهام اكثر من الاخر فانه  
 يبطل فيها مع انه من القاعد مع يحد كلاله له حيث عم تحت الحكم ولم  
 نقل كاصله وغيره عقد من تحت الحكم **وتجارب** باننا لولنا انه متلها كان  
 البطلان للشرط انفسا نقارب المتعقد لا لاختلاف الحكم على ان هذوفه لعقد من  
 انها هو لا غنا مثاله عنه والتعقيد تحت الحكم لبيان محل الخلاف فلو جمع بين







غير جازع ولو بالترخيص لأن المتع منه غير عليه **وصحح** **المعاوضة** بخلاف صلح الخطيئة  
فأشبه في الدين التبرع وفي العين حصة **نعم** صلح المعاوضة على المنفعة أجازة ولا يرد  
لأنه سبب في عدم الخيار فيها وعلى دم العبد معاوضة ولا يرد أيضا لأنها  
معاوضة غير محضرة وقد علم من سبب أجازة الخيار فيها **والاشترى من يفتق**  
**عليه كماله** أو فرعه **فإن قلنا** فما إذا كان الخيار لها **القول في رد الخيار بالبيع أو الموهبة**  
وهو الأصح **قلنا الخيار إذا لم ينع** **وإن قلنا** **الملك للشرع** على الضعيف **فإن قيل** **البيع**  
إذا لم ينع هنا أيضا بالنسبة إليه **دونه** لأن قضية ملكه أن لا يتمكن من إزالته وإن  
يترب عليه العتق فهو إذا لم ينع الثاني لحق البيع بقى الأول وباللزم يتبين عتقه  
عليه وإن كان للبايع حق الحبس **والأشترى** ما لا معاوضة فيه كوقف ولا في عقد  
جائز ولو من جانب كرهن **نفسه** أن شرط في بيع وأفضه قبل التوقيف وأمكن ضمه  
بأن يفسخ البيع فيفسخ هو شعا ومجان وكالة وشركة وقرض وقراض وعارية  
إذا اشترى له فيه ولا في **الأقل** لأنه لا معاوضة فيه **والسكاج** لأن المعاوضة  
فيه غير محضرة **والهبة** **لا خيار** لعدم المعاوضة **وكذا ذات الثواب** لأنها لا  
بيعا وأفتقر ثبوته فيها ولو قبل القس من لهما بيع حقيقي **والشفعة** أما المشتري  
فلا أن الشفعة مأخوذة منه فبرأ وأما الشفعة فلا أنه بعد تخصيص خيار الحبس  
بأحد العاقلين ابتدا **والأجازة** ما أجازها على العتق فلا شيء بيعا ولو كان العتق  
بعض الزمان فالزمن العتق لا يختلف جز من العتق عليه لا في مقابلة العوض ولا منها  
تكونها على ممدوم هو الشفعة عقد عزم فلا يثبتان ويفرق بين إجازة الدسة  
والسم بأنه يبيى ليما خلا فيها وإن المعقود عليه مضموم وهو دة في إجازة غير  
ما ثبت منه شيء من الزمان فكان اختيار في وأدفع لغيره منه في إجازة الدمة في  
بينها وبين البيع الوارد على المنفعة كحق الحبس بأنه لما عقد بلفظ البيع أعطى حكمه  
ومن ثم توقع بلفظ الإجازة لا خيار فيه **فما يظن** **والساقاة** كالأجازة **والشدة**  
لأن المعاوضة غير محضرة مع أنه ليس بمقصود بالذات ويشد عوض الخلع في **الإيج**  
في المسألة الحبس ومرت الإشارة إلى رد المقابل في **منها** **ويختل** خيار الحبس  
**بالخيار** **بأن يختار** أي العاقدان **لزمه** أي العتق صريحاً كخيارناه وأفضناه وبطلنا  
الخيار في أفضناه لأنه حقه فاستقطبا سقاطها أو ضمنا فإن يتبايعا العوضين بغير  
قتضها في الحبس فإن ذلك تضمن الرضى بلزوم الأول فإيراد هذه الصورة على  
مضموم الزمان غير صحيح **فلو اختار أحد الزوجه** **سقط حقه** **وبقي** الخيار  
**للآخر** **فإنما الشرط** وقول أحدهما اختار وخبرك قطع خياره لأنه رضى منه بلزوم  
على اختيار الآخر أيضاً لأن قال اختار إذا استثنى لا يقتضي دمي والاذ كان القابل  
البايع وأبى بيع يعتق على المشتري لأنه باختيار البايع يعتق على المشتري لأن

الملك صار له وحده أو فسخه ولو بدد الإجازة انفسخ وإن لم يوافقا الآخر والباطل  
فأجازة الخيار وفارق الفسخ الإجازة بأنه يعيد الأمر ما كان قبل العقد ومن ثم  
لو أجاز واحد وفسخ الآخر قدم الفسخ وينقضي أيضاً عتقاً من يتولى الطرفين  
لجلسه **والاشترى** **بدمه** أي العاقدان وإن وقع من أحدهما فقط ولو شاعا أو جملا  
لأمر وسماه لما يأتي في الموف وذلك لغير البيع السعيان بالخيار حتى يفرقا من بينهما  
ويصح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا باع ثياب ففسخ حذيرة ثم رجع وقضته حل  
الفرق حذيرة من فسخ صاحبه وخبر ولا حل له أن يفرق صاحبه حذيرة إن يستعيد  
لحمول الحلة فبقي الأباحة المستوية الطرفين وحله أن يفرق عن اختيار ولو عا  
أحدهما مكرهات خيار الأجازة الآخران لم يجعله إلا إذا امتنع وإن هرب بطل خياره  
لأن غيرهما يوجب بطلان الفسخ بافتقار مع عدم عقد الخيار في الكره فكانه لا فعل  
له ويؤخذ من التعديل بملكه الفسخ عن الخيار لو كان تاماً مثلاً لم يطل  
خياره وهو محتمل وعقد حقه لا بد أن يملكه قبل انتهاءه أي مساقاة يحصل  
بملكه المفارقة عادة والاستقطاق خياره لحصول التفرق **ويبطل** البيع **بأن ينع**  
أو كس في الحبس على ما في البحر لسلطان الوكالة قبل تمام البيع ويوجه بأن الحبس  
العتق حكمة بدليل إلحاقهم الشروط الواقع في مجلسه بالواقع فيه فكان أنظر  
له في مجلسه كما نفع له قبل تمام الصيغة وبه يعلم أن خياراً اشترى في ذلك  
كما اشترى إذا لفرق بينهما في الماق الشرط وهو هو **طومان** **بشرها**  
في المجلس **أو قاما** **بمات** **منازل** ولو فوق ثلاثة أيام **دام خياره** **العدم**  
تفرق بينهما **وبعتوق** **التفرق** **الرفق** فما بعده الناس فرقة لزم به العقد  
وبالاذ لا إذا لا حله بشرط ولا لغة فقي دار أو سفينة صغيرة **والأخر**  
منها أو رقي علوها وكسوة ثم رجع من محل لا يمكن بدت كصفة وبمفسح كسوة  
و دارتأ حشت سعتها بتولية الظهور **والشئ** قلنا ولا يكفي بناحداري  
أرخا سنريينها إلا أن كان بعلها أو امرأها فإن كان من أخذها فقط  
بطل خياره لا خياراً الآخر إلا أن قد رعى منعه أو لم يلفظ بالفسخ فيما  
يظهر منها لو هرب وفي متبايعين من بعد متباينة محل البيع لا إلى حرمته  
الأخر ولا بالعود لمجمل بعد أتمنى إلى الآخر هذا ما جئ به جمع وأعرض بيان  
القياس انقطاعه عما رقة أحدهما مكانه ووصوله لمحل لو كان الآخر  
معه بمجلس العقد عند تفرقا وقد تباين ما بينهما من التباين حاله  
العقد صار كحكم حرم العقد فلم يورث مطلقاً ومزاول البيع بقاها والمات  
إلى اقتضاها بالكتاب إليه بمفارقة مجلس قبله **ولو مات** في المجلس  
كلهما أو أحدهما **أو جن** أو غير عليه **فلا يصح** **انتقله إلى الآخر** ولو عا



**والوفاء** والسيد في المكاتب والمأذون والموكل بخيار الشوط وان كان اقوى للاجتماع عليه ولو بوقته لغوي المتعاقدين ومن لم يجرى هذا الخلاف هنا لا ثم واذ انتقل للوحي قول الاصحاب او للوارك الغني الاصل نصب الحاكم عنه من افعاله الاصل او الاهد المتعقد او المتعقد فان كان يتكلم العقد امتد خياره كالمثل في التمسك او التفرق **نعم** لا يمنع من رقة بعض الورثة او غلبا عنه امتد خياره على المتعقد الى من رقة او من رقة المتأخر فراقه منهم فجلس بلوحي الحق و ما ينقطع خيارهم ينقطع خيار الحق وان لم يعارق مجلسه وينفسخ في الحق ينسخ بعضه ولو فسخ قبل علمه بموت مؤثره نفذ وكذا ان اجاز على الاوجه ولو بايع المولى رشيده وهو بالمجلس لم ينقل اليه الملك ويوجد بعد اهل بيته من البيع وفي ثمانية للورثه وحيث ان في خيار الشوط والاوجه ثمانية له استثنى بالثاني **ولو** عامما **وتابع في اصل التفرقة** قبل غيرهما **او** مما او مرتبا واقعا على التفرق ولكن تنازع في **النسخ قبل صدق الثاني** للتفرق في الاولى والعنف في الثانية بمقتضى لان الاصل دوام الاجتماع وعدم النسخ **فصل** في خيار الشوط وتوابعه **ثم** ما اى العاقدان بان يتلفظ على منها بالشوط **ولا** حذر على التعيين لا الامهات بان يتلفظ هو به اذ ان كان هو المتدين بالاجاز والقبول ولو اقره الاخر من غير تلفظ به **و** فلا اعتراض على قوله ولا حذر بل ولا يتبع عند خلا فالتك زعمه اما اذا شرط التأخر قبوله والى به حبس العقد لعدم المطابقة ومما يعلم منه ان فيها ولا حذر ان واقعه الاخر في زمن جواز العقد خيار المجلس او شرط الحاق شرط صحيح لانه حج كالواقع في صلب العقد **شرط الخيار** لهما ولا حذرهما ولا عني كما يفتن المبيع المتخذ الشروط له او تعدد ولو مع شرط ان احدهما يوقعه لاحد ان يظن والاخر لاخر والاوجه اشتراط تكليف الاجنبي لا ريبه وانه لا يزمه فعل الا حذر بنا على ان شرط الخيارات يملك له وهو الاوجه ايضا وعليه يكفي عدم الرد فيما يظن لانه ليس بمكلفا حقيقا وان قد لم يظن ان اشاف نوما مثلا صحيح ويتوون مشارعا لخيار لنفسه **في انواع البيع** التي يثبت فيها خيار المجلس اجازا وناحوا بعض الانصار وهو جاز في اوله وبها توجد ابن منقذ او منقذ بالجملة والدروايتان جزم بكلاهما وهاهنا بان كان مخدع في السو ح فارشد صلى الله عليه وسلم الى انه يقول عند البيع لا خلا بيه واعلمه انه اذا قال ذلك كان له خيار ثلاث لئلا ومنها وهي بكس العجوة وبالموحد لا عني ولا حذيفة ومن لم استوفى في الشرع

لا شرط الخيار ثلاثا فان ذكرت وعلمنا معا ما ثبت فلا نا والا فلا واعترض الاستفسار وغيره التي بانه لم بين الشرط له الخيارات وهو وجوب فان هو قوامهم ان حذر في المعقول بقصد العوم الذي قورنه بل وصحة ما ذهب اليه الروابي هناك لاوله من جوازها كما في قوله مسامح ولحم في صدد اذ لا ذلك ولا استنبط في مجرد الاجازة والفهم وما قررته من هذا الجانب الواضح المتبدل لسوء العمل لهذه المتبادل او كى من حيث ب الملك بان المحرور متعلق بالخيار الحصان للسيد المحرور عنه بالجار والمحرور بعده اذ فيه من التملك والقصد ما لا يخفى واذا بشرط الاجنب لم يثبت لشرط له الا ان ما في الاضحية في رقة فتستقل لشرطه ولو وتحت ولو مات العاقد استدل لوارثه فانه يمتنع وليا والا فلتناظر كما هو ظاهره او محلا والا فلو كمل وليس لو كمل شرطه لغير نفسه ومقتضى الا باذنه ونظرا ان يسكوته على شرط المتدري شرطه خلا فان بعضهم بان مساعدة الوكيل بان تأخر لفظه من اللفظ المتفق فيه بالشرط بالشرطه وذلك لان المزدور اعراض الوكيل وهو حاصل شرطه ويسكوته كما هو واضح واعلم ان خيار المجلس والشرط مثلا زمان غالبا وقد يثبت ذلك لا هذا ولا عكس كما افاده قوله **لان شرط التفرق في المجلس** من الجانبين **مروى** او من احد طرفي جازة ذمته بنا على الضيق ان خيار المجلس يثبت فيها **وسا** لا امتناع التاجيل فيها والخيار يقتضه الملك اوله ومما اعظم غرض راضيه ولا يجوز شرطه ايضا في شراعت يوفق عليه المشتري وهذه لا تتنازه الملك له المستلزمة بغيره الامنع من الخيار وما ادى بشوئه لعدمه كان باطلا من اطله لخله شرطه لهما لوقفه والبايع لان الملك له كما ياتي ولا في البيع الضمني ولا في تبادر البه العناد في امدة الشروط لان قضية الجاز التوقف عن التصرف فيه جنود فيضاع ماله ولا لئلا ثا للبايع في المصداق لا اذ لم ينو اخلب المقربها وطرد الا ذم له في كل حالوب من دابته لا داعي هنا لعدم الخلب خلا فانه فان نرى تحته للتصريح ان قصد ما يتخذه من الخلب وان كان الدين ملكه ويظهر ان بشرط فيها لها كذا وان مثل الثلاث ما قادرها مما من ثابته ان يصرفها **فان** **فصل** كيف يعلم المشتري قصر ربه حاجتي يتبع عليه بشرط ذلك للبايع او بلفظة غلبه **فصل** في جعله ذم على اذ اضمن التصريح ولم يتحققها او امرادات اتم ذمير يخص بالبايع او ان يظن بالتفريق بينهما فساد الخيار وما يترتب عليه من فسخ او اجازة ولو تكرر بيع ما قرر لفته المحسوم



بشرط الخيار وفسخه الزعم الحاكم بعهده بنا **والجواب** شرط **في مدة معلومة**  
 لها كماله فلو شمس الغد وان لم يفلح الى وقته لان الغم انما يمنع الاشراق لا  
 الضلوع او الى مساعده وهل قيل على الخطا والفلكية ان عرفها محل نظر  
 وبعد انما ان قصد الفلكية وعرفها محل علمها والافضل لحظها او الى يوم  
 محال على يوم العقد فان عقد نصف النهار مثلا خالي مثله وتدخل الليلة للمرو  
 وانما يحل اليوم في الامارة على ذلك لاها اصل والخيار تابع فان غفر في مدة  
 ما لم يغفر في مدتها او نصف الليل انقضى بغروب شمس اليوم الذي ملكه  
 كما في المصوح وان غفر من نهار ومعنى ما لا يد هنا من دخول بقية الليل  
 والا صار المدة منفصلة عن الشرط وجاب بانها وقع بالفعل فدخلت  
 غير تنصيص عليه وكادخلت الليلة فيما مر من غير نص عليه لان التلخيص  
 يدوم الحاحية بعد الزوم كذا تبينه الدليل هنا لذكر نجما مع ان التلخيص  
 على الليل فيما يمكن فالزم من قولهم بعد وجوبه في قولهم بعد هذا  
 كقول من طريق اليوم الملقب بحيطان باليلة ثم لا هذا لا يؤثر اما شرط مطلقا  
 او في مرة فهو لا يترك التفرق او الى الحصاد او الى القطاف او الشاة ولم يرد  
 الوقت المعلوم فبطل العقد لما فيه من الغرر والماجور في مدة ففصلت بالشرط  
 فالزم جواز بعهده وهو متحقق متواليه **لا يزيد على ثلاثة ايام** لان  
 الاصل امتناع الخيار الا في اذن فداكادع ولم ياذن الا في ثلاثة ايام  
 بقودها المذكورة فبقيا عداها على الاصل على روين عبد الرزاق انه  
 صنفه عليه ولم يعلل بها شرط فيه الخيار اربعة ايام **فان قلت** ان صح فالخيار  
 منه واخيه والا فلا اخذت حديث الثلاثة اخذت يوم العدد والاكثورت  
 على عدم اعتبارها **قلت** محال ان لم تقم قرينة عليه والاوجب الاحتياط  
 معنا ذكر الثلاثة للمعروف السابق اذ لوها لاكثر منها كانا ولي بالاكثرت  
 استيضا هو في حق المصنوع وتامله وانما يعلل بشرط الزيادة ولم يخرج  
 على تفرق الصنفه لان استقاط الزيادة مستلزم استقاط بعض الثمن  
 فيؤدي حكمه وتدخل فيالي الايام الثلاثة اكثر وطرة سواء السابق منها  
 على الايام والمتاخر **وحسب** المدة اكثر وطرة **من حين العقد** ان وقع الشرط  
 فيه والابان وقع بعده في المجلس من الشرط وان ذكر العقد لان الغالب  
 وقوع شرط الخيار فيه لا في المجلس بعده **وقد بين** التفرق او القام لثبوت  
 خيار المجلس قبله فكون المقصود ما بعده وردوه بان لا يعد في ثبوت  
 الى التفرق في المجلس والشرط كما يثبت ختمت الخلق والعقب وخبري هنا  
 نظري ما مر من الزوم باختيار من خبره وانه وان جزل الثمن والمبيع

كما اعتده جمع وبانقضاء المدة ومن تصدق بان في الفسخ او الانقضاء ولا يجب تسليم  
 مبيع ولا يثن في زمن الخيار اي لها كماله هو ظاهر ولا يثن به فلما سمي زادها  
 لم يترك ولا لحسن احوال عقد الفسخ لرد الاخر لا ردتا في حكم العقد بالفسخ  
 فيستحق المبيع والبدل وهي لا تمنع وجوب الرد بالطلب كما في المجموع هنا ومثله  
 فيفسخ المصوح كما اعتده مع كمن الذي في الروضة واعتده السكي وعنه  
 وتبهم في المبيع قبل قبضه ان له المبيع فتنسخ نصن مالكه فيه مادام في يده  
**والانظر** في خياري الخولي والشرط **انه اذا كان الخيار للبائع** او لا جنم عنه  
**فهذا المبيع** يتوالى لانه وحذفها قبلها منه اذ يلزم من ملك الاصل ملك  
 غايبه **دملك** الثمن بتواتره المشتري **وان كان الخيار للمشتري** او لا جنم  
 عنه **فله** ملك المبيع والبائع مذكور الثمن لقصر التصرف عن يده المبادى والتصرف  
 دليل على الملك وكونه لاحدها في خيار المجلس بان خيار الآخر يوم العقد **وان كان**  
 الخيار **لها** او لا جنم عنها اذا ملك في المبيع والثمن **موقوف** **فان البائع**  
**انه** اي ملك المبيع **المشتري** وملك الثمن للبائع **من حين العقد** **وذكر** بان  
 ضحك **فان البائع** ملك المبيع والمشتري ملك الثمن من حين العقد وكان للذم  
 يخرج عن ملكه مالكه لان احدا لهما ليس لهما ولي من الاخر فوقف الا برأي  
 الزوم والفسخ وينبغي على ذلك الاكساي والفوائد كاللبن والتمر وغيره  
 ونفود العقد والاستلاد وحل الوط وجوب النسخه فكل من حكمنا عليه  
 بمكلمين ثمن او مثن كان له وعليه ونفذ منه وحل له ما ذكر وان فسخ  
 العقد بعد اذ الاصح ان الفسخ انما يرفع العقد من حينه لانه اصله ومثله  
 لم يخير لا ينفذ منه شيء مما ذكر ففان في هذه الاخر وان الملك البند وعليه  
 متى وطى لمن خيره ما لم ياذن له لا الشبهة دون له الملك ومن كان الولد  
 حرا فمستبسا والرد لحل الوط المستوي مع عدم حبان الاستيف في زمن  
 الخيار حكمه من حيث الملك وانقطاع سلطنة البائع وان حرم من حيث عدم  
 الاستبراء فمخرج منه من حيث حق حضي واحرام وهذا الوط من خص الزكشي  
 لذلك على ما اذا اشتري وتوخته قال فانه لا يلزمه استيف حيث كان الخيار لكان كان  
 لهما لم يجر له وطوها في زمنه لانه لا يدري ايضا بالملك او بالزوجه وخبره  
 محل الوط في الاولى كما ذكره عن محرمه الوط فيها وان لم يجب استيف  
 نصف الملك وقصر ما يعلم منه بطلان صدق الخرمين في حالة الوط  
 في جميع ما ذكر **استيف** **فان** **الملك** **بعد** **فان** **بها** **الان** **بالا** **نفاق** **ثم** **يرجع** **من**  
 بان عدم ملكه قال بعضهم ان انفق باذن الحاكم وفقد نظر في مواضعها غير ذلك  
 كان وكذا انفاقه بنيت الرجوع والاشهاد عليها مع امتناع صاحبه وقعه

ح  
 ع







ولولا خصائص كاشية اطلاقهم ونظير في اخذه بغيره ان عيب ايضا كالزنا في  
احواله المذكورة وعلمه الا في دار قرب لان اما جود غيبه **وابا** وصف  
التعجب من سنده ولو لم يول قرب في البلد كاشية اطلاقهم ايضا كالزنا في احوال  
المذكورة وعلمته ايضا كما صرح به غير واحد الا اذا اختلفا في انهما من بلاد الهمة  
لان هذا لا ياتي مطلقا ويحقق به ما لو اختلفا الى انهما لم يضر لا فخر عاده الهمة به  
مفسد به وقامت به فريضة ووقع في كلام شارح ما قد جازى ما ذكره فلا  
تغير به وما لو حمل عليه تسويقا فاسف يحول مثله على مثله عاده وهل ارد  
به اذا عاد والا فلا رد ولا ارض اتفاقا **وبوله ما القرائ** ان اعتاده عرفا فلا  
يكني معر فيها نظير لانه كثيرا ما يصرص الحرة بل والموتى في تروول ويلغس من  
وتحدا وتجدر اليون في جذا مشرب ايضا والا فلا لثمن ان العيب زال وليس  
هو من الاوصاف الخمسة التي ترجع اليها الطبع بخلاف ما حكمه وهل يعود  
عدامة يقدر بها ولا يحل نظر ولا كذا فيجاء به ان حكم خيوان بانه من  
ان يلا ول غيب وان لو قفا او فخر او حكم بانه من حادث ذلك ولو لم  
يعلم به الا بعد كونه فلا رد به ولا ارض لان علاجه لما عيب في الكسور صار  
كبره كعيب حدث **وتخره** استحكم بان علم كونه من العدة لتعذر زواله  
لخلافه من العلم بسهولة زواله ويحقق به على الاوجه تركم ومع على الاسناد  
تعد زواله **وسنائه** المستحكم دون غيره لذلك ويرصد مطلقا لا يفر  
صداق يسي على الاوجه احتياجا ذكره في هذا الجمع والجماعة ولو لم  
يرصد عارضا في ان اصلها تحي كالوطن الباص بها فان رصا ومن عيون  
البرقيف وهو لا تكاد تخفى كونه ما او ثما مثلا او فذا او ثار كالقصة  
او احم او افرع او ابلما وارث او ابيض الشعر لون ابيض وسه ويظهر انه  
لا بد من بياض قدر يسمي في العرف شيئا مقصا وسنائه ما او كذا ما وعبر عنها بالما  
لفظ لا في خلاف فذا فيحتل العرف ويحتل ان الكمال السابق والا في على حد  
سواء في انه لا بد ان يكون كذا من ذلك صار كالطبع له اي بان يعتاده عرفا  
نظير ما مر لكن يشك عليه حيث الزركشي ان ترك صلاة واحدة يقتل بها  
عيب الا ان جاب بان هذا صيره مبدل وهو اقبح العيوب والا فلا لظن  
او فخر او ثار رجالا في عالم سنه وظاهرها لا يكتفي في تركه بقول  
الباطع او فخر او ثار او حاملة او لا يخفى من بلغت عشرين سنة او احد  
تدبيرها الكرم الاخر او فخر كسيرة او مصطك الركبتين مثلا واخفى وليس  
واضح الا اذا كانت ذكرا وهو يبول بفرج الرجل فقط او ذاسن مثلا زايده  
او فخره فوشعر ولو عاده او فخره لانه يشعر بصعف البدن وزعم فرق بينه

ومن عدم الخيف بانه يتدوى له من وجوه فان عدم الخيف يتدوى له ايضا لكن  
من التدوى له لانه اكثر في ذلك **تجب** اطلق في الاثر ان التوشع عيب واقره  
غير واحد وانما يجهل ان كان حيث لا يغني عنه اما مخفوعه بان جنس من ارا التوشع  
تشم وان قد يفي به كما هو لم يحصل به شين عرفا وان كونه مساويا لغيره  
فانه قد يغفل لذلك فيبعد عنه من العيوب ثم وفي النجوى ان هاهم الا لا عيب  
وهو دايمي بها فيعقلها فتشرب فلا تروى وقيل ما انتهى عن عريان ملكه  
من دايميها يستكونه العلة بالجملة لكنهم يزعمون انه لا يظن الا بعد وجوبها  
صريحون في كونه وجده فاذ انت قد مره وجب ارضه فيما يظن ويحتل  
خلافة لان الحكم هنا بالقدم فيما لم يرد ان يحجبني لا يقول عليه **و**  
**جاء الدالة** ما كسر هو انما عار على را كبره وهي غير تكوثر هو حافا  
خلفه لا بد ان يكون طوعا لها وهو متوجه نظري ما من ومثله صريح في انما  
وتشرب اليه لغيره والفت به لن عرفا **وهض** وخشونة مشرب محبت فان  
منه سقوط را كبره وقلة الظن بالتحلل في القن وكون الدار محتل اخذ او غيرها  
بمقتضى صاريه يوزون بخصوصون وقدم او كون الجن مسلط على ساكنها  
بالرم او فخره او الفردة مثلا ترمي زرع الارض او الارض من قبيلة الخراج  
بان يكون عليها اكثر من امثاله لا يتعاقب به فيما يظن وانما يتبع خبر وقيل  
او ظن مكنون به لم يعلم كذا به او اخبر عدل بها وان لم تكت ولو عدت  
رواية فيما يظن لان الدار على ما يطلب على القن وجود ذلك ولا مطاع  
في استيفاء العيوب بل التعويل فيها على الضابط الذي ذكره **وهذا**  
**وجود كل ما ينقص** بالتخفيف بخبره وقد مره فذلة وهو مستعد فيها  
**العين او القيمة نقصا بقوت به عرض صحيح** قيد لنقص الجزء خاصة احتراز  
عن فصل زائد وفلانة بسيرة من الخذاذ ما كانت بلا شين وعن الحثان بعد  
الاندمال طانه فضيلة ونقص حيلة ضد لنقص القيمة ايضا خلافا لشرار  
حيث اقصر على الاول وتكون عليه الاعراض على اثنان بانه كان ينقص  
له ذكره عقبه ونقصه في ثمانية احتوا من نقص يسو يتعاقبت  
**به اذا علب** في العرف العامة لا في ظن البيع وحده فيما يظن والكل مر  
لم ينصوا على انه عيب والام لا يورثه عرف خلافة مطلقا كما هو  
ظاهر **في جنس البيع قد مره** قيد لها احتراز في الاول عن قلة الاسنان  
وساكن الشعر في الكبير وفي الثاني من ثبوته الكسوة وبول الطفل فافهما  
وان نقصا القصة لا يملك عدما في جنس المتبع ولا نظر اقلية في ترك  
الصلاة في الاركان لانه لتقصير التاد ولا ان يحل الصابط كما تفور فيما لم



بنصوا منه عذابه عيا وعي عيب لم يوفى ما عظموا وغير حقونه وكذا الذكر الا  
كبر الحاق من غنائه عادة ولا ينضبط بالسور على الوجه او كونه ينفذ  
على الشئ او يوسق الادب بخلافه فاستقر الخلق والتفرق بينهما واضح او  
تشبه النضار ونظم الحركة او ولدنا او مغنيا او غنيا او له ما يشاء او  
غيره مخصوص بالخير ومراعاة يتخير بالعب **سواء كان العقد ام حدث**  
**قبل القبض** بالمكن سبب متقدم رضى به المشرى به الماواشئ بذكر ام  
منزوجة علما فانزل الزوج بكارتها فلا يتخير بالوجه السبكي وغيره  
لرضا سببه وقد يتنازع فيه ما لا يعنى بالرضى بالسبب مع كون  
العنان على البائع فالأخذ مطلقا فهم على بعيد وبهذا تفرق بين هذا  
وقوله الا ان يستند الى سبب متقدم لانه فيما صحت بعد القبض  
فتمنع الزم من قول السبكي والاذا رضى الم من في حقه نقلا ما ينادى  
خلد في قول المتن الا ان رضى الم فمعت ذلك فيما بعد القبض وصلا  
بما قبل وان بينهما حق قايضا **او وجد العيب بعد اى القبض فلا**  
**خيار المشرى** لانه بالقبض صار من ضمانه فكذا آخره وصفته وتشمل كل  
حدوثه بعده في زمن الخناد وقال ابن الرخعة الارح بناؤه على انقسام  
بطله في الاصل لانه ان كان الملك للبائع انفسخ والا فلا فاذا اخذنا ينفسخ  
بغيره منه كما صرح به الماواشئ ردى عن ابن ابي هريرة لان من ضمن الم  
مقت الحزن ولا ينفسخ فلا اثر لحدوثه **ففيه** ثم يبينه حكم الماواشئ  
للقبض مع ان مفهوم ضل وبعد منه متنازع والذي يظهر ان له حكم ما قبل  
القبض لان رد البائع عليه حسا فلا يرتفع صانته الا بالحققة ارتكبتها  
وهو لا يحصل الا بتمام قبض المشرى به سلما **الا ان يستند الى سبب متقدم**  
على العقد او القبض وقد جعله **قطعه ضمانا** فودا وسرفة **سابقة** وروا  
بكارقه نرواج تقدم **فثبت الرد في الاصل** اماه على السبب فان عليه فلا  
رد ولا ارض لتقصيره **فهم** لو اشترى حاملا فوضعت في بده وتقصت **السبب**  
الوضع فلا رد ومنازعته ان الرخصة فيه بدووة بانه تكونه بمحض سبب  
المذكور في قوله **فلا رد** **سابقا** على ذكره **فلا رد في الاصل** فلا رد  
له بذلك اى لا يرجع في غنه في الماواشئ رد المتن لا المبيع العلم بتقديره  
عمومه فلا اعتبار عليه كما هو واضح وذلك لان المرض يتزايد بشئ فشا  
الى الموت فلم يتحقق امارة الموت للسائق وحده **فهم** لا يثبت في ارض الموت  
من المتن وهو ما بين قيمته صحيحا ومريضا وقت القبض ولو كان المرض  
غير خوف بان لم يوتر نقصا عند القبض كما هو ظاهر فلا ارض قطعا

محضر اجتماعات الجمعية العامة

ف

فروغ اشترى عبد الله رقبته ورم وعينه وجمع قال له البايع عن الاول انه  
اخذ ر وبعث الثاني انه ر مذ فرضي به ثم بان ان الاول خاذل و الثاني باع  
في العين قبل له الرد والذي يبيع به لا رد كذا اشترى مريضا فزاد مرضه لان  
رضاه به رضي ما ينولد عنه وكذا كذا رضاه بما ذكر رضي بما تنولد من الخواص  
والبايع **نعم** لو قال له البايع عن من رة هذا مرضي كذا فبان مرضا اخر بها  
والاول لا يتولد عنه فالذي يبيعه انه ياتي هنا ما قالوه فمذ مرض يبيع  
ثم قال انما رضيت لاني ظننته كذا وقد بان خلافه انما يمكن ان يشبهه  
على مثله وكان ما بان دون ما ظنه او مثله فلا رد له وان كان اهلا فله الرد  
الحق في ذلك الصة واقروه ما لوظم فبا اشتراه عيب فقال ظننته غير عيب لكن  
هنا مثله عليه فصعدت به منه ثم رأت الاذرع قال لو رايته على علة ان  
السفر قال ما لك اشترته من فان مرضه من نعب الشرح في قوله سريفا فاشترى  
فازداد المرض لم يرد في كذا حديث غيره من العيب وهو زيادة المرض لكن  
له الارشاقين وهذا مسئلتنا لك ما فاده من وجوب الارشاقين ظاهر لان  
البايع ما عره بقوله لما ذكر صار كانه جاهل بالعيب فوجب له الرد لان  
رد ما انا متنع بخرو عيب عنده وهو بعد ورفيه كذا اشترى من عده اياه  
مرض يعلمه فزاد فيه ولم يمت خان له الارشاق فوجوبه في مسئلتنا  
اولي **ولو قتل برودة صالحة** مثال منه به على ان يابط الامم وهو ان  
يقتل بموجب بابت كفل او حرية او ترم صلاة بشرط **ففيه البايع في النكاح**  
فما عره عنه المشتري ان يرحل بعد رة والا فلا وكون القتل في ناس الصلاة  
اذا هو عني التصميم على عدم العض لا يفر لان الموجب هو الترتك والتصميم ان  
هو شرط الاستسقاء بالردة فاذا الوجبة للقتل والتصميم عليها بشرط الاستسقاء  
وتشترط على متعلق الوضو والخوارقة موفى له من عني المشتري في الا  
وفي وعلى البايع في اننا نيت **نعم** استطقت البايع المبيع ووجد شرطه  
الاستسقاء ثبت تنسبه منه ولكن لا يبطل الا ان اقام بینه بذلك او صدق  
المشتري اخذ اما في اول عهديات النكاح ان اياه لو استلحق زوجته ولم  
يصدق لم يفسخ النكاح وان كانت اخته **ولو باع** حيوانا او غيره بشرط  
**برائه من العيوب** في البيع وان لا يرد بها وعلى المرأة منها وان لا يرد بها  
ضم العقد مطلقا كما علم مما مر في الثاني لانه بشرط كذا العقد وبما خفت  
مأهرا حال من المرأة من العيوب واذا شرط **لا اظن انه في ان عيب**  
**ما بين الحيوان** موجود حال العقد لم يعلمه البايع **دون غيره** كما دل عليه  
ما مر من قضائهم ان المشتري بين الصواب رضي الله عنهم ولم يتكروا وفارق



الحيوان يعرفه بانه باكل في حالت صحته وسقمه قتل ما ينكر عن عيب ظاهر  
 او خفي فاشترى البائع لهذا الشرط ليقبض بوزن البيع قبل ان يوزن فيه فحينئذ  
 لم يبرأ من عيب ظاهري مطلقا لان الثالب عدم توبيره ولا عن عيبه الظاهر  
 مطلقا بل زنة خفية عليه وهو ما يسهل الاطلاع عليه ما لا يكون ذا حيلة  
 ومنه تخرج الماكولة لتسوية الاطلاع عليه كما يفيد ما يأتي في الحيلة والما  
 الذي عليه لتقليصها ذكته تولى بائعه **وله من هذا الشرط اذا صح الوعد**  
 في الحيوان **حدث بعد العقد وقبل القبض** لان الشرط ان يكون العقد  
 وما في بالوتناز على حد ذاته **وكذا شرط المرأة على الحد** فوجدته او مع وجود  
**في شرط في الاصل** لانه استأط للمشي قبل ثبوته فلا يبرأ من ذلك واذا عا  
 لزوم بطلان العقد لطلان الشرط فهو لا يعلم ما مر في المباحي **وخص**  
 بشرط المرأة العامة بشرطها من عيب مباحا ومعين نجاست كوصف ثم يبرأ منه ولا  
 يصح تفاوت الاعراض باختلاف عينة وقدره ونحوه ولا يقبل كونه  
 اشترى في عيب ظاهر لا يخفى عند الرواية غالبا اراه بخلافه في ما لا يبرأ من  
 او ساقية لانه ذكره اعلاه وموافقا لما له لرضاه به وتوضو هذا  
 رد ما افق به بعضه فحين انقضت المشوي عنه وقال له مستفاده فان فيه  
 زبانا لا يرضى بزيته فظلم فيه زبانه لا رده له ووجه رد ما  
 ان يرضى لا يصح قدره فلا ردهم بخلاف ما ذهبوا اليه في الرضى به نظري  
 ما تقر به **واو ملك البيع** مائة او حياية وانفق **عند المشتري** اي بعد قبضه  
 له **او حقه** وان شرط عليه حقه او كان من عتق عليها وحقه واستولى  
 او زوجها ولت ذلك اذا لا يملك اخبار المشتري بدهم تكذيب البائع له قاله  
 السكي وانه نظر بالنسبة لثبوت الحق والوقف لمواظبة به وان كان **في**  
**البيع** الذي ينقص القيمة بخلاف الخصا **اربع بالارض** ليا من الرد عن  
 التي وخرج لانه يرد على المد وام نعم لا ارسله في ردوي بيع مثله من حشره على  
 ذهب بيع نوزنه ذهبها فان معا بعد ثلثه انقص الثمن فبطل الباي  
 منه مقابل ما كان وزنه وذلك زبانا بنفس العقد ومشي والتمن ونظر  
 قول الشافعي على المعتمد وقول الاموي وكذا لو كان الاحتفاظ بالارض  
 لانه لم يبرأ من الرد فانه قد فارق ثم يستغرق مفعود للمكسر ودان  
 هذا كما ذكرنا نظر اليه ولزوم لوقف الاحتمال انه مستهلكه عن مراه وبانه  
 لو كان حجة ما قاله كان شعبه عليه فرضه في محقق كما في ادعيتك الم  
 لا مستوفى **وهو** اي الارض متى يردك لتقليد بالارض وهو المصوب **جزء**  
**من ثمنه** اي المبيع فيستحق له المشوي من عيبه ان وجد وان عيب

مادة

عاني

عاني الذبة او جرح عن ذلك وعاد **نسبت** اي الجزء **اليه** اي الى الثمن **نسبت** اي  
 مثل نسبت ما **نقصه المبيع** القيمة متعلق بنقص لو كان المبيع **مكتسبا** للثمن  
 كانت قيمته بلا عيب مائة وبه ثابتي نسبت النقص اليها جرح فيكون الارض هي  
 الثمن ولو كان عشرين رجب منه بارتعة والمأرجع بجزء الثمن لا بالتفاوت بين  
 القمطين لئلا يوجب بين الثمن والمعين في بعض الصور كما ذكر ولا في المبيع  
 على البائع به فيكون خسر وه مضبوطا على ذلك في كل رجبين بالدينه ومعضه  
 ببعضها فان كان خسر رجب منه والا سطره عن المشتري لكان تعد طلبة على  
 المعتمد واخبرهم الثمن ان عدل في ارض وجب المشتري على البائع اذ لم يمسحوا وحده  
 ام يبيع بعد الشرب بالمبيع عسا حذر عند المشتري قبل او وحده عسا قد علم الثمن  
 فان الارض بحسب القيمة لا الثمن كما يأتي في شرح قوله من طلب الامساك  
**والاصح اعتبار اقل قيمة** اي المبيع المتقوم بغير قيمة ومنه ضبط العقد بغيره ليا  
 ومثلما الثمن المتقوم **من يوم** اي وقت البيع **الوقت** لان قيمة الثمن كانت  
 وقت البيع اقل فالزيادة في المبيع حدثت في وقت المشتري وفي الثمن حدثت  
 في وقت البائع فلا تدخل في القوم او كانت وقت الثمن او بين الوقتين اقل فالتقص  
 في المبيع من زمان البائع وفي الثمن من زمان المشتري فلا يدخل في القوم **واما**  
 به من اخبار ما بين الوقتين هو المعتمد وان زاع فيه **مع نسبة** اذا عرفت  
 قيم المبيها والتمن فان ان تخد قيمته مبيها وقيمتها مبيها وتكون اسلمي  
 وتلك النسبة وقيمة وقت العقد اقل او اكبر وتجد مبيها لا مبيها وهي  
 وقت العقد اقل او اكبر وتكون اسلمي ومبيها وهي وقت العقد مبيها ومبيها  
 اقل او اكبر ومبيها اقل ومبيها اكبر وبالنسبة فهي نسبة اقسام اشترتها  
 على الترتيب في المبيع اشترى قبلها والى وقيمتها وقت العقد والنقص مبيها  
 مائة ومبيها تسعون فالنقص عشر قيمته مبيها فله عشر الثمن مائة او قيمته  
 مبيها مائة وقيمتها مبيها وقت العقد ثمانون والنقص تسعون او عشره  
 فالتفاوت بين قيمته مبيها اقل قيمته مبيها عشرون وهي قدر قيمته مبيها  
 وقت العقد تسعون ووقت القبض مائة او عكسه فالتفاوت بين قيمته  
 مبيها اقل قيمته مبيها عشرة وهي نسبة اقل قيمته مبيها فله تسعة الثمن  
**فان قلت** صرح الامام بان اعتبار الاكل في الاقسام كلها انها هولاء رالمابع  
 مما يبرأ من التعليل وحجها لتمام اعتبار ما بين الجانبين والمائة وحولها  
 لانه الاصل في الباي **قلت** ليس التماس ذلك لان المشتري نسبت ما يقصر العيب  
 من القيمة اليها والذي نقصه العيب من القيمة هو ما بين الجانبين والتعدي  
 وما بين التسعين والمائة فانما هو التفاوت والرغبة بين البابين في اعتبار







قبل ولم يكن ثم من يشهد به جازله الشاخر الي الحاكم لان احدهما قد تجدد ولا يدعي  
 عنه لان غرضه بالمدعي ان يقسم بحضرة في طلب غرضه وبطل ذلك ولو  
 عند من لا يرى القضا بالصلح لا يخصص من هذا على ان تجدد له بخلافه  
 من شهود **في ان كان البائع غائبا عن البلد** ولا وكل له **في الامر في الحاكم**  
 ولا يجوز حضور الشهود منه من كان الغائب لم يكن كذا في غيره عيب كذا  
 ويقع البينة على ذلك تجدد وحلفه ان الامر في ذلك لانه قضا على  
 غائب ثم يقسم ويحكم له بذلك فيسقط الحق وينال عليه ان قضيه وياخذ البيع  
 ويضعه عند عدل ويضبطه الحق من غير المبيع ان كان والا باعته فيه  
 وليس الشهود حين البيع بعد المبيع الى قضيه كمن تجدد فيه فمما بال لان  
 القاضي ليس بخصم فهو بمن يخلو في البائع واستثنى السبكي من ان وقع هذا  
 من القضا على غائب فمما بال مع قضا المضافة كما اقتضاه اطلاعهما  
 وحالفهما الا في حق فقا ونسبه الزرع في حق للشيخ عنده لا للقضا  
 وعصر الامر **في ان كان البائع غائبا** اذا جاز عن الامور مرض مثلا وهي وامكنه في الطريق  
 الاشهاد **في ان كان البائع غائبا** ويكفي واحد لحلف معه على الوجه **على الشيخ** ولا  
 يكفي على طلب وان اقتضاه كلام الرافعي وعنده جماعة لغرضه على الشيخ  
 بحضرة الشهود فثابته في شعر بالرضى به ولم وانما يلزم الشيخ الاشهاد  
 على الطلب اساسا في احد ههنا لانه لا يستغديه الاخذ وانما القصدي منه  
 اظهار الطلب والسير في عنه وهذا القصد في ملك الراد وهو مستقل  
 به عند الشيخ بحضرة الشهود فاذا تركها شعر برضا به بغيره في ملكه ولم  
 الاشهاد عليه ايضا حال توكيده وعذره بغير مرض او غيبة عن بلد الراد  
 عليه وهو في عنده وقد عجز عن التوكيد في اللان وعن المضاري  
 اعمد وعليه والرفع الى الحاكم ايضا في الغيبة وانما يلزم الاشهاد في  
 تلك الصور **ان امكنه** ويحسب عنه القوم لغرضه تلك البائع بالفتح  
 خلافا لما في غير **في ان كان البائع غائبا** **في الحاكم** لا الفصل **في ان كان البائع غائبا**  
 رده بتأخيره ولا باستغناء منه لكنه يصير به متوربا وانما جعلت المتورب على  
 ما في رده لتعاقب جميع محققين لانه صحيح انه يشهد على الشيخ لاطلعه بعد  
 البيع لا وجه له في قوته ولا انها في حكم ان الاكتفاء بالاشهاد وانما هي  
 عند تقدير الخصم والحكم ممنوع ويحتمل الجواب الاشهاد في حال العذر  
 وعنده انه عند العذر يسقط لانها وجب تخريفي الاشهاد ان امكنه  
 وعند عذره هو تخريفي منه ولا يسقط لانها وبين الاشهاد ولا يسقط  
 الاشهاد **في ان كان البائع غائبا** فلا ينافي وجوبه لو صادف له شاهد هذا فيظهر

الامر  
 2

وهذا

في هذا التمام والجماد يغير ذلك فيه فظهر ظاهر التمام **في ان كان البائع غائبا** ولم يلزم  
 التسلط **في ان كان البائع غائبا** لانه يتبع لزمه من غير سماع في حق الحاكم فانه  
 عند الرد وعليه والحكم لعدم قايده قبل ذلك بل فيه عيب عليه فان  
 المبيع يستقل به في الحكم لبايع فيقصر ببقائه هذه **في ان كان البائع غائبا**  
**ترك ادستعمال** من المشتري المبيع بعد الاطلاع على العيب **في ان كان البائع غائبا**  
 ان طلب منه ان يتخذه كقولنا استغنى واغلق اثواب وان لم يطعه او استعمله  
 كان اعطاء الكوز من عني طلب فاحده ثم اعاده اليه بخلافه في حقه اخذه منه من عني  
 رده لان وضعه بيده كوضعه بالارض **في ان كان البائع غائبا** **في ان كان البائع غائبا**  
**في ان كان البائع غائبا** المشتريين معا والذين له اولى يده في مسوت الرد او في المدة  
 التي اعتصم له التاخير فيها والاسماء بكسر الهمزة وتشديد الميم من غير ما اقبلت الرد وعنه  
 وقبل نسبها وقيل ما فوقها وانما ذهنا واحدا ذكر في ان يظن **في ان كان البائع غائبا**  
 بالرضى لانه انتفاع اذ لو لم يتركه لا احتاج لحمله او خياله ولو كان تركه لا ضرر  
 تركه له بالبرهان اذ لا اشعار به ومثله فيما يظن احدا مما ياتي بالكون تركه لا  
 حملا ولو كونه لا يبيعه به ونقل الرواية في كل الانتفاع في الطريق **في ان كان البائع غائبا**  
 بوجوب الشب ضعيف والفرق بينه وبين الجواب الا في غير ذلك وحرف  
 بالسوء والآثار في العذر والجماع فلا يضر تركها لو وقف ههنا باعلا **في ان كان البائع غائبا**  
 يقتضي صبيح المتن وظاهر قول الروضة كان تأخير الرد مع الامكان يقتضي  
 فكذا الاستعمال والانتفاع والتصرف لا اشعارها بالرضى انه لو علم بالعيب وقبل  
 ان له الرد به وعذر بغيره ثم استعماله سقط رده لتقصيره باستعماله الوال على  
 الرضى به فان **في ان كان البائع غائبا** علم الانتفاع والظاهر المذكورين لانه لا يتصور رده الرضى لانه  
 استعماله بعد علمه بان له الرد وانما مع جهله فهو يقول انما استعماله لبايع من  
 رد له بالرضى به **في ان كان البائع غائبا** ما ذكرت ظاهره من ان كان له ان يتركه فاحده  
 ما ذكرت له الى الاستعمال قبل تعريض هذا النفس الذي اطلع عليه تقتضي عموما  
 بقضيته **في ان كان البائع غائبا** للرد **في ان كان البائع غائبا** **في ان كان البائع غائبا**  
 سلوك اقرب الطرفين حيث لا عذر للنظر فيه محال ولعل الزوم اقرب لانه سلوك  
 الاطول مع عدم العزم بعد عاينها دل عليه كمالهم في القصر بخلاف تركه عني  
 الجوع واستند منه بعد علمه بالعيب بالبيع بخلافه في مال العام عيب الثوب في  
 الطريق وهو لا يسهل لا يلزمه نزعة لانه عني وهو **في ان كان البائع غائبا** **في ان كان البائع غائبا**  
 وتبين تصويبه في ذوقها لحيات او فيما اذا خشي من نزعه انكشاف عيوب رثه  
 ومثله القول عن الدابة التي ولحقته فان عذره في الجوع الا بتركها لغيره  
 عن المشي ولم يخطى حبل بينها لحدث حال سيرها فان وقفها له ولا ينافي







نحن قد اقمنا ما سبق فشرطنا ان تقع بما وقع به العتد الاول وصالحا خلافة واما  
 فيمورد ما العتد وايضا الارض مورد الحق يقع العتد عليه ولم اذ احسن  
 الشرايع فله على شرايين ذلك **ولو جردت عيب لا يورث الفسخ الا به ككسر يرضى**  
 لغيره فان كان فسخه يتقوم وكس **اللعيب** بكسر اللام وكسر العين حيث كسر  
 نبات معرفته عيبه الا بكسر فزعم بعض عظمه على ما قبله وذكر لقب قبله  
 غير صحيح اذ غايته الامور ان يكون معرفته عيبه بالكسرة وبالنسب اخري  
 فكل على الاول **وتقوي بغيره** بكسر اللام المشي من فسخها **مدود** بعضه بكسر الواو  
 وياء ما كونه في جوفه بالرومان والخون **رد ما ذكر بالعب القديم ولا يورث عيبه**  
**والنقل** لان البائع سيطر على كسره لتوقف علم عيبه عليه اما من غير  
 دجاج مذكور ونحوه بغير مدود كونه فانه يوجب فساد البيع لانه علم يتقوم  
 فخرج المشتري بكل ثمنه وعلى البائع فتنظيف المحل من قسوه ولا اختصاص  
 به بحيث ان يفسد ان ينقلها المشتري الى المحل التي هي به والا لزمه نقلها  
 منه الى المحل العتد اختار ما يرضى في مودته رد البيع **فان امكن** اي  
 بالنظر الواقع لا يظن ان يصح به كلام **ومعرفة القديم باقل مما احسنه**  
 عند ربه بان قامت قرينة بخلافها ورة الاقل او لا كما اقتضاه اطلاق  
 المنقص في الجملة **فكس او العيوب الخادفة** فتنع وده به لعدم الحاجة  
 السو ذلك لتقوي البطلان الماضي وكس البراءة وقد امكن الوقوف على عيبه بغير  
 شرط فيه وكقوي كس بغير عيبه اصغر منه والتدويد لا يعرف غالبا الا بالقبول  
 وقد يعرف بالتدويد في مرق به كان التقويم عيبا حاديا ولو شرط خلاوة الوان  
 فان حاديا بالغير رد اذ لا يعرف بغيره تدوين الغير او بالتدوين فلا يعرفه  
 تدوينه وعند الاطلاق ليست الخوضه عيبا لانه مقصودة فيه ولو اشترى  
 نحو عيب او بطلان كس ففكر واحدة فوجدها عيبه لم يقا وزا الشوق يقتضي  
 رد البيع لانه ما ياتي من امتناع رد البعض فخط فان كسر الشاة فلا رد له  
 مطلقا على الاوجه لانه وقف على العيب انقضى الرد الاول وكان الثاني  
 عيبا حاديا ويقو انه لو اطلع على العيب في واحدة بعد كس اخري كان الحكم  
 كذلك **فكس اشترى من واحد عتدين** او فوجها من كل شئ لم تصل منفعة  
 احدها الاخرى وانصلت كسرا عيبا **معي من منفعة رد ما ان شاة لا احدها**  
 فهي الاخرى والبائع يتفرق الصفقة عليه من غير ضرورة ولو طر عيب **احدها**  
**رددها ان شاة لا لعيب واحد** فلا يورثه فخر عيبه في الامر لذلك وقفته  
 ان ما لا يضر بغيره كالجوب وغيرها من الكليات كسره رد لعيب منه  
 وحده الا لضر فيه وهو احد وجهين اظهرها الشيطان وهو الاوجه الذي

نص عليه في الام والبولي واما ما يولد بحمل على تراخي العاقدين به ففي خلافة الجود  
 لا يدمع الرضى لاختلاف طيه والكلام فيما فيه خلاف ولو طر عيب احد فاحسن  
 تلقى الاخر او يبيعه لم يرد الباقي الا ان كان اليوم من البائع كما قاله القاضي  
 واعتده الاستوى وكذا السكي في شرح المنهاج وان تناقض كلامه فيه في  
 شرح المذهب لا تتنا التفرق المخرج وحالته صاحبه المولي والبغوت  
**ولو اشترى عتدين رجلين** منها لامن وكلها معا فله **رد دفع عيب احدها**  
 لتعدد الصفقة بتعدد البائع دون موكله كما مر **ولو اشترى اي المصبت**  
 واحدا في اصله بالروضة وغوها لا نفسها او موكلها فلا جود **رد دفع عيب**  
 على البائع في **الاول** لتعدد الصفقة بتعدد المشتري لنفسها ولغيره كما مر او من  
 اثنين ولا يصح حمل اثنين عليه يحمل الغير عائد اعني قوله عتدين رجلين لان  
 هذه الاختلاف فيها لتعدد بتعدد البائع قطعا فله رد الربيع **ولو اشترى في**  
**قدم العيب** واحمل صدق كل صدق **البائع** في دعواه حذو لانه الاصل ان  
 العتد وقيل لان الاصل عدم العيب في يده وينبغي عليه ما لو اشترى مشطه  
 البراءة من العيوب فانه لا يبرأ ما حذرت بقول العتد وقيل القسطن فلو ادعى المشتري  
 هذا والبائع قد رده على العتد صدق البائع على الاول كما شئت المشتري  
 على الثاني **بمعيته** لاحتمال صدق المشتري اما اذا قطع بما ادعاه لهدما كعنه يده  
 والبائع اس فصدق المشتري بلايين وتخرج طري والبائع والعقرب من مسئلة  
 فصدق البائع بلايين ولو ادعى المشتري قدم عيبين فصدق ما لم يدع على احدهما  
 فخط صدق المشتري بمعيته لثبوت الرد بان البائع خلا بسقط ولا ترد  
 على اثنين خلا فزعمة لان الرد انما نشأ عن ما انقضا عليه وبكلامه فاما قلنا  
 فيه كاتري **فان قلت** ها قد اختلفا في الثاني وصدق المشتري في قدمه عيب  
 لا تمتنع رده **قلت** تصدق بغيره لا القوة بما يده تصدق البائع له على  
 موجب الرد فلم تقبل اذ رده بغيره عند بدعوى حدوث الثاني فالحال  
 على تصدق بغيره سبق اقرار البائع لاغوه فلم تصدق ان المشتري صدق في  
 الغدوم على الاطلاق ولونيل المشتري عند البائع يسقط رده ولم ترد على الثاني  
 لانه لا يثبت لنفسه كسرا حاديا فطاهر ما مر انه ياتي حاديا مسبق في قوله  
 ثم ان رضى البائع الخ ولو اشترى ما كان رده وعيبه قبل تمام اذ به قتال  
 رد العيب وانكر البائع صدق المشتري لان البائع يدعي عليه علمه منه  
 وهو خلا في الاصل ولا ترد عليه هذه ايضا خلا فامر زعمه ايضا لا يمتنع  
 لاختلاف في الغدوم بل في الزيادة المستلزمة له وهو انما ذكر الاختلاف في الغدوم  
 تصدق تصدق البائع في عدم الغدوم انما هو ليخبر رد المشتري لا لتفريقه ارسنه

ولا  
 في  
 العتد



لوعاد للبائع بشيء وطلبه زاعما ان حذوته بيد المشتري منه لان عينه انما هي  
للبيع عنه فلا تصح لاني في شيله نظروا ما في في التماس في الحوائج فلا يشتري  
الان يحلف انه ليس بمحدث وكيفية حاله البائع يكون **على حسب حاله**  
فان اجاب بلا بلزمني قوله او بلا ردك على به غلق كذك ولا يكون الترضي  
لحد وكذا لا يحتمل علم المشتري به عند القبض او رضاه به بعد ولو ذكره  
كل البينة او ما عساه او ما اقبضه الا سله اجن كذا ولم يذكر لا يستحق  
على الرد فيه ولا لاني من قوله لانه ليس مطابقا لحديثه وقصته كلامهم انه  
لو اجاب بلا بلزمني قوله ثم اراد الحلف على انه ما اقبضه الا سله لا يمكن وهو  
محتمل لا حتم في رد الاول علم المشتري ورضاه به والثاني نقص في عدمه  
فستأقضا احتمالا وهو بان هذا ومن لم يكتفوا في البيع بالوازم بل اشتروا  
كونها على وجه الدعوى بطريق المطابقة لا التضمن والالتزام ولا يكتفي له  
على البتة اذا اظهر خفايا امر كسبه وكذا ان لم يكتفي بها اعتمادا على فاقض  
السلامة حيث لا يظن خلا فيها ولا يثبت العيب الا بشهادة عدلي شره فانه  
قد اصدى السامع ويصدق المشتري بعينه في عدم نقصه في الرد وفي  
حاله بالبائع ان يمكن خفايا عليه عند الرد ولا يقطع انقصه  
البائع وفي انه ظن ان ماله به غير عيب وكان من غير عيبه مثله وفي انه  
انما رضى بعينه لانه ظنه العيب الغلاني وقد بان خلاقه وامكن استناده  
به وكان العيب الذي بان اعظم من فثبت له الرد في الحال **والزيادة** فيه  
المبيع والثمن **المقصود بالبيع** وكبر الشئ وتعلم الصنعة ولو يعلم باجره  
كما اقتضاه اطلاعهما كذا في الفلن قدوه انصنعه بلا علم فيحتمل  
ان يقال به هنا بما مع ان المشتري غرمه ما لا في كل منها فلا ينفذ عليه  
ولا يثابته الفرق الا في بينهما في الحمل لان من ثباته انه لا يعرف ما في  
متألفه فحكم به لمن لم يثبت الرد عنه **فتبين الاصل** لتعذر افرادها ولحق  
ارضائها اصول نحو كذا فثبت ثم ردها بعيب فالبات للمشتري  
بخللاف الصوف الحادث بعد الفقد فانه يرد بها ما لم يجز وكذا اللين الحادث  
في الصرع لانهما كالسمن بخلاف ذلك ومن كان الطاهر منها في ابد البيع  
لا يدخل فيه وهو يرجع على ان في الصوف الحادث للمشتري مطلقا ولو جرد  
مقدار طالع علم عيبا ورد استحقاقه لان الكو هو وعند العقد جز من  
المبيع يرد وان خسر وكما في نظيره انه يصدق في عيبه ذواليد حيث لا يستحق  
وانه لا يرد ما دام متاعا رعين وان ذلك عيب حادث وعلى هذا يحمل قوله  
السبي وقد يقع نزاع في مقدار ما ليل منها وهو عيب باع من الرد **والزيادة**

**المقصود عينا ومصلحة كالمورد والامره لا تقع الرد** ولا يحتمل العيب نفسه  
ولو الامره الذي لم يترجع الرد على ما من حرية الترخيص بينهما في  
الارض وان لم يحصل ياتي لان تعذر الرد باستناده ولو وقع الرضى صوره تخا  
لما يوس منه **وهي المشتري في الجميع** والمبايع في الثلث **اعاد بعد القبض**  
للتحدث المصحح ان رجلا اشاع غلاما واستعمله مدة ثم راي فيه عيبا واراد  
رده فقال البائع يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال صلى الله عليه وسلم  
بالضمان ومعناه ان ما حلف من المبيع من غايه وفائدة تكون في كونه **المشتري**  
في متابله انه لو تلف لكان من ضمانه اي لتلفه على ملكه فاحل بالضمان والختم  
الصان في العيب بالملك اذ ال فيه فند ما ذكره البائع له صلى الله عليه وسلم  
وهو ما ذكره فقط خرج البائع قبل القبض والعايب فلا يملك فواحد  
فانه لا يملك له وان ضمه لانه لو وضع يده على ملك غيره بطريق مضمون **وكذا** يكون  
الزيادة له ان رد **قوله في الاصل** بناء على الاصح ان الفسخ يرفع العقد من حيث  
لان اصله **ولو باع** اي البرية او الامه **حاشا** **فانقص** الحمل ولم تنقص امره بها  
لولادة او كان جاهلا بالحمل واسترجعه اليه الوتره وان نقصت بها  
بما مر ان الحادث بسبب متقدم كالمستقدم **رده** لان الحمل يعلم وغايه  
قصا من الثمن **محرر في الاصل** لوجود المقتضى لا مانع بخلاف ما اذا  
نقصت بها وحمل بالحمل فلا يرد ها فها قل له الارسل كذا بر العيوب  
الحادثه وخرج باعها حاملا مالو باعها حائلا في حلت ولو قبل القبض  
فان الولد للمشتري بخلاف نظيره في الفلن فان الولد للبائع والفرق  
ان سبب الفسخ هناك نشأ من اشتري وهو تركه فوفيه الثمن وها  
من البائع وهو طهر والعيب الذي كان موجودا عنده قال انما وردت  
وغیره والمشتري حسب الامه حتى قضيه وحمل الامه بعد القبض يمتنع  
الرد القهري لانه عيب فيها وكذا حمل غير حال نقصت به ونقص  
البعض كالحمل وبانقص ما لو كانت بعد حاملا فانه يرد ها خسر ما والطلم  
بالحلال والتاير كالموضع خلوها طلعت في يده ثم رد ها عيب كان الطلم للمشتري  
على الوجه **ولا يمنع الرد الاستخدام** قبل علم العيب من المشتري او غيره  
للمبيع ولا من البائع او غيره الثمن اجماعا **وطي القيب** الاستخدام وان  
حرمها البائع لكونه اياه مثلا **نفسا** ان كان مزايا بها فانه مكنته طائفة  
انه احببها واطلاق الزنا على هذا محار كاي علم ما في اول العقد منع لانه  
عيب حدث **واقضاض** الامه بالغا والقان **البيع** المبيعة من مشتري  
غيره يعني زوال كارتها ولو بوثبة **بعد القبض** **نقص** **حده** **في**











منه لا يجوز في انما يسمي بالامام

في البيع هذا اختيار وقبل القبض ويؤيد تعديلهم لانفساخ هذا تعوهم لانه  
ينبغي ان يكون له بعد قبضه فاما ملكه او في المراءى فبما يده فهاه  
اصالة لتصرفه في هذه بان يداع المشتري اياه له بعد قبضه لئلا يده  
بعد المشتري وجوز بوحده ما لو خفي او المشتري فلا يفسخ بل ينقح الجارية  
ثم ان في العقد غير الثمن والا فالدول **قصر** باع عصي او نسائه زوجة  
فحل فقال البايع بخبر عندك وقال المشتري عندك صدق البايع  
رحمة الشئ ان قال بعضهم والصورة ان العصى مشاهير وان قبضه بانا  
مؤكد عليه بعد من زمل يمكن فيه مخبره وقا عليه انه لو اشترى بخبر  
ثم اخذه البايع في انائه بامره فوجد فارك ميتة فقال هرقه قبل افرغه  
وقال البايع بل هي في طرفك صدق البايع لا يقال يلزم من تصد بتمه بطلان  
البيع ايضا لئلا يفسخ بها قبل القبض ومعه لا نقول انما اذا حصل في فضا  
الفرق نعمت له حكم القبض جزا قبل بل فانه لما ذكره الامام وقوله  
معه ضعف على الاصح ان جعل البايع المبيع في ظرف المشتري بصدقه عليه  
فصلى له لانه لم يتول عليه ومن لم يصخره ايضا في ظرف طرفه وجعل  
المبيع فيه ولا يضمن البايع الطرف لانه استولى في ملكه المشتري باذنه  
ومن لم يضمنه الملم اليه في نظيره ذلك لانه استولى في ملكه نفسه **ولم**  
**الوجه المشتري عن الضمان لم يجرى في الاظهر** لانه انما لم يجب وهو  
باطل وان وجد كسبه **ولم يعمد الحكم** السابق وقاعدة هذا انما يضمن لانه  
لا فائدة له مع ما قبله في نومه عدم الانفساخ اذا تلف وان الاثر لا يرفع  
الضمان لا يرفع الضمان بالملك ولا المنع من التصرف **وتلاف المشتري الاصل**  
المبيع حسا او شعا يعني المالك وان لم يباشر العقد لا وكذا وان باشر  
بالصالح لا يضمن وان اذن له المالك في القبض والتلف فانه يضمن **فمن**  
**له ان يعلم** انه المبيع ولم يكن له ارفق يبيحه فخره قتله لودته او فخره  
او زناه بان ربي ذمها كصناعة خارج ثم ارفق او قطعه الطريق وهو  
امام او نائبه والا كان قابض لانه لا يجوز له ما فيه من الاختصاص  
على الامام فلا ينظر ككونه مهورا وقتله نصا له عليه او مهوره يبيده  
وهو يبيد في طرفة العتاة مع بغاة او مرتدين او قوا في هذه الصورة  
كلها حتى يفسخ علمه المبيع او يجل لانه لا تلفه حتى كان تلفه واقعا  
عن ذلك الحق دون غيره **ولا** يعلم انه المبيع وكان يفرج ايضا **فان**  
**في ان اتلافه قبضه او لا** وصاحب القولين في اكل المالك **هذا** **وهو المختص**  
حال كونه ضيقا **صحيحا** للغاصب جاهلا انه طعامه اظهره لانه يصير

قابضا

قابضا تعديا لما يشر به وكذا هنا ايضا وفي معنى التلافى كما هو في الواشوق انه واجبا  
ان يده او سيد من مكانه او وارث من مورثه سببا في المكال او ما  
المورث اما غوا لا يملكه كغيره فالتلافى فيه ليس قبضا بل ينقص به العقد  
يلزم به بطله وعلى البايع رد ثمنه لو شيد ما قبضه **واذا لم يملك الاغاليا**  
المبيع قبل قبضه او بعده وهو فاسد كان كان للمبايع الحس ومن اتلافه في  
بيعه ثانيا لم يرد واسترداده منه **تلفه** باذنه او من له يفسخ فكذا  
هذا التعذر الرجوع عليه بغيره لانه مضمون عليه والتمه ما ان تلفه  
سقطا الثمن ولو استوفى من فاضله لم يلزمه لها اجرة لتضعف ملك المشتري  
وكونه من ضمان البايع وتزولا لما في منزلة العين التي لو اتلافه لم يلزمه  
وانما ملك المشتري العود بالحادثة بيد البايع قبل القبض لانه اصابه بحسب  
مستندة في شعبية فيها لغوها فانه في ما اطل انه لا يرضى عنها **وانما**  
**تلاف الاجنبى** المثلزم بغيره في المبيع في غير عند الربا وان اذن له البايع  
او امتنحى فيه لعدم استقرار ملكه فيها وبيان عبد البايع ولو باذنه او  
المشويين التي يبراز لانه والفرق مشد تشوف التاريخ لئلا يعفو ولا يفسخ  
البيع لقيام بذل المبيع بما فيه وانما افسخت الجارة بفسخ الدين الحب  
انفساخا لانه لان الواجب المالم وهو من غير حيا يعفو عنه فتم  
بتم بما فيه بخلافه **في حق المشتري** على الترخى لغوات العين المقصورة  
**في ان يفسخ** ويح في رجوعه لتفسخ خلافه والا وحده منه فتم **في ان**  
**حتمي** البذل او يستعمل ما الغنى كثر في حين من بعض الواو لا متناع فبما  
على صلبا لما فاته لوضع **في يفسخ** في قدر ذلك البايع المبيع قبل الغنى فتم  
بغيره الثمن نظير ما مر خلافا لبعض الناجين **في بيع الاجنبى** البذل  
التلافى له طبقا لغير ما مر في المشتري او وهو حري فكالانه واما التلافى  
للزبون فيفسخ به العقد لتعدا لتفليس البذل لا يقوم بما فيه  
التلافى في يفسخ طاعة امره وعو من كاتلافه امه من بايع واستمر  
واجبني **فمن** لو اتلفته دايمه مشر لا يضمن الا في النفس ليعصى  
البايع فقول من اتلافه او يضمنه لكونه معها او قصر في حفظه لم يكن  
قبضا لانها لا تفسخ بل ينقح كان ففسخ طالبه البايع بما اتلفته ليعصى  
او ذاب به البايع انفسا مطلقا لانه لا تلافى له ان يمان بفسخه والا فكالانه  
**ولو تعيب المبيع قبل** **تلفه** باذنه ساوية **مريضه** المشتري **احذره** **مكي** **التم**  
كالو تارن لعب العقد والارش للندرة على الفسخ وفهم من قبله مرضيه ما جرمه  
من له الجار ويختار ايضا بفسخ البيع وابطاله ويحل البايع المبيع ولا يبيته



**ولو عيب المشتري فلا خيار له** لم يحصل له بفعله بل يمتنع به رده لو ظهر فيه عيب قديم كما مر وبصير كما مضى لما اتكفه فاستقر عليه حصته من الثمن وهو ما بين حصة بيدها ومعيها هذا ان اذ دخل فان تضرعت الحيازة للنفس كسفر عليه الثمن كله وقارق فغيب المستاجر وجب الزوجه بان هذا متول متول القرض لو جوعه في ملكه واذ انك لا تفضل فيها ذلك **او عيبه الاجنبي** هو اهل للالتزام فغير حلف **فلا خيار له** على الراعي ثابت المشتري بكونه متوليا على البائع **فان اجاز له الاجنبي الارضي** لا منه الحاي لكن بعد قبض شيعة لا قبله لاجاز بانه بيد البائع فينفسخ البيع قاله الماوردي واعتز به باخيه نظير والرد بالارضي في الرقيق ما ياتي في الديار وفي غيره ما نقص من ختمه ففي رد الفرض نصف القوة لا ما نقص منها ان لم يصرف خاصا والا لزمه الاكثر من نصفها وما نقص منها **ولو عيبه البائع فلا خيار له** **فلا خيار له** على الراعي للمشتري وهذا متفق عليه لانه ما كان لا فاة او اتلاف الاجنبي ويل منها يثبت الخيار فتولاه المذهب انها هو في قوله **لا يفرع** بناء على الاصح ان فعله لا فاة لا كعمل الاجنبي فان شاء المشتري فسخ وانما اجاز تجبيب الثمن لما مر **ولو عيبه البائع** **المبيع ففسخ** اجماعا على الطعام ولحديث حكيم بن حزام وسند صحيح حسن باين ان لا تسحب شيئا حتى تقبضه وعنده ضعف الملك للمشتري ففسخ بانه من قبل اجتماع ضامدين على شي واحد ولو موه لفسخه المشتري ايضا بنشأ في كل قبضه يكون مضمونا له وعليه وخبره بالمبيع وايدى اجماعه بعد القصد ففسخ بفسخها لعدم ضامها كما مر ويمتنع التصرف بعد القبض ايضا اذا كان الخيار للبائع او لها كما مر ولا يصح خلافا من زعمه ورد والاحوال من اني المشتري لا منه قبل القبض لانه لا يملكه فتقبل تلك الاجاب فلم تقدر من القبض قبله ولا نفوذ تصرف الوارث **والسند** فيما استتراه من ملكه ففسخ بفسخه او مواريده ولا وارت له غيره فيما قبل القبض لعوده له بالتخيير وانما قاله بملكه بالشرا ولا يبيع العبد من نفسه لانه عقد عاقبة ولا يفسخه لانها وان كانت معا لانها ليست على كل دين البيوع لان الرمي فيها غير معتبر فلا يفسخ القبض فيها كالشفعة **والاصح ان تسعة البائع كغيره** كعموم النعمان السلف والعملة الاولى وقال الخلاف ان باعه بغير حبس الثمن او بزيادة او نقص او تغاوت ضعفه والا بان باعه بدين الدين او بماله ان زلف او كان في الذمة فهو اعم له بلفظ البيع على المعقود ورغم ان الصحيح من اعمه المقتضى في البيع لا المعنى على صحيح بل غاية من اعمه هذا وانما يراعى هذا بحسب المذكور **والاصح ان الاجارة للبيع والرضع والهبة** والصدقة

والاقرار له **بالمبيع** باعلى المعنى الاول وكذا اجماعه لخر صفاق او عوض خلع او سلم والتولية فيه والاشراك وانهم اطلاقه مع الوهن انه لا فرق بين رصده من البائع وغيره وهو ما اقتضاه كلام الروضة واصحابها ايضا لكن الذي نقله السلف عن الشرح واعتد به هو ومن تبعه اذ يحايلونه من البائع ان كان بالدين حيث لا يملك الحس اذا لا يدين في الوحد لانه يحبس بالدين والاحراز وقضته فيم والاجاز صحت له منه بغير الثمن وان كان له حق الحس وقضته المدة خلافا وهو الاقرب وخرج باجازه البائع اجازة المستاجر قبل قبضه فانه لا يفسخ به لكن من الموجه فخط لا ان المعقود وعليه فيه الشافعي وهي لا يصير موهوبة بغير الثمن فلم يورث فيها عدم قيمه **فان قلت** قضية العلة محتاجة من غير البائع ايضا **قلت** ما ذكر من ان يكون قبض المضاف المراد به مقامان قبض الخلفي للمشتري كما باقي السلم بان يفسخ بقبضه لها ولعقود جانب المورث بشرط قبضه هذا القبض التقديري بخلاف غيره **والاصح ان الاجازة بخلافه** ففسخ وان كان للبائع حيث الحبس لقوته ومثله لا يستلزمه التذبير والتزويج والقسمة و **اجازة** بخلافه **اشترائه** جزا فالفقهاء والوقف ما لم يقبل بوقته على القول لانه لا يبيع وقارق كما لا باحدا التصرف بانه مملكته بخلافها لا الكفاية اذ ليس لها قوة العتق ولا العتق على مال لانه بيع ولا عن كراهة الغير لانه ويكون قابضا بقبض العتق والوقف لا بالتدبير والاثنين بعده وكذا الطعام المتماح للغير قبل قبضه له **والثمن الموعود والمبيع** في جميع ما مر فيه ومنه فاذ التصرف قبل قبضه المذكور ضام في قوله **فلا يسعده البائع** يعني لا يصرفه كالماله **قبل قبضه** لان المشتري الا في نظيره ما مر من بيع المبيع للبائع ولا من غيره لعموم النهي ولا من العتقين ولا من مضمونه في عقد معاوضة كاجرة وعوض صلح عن مال او دم وبذل فليس اوصداق كذلك **ولو بيع ما في يده** **ايانه** **لو دعيه** والخف بذلك ما لو اقره السلطان لخصم في يده ففسخا وهو واضح ولا يبعد رد يده ببيعه وان لم يقبضه رفقا بالخذل نص عليه ومن ثم بملكه بخلاف الاقرار **ومشتري كذا خرافه وموهون بعدا** **ففسخا** كالمطلقة وقوله باذن الزماني **وموروث** كان للمورث التصرف فيه ومثله ما ملكه الخاتم من العتقة مشاعا بخياره والملك **وباقى** **قيد** **ولو لم يرد** **رشد** او افاقته لتمام الملك لا مستاجر لمصفا وقصارته مثلا وقد سلمه الاجور كذا قاله وحل على ان يفسخ بغيره تصويروا قيد ولا يجوز التصرف فيه قبل العمل مطلقا او بعده وقبل تسليم الاجرة لان له حصة تمام العمل لم يقضى الاجرة ولا ينافيه اطلاقه ان لم يردل المستوفي به ما لتعين حمل ذلك بغيره ففسخ ما هنا على ما اذا لم يسلمه الاجور



او جله هذا على ما اذا تصرف فيه بغير الابدال ولو استأجره لغير غرضه شيئا  
جاز لم يبيعها الا ان استأجره ليس غنا حتى يتحقق حسن العين لاحله بخلاف  
البيع فانه عين فناسب حسن محله لاجله **قوله** انه يبيع ما له المضمون على من  
هو بدهه فان يده منه **عاريه وما خور وسوم** وهو ما اخذه مرسل  
الشراكتا لم اخذه ام لا ومقصود بقدر على التزاعده وما رجع اليه  
بغير عقد ولو باه خلا من المشتري لتمام الملك في المذكورات وحمله في الاخرى  
ان اعطى المشتري ماله والام يصير تصرف الباع فيه لان المشتري حسيبه لاسترداد  
الثمن وان لم يخطئ فيه ومكافئته كذا من ان الماخوذ بسوم مشغول  
بخدمته ان ساء له ولا كان اخذ ماله من مالكه واداه لغيره ليعتق  
خلافه لم يضمن الا انصفه لان النصف الاخر في يده امانة **ولا يصح بيع**  
**العين الذي في الذم حتى السلم فيه ولا الاحتياض عنه** قل قبضه فغير  
نوعه لعموم النبي من بيع ما لم يقبض ولعدم استقراره فانه معرض بانقضاء  
للافتتاح او الفسخ والخليل في ذلك ان نظاما عقدا لم يصير لاس المال  
دينا في ذمته لم يستبدل عنه فشرط الا في **المحدد جواز الاستبدال**  
في غير ربحي يبيع بمثل من حسيبه لتعويضه ما شرط فيه من قبض ما وقع  
الاعتد به ولقد امتنع الا بتمامه وما اقره به كلام ابن الرفعة من  
جواز فيه غايته فيه الادنى **عن الثمن** النقد او غيره الثابت في الذمة  
ولو قل قبض المبيع لكن بعد لزوم العقد لا قبله لمحدث الصحيح في قبض  
بما فيه غيره وكما ان يمل دين مضمون لعقد كاذب وصداق وعوض خلع  
وفارقت المثلث بانه يقصد منه فلو ان العتد مقصد ما لم يده ولا يصح  
هنا وفما ياتي استبدال موجد عن حال ويصير عكسه وكان صاحب الموجد  
تجعله قبض جواز الاستبدال بدين حال ملتزم الا ان لا يدين ثابت له قبله  
ولا كان يبيع دين بدين وشرها الاستبدال فقط بدل عليه صرحا في  
كنايته مع اذنيه كما خذله عنه والثمن النقديان وتحد في عقد الطرفين والا  
فما اتصلت به الباع والمشتري مقابل **نعم** الاوجه فيما لو باع قنه مثله بدين  
سواء لم يدينه الاستبدال عنه وان كانت غنا لانه في الحقيقة سلم فيها فالتبدل  
في ذلك الا انهم سمحوا بالاستبدال عن الثمن **فان استبدل موقفا في عقد الربا**  
**كراهه عن دأب في اشتراط قبض البدل في المجلس** جاز من الربا **والاصح**  
انه لا يشترط التسليم للبدل في العقد اي عقد الاستبدال بان يقول هذا الجاز  
العرف عما في الذمة **قوله** لا يشترط القبض في المجلس **ان استبدل بالان**  
**في القدر** لو باه كثر **عن دراهم** اذ لا ربا لك في شيئا تعيين الثوب في المجلس

قبل

قبل بان يفيق ان يقول كلامه عن دينه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيعان  
يقال انه لا يبيعان الدرهم في علم الربا انني وليس يستبدل الا اطلاقهم على كل  
من دون او طعام بدراهم انهما لم يبقا في عدة الربا وكما غفل عما هو مشهور  
ان انما تصدق بغير الوضوح **ولو استبدل عن القرض** اي دينه لانه  
خلا كما ذكره لان الحق في ملكها وان غار القرض الرجوع فيها ويلزم  
من ملكه له كذلك لو بدله في دينه فانه يقع الاستبدال الا ان دين  
القرض دون غيره **وعن قهقهة** يعني بدل **المستبدل** فقيمة المتقوم ومثل  
المثلي وبدل غيرهما لا تقدر في الحكمة حيث وحب **ما رخص** لا ربا فلا تقدر  
زيادة نزع دين المودي بان لم يخطأ في مبادله في ذلك كاستقراره  
ويكفي هنا العلم بالتقدير ولو باهنا وانما لك اخذ اما في قوله في مسئلة  
المكسب الاثنية لان القصد الاستيفاء لا حقيقة المعاوضة فاستمر اطر  
بمحا لوزن عند قضاء القرض وان علم قدره غير صحيح **وفي اشتراط قبض**  
**تارة** ونفسه لغير **في المجلس** ما سبق من انما ان جعل قبضه عدة الربا  
امشوقا قبضه والا استمر ط قيسه قال السكي وكونه جازا وورده الا انه  
بان بدل بعد من لا يكون الا خلا واجيب بان مراده انه لا يبيع ربا  
يستبدل عنه ما موجد لا **تنبه** اقرضه مثلا دراهم ودينه لم يستبدل  
عنه احد هما او عكسه وقبض البدل في المجلس جاز كما هو ظاهر  
من كلامهم ولا نظر ان ذن من قاعد لا مدحجوة تمامها لا يجرى  
في الدين وانما ذكره في الملقني والجال اذ لا ضرورة لتقدير المعاوضة فيه  
استدعية استمر اطر حقيقة المعاوضة ومن لم قاله لو عن الف درهم وشقي  
وشا في ذمة غيره فاني درهم جازا لا ضرورة في تقدير المعاوضة فيه  
فكذلك مستوفى لاحد الطرفين ومما صاعد الدنا في الالف الاخر خلا في  
ما ذكره كان الالف والخمسون معين لان الاعتراض فيه حقيقة لا تخشاع  
تقدر برضا به باع الف درهم وخمسين دينار بالقرض وهو مستمع  
لانه من محله صور مدحجوة كما مر وانما صرح الصلح عن الكسب فحسب ما يك  
معينه كما اقتضاه كلامهما وصرح به جمع متقدمون لان الصلح من الدين  
عليه بعضه احوال البعض واستيفاء المبادي فهو صالح خطيطة وهو بعد  
غير الاعتراض ووقع في كلامها في الرهن فبا اعطاه كس ورا يستوفي  
منها حقه والدرهم اقل منه وللكس قبضه او آخر ولا قيمة له ما  
قد قاله ذلك وعندنا جاز الصلح في الاطرافه فيقطن له ما في ذلك  
فلم اشترط القبض في المجلس **قوله** **من ربا لا بد وانما ربحه دون**

م



ربا الفضل لانه في القاعدة انما يشاعن المتقابلة ومما لا ضرورة له واما  
 ربا اليد فيشاعن ان يمكن من القبض ثم تركه وهذا لا يقتضي استعاطف فتامر  
**ومع الذبح ولو قبض فيه من هو عليه باليد في الاظهر بان معنى كان**  
**يتناول كاهن ربا يما لا يملك على غيره** لغرضه عن تسليمه والمعتد على الرخصة هنا  
 واعلم ان في الخلع ما هو في ذمة فريضة او دين نسي طم السابق واقتضا ربا يونس  
 وغيره على العيين مؤول كما اشار اليه السيوطي وكد لك في لم لا يستقر ركبهم  
 عمن هو عليه وهو الاستدلال السابق وخلافه ان كان الدين حال مستقرا والمدين  
 مليا فربا عليه فريضة به ولم يكن في اقامتها كلفة لها وقع احدا من بلام من الرقة  
 والالم يصح التحقق فيخرج ان اشغلت في حله ربا استوطقت في العوضين  
 في المجلس والاكتفى بهنهما والمجلس نظر ما مر في الاستدلال واطلاق النجس  
 كما للغير اشترط القبض على الاذن ليوافق نص في ان الصاع **ويقتض**  
 كراه الاكثريين ما مر من التفصيل **فصل** اراد بالبيع مطلقا المتقابلة والام  
 بواقف قبله كما مر **ولو كان زيد وعمر دينا على شخص فباع زيد عمارا**  
**دينه بدينه** او كان له على شخص دين واستبدل عنه دين اخر **بطل** العقد  
 الجنب وغيره وقبض في المجلس ام لا **قطعا** ويحكم فيه الاجماع والاشعاع  
 ذلك صحة جمع وصحة اخرون والحال له جارية اجماعا مع انها تنبع من  
 يونس **وقبض** غير المنقول من **الشارع** وجوه كالامن وما فيها من خوضها في  
 ولو بشرط قطعه وعمره مبيعة قبل او ان الخزاز والافهي منقول له فلا بد  
 من قبضها وبذلك اخرج حيث جاز بيعه في الارض اي اخذت ذلك **فصل** **فصل**  
 بلقب بدل عليها من البائع **وتكسبه من التصرف** فيه تسليم مفاتيح الدار اليه  
 اعداد وجد ودخل في البيع كما هو ظاهر مع عدم مانع حسي وسري لان  
 القبض لم يحد لفته ولا شرعا في حكم هذه العرف وهو قاض بهذا او ما ياتي اي  
 باعتبار ما ظهر لهم فلا ينافي ذلك جريان الخلاف فيه لانه مبني على الاختلاف  
 فعل العرف كذلك او لا وانما يقيد بذلك **بشرط فراقه من استخ** غير المشتري  
 من **البائع** والمساخر واستعير وانعوى له بالمنفعة والخاصية كما اعتد  
 الا ذريعي وغيره وعلاط اعني الا ذريعي من احد به يوم الاقتصار على البائع  
 علما بالعرف لتأني التصرف هنا حالاً وفيه فارق قبض الارض المزرعة  
 بالقبض مع بقا الزرع ولو جمع الامتعة ببعضها حصل قبض ما عده فان حوّل  
 لغرضه حصل قبض الجميع اما امتعة المشتري ويظهر ان المراد به من وقع له  
 الشراء دون غيره وكلمة فلا تفرق بغير مناع لغرضه **كان لم يحضر الماخذ بالبيع**  
 العقار والمنقول الذي يبدل المشتري امانته كان او صاها بان عاج عن محل

العقد وقبلنا بالاصح ان حضورها عند البيع **حالة القبض** غير كبر **فصل**  
 في صحة قبضه ان البائع فيه ان كان له حق الحبس **ومع ربا يونس** **فصل**  
**القبض** العادية مع زمن صبح نقلا او لغرضه مما فيه له حق المشتري  
**في الاصح** لان الحضور ربا اغتصر المشتري ولا يستغنى في اعتبار قبضه بلها  
 ضارا ومنقول غايب بيد البائع او جنس فلا يكفي معنى ربا انما يقرب  
 بل لا بد من تخلية ونقله بالفعل واما من قبضه حاض منقول او غيره ولا امتعة  
 فيه لغرض المشتري وهو يد في قبضه بغير من يمكن ذلك النقل  
 او التخلية مع اذن البائع ان كان له حق الحبس **فصل** ما ذكرته من  
 الحاق يد الاجنبي بيد البائع هو الذي يخلو لان المشتري اعمال على بالتقدير  
 منها بده لغرضها لمحل لا يد البائع والاجنبي واما قول الاستثنائي ان  
 يد الاجنبي كيد المشتري كما ذكره الوافي في الرهن فمخوض فغلاص  
 موجب وفي الحاضر بيد المشتري هو ما اقتضا به كل من في الرهن واعتبر  
 الا ذريعي والزرعي وعوضها ولم يبالوا بكون المص في الجوه وراي  
 الرخصة في الكفاية نقلا عن المتولي فافتراه انه يصير مقبوضه بنفس  
 العقد وان كان للبائع حق الحبس لكن ان هذا المنقول هو الحق بالاعمال  
 كما يستنبط في شرح العباد ما يعلم منه ان رجوع شيئا عن امانة ليس في  
 محله **فصل** **فصل** المتناول المتنا ولا باليد عاقتا ولديها وغير المتناول بها كلفته  
 يمكن جرها **فصل** اي تحويل المشتري او نأبيه له وان اشترى مع محله على  
 الاوجه اذ لا يخرج للتسليم من محله الى محل اخر مع تفرغ التسليم لا الدار  
 فيما نظروا ويغرق ما ربا لا تعذر بالمعاليه المشتري في الاشارة  
 لغرض المشتري وتقرر يوما بيع مقدار الجاني وتحويل الحوائج امره له بالحويل  
 وتذاكر كونه عليه وجعلوا عليه على قرض ما دون البائع وذلك للمربي الصالح  
 عن بيع الصلحام حتى يحولوه واحتج في الاخوين لاذنه وان لم تكن له  
 حق حبس على ما اقتضاه اطلاقهم لضعفها بالنسبة لما قبلها ونسبوا  
 في المقبوض كونه مريضا المتأذي على البيع نص عليه في الام واعقد الزرعي  
 وغيره ويتبعون حجة على الحاضرة دون الغايب لانه يتسارع فيه مالا  
 يتسارع في الحاضر كما مر وموان اتلاف المشتري قبض وان لم يخرق نقل  
 قال ابن الوفة كما ورد في القسمة وان جعلت بيعا بالاختار فيها  
 الى تحويل المفسوم اذ لا ضمان فيها حتى يسقط بالقبض تقياس وفيه  
 نظر ما مر من علة منع التصرف قبل القبض ضعف المالك لا يوافق ضامن كما مر  
 ولو باع حصته من مشترك لم يجزه الاذن في قبضه الا باذن الشريك



والا فالحاكم ان قبضه البائع كان طريقا والقرار على المشتري على الوجه لا ريب  
التلف في يده في يده علم او جهل خلا ذلك ضمن الضمان بالبائع في حالة الجهل لان  
هو المشتري في اصلها يد ضمان فلم يوثق الجهل فيها **فان جرى البيع ثم اراد القبض**  
**والبيع موقوف على القبض بالبائع** يعني لا يتوقف حل الانتفاع به على اذنه  
فكسر كسجد وشارة وموات ومالك مشتركا وغيره ولكن ان ظن رضاه **فجرى**  
**نقله الى منته** لو هو والتحويل من غير دفع وقوله لا يختص بالبائع فقد  
في المنقول اليه لانه لا يمكن ان يحل لغيره فلهذا لا يختص به كفي وفي  
دخول البائع على المقصود عليه لغة صحيحة وان كان الا كمدخولها على المقصود  
**وان جرى البيع ثم اراد القبض والبيع في والالبائع** يعني في محله له الانتفاع  
به ولو بغير اذنه ووصية وعارية فان قلت فيحل على هذا قولهم ان  
المستعمل لا يبيع مع ما ياتي اذنه بالاذن معى للقبضة قلت لا يسئل لما ياتي  
ان له اذنه من يستوفي له المنفعة لان الانتفاع راجع اليه وما هنا من هذا  
لان النقل للمقبض انتفاع يعود للبائع لغيره من الضمان وكفي ذنه فيه  
فلم يكن لغيره اذنه حتى يمنح ويخفى في حقه معى الا اذنه باعتبار  
الصورة لا الحقيقة **فان ذلك** اي نقله من ماله في القبض المند للصرف لان  
يد البائع عليه تمام المحل **فان** لو كان متناولا بالتدوين او له ثم اعاده كفي  
لان قبض هذا لا يتوقف على نقل محله اخر فاستوفى فيه الحال كلها **فان**  
**ماذن البائع** في النقل للمقبض **فتكون** مع حصول القبض له **معى للقبضة** التي  
اذن في النقل اليها او والبيع في دار الاجنبي لم يظن رضاه اشتراط اذنه ايضا  
او في مشترك بين البائع وغيره اشتراط اذنها اما اذنه في محله النقل الى الحال  
ان له حقه للمنفعة وهو ظاهر وبه صرح السبكي وغيره فلا يحصل به القبض  
المند للصرف وان حصل به ضمان اليد ولا يكون معى للمجبر قال القاض  
وتسبوه ونقله باذنه نقله الى ضمانه مملوك له او مكره في حقه فخص البائع  
به والمحله ان وضع ذلك المملوك او المكاره في ذلك المحل فاذا ان البائع ظاهر  
فذا هو وضع البائع المبيع بين يدي المشتري بقبضه السابق اول السابق  
قبضه وان منها **فان** ان وضعه بغير اذنه فخرجه متعلقا بقبضه لانه  
لم يضمن يده عليه وضمان اليد لا يذنب فيه من حقيقة وضعها وهذا هو  
المسوغ اليه كما اخبارا لمشتري على القبض وان كفي الوضعية بين يديه لان البائع  
لا يخرج عن عهده ضمان المستقر باليد الا بوضعية المشتري يده متعلق حقيقة  
وقبض الجزاء ان بيع لقبض المبيع والزيادة امانة **فصرح** **للمقبض**  
**البيع** من غير اذن البائع ان لم يكن له حق الحبس بان كان **الظن موجبا**

وان حال ولم يملكه على انعقد **اوسله** اي الذين الحال بدليل جعله قسما للموحد  
ان كان الحال بالثمن انشترط تسليم جمعه ولا يترتب قبضه الا ان بعد قد الضميمة  
فيستقل **ب** على خص ماله او قبضة ائتمرها تسليم ذلك البعض فمطلوبه  
هو ضمه ان استند له عند ذلك الوضعية عنه على ذلك او ضمه على الاوجه  
لمستحقه ولو باهائه شرط وان لم يقبضه اذ لا حث للبائع في المسح **والا** بان  
كان حال ائتمرا او لم يملكه المستحق **فلا يستقل به** ان يقبضه من غير اذن البائع  
لما حث عليه فان استقل رده ولم ينفذ تصرفه فيه لكنه قد دخل في ضمانه  
فطلب به ان استحق واستحق عليه ثم ان تلف ولو في راي البائع من غير اذن  
كافي اخره والادوار دخلا فاشترط ان ياتيها سبقت فلو قد بينت في  
حده على ذلك وسند ما فيها وبوجهه في حقه الضمان وان اصابه ان كفي  
مخرج ما فيها وان لا ياتي في بيعه جملة كغير المقصود **فان**  
ان المشتري لما تعدي بقبضه ضمنه ضمان عقد وهو لا يرتفع الا بالقبض  
الصحيح دون الرد على البائع ولذا استقر عليه ان ياتي بانه ولو في يد  
البائع ولا يقبض من حيث عدم الانتفاع وتلفه نظر الصورة القبض وان حقه الحبس  
لا ياتي فيه من يذنبه لانه غير متعلق الرهن فتامر ولو ائتمرها البائع وحقوقه  
في حقه في قبضه بغيره ولا خيار للمشتري وفي حقه الحبس في نظر الصورة القبض  
كما تقرروا في قول هو مستمر له بالثمن في رهنه في الروضة وعلى هذا وجهه ان  
الانتفاع العقد لان الاثارة كالاخرة ويرد بانه ايا يكون مثلا بحيث لم يوجد صورة  
القبض بخير وهو الوجه ومنه **رحمة** الامام وبوجهه بانه لا ينعقد الانتفاع  
تعين التخيير وحال المزج المشتري ومهنا يقضي رد قول السبكي وغيره في حقه  
انما يحل على الضميمة ان ائتمرا البائع مائلا في الاجنبي والذي يرجح على الضميمة  
ان الاثارة كالاخرة الانتفاع انشترط وجهه رده ما قررته ان الاثارة ان يكون  
كالاخرة حيث لم توجد صورة القبض في اخره وطام يقضي هذا المحل للزكشي قال  
الانتفاع مشكوك والتخيير مشكوك منه ووجهه كذا ما يعلم رده ما قررته فانه  
**ولو بيع الشيء بعد جرائه ثوب وارضا** **رعا** باجماع الدال **ومنه** **كيفية** **وذا**  
ولكن عدا **المشتري** مع **النقل** **درجته** في الاول **وتلذ** في الثاني **او** **وزنه** في  
الثالث او عدمه في الرابع لو ورد القبض في الكيل وقبضه الكيفية بشرطه  
ووقعه من البائع او وكيله فلو اذن المشتري ان يكيل من الضميمة عنه لم  
لاخاذ القابض والقبض كما تراه هنا كذا ما ذكرنا قبل ما اذا ائتمرها ومثل ما يولد  
ومودخو كيل توقف عليه القبض على يدي وهو البائع في البيع والمشتري  
في العند وكذا مؤنة احصاء وبيع او من غاب عن محل العقد اليه لانه لا نقل



المستوفى على ما عليه القبض فيبيع جزا فانه على المستوفى وكان الفرق بهذا  
وقول الكيل ان قول الكيل العرض الاعظم منه قطع العلقه بين ما بعد العقد فلو  
الوفى لانه به يتوقف عنه الطلب ومن النقل ايضا العقد لا غير فالمراد المستوفى  
لا في عرضه باهضابه البور ومونة النقد على المستوفى لان القصد منه اظهار  
العيب لا على ما في المحل فانه المستوفى اكثر وحاله في المعين والا فبني الوفي  
لان ما في الذمة لا يمنع الا يقصص بمخرج ولو اخطا الشاهد نزع اثم ان قصد  
ولم يقصص او باجره لم يستحقها وضمن ان تعدد الرجوع على المشتري لانها لما  
سقطت له تعين عليه بل لم يرد حذرا من التعريف ووقاها من اجل الاجرة فكان  
التقصير هنا اظهر منه فاما اذا نزع هذا ما حقه الزر كشي وهو مخرج كالم  
بما وجب فيه خلافا لما نزع فيه واعقد ما اطلقه صاحب الكا في من عدم الرجوع  
لا يقال النقد اجتهاد وهو خلاف كثيرا وما ينط بالاحتياط لا تقصير فيه لانا  
نحتم ذلك بانته مع كونه اجتهاد ياتبع التقصير فيه تساهل فاعله وعدم  
اقراره لو بسببه فيه فهو من تقصيره ولو استوجر للفسخ فخطا اي بها  
لا يولد من كلفه انما كالتقيد به كلام الزر كشي فلا اجرة له كالتقيد ونقص  
ارضى الورق لا يقال التامع حيث ضمن والتعاذغا وهو لا يبين كاهو القاعدة  
لانه اذا يكون نقدا من نزع لا تسع اخذه الاجرة وان لم يتعده كالوعدته وان  
لم يأخذها فانه غارم **مثاله** يمكنها اي الصورة **بدرجها** وبعتكها بكذا  
**على خبره** ونظرو في الاخير بانه جعل فيه وصفا كالكتابة في النقد  
فمنه ان لا شو قف قصده عليه ويرد بان كونه وصفا لا ينافي اعتبار  
التقيد به قصده لانه بذلك الوصف نفسه قدرا محلا وكتابة المعتمد  
ان اعتقا على كمال هذا ان والا نصيب الحام المينا يتولاوه **ولو كان** اي ليل  
**حلا** **مقدرا** **على** **يد** كعشر اصع **ولم يعلبه** **بثله** **فليكن** **نفسه** من  
زبد اي يطلب منه ان يكيل له حتى يدخل في ملكه **يكن** **لوق** لان الاقراض  
هنا مستوفى ومن شرط صحة الكيل فلو لم تعد له لان الكيلين قد يقع  
بينهما تفاوت **نم** الاستدانة في خفا كمال كالتجديد فتكني **فلو قال**  
بكر الذي له الطعام **لمر** **واقض** **باعمى** **من** **زيد** **مالي** **عليه** **تسكن** **فمعل**  
**فالتقطين** **فاسد** **بالنسبة** **لمر** **لانه** **مشرط** **تتقدم** **قبض** **بكر** **ولم** **يوجد**  
**ولا** **يكن** **حصولها** **فانه** **من** **الحا** **والعاقض** **والفقهين** **ففي** **منه** **عرو** **لانه**  
**قصده** **نفسه** **ولا** **يلزمه** **رده** **لانه** **وصح** **بج** **النسبة** **الى** **زيد** **فتم** **ذمته**  
**لا** **ذم** **وانته** **بكر** **في** **القبض** **منه** **له** **بطل** **الاستدانة** **لان** **قبض** **بكر** **نفسه**  
**مستوفى** **على** **قبض** **بكر** **كالتقيد** **فان** **بطل** **تفقد** **شرط** **بقي** **لارده** **وهو**

القبض بكر في كماله لم يصب قصده له **فصرح** **قال** **البائع** **لمعين** **بشئ**  
حال في الذمة بعد لزوم العقد **لا** **اسلم** **للبيع** **حتى** **قبض** **منه** **وقال** **المشتري**  
**في** **الخبر** **مثلا** **اجبر** **البائع** **لرضا** **بذمته** **ولان** **مكدر** **مستقرا** **منه** **من** **هلا** **ك** **في**  
تفوق قصده فيه بالحمل له والاعتراض وذلك المشتري للبيع على مستقر  
البائع عليه يستقر وقصده العلة الاولى انه لو كان المعين مينا والبيع في  
الذمة اجرا لم يترى وقضية الشاخصة احبارها لان ما في الذمة هنا لا يصلح  
للاعتراض عنه والمعين غير مستقر فلا مخرج والا اول اقرب اما الموحا في  
البائع قطعا **وفي** **قول** **المشتري** **لان** **حقه** **منعنه** **في** **البيع** **وحق** **البائع** **على**  
تسليم في الثمن فاجبر لثبنا **ويا** **في** **قول** **لا** **احبار** **لان** **كل** **شئ** **ما** **ثبت** **له** **اتفاق**  
استبنا فلا مخرج **ويرد** **بان** **فيه** **ترك** **للتا** **بشئ** **تفادون** **الحقوق** **وعليه**  
بمنعها الحام **من** **بشئ** **الخام** **وم** **وج** **حين** **سلم** **منها** **لصاحبه** **فان** **مصلحته** **على**  
التسليم اليه **وفي** **الخبر** **لان** **لوجوب** **التسليم** **عليه** **بان** **يا** **مرا** **الحام** **بلا** **منها** **باحصار**  
ملاعنه اليه **واي** **يعدل** **ثم** **يكن** **بلا** **ما** **وجب** **له** **واخبره** **في** **البدا** **اليد** **قلت**  
**ان** **كان** **القبض** **منها** **كالمبيع** **ويظهر** **ان** **يكن** **بذلك** **ما** **لو** **كان** **في** **الذمة** **فان**  
**المراد** **الا** **ولان** **من** **الاقول** **الاربعه** **اذ** **لم** **يخرج** **واحرار** **في** **الامر**  
**وانته** **اعلم** **لا** **يستوي** **الحا** **بين** **في** **تعيين** **بشئ** **والمع** **من** **التسليم** **في** **قبض** **قبل** **القبض**  
سوا الثمن النقد وهو على العقد **نم** **البائع** **ببانه** **عن** **غيره** **كقول** **و** **في**  
**وناظر** **وقف** **وعامل** **قراض** **لا** **يجب** **على** **التسليم** **بل** **لا** **يجوز** **له** **حتى** **يقض** **المن**  
كما يعلم من كلامه في الوكالة فلا تنافي هنا الا احبارها واحبار المشتري  
ولو تباع ما يبان عن الغير لم تان الا احبارها **فان** **اسلم** **البائع** **باجار**  
او تبرع **اجبر** **المشتري** **على** **التسليم** **في** **الحال** **ان** **خبر** **المن** **اي** **عينه** **ان** **تعت**  
والا فتعده لحال العقد لوجوب التسليم عليه بلا مانع ولا حياره عليه **نم**  
يظهر البائع وان اصر على عدم التسليم اليه ويؤخذ منه انه في الثانية بالامان  
عليه يصير محصورا عليه فيه ولا يقع نقص فيه فانه تافوت خفت  
البائع والام يكن للاجبار فابده وطاهر المقت اقتله بغير على التسليم من  
عين ما حضر ولا عمل لاحضار عن قول ودفعه منه وهو ظاهر ان  
ظني الحام منه تسوي او عا د والا ففبه نظر على ما قاله الادريجي  
ويوجه اطلاق قوله بانه حيث حضر لئلا يطلب تاخرا ما عنده فبه  
نوع تسوي او عا د **بان** **قلت** **ما** **وجه** **اعتنا** **بج** **العقود**  
**وحد** **لا** **اعتنا** **بج** **الخصوه** **منه** **قلت** **وخبره** **ان** **الاصل** **فلم** **ينظر** **غيره**  
لانه قد لا يقع عليه له خصوصيه **والا** **يكن** **حاصرا** **بج** **العقود** **فان**



**كان مبيعاً** ما لم يكن له مال يمكنه الوفاء منه غير المبيع ما وى الثمن زاد عليه  
**فيلبايع البائع بالثمن** وافتر البائع ما ياتي في يده ويشتري ما يحضره من  
 ان ساء ما جاز الحاكم واللام يخرجه استرداد ولا يفسخه ان وقت السعة بالثمن  
 لكان مبيعاً على المبيع باختياره ورعي يذمه **او كان موبيل** **والسعة بالبدل**  
 التي وقع فيها المبيع **او ساقه فريضة** سراً وبيع دون مضافة القصر **عقده**  
 اي يحضر عليه الحالم ان لم يكن محضاً عليه بالفلس في **امواله كلها حتى يبيع** التي  
 لم يصرق فيها بالضرر حتى البائع وهذا غير محقق لانه لا يفسخ فيه  
 ضيق مال ولا يفسخ له البائع على الرجوع لغير ماله ولا يفسخ لسؤال  
 المبيع فيه خصوصاً ولا يفسخ لثمنه فاض على الوجه وينفق على  
 ماله تنفقة المورس ولا يتعدى الحادث ولا يباع فيه ماله وقادم  
 جزاً ما في الحظ وكذا لا يفسخ به دين موبيل جزاً أيضاً ومن ثم يسمى في الغيب  
**ان كان ماله مائة الف** **فان يبيع من ماله المبيع لم يفسخ البائع الباقى** **او يفسخه**  
 لتضرره بتأخره عنده **والاصح ان يفسخه** **او يفسخه** **او يفسخه** **او يفسخه**  
 من غير مضافة حاكم ما ذكره وما ذكره من اعتنا به المبيع هو ما يفسخه  
 على ماله وعليه فلما تشكك البائع منها الى بلواخر هذه العبرة ببلده او ببلد المبيع  
 محل فطر والتقليد لهم بالتضرر بالتأخير ان العبرة ببلد البائع فان **فلس**  
 التسليم اما يلزم بحال العقد دون غيره فليعتبر بلو العقد مطلقاً **الكتاب**  
 منوع فبحال ما ياتي في العرض ان له المطالبة بغير محال التسليم ان لم  
 يكن له موزة او تخلفها فان كان له موزة ولم يتحملها بالبدل بقيت له  
 في بلو العقد وقت الطلب واذا اخذها كانت للبعضولة لغيره لا للاستبدال  
 عنه بخلاف السلم فان **صير البائع لآخره مالاً فالحق على المشتري ان يفسخه**  
 فربما لا يفسخ المال **ولما يبيع حيس مبيعه حتى يفسخه** **الحال اصاله**  
 وكذا المشتري حيس منه حتى يفسخ المبيع الحال كذا ذلك وانما اثر المبيع  
 بالذكر لانه قد تم بيعه لغيره فلو بشرطه **ان كان فوته** بهر او تملك  
 ماله لغيره او خولها **بلا خلاف** ثا في التسليم من الضرر الظاهر **بهم**  
 ان تفاضوا وخافوا من صاحبه اجبرهما الحاكم كما هو ظاهر بالبيع له  
 او لغيره ببيع ماله **وانما الاقوال السابقة** **اذا لم يخف فوته** **في**  
**تساوي في غير ذلك** **انما التسليم** **بالموت**  
 اصله بتقليد العمل ثم استعملت فيما ياتي **والاصح ان** **مصدر** **مركبته**  
 بشرط **او ان يفسخه** من الرجوع وهو الزيادة والمخاطبة من الخط وهو النقص  
 ولم يتردد حاله في المصلحة لانه في الحقيقة ربح للمشتري الثاني

او اكفا عنها ما لم يفسخه لا منها اشرف اذا **اشترى شخص ما بماله** **مورد**  
 ولزوم العقد وعليه بالثمن وقاية اذا فاض بعضه كما يعلم مما ياتي **قال الامام** **بالموت**  
 فلو لا وصفة وان طرأ عليه له بعد ذلك الحجاب وقيل الغيبول بما علم به او غير  
 وقطاعاً ان المراد بالعلم هنا الطين **ونسب هذه العقد** وان لم يعلم بما اشترى  
 او وليست كما وان لم يذكر العقد كما مر به الحجاب وهذا هو المستحق منه  
 من البيع في التولية وتوحيده له ككفاية **فان يبيع** **فان يبيع** **فان يبيع**  
**لزمه مثل الثمن** **فان يبيع** **فان يبيع** **فان يبيع** **فان يبيع**  
 بقدر ذلك الاجل من حين التولية وان حل قبل ما على المخلص من الرجوع و  
 بوجه ان المثل فيه ما ياتي على العقد لا ول يفسخ الاجل من حينه  
 على الاوجه اما المتفقون فلا يفسخ التولية منه الا بعد استيفائه للموت  
 يبيع على عينه **فهم** لو قال الشري بالعرض قام على كذا وقد وليت  
 العقد بما قام عليه ودرجتيه مع العرض جاز على الاوجه وكذا لو وليت  
 امارة في صدقات لفظ النيام او الرجل في عوض الخلع ان علم العاقدان  
 في الصورتين مهران على الاوجه لوجوب ذكره وقد فهم ان العرض سراً  
 قلنا له من الام اذا جسد في البيع بالعرض مالا شهد في البيع بالنقد  
 كما ياتي في الصيغة العقد بما ياتي ان الكذب في المصلحة او في غير حاله  
 بطلان العقد وتصح التولية وما معها في الاجارة كما هو ظاهر من وقت  
 قبل مضي مدة الاجارة فلا فان قال وليت لغيري اول المدة بطلت  
 منها مضي المدة بعد ومصح في الباقي بفسط من الاجارة وليت كما هو مقتضى  
 فانه بفسط كما هو ظاهر **وهو** اي عقد التولية **بيع في شرط** ان شرطها  
 كقدرة تسليم وتفايض الرجوع **وتسليمها** **للمتخذ** **الشفعة** **ان عوقب**  
 في العقد الاول **ولكن لا يفسخ** **عقد التولية** **ان يفسخ** **التمتع** **لظهور** **انها**  
 بالثمن الاول **ولو عطف عن التولية** **بكثر** **اللام** **من البائع** **او وارثه** **او وكيله**  
 كما اخبره بناوه هذا المفعول فقوله في الوضوء ولو عطف البائع للغالب  
 لا للقسمة خلافاً لا لا ذري **بهم** الظاهر انه لا عبرة بحط موسى له بالثمن  
 وحيث لا يمتنع احسان عن العقد بكل تقدير وبه يعلم زوما قبل التضيي  
 بالسقوط او في ليشتمل ارثه للثمن ووجه رده ان التضيي به كالحط ديتك  
 فانه سقط وحط عنه ولم يفسط عن التولي في كل من التضيي من دخول  
**بعض الحق** **بعض التولية** **او قبلها** **بعد لزوم** **او قبلها** **بخط** **الموت**  
 بغيرها اذا خاض التولية وان كانت تساجداً التولية على الثمن الاول  
 او جميعه الخط ايضاً ان كان بعد لزوم التولية والادبكت لا يحتاج بيع بلا



ثم ومن زعم لو تقابلنا بعد حطه بعد الزوم لم يرجع المشتري على البائع شي  
 والا وحده ان المولى في كسر مطالبة المولى وان لم يطالبه بانه لان الاصل  
 عدم الخطا وان لم يكن للبائع مطالبة المولى بالفتح اذ لا معاملة بينهما وسياق  
 في الاجارة معجدة الايمان بحكم الاجارة ولو في محلي العقد مع الفرق بينهما وبين  
 البيع في ذلك فلا خلاف ذلك المولى **والاشراك في بعض اى المبيع كالشركة**  
**في كذا** في الاحكام المذكورة ان بين البعض كفا صفة او النصف والا كاشراك  
 في بعضه او شي منه لم يصح جزا الجدل فان قال في النصف فله الربع ما لم  
 يتقبل بنصف الثمن فانه يكون له النصف واذا قال العلى بعضه فله وان  
 خلاف الاكثر **فلا يلحق** الاشتراك كاشراكك فيه مع العقد **وكان المبيع**  
**سنة** بينهما لان ذلك هو المتبادر من لفظ الاشتراك وكما لو اقر بشي  
 لزيد وعمر **وسم** لو قال يزوج الثمن مثلا كان يشري كما لو رجع فصار يزوج  
 اخذ اما ان يقرر في اشراكك في نصفه بنصف الثمن فيسب ان ذكر الثمن  
 في كل مدين البين ومن اللفظ قبله لاحتماله وان زل لو لم يذكر هذا المخصص  
 على خلافه وتوهم مزي بينهما بعيد وقضية كلام الشافعيين وغيرهما ان  
 لا يتوسط في العقد كما مثلناه ويؤيده ما مر عن الخرج في التولية  
 وهو وجه من قولهم وان اعتمد صاحب الاندلسي في ما كفي بيع هذا  
 العقد فطالبه بغير كذا في هذا كذا **وقيل** لا تصح الجاهالة **وبعض**  
**الراجحة** من غير كراهة لعموم قوله تعالى واحل الله البيع **وسم** بيع  
 امسا ومه اولى منه فانه يجمع على حله وعدم كراهته وذلك قال  
 فيه ابن عمر وعباس رضي الله عنهم انه ربا وسمها بعض المتأخرين وقال  
 بعضهم انه مكره **بان** هي بمعنى كان **شئ** به **بما** به **يقول** مع عليه  
 بها لما لم يسمها **بما** **بشئ** او بمثلها ويبدأ بذكره ثم يمتثل في خوف هذا  
 لم يسمها فيه لذكره ولا يثبت **وزيح درهم لكل عشرة** او غيرها وعليها **وزيح**  
**ده** بفتح الغنة وهي بالفارسية عشرة **ماز** واحد **ده** فهي بمعنى ما  
 ما قبلها كذا قال مائة وعشرة فيقبله المخاطب ان يشا واكثر وصار الذكر  
 لو قدر عفا بين الصعابة ومن الله عنده واختلا في حكمها كما علمت ولا يصح  
 ذلك في ذلكهم معقده عوموز وند كما ياتي بل في واحد عشرين اشترطها  
 بثمان واحد وقسط الثمن على قيمتها وقت الشراء ولا يقول اشتريت كذا  
 الان بين الحال ودرهم الربح حيث اطلقت من نقد الباء الغالب وان كان  
 الاصل ثمن غيره **منه** لو قال اشتريتك بعشرة وبعتها باحد عشر ولم  
 يقال مراحمة ولا ما يقيد ما لم يكن عقد مراحمة كما قاله القاضي وجرم به في

في الانوار حثوا كذب فلا خيار ولا حط كما ياق وهذا غير ما ياتي عنه لان دأ  
 فيه بائع المراحمة وهو وراح كذا وباقي قبيل الباب ما يصح في ذلك **ويصح**  
**بيع الحاملة كسفنك بالاشترى** **وهذا** درهم لكل اوتى او عشرين او على كل عشرة  
 او حط **دعوى زده** المتدار من هذا التركيب ان الاحد عشر بغير عشرة **ومن**  
**يحط من كل احدى عشر** **وهذا** لان الربح من احدى عشر كما من حط كذا كذا  
**وقيل** يحط من كل عشرة واحد كما يزوج على كل عشرة واحد فان كان الثمن  
 مائة او مائة وعشرين عاد على الاول تسعين وعشرين اخر من احدى عشر جزا من  
 درهم او مائة وعلى الثاني تسعين او تسعة وتسعين ولو قال من كل عشرة  
 فبني هذا الثاني **واذا قال** **بعتك بالاشترى** **دعوى** او بعتها او بعتها ما لم ياتي  
**فدخل فيه** **سوى الثمن** وهو ما استقر عليه المتقدم عند الزوم في غير ما  
 لحيته فله من زيادة ونقص وكذا يبيع ذلك لو باع بوط الثمن لان العقد  
 لم يقع الا بذلك **اما الحط** بعد الزوم للبعض فبيع المشتري الحط وبيع الحط الثمن  
 يحوي ما ياتي او المثل فلا ينفق ببعده مراحمة مع الثمن اذ البعده عليه شي  
 بل مع الشراء ولا يلحق حط بغير عقد المراحمة بخلاف ما مر لان الشراء على العقد  
 الاول اقوى اذ لا يقلل الزيادة بخلافها **ولو قال** **بعتك بالاشترى** **دعوى**  
 او بورتته فيه وان نازع فيه الادري بان المتأخره الثمن فله **دعوى** **دعوى**  
**احد** حال وخلافه وتطمين او تطمين ان اشترى مريضا **والكتاب** للثمن  
 المتكبد **والدليل** للثمن الثاني عليه ان ان اشترى المبيع به وعرف بالثمن لان  
 احده ذلك وخوفه على المولى وهو المبيع البائع وفي الثمن الثمن وسواء يبيع  
 في المبيع بان يلزم المشتري بذلك فيه من براه او يقول اشتريتك بكذا او درهم  
 دالة مثلا او حط وكم كذا لي يجمع للنقص وما قبل ان هذا لا يقصد للاستواء  
 مردود بانها كذا مريض ولا زكس هذا لا يصح فلهذا وانما عن كراهة  
 ببعده جزا او للمصلحة ليخبر كل في حصته ولو وزن احدها دالة ليست عليه  
 كان متبرعا ما لم يظن وجوبها عليه فبناظر في يرجع بها على الدلال وهو  
 يرجع على من هي عليه ولا يدخل في محتملة عن تابعه الا ان ذكره وكذا ان ذكره  
 به كان اعطاه لمعروف بالجل من غير استيفاء ولا احياء راجع له بناء على الاصح  
 الا ان لا شيء له قاله الادري وعرض بان هذا معتاد معلوم على احد  
 فلا حرجة فيه ويؤيده دخول المكس الا ان يفرق بانه محبور على المكس  
 دون ذلك **والفاري** **والفصار** **والرفا** بالمد **والصباغ** على من الارض المبيع  
**وقم** **الصباغ** له ولذا الادوية والطيب وخوها **وساير** **الاول** **الاول**  
**لا يشترى** اي طلب الربح كالمالك للتسعين بخلاف ما قصد به بتاعينه



فقط الكففة وكسوة وعلف الخيل تسون واحدة طبيب وقمة والمريض حوت  
عنده ونداجية وما استخرج المبيع به ان غصب أو انفق لوقوعه في مغالبة  
ما استوفاه من زوائد البيع ومعين وحول ذلك انه يصح له الخبز والخبر  
يقدر الخبز فيقول ما قام على وزنه كذا كلفه فعل الآتي وليعلم انفسه  
او ما قام به ومن لاكتفا بغيره قبل القول فقياسه صحة بعتك بما قام على  
وهو كذا **قلت** اذا اشترى طواذنه لا بد من تعيين ما قام عليه به فمما يابى  
قولهم مع ذلك يدخل كذا الاكاذ **قلت** فابنده لو اخبر بانه قام عليه بعتك ثم  
تبين انها في مغالبة ما لا يدخل وحده او مع ما يدخل خطت الزيادة وزعمها  
يا في هذا ان يصح على دخول ما لا يدخل والا كعتك بما قام وهو كذا وما انقصه  
عليه وهو كذا احوط قطا بل لو وقع للخبز او ما قام به احبها عن القود بالكلية  
ثم بعد ملاحظة اوهاطة كاستيرتية باينة وقد بعتك بما تبين وزعمه يارده  
فصح وكما يابى به بائين وعشرين **ولو قصص نفسه او مال او رجل او طيب**  
او صبح او جمل على ان يستوفى مثمنه **او يظفر به شخص ثم يدخل امره**  
مع اثنين في قوة ما قام على لان عمله وحده وما يتلوع به غيره لم يقيم عليه في  
طريقه ان يقول في او المتبوع في هذا الرجل امره كذا ويضمنه للثمن **والتعبد**  
اي التمايلان وجوبا **ثمنه** اي المبيع قدرا وصفة في جفت بما اشترى **امنا**  
**به** في ما قام على **فلو جهل احد هو بطل البيع على الفقيه** وفيه قدرا وصفة  
المعانية فلا يكفي هنا مشاهدة وراهم مثلا بعينه عن معلومة الوزن وان  
كنت في حق البيع والا حارة لعدم ثابي البيع مراقة مع التحمل بقدرها ووصفها  
**وليس** في اتباع مراجه اوهاطة وجوبا بل يمكن الاحتكام الفرض به لان كنهه  
يجب على خديعة بخلاف **الثلث** الذي استقر عليه العقد او قام به المبيع عليه عند  
الاحبار ووصفتان ثما وث **والاحيل** فاهوه انه لا بد من ذكره كاهله والثاني  
واضح والاول اطلق اشترطه الاذرع وهذه الزيادة اذا زاد على التعارف اي  
اولم يكن هناك متعارف او شهد المتعارف ولا اعلم في بظهور ذلك لاف  
بيع المصلحة مبني على الامانة لا اعتماد المشتري نظر البائع ورضاه لنفسه بما  
رضيه البائع مع زيادته او حظه ولو اطا صاحبه فامشترى منه بعضين  
ما اشترى به بعضه ثم اعاده بعضه في بعض فبأمره وقيل يحرم واقتاره  
السبي لانه عيش ولا يخبر المشتري بكنهه في المصحة بخبره واعتراضه بان  
لخبره احيانا في على الحرمة لا الكراهية وفيه نظر لما مر من تلحق الركبان في  
فضل الحرية ما يعلم منه انه لا يلزم من الحرمة الخبر ولا من الكراهية عدم  
عدمه بل قد يخبر بغيره دون الحرمة ولو اشترى شيئا عاية ثم عن ملكه

ثم اشترى

ثم اشترى بغيره او وجوب **والشراء بالعرض** فنقول بغيره قيمته كذا  
ولا يقتصر على ثمن القربة وان باعه باللفظ القيام كما قاله وانما في قبه الا  
ستوي لانه يشهد فيه فوق ما شهد به بالتقيد ولو اختلفت قيمته  
اعتبرت يوم الاستقرار لا العقد على الاوجه وجزم السبي بالارادة  
البر بالعرض المقوم فالحال في البيع به مراجه وان لم يقر به وقال الفقهاء  
لا فرق وهو الاوجه للعامة المذكورة **وبما ان** الفتن والشرا من تجارة او من  
مدينة العسرا والمناطال بدنية وما اخذته من نحو ابن اوصوف موهوب  
حالة العقد **والعيب** الذي فيه مطلقا حتى **الحادث عيبه** كزوجه الزميمة  
وفرمك الاضرار من ذلك خرام يثبت الجوار للمشتري **فلو لم يبين بمحل العقد**  
**فان قال** اشترى بته **باجه** وباعته بها ورجح دة يارده مثلا **ما ان** محجة  
كسنة او اقرانه اشترى **نفسه** **قالا** **ظفر** **انه** **بمحجة الزيادة** **ورقها**  
في المبيع او انك لكذا اي يشهدان العقد البيع معا دها فلا يحتاج لا  
خط **والا** **ظفر** على الخط **انه** **لا** **خيار** **المشتري** **لوضاه** **بالا** **كرو** **فالا** **اول** **اوى**  
واللبيع وان عذر قال جمع يفتنون تلاقع القام واعتقده ويؤثر  
على كنهه وحال من في عيبك نواس ما وهو ما به ورجح لاشترى به ماله  
وبعتك ماله ورجح كذا الاطيان المشتري فوطعت العقد قوله لكنه عاض  
وكذا التوقال اعطيت فيها كذا فصدقه واشترى ثم بان خلافة وفيه  
نظري نظر بل الاوجه ما في النهاية مما في ذلك لان صدقه ايضا في  
قوله راس ما في كذا فاني فرق بينهما على انه بعد ورفى بصدقه لان انفسه  
موكولون الى اماناتهم ولو توفى الانسان على ثبوت ما وقع الشرا به لم يبيع  
مراجه لان الغالب ان ذلك لا يعرف الا من البائع **وان قلت** يمكن العرف  
بانه في الاوى اني بالعتق بعتك منه الذي بان الانعقاد به وقوله وهو  
ما به ذرع نفسه عما وقع به العقد فاذا خالف الواقع الم في المباشرة  
لم يأت بذلك بل اوقع العقد ما ماله فمتعده فوقعه بالتسعين **قلت**  
لو بان هذا هو الشرا لم يمتثل الشبان في الصحة الاقنة وما فرق بين علف  
التصديق والتكذيب بما ياتي قأ ماله **ولو زعم انه** **اي** **الغن** **الذي** **اشترى**  
به مراجه **بانه** **وعشرة** **وانه** **علف** **في** **قوله** **اولا** **انه** **ماله** **وصدقه**  
**اشترى** **في** **ذلك** **لبيع** **البيع** **الذي** **وقع** **بينه** **مراجه** **في** **7** **وهو** **يقدر**  
قول العقد للزيادة بخلاف النقص بذلك الا ان **قلت** **الامع** **التقص**  
**وانه اعلم** كما لو علف بالزيادة وتعليق الا ولا يردده عدم ثبوت الزيادة



لكن يتخير المبيع وانما روي هنا ما وقع به العقد الاول لا الذع في حتى  
يختص المصلحة لانه لما ثبتت فيه التي قوله في العقد مائة وان عذر ورجع  
الى التمسك وهذا قوي جازية بتصديق المشتري له خبرناه بالخيار والمشتري  
استأطرا الزيادة **وان كان له المشتري ولم يمتن المبيع لم يملكه الذي ادعاه وجها**  
**محتلا** يقتضيه اعم اي تبيينا **فعل قد له ولا يمتن** التي تسمى على المثلث فلكل  
الاول والاضيق بين هذا او ما لو ما عدا انما وقف او انما كان غير  
مكتم ورثها فان يمتن فيه سمع اذ لم يكن مخرج حال البيع بانها ملكه وكذا  
اذا قام بيمينه الوقت غيره انما وقف على المبيع واولاده في الفعل ونصف  
له الفلانة ان كان نفسه وضد الشهود بان العذر هنا الا وضيق فان الوقف  
والوقت النافذ له لسان قوله فاذا عارض قوله وانك الجميع بينهما بان لم  
حال البيع بالملك بالملك سمعت بيمينته واما هنا فالتناقض نشأ من فعله فلم  
يعذر بان السند لسماع بيمينته بل الخلف كما قال **ولم يخلف المنة انه لا يجوز**  
**هذه** اي ان اثنين مائة وعشرين **في الاصح** لانه قد يقع عند عرض المبيع  
عليه فان حلف فذلك والاردن على المبيع بنا على الاصح ان المبيع  
المردودة كالاقرار والمشتري بالخيار بين امضا العقد ما حلف عليه  
وبين كسجه كذا الملقوق ونازع فيه الشبان بان مقتضى الاقرار ان المبيع  
المردودة كالاقرار ان ياتي فيه ما في حالة التصديق اي فلا يتغير  
المشتري بل المبيع لعدم ثبوت الزيادة واعتمده في الاقرار وتقلد عتق  
جميع وقد توجه ما قاله بانها ليست كالاقرار من كل وجه كما يعلم من كلامهم  
الذي في الدعوى **وان كان** لفعل وجها محتلا كذا ويركنان على وكلمة ام  
استقال نظره من متاع غيره في جردته **فله الخلف** اي تخلف المشتري  
كاذكر لان ما بينه يجرى كمن صدقته فان حلف فذاك والاردن رجاءا  
**تقرير والاصح سماع بيمينته** بان اثنين مائة وعشرين وعشرة لم يظهر عذره  
واقلهم قد له فلو قال لغريما على ما قبله ان هذا كله انما هو في بيع  
المراوحة فلو وقع ذلك في غيرهما ان لم يتعرض لهما لم يكن فيه نسوي  
الا ان فخر الكندي والفرق ما مر ان بيع المراوحة مبني على الامانة  
التي ومبدأ فارق ما هنا ايضا اقرارا بعبد السلام فبين ما عا بالافاق  
به بالزوي عدا على انه حر واقام بيمينته باذنه عتق قبل البيع ما بها سمع  
اي وان لم لاقراره له بالزوي عدا انما اقتضا واطلاقه لان العتق  
قد بطلت على نفسه اذ عتق فلان ومسلوكه وقضيته انه لا تقبل بيمينته  
بكونه حرا لامل ويتعين حمله بعد تسليمه على ما اذا لم يجد عذرا سميت طفلا

يلزم

**باب بيع الاموال والملك والارض والشجر والثمار جمع ثمة و**  
**ذكر في الباب** غير ما يروى في النسخة اذا قال **مستك هذه الاموال او اصابته**  
**او النسخة** او العوصة وحدها اختصارا لا يكون مقبولا على ان ما قبله لانه  
امر لغوي وليس المارضا الا على الاعلى العرف وهو فيه مستند مع ما قبله  
**وقرأنا** ولو لم يكن لا بدخل ما وضا الموجود حال البيع لا يشترط بل لا  
يصح بيعها مستقلة وقامعة كما مر اخيرا لربا الا بهذا الشرط والاختلاف الحادث  
بالموجود وطال النزاع بينهما وهذا انه لا فرق بين ما كان بيعه اصله من  
استغنى منها وغيره خلا فالتن فصل لان العلة للاختلاف المذكور ومن شانه  
وقوع التنازع فيه فكل من الحلين **ويشتر** فان رطب ولو لم يكن موز على العتق و  
خرج بيمينته ما في حد ما فان دخل في البيع دخل ما فيه والافلا وعلى لنا  
اقتا القران باذنه لا بدخل ما في حد ما في زيات الصاوي باع ارضا  
وعلى مجري ما به اشترى فان ملكه المبيع فمن للمشتري وان كان له حق الاصل  
اي فقط فله باقية المبيع **فالمباحة** اي ما ذكر من ثمنها والشجر **يدخل في**  
**البيع** لغونه منفصلة الملك فاستتبع **دونه الوصف** لضعفه وقضيه  
انه لمحق بالبيع كمال فاعل الملك كهيئة ووقف ووصيه واصداق من  
خلع وصلى والارض كل ما لا يستلزم كالأرض وعارية وامارة وانما لا يدخل  
التوكيد فيه وجبه نظر والفرق المذكور خارج عنه فالذي يجرى انما استتبع  
قد ولو قال بما فيها او خطو بها دخل في كماله ففما حلت في كماله الوصف او في  
حقوقها او ما فيها لم يدخل قطعا ما المتلوع والسائس ولا يدخل  
جزءا كالمثل الذي فضل لانها لا يردان للمسا فاشترى امتعة الثمار ومن  
ثم لو حلت الياسية دعامة لمخرجا اذ حلت فضل قوله فالمره  
ضربا ببيع عربية اذ لم يتقدمه نسيئة ولا ما يقتضي الوصف استمر وليس  
في تحله لانه قد مد بشرط بالقوة كقدرته وهو كاف في ذلك **فرد**  
آفتي بعضهم في ارض لها شجرة من بلاد سراج باع ما لها بيمينته خذ ما انت  
يكون بيمينته على قدر ارضها بالذوق والمبالاة في الحقوق حال البيع  
مفتقرة صرح به الرافعي وغيره في غير مخطئنا انتهى وبنافه قوله  
لا تدخل مسائل الماني بيع الارض ولا شربها من النهر والقيانة المملوكة  
الا ان يشترط او يقول بحقوقها والكلام في الخارج عنها ومرو في البيع  
ما يعلم منه انه لا يصح بيعه مع الملك واخذه ومثله بيع شجرها  
وحده لان التابع لا يستقل وانما يصح عتق المملوك وعده لسوق الشارع  
اليه وبعضهم في ارض مشركة ولا حدهم فيها لحد خاص به او حصته فيه

يعلم



أكثر منها فيها ما ع حصته من الأرض بأكثر يدخل جميع السهم في الأولى  
 وحصة في الثانية لأنه ما ع أرضه فيها شيء ورد بان الظاهر في الزيد  
 خلا فيه أي وما علة له لا ينبغي ما قاله لا في السهم في أرضه وحده بل في  
 الأرض وأرض غيره فليدخل ما في أرضه فقط وهو ما يخص حصته في  
 الأرض دون ما لا د عليه ما في حصته من أرضه **فصل في نقل التبرع**  
 في الأرض **فصل** هو الغالب والأدنى العبرة بما يؤخذ وهو أو ثمرته مرة  
 بعد أخرى أخرى وإن لم ينفذ فيها إلا دون سنة **فصل** بقاؤه فلو أنه  
 وهو على التبرع ويسمى الغصب بغيره يسألته وقيل مهلة مفتوحة **والجند**  
 بالمد والخص في الغصب التماس والسلف المعروف ومنه نوع لا آخر الأمر  
 الغصب الحاربي والغصب والتكليف والتبعية والغصب والتشاور البطاح  
 وإن لم يكن اعتبارا لما من شأنه **فصل** في نقل البيع دون الزرع  
 على ما في **فصل** جزئه وثمرته بالطاهر فإن عند البيع للبائع ما فهمه  
 قوله أصول النقل فيجب شرط قطعه وإن لم يلقأ وإن أجزأ والقطعة كل إن  
 على اختلاف الأسماء ما يفعله ما في آخر الباب فلا بد في البيع تعينه ويزم  
 التماس كذا ذكره واستثنى كالتبرع الغصب أي التماس كذا صرح به جمع  
 منعه أمون فلا يكلف قطعه حتى يبلغ قدره ينتفع به قالوا لا يمتنع قطع  
 قبل وقت قطعه بل لم يمتنع لشيء ومثله فيما ذكر من الخلاف وقول جمع  
 بغير وجوب القطع في غير الغصب عن شرط ضعف إلا أن قول تم استثنى  
 الغصب أغنى ضد السبي ما به أما أن يعتبر الانتفاع في الكل أو لا يعتبر في الكل  
 ويصح هنا فرق بينه وبين بيع الثمرة قبل بدو الصلاح بالماضي بجملة  
 ما هنا واعتبر في الأرض ما في ما طوى وإن لم يكن مبيعا يصير كبيع بضم  
 ينقص بقطعه وخرق في شدة الأرض ما أن القبض هنا فئات بالتولية  
 ولم يتوقف على النقل المتوقف على القطع المودع في القبض ثم أحاط  
 عن اعتبار السبي بأن تكليف البائع قطع ما استثنى يردى إلى ذلك لا يقع  
 به من الوجه الذي لو الانتفاع به خلا في غيره ولا يعد في تأخر وجوب  
 القطع حاله على ما قد عهد بخلافه بالسكينة وذلك في بيع الثمرة من مال  
 الشجرة الثمر الذي ينبغي في تخصيص الاستثناء الغصب أن سبه أن  
 صوره لا ينتفع به بوجه مناسب لما فصل منه فلا قوة له ولا خاص فيه  
 أنه يجوز المشترا فيه لمصلحة المشتري بما يؤيد فيه قبل أو إن قطعه بخلاف  
 صوره ينتفع به بخلاف الروايات المناسبة لما قصد منه فيقع فيه الختام  
 فاحتج بشرط فيه دفعا وفهم الأسنوي الغصب في كلام التمه بالمجهول

وعليه

وعليه يتجه اعتبار السبي **فصل** في مطلق بيع الأرض ما إذا جردت  
 قال الحق تعالى لا تأخذوا أموالكم بغير حق ولا تأخذوا أموالكم بغير حق  
**والشعر** **فصل** في الزرع **فصل** في الزرع **فصل** في الزرع **فصل** في الزرع  
 الدار ويقع **فصل** في الزرع **فصل** في الزرع **فصل** في الزرع **فصل** في الزرع  
 وأما قبله ولم يمتد مدة فليدفع ثمنها على المذهب كبيع دار مشحونة  
 بالمتعة أما من روعه ما يدخل فيبيع جزا لأنه كالمشترى **فصل** في الزرع  
 على النور ما وفيها في كالمع ما **فصل** في الزرع **فصل** في الزرع **فصل** في الزرع  
 المذكورة أو لظنه أنه ملكه لغرضه قوية فيكون خلافه فياخذ بوجه  
 ما يقال كمن يبيع تحت الأرض وأقروا أن رويها مع عدم سوره لها كونه  
 مع أن الغرض أنه جهل ثم رأت بعضهم صورته أيضا بأن يظن مال البيع  
 أنه حصدهم تبين بقاؤه وذلك لتأخر بقاؤه فإن علم ولم يظن ما يقتضيه  
 ما خالفه عن وقت المعاد على ما تحته أنه الرقعة لم يمتنع كالمجهول  
 وتلك ما لك لها وقال آخرها منه في زمن لا أجر له غالبا كيوم أو جفده  
 على ما يأتي في الأجرة إذا لم يزر فيها **فصل** في الزرع **فصل** في الزرع  
**في يد المشتري وضامته إذا حصلت التولية في الأصح** لو جردت ما عمن  
 البيع مع عدم تأني ثمنه حالاً أو به فارتت الدار المشحونة بالأمتعة فالت  
 الأسنوي وزاد ما لا فائدة أذ لم يزر من دخوله في يده دخوله في زمان  
 انتهى وكما به توهم أن نحو يداع البائع أياه من جهة حقه وينفذ لصاحب  
 المشتري وقد مر ردّه بأنه خلاف المتقول فليدفع لا خلازم وتبين ما رده  
 المصمم ثم رأيت الزركشي ذكر صاحبنا ما ذكرته مع حزمه في محل آخر قد ذكر  
 التوهم فليست له **فصل** في الزرع **فصل** في الزرع **فصل** في الزرع **فصل** في الزرع  
 به ولم يكونوا في محل دخل ولا فلا وياق ما صرح من الخيار وخرجه ومما قوله  
**والاصح أنه لا جرم للمشتري ما عدته في الزرع** الذي جهله وأجاز ولو بعد  
 القبض لزمه مثلث التمنية تلك المدة فاشبهه بالوفاة دارا مشحونة  
 بالمتعة لا جرم له مدة التفرغ ويبقى ذلك إلى أول السنة أمكان قلمه  
 أما العالم فلا جرم له جز ما **فصل** ان يزرع القطع فخر لزمته الأجرة بين أن  
 يطالب بالقطع الواجب وإن لا يتأفقه ما يأتي في الشجرة أو الثمرة بعد وقبل  
 بدو الصلاح عند وقت قطعهما الزاخر إلا أن طلبا بالمسحوق فامتنع  
 وقد تفرق بان المؤخر من المبيع وصاحبه أخيه عنه والمبيع وصاحبه فيه  
 كثيرا لا يتساقط في غيره لمصلحة دعا القعد بل ولغيره الذي أن استعمل  
 البائع له قبل القبض لأجرة فيه وإن طلب منه قبضه فامتنع تؤدى ولا كذلك









هذا جواب ما كان في جوابه

في الاجابات المثبتة كما ياصله وهي بكس الحق وتشد يد الخيم ما حصل فيه في  
الوق والسلم بنوع اللام **اشهر ان وكذا لا ساعد من في الرجل** ان كان مثبتا فدخل  
على الصحيح لان الجميع معد ومن اجزاها لا تصالها بها واعتبر في له كذا في بيان  
الحالات في الثلاثة ايضا كما ياصله **واجب** بانه فهم اختصاصه بما ذكره والا في  
انها في بانه اما فصل ذلك ليس فيه علة في ايدده فيقتضيه على ان ضعف خاص  
بالاخر لا غير **والاعلان منها ومقتضى علق** بنوع اللام **ثبتت** فيه خلاف في **الاصح**  
لانها ثابتة مثبتة وفي معناها كل متفصل توفيق عليه نوع فصل كقول  
التور وصيد في الطامون والبير ودراريس الدكان والاحث السفينة قل  
الدمي عن مشايخ حمص ومكتوبها ما لم يكن للبايع فيه بقتة حقة في بانه  
المنقول انه لا يلزم البايع تسليمه لانه ملكه وحجته عند التوركي وخرج ما  
ثبت الا فيقال المنقولة فلا تدخل في معناها ولا يدخل ما يبرار لداره لا بالبر  
ومن ثم وجب شرطه في قوله لا يقتلها ما اعتري فيقتضيه تنازع لا عاينه له كما روي  
بعضهم في دار مشقة على كذا في بانه في وعرض باع ما لهما الشرف  
اولا وامتنع في حال فيه الجواز الذي بينه وبين الدهليز والزهديز والاول  
في كذا الجواز وحدا في الفري ايضا وهما معا الرحيل وقيل بل ما يتبع منه بطلا  
لا سيما في خروج جميع ما اوجب له فلم يتوافق الا في باب والقبول وفيما ذكره  
اجزا نظرا في تفريق الصنفين يتوافقا فيه الاغتيا وصح في ينسب كذا هنا  
في قال في بوجه صحته لول منها بما عدا ذلك الجواز في تفريقا للصنفين  
في لم يحد في فروع لا حددها ولا يدخل في ثم في فروع ولولو وجوده في بطن  
سكن بل في المصيد الا ان كان فيها اثر مدني كشتب فتكون لفظة اي البعاد  
فيما يظن بولته واضع اليد عليها او لا وبما يشترط في بنية على يده **ويدخل في**  
**بيع الدابة فخرها** ورثها لا تصالها بها ما لا ان كانا من نقد لعدم انما حجة  
بهما وكذا ثياب العبد يعني الفن التي عليه حالة البيع تدخل في بيعة في **الاصح**  
للمع في **ثبت الاصح لا تدخل ثياب العبد في ولو سائر عورته والله اعلم** لا عن  
في ذلك مقرر وكالا يدخل ببيع الدابة في بيعها ولا يدخل ببعده وعلقته في  
خاتم قطعها ونار السبي في النعل بانه كالثوب وطاهر دخول خزانة فيه  
واعلم ان المنقولة لانه من اجزائه كما علم مما مر في الوضوء **فروع اذا باع**  
**فخره** وطهره وحدها وخواصها او نساها ما مر **دخول عورته** وان امتلكت  
وخازنت العادة كاسته بلام **ورثها** ولو باسب على ما اقتضاه اطلاق  
الراعي بكن فخصه بلام الكناية ان الورق كالقصص وهو متحد بها مع اقتاد  
قطع باسب بلامها بخلاف العروة واوعيةه طوطع وقياسا يخرجون تبعا لها

ثم رايته

ثم رايته الزركشي في الشارح انها للبايع قال لان العادة قطعها مع النزع التي هي  
ما في مثلها اي اوعيةه نحو الطلع العرجون فيا يفر خلا فالت قال انه لمن له التور انش  
وما عدا ذلك الزركشي من ان قطعها مع التور اعتد بصحة ما لم وجبه وبه يعلم الفرق  
بينها وبين الاوعية لانها تفصل عنها الحق عادة فتكون بالقصص اشبه بخلع  
العرجون وشماره ويا في ذلك في المساقاة للمعامل او بالمال في ما يتصل  
به بما هنا اذا ما للمعامل كالحقة وما لا للمعامل لاصل فيبطل ما هو جوفه بانه لو لم  
يدخل هنا وما لا فلا **ورق ورق النوح** الايض الانثى المتبعة بغيره في الزرع  
وقد خرج **وجه** انه لا يدخل لانه يقصد التور في دور القرو ويرد بانه حيث  
كان المشقة في غير ورقها كما ناعا لم يقصد او يدخل في جميعا ومن ثم دخل ورق  
السدر في الاصح ويوجد ذلك احد احتياكي السكان النقول عن الماوردي والرواية  
في ورقها لانه هو عدم الدخول وعلمه بانه لا يمل غير الورق بخلاف الفرجاء  
وبه يعلم ان ما لم يربحنا غية يدخل ورقه ورقه ولا يدخل ورق النبل او لا في  
غيره **فتبينه** نقل الخري عن اهل اللغة ان التوق اسم للثوب والفرصا واسم  
لثوبه وعنه عن الجوزي ان الفرصا التوق الا في قول السكاك في التوق وغيره  
عنده لانه الاشهر لا يوافق مشايخه في ذلك الا ان ثبت انه مشترك في ذلك التوق  
صحة بما يوافق هذا فانه قال التوق الفرصا وقال في الفرصا هو النوح ووجه  
ا وهو انهم في كل منها يشترط من الثلاثة **واخصا ثياب الالباب** منها وعنده  
للدار الذي او هذه التي غير مراد في ذلك لاعتقاد الناس قطعها فكان كالشرخ  
اما الجافة فتسحبها عن ثياب الالباب وفي الخلاف بتخفيف اللام وهو البان وقيل  
الصنفان خلا في منتشر ورجح ابن الاستاذ قول القاضي ان منه نوعا يقطن من  
اصله فدخل اغصانه ونوعا يترك ساقه ويؤخذ غصنه فهو التور وكلامه  
الروضة مشهور في **ويبيع بيعة** رطبة وكافته **شرط القلع او القطع** ويتبع  
الشرط فوعده في الاول لثوب وفي الثاني باقية للبايع وهو ورقها واغصانها  
يدخل مع شرطه احدثه من وعده ولوانها ممتدة مع شرطه احد ذلك لم يلزم  
الاجرة الا ان طال به البايع بالسرو وطفا متنع ولو سقط ما قطعها او قلعه  
على شجر البايع فاقطعه ضمنه ان علم سقوطه عليه والا فلا كذا في بانه  
بعضهم فيه نظر فظاهر لان التلف من فعله فليضمنه مطلقا والقسم وعلم  
ان يدور في لانه وعده وكذا زاد مشروا احد ذلك استبعاد المفسر لثوبها  
فيه فلتعقل فيه جوابان والذين استغفروا له عليه النسخ بخلاف غائب  
استاجر على غرضه لبيعه فيه لان الجدل هنا جديا لانه ثم بيد البايع  
فلا يمكن قبضه عن الاجازة قبل اخذ ذلك وقياسه انه لا يصح بشره

لما



له ايضا **ان قيل** لم يكن شغلها بشيء كغسل الدار بما يتعد المشتري **فليس**  
 قد يفرق بين تلك شيئا في التفريق منها فلا تعد حادثة بخلاف هذه لان القصد  
 باستيفاء راس مالها على اقامة مقامها **ومشروط الانتفاع** ان كانت رطبة كما يفهمه قوله  
 الاية ولو كانت باسنة الى اخره والاصل ان البيع بشرط ان يكون مالم يكن عرض صحيح  
 في مقامه بالشيء وضع جديع عليها كما تحته الاذرع **والاصل ان يقتضي الانتفاع**  
 الرطبة كما يفهمه ذلك ايضا لانه العرف وان كانت فغلط عراض عليه وقيل  
 تعرض عنها ولو شئ اخرى بنا على دخوله كما في ذلك لو ازيل المتبوع هل قال  
 التابع كما هو شأن التابع او لا فلهذا وجوده صار مستلزما لبعضهم الاول وبعضهم  
 الثاني ولعله الاقرب لانه يقتضي في الدوم في مثل ذلك ما لا يدور في الاستدلال وان البيع  
 مقصود بمشروط القطع نظرا لما في هذا الحكم ان استحقاق البيع الانتفاع والا كانت  
 غيبا ايضا وغربها بما علة وأصله فقليل بطل البيع وقيل ببيع ونقصه مشتر  
 بل وهو لا وجه واختلاف مع تناقض في اوله والشجرة الموهوبة والحادثة  
 بعد البيع من تدخل في بيعها والذي يقتضيه الدخول حيث علم انها متساوية  
 انتسبت جزعها او عروفا التي بالارض لانها كما غصنها بخلاف الاصل  
 بها مع حاله المتبوع لانه احببها واذا دخلت استحقاقا بها كما لا يل  
 كما رجحه السكي من احتمالات قال ابن ابي الكرخة وما علم استحقاقه شجرة اموز لا شك  
 في وجود اتفاقه وتوقف فيه الاذرع اي من حيث الحزم لا الحكم كما هو ظاهر  
 وقال وشيئا السما في يختلف حتى بملا الارض وينسبها في لزوم هذا المبدأ  
 اتبي وبره بان البائع يترك مشروط القطع **مقصود الانتفاع** فمما اذا استحقاقا  
**انه لا يدخل في بيعها الفرس** بكمالها بل محل غير ما لان اسمها لا امتنا **ولذلك**  
**يستحق منفعته** بلا عوض وهو ما سامت بها من الارض وما عند الذرع وقيل  
 عليه ان يفرس في هذا ما يفرسها ولا يفرسها واستحقاق المشتري لم يكن له حاله  
 البيع لانه متفرع عن اصل استحقاقه والمشتري انما هو جديع واستحقاقه  
 مبتدأ فان دفع الجميع هنا من الاستسكال ولم يوجب له في الزرع الذي قيل  
 فيه انه يساقط **ما يقتضي الشجرة** حجة هذا ان استحقاق البائع الابقاء والاجار  
 ما يورث انت الرخمة وغيره في بيع شيئا ارض متباعدة معه او يورث منفعته  
 له او موقوف عليه لانه يستحق الانتفاع بقيمة المدة لكن بامره المثل لما في اعمدة  
 في الاول ان علم لا في الاخيرين لان المنفعة فيها لم يزل البائع فيها شيئا  
 اقليم قوله ما يثبت انما لو قلنا لم يزل غير من دولها بخلافها ان يثبت ولا يدخل  
 الفرس في شجرة باسنة قطعا لطلان البيع بشرط انتفاعها لا من فلا يستحق ايضا  
 ومن ثم قال **ولو كانت الشجرة المبيعة باسنة** ولم تدخل لكونها غير عامتها

مثلا

مثلا **وهو المشتري المتبع** العرف **ومشروط الخلل** مثلا وذكرنا له مورد النص **البيع** بعد وجوده  
 والبيع غيره على ما يأتي في ابراهه مفصلا **ان شرطت** كمالها وبعضها العرف كالبيع **البائع**  
**او المشتري** على ما ذكرنا من لا وكذا لو شرط الظاهر للمشتري وغيره وقد انصرت  
 للبائع وقيل بالشرط وانما يطل البيع بشرط التبع استثناء البائع الخلل او منفعته  
 لنفسه لان العمل لا يفرق بين البيع والطلع بغيره ولان غيره المتبوع يورثي لثواب البيع  
 عنها وهو بطل ولا بشرط من **ان يتاخر حينما يشترى المشتري** وان كان طلع وكذا  
**والا** بان تاخر بغيره وان قل ولو في غير وقت كما اقتضاه اطلاقه فلهذا قاله اورد  
 وان تبعه ابن الرخمة **فالبائع** جميعا المتاخر وغيره حتى الطلع الحادثة بعد خلافا  
 لان في هرسة و ذلك الحديث الشيخين من باح خلافا بين حريتها للبائع الا ان  
 يشترطها المتنازع اي المشتري ذلك منطوقه على ان المتبوع للبائع الا ان يشترطها  
 اشترى ومغروبه في ان غير المتبوع للمشتري الا ان يشترطها وكذا لو اوجده من  
 ذكره فان كان فشرطه او سكنت عنه ذلك لعله علم واقتضاها بالتاخير وعدمه  
 لانها في حالة الاستثناء للخلل وفي حالة الظهور كما لو ادخل فظن لا يتكرر  
 اخذه وقد بيع بعد تشقق جوزه على المعتد خلافا لاذرع ومن تبعه لانه المتبوع  
 بالبيع بخلاف البائع الموهوبة فان المقصود بالذات انما هو بيعها كغيرها جميع  
 الاعمال ومن لم كان ما يتكرر اخذه للبائع لانه يحل في الحق غير الموهوبة لغير  
 افراده ولم يعكس لان الظاهر اقرب ومن يمنع باطن الصبر لظاهرها في الروية  
 وانما يبرهنه وضع طلع الذكر في طلع الانثى لغير غرضها احوه واصلا حاشا تشقق  
 الطلع ولو بنفسه وان كان طلع ذكر كما افاده تعبيره بتاخر خلافا لما توهمه عليه  
 اعلمه والعادة الاكتفاء بتاخير البعض والباقى في تشقق بنفسه وبذلك نفي ذلك  
 اليه وقد لا يورثي ويشقق الحكم وحكمه كما هو مراد اعتبار بطول انفسه **ومما**  
**يجوز ثمة بلا نور** بفتح النون اي زهر ياتي لون كان كين **وعنه ابن ابي عمير** اي  
 ظهر **فالبائع** **والا فلهذا** **المشتري** لما قاله الروية بتشقق الطلع ولو ظهر بعض  
 اثنين كان للبائع ما ظهر والمشتري غيره وفارق الخلل باسنة لا يتكرر جملة في العام  
 عادة فلي ما ظهر من جملة الاول فان وضع خفف حول ان الحق النادر بالاعم الاغلب  
 والتين يتكرر والحق العيب بالتين في ذلك لوافي في كلام الشيخين ففلا عن من  
 التهديت بموقوفه جملة بعضهم على ما يتكرر جملة منه والافهم كالتخل  
 وجبه نظرا لان جملة في العام من ثمن نادر الخلل فليكن مثله وقال انا وروي  
 منه ما يورثه بغيره فليكن بالشمس وما يورثه وامرعه فليكن بالشمس **فالبائع**  
**خرق في نور** **لم يسقط** فزود اي كان من شاة ذلك دليل قوله الا في ولو نسا ل  
 النور ثم قوله وبعد التنازع وتعبير اصله يجوز سلم من ذلك وحكمه عدول عنه



خشيته ايام الحاد هذا مع ما قبله في ان لكل نورا قو يوجد وقد لا يكون  
 او في النور عن ذلك لفي له عند من اصله كما يفهمه من اية الاسلوب **فليس**  
**كس منه وتنازع في المشتري ان لم يتعقد الفرية وكذا ان العقد في ولم**  
**تتنازع النور في الاصل** لما قالها بالطلع قبل تنقيد **وبعد التنازع ولو**  
 لبعض تكون التنازع كطهورها **ولو باع** فخلل من متان او **مخلقات متان**  
**مطلقة** كسر اللام اي خرج طلعها **وبعضها** من حيث طلعها **مور** وبعضها  
 غير مور ومورها يعني متان كعلم ما قد به **فلما باع** جميعها **المور**  
 وغيره فان اختلف النوع لقسم التبع **فان افرد** بالنسبة **بالمور**  
 من متان واحد **فلم يشر في الاصل** ما مرقل قضيت قوله **مطلقة** ان غير مور  
 لا يتبع الا بعد وجود المبيع والاصل انه يتبع مطلقا متى كان من شر ذك العام  
 فحدث مطلقا بل المسئلة من اصلها للعلم بها ما قدمه احسن التبع وتركه بان  
 هذا الفصل لا يطلقات قوله السابق فان لم يتنازع منها شر الى اخره وذلك لم يتبع  
 فيه لا يطلقات فافهم انه غير شرط في قاعدة ذكره ميات ان الاطلاع لا يستلزم  
**وكذا كانت** المخلقات المذكورة **في مكانين** الموردة لواحد وعينها **بأخذ**  
**واصل افراد كل متان** **بالحاجة** وان تقاربا لان من شأن الاختلاف التنازع  
 اختلاف وقت التنازع وكذا لا تتعقد ان اختلف العقد والجلد او الجنس  
 والحاصل ان شر ما تتعقد الحاد متان وجنس وعقد وعمل واحد متنازع  
 وبذلك وهو على محتاج اليه اذ يلزم من اختلاف في الصورة التي ذكرها وهي  
 ان يبيع فخلل او يستأجر المور مع كل او متان لغية لم يتنازع تفصل التبع  
 وهو مقتضى ليعود العقد ويستثنى لورد ولا يكتفي بما لم يظفر منه الظاهر  
 وان اخذ فها ذكر لان ما ظهر منه حتى حال فلا خلاف اختلاف ومران الدين والغيب  
 على ما مر فيه مثله في ذلك ولحقه اليقين اي وجوه **واذا عتقت الفرية**  
**للمبايع** بشرط او خايب **فان يكتفي بالقطعة** **لزمه** وقا بالشرط قال الاذرك  
 واما يظهر هذا في منفع به لحزم لا فاما لا نفع فيه اذ نفعه فافه اي  
 فالقصاص لا يطلان البيع بهذا الشرط لانه مما لم يقتضاه **ولا** سقوط  
 القطع بان شرط الانفاذ **فله تركه** **الى الحداد** نظر للشرط في  
 الاولى والعادة في الثانية وهو القطع اي زمنه المعتاد فكأن  
 اخذ هذا فعه واحدة ولا ينتظر هناك التضرر وقد لا يبقى اليه كان نقد  
 السقي لا لقطع واعضه من الخلل يتناحها وكان اصلها افة ولم يبق  
 في تركها فاذك على اذ قد لن اطلقها ورجحه ابن الرخوة وغيره وكان  
 اعتيد قطعها قبل نصيحتها لكن هذه لا ترد لان هذا وقت خبذها

عادة **ولم** منها اي المتبايعين اذا عتقت **السقي ان التبع** **وله السقي** **والن**  
 يعني ان لم يضر صاحبه **ولا منع** منه لان المنع حصة او عناد وقضيت  
 انه ليس للمبايع تكليف المشتري السقي وده من الامام لانه لم يلقم تعتقها  
 فلتكن موشة على البايع وظاهر كلامهم غلبته من السقي بما اعتيد سقيها  
 منه وان كان المشتري لم يدر دخلت في العقد وليس فيه انه يصير مشاركا  
 لنفسه الانتفاع بذلك المشتري لان استحقاقه لذلك ما كان من جهة السورج  
 ولو مع الشرط انفسه **وهضم** بعه انه لا يمكن من اشغال ملك المشتري باله  
 او استعماله المشتري الا حيث تنفعه والا فلا وان لم يضر المشتري لان  
 الشرع لا يبيح مال الغير الا عند وجود منفعة به واطلا فم انه لا منع مع  
 عدم الضرر يحمل على غير ذلك **واذا** **ها** كان له منع الاخر لانه لا يضر  
 صاحبه من غير وجود فهو حصة وتضميم **ولم** **يجز** السقي لولا ان حرمها  
**الا بمرضاها** لان الحق لهما واعترضه الكلي بان هذا محسب المال وهو  
 حرام ثم اجاب بان الحق للمشتري بالبيع وبني ذلك كتمرد في طلب ملكه واجاب غيره  
 بحال يلزم عليه ما كان يضرها من وجه دون وجه وهو اوجه لان الجواب الاول لا يضر  
 الاشكال لان اطلاق المال لغير عرض ومتى حرم سوا ماله وما لم يضره يادك **وان**  
**احد** **ها** **الشر** دون الشيء او عتقت **وتنازع** اي المتبايعان في السقي **فمنه العقد**  
 اي فخره لما كرم به في المطالب ورجحه السقي خلا فاللزم كس مقتدر انضاب  
 الا بضر احدها وليس امرها اولى من الاخر ويفرق بين هذا وما ياتي في ازالها  
 انه لا يفتاح للمحتمل بان اختلاف او رث نقصا في حق الجميع فبان عيبا محضاه  
 بخلافه هنا فان ان البيع سليمة واما القصد دفع النقص **لا** **الي** غايته  
 وهو مختص بالحق **فان عتقت** **برد** عليه ما ياتي في اختلاف المتبايعين فافه  
 القاصح احدهما كما لم يقاسمه هناك **فكس** يفرق بان التنازع ههنا  
 سببه من متيقن **وهو** **ما** **يزيله** **الى** **الم** **م** **سببه** **فمجرد** اختلاف فملك كل من البيع  
 لاحتمال انه الصادق ويؤيده ان فسح الكاذب لا ينفذ ما طنا **الا ان** **سا**  
**مع** **المالك** **المطلق** **الشرق** **المشتري** فلا فسح وفيه ما مر من الاشكال والحجاب  
 ومنه بعضهم يبي ذلك هنا في هذا من الاحسان والتساهل وواضح ان في رضاها  
 فيما مر ذلك وبه يتبع ما قدمته **وقيل** **بجواز** **المطالب** **السقي** **ان** **يسقى** **ولا**  
 ميالة بالضرر لرحوله في العقد **ولم** **كان** **الشر** **مختص** **وطونه** **الشر**  
**لزم** **المبايع** **ان** **يقطع** **الشر** **او** **يسقى** **الشر** **فما** **الضرر** **المشتري** **ولو** **كان** **السقي**  
 بضر احدها وتركه يمنع زيادة الاخر **القطعة** **فمنه** **العقد** **كما** **افهمه** **كلام**  
 السبب ورجحه غير **وم** **ل** في بيان بيع الشر والوزع وبدن







وبادي ان لا بد بقاء فيه من مصلحته ومثل ذلك ما يكون بقاءه فيه  
 لا محذور كارتز وعلس ومن ربح ان الارز كالشعير انما هو باعتبار موعده منه  
 كذا في ما لم يصح السليم في الارز والعسل في قشره ثانيا في **قشره** وما لم يكن  
 يتيقن كالمستعمل له في المفرد كما زاد هو جمع كاهنه او كما تكسر وله قعيل  
 مشناه كان او كما ثمان **في الحور والور والباغلاء** الفول **نباغ** في قشره **لا**  
**مسفل** لان بقاءه فيه من مصلحته **ولا يصح في الاعلى على الشجر او الارض**  
 لا يستتاره بالس من مصلحته وفارق صحة بيع قصب السكر في قشره **لا**  
 على بان قشره ما زال له وقشر القصب لم يمتد غالبا فرفية بعضه **والق**  
 باقية وايضا قشره الاسفل كثر ما يصح معه فصار كانه في قشر واحد  
 كما ان ويطر ان الكلام في باقلا لا يكون معه قشره الاعلى والا حبان  
 كسب الحور في قشره الاعلى قبل ان يفتح **الاسفل** لانه ما كان له **وفي**  
**قشره** ببيع ببيع في الاعلى ان كان **ربط** الحفظه رطوبته فهو من مصلحته في  
 درجته كثر ون في الباقلات **قيل** الروياني عن الاصحاب والائمة الثلاثة  
 والاربع المعلى عليه عليه وحكاية جمع ان الش في امر الربيع بشرية  
 له بعد ادمتضته بان الربيع لم يصح بقاءه بغير مصلحته فهو مذهب  
 القديم وقد بالغ في الام في قشره بعد مصلحته ببيع وسيا في اخذ الموات  
 الكلام على الاجماع المعلى قيل ومثله اللوبيا ورد بانها ما تكتل كالكالو  
 قبل انعقاد الاسفل **وبدو** **سلا** **في الحور** **مباري** **النضج** **والخلاوة** بان يتحور  
 ويلين اي يصفوا وتجري انما فيه **فما** **تعلق** **ببد** **ووطور** **اليتلون**  
**وفي غيره** وهو ما يتلون بد وصلاحه **بان** **ياخذ** **في الحور** **او السواد** **والصفر**  
 نعم يؤخذ ما فرزه ان المدا على التهيؤ لما هو المقصود منه ان هذا الحور  
 ما يؤخذ بموجبه المقصود منه قبل صفه به يكون مستثنى مما ذكره في الحور  
 وبدوه في غير الثمر باستدلال الحب بان تنهيا لما هو المقصود منه وكوالق  
 بحيث يفتي غالبا للمالك وتفتح الورود وثنا هره ورق التوت والضابط  
 لوجعه صفة مطلب فيها غالبا واصل ذلك نفس الشراوي للرصوف في خبره  
 عن بيع التمر حتى تجي بان يحمر وتصفر **ويكفي** **بد** **وصلاحه** **نصفه** **اذا** **الحسن** **الام**  
 وان اختلفت انما عليه **وان** **كل** **لحد** **واحدة** **لان** **انده** **فعل** **اقتل** **علينا**  
 طبيب الفار على التدرج ليضول زمن التملك فلو لم يطل طيب الكل لا يترك  
 الى حرج شديدا **ولو** **نباغ** **عمرستان** **او** **مستان** **بد** **وصلاحه** **نصفه** **عقل** **مستان**  
**في التبايع** فلا يبيع ما لم يبد ما بد الا ان اخذ الحب وان اختلف النوع في  
 اخذ البستان والعقد والحمل فان اختلف واحد من هذه لم يصح حاله بد

صلاحه الا بشرط قطعه **ومن** **باع** **ما** **بد** **وصلاحه** **من** **ثم** **او** **زرع** **من** **غير** **شرا**  
 قطعه او قاعه والاصل ملك البائع **لزمه** **نصفه** **ان** **كان** **ما** **يسف** **في** **الح**  
 او ان اخذ **قيل** **الخلية** **وبعد** **ها** **كدر** **ما** **يخيه** **وبقيه** **الثقل** **لان** **فيه** **من** **تخيه**  
 التسليم الواجب فشرط على المشتري مطلق للبيع اما بيع بشرط قطعه او قاعه  
 فلا يلزمه ما يخيه السبق الا اذا لم يأت قطعه الا في ربحه ولو كان ختامه فيه  
 للسف فليكنه على لا وحاذر امن تعليلهم المذكور وان قطعه الا في ربحه  
 واما اذا لم يملك الاصل بان باع الشري لم يملك الشجر فلا يجب ايضا الا في ربحه  
 الملقب بينهما **ويصرف** **مشتري** **بعد** **ما** **التقليد** **لحصول** **القض** **بها** **كما** **هو** **بيان**  
 ان يبيعها بعد وان لم ياذن توقف القبض فيه على تقديرات **ولو** **وج** **من** **ربط** **في**  
**او** **يجب** **ببيع** **ها** **من** **غير** **تركي** **سقي** **ولجب** **كرد** **بغير** **الرا** **واما** **كان** **في** **قلم** **فلا** **يلزم**  
**ان** **يبيع** **قلم** **المشتري** **لما** **تقرر** **من** **حصول** **القض** **بها** **كما** **هو** **بيان** **عليه**  
 كما امر بالنقد في علي بن ابيبي في ثمرستانه ولم يستفصا ما حقه من ثمنه فحق  
 انما هو يوضع الحق في ما لم يحمول على الاول او على ما قبل القبض جمعا بين  
 الدليلين انما اذا عرض المالك من ترك البايع للسقي الواجب عليه فهو من ثمنه  
 ولو كان مشتري الثمر مالك الشجر ضمنه جز ما لو كان المالك لو سقته او بعد  
 او ان اخذ اذ من بعد التخلي فيه نصحا اما ما قبلها فن ثمن البايع فان تلف  
 البعض انفسه فيه فقط **ولو** **تجب** **الكر** **المبيع** **من** **غير** **ما** **كان** **الشجر** **تترك**  
**باب** **السقي** **الواجب** **عليه** **بان** **كان** **ما** **يبنى** **منه** **باعتبار** **الا** **ما** **ذا** **فقد** **كذلك** **اي**  
**المشتري** **لما** **لان** **التجب** **لما** **حدث** **مشتري** **البايع** **ما** **لزمه** **بالتا** **بقض** **في** **القض**  
**ومن** **ثم** **لو** **تلف** **به** **الفسخ** **العقد** **كما** **تقرر** **ولو** **بيع** **قبل** **او** **بعد** **بد** **وصلاحه** **بشرط**  
**قطعه** **ولا** **يطلق** **حتى** **يملك** **دا** **وي** **يكون** **من** **من** **فان** **المشتري** **ما** **لم** **بشرط** **قطعه**  
**لتزويده** **وبعد** **قطعه** **بعض** **بكونه** **من** **ثمنه** **وقطعه** **بعض** **اخر** **بكونه** **من** **ثمنه**  
 البايع قال الا في ربحه لا وحده اذ اخر المشتري عنها **ولو** **بيع** **مشتري** **او** **زرع** **بعد**  
 بد والصلاحه وهو ما يبد لاختلاطه او تبايع فيه الامران او جهل حاله  
 فبيع بشرط القطع والافتراق او مطلقا او ما يقبل **تلا** **حقه** **واختلاط** **حاده**  
**بالوجود** **محس** **لا** **يتبين** **ان** **كس** **و** **ك** **و** **يطلق** **لم** **يبيع** **الا** **ان** **سقط** **الشجر**  
 يعني احد الثما قد من وبوا فقه الاخر **فص** **عمر** **او** **زرعه** **عند** **هوى** **الاختلاط**  
 فبيع البيع كجز والخذ ورفان لم يتفتت قطعه حتى اختلط فكذلك  
 قوله **ولو** **حصل** **الاختلاط** **فما** **يبد** **وصلاحه** **الاختلاط** **او** **تبايع** **وي** **فيما** **لا** **تترك**  
 الامران او جهل حاله **قال** **عليه** **لان** **لا** **يفسخ** **البيع** **لثبانه** **لثبانه** **وتسليم**  
 مكن بالعربي الا في فرسخ احمال بقل تمذه وهو وان صح في المصنف في بعض

اي



كتبه واطال جمع متاخرين في انه المذهب بل **بشعر المشتري** اذا وقع الاختلاف  
 قبل الخلقة لانه كواب حدث قبل الفيليم ومنه يوحذا اعتمادا ما دل عليه  
 كلامه انما في انه خبار عيب فيكون على قدر ما لا يتوقف على حاله لصديق  
 حد العيب السابق عليه فانه بالاختلاف صار ناقص القيمة لعدم الرغبة فيه  
 ثم قال كثر من على النزاع يتوقف على الحكم لانه لقطع النزاع لا للعب  
**وان سمي** الحكم **المبايع** بما حدث فيه او اعراض وبذلك به ايضا  
 بخلافه عن العمل التوقع عودها للمبايع وان طالت المدّة **سقط حارة في**  
**البيع** لزوال الخدور ولا اثر لثبوتها لاما في ضمن عقد وفي مقابله عدم فسخه  
 وقضية كلامه كاصد والروضة واصلا بغير المشتري او لا حتى يقره المبادر  
 بالفسخ فان ياد بالمبايع وسمي بسقط حارة قال في المطلب وهو على الفسخ  
 الثاني والاصحاب على ان الفسخ للمبايع اولا ونحوه السكوت وعنه ويوجه  
 بان الخيار مناف لوضع العقد بحيث امكن الاستغناء لم يقبله ووجب  
 مشاورة المبيع او لالامه سمي فبستر العقد وخبري ما ذكر في سائر ارجح  
 القطع ولم يقطع حتى طال ونحو طعام او مبيع اختلط مثله بالابتنزعة قبل  
 القبض بخلاف بقول ثوب او شاة مثله فان العقد يفسخ فيه لانه منقول  
 فلا مثل له يوحذ به له الما لو وقع الاختلاف بعد الخلقة فلا الفسخ ايضا ولا  
 خيار لان الفسخ على شي فذلك والاصدق المشتري اذا لم يرد هاله في  
 قدر الاخر ولو اشترى شيعة عليه بغير المبيع ففي وجوب شرط القطع عند خدور  
 وقوع الاختلاف ما من **نعم** ان تشاهاها فسخ العقد ويوجه بان المبيع  
 على ثمرته والمشتري على ما حدث فصار صلتا ولا مرجح فلم يصدق احد هاهنا  
 في قدر حقا الاخرها ففسخ العقد بخلافه فيما هو **مستحب** ما ذكر  
 في الزرع اذا طال هو باجره به عن واحد ثوبا المتولي قال لان زيادة الزرع  
 زيادة قدر لا صفته فكانت حتى الساب للمبايع بخلاف ما لو شرط الفسخ  
 فان الزيادة المشتري لانه ملك المالك انتهى وهو وجه مردك لكن الذي يصره  
 به كلام الامام وعنه ان الزيادة المشتري في شرط القطع ايضا ويوجه قول  
 الشيخين ان القطن الذي لا يبيح اكثر من سنة كالزراعة فاذا باعه قبل خروج الحوزة  
 او بعده وقبل تمام القطن وجب شرط القطع ان لم يقطع حتى خرج الحوزة  
 فهو للمشتري بخلافه على ملكه قاله الادريجي وهذا هو المختار وان نازعه فيه  
 ظاهر النص **ولا يبيع مع الغنط في سب له نصا فيه** من التبن وهو **الحاقلة** من  
 الحقل يذبح فيكون هي حقله وهي اساحة التي تزرع بحيث يقال لتلقها  
 بزرع في حقل **ولا يبيع الرطب على القمل يفرغ هو الما منه** من الزبن وهو الوض

سحت بذلك لبايعا على التمنين الموجب للتدافع والتفاهم وذلك لتبنيه على الله  
 عليه ولم عنها رواته الشبان وخسر في رواية ما ذكر ووجه فسادها ما فيها  
 من التبايع عدم الروية في الاولى ومن ثم لو باع زرع اخر يروي بحب او زرا  
 صاها بشعر وتقايبض في المجلس جازا لا رما وصرح بهذين لتبنيه بما ذكر  
 والافتد علماء كما مر في الزبا ونوطيته لقوله **ويجوز في بيع المملوك** مع غيره  
 وهو بائع ولا يلزم له رهاغن حكميا في الستان وهو ان يبيعها المملوك من  
 السابق باخره **بيع رطب** ونحوه الما وردى وعنه السرا لا  
 الحاجة اليه كمي الى الرطب **على القمل يفرغ** **ولا يبيع او يبيع الحب**  
 والحاق الخمر به الذي نعمة مثار في قياها على السر غلط كما قاله الادريجي  
 ليد صلاح السر ونهاهي كبره فالخص قد خله بخلاف الخصم فيها وفسل  
 الاسوي له عن الما وردى مردودا بان الصواب عنه السر فقط **في**  
**الشعر** **بيع** **الحب** **المشتري** انه صلى الله عليه ولم يفر عن بيع الثمار  
 بالثالثة وهو الرطب بالثمار بالفوقية وخصص في بيع القرية ان  
 خراج في صها بالبيع ونحو ذلك كسر من قوما بالكل باصلها رطبا وقيس  
 منه الحب لهما مع انه يروي يمكن خصه ضعف وذكر الارض للمالك به  
 لعمدة به ذلك سحر او زيب بالشعر كذا لاخرها واخذ ثابره عن قوله فقال  
 وافهم كلامه الافتناع اذا كان بين الرطب والتمر على السكرا والارض وهو  
 كذلك انتهى وانما يجمع بيع العرايا في ثمر لم ينفك به ذكاة كما كان خص عليه ومن  
 او كان دون النصاب او ملوكا لثافرو **فيا دون خمسة اوسق** **تمت**  
 جفاته المراء فزمنها السابق في الحديث مثله ما يكمل يقين الخبرها انفسا  
 رخص في بيع العرايا في خمسة اوسق او دون خمسة اوسق ودون ثابا  
 يقينا فاخذ ثابره لان ذلك مع اصل الخمر وافهم الدون اجراي نقص كان  
 قاله مع انه لا بد من نقص فذكر في يدر على ما يقينه المتفاوت بين الكلبي  
 على المالك ولو يبيع رطب وهو دون ذلك باعتبار الخمر لم يجب انتغار ثمره  
 لان الغالب مطلقا ففقد الخمر الحفاف فان تضر وتلف فيه التفاف في الثم  
 ما يقع بين الكلبيين بان بطلان العقد وحل البطلان فيما في الدون  
 المذكوران كان في صفقة واحدة **واما لزاد** عليه **في صفقين** وكل منها  
 دون الخمسة فلا بطلان **وانما حان** ذلك لان كان عقد مستقل وهو دون  
 الخمسة وتتعدد الصفقة هنا بما مر فلو باع ثلاثة ثلاثة كانت في  
 حكم تسعة عقود **ويشترط التقايبض** في المجلس لانه بيع مطعوم  
 مثله ويحصل **بمسليم** **الزرا** **والزبيب** **الى المبيع** او ضلعه له **كلا** لانه منقول



وقد بيع مقدار فاشترط فيه ذلك كما مر في بحث القبض **والخلاف في الخلل**  
 الذي علمنا الوجه والكون الذي عليه العيب وإن لم يكن الخلل محسوسا فقد  
 لكن لا بد من قيامها فيه حتى يفي زمن الوصول اليه لأن قضية الخلل  
 في فأن قلت هذا إنفاق ما في الرأب لا بد منه من القبض الحقيقي  
 قلت منوع بل هذا في غير المتقول هو قضية الخلل في ما وقع في  
 الروضة ما يوصف المشتراة حضورها عند الخلل غير متردد ولا  
 لأن عرض الرخصة إنما تنفذ باخذ الرطب شيئا إلى الخلل ولو شرط  
 في قضية كذا فإن ذلك **والأظهر أنه** أي البيع المماثل لما ذكره في **في سائر**  
**أما** في رخصه بياتار ما عاينا وبه فارتقت العيب **وأنه** أي بيع الرابا  
**لا يفسد بالفساد** وأن كانا من سائر الرخصة لشكايتهم له صلى الله عليه وسلم  
 بغير الخلل ونسبوا في رطب إلا أنهما لم يعلوا به يوم الله لا يفسد  
 النسب وبأن ذلك حكم الشرع فيه ثم قد يعر لم يزل والأصل باع وهم  
 صائب لا نقد بديا **والأظهر أنه** أي البيع المماثل لما ذكره في **في سائر**  
 إلا أن الكلام في البيع الأغلب من غيره والأصل عقد معاوضة ولو عسر  
 محضته وفي الاختلاف في كيفية كذا وأصل الباب الحديث الصحيح  
 إذا اختلف البعان ونسب بينهما جنة فهو ما يقول رب السلمة أو  
 جنتا كما في يتوكل كل ما يدعيه وذلك كما يكون بالفساد أو هاتين  
 إلا وتقدير لأم الجوز بعيد من السياق كما هو ظاهر وصح أيضا أنه صلى الله عليه  
 وسلم أمر بالبيع أن يلقى في فخر البعان أن مشاخذ وأن يتأخر في ما يظن  
 البعان على أي يدعي عليه المشاخذ ومنه الخالف **إذا اختلف** أي العاقدان  
 ولو وكلين أو اثنين أدت لهما مبداهما لا حق ظاهر أو وليين أو مختلفين ويأتي  
 أن ورثتهما مثلها ومثلها أيضا مولاها **على قوله البيع** أو ثبت بالمت  
 كسبك بالف فقال بل بحسب آية وزق خر فاختلف الباع على نفي الخلل في  
**في اختلافه كيفية كذا** **كثير** **الفن** وكان ما يدعيه وفي الباع أو وكسك  
 التي أخذها ما في في الصداق بل غير الوقي واليوكس هناك كذا كما هو ظاهر  
 فشرط أن يكون مدعي المشتري مثلا في البيع التي والباع مثلا في الثمن  
 مثلا التي والأفلا فأنه في الخالف **أو صفة** أو جنس أو نوع أو  
 أو قضية وكذا هو هذا وكسك أو مكرس من اختلافها في شرط  
 بخلافه أو كونه كائنا وقد يشمل ذلك كله قوله صفة **صم**  
 أن اختلاف في العقد هل هو قبل التأني أو الولادة أو بعد أحدهما لهما  
 وإن رجع الاختلاف إلى قدر البيع لأن ما وقع الخلل فيه من الخلل فأنه

تابع لإيجاز العقد عليه فصرف الباع فيه بيمينه أو الأصل فيه فأنه  
 وقد لم يزل زعم المشتري أن البيع قبل الإطلاق أو الخلل صدق على لا وجه لأن الأصل  
 ح عدمه عند البيع **أو الأصل** كأن ادعاء المشتري وأكراه الباع **أو كذا** كونه  
 أو من **أو قدر البيع** كصاع من هذا أو درهم فيقول بلي صاعين منه **أو**  
 اشتري ثوبا على أنه عشرين ذراعا **أو قدر البيع** **أو قدر البيع** **أو قدر البيع**  
 المشتري بل ذراع الخلد فإن علب أحدها على أنه أخذ امر في النقد وأب  
 في الغلبة بطل العقد لما مر أن النية هنا لا تكتفي وإن انعقا عليها فإن اختلاف  
 في شرطه إذا كان الخلل في الوقي لبعضهم خلاف ما ذكرته فأخذ رة من راب  
 الخلل البليغي ذكرنا ما يوافق ما ذكرته حيث قال بأصله إطلاق الذراع  
 بذلك الغالب فيها ذراع الخلد بد بطل عليه **فإن** اختلاف في أراد أنه وأراد  
 ذراع اليد أو التصديق مدعي ذراع الخلد لأنه الغالب ولا خلاف أن دعوى  
 الآخر مخالفة للظاهر فلم يلتفت إليها فإن انتفت عليه أحدها وجب التمسك  
 والأصل العقد انتهى وقال في موضع آخر لو قال المشتري أن ذراع الخلد  
 والباع أن ذراع اليد لم يكن اختلاف في قدر البيع لأنه معنى فلا خلاف وأما  
 هذا كما إذا باع أرضا على أنها مائة ذراع خرس حيث ناقضة في غير المشتري  
 كالصبي فإن أجاز قبل الخلل انتهى المقصود منه وكذا في كل واحد من  
 صيته وبين نظر في أنها مع تنفق على شرط المائة ثم التقصص عنها المائة  
 فتنزلة العيب في الخلل وأما هنا ففيه اختلافان في أن البيع عشرون ذراعا  
 أو باليد فلم تنفق على متى كان محبولا بطل العقد ولا ينافي ما ذكرته وذكره قول  
 الماوردي والمصري في السلم مشروط في المذوع أن يكون بذراع الخلد فأن  
 شرطه بذراع اليد لم يجر لأنه يخالف انتهى لأن محل ما قاله فيما في الذم  
 وما هنا في العين وبغير كونه في الذم **فإن** فهم التعليل في الخلل أما  
 إذا علم بأن عين وعلم قدره فيصير كافي مكان متعارف **ولا يمتنع** **لا**  
 يستد بها فيشمل ما لو كان لكل جنة وتعارضت لاطلاقها أو إطلاق أحدها  
 فقط أو كونهما أرحا بتأخير منفقين وقد زعم العقد ونقي حاله التنازع  
**في الحاشية** في الخبر الصحيح أن البين على مدعي عليه وكل منهما مدع ومدع عليه  
 وقد يكتل عليه الخبر أن السائق أن الخلل بأذنه عرف من هذا الحديث  
 زيادة عليه ما في حال المشتري أيضا فلو نادى بها وخرج باقعا إلى آخره  
 اختلا فيما في الصحة أو العقد هو بيع أو حصة فلا خلاف كما في وثق  
 ولا يشك ما لو كان لأحدهما جنة فأنه يقضي بها ولها جنتان موثقتان  
 بتأخير من مختلفين فأنه يقضي بالاولى ويلزم ما لو اختلفا صح بقا الخبر فلا



قال علي ما نقلناه واقره لا يمكن الغني عن غيره لكن الجمهور كما فيه كلامهما  
 عليا انه لا فرق واعتقده جميع متأخرون كما اطلقوا على النافي في القراض في  
 الجملة مع حوازمها من الجاهل والكفاية مع حوازمها من حجاب القرض  
 وينبغي ما لو اختلفا في الثمن او المبيع بعد القبض مع الاقالة او التلف  
 الذي ينفسخ به العقد فلا خلاف بل جاز في مدعي النقص لانه غارم واقر  
 على الصابغ اختلافهما في عين المبيع والثمن معا كعتك هذا العبد بهذه  
 المائة الدرهم فتقول بل هذه المائة من هذه العشرة الدنانير فلا في الف  
 جزءا اذ لم يواردا على شيء واحد مع انها اتفقا على بيع صحبته واختلافها  
 في كونه يفتقر على شيء ما ادعى عليه على الاصل ولا في شيء ولو اختلفا  
 في عين المبيع او الثمن فقط لم يخلو الفاء وفي عين المبيع والثمن في الكدوة واقفا  
 على صفته وقدره او اختلفا في أحدهما وتظهر ان مثل ذلك عتق بانه  
 عتقنا في عين الثمن والمبيع في الذمة في النافي لتقول المعتبر خلا القول  
 الاستثنوي ومن تبعه لا خلاف بل يحلف على شيء على ما ادعى عليه ولا يستلحق  
 فان اقام الباعع دينة انه العبد والمشتري دينة انه الامنة لم يتعارض لان  
 كلاهما عقد لا يقتضي في غيره فسلم الامنة للمشتري وقدر العبد بده ان  
 كان قصده وله التصرف فيه ظاهر ما شاء للضرورة **فليس له الوضو** له  
 امة احتياطا ما باطنا فالمدار فيه على الصدق وعدمه ولا جعل عند  
 القاضي حتى يدعيه المشتري وينفق عليه حيث لم يربعه اصله من كسبه  
 اذ كان ولا باعته وحفظ عنه ان يراه وما في الانوار من خرجه من اهل  
 من اقره بغيره بما هو متكر فيه نظر لان هذا ليس من ذلك لان اقرار المبيع  
 هنا مشروط بغير ملكه بالضرورة له فهو اقرار على الغير لانه اعلى من المبيع  
 فحاله حيث لم يخلو فانما يرجح البسنتين والاحكام بمقتضى التنازع **فقول**  
**بل منها على قول صاحبه والكتاب قوله** ما مر ان كلامه مدع ومدعي عليه  
 فينبغي ما يكره وعريته وديته ما يدعيه هو ومعلوم ان الوارد يخلو  
 في الامتياز على البت وفي النفي على نفي العلم **ويبدأ بالبائع** لان حاشية  
 آخر من دعوى المبيع الذي المقصود بالذات البتة بالمسح انما هو عتق  
 النافي ولان ملكه قد تم على الثمن بالعقد وملك المشتري لايته على المبيع  
 الا بالقص لان الصورة المبيع موهن والثمن في الذمة ومن ثم بدو المشتري  
 في عتقه ذلك لانه اقر في حق غيره كما بالبدأة باجرها اذ اياه البتة احتجاده  
 فيما اذا كانا معينين او في الذمة **ولا قولنا** بالاشتراك لقوة حاجته بالمبيع  
**وفي قولنا** وان لا كلام مدع ومدعي عليه وعليه **فيغير** **فيغير**

ان ع

فمن

فيصير بده فيها **وقيل** **بغير** بينهما من قود حديه والخلاف في المدح والخصم  
 المقصود بذلك تقدير **والصحيح** **انه** **ينبغي** **بل** **واحد** **منها** **ينبغي** **جميع** **قضايا** **الكتاب**  
 لاقا والدعوى ومقتضى ما يضمن مضمونه ويتضمنه جيمين من حوازم الخلف لان  
 في مدركه قوة خلا فاما يوجه الامتن ومن ثم اعترض بانه كان ينبغي العيب  
 بالذهب واستعار كلام الثمن كما ورد في بيع يمين عن موهول عليه **والمدح**  
**النفي** لانه الاصل في اليمين اذ حلف المدعي على شيء فحمله انما هو لوجه فريضة  
 لو لم او تكلفه ولا فائدة الاشياء بعده بخلاف العكس وانما يكفى الاشياء من  
 حده ولو مع الخصم كما عتقت الا بكذا لان الامتن لا يكتفى فيها بالوازع بل لا بد  
 من الصريح لان فيها نوع تعدد **فقول** الباقي اذ اختلفا في أخذ الامتن والله  
**مايت كذا** **ولقد** **او** **انما** **وحد** **فيه** **من** **اصلها** **بها** **ما** **الخصم** **بنت** **كن** **او** **تقول**  
 المشتري والله ما اشتريت كذا ولقد اشتريت كذا ولو قيل احد هاتين  
 العقب فقط فخر الحالف وان كلاهما وقف الامر وكما انها تركا الخصومة **ب**  
**اذ** **الحالف** **عند** **الحاكم** **والحق** **به** **الحكم** **خرجه** **في** **الفهما** **بما** **فلا** **يقدر**  
 ضيقا ولا زوما **فالسليم** **ان** **العقد** **لا** **ينفسخ** **بنفس** **الحالف** **للمشتري** **الباقي**  
 فان تحببه فيه بعد الحلف صريح في عدم الانفساخ به ولان البسنة اقرب  
 من اليمين ولو اقام بل منها مينة لم يفسخ فالتألف اولى **بل** **ان** **اعرض** **عن** **اليمين**  
 المضمومة اعرض عنها ولا يفسخ وان **نرا** **صا** **على** **ما** **قاله** **اقر** **العقد** **وينبغي**  
 للحاكم ندمها للتوافق ما امكنت ولو عرض احد ما يدفع ما طلبه صاحبه  
 احوالا خلع عليه قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه كما لو رضى بالعيب **ب**  
**ولا** **لا** **تفتن** **على** **ش** **ولا** **اعرض** **عن** **الخصومة** **بنفس** **حاله** **او** **اخذ** **هنا** **الا**  
 شح لا يفسد ركن الظلمة فاشبه البيع بالعيب **ان** **الحاكم** **لقطع** **النوع** **ثم** **فسخ**  
 القاضي والصادق منها بنفذ ظاهره وباطنا كما لو تقايله وعنه بنفسه  
 ظاهره فقط ورجح ابن الرضا انه لا يثبت هنا قدر في الفسخ وبطل  
 عليه ما تقر من الحالف بالعيب الا ان يفرق بان التاجر هنا لا يفسد بالوحي  
 للاختلاف في وجوب المقتضى بخلافه ثم وتنازع الاستثنوي في القياس  
 على الاقالد الذي نقله الشافعي واقره بان كل لو قال حو لو خضر صابغ  
 بعد البيع فبخرته ولم يفسخ ولم يكن اقاله وانما فصل الاقالة ان صدرت  
 بايجاب وحول بشرط ان يكون المتنازع حيا متصلا وريان يمكن كل  
 دفع الحالف من الفسخ تنافيها منه من غير مس وقد مرانه في معنى  
 الاقالة فصح القياس **تنبيه** ظاهر قوله بل الى اخواه انه لو ما زاد حدها  
 عقيب الحالف بالفسخ لم يفسد ويعد فله استناده في الفسخ اصرارها

استراط



بعد الخاف على تنازها وقضية تعبير بعضهم بان لها الشئ في مالها بقواضيا فوفيه  
 وتوحيده ما تقرر في اية الشئ هنا كقولنا بالبيع في رد كلام الاستوى وهو مائة  
 ومنه قد يقال ان الشئ لا ياتي في هذه الا انه تصدق على مع تلكا تبادره انها  
 لم تدفع على شيء واذا كان البيع فخطب الاستدانه كما اخبرته او ووجه صريح  
 المرافعة وانزع هذه الشئ وبما انه اخذ نزاعه مما صرح الاتداه احدثها  
 في الحالين ويعبر بان التالف هو السبب المحذور للشيء فاختل في البيع  
 في الاستدانه بخلاف البيع في القول عليه **وقيل** **باب** **بعضه** **لأنه** **لا** **يحتد**  
 فيه كالبيع بالعمه كذا قاله الرافعي وقضيه كسبها له بالعمه انه باع  
 هنا ما ياتي منها من اشترط في بيعه او الشئ لم يضره ووجه فالحق فيه حتى  
 وما تم انما اقتصر في الكتابة على فقه لانه احتياط لسبب العتق المستوف  
 اليه الفارح بعد البيع **باب** **المشترى** **رد** **المبيع** **وعلى** **بائع** **رد** **المتن** **بأن**  
 يده المتصلة دون المنفصلة ان قصده وبقي خاله ولم يتعلل به حق لانه  
 فان نفذ البيع فاصرفه واستشبهه الشئ بان فقه حكما للظالم **باب**  
 بان الظالم لما لم يبيع باعتزله ذلك ويؤخذ من ان علي كل منها رد ما قضيه  
 ان عليه من مؤنة الرد وهو كذا ان القاعدة ان من كان ضامنا لغيره  
 كانت مؤنة رد ما عليه **باب** **ان** **قد** **تلف** **شرعا** **كان** **وقعه** **المشترى** **ومثله**  
 البائع في **التمن** **او** **اعتقه** **او** **باعه** **او** **حسا** **كان** **ما** **لزمه** **قوله** **لما**  
 مقامه سواء زاد على التمن الذي يدعيه البائع ام لا هذا ان كان مقبولا  
 والاختلاف وقول الماوردي قيمته لانه لم يضمنه وقت القبض بالمثل بل  
 بالعوض اطال السبي في تزييفه ولو تلف بعضه رد الباقي وبذلك  
 الثالث ويرد فقه الاديق للمكسول **باب** **اي** **القيمة** **حيث** **وجب** **فرد** **اي**  
 وقت **التلف** **الشرعي** **والحسي** **في** **اي** **القول** **لا** **حين** **قبضه** **ولا** **حين**  
 العقد لان مورد البيع العيني والقيمة يولها قسوين النظر لوقت فوات  
 المبدل اذ البيع انما يوقع العقد من حينه لانه اصله وصواعقه بذلك  
 من المستام والمعارف يحتاج للفرق بين هذا وما لو باع عبدا وقت  
 عليه ببيع وقد تلف التمن المتقوم بيد البائع فانه يضمنه بالاقبل من  
 العقد الي القبض انتهى **وكالرد** **بالعيب** **ثم** **مطلق** **البيع** **بأن** **لذا** **دخف** **ها**  
 بالتمن ثم المبيع لو تلف عند المشتري فبيعها بغير الاقل لمذكور لا قيمة يوم  
 التلف ويفرق بان سبب الشئ هنا خلفا لما قد قتل من ثلثه تلافيه بغير  
 النظر ليوم التلف وثم الموجب للقيمة هو هجره ارتفاع العقد من غير نظر  
 لتعلل احد قسوين النظر لقضية العقد وما بعده الى القبض وعجيبه من الراجح

كيف

كيف اغتدل هذا الفرق مع خطابه ودقته وتعرض لما هو واضح وهو الفرق بين  
 اقتدار القيمة هنا بما ذكرته وبالاقل فبما هو بالنسبة للازدحام بان النظر اليها  
 لا لتفهم بل ليبرهن بها الاثر وصالح التفهم فالتفهم وقت وجودها لانه لا ينف  
**باب** **تسليم** **الشيء** **مع** **الدين** **وما** **تضمن** **من** **قوته** **لان** **كل** **ما** **تضمن** **في** **الدين** **بعضه**  
 ببعضها الا في خوف محصور على ما فيها من الزيادة المحيطة والصدوق ولو لم  
 او كما قد كان من محله في البائع من اخذ قيمته المتصورة له بخلاف ما  
 في الا باق لانه لا يمنع ذلك المبيع بخلاف المضمين الرضخ والكتابة فاشبه  
 البيع والنظر في حكمه وما لا يخفى الزوجه في نظره من الصدوق لان غير كونه  
 لهما بالاطلاق اقتصر ابعاده على اخذ المبدل حاله او اوجر فله احدى لكن لا يبرهن  
 الا بعد المدخ وله احدى مثله باقها والمشي المشتري او يرد لم يبرهن وجوبه  
 احترا من انه لا يمنع الرجوع في التمس **باب** **اختلاف** **ورثته** **بما** **اخر** **اختلافها**  
 فيما يرضى الوارث لقيامه مقام المورث وكذا اختلاف احدى صاها وارث  
 الاخر وكذا ما وليه كما **قر** **لوق** **ان** **كسبه** **بكن** **اقباله** **ول** **هذه** **شبهه** **ولا**  
**خالف** **لان** **ما** **ينفق** **على** **عقد** **واحد** **من** **يخلط** **على** **بني** **عقري** **الا** **حز** **كتاب**  
 الدعوى وهذا وان علم ما قومه لكنه ذكره هو طيبة لرد الزايد الحقي  
 اشتمل **فقال** **باب** **فان** **لله** **الارده** **وجوبها** **مدعي** **التمن** **وان** **التمن** **المتصله** **في**  
 المنفصلة فان فانت غرمها لانه لا ملك له واشتملت المنفصلة بانها  
 فيها على حد وثم بمكته وقد ثبت الفرق دون الاصل واجاب عنه الزرقي  
 بان دعوى الهبة واسانها لا يستلزم القبض بالاذن ولم يوجد وفيه نظر  
 ثانيا في ذلك فيما لو ادعى الهبة والقبض فالوجه المبرر بان فانه ثبت  
 يمينه بان لا عقيد فخل باصل نعم الزايد بذلك ما لك العين **باب**  
 في الامتار لا احواله اي عملا بانها انها انما استعمل ملكه وتماز الفرق  
 ان يكتفي في المانع بالايضا في الاعيان لما مر ان البائع قبل القبض  
 يضمن الزايد دون المانع وتجرى ذلك فيما لو قال لاخر فابق تحت يدك  
 يبيع فانكر وحلف فلا حرج له عليه لا عقيد فانه بانها ملكه ونظري ذلك بالو  
 طامه يابعه بالتمن **فقال** **المبيع** **لزم** **وجت** **فله** **اخذ** **منه** **من** **لها** **ان** **تزرع**  
**المبيع** **منه** **لا** **اخر** **ولا** **رجوع** **له** **بالمتمن** **على** **البائع** **لان** **بشر** **انه** **منه** **ر**  
 مصدق له ولو قال نعم لها لكنها وكلني احبب المشتري على دفع التمن  
 اليه لانه بشره منه بغير بيعته قبضه قاله القاضي قال الفرق والتمن  
 ان للمشتري اجبا بالبائع على شاقه وبما لته قبل القبض ولو اشترى  
 شيئا واستغله سنين ثم طامه يابعه بالتمن فانكر الشا حلف عليه كما هو



القاعدة ثم رد البيع ولا يفرقه البائع ما استفاد لانه يزعم انه استفاد  
ملكه من غير ان يوجد ذوق لزمه وبه فارق مسألة المتين وانما يدعى  
عليه القن وقد تعدد في تحصيل المشتري للبائع صح فليس البيع الزم  
اعتقاده **ولو ادعى احد العاقرين صحة البيع** او غيره من العقود **وادعى**  
**الاخر ضلوه** باختلال ركن او شرط على المحدث كان ادعى احدهما فريسته  
وانكرها الاخر على معتد ايضا **والاصح تصديق مدعي العتوة بيمينه**  
غالب لان الظاهر في العتوة الصحة واصل عدم العقد الصحيح يعارضه  
اصل عدم الضاد في الصحة ولو اقر بالرد لم يقبل دعواه عدمها الخلف  
لانه لم يعتد فيها الا على رسم القباله وسجل شرعا في غير حال العتوة  
كالواقف لا يملك مال ثم قال انما قررت به لقرص عليه فخلقه في الغنى  
لانما اعتد فيه التاخير عن العقد ومن غير الغالب بالوفاة ذارعا  
من ارضه بعلوثة الزرع ثم ادعى ارادة راع معين لفسد البيع وادعى  
المشتري بفساده فيصدق البائع بيمينه لان ذلك لا يعلم الا منه وبالمق  
نعم احد متصلين وقوع صلحها على نكاح فيصدق بيمينه ايضا لانه  
الغالب اي مع قوة الخلا فيه وزيادة شوعه وقوعه وبه يتدفع  
الرد صور الغالب فيها وقوع العقد المدعى ومع ذلك صدقوا مدعى  
الصحة فيها ولما وزعم انه عقد وبه صح فخلص صبي امكن او جنون  
او حى وعرف له ذلك فيصدق فيما عدا النكاح بيمينه ايضا وان سبق  
اقراره بصدقه لوقوعه حال نقصه كرا قبل ورقة تقول البيان لواقف  
بالاختلاف لم يقبل رهوعه عنه ويؤخذ من ذلك ان من وهب في مرضه  
شفا فادعت ورثته غيبة عقلة حال الغيبة لم يقبلوا الا ان علم له غيبة  
قبل الغيبة وادعوا استمرار رضا الربا وجزم بعضهم ما ذه لا بد في البلية بقية  
العقل ان تبين ما غاب به اي سلا تكون غيبته عما لو اخذته كسرا فخوف  
به وما لو اشترى بخد مضمون وقال كنت اظن القدرة وان عجزت  
فيصدق بيمينه لا اعتضاده بالقبض وما لو ادعت ان نكاحها بلا وكي  
ولا شبهة فيصدق بيمينها لان ذلك انكار لاصل العقد ومن ثم يصدق  
متا اصل بخد البيع ولو اثنى المشتري بخبره وما فيه قارة وقال فيصته  
تدرك فانكر المقتض صدق بيمينه ولو فرغه في طرف المشتري فظروا  
شبه قارة فادعى بل ايا من عند الاخر صدق البائع بيمينه ان امكن صدقه  
لانه مدعي الصحة ولان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن والاصل  
ايضا براءة البائع كما في نظيره من المأم اذا اختلفا في فضل الملم اليه راس

ما قبل التعرق او بعده فان اقاما بينت في المثلين قدمت بيمينه مدعي  
الصحة وقول ابن عسرون ان كان بال قبل بيده جالس المنكر والا فضا  
حيه ضعيف وتخري هذا في الاختلاف في قصص العوضين في الوفاة قبل  
الشعرك او بعده **ولو اشترى عبدا مينا على العتود مسبب مثلا لردده فقال ان**  
**بيع ليس هذا البيع** صدق **بيمينه** لان الاصل السلامة وبها العقد وفي  
**مسألة في البيع في الزمة والسلم** بان قضى لمشتري او السلم المؤدى على الذمة  
ثم انى تعيب لردده فقال البايء او السلم ليس هذا المعقوض **تصدق في المشتري**  
**والسلم بيمينه في الامر** انه المعقوض لاصلها شغل ذمة البايء والسلم  
البرحي يوجد فحين صحح ومثل ذلك في الثمن فيكون المشتري في المعين  
وابايء جنبا في الزمة **باب** بالتسوية في معاينة  
الرفقة ودره هنا ثلثا في رضى الله عنه اولى من تقديره على  
الاختلاف الواقع لما وى كالأرفق لانه يتبع للمع فاحترق احده عن جميع  
احكامه ولو اتى فيه بعضا وان امكن توجيه ذلك بان حبه اسارة  
لغيره ان التالف في الرققتين كاد منه ومن تعقيد المعراض الواقع في  
التسوية لانه وان استثنى ان كل منه يحصل له ما في تصرف  
لكنه انما يتصرف على الضعيف ان اذن السيد لقنه لوجله والا فاحترق  
استخدم ومن ثم لم يحج لقبوله بل لم يقبل رده فيما يظهر وتقرره  
اما عن ناخذ ولو لم يلا ان خالولا ذمة والشهادة وانما ناخذ ولو لم يلا  
اذن كالمسادة والطلاق ولو بال وانما ناقد بالاذن كالمصرفان المالك  
لا يغيره كما قال **العبد** يعني القن او جرك على ربي ابن حزم انه يشمل الالة  
**ان لم يولد له في النكاح** او التصرف **لا يصح مسأوه** اقتصر عليه لان الكلام  
فيه والا فكل تصرف مالي يترك ولو في الذمة **بغير اذن مسيده** الكامل  
فيه في **الامر** للمع عليه **تضمنه** ولو اشترى بغير ماله بطل جز مشا  
**تضمنه** لمن يتقوى فيه انه انما احتار لقوله بغير اذن مسيده  
مع قوله لم يولد له في النكاح لان من لم يولد له فيها تحمله قسما من  
اشترى ولم يولد له في خصوص الشرا فلا يصح وقيل يصح ان كان في  
الذمة ومن اشترى واذن له في خصوص الشرا يصح بلا خلاف  
وانه لو حذفت بغير اذن مسيده ليشمل الثاني لانه تصديق عليه  
انه لم يولد له في النكاح **فان قلت** هذا تطويل بلا فائدة اذ لو  
حدث ان لم يولد له في النكاح استغنى عنه **قلت** مثل هذا لا يعوض  
به المنهارة على ان ضرورة التقسيم اخوجه اليه اما مسيده **التجدي** على















اذن السلم اليه السلم في التسليم للتحال كان وكلاهما في القبض فلهذا لان القبض  
ح و وقع عن حرمة السلم **ويحوي** **نحو** **انه** اي راس المال **منفعة** كاسميت السكن  
منفعة هذا او منفعة منسوبة او منسوبة منسوبة او منسوبة منسوبة او منسوبة منسوبة  
جعلنا وغيره **وتعقب** **بعض** **نقطة** **العين** **الحاضرة** ومضى زمن يمكن فيه الوصول  
للقايمة وتغلبت بها في **الحال** **لانه** **الممكن** في قبضها فيه واعتبار القسمة لغير  
محملة ان امكن وزعم الانسان ان له لولا نفسه ما اخرج من التسليم بطل لانه  
لا يدخل تحت المدبر ودون تعدد زعمه لنفسه كما في الاجارة ويحدد في راس  
المال لانه لا يتغير فيه عدم عزة الوجوه ويعرف بينه وبين المتأخر  
بانه لا غير هذا لانه ان اقبضه في المجلس صحيح ولا يدخل تحت عزمه كغيره  
مضروبا في **واذا** **فسخ** **السلم** **بسبب** من اسباب الفسخ كاقطاع السلم فانه  
الاي **ورس** **المال** **باق** لم يتعلق به حق ثالث وان تعصب **مستوفى** **مستوفى**  
وانعزل في المجلس فقط اذ المعين فيه فهو العقد **وقيل** **للمسلم** **الرد** **فهم**  
**يؤلفه** **ان** **عين** **في** **المجلس** **دون** **العقد** **لانه** لم يتناول له اما اذا كان قد رجع  
عنه الى رغبة المتقوم وظاهره باقيا صامجا ما يورث في القين بعد ذلك  
الفسخ يفسد رد بغيره او اقالة او خالف **وروي** **في** **المجلس** **في** **الحال** **او** **في** **الرد**  
**تفكي** **عن** **معرفة** **قد** **ر** **م** **في** **المقوم** **الذي** **انفسط** **صفاة** **بالروية** **في**  
قبله في الخلاف ويفرق على الاول بان الفسخ فيه اقل منه في الثاني وفي الاخير  
في الثاني كالمقنن ولا اثر لاحتمال التبدل بالرجوع به لولت محالا بل لم لان  
في المد مقصد في قدر لانه خارج ولو علمه قبل التفريق صح جزاء ويوجه بان  
حالة القول بالبطالان هنا لا توجه للخلل في العقد لعدم به تخسيرا برونه بل فيما  
بعد وهو التبدل به عند الرجوع لولت وبالعالم به قبل التفريق زان ذلك  
المجدد ورويهذا انما ان استشكله بان ما وقع له بطلان لا يتقلب صحته  
بالمعرفة في المجلس كمنعك بما به فلا ان فسخه فلهذا قبل التفريق غير  
ملاقى لما نحن فيه لان البطلان هنا خلل في العقد وهو جملها به من **مجلس**  
وحده هذه فلم يتقلب صحته بطلان به بعد فقام له **الثاني** **من** **الشروط** **كون**  
**السلم** **فيه** **ر** **ما** **علم** **من** **حده** **السلم** **في** **المجلس** **او** **في** **الرد** **فهم**  
الناهل للركن **فرو** **قال** **اسلمت** **الى** **ك** **فمن** **التوب** **او** **في** **الرد** **فهم**  
هذه مستلزم صحه بخلافه في منفعته ففسد او دأبته كاقالة الانسان  
والبليغي وهو ضار ويوجه بان منفعة العقار لا تثبت في الذمة بخلاف  
غيره كما يعلم مما ياتي في الاجارة او في هذا **العقد** **قبل** **فليس** **بالم** **قوله** **لا** **خلل**  
وكنه وهو الذي يثبته **ولا** **ينصق** **ببعض** **الظاهر** خلافا للقاعدة الاغلبية

من ترجمهم مقتضى اللفظ وللفظ السلم يقتضيه له بنية وقد روي عن النبي  
قوي يجعلهم العينة ذات ثواب معلوم **بعض** **لوقى** **بلفظ** **السلم** **البيع**  
فهل يكون كناية فيه كما اقتضته قاعده ما كان حركا في يده لان هذا السلم  
يحدد في موضوعه في كونه كناية في غيره او لا لان موضوعه في  
الشعير فلم يصح استعماله وما في القاعده عقوله في غيره ذلك كل محتمل  
والثاني اقرب الى كلامه ولا ينافيه ما ياتي او لا يفرق من صحته بنية العرف  
بالسلم لانه لا ينعين ثم ينافي مقتضاه **وقال** **الشعير** **ممكن** **او** **بالمقتضى**  
**كذا** **بذ** **الدليل** **او** **يؤيد** **في** **ذ** **من** **قوله** **الشعير** **ببعض** **لوقى** **بلفظ** **السلم**  
اللفظ **وقيل** **واطل** **المتأخرون** **في** **الاتصال** **بلفظ** **السلم** **انظر** **المعنى** **فعل** **الاول** **والثاني**  
تعيين راس المال في المجلس اذا كان في الذمة ليجزى عن بيع الدين بالدين  
لا قبضه ويثبت فيه خبا لا الشرط ويجوز الاعتناء عنه وعلى الثاني  
ينكس ذلك ويجعل الخلافا اذ لم يذكر لفظ السلم والا كان صليا انما  
لاستواء اللفظ وانعزل **الثالث** **بيان** **لحل** **السلم** **على** **تفصيل** **فيه** **حاصله**  
**المرحوب** **بلفظ** **السلم** **بالحال** **او** **موجلا** **وهما** **بوضع** **السلم** **للسلم** **او** **بالحال**  
**وحال** **لحل** **مجلس** **له** **وكن** **لوجه** **اي** **القبض** **بذ** **اي** **مرفقا** **بما** **هو** **والله** **الشعير**  
**بالحال** **لحل** **لوقى** **اي** **كان** **السلم** **للكا** **فيه** **تفاوت** **الاعراض** **فيما** **راد** **من**  
الامكنة في ذاك **والا** **بان** **صالح** **للسلم** **والحال** **او** **موجلا** **لا** **مؤنة** **فصل** **ذلك**  
اليه **ولا** **يشترط** **بانه** **كرو** **يتعين** **لحل** **العقد** **للسلم** **للعرف** **فيه** **فان** **عساه**  
تعين بخلاف البيع المعين لان السلم لما قبل التاجيل قبل شرطه حتى تاجر التسليم  
و لو خرج المعين للتسليم عن الصلاحية تعين اقرب محل صالح له ولو ابعد منه لا  
اجرة على لا وجه لانه من تمام التسليم الواجب والاخر للمال والمال الى  
لوطيب السخية وروى راس المال ولولم يكن رهن وخلا من ضمان على العقد في  
اللاسوي والبليغي هنا فانه نظر ولو اهدمت دار عينت الرضاع المستاجر  
له ولم يترضا بمحل فبعضها فاقى به البليغي ويفرق بينه وبين **مجلس**  
هذه انه بان اهدا رصا على ما يلف تحفظ المال ومونده والغالب استواء  
المحالة فيها ومن ثم قالوا انما دخل العقد هنا محالته لا خصوص محلها  
قالوا لو قال سلمت لي في البر كذا وحي غير كونه كخدا وكفي احضاره في اولها  
وان بعد عن منزله او في اي محل ثبت منه صح ان لم يتخسعه وجرى على  
حفظ الابدان وهو يلف باختلاف الدور ومن ثم لو عيب دار الرضاع  
لوعنت **ويصح** **السلم** **التفريق** **بكونه** **حالا** **ان** **وجد** **المسلم** **فيه** **خ** **ولا** **نعين**  
الموجب وكونه **موجلا** **اجا** **وقيا** **شا** **اولوا** **في** **الحال** **لانه** **اقل** **مرفقا** **واما**



فغير الاجل في الكتابة لعدم قدرة القن عند ما على شي ويكون يعني  
 عنه سيما ان كان في الزمة لا يقتضي منه على ان العرف اطر بالخص  
 في مطلق السلم دون البيع **فان اطلق** العقد عن التصريح بها فانه **يعتقد**  
**قال** بالتمتع في البيع **وقيل لا ينعقد** لان العرف فيه التاجيل قال كوت  
 عنه بصره كالتاجيل المحمول وبوردينج ذلك كاهو واضح **وشرط في العقد**  
**العلم بالاجل** للعاقدين او لعدد من غيرهما او لعدد التوازن ولو من كمال  
 وتكون الاجل نافعا لم يضر بهل العاقد من به كما في اما اذا لم يعلم ولا يصح  
 كافي للمصاد او قدوم الحاج او طلع الشمس او انكسرت ولم يرد او قهر  
 التمس كمال اول او اخر مضى لوقوعه على نفسه الاول او الآخر هذا  
 ما نلاحظه من الاحكام وان طالع المتأخر في زده او في يوم كذا او في رضاء  
 مثلا لانه لم يجعل طرفة حكا فيها الا لعله من اجزائه وطوحوه وانها  
 جاز ذلك في الطلاق لانها قبل التعليق بالتحصيل كقولهم زيدا قبله العام  
 ثم تعلقت باقوله لتعيينه للوقوع منه لا من حيث الوضو ان ياتي في وضع  
 الطرف المتعالم منه رد قول غير واحد وان استعمله الا اني قلته باو  
 يقتضي ان الاطلاق يقتضيه اي وحده وضما ولا من حيث الترف لان  
 يقتضي صدق الطرف على جميع ازمته صدقا واحدا بل من حيث صدق الاسم  
 به كاهو اتعاودة في التعليق بالصفات انه حيث صدق وهو اسم الملق  
 به وقع للمعلن ومن اوعلت بطلا فها قبل موته وقع حال الصدق الاسم او  
 يتكلم بالزبد في جميع الجملة وقع يتكلم به اثنا يومها لذلك ولم ينعقد  
 باوله واما السلم فلما لم يقبل التاجيل بالتحصيل لم يقبله العام وانما قبله بتوقيف  
 انبيد لانه وضع لكل من الاول والثاني بعينه فدل لانه على كل منهما اقرب  
 من دلالة الطرف على زمنته لانه لم يوضع لكل منهما بعينه بل لزمان مبهم  
 منها كذا قال ابن الرخوة وقضيت ان دلالة الطرف على زمنته من  
 حيزه دلالة النكرة او المطلق على الخلاف فيها وقضيت ما مر من قبله العام  
 ولم يقبله **ابن** غير به اسماء الخضر ونبهه السبي والزركشي وغيرهما  
 انه من حيث دلالة اتمام مقتضيه لوضعه لكل فرد من افراد **فان قلت**  
 هذا الحق من ذلك **قلت** الحق ما قاله ابن الرخوة كانه من قولنا سمعنا المصلح لامن  
 حيث الوضع ولو كان عاما لكانت دلالة على الاول من حيث الوضع عام  
 تقر في وضع العام قنانه **وحيث** قول ابن العاد فيها تقر من الفرق انه ليس  
 متي مع ما بان في تقريره بانه يانه في غاية التحقيق والظهور ثم زعم  
 انه لا جامع بين الحال والعقد حتى يستشكل هذا **فان عيبه**

العرب

**العرب او الفرس او الروم** **عاز** لا يها مملوثة مضبوطة وكذا النبروز في  
 الشهر جان وقصص النصارى **فان اطلق** الشهر **جمل** على **الحال** فان اضر  
 عرفهم بخلافه فلا بد عرف الشرع هو ان عقد اوله **فان انكسر** **شهر** بان  
 عقدا ثلثا و **التاجيل** بالشر **حب** **الباق** بعد الاول المتكسر **بالاجل** **فان**  
**نعم** **الاول** **ثلاثين** ما بعدها ولا يلحق المتكسر لانه اخر ابد الاحكام **فالعقد**  
**نفس** **لوعقد** في يوم اوله اخر الشهر كفي بالان شربقه بالاجل وان  
 نقص بعضها ولا ينسب الاول ما بعدها لانها مضت غرضه كوامر هذا  
 ان نقص الشهر الاخر والا ليرث شرط اسلاخه بل ينسب منه المتكسر ثلاثين  
 يوما **لوعقد** واعتبار الجلال فيه **ح** **والاصح** **حجة** **تاجيل** **بالعدد** **وحاذا**  
 وشهر ربيع والنفر **وجمل** **على** **الاول** فيجعل باول جزء من مقتضى الاسم  
 به ومن ثم لو كان العقد بعد الاول وقيل الثاني حال عليه لتعطل  
**فصل** في بقتة الشروط السبعة وقد مر منها اربعة الثلاثة  
 التي في المتن وحول راس المال والحامس القدرة على تسليمه **في قسمي** **طوبى**  
**السابعة** **مقد** **وربما** **تسلحه** من عو مشقة كبره **عند** **التصديق** **وحون** **اسلم**  
 وهو بالعقد في الحال والحال في التوفيق فان اسلم في منقطع عند العقد او الحول  
 كوط في الشارح يصح وكذا الوطن حصوله عند الوجوب لكن مشقة عظيمة  
 كقول كثير من المالكة وصريح هذا مع دخوله في قوله مع شروط البيع لويت  
 عليه ما بعده ولينبذ به حال القدرة الغفرين فيها فان بيع المعين فغيره  
 عند العقد مطلقا وهنارة مضى هذا ونارة يعتبر الحول **فان** **كان**  
**يوجد** **بيلد** **آخر** **وان** **بعد** **مع** **السكينة** **ان** **اعتيد** **بقوله** **للمحل** **التسليم** **للمبيع**  
 للقدرة عليه **ح** قبل لا بد من رنا دكتها وروايات الاعتبار بفهمه **والاه**  
 يفتقد تقبل البيع بان تقبل له نادرا ولم يفتقد اصلا او تقبل لغيره **فلا**  
 يصح السلم الا لا قدره عليه **ولو اسلم** **قما** **يبيع** **وجوده** **فان** **تقطع** **كله** **او** **بعضه**  
 لما جنة اخذته وان وجد بيلد آخر لكن ان كان يفسد بالنقل او لا يوجد الا  
 عند من لا يبيعه او كان ذلك البلد على مسافة القصر من بلد التسليم **فان** **يحل** **بكر** **الحا**  
 اي وقت حلوله وكذا بعده وان كان التاجر لم يطل **ابن** **السنة** **في** **الافهم** **كما** **اذا** **افهم**  
 المشتري بالتمتع وليس هذا كتمتع المبيع قبل القصد لان ذلك في موضع وهذا في  
 في الذمة **فان** **قال** **لما** **كلم** **اليه** **خذ** **راس** **مالك** **يس** **فصلحه** **في** **كله** **لا**  
 بعضه المنقطع فقط وان بعض ما عده وان لم يفسد فاذ اخذته لزمه بذله ورجع  
 برأس ماله **والفرض** **في** **وجد** **فطال** **به** **وخاره** **على** **لواحي** **فله** **البيع** **وان** **احاد**  
 وانقطع حقه منه **و** **لو** **عزل** **قول** **الحال** **بكر** **الحا** **انقطع** **عنده** **فان** **حلال** **فلا**



ينفس بنفسه في البيع فيها لان وقت وجوب التسليم لم يدخل اما اذا  
 وجد عند من لا يبيعه الا بالكثر من ثمن مثله فله فيه حصة بالكثر لا اكثر  
 فارت القاصب بانه التزم الحصول للعقد بالثمن ففرض البذل قالوا زيادة في  
 مقابلته يحصل لمن ثمنها فقصه فخلان القاصب وايضا قاله عقد وضع  
 ثم فله من المثل المخصص لهذا الموضع له العقد والا لا تغت فادته  
 والقاصب باب نقد والمكنا لثمنه مطلوبه بنص مثله ما اعتدي عليك في  
 الشرط السادس القدر فيه ما ينفي المبرر عنه في **يشترط فيه اي المصلحة** **مطلوب**  
**النقد** **كذلك** **فيما كان او وزنا فيما يوزن او عدا** فباعد كخوان والبن **او ذراعا** فما  
 يوزن او عدا و ذراعا فباعد ويوزن كسطح الخمر في الباقول الباب مع قياس بالن  
 فيه ما فيه ما فيه **ويصح في النكول وزنا وكسب** ان عد الكيل ضابطا فيه كونه  
 وما لم يدر منه او اقل وفارقه في الزنوي بان القاصب عليه التعبد  
 ومن ثم كفي الوزن بخوانا لانه كما مر ما لا يعد ضابطا فيه لفظ  
 خنصر الفتات السك والغير فتعوضا وزنه لان لبيته والحق في الكيل  
 والوزن مالمسة كثيرة لخل في اللاتي الصغار لعلها في ثمنها فان فرض في  
 يسر جدا واما وزنه بالاستعاضة بالنقد فكيف فيه العبد عند العقد  
 لا الاستعاضة بالدين وزنه لا يتحقق الا باذنه قوله ليرجى ان لا يسلم  
 في التقديرات الا وزنا ليجل على ما لم يعرف وزنه **ولو اسلم في ماله** ثوب ابن  
**صاع حنظل على ان وزنها كذا** **المصاح** لغيره الوعد فقل الصاع اسم للوزن  
 ولو قال في ماله صاع كمالا لاستعاضة النبي ويرد بان الاصل في الصاع الكيل كما دل  
 عليه كلامهم في ركة الفطر واما قدره تا الوزن لان الذي تضمنه ضبطا  
 عاما **و مثل من الوزن في البطير والساد في ان والفتا والسفرجل والرياح**  
 و نحوها من الما لا يضبطه الكيل لخاصية فيه كونه الى غيرها من الخواص  
 كسب نحو الرجاح لا لخلق العام او لغرضه المشكك فيل وقصبت السكر وشاير  
 الفواكه فلا يكتفى فيها بالكيل ولا عدد كقوة ثمنها ولا عد منع وزن الكيل  
 واحدة لغيره وجوده ومن ثم امتنع في نحو بطيخة او بيضه واحدة لا ضابطة  
 الى ذكر حجمها منع وزنها واذني كقوة وجوده **نعم** ان ارد الوزن التبعي  
 الحق صحته في الصورين لا تتنافى عن الوعد صح وكذا ان قال وما لوجع  
 في ثوب من ذرعه و وزنه لخل في نحو خشب لا مكان تحت ما زاد  
 ذل لثافته وجوب ذكر طول وعرضه وخنه لان الوزن فيه نفرد  
**تقييد** في الشرايط فليقم افعالها لان احتمالها وورد في ربح ان كشي  
 منها المنع قال لانه العرف في بيعه لكن يسرد للاشراط قول الام اذا اسلم

في قصب السكر لا يقبل اعلاه الذي لا حلاوة فيه ويقطع بحا مسموع وقه من  
 اسفله ويطرح ما عليه من القشور اي الورق النبي وعلى الاول يعرف  
 بان التفاف في ما ذكر في القصب اعلى منه في الا فباع ضيق حيا  
 لانه **ويصح السلم في الحرة** ولحق بعضهم النبي المعروف الان وهو واضح  
 بل الوجه صحته في لينة وهذه لانه لا يسرع اليه الفاد يترج قسما  
 عنه كما قاله اهل الفقه **والوزن** والفستق والبندق في قشرها لا يسفل  
 لا الاعلى الا قبل انعقاده **بالوزن في نوع يقين** او يكثر خلافا لكرافه الاما  
 وكذا المصنف في غير شرح الوسيط **اختلافه** في لفظ الفطر ورقته لسوق  
 الامر فيه ومن ثم لم يشترط ذلك في الزاخره اولى **ولا يصح السلم**  
**فيه كذا في الامح** لذلك لا عد لعدم تضمنه ماله **ويجوز في الدين** كس  
 الباه وهو المطلوب غير محرق **بين العدة والوزن** ندبا كما في لينة وزا  
 على كذا لانه يعرف باختبار فلا عزة فيه و وزنه تعريب والواحب فيه  
 البعد بشرط ذكر طول الكيل وعرضها وخنها وانه من طين كذا ويشترط ان  
 لا يكون ينجي كماله ما مر في البيع ويصح السلم في كبر كل ثوبه واما من  
 انه يشترط فيه ما بشرط في الدين وفي خزانة ان يضبطه ليعلم ما  
 ياتي في الكوز والمسارة **ولو عني كذا او ميرا او ذراعا** وصححه اي  
 من ذلك **فثبت** السلم الحال او لم يدخل **انما بين ما عني مقنا** **انما بين**  
 مشرط اذ راع يده اي المحبوس قدره لا قد خلت في قطن ما في الامة فعلم  
 العزم والتسارع ومن ثم صح بيعك مالى الكوز من هذه لانها الغرض كالمز  
**والان اعتد** ذلك اي عرف مقدار ثمن ياتي **ولا يفسد السلم في الاج** ولما ذك  
 الشرط لعدم الغرض منه فيقوم غيره مقامه فان شرط عدم ابداله لفظ العقد  
 اما فحين يوزن كذا الكيل بالنص فهو شرط الا ان يوجب نوع او مقنا ذلك محقق  
 في حب مخصوص مالى السلم بما يظهر في لفظ الاطلا عليه ولا بد من علم العاقبة  
 وعدل من معها بذلك كما ياتي في اوصاف السلم فيه **ولو اسلم في قدر معين** من  
**نمر كربة صغيرة** **لم يصح** لاحتمال تلفه ولا يحصل منه مثله **او غطية مع في الامح**  
 لان شرطها لا تنفصل عما لاقى اذ راعى كونه مزا محبث نوع من انقطاعه عادة  
 وقيل بحيث لا يكون كذلك الا على كبرها وضيقها اما السلم في كماله لا يصح  
 قبل هذه افعالها سب بشرط القدر لا بشرط معرفة القدر وتزديان هذا  
 وتكرار لثمة والرد في لادن الشرط من التناكب **والشرط السابع**  
**معرفة الاوصاف** المتكلفة بالسلم هذه للعاقبة فيعد من ما في خروج  
 قولها مثل هذا لخلان مالى السلم اليه في ثوب مثلا ووصفه ثم قال **الاسمت**



البك في ثوب آخر تلك الصفة فانه يحسن ان كانا ذا كثر من تلك الصفا والشر  
 ان الاول فيه اشارة الى العين وهي لا تعتمد الوصف **التي** ينضبط بها العلم  
 فيه **مختلطة** **بها** **العرض** **اختلا** **ظاهر** وليس الاصل عدمها اذ لا يخرج عن  
 الخيال به الا بدليل بخلاف ما ينشأ له باهاله كما لكل والسن وما الاصل  
 عدمه ككتابتها الفتن وزيادة قوته على العمل واعتبر ضد مشارع كقراط ذكر  
 السكارة والنسوية مع ان الاصل عدم الثبوتة ويرد بانه لما غلب وخوفا  
 صار بمنزلة ما الاصل وجوده ونظم شرط كونه زائلا او سارقا مثلا لا  
 كونه مضيا او علوا او قولا امكالا والعرف ان هذه مع خطر هاه  
 تسترعي طعنا فلا وصداعة دقيقة فمردودها مع الصفا المتغيره  
 بخلاف الاول **وتحرر** **حالي** **العقد** **لنتميز** **من** **المقصود** **عليه** **ح** **فلا** **يكفر** **ذكر** **في**  
 نحوه ولو في مجلسه **على** **وجه** **لا** **يخفى** **في** **الوجه** **الوجود** **اي** **قلته**  
 لان اسم غير ثابت في الاصول تسليمة ويمرر على ان هذا نص في  
 اقله شرط القدرة على فعله غناء السائق **فلا** **يصح** **ما** **لا** **ينضبط**  
**مقصوده** **كالمختلط** **المقصود** **الادراك** **الذي** **لا** **ينضبط** **بغير** **نفس** **في**  
 كسك ونخص فيه ما كذا مثل به مشارع وهو سيق فلم لان الما فيه على  
 مقصود مع عدم منعه لمعرفة المقصود وانها نسب عدم الصيغة فيه  
 ما ذكره من عدم انضباط موضوعه وانها نسب فيه لوفر قوايئة  
 ومن قول الترمذي اذا قل لا عني له عنه فان قوامه به بخلاف هذا  
 اذ لا مصلحة له فيه وماله المصلح قبل يرد على المتن الذي استشهد  
 بالما فانه لا يصح العلم به مع قصد صفاته فلفظ ويرد بان  
 انما وان لم يقصد كسرها العلم بالمقصود كما نمر به قوله لا يصح نيله  
 الجمل بالمقصود منه وهو اللين **ومع** **مركب** **من** **جزء** **او** **كثير**  
**غالبية** **وهي** **مركبة** **من** **دفع** **مخروفا** **مع** **مركب** **وعن** **او** **عود** **وكاف** **وقب**  
**حقا** **ونقل** **مركب** **من** **بطانه** **وظاهرة** **وحشول** **لان** **العبارة** **لا** **تفي** **بذكر** **الصفات** **فانها**  
 واقدارها ومنه مما قاله البكي ومن شعبة **وخف** **او** **نقل** **مفرد** **ان** **كان**  
 جريدا من غير جلد ككوب مختلط جرد لا ملبوس **ونزاع** **في** **نفسه** **او** **دال**  
**او** **طائر** **مهاجر** **ويخفى** **كسرا** **وله** **وضحة** **مختلط** **مختلا** **لان** **النشأ** **الاول** **والاخر**  
**صحة** **في** **المختلط** **بالصناعة** **المنضبط** **عند** **اهل** **تلك** **الصناعة** **المقصود**  
 الان كان كما ماله **كثافي** **من** **قطن** **ومرسي** **وخر** **من** **الرسم** **وور** **او** **صوف**  
 مشط علم العاقد من بورن كل من اجزاؤه على المعتمد وعليه فظهر الاكتمال  
 بالظن **وفي** **المختلط** **خلقة** **او** **غير** **مقصود** **لكنه** **من** **مصلحة** **في** **الناظر**

**نحو** **نحو** **واقط** **وما** **فيها** **من** **المخ** **والانفخ** **من** **مصلحة** **لكن** **قبل** **اختلاف** **العرض**  
 قبلتها وكثرتها وعليه نحاش فان هذا تفاوت مبدع مظهر فلم ينظر في  
 اليه قبل لاند من تعبد الخي من الجرد بدفعه في التقدم والعتيق فانه  
 فقر عليه والامر وعلمه بان اقل ما يقع عليه اسم العتيق او القديم  
 غير محذور ومرى عليه هم متقدمون انتهى وفيه نظر **فما** **في** **صفا** **صفا**  
 في التما العتيق ولا يجب تبيان مدة عتقه فكن هذا لان يفرق بان  
 من شأن العتيق صفة عدم الانضباط ودرجة التعريف لا يت من  
 حمل النص على ما فيه تعبد لانه معتب وفيه نظر وان جرت عليه في  
 مشح الارشاد لان تعديل الامر المتكلى يرد هذا الخيال المذكور كما هو  
**نحو** **من** **الاول** **بشدة** **نفس** **اوله** **ومعه** **وهو** **على** **الخال** **بشدة** **خلقة** **فرب**  
 تشبه بالقرود في النوى **ومن** **الثاني** **انما** **نحو** **حل** **تم** **او** **زيب** **ولا** **يضر** **تمام**  
 هذه من مصلحة فهم ان حين وما ينشأ له من عطف على عتاق لفساد المعنى  
 بال على المختلط كما تقرر فان اردت بالمتنضبط ما انضبط مقصوده اختلاطة  
 بمقصود اوله لان الين مبطو فاعلى عتاق لا الخي فلا يصح العلم في  
 الاصل عند الركوب لا خلافتا خبر الفارسية **ولا** **يصح** **العلم** **في** **نفسه**  
**وجوده** **في** **الصين** **بوضع** **الغرفة** **اي** **يحل** **يعز** **وجوده** **وهو** **لو** **بان** **لم** **يعد**  
 نقله اليه البسج الا لوقوفه بتسليمه **ح** **ولا** **يصح** **انما** **لو** **استقصى**  
**وصفه** **الذي** **لا** **يد** **منه** **لصحة** **العلم** **به** **عن** **وجوده** **ما** **ذكر** **في** **الاول** **انما** **كان**  
 تكسرا وله فان ضم كان مردا و **ح** **تشدد** **دالما** **وقد** **تخفف** **والواقف**  
 اذ لا فيها من ذكر الشكل والخي والصفا مع الوزن واجتماع ذلك فادر  
 بخلاف صفو الولو وهو ما يطلب للتداوي اي غالبا وضبطه الجوفي  
 ضدي دينا ولعله باعتبار ما كان من قوة وهي دكاؤه في مشي  
 اما لان فهذا لا يطلب الا لزينة لا غير فلا يصح العلم فيه تعريفه **في**  
**جارية** **ومرحة** **كما** **وزر** **او** **دعاجة** **على** **لا** **وجه** **وان** **قلت** **مغايرتها** **كالز**  
**فاختار** **او** **ولدها** **مثلا** **لندرة** **اعتمادها** **مع** **الصفات** **المشتركة** **واما** **ص**  
 مشطها الكتابية مع نزرة احتاجها مع تلك الصفات لسهولة تفصيلها  
 بالشلم ويصح في البلور والعق لا اختلاف **احجاره** **نفس** **ع** **بسم** **العلم**  
**في** **الصور** **غير** **الما** **ل** **لشوة** **في** **الذم** **قرضا** **نصا** **في** **الابل** **وقا** **سأ**  
 وتصحيح لما كس النبي عن السلف في الخي ان مردود بانه لم يثبت  
 وروي ابو داود انه صلى الله عليه وسلم امر عمر بن العاص رضي الله  
 عنه ان يأخذ بغير بيعين في اهل وهذا اسم لا قرص لانه لا يعمل تاجلا



ولا زيادة **و شرط في الرقيق ذكر نوعه كتر كبا** اوحشي وصفه المختلف  
 كرومي او خطافي **في كرومونه** اي النوع ان تختلف **كبا** بين واسود **ويص**  
**بما فيه برة او قشرة** وبسواده نصفه او كدرة اما اذا لم يختلف لون النوع  
 او الصنف كما لا ينبغي خلاف ذكره **و ذكر كرومونه وانزلته** وبيانته في  
 بدارته والواو في هذا على ما في **في كرومونه** ونحوه من كل ضرب مما ذكر  
 بمعنى **و دونه** كامن ساو حتم وتظهر ان المراد اختلافه بالفعل ان  
 تقدم على خمسة عشر والافيه او ان لم تومت فلا يقبل ما زاد عليها لان الصنف  
 مقصود في الرقيق ولا ما نقص عنها ولم يختل لانه لم يوجد وصف الاختلاف  
 الذي يصرف عليه ولا نظر لدخول وقتله بقسم لانه محال ولا قرينة عليه  
**فان قلت** لو لم يمتد اليه اربع عشرة في الضرب على تركيحي الصلاة في  
 ابن بحر ثلاث عشرة سنة في الاختلاف منه فلم يمتد بذلك هذا **قلت** لان  
 ضامرا ما اعطيا وهو الحق لم وهو لا ينصرف عند الاطلاق الا الحقيقة  
 وهي الاختلاف بالفعل وابعاد خمسة عشر فلم تعدل لغيرها وفي ذلك المعنى  
 المتفق فخصوا به في كل باب بما فيه نسبة فتأمل لا يتقدم به ما لا يشرع  
**وقد** اي قائمه **ط لا وقصر** وربعة **وكلمه** اي ما ذكر ما يختلف كالرصف  
 والسن والقدر بخلاف ان يكون لذكورة **على السرايب** فلو شرط كونه من سبع  
 مثلا فلا يحد بدا لم يصح لندركه ويقع قول الفاعل العدل في قوله كذا  
 ان بلغ والا فقول سيرة العدل ايضا ان علمه وهو المراد من قولهم ان  
 ولو في الاسلام والا فقول باي الرقيق يظهر ويظهر الاكتفاء لعدل  
 منهم لان المدار على حصول **ولا يستبرح ذكر النكول** بفتحين وهو سواد  
 يعلو عن العين **والسمن** ونحوها كدريج وهو شدة سواد العين مع صفتها  
 وكلمة وحدها استدارته ورقه خضر وملاحظة **في الاصغر** لثامع النسي  
 باهاليها **في الماشية** كالسرا والغنم **والا بلي والحيل والغال** **والجيب النكول**  
 وظاهر كلامه بل صريحه انه لا يجب التعرض هنا لكونه في الاوخصيا واعلم  
 فلا يلزمه قول الخصي لان الخصاء عيب كما مر به من قبل هذا ومسلم  
 بالحق في اشتراط ذكره في الحكم لانه ليس عيبا سمع مع اختلاف الفرضه **والانث**  
**والسترون** **اللون** الا الانث في الانثى لانها لا يكون زاسم فيه لعدم انضاض **والنوع** والصف  
 ان اختلاف كذا في الاعراب في الانثى وكذا في الذكر في الحيل وكذا في  
 رومي في البقرة ونحو ذلك نعم او ما مشبهه في كل ما العادة كونه ولا  
 يجب هنا ذكره كذا وقال يجب لا ينصرف الا في ذكره وغيره ولا وصف اللون  
 لكن يستفي في فوجيل ذكره ونحوه **وفي الطير والسك** وحبها **النوع**

من

ان في خبر واليب

والصغر

**والصغر كرومونه** اي احدها ولون طير لم يرد للاهل وكذا مسنه ان عرف  
 وذكورته وان شئته ان امكن التمييز وتختلف به عرض وكون السك  
 او غير ما طر با او ما **وفي الكرم** من غير صيد وطير ولو قد بدا اليها **الحمار**  
 عراب او جوايس **او صان او من ذكر حصي رصيم** هذا لا اعنف لان  
 الحنف عيب **معاكوف او مندها** اي المذكور ان اي ان في كل فطيم راجع  
 سمين والوضيع والقلم في الصغر واما الكرم فحينه للحدود والنسي  
 وكونها من كرم احد ذلك وذلك لاختلاف العرض بذكره ارجح الرافعة  
 اطيح والعلق فانه اوسم ولا بد منها من علمه في ثري كجها **نعم** ان لم يختلف  
 بها ومنه ما لم يجب ذكرها وكونا في كرم الصيد ويشترط فيه بيان  
 عين ما صيد به **من فخر** هذا محام اذ ان **او كلف او حنت** او غير هذا اختلا  
 العرض منها ايضا **ويبين** وهو با عطفه على **المادة** عند الاطلاق في كرم السهم  
 ويجوز زجره **وخ** لا يجب قوله لا شرط من مربي الفرس على الاوجه من  
 وجهين فيه والفرقان الفريخ غالبا من نفعه يفرقه لا فاسا دخل في  
 العظم ويجب قبول حاله بوجه عادة مع المهر لاراسه ورجل من طير ورد في  
 رأس لا حمة عليه من نيك **وفي الشياخ** **الحمل** كلفن او كنان واسم وولد  
 شبيهه ان اختلف به عرض وقد فني ذكر النوع عن غيره **والقول والفرق**  
**والفلفظ والوقفة** بالوال وهي صفتان للفرق **والصفاة** وهي انضمام بعض  
 الغنوط الى بعض **والرقعة** وهي ضربها وها رجان لصفة السج فهاها الحسب  
 ما في الروضة **والصفاة** من استأطها **النعم** قد جعل الدقيق وعكسه **والنوع**  
**والنحو** وكذا اللون في خدمه ووبر وقطن واطلاقهم محمول على ما لا  
 يختلف من كنان او قطن **ومطابقة** عن ذكره وعنده **يحل على الخاتم** لانه  
 الاصل دون المقصور **نعم** يجب قوله ان ان لم يختلف العرض **والنحو**  
 السلم في **النحو** لا يضبطه لا التوس وان لم يمتد لعدم انضاض الحيلان  
 جديده وان غل ولو قبيضا وسراو بل ان احاط بها الوصف والاولا وعلم  
 يحل تناقض النحوي في ذلك **والنحو** السلم في كنانا كان لعدد وقته لا قبله  
 وفي **ما سبق** عن **له قبل** **النحو** **بالزود** اذ ان الصبي ونوعه وزمنه في  
 لونه وكنده **والا قيس** **محمدة** في النوي **النحو** **بعده** اي التبرك  
 لفرق الصبي **قلت** **الاصم** **منه** **وبه** **قوله** **الفرق** **وبه** **اعلم** **لان**  
 الصبي نوده بيد الفرع فلا يفرقه كوصفا قد اوردته ونحوه في  
 الحرق وعصبه من حتى يخططه نفس عليه في الام وقول شارح الا  
 عصب اليمين غلظ فيه والاولى في عمله على ما لا يضبطه الوصف **في الفرس**











في الضابط الا في جعله ملجأ به فترجوه بفصل بل هو نوع منه اذ كل منهما  
يسمى **القرض** الذي هو تخلفك الشيء برده **منه** وبالله **منه** وبالله **منه** وبالله **منه**  
وتكسبه مستحق حقه فهو من السنن الاكيدة للاباق الكثرة والا حاديت  
الشبهة كغير مسلم من نفسه عن اخيه كره من كره الدنيا نفس الله عنه  
كرهه من كره يوم القيامة والله في عون العبد ما دام العبد في عون اخيه  
خبر من اقترض الله مرتين كان له مثل اجل جدها لو تصدق به وفي غيره يستند  
من ضعفه الا كثر من انه صلى الله عليه وسلم رأى ليلته اسرى به مكتوبا على  
باب الجنة ان درهم الصدقة تشرق والقرض يمانته عشر وان جبريل على  
له ذلك بان القرض انما يقضى بدخول حلال في الصدقة وروى البيهقي  
عن قرض النبي خبر من صدقة ويثبت ما في هذه الاحاديث في شره الاثر  
وخبر بعضهم انهم من الخبرين بانهم افضل من الصدقة خبر صحيح لان الاول  
المعصية بافضليتها صحيح ودونها فوجب تقديمه عند التعارض على انه يمكن  
حملها على انه من حيث الابتداء الماخية من صون وجهه من لا يعاد السوال عنه  
افضل وحمل الاول على انها من حيث الاتية لما فيها من عدم رد التقابل افضل وحمل  
عده ان لم يكن المقرض مضطرا والا وجب وان لم يعلم او يظن من اجزائه انه به  
ينفق في معصية والاحرم عليها او في مكروه والاكراه **وتحريم الاقتراض** والى  
استدائه على غير مضطرا لم يبرح الوفا من جهة ظاهره فحوله في الحال وعند الاول  
في الموحل ما لم يعلم المقرض بحاله وعلى من اخفى عنه واضرب قائمه عند العرض  
تقبا في نظيره في صدقة التطوع ومن لم يعلم المقرض من انه اغا يقرضه لغير  
صلاحه وهو باطل لحال في ذكره من الاقراض ايضا لا هو ظاهر ما كان به اذ  
عاقبان ومعقود عليه وصيغة في غير القرض الحكمي وبديها لانها اعم من الحلال  
القوي في اصلها وتفاصيلها فقال **وصيغة القرض** متعددة منها  
**القرضك او اسلفتك** كذا او هذا وقد ينظر فيه ما به بشرى من التوفيق  
والسلم الا ان يقال المتبادر منه القرض كسما وتكرار المتعلق في السالم يرجع هذا  
**او حقه** **بثلث** او ببذله لان ذكر المثال او البذل فيه نص في مقصوده القرض اذ هو  
على رد المثال صورة وبه فارق جهل حقه كذا كناية ببيع وان كان في المعزى وغيره  
هنا وانصحه انه صريح في هو ظاهر كلام الشافعي لان كناية طلاق الجمع ونحو بعض  
هو لان حقه بثلث كناية ببيع وبرده ما قرره بها يعلم منه ان المقصد من الثمن  
مطلق العوض لا المثالية حقيقة ولا صورة وهنا بالعكس فلم يصلح كناية  
ثم **نعم** **بث** السمي وغيره ان حقه كذا كناية هنا كالبيع وفي اشهر الاستوى  
في الملكين هذا الدرهم بثلث او بدرهم هل هو بيع فيترتب عليه احكام المرفق

ام قرض

ام قرضه فخر والمثبة الاول ويومده انهم لم يذكروا هذا المثال هنا انهم في ما  
قاله يفتقر في خصوص هذا المثال لانه صالح للمرفق والقرض اذا ائتمنته مقصوده  
في كل منهما وان اختلف المراد بها فيها وهذا استوى قوله بثلث وقوله بدرهم واحتمل  
قوله البيع والقرض ونحوه الذي يتجه انها ان يقرضه احد هاتين المرفقتين  
صلاحته لهما والا كان في بثلث من حقه قرض وفي بدرهم من حقه بثلثا او درهما  
وقد يشكك هذا بان لا يظهر وهو مل حقه في بايين مختلفين وتخصص  
بالنقدان وجدت والا فالحشاد ويجاب بالقام ذلك لضرورة اقتضا التنظير فله  
**او ملكتك على ان ترد له** او حقه ورد بثلث او امره في حواجك ورد بثلث  
فان حقه ورد بثلث كناية كذا فتراد ان سبغة اقترضه والا فكونا به  
قرض او بيع او حقه او اقترضه على ملكك ولم ينو البذل فهو **الا فكونا به**  
واقتضى في ذكر البذل صدق الاخذ وما صدق مطع مضطرا فخر حقه  
للناس على هذه المكرمة التي بها احيا النفوس اذ لو لم يحوط على الاية لكانت  
النفس او في بيته صدق الدافع تجا في بيع هذا وانفق على نفسك بنية القرض  
كذا قيل وقوله لا تطرب في الهبة المطلقة وان نوله الواجب من حقه في انه لا  
عبرة ببيته وبقرينة بيته وبين ما ذكر بان هذا القرض ما يملكه بثلث درهم  
النقد وتم لفظا على حقه فله بنية القرض به وهذا العلم انه حيث كان اللفظ  
به كناية صدق الدافع في بيته وما وضعت في الملك فلا بد صدق الاخذ  
في بنية كرا بثلث او بيته وفي قضا عدل ركشي ما حاصره قالوا هنا اختلافنا  
في دعوى العوض صدق الاخذ وفي الهبة قال وهنك دعوى فقال لها ناصدة  
ولو قال اعتصمتك بالفاو طنتك بالف فقال لها ناصدة فاجبت ان المال  
في المثل بدعي ربا ذرة ربا ذرة لفظ ملزم على اللفظ الملك المتعلق عليه  
في الاصل عدمه وبوابة الزمة وقوله لو قال صدق فقال بثلث وصدقي  
خلف على بثلث قول قول الاخر لانها هنا اختلافنا في اصل اللفظ الملك  
فصدق اما تلك لانه اعرب باللفظ الصادر منه فصدق في عود العين  
اليه لا في الزام ذمة الاخر بالتمن علا بصل بارتها منه او فان الاخذ قرض  
او اقترض مثلا في تصديقه اخر القرض وما في اخر تصديق ماله تعاقب  
عاجها ووافق القرض وقيل قول اول لم اقتبس لم يقبل كذا فله على صاحب  
الوجه وغيره **نعم** **له** كناية انه اقتضه كذا يعلم ما ياتي في الرهن وقال  
اما ودي تصدق اقبضت بيمينه وابن الصباغ اما قاله قول ويظهر  
فيما اشترى من استعمال لفظ القرض هنا انه في الاصله اعارته كناية  
لانه لم يجز نفاذا في موضوعه وفي غيره ليس كناية لانه صريح في بابه

الا فكونا به



ووجدنا في موضوعه ثم رأت بعضهم اطلق من حقها ان شاعت  
 وزد ما ذكرته من التفصيل الذي لا بد منه **قال قلت** الشئ بعينه  
 بفعل فاعلا لا يصح العارضة **قلت** بتسليمه هذا لا دخل له في العارضة اذ  
 الذي له دخل فيها الشئ بعينه على الشئ بعينه لا في الشئ بعينه  
 كاشا **شروط قوله في الامتياز** كالمبيع ومن ثم اشترط فيه بشرط البيع  
 السابقة في العارضة والصفة لا كحصولها من موافقة القنول  
 لا يجب ان يكون في القرض في القرض كالمبيع او بالعكس لم يهرق وان عارض  
 موضوع القرض بان القرض منقضي فلم يبق قول بعض المتكلمين ولا  
 الزيادة عليه ويرد بمن اطلاق كونه منقضا كمن وضع القرض  
 انه قرض الشئ يرد مثله مساوي البيع اذ هو كذلك الذي يفتقر  
 اشتراط موافقة كذا هنا وكذا القرض فيه مشابهة بشرط كذا  
 لا ينافي ذلك لان المعايير فيه هي المقصودة والقابل بكونه غير  
 معاوضة هو مقابل الاصح ومن ثم قال جميع ان الايجاب فيه غير شرط ايضا  
 واختاره الاذرعوي وقال قايض كقول المعاطاة في البيع فوارضها وان عارض  
 الغرض به بانه سهولان شرط المعاطاة بذل الوضو او الترابية في الذمة  
 وهو مفقود هنا هو المعاطاة السهولة لا حاربهم خلاف المعاطاة في الرهن  
 وغيره مالم يسهل فيه ذلك فذكره شرط للمعاطاة في البيع دون غيره  
 اما القرض المحكي فلا يشترط فيه صيغة كالطعام ما بيع وكسوة عار  
 وانفاق على لقيط ومنه امر غيره باعطاء ماله عرطن فيه كاعطاشا  
 وظالم او اطعام فقير او اقداسه في داره واشترطه ان يكون في  
 وبقي اضر الضامن ما يعلم منه انه لا يرد في جميع ذلك وخوفه من شرط الرهن  
 بخلاف ما زعمه كدائن وما يزل من كونه كقول الاسير لغيره فاد في  
 ومن الاول اذ لم يرد على ما ادعى به اي قبل ثبوته وادركا في  
 قبل تعلقها بالذمة وانه في من جملة الدين كالمعاطاة ولا يرد في  
 كان في القدر والمعين بتلك صورة كالقرض ولو قال اخض ديني وهو  
 بك قرضا او بصاحبه فوضه لا يرد له وهو في اخره **مسألة** له الحق في  
 تقاضيه او اخضه ودينه مثلا ولكن ذلك فراضا وكانت فراضا حصل  
 في القرض او كعشره كعالة فيستحق العمل ان اقضيه له لانه امر  
 وقرض الاعي واقترضه كبيعته وشروط في القرض **اهلية التبرع**  
 المطلق لانه المراد حيث اطلق وهي تستلزم ربه واختياره فمما يقرض  
 فلا يرد عليه خلا فالتنزع صحة وصية السفينة وتبديده وتبديده

منفعة

بمنفعة دونه الخفيفة وذلك لان حبه مشاحية بقرع ومن ثم امتنع  
 تاجيد اذ التبرع يقتضي تحيظه ومن يجب التقاض فيه وان كان روبا  
 فلا يقتضي من تحيظه عائلته وكذا اوله الا ان ورث بالنسبة لغير القاض اذ له ذلك  
 مطلقا كقوله امتعته وان فاذع فيه السك **مسألة** لا بد من سائر المتعطين  
 منه وامنته وعدم الشهة في ماله ان سائر ماله المولى والاشهاد عليه  
 وكذا اخذ من ماله ان راي القاض اخذه وله ايضا اخراض ماله المتكس تلك  
 الشروط اذ ارضى العروبان اخبر القسمة اما مستقرض بشرط الرهن والاختيار  
 وسماها ما في صحة تصرفه في الشئ المهرل قرضا وعونه وكذا الكراف **ويجوز**  
**اقرار من يملك مسألة** اي في نزع فلا بد من امتناع المالك في المعين وهو شرط  
 كالذي الذمة خلوقا كقرضك العاقل وقيل وتقرقا ثم اعطاه القاض  
 اذ قرب القرض عرقا ولا خلا وان كان فيه السك ويجوز فرضه في غير  
 د رهم تبين قدر رعايد ويرد مثله ولا ان يفتقر بهما الى العقد وقضية  
 الضابط حل اقراض النقد المغشوش وهو ما اعتمد جميع متاخرين خلافا  
 للرواية لانه منبج في المعاملات في الذمة وان جهل قدر رغبته لكن  
 في حق الرهن بالصفة ما يوسطه في البيع فتبيد السك وغيره ما عاينا  
 عرق قدر رغبته مردود ولو رد من بوعه احسن او ان يرد بغيره  
 والا حار ولا يطر لها كذا ان يقر في الرهن بالصفة والاعانة في القرض لانه  
 ارفاق ومن يرد احسان فان اختلف النوع كان استبدل لا يفتقر اليه  
 القرض كما يوجب الاستبدل وفي الروضة صاعن القاض من فراضا  
 لا امتناع السلف فيها وقبرها كاصك في الاجارة جوارها وجميع الاستبوي وعونه  
 اخذ من ولا يملك المثل المنفعة تحمل معنى والحال على منفعة في الذمة  
 وهي منفعة غير العتاق كما مر او ابل **مسألة الامانة** **قوله في القرض**  
**في الاصل** ولو غير مشاهة فلا يجوز قرضها وان جاز ان لم يملكه فديطو  
 وبرد ما اقتصير في معنى عارة الجاري للوطي وهو متنع كما قبله مالك **عنه**  
 اجاع اهل المدينة وما نقل عن عطاء من حوازه رديته مذكوب عليه  
 ليس في محل فقد قبله عنه امة احلا فالوجه الجواب بانه ما ذيل كان ان  
 يخرج فيه الاجاع ولا مشاحية حوازه منها للوطي حوازه الرجوع فيها حتى  
 القرض من الحاديين ولا يوضعه الرجوع ولو في البدل فامتنية الا  
 عارة بخلاف الحية فيها خرج محل فحمة عليه نسب او رضاء او بصا  
 هرق وكذا املاعة وخوفه مسته وشبهه لا تخاف روضة لتعلق  
 دخول مانعها باختياره وبوجه خلا فاجب ان مثله مطلقه لانا القرب وال



مهر لا يور السلفا الحنفي

مطلوب في النقود ط

بأنها بالتحليل الذي لا يستبعد وقوعه على قرب غير فاجل خلافا لاسلام خو  
 المحسنة ورتقا وفيها مقرضة لحن محسنة لان الحذور من هون التعم  
 وهو موجود ومن غير دفع الوصل فقد جرى على الغالب وحيث لا دعي  
 حل اقراضها لبعضه لا منها ان وطها حرم على المقرض والا فلا حذور  
 وهو بعيد لان الحذور وهو وطها لا ردها موجود وتحررها على المقرض  
 امر اخر لا بعيدا لانا ولا نقضا وتحررها لحنها لان انقضا بعيد  
 ولا حذور لان المقرض لا يحل لان ظهورها لهما اقرب من انقضا  
 الحنفي وهذا هو المقرض فيها ووجهه ما ذكره خلافا عن عكس ذلك  
 فان التعم ذكر ان بطلان العرض لان العروة في العقود دما في نفس الامر  
 وقوم الحنفي انما يحل قبل الحذور وطيه ما دام حنفي ورد بان  
 قبوله امتناع الساجية **وهذا لا يسم حنفي** اي في نوعه **لا يجوز اقراضه في**  
**ادع** لان ما ينضبط او غير وجوده يتعدى وانفسه دمثا اذ الواجب  
 في المتقوم رد مثله صورة **فم** يجوز قرض الخير واليمين ولو جاز  
 فضلا لما حذر المساجدة ورده وانا قال في الكافي او عذر ادم اشترا  
 طه الجمع بينهما بعيد وجزا متابع من دارم يرد على النصف لان له مثله  
 له الرتبة على الاوجه وهي حرة لمن حاصص تلتقي على الدين لورب لا خلا  
 حوضتها المقصودة وعدم من الضابط ان القرض لا بد ان يكون معلوم  
 المتراي ونوما لئلا يرد ما مر في تحكيم الدرام وذلك لئلا يرد مثله  
 او صورته وجوز اقراض المكمل موزونا وعكسه ولو قال اقترض  
 عشرة مثله فقال هذا من قلون فان كانت له خت يده جاز ولا فهو  
 وكيل في قبضها فلا بد من تحريمها كما مر **ويروى** وجوز احدث لا استبدال  
**المشي في الكافي** ولو نقد انطلم السلطان لانه اقرب الى حقه **وفي النجاشي**  
**المتقوم** وباني صا بطها في الخصم **المثل صورة** فخر مسم الله صلى الله عليه  
 وسلم استلحق بكر اي وجي اثني من الابل ودرعا عباي وهو ما دخل في السنة  
 السابعة وقال ان حيا رتم احسنه قضا ومن لازم المثل للصوري اعتبار ما  
 فيه من اعمالي التي تتركبها القيمة فيرد ما لجميع تلك كلها حتى لا يغوب  
 عليه شي ويصدق في المقرض فيها بيمينه والذي يحكي في النقود المعتاد في  
 في الاقتراح انه هبة ولا انزل المقرض فيه لا يضطر فيه ما لم يقل حقه مثلا  
 وينوي به القرض ونصد في ذمة ذلك هو وارثه وعلى هذا العمل اطلاق  
 جميع انه قرض اي حكما **رايت** بعضهم ما نقل في ك هو لا وحسن البلقي  
 انه هبة قال ويحل الاول على ما اذا اعتيد الرجوع فيه والثاني **عنه**

ما لم

ما لم يعتد قال لا خلافا في احوال الناس والبلاد انتهى وحيثما اختلف فيه  
 ثمين ما ذكرته وباني قبيل المظنة تعيد هذا الخلا في ما يقتضي الوقوف  
 عليه وويلي لمعهم انه اقني في اخ انفق على اخيه الرشيد وعنه الحسن  
 ساكت ثم اراد الرجوع عليه بان يرجع اخذ من القول بالرجوع في مثله  
 النقود وفيه نظر طويل لا وجه له اما ولا فلان ما حذر الرجوع ثم اطلقه  
 به عند عدم ولا عادة في مسئلنا فضلا عن اطلاقها بذلك واما ما اذا  
 الامت صرحوا في مسائل ما بعد عدم الرجوع منها من ادى واحدا من  
 عروة كدنيته فلا اذ نه مع ولا رجوع له عليه بل خلاف والتفتة على مو  
 الزوج واجبة عليه فكان اداوها عند ما ادا دنيته وبهذا انتهى انما مصرح  
 بها في كلامه وان الاضافه ما مر عقلة عن هذا وبغيرها عتق واجبة فهي  
 لا رجوع بها بالا وفي لانه اذ لم يرجع باقا بالزم فيها لم يلزم اولى **فان**  
**قلت** صرحوا في مسائل بالرجوع **قلت** تلك اما كذا انه انفق باذن الى اكم  
 اوسع الاستدراك للضرورة كما في ضرب المال وقتها واما الظاهر ان الاضافه لازم  
 له كما اذا انفق على مطلقته الى ان لا اجل او يجلد الما عنه استلحق  
 فخرج به بالانقضاء على ظاهر الوجوب قبل ثبوت ونحوه لحيوان ركاة ثم رجع  
 لسبب رجوع عليها الاذ ما انقضى على الاوجه لا ينافي بطلان الوجوب لظهوره  
 ملكه ونحوه قول الزركشي لم يصح جوابه في نقل عن الاساف ما يقتضيه  
 الرجوع وكذا يقال في لقطة غنمها ما حاما اكلها ونحوه فوقفه كما في الاشياء  
 في هذه ايضا **فم** لا اثر لظن وجوب في بيع اشترا فاسد فلا يرجع ما  
 انفق عليه **وقيل** يرد **العمدة** يوم القبض واذ المقرض كذا المسألة في  
 جميع ما من فيه صفة وزينا ونحوه **ولكن** **يوقف المقرض** اي بالمقرض  
**في غير محل الاقراض** **والنقل** من محل الى محل الظاهر **مورد** ولم يصرح بالمقرض  
**ما لم يعمد** **بلد الاقراض** يوم المطالبة فحاز الاعتراض عند لا كما في المثال استوف  
 فتمت بلد الاقراض والمطالبة ام لا كما قاله **الشيخان** خلافا لابن الصاع وجماعة  
 للضرر وهي للضحية فلا وجه لطلبه الاقراض لم يتراد ما اذا لم يكن له مونة  
 او لحملها المقرض فضا ليدوه **نعم** النقد الذي يفسد بقله او يفاوت قيمته  
 تتفاوت البلاد كما في نقد موقوفه الامام وتقله او يفاوت قيمته انما  
 ياتي على ما مر عن ابن الصباغ **ولا يجوز** قرض نقد او غيره ان اقرب **نشرط** **اد**  
**صحيح** **عن مكسي** او **زيادة** على المقدار المقرض او رد جديد ردى او عني  
 ذلك من كل بشرط منفعة المقرض كرده ببلد اخر فان فعل فقد انقضى  
 لجو كل قرض من منفعة فمورد با وجوب ضعفه **لحي** معناه عن جميع من الصحابة

مطلوب في النقود ط



ومنه القرض لمن يتاجر ملكه اي مثلاً يكثر من فخته لا جله الغرض ان وقع ذلك  
 بشرط اذ هو حرام اجماعاً ولا كره عندنا وخرم عند كثير من العلماء قالوا  
**ولو رد** وقد اقتضى من ماله لنفسه **هكذا** لا يرد اذ قد رآه وصفت **بلا شرط**  
**فمن** ومن ثم ندب ذلك ولم يكرهه الفقهاء الا عند تقبول هديته ولو في الربوا  
 وكذا في مدين للقرض السابق فانه ان خياركم احسنتم قضا ولو عرفتموه  
 برؤ الزيادة كرهه اقرضه على حد وجهين وبوجه لوجه ان قصد  
 وظاهره فلا يملك الزيادة تبعاً وهو ينفذ خلاف العظم **ولو رد** فهو حبة  
 مقبولة فتمت الرجوع فيه كما اقتضيه ان يحيل **ولو شرط** **بمكسر** **فمن**  
**او ان يقرضه** **مباشرة** **لما شرط** فيها ولم يجب الوفاء به لغيره وعند  
**مورع** **ولا يفسد العقد** **اذا لم يشر** من فخته للقرض **ولو شرط** **اجلا**  
**فمن** **بمكسر** **فمن** **اذا لم يشر** للقرض **فمن** **بمكسر** **فمن** **اذا لم يشر**  
 من فخته الا لا لا يمنع التنازل فيه كالربا وبطل العقد لانه راد في  
 الارفاق لا يمنع للقرض ولا يفسد له في الاخرة لان المقرض  
 لما كان معسراً كان المقرض يملكه ويخاف الرهن بقوة دامي القرض  
 فانه مسته ومان وضعه جازعاً للقرض فلم يفسد ما شرطه اياه وليس  
 الوفا بالتأجيل وفخته لانه وعد جبر ولا يتأجل حاله الا بالوصية والند  
 على ما فيه مما ياتي في باب حاضرها وتأخر المطالبة به مع حاله **وان**  
**كان** **للمقرض** **عرض** **من** **فمن** **اذا لم يشر** **بمكسر** **فمن** **اذا لم يشر**  
**العقد** **في** **البيع** **كان** **فيه** **منفعة** **للمقرض** **وله** **اي** **المقرض** **شرط** **وهو** **اقبل**  
 عتياً فاساً على ما يري في البيع واخره من فخته عند حاكم واشهاد عليه لانه  
 لم يرد فخته فلما اذا اقتل الشرط الفسخ وان كان له الرجوع بلا شرط  
 لان الحيا والمروءة تمنع منه **وبذلك** **القرض** **بالقبض** **السابق** **في** **البيع** **كما**  
 هو ظاهر **ولا** **لا** **يمنع** **عليه** **التصرف** **فيه** **وما** **لمنع** **وهو** **اقبل** **بالقبض**  
 انما يملك الملك رعاية الحق للقرض لا يملك الرجوع فيه ما بقي من التصرف  
 بتمتع حصول ملكه بالقبض ونظرو فائدة الخلافا في التفتت وحقها  
 ونفذ في الا برافضه على الاول لانه ملكه له التفتت بدله لزمته لا ان  
 لنا العتق ملكه المقرض فلم يصح الا بزمنا **وله** **بشأ** **على** **الاول** **الرجوع**  
**في** **عقده** **تا** **اذا** **ما** **بقي** **في** **ملك** **المقرض** **بما** **له** **بان** **لم** **يتعلق** **به** **حق** **لازم** **في**  
**البيع** **وان** **دبره** **او** **زال** **عن** **ملكه** **ثم** **عاد** **كما** **هو** **قاي** **الربط** **بده** **لمن**  
 له طلب بدله عند فخته فخته او في التفتت رده عليه قراً وخرجه لانه  
 رهنة وتماثبه وجبايته اذا انقضت برقبته فلا يرجع فيه **فمن**

لواجه رجوع فيه كالوفا ان انقضت احدية والا فده وبها وتقص فان  
 بشأ فخته مع ارضه او مثله لهما فان **قلت** ياتي في لفظه بملك ثم يفسد  
 مالهها وقد نقصت دعوت فذلك مالهها او التفتت ردها على الارض  
 احب المتلفط وهذا يتكفل على ما هنا **قلت** لا يتكفل عليه بل يفرق باث  
 المقرض بحسن فتناسب تحبوه على خلاف التاعدة الا تبته بخلاف انما  
 ثم فان التملك فخر عليه فاحري به على اللصل والصلوات انه في الناقص  
 برده مع ارضه حتى في اكتفويه منه فهذا اولى ويصدق في ان يرضيه  
 منه النقص على ما فخته به بعضهم وكما راعى اصل نزاهة منه لكن يعارض  
 ان اصل السلامة وان الاصل في كل حادث تقديره باقرب ومن وهذا  
 خاصان فليصدق ما على الاول العام ع رايهم مرجح في غاصب رده لقصو  
 ناقصا وقان غصبته هكذا فذلك كما ان الاصل في الغاصب لا ان الاصل  
 بملكه من الزيادة وهذا مرجح في ترجيح الاول بل اولى واذا رجع فيه  
 موجباً ان يتأصل لا نقص الزيادة ولا اقله وان شاخذه بدله وان  
 بعضهم في جرح اقرضه وبني عليه وجب بذره انه كما لهما فخته  
 بدله **فمن** **ان** **يجز** **على** **المقرض** **بفلس** **بأق** **فيه** **ما** **ما** **في** **فما** **اشتر** **اه** **اخر**  
 التفتت **كما** **فمن** **الرهن** **هو** **لقد** **الثبوت** **ومنه** **الحالة**  
 الراضة او الحب ومنه الخبر الصحيح نفس المؤمن رهونة بد يندرج بقض  
 عند دينه اي يهبو منه عن مقامها الكريم ولو في الزرع ان عصر بالدين  
 او ماله يفتن وفاقولان لكن المسقول عن جرمه وارضاه ان لا فرق بين  
 يخلد وما وان لا يقر والتفصيل اما هو يري فغرضه اما وروي والكل  
 في غير الانيا صلوات الله وسلامه عليه وشرا جعله عن مال وشقة  
 بد يفتن من ماله عند تقديره واصله قبل الاجماع انه فخته مقبولة  
 اي فارضوا واقتضوا رهنه صلى الله عليه وسلم رده عند ابي الشيمس  
 وان له ليم من نوع منه او يتكفى ما يبراهه او عدم احد الرهن  
 منه على ثلاثين صاعاً من شعير لاهله متفق عليه والصحيح انه مات ولم  
 بقله واركانه عاقده وبرهون ومهره به وصيغة وبدلها لا يهتسب  
**فمن** **لا** **يبيع** **الرهن** **الا** **بالقاي** **وقيل** **او** **استباح** **والخاف** **بشأ** **عليها** **ان**  
 بقرى البيع لانه عقد مالي يشك ومن ثم جرى هنا خلافاً لما طاعة وبوخذ  
 من هذا انه لا بد من خطاب الوكيل هنا نظير ما في البيع **وخت** **صحة** **رفت**  
 موكله والفرق بان احكام البيع تتعلق بالوكيل دون احكام الرهن فيه  
 نظر بل فكم ولو قال دفعت اليك هذا وبقية بحتك على فقال قلت او



بعتك هذا كذا على ان ترهنني واركن به فقال استويت ورهنك كان  
 رهنا فان شرط فيه مقتضاه **كتقدم المهرين** به اي المهرين عند تمام  
 الغرما او شرط فيه نصيحة للعقد كالاشهاد بالمهرين به وحده نظريا  
 مرافقا او شرط فيه بالاعراض فيه كان لا ياكل المهرين الا كذا **العقد**  
 كالبيع ولما اشترط الاخير وان شرط ما غير المهرين وينفع الرهن كان لا يباع  
 عند الحيل او الا ياكل من ثمن المثل بطل الشرط **والرهن** لما فاته لغرضه  
**وان نفع الشرط المهرين** ومن الرهن كشرط مقتضاه من غير قصد **المهرين**  
**بطل الشرط** ومن الرهن بطل في الاخرى لما فيه من تغير قضية العقد وكونه  
 ثمر عا هو نظريا ما مر اخر القرض لا ينظر اليه ما مرنا من الفرق بين الماهي  
 فيه هابسته مثلا وكان الرهن مشروطا في بيع فهو بيع بين بيع واجارة  
 فبيعيان ولو شرط ان يخلو زواجده كتمرة وشاي **مهره** قال لا يفسد  
**الشرط** لعدم ما به الجواب **والاخرى** **من فسد الشرط فسد العقد** اعلم  
 عقد الرهن نفسا دونه ثما **فبفسده** قد يقال لاحاطة لعدة الجمل التفرقة  
 لانه بين حكم الشرط والعقد فيما قبل هذه الصورة فلو كان فساد الشرط في  
 العقد لم يفسد ان العقد في الصورة ان يفسد بين حكمه على ان هذه هي  
 رتبة فساد الشرط اذ قد يفسد الشرط ولا يفسد العقد كما من قبل الاخرين  
 فيه وتجاوب بان الذي ذكره قبل مشروط معينة وهذا قاعدة كلية ولذا  
 تعين ان يفسد فسد ليس لعين الشرط فله في الشرط الاعم لكن يقتضيه  
 في لفظ مقتضى العقد تمامه **وشرط العاقبة** الراهن والمرتبه الا اختيار  
**وكونه مطلق التصرف** لانه عند مالي كالمبيع ولكن الولي مطلق التصرف في  
 مال موليه بشرط المصلحة وليس من اهل التمتع فيه كان المراء مطلقه هنا  
 كونه اهلا للتمتع فيه دليل لفرجه عليه قوله **ولا يورث الوكيل** المتأيد  
 اقسامه **بال** موليه كالسيد **والنصي** **والجنون** لانه محسب من غرض  
 الا لضرره في كماله اقترض في اجه موده او ضياعه من كفايته او حلول  
 دين له او اتفاق متاعه الكاسدا وعبطة ظاهرة كان يشترى ما يساوي  
 ما يتين بمائة نسبه وورهن بها مائة او مائة له لان المهرين ان يستل  
 فراصم والا كان في البيع ما يورثه فلو ائتمن البائع الا برهن ما يورثه على انه ترك  
 الشرع خلا للحق وفي هذه الصور لا يورث الا عند الامن بخلاف ابداعه من  
 امن ولا يورث الحق في التبع **والا يورث** لانه في حال الاختيار  
 لا يبيع الا في موقوف ولا يقرض الا التام في ما مر عنده كمتدا الحرف في البيع  
 لا وتقدر عليه استيفاديه او كان موجلا بسبب اخر كارت **او عبطة ظاهر**

بان يبيع ماله عقارا كان او غيره موجلا بعبطة خلو منه الارتبان بالثبوت  
 المكاتب على تناقص فيه كالموت في الماتر ومثله انما يكون ان اعطى مالا او  
 ربح **وشرط الرهن** اي المهرين **فمنه** **عينا** يبيع به ولو موصوفه بعبطة  
 السلم خلا للامام في **الاصح** فلا يبيع رهن النقطة كمن يملك شيئا فاشيا ولا رهن  
 الدين ولو من هو عليه لانه قبل ففسد لا يورث به ونعده في بيع ديناهم بدل  
 فمافنا في المهرين فيكون عليه في دمه الجاني بان رهن ففقد على الرهن  
 الابرامته ومن مات مريضا وله متعة او دين فعلق الدين بترك مريضا منها  
 دشر ومنعته فعلق رهن ولا رهن وعلق مكاتب وام ولد **وبيع رهن**  
**اشاع** من الشريك وعيه وقبضه بقبض الجميع على الوجه الذي مر في قبض  
 الجميع ولا يحتاج الى ان الشريك الا في النقول في ان لها ذن ويري المهرين  
 كونه يورث جاز وناي عنه في القرض والاقام الماهي على لا يكون فبفسده لهما  
 ختم صحة رهن نصيبه من بيت معين من دار مشكوكه لا اخذ شريكه  
 كما في رهنه فلو اقتضاها ففسده على رهن المهرين بها او لكونها اقربا  
 او حكم حاكم بها فخرج المهرين كشرطه ففسده رهنه لانه حصل  
 له بدله اي من غرضه ففهم نظر واليه في غرض القرض ولم يحصلوا رهنه  
 لعدم تعيينه **ويبيع رهن الام** القرض **دون ولها** التي وتوصف **وعليه**  
 لبيت الملك فيها فلا تفرق **وعند الحاجة** الى توفيقه الدين من ثمن المهرين  
**يباعان** معا اذا ملكهما الراهن والولد في نفس محرم هذه التفرقة لتخدير بيع  
 اخدهما **ويورع الثمن** عليهما تقدم المهرين على المهرين المهرين منها لم ذكر  
 كيفية ذلك التوزيع بقوله **والاصح انه** اي الثالث **تقوم الام** اذا كانت هي  
 المهرينة **وحدها** مع اعتبار ركنيها فيما اذا غارت وهو الولد وولم الرهن  
 ذاتا ولذا حاشته له لا يورثه ذلك فاذا ساوت في مائة **تقوم مع الام**  
 فاذا ساوا مائة وحدها فالحسن قيمة الولد وهي ثالث المجموع فوزع الثمن  
 عليهما بهذه النسبة فيكون للمهرين ثلثاه ولا تعلق له بالثلث الاخر فان  
 كان الولد موهونا وولها انعكس الحكم فيقوم وحده محض ما يكون لاهم فيها  
 فالزائد قيمتها وكالا من الحق بها في حصة التفرقة كما مر وقاد في التوزيع  
 مع وجود قضا الدين في كل حال نظرت فيما اذا تزامن الغرما **ورهن الحائض**  
**والمرتبة** **تيسر** الثالث في البيع مرتبة في الاول وفي الجار صناعي الثاني  
 فيبيع رهن جان لم يعلق بقرضه ما في قمرته مطلقا فله مرتبة وان  
 لم يعلقه فله اذ اصح ما رهن الحائض لم يكن رهنه فمما رهنه كقاعلي  
 الجارية ويقرق بين هذين وسرع السداد الذي لا يمكن تخفيفه حيث فرق



أي من مهور ما  
أدلى أن عبدا

من ثم بين الموهل والحال لأصناف من المانع في الذي هو الأسرع **المسألة** موهل  
حال العقد ولا يمكن تداركه لو وقع ما شئت احتمال وجوده وبأنه من تارة  
وعادة الموهل والأجل على ما يأتي وأما ما يأتي هنا وهو القتل فيستظهر ويكن  
بأن يسهل تداركه بالإسلام أو العفو فلم ينظر لأجل وجوده ولا يرد عليه  
رضن أي إيجاب الحال وهو محل مع عدم قتله نظر إلى أن ما فيه متعلق باختيار  
القائل وقد لا يوجد بخلاف سريته الفساد المذكور **ورهن الدين** بأصل وأن  
كان الدين حالاً لا فم لا يحتقنه كل لحظة البدنية **ورهن** **معلق** **العقبة**  
**بصفة** **تكن** **سببها** **هلول** **الدين** يعني لم يعلم حلوله موهل أو معها أو  
احتمال الأمان قطعا واحتمال قبلها وتعدتها ومعها **بأصل** **على** **الوصف**  
لغوات عرض الرهن بحقه الموهل قبل الحلول ولو ثبت وجوده قبل الحلول  
بطل جزمه ما لم يشترطه قبلها في جميع الصور ولو أن الفرض وأنها أمكن  
رهن الثاني إذا علم الحلول قبله وقد إذا كان الدين والأوفاري الدين  
بأن العتق فيه أدمية في الثاني وإن كان التدبير فكيف عتق بصفة بدليل  
اختلافهم في جواز ربيع الدين دون المعلق عتقه بصفة **ولو رهن ما أسرع**  
**ضاده** **فإن** **مكن** **لحقيقته** **كوط** وعقب لم يمتد منها موهل وريب ولو على أيها  
ولو قبل بد والصلاح وإن لم يشترط العتق على القميص في ذلك في الوضوء  
وعتقها أو غارت هنا ببيعة بأن تعد بواحدة الجدة الغالب ووقعها جرمها  
سبب البيع وصفاً بالبدون سبب الرهن وهو الدين وكلمة مع الرهن  
مطلقة وإن لم يشترط التخفيفه أو لا عهد ورهنان رهن موهل لا قبل قبل  
ضاده بأن كان قبل ببيعة أو موهل أو قبله زمن لا يسع البيع **فصل** **في** **التخفيف**  
عشره ضاده أي فعلاً لا مالك وموهلته عليه حفظ الرهن فإن امتنع أجر  
عاليه فإن تعد راجح من منه باع الحاكم جزمته وحققه ببيعة ولا يتولاه المهر  
الأياد الراضة إن أمكن والأراحم المأتم أما إذا كان قبل قبل ضاده زمن  
يسع البيع فإنه باع **ولا** **يمكن** **تخفيفه** **فإن** **رهنه** **بدون** **حال** **أو** **موهل** **الحل**  
**قبل** **ضاده** **زمن** **يسع** **البيعة** **على** **العادة** **أو** **قبل** **ضاده** **أو** **معه** **لكن**  
**نشر** **في** **هذه** **الصورة** **بيعه** **أي** **عند** **شرائه** **على** **الشئ** **الآن** **ولا** **يطلق** **قوله**  
**الأدعى** **كالسبي** **واعتق** **بأنه** **ببيع** **قطعا** **وبيعه** **الآن** **أعطى** **لغة** **عنده** **عند**  
**انتزاعه** **وخراب** **بأن** **الأصل** **في** **بيع** **الموهون** **قبل** **الحل** **المسألة** **الأنف** **والنمرة**  
**وهي** **لا** **تتحقق** **الأخذ** **الاشرف** **و** **حصول** **الشئ** **رهنها** **مكانه** **قال** **الاستثنائي**  
**قسته** **هنا** **أنه** **لا** **يدين** **استراط** **هذا** **الحل** **وهو** **نظر** **القبول** **يرد** **بأنه** **مسب**  
**مصالح** **الموهون** **لئلا** **يتوهم** **من** **شرط** **بيعة** **انفكاك** **رهنه** **فوجب** **لوهذا** **النوع**

مع

مع الرهن في الصور الثلاثة لا تنفك الحد ومع سدة الحاجة المشترط في الأخيرة  
وبه فارق ما يأتي أن الأذن في بيع الموهون بشرط جعل منه رهنا لا يبيع **وقيل**  
الموهون في تلك الثلاثة وجوباً أي برفع الرهنين للحاكم عند خواتم الرهن  
يسمى **عقد** **خوف** **ضاده** **حفظاً** **للوثقة** **فإن** **أخر** **محتج** **للفضمة** **ويكون** **عنده**  
**في** **الأخرى** **رهنها** **من** **عنوان** **اشترط** **علا** **بأن** **شرط** **ويجعل** **نقته** **رهنها** **في** **الأوليين**  
**بأن** **العقد** **فإن** **شرطه** **من** **بيعه** **قبل** **الفساد** **لم** **يصح** **الرهن** **لأن** **إقامة** **الشروط** **المفترضة**  
**أن** **توثق** **وإن** **نظرت** **فلم** **يشترط** **بيعاً** **ولا** **عدمه** **ففسد** **الرهن** **في** **الأوليين** **لعدم** **توثق**  
**الحق** **من** **الموهون** **عند** **الحل** **لفساده** **قبله** **والبيع** **قبله** **ليس** **من** **مقتضيات**  
**الرهن** **والثاني** **يصح** **وباع** **عند** **الاشتراف** **على** **الفساد** **لأن** **الظاهر** **أن** **الحاكم**  
**لا** **يقصد** **إثبات** **قوله** **فقط** **في** **الشروط** **الضرورية** **الأكثري** **ومن** **ثم** **اعتقد**  
**الاستثنائي** **وعنه** **وإن** **لم** **يملك** **هل** **يسبب** **الرهن** **ن** **قبل** **حلول** **الأجل** **مع** **الرهن**  
**المطلق** **في** **الأعلى** **إذا** **الأصل** **عدم** **ضاده** **قبل** **الحلول** **وقاربت** **هذه** **في**  
**فظهر** **بأن** **لقد** **في** **المعلق** **عتقه** **بصفة** **بصفته** **بصفته** **الحلول** **وبأن**  
**عنه** **جسوف** **الشروط** **العنف** **وإن** **رهن** **موجب** **بالأنس** **ضاده** **نظر**  
**ما** **عرضه** **للفساد** **قبل** **الحلول** **لكن** **حظيرة** **أمكن** **وإن** **نقد** **وتحققها** **لم** **يفسح**  
**الرهن** **في** **ال** **وإن** **صل** **ذلك** **قبل** **قبضه** **لأنه** **يفتقر** **في** **الدوام** **ما** **لا** **يفتقر**  
**في** **الاستدائ** **بيع** **فيها** **مخر** **تعد** **وتحققه** **فهو** **أعلى** **الرهن** **إن** **امتنع** **وقبض**  
**أمرضون** **ويجعل** **عنده** **رهنها** **مما** **لقد** **حفظاً** **للوثقة** **وقيل** **لأن** **يسمى**  
**شياً** **الرهن** **أجماعاً** **وإن** **كانت** **العارية** **ضماناً** **كما** **لو** **قال** **لغيره** **أرهن** **عبدك**  
**على** **ديني** **ففعول** **فإنه** **كما** **لو** **قبضه** **ورهنه** **وهو** **أي** **يعتقد** **العارية** **بعد**  
**الرهن** **لا** **قبله** **خلافاً** **فإنما** **توضعه** **بعض** **العبارات** **في** **قوله** **عارية** **أي** **بأن**  
**على** **حكمها** **وإن** **ابيع** **لأنه** **قبضه** **بأن** **ليستفهم** **به** **والأظهر** **أنه** **ضامن**  
**ضامن** **في** **رقبة** **ذلك** **الشئ** **لأن** **الاستفهام** **هنا** **يحصل** **بأهلاك** **العين**  
**ببيعها** **في** **الدين** **فهو** **منا** **فيلو** **ضمان** **العارية** **ومن** **ثم** **يصح** **هنا** **فما** **لا** **يفتقر**  
**كالنقد** **ولأن** **الاعيان** **كالزمن** **والعنان** **تكون** **بدلين** **وبين** **كما** **يأتي** **وفيه**  
**وافهم** **قوله** **في** **رقبة** **أنه** **لا** **يتعلق** **شئ** **من** **الزمن** **بذمة** **الموهر** **وإذا** **ثبت**  
**أنه** **ضامن** **فيمتد** **بذلك** **حسب** **الدين** **وقدره** **وصفته** **لحلوله** **وإن** **أجماعه**  
**ومصحته** **وتكسبه** **كما** **في** **العنان** **نفس** **في** **الجواهر** **لو** **قال** **له** **أرهن** **عبدك**  
**جاءت** **صحة** **إن** **يرهنه** **بأن** **من** **قيمه** **أنه** **في** **دوره** **ما** **يأتي** **في** **العارية**  
**من** **حجة** **لتنفيع** **به** **بما** **ثبت** **وبه** **يبدل** **في** **التنظيم** **فيه** **بأنه** **لا** **يد** **من** **معرفة**  
**الدين** **وكذا** **المسألة** **عنده** **وكونه** **واحد** **أو** **متعدد** **دائي** **أو** **الاصح** **لا** **اختلاف**

استفهام







يكون الرهنون تذكروا صح وان جلال مراده احتمال بطلان الشرط جلا  
على الشرع فلا يخفى زاحرا منه رهن لتعذره ولا يغيره لما قلناه للشرط  
اولنا والانتفاء كما قاله قاله لا يلزم مطلقا ومشرط صواب لان  
غيره مطلقا صاعده واحتمل ضيقه جلا على التعيين وهو الاثر  
نصحا للعلم لما أمكن انتهى واعتراض الزركشي بان ما رجع باب  
الاحكام الشرعية لا ينتفع بالغة وكيف يجوز بالصحة امتناع حصة شرعا  
فلا فائدة فيها وأجيب عنه بأنه انما جعل الشرط مع ذلك لان لم يرض  
بالانتفاء منه الا باعطاء الآخر وثيقته تبعه على اعادته وتذكره حله حتى  
لا يشاء وان كان ثمة لانه مع ذلك قد يتباطى رده كما هو مشهور وتنعيم  
الينا على طلبه لانه قد يفتقر عليه مراعاتها قاذ قلنا بهذا الشرط بلوغا  
منه لو أمكن بيعه على نفسه اذا لا يثبت على ذلك الاخر ولا يصح الرهن  
بالمسايق **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق كما  
وقد يفتقر تقدم احد شئ الرهن على شئ الدين حله التوثيق كما  
**وقال الفقيه هذه الرهن والرهنت** **وقال** **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق  
**وقال** **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق كما  
التوفاد ما صنفه كذا **وقال** **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق  
الرهن في ذلك منزبه اولي لان التوثيق فيه كذا قد لا يفي بالشرط و  
فارق بطلان كائنك بكذا وبك هذا يد تناقضها بان الرهن من  
مصالح البيع والقرض ولهذا اجاز مشروط فيها مع امتناع مشروط عقد  
في عقد خلاص البيع والكفاية قال القاضي ويقدر في البيع وجوب  
الدين وانقضاء الرهن عقبه كما يقدر الملك بالبيع المتكسب في البيع  
الضمني انتهى والذي يتجه انه المختار لو كان هذا لا يغني عن التوثيق  
فيه الحاجة كما تقرر بخلاف ذلك لا بد منه منه واستغنى عن صلح  
التنازل الشرط وقوة احد شئ الرهن بين شئ خفي البيع والاخر معدها  
فصلح اذا قال فعني هذا كذا فقال بعثت والرهنت **ولا يبيع الرهن**  
غير لازم ولا ايل للزوم وان كان ثابتا لانه لا فائدة في التوثيق  
بوثيق يمكن المدونة من استقام خلاصه **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق  
**الحال** **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق كما  
**وقال** **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق كما  
الخيار وروى ان الاصل في البيع الزوم لان المقصود منه الدوام  
ولا كذا كذا اجازة ادلها قبل تمام العمل فيها فيسقط به الجعل وان لم

بشخص وحده اجزا المثل **وقال** **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق  
مع انه الاصل في وضعه كما قرر وكذا ان ملك البائع المثل كقول الخوار  
الشرعي وحده كما هو ولا يباح المرهون الا بعد انقضاء الخيار **وقال** **فصل في بيع الرهن**  
الواحد **رهن بدين** **وقال** **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق كما  
يصح ان يتقدم فعله بالدين رهن هو خيار لانه كلف وهو جليل فقد يبعه  
وان كان معمول لا يفسد **ولا يبي** **وقال** **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق  
**فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق وان ربح بالدين وخاف  
ما قلناه بان ذلك مشغل خارج فهو زيادة في التوثيق وهذا مشغل مشغول  
فهو يضمن بها **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق وان ربح بالدين  
اولي كمن عيبته الراهن او غيره ليكون مرهونا بالدين او التوثيق ايضا  
صح لان حله مضطرب حفظ الرهن **ولا يبيع** **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق  
او **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق ان كان المقض غيره  
لقوله تعالى فوهن مقبوضة ولا يملك عقد رفاق كالقرض ومن لم يبيع  
عليه وانما يبيع القرض والاذن والاقاض **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق  
فلا يصح من خفي وضيق وجنون ومجنى وتكره لانها اهلته ولا من  
ومل رهنه من اوافي عليه قضاة وكسبه ولا من يرهنت اذن له الرهن  
او اقصه فخر له **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق  
في النفس مع عدم صحة عقده الرهن وكذا استغنى عن رهنه عليه دينه اذن  
له في قبض الرهن ونجات بانه ذكي الاول بالمقبوض كما يباع من قن له ولا حله  
وانه في ان كماله كرضيه فعين حكمه كذا خيرة الولي وخير من القاض  
في الحقيقة فلا يرد وقد لا يرد وان قبض لكن لعرض خلاصه كالشرط  
في بيع واقضه في المجلس فله في قبض الرهن بغير البيع **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق  
من الطرف كالمعقد **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق ولا وكسبه في  
الاقاض يمكنه لا يمنع الخفاء القاض والمقبض ومن لم لو كان الراهن  
وكسبه في الرهن فقط فهو كالمهرن في القبض او عقد وفي الرهن غير المولي  
ثم وكل المهرن المولي في القبض جاز اذا لا يرد في ان الرهن الرشد المعنى  
لا تعذر له البطل فسيبته الآن رها **ولا عده** **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق  
ولو لان يده كسبه **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق  
كالملك وروى بالزوم من جهة السيد في الكتاب بخلاف الاذن **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق  
**فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق  
وقعت الاثابة في مزيله **فصل في بيع الرهن** لا يثبت على الدين حله التوثيق



**عنه عاصب** او مستعار بعد مستعرا ووهن اصل من نزع او ارمين له **بازم** هذا الرهن مالم **يبيع** **زمن** **امكان** **فقيه** من وقت الاذن مع التخلل اب  
التخلل فلو يبيع في البيع لانه واما اليد كما قبل القيد ولا يشترط اليه كالأ  
فان اطلال جميع في رده **والاظهر** في عواكوي اذ العبرة فيه بالتصديق **استأط**  
**اذ** **شاي** الراهن في **قبض** لان اليد كانت عن عيونه الرهن ولم يقع تصرف  
للقبض **عنه** **ولا يبيع** **اثره** **بانه** **و** قد امارته وتوكيده وقرضه عليه وتزويج  
ايضا وابراوه عند ضارته قبل رده مما لك وهو يده خلافا ما فهم فيه نازح  
**تق** **العصب** وغوه من كل مكان يد العارية لان هذا الرهن فوكل لا ينافي  
الضمان ومن لم يوفد في غير المرتين لم يرتفع **فقيه** باق في الود يمتد  
ان لو فند في فيها فابراه املك من ضامها بري وتغيرت يات بد العاصب  
وكله متاصل في الضمان فلم يرتفع مجرد القول وبدل الوديع الضمان طاركت  
عليها فهي متصلة في الامانة فزود اليها ما في سب **رئيس** **الادع** **كاشا**  
منك عليه واذا كنت له في حقله **في** **الاصح** لانه محض امتان جنات الضمان  
ومن لم يوفد في الود فمما ارتفع عقد الادع واحتجاج القرائن والعارية  
يتصور في اعادة التدين **و** **الحصل** **الرجوع** **عن** **الرهن** **قبل** **القبض** **بصرف**  
**بزي** **الملك** **كشيه** **مقبوضه** واعتاق وبيع **ورهن** اعادة اليه لا يقوم انه من  
المزبل **مقبوض** لتعلق عقد العريه لا غير مقبوض مقبوض على المعدي  
انما استوفى في الرجوع عن الوصية لانه لا يقول فيها حالا فصعقت بخلافه  
**الرهن** **و** **كنايه** **صحته** **و** **كنايه** **فاسدة** **و** **تدبير** **في** **الاضر** **لما** **فاة** **ذلك** **مقصود**  
الرهن وان جاز الرجوع عنه **و** **بالحال** **لا** **تتأخر** **بيعها** **لا** **الودي** **فقط** **لان** **ه**  
استخدام **والنزويج** اذ لا تملك له مجرد العقد ومن لم جاز ابتداء رهن المزويج  
**ولو** **بان** **المأقد** **الراهن** **او** **المزويج** **قبل** **القبض** **او** **هنا** **اذا** **معه** **عليه** **وطر** **اعله**  
**حز** **سنة** **وقلس** **او** **غير** **و** **لم** **يف** **لما** **اشارة** **مفهمة** **او** **تخير** **العصر** **اذا** **ابق** **العقد**  
**او** **جني** **قبل** **القبض** **في** **الملك** **لم** **يبطل** **الرهن** **في** **الاصح** اما غير الاخيرين فكل بيع  
في زمن المتأخر نجاس ان يصير له لزوم فيقوم في الموق او الوارث مقاص  
مورثه في القبض والاقسام وفي غوه من لينظر في امر خفي الخجون والمعنى  
عليه والاخرس المذكور فمحل فيه بالصلحة وكنت البليقي ان امرته  
لا تثبت لم يخل الضمان لان حكمه تعلق بالتمركه بالموت ما قاض الوارث هو  
تخصيص وهو ممنوع منه مورد تسبق لتعلق قبل الموت بخربايت  
العقد خلا لخصيص واما فيها كالجناية فلان يفتن في الدوام بالانقصر  
في الابتداء فدا بالانقلاب خلا وبعود الايق وعفو الجاني عليه ويمتدح

القبض حال التيمر ولود بيع حله مرهون مات لم يمد رحا لان ما لته بالمعاجلة  
بخلان للخل وخو تملكه من نفس لظل قد لا خاله **قريب** **الراهن** **المقبض** **اي**  
مضم عليه ولا ينفذ منه **تصرف** مع غير المرتين فغير اذنه **قريب** **الملك** **كالباع** **ي**  
**والوقف** **لانه** **تحت** **على** **نفسه** **بالرهن** **مع** **النفس** **تصرف** **له** **فقط** **قد** **او** **دفع**  
**وكذا** **الخزيرة** **اذا** **كان** **واثا** **كذا** **قالوه** **ونظيره** **ان** **اعمال** **البيت** **لانا** **ثبر** **فيها**  
**ويوجه** **باعت** **الطل** **النظر** **اليها** **لجرحه** **على** **نفسه** **فنه** **بالرهن** **ولم** **ينقل** **كذلك**  
**بالنفس** **لخو** **الفرد** **احتياط** **الحق** **الاذني** **كن** **في** **اعتاقه** **واعتاق** **ما** **لك** **عائنا**  
**تعلقت** **البيت** **بذوقه** **نفسه** **تبرعا** **وغیره** **اقول** **افلو** **هائيند** **و** **جوي**  
**لا** **اقتضاء** **بلام** **الراعي** **في** **المزور** **ونص** **عليه** **في** **الام** **كذلك** **جزم** **في** **هذا** **الباب**  
**وحكمه** **القاضي** **عن** **الفتاوى** **من** **الوس** **بالغية** **في** **الوجوه** **وباق** **الامرين** **من** **فيه**  
**حالة** **الاعتاق** **والدين** **في** **الحال** **كأنا** **البلقيني** **دون** **المصر** **نفسها** **سيرة** **امانة**  
**الشريك** **لحقه** **العتق** **حالا** **والا** **مع** **تأخف** **التوقف** **بقرم** **القيمة** **في** **الموجد** **ه**  
**وفي** **الحال** **اذا** **كانت** **هي** **لا** **قل** **وعلى** **خل** **قوله** **ويجزم** **قنده** **وهو** **باخير** **الحق**  
**و** **تعتبر** **قنده** **يوم** **قنده** **لانه** **وقت** **الاتلاف** **وقصر** **حيث** **لم** **يقض** **بها** **الدين**  
**الحال** **رعا** **مكة** **بلا** **عقد** **لها** **بما** **مما** **ومن** **لم** **حكم** **بوجوبها** **في** **من** **العتق**  
**لا** **لا** **رشي** **في** **ذ** **م** **الحال** **في** **اله** **البي** **ومن** **ذنبه** **ومشروط** **قصر** **و** **دفع** **باعت**  
**جربة** **الغرم** **كس** **يراد** **بكون** **اي** **علي** **ما** **يا** **آخر** **الفتان** **بما** **قنده** **ملو** **قال** **الصد**  
**الادع** **صلى** **بصدته** **ولو** **ان** **نفس** **بصدته** **تغرف** **ما** **السيرة** **باعتقه** **عن** **كفارة**  
**غير** **المزويج** **فمنع** **لانه** **بيع** **او** **وصية** **وعتقه** **تبرعا** **عن** **غير** **المزويج** **بأقل**  
**لذلك** **ايضا** **ولو** **بان** **الراهن** **فاعتقه** **وارثه** **المزويج** **صلى** **لانه** **خليفة**  
**فلا** **برد** **وكذا** **في** **الرهن** **الشرعي** **بان** **مات** **مورثا** **فاعتق** **وارثه** **عنه** **ولو**  
**رهن** **بعض** **قنده** **اعتق** **بأخيه** **مري** **المزويج** **ان** **ايده** **والا** **فلا** **فما** **قبل**  
**انه** **احتجز** **بالاتفاق** **عن** **قده** **غير** **مضج** **غير** **مضج** **الا** **ان** **براد** **بالنفس**  
**المخلاف** **فان** **لم** **ذنبه** **لا** **عساره** **فان** **فك** **الرهن** **بأد** **او** **غيره** **لم** **ينفذ** **في**  
**الاصح** **لانه** **التي** **توجد** **ما** **ذنبه** **ذلم** **بعد** **لضعفه** **فمن** **ان** **بيع** **في** **الدين** **مكة**  
**لم** **يعتق** **جزما** **وقد** **لا** **برد** **عليه** **لان** **اذا** **بيع** **في** **الدين** **لا** **يقال** **ح** **اذا** **الرهن** **ان** **ملك**  
**و** **تو** **عقده** **اس** **الراهن** **عتق** **المزويج** **بصدته** **فوجدت** **وهو** **رهن** **وكا** **لإعاق**  
**فمنع** **من** **الموسر** **وباق** **فيه** **ما** **تقرر** **لان** **الشعاع** **مع** **وجود** **الصفة** **كالتميز** **لأن**  
**المعسر** **لم** **يخل** **اليمين** **فلا** **يقول** **وجود** **ما** **جند** **الملك** **او** **وجدت** **بصدته** **ان** **الملك**  
**او** **معه** **فقد** **العتق** **ولو** **من** **معسر** **على** **الصحيح** **اذ** **لا** **يبطل** **فيه** **حق** **احد** **ولا** **غيره**  
**بجاء** **التعليق** **لان** **بجوده** **الامرية** **ولا** **رهنه** **عطف** **على** **تصرف** **بزي** **الملك** **لغيره**



اي المرئيين لمزاجه له وامر متناحله له ايضا **ولا الترويج** للعقد وكذا لا مانع  
لكن لعين المرئيين كما علم ما قبله لا ينقص قيمته **فيم** يجوز الرجعة **وقال ابا حنيفة**  
**ان كان الوتر حلالا او حلالا قبله** اي قبل ان ينقض امره لا يملك الرجعة **وقال ابا حنيفة**  
فقط من اصلها كسابقه الا من المرئيين او ما ذكره ولا يملك فيها الرجعة  
الصفقة لما مر فيه خلافا ما قبله بعد انقضائها او بعد ولو احتمل الرجعة  
ان لم ينقص بها قيمة الموهوبين ولم يتخذ مدة تقريفة لما بعد الى الوتر  
له اجرة وكانت من نكحة الا ان يرضى المرئيين جفوة ثم ان انقضت حلولة مع  
نكاحها بعد موت الراهن صلا لنقضها على حد وطريق ربح مما بين النكح  
**ولا الوطء** او الاستمتاع او الاستخدام او الجير لوطء وذلك خوف الحلال في  
يكون حلالا وحسب الباب في غيرها ولو صغرته وان نقل الا ذرع فيها وفي  
الاستمتاع خلاف ذلك واعتمده **نفس** حيث انه لو خاف الزنا لم يوطئها  
**حاز فان دخل** اي المالك لها فاحلها **فالولد** حريص لا يملك في  
ملكه ولا حد ولا مهر **نفس** عليه في النكاح رضى البكره تقضيته من الرث  
وان لم يخل او جعله رها **وفي نفقة الاستيلاء** من الراهن للمهر ونكحة  
مثله من المهر **اقول العتق** اظهرها نفقة من المهر من قسط ونقص  
قيمة بتقيد ما السابق وقت الاحمال اي وان كانت اقل نظرا ما مر من ان  
**فان لم تنفذ** لا عتق **فان ذلك** الرهن بلا بيع **نفذ الاستيلاء في الاصح** في  
خارج الاعناق بانه قول منقضى للعنف حالا كما ذكرنا من اصله والابلا  
فعل لا يمكن رده ونحو نفوذ اثره انما هو حق العتق فاذل نفذها اذا  
انكح بغيرها في الدين عتقها ملكه فنفذ الاستيلاء لكن على الاظهر وقيل  
قطعا كذا في الروضة والصدى وغيرها في الاولى بالذهب قالوا وقيل هذه كالاول  
اي في خلافا وعبرة التين من حيث حكاية الخلا لا لا توافق من ذلك وبعبارة  
الندوة عتقها لظهور الركن في قول في شرحه فيما لو ملكها بعد البيع فيه  
على يدها انما هي على ما يقتضيه كلامها العتق بغير النفوذ على ذلك فقل ذلك  
فاستدل قالوا انه ينقض على الاصح **فلو لم تنفذ** لا عتقها حاله الاحمال  
**و ما تنفذ** ونقصت بالولاية **ثم ايسر** **حجتها** وقت الاحمال او الارش تكون  
**رعا** مكانه من غير رعا رهن وانما عزم قيمتها او ارش نقضها **في الاصح**  
لنسيب لها كرها ونقصها بالاستيلاء لا خلاف فالطرف متعلق بغيره لانه الاصل  
لا يوهن فلا اعتراض عليه ولا قبة ثلثيها ولا دية لخرم موطنة مشبهة  
بانتها بالابلا لا بخلاف امة موطنة مشبهة ما نت به **وله** اي الراهن **كل**  
**استماع** لا ينقصه اي الموهوب **كالرجوع** في البلاء لا متاع السيرة وان

اليوم

مطلبه لا بد من معرفة موطنة بالشيء

نقص

نقص بلا ذن الا لضرورة كعيب او حجب **والنكح** وليس خفيصا للمهر الصحيح الطهر  
مركب بنقطة اذا كان موهوبا وصح خبر الرهن لحلوي ومروك **لا البنا**  
**والغرض** لنقصها قيمة الارض الا اذا كان الوتر موهوبا وقال افضل واقل عند  
الحلول لنقص عليه وجري عليه جمع وحله ان لم تنقص الارض بالقلع ولا طالة  
مردته اي زمنا له اجرة نظير ما مر ومع ذلك هو مشكل لانه لو فقدت  
حله قبل انصافا في مع انده وعد واجاب عنه الا ذرعى بالاشي وحكم  
هذه وان عرق بالذرع قبلها ما مر لكن اعادها فليس عليها اجرة  
**فان قيل** ذلك **لا يخلع قبل حلول الاجل** لتعقد ضرر قلعتان مع امكان اذا  
الدين من غيره او واخذه الارض به **وبعد** اي الحلول **يخلع** وهو بان **لا تغا**  
**الارض** اي قيمتها **والدين** **وزاد** **اي** القلع ولم يحج على الراهن ولا اذنت  
في بيعها مع ما فيها لتعلق حق المرئيين بارض فاذعها اما اذا وخت الارض به  
او لم تزد بالقلع او حجب عليه بنس او اذن الراهن فيما ذكر ولم تكن قيمة الارض  
بعضا اكثر من قيمتها مع ما فيها فلا يخلع بل يباح معها ويوزع الثمن عليها  
ويجب النقص عليه **ان كان الاستماع** الذي يريده الواهب من المرهون **نفس**  
**استرداد** له كقوله يمكن عملها وهو بيد المرئيين **ثم يسترد** اذا ضرورة اليه  
**والاجل** الاستماع به الا بالاسترداد كالحكمة وان كان له حرفة يمكن عملها  
بيد المرئيين **فيسرد** الضرورة بالنسبة لما اراده المالك منه ومرة وقت  
ضراعه المرئيين كالليل اي الوقت الذي اعتيد الراحة منه منه وانما يرد اليه  
امة من ذلك وطورا كونه حريا او ثقة وعنده مانع ضلوه **ويشهد** المرئيين  
عليه بالاسترداد لا لانتفاع مشاهدين او واحد لعل مع كل بره قسرا  
عليه **ان الشهادة** وان اشهدت عدلته على لا وجه بخلاف غير المتهم بان  
ثبتت عدلته فلا يلزمه من اشهاد اصلا وخلاف المشهور بالخلاف فانه  
الروان اشهد **ولا ياذن المرئيين** وان رده على الاوجه كما ان الياحة لا ترو  
بالرود وقاروق الكالة بانها عقد **ما يحسن** من التصرف والانتفاع **لا**  
المنع لحقد وبطل الرهن بانزول الملك وخوفه كالرهن لغنوه وقضيتته صحة  
منه من احد لتضمنه فتح الاول وهو واضح ان جعله متناقلا فلا  
مناقاة للعقد الاول مع قيامه اذن احكامه كما مر ولا يوهن منه يدين  
احر فادفع ما لا لا يسوي وغيره **وله** اي المرئيين **الرجوع** عن الاذن  
**فيل كهر** **الراهن** اي يضره فالارضا منه الرجوع بعد خلق الهبة وقيل القرض  
وبعد الوطء وقيل الحبل **نفس** لو اذن له في بيع قباع بشرط الجار لم يصح  
رجوعه ون وضع البيع الزوم كما مر ورجوعه من الرجوع من الاهلية بغيره اي



حجب فان قترق مبرادته فما يتوقف عليه **حاجلا** برغوعه فكيف وكل على  
 غير له فلا يتوقف ولو اذن له في بيعه **للمجهل** له المهرجون به **للموجدين** فتمت  
 اي بان شرط عليه ذلك كما يملكه او قال على ان يخل او ذكي ذكي من يداه الاشياء  
 على الاوجه والامم من ذكره **في بيع البيع** لساد الاذن بشرط التخييل **وكن**  
**لشرط** في الاذن في بيعه **وهي** التي اشترطت مكانه فانه لا يبيع  
 وان حل الدين في **الامر** لشيء والشرط في جهة التي عند الاذن اما اذا كان  
 والدين قال الا يشاء استعجاب الفرض على التي فتمت من ماله فتمت  
 بالواقع اذا الاذن في الحال المحمول على الوفا فلا يسلط المراهق على التي  
 فما له السبي **فصل في الامور التي ترفع الرهن او الرهن**  
**الرهن** بالقبض السابق **والبدن** اي المهرجون للرهن غالب الا ان الرهن الا  
 عظم في التوقي وظاهره مع ذلك ليس له السر به الا اذا جوزه له فودع  
 بالودعة في الصورة لانه في بابها **ولا تزال الدلائل تناف** ثم ترد له تحت التراج  
**ع** **فصل** ايضا به وقد لا يكون البدل له لو رهن فوضعه في كافر او صلاح  
 من حربي فوضع تحت در عدل له تلكه ويستيب الكافر مسلما **والقبض** او امته  
 عن صفوه وان لم تشتد وليس المهرجن محرما ولا امرأة ثقتا ومسوحا كذا  
 ولا عند حيلة او الخمر او امران ثقتان ولا شغل لخل خلوة رجل بامر ابيه  
 لان المدة هنا قد تطلد فيكون وجود الواحدة فقط معها مظنة الخلوة بها  
 فتوضع عند محرم لها او دخل تحت عنده من ذكرا وامراة او مسوح ثقتان  
 في المهرجن شرط ما ذكر او كانت صغيرة لا تشتد فتمتده بشرط خلاف ذلك  
 منسد والخفي كالا نبي لكن لا يوضع عند انبي اجنبية **ولو شرط** اي الرهن  
 والمهرجن **وضعه عند عدل** مطلقا او فاسقا وهما يتص فان لا نفسه **النظر**  
**الناس** **جاء** لان كذا فلا يتفق بصاحبه فتتولى الحفظ والقبض فان اراد سفل  
 فكلودع فيما ياتي فيه نظره ما مر ولو اتفقا على وضعه عند الراهن جاز على المهرجن  
 وكون بده لا يتصل للشيء بين المهرجن انما هو في ابتدا القبض دون دوامه  
 المهرجوني ووكيل وما ذون له وعامل قراض ومكاتب جاز لهم الرهن والار  
 فلا بد من عدالة من يوضع عنده كالحجته الا ذرع **او عند اثنين** **ونفسا**  
**على اجتماعها على حفظ** **الا ابتداء** **في هذا** **واصح** لانه يتبع فيه الشرط  
**وان اطلقا فليس لاحدهما الا انفراد** **للمحافظة** **في الاصح** لعدم التزمي بتمامها  
 على الانفراد فيميل لانه في حررها والاعتن من انفراد به نصفه ان لم يملك  
 له صاحبه والا اشتركا في ثمان النصف **ولو اتفقا** على نقله من هويده من  
 مهرجن او غيره جاز مطلقا فان لم يتفقا وقد تغير حاله من هويده من

٨٢  
 المهرجن وغيره بان **ما من العدل** الموضوع عنده **اوقف** او زاد فسد  
 او خرج عن اعلية الحفظ بغير ذلك كان صارعد واحدها من بينهما الي  
 الاتفاق وعدم المشاحة فان اختلفا **جمله** **حيث يتفقان** اي عند من  
 يتفقان عليه **وان ايبا** **وتشاهرا** فيه او مان المهرجن ولم يرض الراهن بيد  
 وارته **وضعه** **للمهرجن** **عند عدل** يراه لانه العدل وان لم يشرط في بيع التي  
 كان وارث المهرجن في يده منه عدل لان العرض انه لم يرض بالقبض ولا يلزم  
 من الرهن بالمورث الرهن بالوارث اما لو تشاهرا ابتداء من يوضع عنده فان  
 كان قبل القبض لم يحل للرهن حال وان شرط الرهن في بيع فجاز من جهته  
 فلا يطالبه باقضا منه وفما رجوع عنه وزعم مطالته باحدها فلا يميز عنده  
 يرد بان من فعل جائز له لا يقال له عايت او ان كان وقد وضعه عند عدل  
 المهرجن بلا شرط ثم تنوع فربما عليه الممسوخ او فاسقا وازاد احدهما  
 نزعته لم يجب على ما قاله جمع لانه رضى بيده مع الفسق ونارح فيه الاذرع  
 بان ومناه ليس بمعتد لازم وقال الخرون يرفع الامر بما كان زاه اصله اي  
 لم يخطئه لم ينقله ولا ينقله **ويستحق بيع للمهرجن عند الحاجة** **الله** بان حل  
 الدين ولم يوفق واشترط الرهن على تسداد قبل الخلول وقصة هذا انه لا  
 يلزم الراهن التوفيق من غير الرهن وان طلبه المهرجن وقد رغبه ويبيع  
 صر له الامام واستشكر له ان عبد السلام يانه يجب ادائه في كل وقت  
 ما عدا له التاجر ويحبس على كلام الامام على تاجر غريب عوقا المسألة  
 به حج او يقال لما رضى المهرجن تسلف حقه بالرهن كان رضى منه فاحقه  
 الي تحبس تبعه واستيفائه من ثمنه ثم رأت السبي اختاره جو خوب  
 ما لو فاق رامن الرهن او غيره وانه من غيره لو كان اسرع فطلبه المهرجن  
 وجب وهو يتبعه ولا يباحه ان المهرجن لو طلب البيع فاني الراهن الزم به لما  
 من قصا الدين او سدعه لان التاجر انما هو لا خيال انه يضي الرهن لنفسه  
 فيلزم حج ما لو فاق من غيره فلا يباح في المصارحقه فيه اذا تيسر بيعه كما قد  
**ويقر المهرجن** بعد بيعه **بثمنه** على تبا الرهن بالثمن حقه به والذمة  
 وحقه يميل فيها فقط **وبيعه الراهن او وكيله** **باذن المهرجن** اي  
 وكيله لان الحق له فان لم ياذن المهرجن في البيع الذي اذنه الراهن او نابه  
 ولا عدله في ذلك **قال** **للقائم** **الزمك** ما يترك **تاذن** له في البيع **او بغيره** **من**  
 الدين ذم المهرج الراهن فان امر باع له الخاتم او اذن الراهن في بيعه **عن**  
 التعرف في عنده الا اذا الى ايضا من اخذ دينه **بثمنه** **بطلب** **الراهن** **النصف**  
 فيه ولو عجز الراهن عن استيذان المهرجن والتمام فقضية كلام الماوردي



في الصحة **فأما إذا باع** المأذون له وقبض الثمن **فالثمن عنده من ثمن المأذون**  
 فمما يملكه حتى يقبضه المأذون اذ هو عليه عليه كيد ومن ثم صدق  
 في قلته لا في تسليمه لغيره اذ اطلق انما يتسلمه المأذون وهو المأذون  
 امينه وان كان اذن له في التسليم لا بد له ان يتسلمه **فالثمن عنده في يد المأذون**  
**العدل** او غيره ولو المأذون لم يستقبل المأذون المبيع فان شا المأذون رجوع  
 على المأذون العدل او غيره لا بد له واضع اليد والمأذون ان لم يكن ناسيا للمأذون لانه له في  
 غيبة المأذون والام بك طر يقا لان يده كيد الحكم **وان ساء على المأذون** لانه المأذون  
 وصا لم كان **العدل عليه** فوجع ما دونه عليه ما لم يقصر في تلقيه على الاوجه **ولا**  
**يبع المأذون العدل** او غيره المأذون **الا يملكه** او دونه بقدر توافقه  
 به ونسب في يده **حالا من تقدم** ولا لم يصح الوكيل وينبغي ان لا يصح  
 منه شرط الخيار لغرضه وكذا لا يصح المبيع قبل قبض الثمن والا ضمن ولا يبيع  
 المأذون الا بعد ان قبض المأذون على لوجه لتعلق حق المأذون به **فمما**  
 ان في دون ثمن اشترى بالدين حاز لا تنفذ المأذون ولو باي الحكم يبيع بحسن  
 الدين حاز لا يوافق اذ اقل ان على يده بعض ما ولا يصح البيع بغير المثل  
 او أكثر وهذا كراعيه جاز **فان زاد في الثمن راعيا** بغير التزوم لم ينظر اليه  
 او زاد ما لا يتوافق به وهو من يوثق به **فان اتضا المأذون** بالثمن  
 او الثمن واستمر على زيادته **فانفسه** وهو با **وليس له** او يبيعه بلا نسخ  
 ويكون مبيعه مع قول المأذون له **ولا ينقص** هذا من الخيار لوضوح الفرق  
 لانه مما لا يشترط فيه اذ في مبيع كذا وهذا السبب فاستمرط لتحقيقه واما  
 بوجده ان قبل المأذون قبض الاول وهو الاوطى لانه قد ينسحب في رجوع المأذون  
 فان تمكن من ذلك وتري انفسه المبيع حتى لو رجع المأذون احتج به بغيره  
 وبما لا يسكن انه لم يعلم بالزيادة الا بعد التزوم وهو مستقر بالزيادة  
 نفسا مع حتمه واستشكل مبيعه فانما كان الوكيل لو رد عليه المبيع  
 بصيب او ضائع في زمن الخيار لم يملك بيعه لها بيا وجب لغرضه ان كان  
 اذ اذن له في ذلك اياه او كان شرط الخيار له او لم يملك الموكيل هذا  
 لم يملكه خلافا لما كان للثمن فانه زال ثم عاد فكان هو نظير الرد  
 بالمبيع وبه علم ان قول المستشكل في زمن الخيار مراده خيار المشتري  
 فقامت له وظاهر كلامهم هنا على ان الزيادة وعليه فلا مانع مما مر من  
 حرمة المثل على شرط الغير الا كان حله ذلك على المشتري لنفسه كمن  
 ظاهرا لم يملك ثم انه لا فرق وهو الذي يبيعه وعليه ما كانا طاريا بذلك  
 الاحكام مع حرمتها راعية لحق الغير وياخي ذلك في بطل باع عن غيره **ومما**

ما

البيع المأذون

في صحة المبيعة وهو متكل الآن يكون المراد انه يبيعه لغرض الوفا  
 بيمينه في غلبه لانه لا ضم فيه حج على المأذون **ولو طلب المأذون**  
**بيع ما في المأذون الرزمة القاضى** فضا الدين من محل آخر **وبوجه** ليق  
 ثمنه ما يوافق من حيس او غيره **فان اصر على ما به باعه الحاكم** عليه  
 وقضى الدين من ثمنه دفعا لغير المأذون **فحبس** قضية المأذون وعبر  
 هنا ان القاضى لا يتولى البيع الا بعد الاصر على الا باولين مراد اخذ من  
 قولهم في التمسك انه لا لا تنزع من الوفا لغير القاضى من قوله المبيع وال  
 حله عليه ولو عاد المأذون انتم المأذون الاصر عند الحاكم لمبيعه وحسب  
 لا تمنع وليد بيعه الا اذ لم يحسب حالا واما من غيره والا في مذكورها  
 بحسب السبكي لانه نائب الغائب فله ان يبيع بالاصل له من بيع المأذون  
 او الوفا من غيره ومن ثم لو اصر المأذون اليه لغرضه المأذون المأذون  
 به ليشك المأذون لزمه قبضه منه فان غير لغرضه المأذون او لغرضه الحاكم  
 قوله بنفسه وكان ظاهرا خلاف ما اذا قدر عليها ويفرق بينه وبين  
 الظاهر بغير حرجه فان له البيع ولو مع القدرة على البتة **فان**  
 هذا عنه وثبته بغيره فلا يحسن في انه فاستمرط لطرفة الفح الجاهل  
 ذلك يحسن القضا لوصي البتة فصار له مع القدرة عليها وقبض ما باي  
 في القضا ان الحاكم لا يتولى البيع حتى يثبت عنده كونه ملكا للمأذون **الا ان**  
 يقال البد عليه للمأذون فكيف اقرارة بانه ملك للمأذون **ولو باعه المأذون**  
 والدين حال **بأن المأذون** له في بيعه بان قال له بعه لي واظلم ولم  
 بقدر ما بين **فالاصح** انه ان باعه **فحضر** بيع اذ لا تتم **والا باع**  
 باعه في غيبته **فلا يبيع** لا يبيع لغرض نفسه فيتم في الاستحجال ومن ثم  
 لو قدر له الثمن صح مطلقا وكذا لو كان الدين موحلا ما لم ياذن له في استيفاء  
 حقه من ثمنه للتمتع به اما لو كان له في فسطح مطلقا لا سيما في علم  
 انه في يده لاولئك وانسوف **فلا** ولو لم يملك المأذون فقط وبان ما  
 ذكر في اذن وارث المأذون في بيع التركة ومما لا يخفى عليه في بيع المأذون  
**ولو شرط** بغيره اذ له في عقد المأذون اي شرط **فان يبيعه العدل** او غيره من  
 هو حق يده عند الخلل **فان هذا الشرط** اذ لا يحد وزينه **ولا يشرط** **مراجعة**  
**المأذون** في البيع **في الاصح** لان الاصل بنا اذنه على المأذون لانه قد يبيع او يبري  
 ولان اذنه السابق وقع لغرضه على القبض ويؤخذ منه ان اذنه لو تاحض  
 عن القبض لم يشرط مراجعة وهو ظاهر لولا التعليق الاول ويصح من المأذون  
 المأذون وطاله ذلك قبل البيع لانه وكيد دون المأذون لان اذنه انما هو شرط







فطاعه واجهلت القريم وعذرت فيه **ولا يقبل قوله بطلت قريم** اي الزنا او  
 وحلي الرهونه لظن الارهاق من جميعا للوطن **لان يقرب اسلامه** ولم يكن في الظن  
 فاقط لا يفي عليه ذلك كما هو ظاهر **ويشأ ابا ويزيد** من المثل لا يقبل قوله  
 له فلهذا وتكرمه المهر ان عذرت عائلته وطلبها بشبهة كان ظاهرا خلت له **ولا يقبل**  
**في قول ابن الراهن** انما لك قبل دعواه قبل الخرج ان امكن كون قوله قبل ذلك  
 كما هو ظاهر **لا يحل** لان هذا حكمي اما ان كان مستعرا او في حكم العدم واذا قبل  
**لا حد** عليه بخلاف ما لو علم القريم ولا يعتد بما نقل عن عطا لما رآه يكره عليه  
 ويمنحه محنته في مشيئة ضعيفه هذا فلا ينظم اليها **ونصب المهر ان الرهبان** او غيره  
 يبيعون اوجيل لانه حلت الشرع فلم يوجب في الاذن ومن ثم وجب المهرضة يا  
 له حوله اما اذا طامعه غيره عذرت ولا مهر لها **ولا يقبل قوله** في قوله في  
 جميع ما مر **نصيب** المشبه **وعليه فقيمة الراهن** انما لك والا فلا لانه في ذمت  
 ذمة عليه **ولا تملك** في بيعه وتنتهت بدعاؤه **المهرهون** بعد القبض **وقيل** بد  
 اوله يقبل **ما مر** مما مر من عذرتا عقد وان امتنع رهن الدين استمر القيامه  
 مقامه ولا نه يقتض في الدوام بالانقضاء في الاثر ويجعل يدين كان الاصل بد  
 وانما احتار عدل الموصي في المتلف ان يترامث له لان القيمة لا يبيع وقيل هيبتها  
 فلا في رهنه واحتاج بدله لا تشا وقيل هو بذل الضحية اشتري بغير قيمتها  
 او بما في الذمة من ثمنها لان الوقف تصف منكم الغنايد وفتحنا في ثمنها ان المصدق  
 وعونه واحتسب له اكثر واللا في بعض المهرهون كذا في **فصل** ان لا تقضي قيمته  
 كقطع مزاياه او نقصت وزاد الارش على نقص القيمة فاذا مالك بالزيادة ولو الله  
 امرين كان ما وجب عليه رهنه والاحذ ورقيه كما هو ظاهر اذ فايد به صوته  
 عن تعلف العزماء ويشمل كلامه ما لو كان المتلف هو الراهن لكن ثبت الركن  
 وعونه ان بدله عليه لا يصير رهنه قبل قبضه عليه لا يفي مجرد قبضه لا يدين  
 قصد دفعه عن جهة القريم ككتاب الرهن ان يظن ما مر في قيمة العتق كذا ذكره  
 في موضع من الخادم وناقضه بعدة بتليل فقال لا يدين قبضه وانما عقد الرهن  
 وعمله بما فيه نظر وناقض ذلك كمن في بيع العتق فقال ياتي لخاله في الا  
 تلاف في الخسران الراهن او اجني هل يكون رهنه ولا حتى تدفع النفس ومما مر  
 اصحابها في الروضة الاول اني اخذ ابا طلاق عيارتها لم قال وهذا يجب جريانه  
 في القيمة او حيت على الراهن بعتق المهرهون فان حكمتا بانها مرهون فلهذا وجي  
 ومن قبل استيفائها استعجب والام تصر هذا الا بالتعيين انما ملخصا وجرى  
 شيئا في شرح الروض في قيمة العتق على ان لا ينصرف هذا الا بالقبض وكذا  
 هذا اذا كان الجاني الراهن وفوق بانه لا فائدة للحكم عليه في ذمته بانه

رهن

رهن خلاخه في ذمة غيره وناقض ذلك في بشرح مناجحه اخرى ثم على ما مر  
 عن النبي وصاحبه الاطلاق فلم يرق بين الراهن وغيره وهذا هو الاوحد  
 لان مسبق الرهن اقتضى وجوب رعايته وموده لوجوده بدله ويلزم من  
 وجوده في الذمة الحكم عليه بالرهنه لتتم التوثيق المقصود وفرضه المثل  
 ممنوع بل الحكم عليه بالرهنه وذمة الراهن هنا ومن فائدة ابن فائدة وهي  
 ان اذا مات وليس له الاقد والقيمة فان حكمتا بان ما في ذمته رهن فامر  
 خليفه مقامه فيقدم به المرفق على مومن التحليله ونفقة العرما والا  
 قدمت مومن التحليله لو استموي هو والغرماء وكان الشيخ ظن الخصاص  
 المأدبة في عدم صحة ابن الراهن الخاف ما في ذمته وهذا هو الاوحد  
 اذا كان الجاني هو الراهن وليس مضمرة في ذلك ما علت فانصحه باقر رده فانه  
**والخصم في الرهن** ان كان او وليه والا فامالك ومع كونه الخصم فله لا  
 يقضه وانما الذي يقضه المرفق او العدل وان منها من الخصومة **ما مر**  
**في اقسام الراهن** في ذلك **انما اقسام الراهن في اقسام** كاللحام مستاجر ومستعمر  
**نصب** له حصصا خصومة الراهن لتعلق صفة بالمأدود ومحل ذلك كمن يبيع  
 لم يكن المتلف الراهن والا لانه المرفق للادنى حقه من التوثيق تتم  
 وانت مشارعا في الشاقي على ان كان كالمالك اخصم هو الراهن وهو عتق  
 وصورة في ما ذكرته **ويما** يعرف به قوله حصة من الشاقي محل ذلك العا  
 يمكن الراهن من الخصامة اما لو باع المالك العتق المهرهون فلهذا وجب  
 الخصامة جديا كما في به المتلف وهو ظاهر انتهى ووجه عدم تمكنه  
 من الخصامة هنا انه يدعي حقا القوي وهو المرفق فلم تقبل منته  
 على ان يسعه بكذا **دعواه** اذا ثبت المطالبة للمرفق هنا في سقا  
 وهي اذا كان المتلف هو الراهن او كذا في ان الراهن لو طامع وقد عتق  
 الرهن حاز للقاضي ان ينصب من يدعي على الخصم لان له الجار على الفا  
 يب ليلاضيع المناقبة ولانا تعلم ان الكفا على رضى لحفظ ماله **قوله وجب**  
**فصا** في نصب المهرهون المتلف كالعدا **فصل** **الراهن المالك** ان مثا او  
 عتاقا مالا **وقال** **الرهن** لغواي محله لا يبدل اما اذا اوجبت في طرفة  
 فهو في الباقي باق في له وله العفو محال ولا يفي على قوده ولا عتق **فان**  
**وجبت المال** **فمنه** عن العفو عليه او كذا في عتق **فان**  
**بعضا** **بعضا** او شبهه عمد **بعض** **عقود** اي الراهن عنه لانه عتق ماله  
 ولا يسقط ما رآه حقه موت الوثقة الا اذا سقط منها ولا يسري  
**الرهن** الي زيادة اي المهرهون **المنفصلة** **لكنه** **ولد** **ويصل** **منها**

ولو يبيع الراهن  
 والمرفق الجاني







التوطين بالغاقل ليس بمرهونا بالاكتمال وبالاقل فلا فائدة في  
النقل او حيا واختلافا فاما ايضا فكم اختلاف القدر والافلاخ وما  
اختلفت قيمة العبد من ذات كات الاكثر القاذل نقل منه بغير قيمة النقل  
الى دينها والنقل او ما وبالاقل نقل وما اذا كان باحدها ضامن  
فقط للمرتين نقل الوثيقة من الدين المضمون الى الآخر ليحصل له التوفيق  
فيما فانه في ذلك اقتضاه كلامهم وحسب لا نقل فقال المرتين لا امن جباية  
من اخرى فتتوخذ رقبته فيها فيسوقه وضعا عنه مكانه لم يجب على  
احد وجهين يتجه ترجمته كما اقتضاه المقتضى وعونه لان الاصل جلا في ذلك  
فلم يتحقق الرهن الى امل على البيع **ولو نقل المرحون باقعة** معاودة اى  
ينقل من لا يرضى كبره وكسب رايه له باذن المرتين **فصل** الرهن لقواته  
ومراده لو لم يتم نقل رعا دهنه وان المرحون المخصوصين وان  
نقل باقعة فالرهن باق في بدله **وبنك** الرهن **ببيع المرتين** وان اى  
الراهن لا عكسه حين زرع من جريته دون الراهن **فصل** الرهن كذا هو هوته  
بالدين لا تنك بفتح المرتين لان الرهن غصص بركة دمه **وبالملة**  
**من الدنيا** جملة باق وجله كانت ولو باجالة المرتين على الرهن واعراض  
عن الدين في نقلها او كلف العوض فكل قبضه بطل الاعتراض وعاد  
الرهن وان قلنا ان النسخ انا برفع العقد من حينه لقود الدين  
الذى هو سببه وانما لم يعد ضمان غاصب اذ له المالك في البيع لان  
الغصب الذي هو كسب لضمان لم يرد اى مع تضمن اذ نه له في البيع  
برأته من ضمانه وبه نفرق بينه وبين وكيل باع ما يقدى فيه  
رأيه بالفتح **فان في بيع** اى الدين لم يتبع **من** **الرهن** او اما  
لانه كله وثبتة على كل مرتين الدين ومن ثم ابطال شرط انه كل قبض  
منه نكاشا انك تقدره من الرهن **فصل** عقد اذ العقار وصفا الدين  
او العبد او المالك انما يانك بعضه بالنسبة ومن مثل ذلك انه **لو رهن**  
**نصف عبيد بدين ونصفه باخر** **فري** من احد **فان** **فصل** لتعدد  
الصنعة بتعدد العقد وان اخذ العاقدان **ولو رهنه** عدها بدينه  
عليها **فان** **احدها** ما عليه او اعاداه عدها بدينه بدين فريته  
واذ في احدها ما يقابل نصيبه او اده المستعير وقصد فكم ك نصيب  
العبد او اطلق ثم جعله عنه **انك** **سببه** لتعدد الصنعة لتعدد العاقد  
ولو رهنه من اثنين بدينه عليه فري من دين احدها باذ او ابوالنك  
فصل لذلك لحد في جريته الدينين او لخال شحنا وهذا يشك بان ما

في البيع والرهون

احذه احدها من الدين لا يقتضى به بل هو مشترك بينهما وان كان بان  
ما بها جملة ما اذ لم تعد منه دينها او اذ اذ كانت الواء بالاسوال لا لاخذ  
انتي واقول لا اشكال في صورة الاخذ وان احدثت الخبة لان قولهم انك  
نصيبه معناه ما يقابل ما خصه ما يقتضيه وانك تخرج على خاص ما لم يرض  
لعوزة القدر ولو قدر والوارث انك باذ اكل نصيبه ما لم يكن المورث  
هو الراهن في حياته والعوة هنا بتعدد المورث والمأخذ لا التوكل **فصل**  
له دين به رهن فاخر به لغوه فاقى المص باذ لا ينك والتناجح الغزاة  
بانك كمال حاله اذ افر الدين صالحه بوجه صحيح نصيب جمل ذ ينك  
على الحد اذ لا طريق سواها قبل وهو منقول انتي والذي يتجه  
ان نصيبه اقراره ان كانت مارة هذا الدين لولان فالجنت الشا في لحن  
فصل لا طريق سواها مبنوع بل له طريق اخرى كالنذر والخصه بنا على  
عصمته فانه وان كانت هذا الدين لولان واسمي فيه عارضا وخلف ذلك  
او خذ لك فالحال الاول لان هذا لا يشعر بانك كماله من المرتين لغيره في  
الرهن والانتقال لا يحصل بمقتضى بل لا بد منه من تحقق مسسنة  
**فصل** في الاختلاف في الرهن وما يقتضيه اذ **اختلاف** **اصل الرهن**  
كوهنتي كذا فانك **او في قدر** اى المرحون كوهنتي الارض في حيا فاق  
وحدها او عينه كذا القيد فقال بل المورث او قد المرحون به كماله والفين  
**صدق** وان كان الرهن بدين المرتين والمدين الراهن جهة كونه في يده على  
الاوجه **الرهن** او مالك العارية ونسبته رايها في الاولى باعتبار رهن  
المدين **ببينة** لان الاصل عدم ما يدعيه للمرتين هذا **انما** **رهن** **ببيع**  
بان لم يشترط في بيع **وان شرط** الرهن **ببيع** باتفاقها واختلاف في شي مما  
غير الاولى او بوجه المرتين وحالها الاخر **فان** **الفرق** **لرهن** **ببيع** **الاختلاف** **في** **شي** **الى**  
كيفية عقد البيع ولو اختلفا في الوفاة بشرطه صدق الراهن ببينة فاق  
الرهن لا يمكن توصل المرتين الى حقه بالبيع وهو شرطه هذه على المدين لا يرض  
الفرق على الشرط فيبدأ انه لا يكون الا فاق يرجع للشرط وهذه ليست كونه  
وكوادي كل من اثنين رهنه كذا واقصده له فصدق احدها فقط اخره  
وليس الاخر بخليفه في اصل الروضة هنا لا يقبل اقراره له لكن الذي  
ذكره في الاقرار والدعاوي واعتمده الاسنوي وخيه انه خلاف ذلك  
لواقراره ونكل في الاخر عزم له القبة لتكون رهنه عند واعتل بان  
العاقد الاول وفرق بانه لو لم يلف في هذين لبطا الحق من اصله بخلاف  
ما هنا لان له مراد وهو الزمة ولم يفت الا التوطين انتي وفيه نظر وفي

١٢١











مقدمة لربنا و قد اختلف من الذين ادعى علم الاول و الاخر و ابراهيم

عن مورثه الموصى له لا غير **تعلقه بالرهون** وان ملكها الوارث كما ياتي  
او اذن له الوارث في ان ينصرف فيها لنفسه كما اقتضاه اطلاقهم و ذلك  
لانه احوط للثبوت و اقرب لبراهة ذمته او عتبه على هذا تصرف الوارث  
منه لم يزل يخلقه على ما نفذه و اغتفرته هذا حاله المرهون به كقول  
الرهون من جهة الشرع و ينزل على ماله من ما في ذمته من غير ان ياتي  
الوارث حتى يتم الحجة و بذلك اتي بطههم و افاق بعضهم اخرجت باله  
مستجار و سلم الامة للاجور ينكح الخ و فله نظر لثبوت التعلق من مثله  
بعد و لو ناع الغرض الذي ياذن الغرض لا تعضه الا ان غاب و اذن لانه  
عنه ثبوت المصلح و كما ان الثمن و هناك علة لبراهة ذمته للثبوت لا تزل الا بالادري  
او التعلل السابق اخر الحنا و ابراهيم الوارث و على ذلك اعني تفصيل النفوذ  
الغرض مما اذا كان لو قال الدين يحمل اطلاق من اطلق صحته باذنه و لتعلق  
الرجاء في افعي بعضهم عن الفسخ فيما اذا كانت التركة ثابته مع حصة  
شريك الت و ان رضي الدين قال لما في القسمة من التعويض و قوله الرعية  
كما صرح به قال ولا يبا في ما ذكره الشبان قبل رابع ابراهيم الرعية فاذكره  
من رعاية حق الميت انتهى وقده عنه مما اذا كانت القسمة بيعا و عاذا لم  
تفصل منها الرعية في استر لهما ثمن اتي في يجوز القسمة لكن يرضى الدين  
كما هو ظاهر و افعي بعضهم بانه لا يصح ايجار من التركة لثبوت الدين  
وان اذن العنوا و يوجد بان فيه من ارجع على الميت بقا رهن نفسه الجا  
انقضاء مدة الاحارة **وفي حق تعلقه الارض بالخا** لان كلاهما كانت  
شرا فغير مني اما لا في **على سبيل الدين المستغرق و عهده** و ما حكمه  
الوارث و ما حكمه في رهن جميع التركة فلا يصح تصرف الوارث في شيء  
مها ولو في الرهن **في الارض** من رعاية لبراهة ذمته الميت كما مر و ان ما تعلق  
بالحق و لا يختلف بالعلم و القهر **نفسه** لو زاد الدين عليها ولم ترهن  
به في الحياة لم تكن رهن الا بقدر رها منه كما حثه النبي و نفعه فاذ  
في الوارث ما خصه او الوارث في رها انفسك في الاول و انفكت  
في الثاني عن الوهنية و يعرف بينهما وبين الرهن الجعلي بانه افعي  
من وجه و ما يصح بذلك قوله لنادي و اريت فسطما و ريت انفسك  
نفسه بخلاف ما لو رهن عنك ما لم لا تنفك من منها الا بوجاهة جميع الذين  
**نفسه** اعني من قوله ففعل الاظهر بان الخلف باق على مقابلة  
وهو تعلق الجنانية و ردة بانه وان تاتي عليه لكن التمسح عليه التعلق  
بقدره فقط في الف المرح على الاول و صح صح بل تعين قوله ففعل الاظهر

نعم

**نعم** ترجيحهم عليه التعلق بالكل هذا قد بينا فيه ترجيحهم عليه في الزكاة  
التعلق بالقدرة فقط فهو و اذن الجنانية و الرهن تم و هو قولنا بيننا هذا وقد  
يوجبان ذلك تعلق في الحياة و هذا انعكس بعد الموت بحس النفس فاقفقت  
الكلية على قول الرهن هذا التعلق بالكل لبيان الوارث بمرارة ذمته الميت  
والا لكان على ان يحق اسم تعاني من حيث هو ميتا مع فيه الكثر من الذين الوارث  
الحايز فيسقط ان ما و يتركه او نقصه و لا يسقط منه بقدر رها و دين احد  
الوارث يسقط منه قدر ما يلزمه اذ اذ منه لو كان لاجنبي **ولو تركة الوارث**  
**ولا بد من اقل حقي** **فقط** يعني من اقل ما بعده **و دين مرد** **مبيع** **مبيع** و خيار وقد  
تلقى ثمنه او يتركه و يحضرها عند ما قبل موته **فلا يصح ان لا يكون** **فلا يصح**  
لانه و فيه ما يظاهروا و باطنا خلا لا لا قصار الشراح على الظاهر الا ان يكون  
الارد و ان تقدم السب تقدم المسب باطنا وهو بعيدا و تقدم السب حجة لا  
يكتفي في رفع العتد اما اذا كان من دين مقارن للتصرف ظاهر و خطي فيشترط بطلان  
من ارضه **فلا يصح الدين** **مهم** **اوله** من و ارث اوجنبي ولم يسقط من فسخ ليل  
المسقط من حقه و يظهر ان الفاسخ هنا هو المالم و يفرق بينه وبين ما مر  
التحالف بان العاقد لم هو الفاسخ بخلافه هنا نفس الوارث عبد التركة  
او اولادها وهو موسر فذوان كان الدين موجودا حال العتق فله رده قيمته  
ولا ينفذ فيه في شيء غير حدين **ولا خلاف ان الوارث اساك** **عن التركة** **فقط** **الدين**  
الذي يلزمه قضاءه و هو الاقل من القيمة والدين فان استويا خيرا و نقصت  
القيمة لم يلزمه اكثر منها فاللازم له هو الاقل منها كما علم مما مر عن النبي ومن  
قبه بل هو معلوم من قوله تعلقه بالمرهون اذ الراهن لا يلزمه النسيان  
حيث الرهن الا بالاقل المذكور فابرايم له اساكها نقية الاقل من الدين  
الذي يلزمه قضاؤه و هو الاقل من القيمة والدين فان استمتوا بخير و نقصت  
القيمة لم يلزمه اكثر منها فاللازم له الاقل منها كما علم مما مر عن النبي ومن  
قبه بل هو معلوم من قوله تعلقه بالمرهون اذ الراهن لا يلزمه التوفاع من  
حيث الرهن الا بالاقل المذكور فابرايم ان له اساكها نقية الاقل من  
الدين عليه غير صحيح **من ماله** لان اموث الذي هو خليفته له ذلك  
و من ثم لم يجر لوصي ولا كفاي بيعها الا باذن الوارث **الظاهر** **نفسه**  
لو اوصى بدفع عن اليد عوضا عن ذمته او على ان تساع و هو و ذمته  
من ثمنها و اوصى ببيع عين من ماله لعل ان يحمل بوصيته و امتنع على  
الوارث اساكها و القضا من غيرها لانها قد تكون اخل من بقية اموال  
وكذا الوارث تعلق على جنس الدين لانه المستحق الاستغلا له باخذها ذكره



مسألة لا يرد في حقه الميت من الدين الذي عليه إلا لأداء أو التخلل أو إيراد الكاين

الرافعي وسبق إليه البندين في الأولى والثانية وأما الاخوة فلم  
ارمن فافقدوا لامن فالمراد بما ذكره أن قال يدون من المثل أو  
مغير نقد البلاد أو عويعال ونحو ذلك ما يظهر فندان للتخصيص معن يعون  
تفقد على منشوي ومنه أن يكون له عرض في خصوص ذلك العين وليس  
بازيد من ثمن مثلها أو قال دنف المثل لمان من نقد البلد أو اطلق ولم  
نمخ له عرض في تلك العين فالذي يظهر عدم صحة هذه الوصية لأنها  
بالموت وقوله وكذا إلى آخره المراد منه كادل عليه السابق أن جعل قولهم  
للوارث أمساك التركة والقضامن ماله حيث لم يكن الدين من جنس  
التركة فلا فإن أراد إعطاه من غير التركة ما هو من جنس دينه فوالجبر  
الدين على القبول كما في نظيره من الرهن الجعني ولأن امتناعه كحقت في  
تعلق حقه بمين التركة كتوبها موهونة فيه لا يمنع الاطمان غير ما  
امساوي لها لا أن تولي حقه انا هو بالذمة حقيقة وبالتركة نوعا وإذا كان  
بالذمة حتى لو ارث في قضائه من أي محل شأيت لا يفر على الدين بوجه  
وإذا وجدت اجابة الزاهن في الرهن الجعني في نظيره ذلك بشرطه معن  
اخرى بالنظر غلب فيه فإني هذا **قال قلت** قرروا في الوصايا وغوا  
إذا انقضضت قبلت باختلاف الاعيان فبما سمع اجابة دافن له عرض في  
عين التركة **قلت** لم يطلعتوا ذلك الاختلاف حتى يتاقي ما ذكر وأما مقصوده بها  
إذا كان حقه متعلقا باعيان التركة ملكا كان أو في ملك وارث يعني هي  
قد رجسته لا بد من الاجازة في الاختلاف في الاعراض باختلاف الاعيان  
وأما من حقه في الذمة أصالة وليس له في الاعيان إلا التوفيق فلا ياب  
المقبضين عين دون عين مساوية لها الظهور ففتمت **ح** كما تقر وأن  
إذا أعطاه من غير الجنس ومع تأخير لفرضه وقلنا لا خلاف أن  
وحد في شروط الظفر لنقد به جميع الجنس أو بالتأخير وقدره نحو الجنان  
الظفر بشرطه فإني جنس الدين وغيره وبهذا الذي ذكرته ودل عليه  
كلهم رد على من زعم أن المستحق هنا الاستقلال بالاختصاص استثنائه  
بان الانسان لا يتعامل بالبيع والاستحقاق لنفسه إلا في مسكنه والودع المثل  
وإن الرافعي ذكر في غلط المصوب بماله وقبل الخلط اهلا ان الغامض  
ان معطيه من غير الخلط مع كونه اقرب إلى حقه ولعل العرف ان  
د مقايست حريت وانتقل الحق إلى عين التركة بخلاف الغاص فان  
العين قد تلفت بالخلط وانتقل الحق إلى ذمته فالذمة هنا كالتركة  
ثم انتهى ووجه رده أنه ليس هنا بيع لأن العرض في مجرد اخذ من التركة

الظفر

وإنه

وإنه توجه ان لا ياتي هنا ظهر مطلقا وليس كذلك ما علمت من ثابته في بعض  
الصور وأما ما ذكره من استثنائه ما هنا بمسألة الخلط والعرف فيها قسمو  
مشاوه عدم تأمل لها منهم صنا ومما يانه انما على حد سواء لان الغاصب  
بأنه ملك المخلوط وما رهنها بحيث المالك فلا يصح نصرة الغاصب  
فيه الا بعد اعطائه انا لك للبدل في حقه منها كما تتركها ملك للوارث  
وترو حقه بالدين فلا يصح نصرة فيها قبل الدين وإذا انقضى امرها على  
جدها فماتت من التفصيل ما في ثم فإذا أراد الغاصب اعطاه من غير  
المخلوط فامتنع فان كان البدل الواجب له من جنس المخلوط او من غير جنسه  
تأقي جميع ما ذكر واطلاقا لا في ثم الا عطاه من غير المخلوط مقيد بما قاله هنا  
من التفصيل ما علمت من لجاد على ملا من التركة والمخلوط بذلك الوارث  
والغاصب ومرو حقه في ذمته الميت المتبرلة من ثمنه وارثه ونما في ذمته  
الغاصب فالتعلق بالذمة باق في قبه وزعم خراب ذمته الميت لا ينع هنا لان  
الاصح أن له ذمته فصححة وأن قولهم ذمته الميت خربت بحقوقه فان  
خوابها انها هو بالنسبة للاتمام دون الالتزام الا تترك اذ لو تعدى لغيره  
حين من تركه في غير موقته ثم رأيت الحرام ذلك الزمان لا فرق بين  
المستثنى كذا استثنى من كل شيء حقه الا عطاه من الغير فيما على ما حصل  
ياخر وليس كما زعم بالحق ما ذكره فتأمل ونصبت المثل بل يحسن للوارث  
لما لا الاستقلال بقضا الدين وقض دين الميت وود حقه من غير ذلك  
القاضي اذا ولا ذمة له عليها **ح** وفي لهم اذ الترم بوض بفضايه وهو للقاضي  
مفروض فيما اذا كان في الورثة محض علمه وقاسم ومهدا بدفع اصلا في  
صهم ان المتقول انه لا يبا عيش من التركة الا باذن القاضي الاصل لان  
ولا يملك قضا الدين اليه لانه وفي الميت والمفصل ان شرط استقلال الوارث  
كما مر على ما ذكرناه كونه مستقرا وقصد البيع ولو اوافد الغريم له  
فيه من محالو باعه له بلا ذن لم يصح مما يظهر لانه اجابه وقع باطلا  
فلا يصح قبوله ولا ينافيه اعتقاده ذلك في الرهن الجعني على ما يقتضيه  
علامهم لانه هنا اذ انوار ذن الدين للراهن ان يتصرف في الرهن  
نفسه **ح** ولو اذن الوارث هنا في ذلك لم يصح كما مر ولو اراد الدين  
التركة فطلب الوارث اخذها بالقوة ولا شبهة في ماله أي والتركة ومال الغريم  
لا شبهة فيه وقال الغريم تابع بها الزيادة اجيب الوارث على الاصح فان  
القضاء هو الاصل عدم التراب ولنا في عرض في اخذ التركة مودهم عن  
عن المسارها للبيع واختار لا يجوز اجابة الغريم نظر النفع الميت اذا التدا



محمدة لانيه وفتحة الحيت من الوين الذي على الابد او اني والابرار

يشير لوصيات فان **قلت** يورده اجابة الغريم في الدقة ان الغريم اذا احتج بما كمل  
الذين **قلت** يعرف بان هناك محققا لك وهو سيقود على ذمته وخلص  
نفسه من عبثها بخلاف ذلك فانها اذا اشتركت في الدقة حصل ذلك وقيل  
لا فاجب الوارث بان يقر وتقبل الزكوة عن الكفاية عن الجارية لو تعلقت  
الدين بغير الزكوة لم يكن للوارث امتساكها وفيه نظر واطلا فيهم اوجه  
**والفهم ان تعلقت الدقة بالزكوة لا يمنع الارتفاع** والوارث من اسلما وعق  
قبل قبضه ولم يبرئ من مات قبل ذلك ولا ينفك الوهن او الارتفاع  
لا يمنع الملك في المرحون والعبد الحامي وهو له تمام بعد وصية يوم  
بها او دين عاقد للمقادير لا ينفذ في لا يعتد وان الثمن من اصل المال  
واما هو بعد التعلق عن ذلك وقبضه كونه ملكا اجاره على وضع  
مده عليها فان لم يتف بالدين ليقو ما ثبت ملكه لا ينفذ مورثه  
فان الزاوي لا يجز على الوفا من رخص لا يملكه فان امتنع باح  
عنه الحكم وخلصهم في وارث عاميل انما كانت ظاهرة ذلك **لا شك**  
الدين **في وان الزكوة** المنفصلة لما ذكر بعد الموت كذا عموما وبه وظاهر  
ان ما حدث مع الموت تركه ويظهر ان المراد به ان الزكوة لان  
الاصل فيها ملك حتى ينفذ لنا على ولا ينفذ الا بتأخير وج الزكوة  
ولا ان الزكوة من التبرع بالمال مراد به بعد وفاء الزاوي من اثاره  
من ارامها الغريم في ذلك ولذا الحد المذكور في يجوز حمله في ذلك  
بالكسب والتنازع بان كان الموجب للامارة كالصنعة من عبد التركة فلا امكن  
الموقوف المول من ابيه او برئ من التركة وانما بعد الموت ويكتفى بذلك بالومات  
عن زرع طوق السبابة منه ذراع قطالت بعد الموت ذراع اخر قبل الذرة  
لوارث لانه زيادة فتميزه فكانت كالمنفصلة فاما الحب المنفصل بعد ذلك  
فان كانه وبدن على ان الزيادة المتمايزة في الطول لها اعتبار في  
التحليل وغيرها في اصول بحر البطلان ان بعدت بشط طلع للشرى او بشرط  
قطع في البايع ولو مات عن فوط قبل وقد برز طلع او حذره بالتور او عقلت  
بالجل قبل الموت او معه وحدها بام لا فالجرة والجل تركه فتعلق بالدين  
فان على الاصح ان الحله يعلم واذ انبت هذا في الحله ثبت في الحله الطلع المذكور  
بالاوي ومثله امثال الزرع فان وقع بعد الموت فان تركه الوارث او  
معه او قبله فتركه ثم ما علم بان الوارث وقدرت نفسه وبعبه لعدم  
رويته مثلا ننظر وضعه او حصاده وما لا يعتد فيه ذلك كالتأجيل من  
السابل وما ذكر الذي لم يبريقو ما ان بعد الموت وقبله فهاخص الزايد

لوارث

قوارث وما عاده تركه هذا ما يظهر من متفرقات كلامهم ثم رأيت الادريجي  
قال لو مات عن زرع لم يسئل قبل الحب تركه او الوارث الا قرب الثاني  
وهو موافق لقولي فان تركه الوارث الخ قال فلو تركت السابل فأت  
ثم صار حيا فهذا موافق لقل اني وسب لو فليس كما هو ظاهر ما استعبر  
كلامه انه متوقف في السابل بنفسها في تركه لوجود حافل الموت  
اولا لان المقصود منها وهو الحب انما وحده الموت اما على ما قدرته  
ان السبلة نفسها بعض الذي طال بعد الموت والوارث وما قبله تركه  
فالحل والوارث لانه لم يترك الا بعد الموت ولا ينفذ للسابل لان كلام من اليك  
والوارث ملك بعضه باقعا رخصا وقسا قضا وحكمين ان الدار على الوارث  
كما في الطلع وهو انما يبر بعد الموت فليفر به الوارث فتأمل ذلك كله فانه  
مهم ثم رأيت ما يورد ما ذكره في بصره انه وهو قوله ما يقرن عقد  
من حله طلع وحكم من صون بناء على الاصح ان الحله بعد الطلع او في غير  
لظهوره وقوله ما حدث عند عقد الزكوة من فسخ من هو تارة  
وانت هنا كالعقد من فسخه ووطاعه وليق واعمل بسبع  
ولاد انت من عراوق التركة فبغيره من هو ان اعتد قطع ذلك كله  
سنة ام لا وقول ابن الوفاء في ورقه بقر ان ان يستطاع في جريد  
واغصان على مخصصه فاما مرهونه مردود **قلت** بما في  
قاس ما هنا على الرهن **الحل** ان الذي عليه جمع متقدمون ثم انت  
المتأثر بالعقد ما ذكر غير مرهون ايضا وقد ذكر في هذا المرهون  
**قلت** ليس ذلك تنفقا عليه فقد قال التوحي ثم ينظر ما قاله هنا انه مرهون  
وقيل ان العقد الاول يفرق ما اشرك اليه انما ان الاصل تمام لك الحيت  
فاسئل عن بناء على ما وجد قبل غار خروجه ووجه الاصل هنا انما في  
الرهن من غير تعلقه حتى يتحقق وهو العقد الموص لتعلق الحف  
به ولا يتحقق ذلك الا بما وجد بعد العقد لا معه وذكر وان ان الحله  
اذ ان غير مرهون لم ينع انه قبل الوضه غير رضى الرهن لتقدير  
توزيع الثمن وتباع خلات مرهونه حدث فكمها بعد الرهن وحل  
طلعه في البيع ام لا وفيما اذا اراد بيع ما حدث طلعه استقام عند بيعه  
وان مع بيعها ما تقر اني وهو يورده بعض ما ذكرته في البيع في  
في زيادة التبع اذا رد في عيب تفصيل يتألف كقول من هنا كما  
يصل بالتأمل الصادق ومنه قوله فيهم وقوله في سنة حادان بعد  
عقد استرا لم يشرى كما حل الحادث في جلال الصوف عند الشين



مقدمة لاربع فقه الجنب من الدين الذي عليه الداء او اصابه في الزنا او غيره

لانه لما انفصل بالدم اسببه السمن والذات عند الموت من اصول مالا  
يدخل في البيع كالشراى لشترى لان الحادث منها ليس متعلقا بالارض  
والبيع كالحمل وابنه اطلق هنا لا في كل ارض فيه على نفسه  
من ذلك من الحاجة اليه فمعين اموال المظنح بلزهم الذم  
استندت منته ما ذكرته هنا في نفسه نفس منهم **فروع**  
ما قبضه احد الورثة من دين مورثه شارك فيه البقية فمهم لو احوال  
وارث على حصته من دين قبضه المقتل فلا يشارك كما حد فيها لانه قبض  
عنا لعله لا الارث وباني قبيل المقتل ماله بهذا اجمعه **كتاب**  
**التقليس** هو لغة النداء على المدين الذي وشبهه بصفة الافلاس اما حذر  
من الدوس التي هي حسن الاموال وشرا على الحرام على الدين وشروط الاثنية  
وصح انه على الله عليه فمهم على معاد في ماله وباعه في دينه وقسمه  
بين غرماء فاصابهم خمسة اشباع حقوقه فقال له صلى الله عليه وسلم ليس  
تقري ان الله لا يترك والتقليس فله الميسر فله من لا يفي ماله بدينه كما قال  
ذاخر الحكيم **من عليه** وبنوا ذكوة منه فغالي ان كان قويا ولا دعي **حاله**  
لازمة **رايد لا على ماله** الذي يقيس لادامته ولو دنا حاله على ماله فمهم  
او عليه به دينه بخلافه منقصة ومقصود وغايب ودين  
لمسك ذلك خلا فغير زيادة الدين عليه لانها لم تكن العدم وافهم قوله  
علي ماله انه اذا لم يكن له مال لا يحضر عليه ونعت الرافعي الحضر عليه منعا  
له من التصرف بها عما يحدث فورد بان الاصح ان الحاضر هو على  
ماله ودين نفسه وما يحدث انما يدخل فيها لا استقلالاً ويحتسب  
الرفعة فلا يحضر على ماله المورث لانه لا فائدة له ورد بان له فدايد  
كنه تصرفه فيه ما في المورثين وفيما عساه يحدك بمواصطاد فمهم  
فارق ما مر في التركة الموهوبة في الحياة لان ما يحدث فيها ملك الموت  
فلا فائدة للحضر فيها دام الرهن متعلقا بها **الحج على** من الحام بلفظ حرج  
وكذا منعت من التصرف على الواجهة وهو ما في ان يستل والافعل  
وليس ماله الموتى **سؤال الغرماء** او في الحج من المورثين ولا يخص  
مخلف بعضهم ماله فاقبضه السابق **ولا يحضر** بدين الله تعالى غير فوري  
تندرج مطلقا وسفارة لم يبعد سببها ولا دين غير لازم كالكتاسه  
**ولا بالموجاهل** اذا لم يطالبه بذلك مطلقا او حال **واذا حج عليه حال**  
**الحج الموجاهل في الاظهر** لما الذي به في الهاويل فارق الموت ومثاله  
الاستمرار في لا الجنبون على الاصح من تناقض للمعص خير ولا الردة الا ان

انفصلت

انفصلت بالموت ويؤخذ ما تقر في الجلول به ان من استلم محلا بامره  
وما في جلولها وقيل استنفا المنفعة حلت بالموت كما قرئ به في  
الاسلام كقول المازني وما افتا الشارح بعدم جلولها نظر الحائز هنا  
لم يستوفى المقابل بخلاف بقية صور الجلول بالموت فمهم ودعا تقر بان  
حسب الجلول بالموت خراف الذمة وهو موجود هنا ويقول الفقهاء  
تخل الاربون الموجهة بدين المدين الا في صورة على مرجوح وتقول الزركشي  
الا في ثلاث صور من الجمل عند بيعت فهاك لاجل جلولها في المال وقتعت  
على مرجوح والاستثناء معيار العموم وفي فتاوى الفقهاء ما نصرح  
بذلك وما ذكره اخر الاحارة وباحه قد خيل ولا استيفاء المقابل في  
مساكنا كثيرة لجلول دين الصامن عوقه ودين الصديق بموت الزوجه في  
وطئه **وكما كانت الدين بعد المال فان كان كسوبا ينفق من كسبه**  
**حج** لعدم الحاجة اليه بل بان فيه ان يسعه ويكره غيره لكن يهل في غيره  
حتى يبرأ من الم الا في كسبه يودي اليه قتله بخلاف ما اطلق به السكوت  
وتسعه **وان لم يكن كسوبا كانت نفقته من ماله وكذا لا في الاصح**  
لأنهم من ماله حاله **لوطية** الغرماء في المساءى او انما قبض بعد  
امتناعه ما جبهوا لكونه حج فليس يلزم ان يفرج المصدق قبل التولية كذا  
وقم في شرح الزهير **لحجنا** وكما حد اخذه من قول الانصاري قال انتم الغرماء  
الحج عليه حج في الظاهر الوجهين وان زاد ماله على دينه كذا ذكره الرافعي في  
العلام على الحس وعلمه بخلافه لانه انتمى لكن اعترض المتكبان  
الذي قالاه في اطلاقه لا على قال فيحصل على ما اذا زاد الدين انتمى واقول  
بحج الجمل الاول على ما اذا كان الدين فمهم اذا قبضه بلامهم في محج  
الحج الغريب اختصا به بدمه صوقا للمعاملات عن ان يكون سببا لقسا  
الاموال والثاني على ما اذا كان له في انفاق اذ قضيت كلامهم هنا كذا في  
في الناقص والمساوي غريبا ولا غيره **ولا يحضر** عليه **بغير طلب** من الغرماء  
لان لمصلحةهم وهم اصحاب نطق **نعم** لو ترك ولي الحج في السؤال فعلمه  
الحاكم وجوبه انظر لمصلحة الحج ولا يحضر لادين غايب ويشهد بالاطلاق  
بالقبول في دينه **ان كان** غير فقته لملي وعوضه على الحاكم لانه ان كان  
امنا والاحرم كما هو ويؤخذ من قوله قبضه له ان يحضر عليه حتى يقبض  
منه لئلا يصيبه قبل قبضه الغنص منه ويقتل خلافا له ونعت شارح جواب  
الحج على غير مفسد من حج عليه ميت من غير الناس نظر لمصلحة او حلق  
غرماءه وان لم يلبس ذو وعلمه مع ما فيه لا ينافيه قولهم لا يجلو غرماءه

الحاكم يخطب الى غايب الدين في بيع عام  
او كرهه بالحرب والمجس الى حج



محمدة اربابا دقة اكلت من الورق الذي عليه الابواب والاحجار والابواب

منس نكل وميت نكل وارثه ولا يدعي بتدالان ماخذ فدا امرنا وهو  
مقتصر فدا لا يقتصر في القصور من الخلف وابتدا الدعوى **فلا طلب** **فلا طلب**  
**الحج ودينه** **فلا يحجبه** بان راد على ماله الحج عليه لوجود شرطه لا يخص  
اثره بالطلب **والا يحجبه** فلا يحل لان دينه يمكن وقاوه نكاحا لغيره ووزع  
به الى طلب الحج **فلا يحجبه** وجوبه على ما وقع لغيره في شرع المصالح والديني  
له الا ذرعي وغيره الحق **فلا يطلب** **الطلب** او كسبه بعد ثبوت الدين عليه  
ولو بيع القاضي وقضيه ذلك توقف ثبوت دعوى الغنايم وهو محتمل  
ثم راسب السكوت قال صورة المسلمان بغير الدين بدعوى الغنايم او اقامت السنة  
مثلا ولم يطلب الحج وطلبه هو ما يذون ذلك فلا يكتفى طلبا لمفلس النبي  
وهو من الحج فما ذكرته في **الاصح** لظهور عزمه منه من قفا ذنونه بصرق  
ماله فيها **فلا يحجبه** عليه طلبا او دونه **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
دينا ولو هو محلا على الاوجه فلا يصح ابراه منه ومنفعة يحصل للفرض  
المقصود من الحج فلا ينفذ نصره غير ما يصرح ولا زاحمهم منه دين  
حادث **فلا يحجبه** عليهم من غير منفعة ما شابه قتل النفس والعاقد يحجبه  
ومن الحار فسخ واخاذه على خلاف المصلحة لعدم اضعاف ثلث حقهم بالحق  
عليه حج ويؤخذ منه انه لا يشترط التسلم قبل العلى في مكة الاشارة  
بل يكفي سن عقد عليه وخروج تحت الغرامات اذ لا يشترط الخروج  
كزكاة وكفاية ونذر فلا تتعلق بالعلمية **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
اي العلى ويسن ان يامر بالنداء عليه ان الحاكم حج عليه **فلا يحجبه** في المعاملة  
**فلا يحجبه** عليه التصرف في امواله ولو ما اكتسبه بعد الحج **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
او ابراه من دين له ولو هو محلا كما مر **فلا يحجبه** او وقف او اوج **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
المذكور وان اتم به **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
حالا منه اى بان نفوذه **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
حالا لتعلق حق الغنايم بالتصرف فيه **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
بدونه وبقا بدفعه القاضي لتقصير وتقصير موته بان تصرفه فيها كما حلت  
الا ذرعي وقد يبره ووصيته لتعلقها بما بعد الموت وكذا البلاده كما رجح  
الوفقه وخالفه السكوت كماله الواهن العسر وفرق عني بان الراعي هو الذي  
حج على نفسه بخلاف العلى وان حج الوهن اقوى لانه يقدم به على موته  
التي هي من بخلاف العلى يقدم بها على الغنايم ويهين مزيل من مكسب  
اقتضيه دينه بعد الحج وان جهله او اذنه له دينه حاكم الا ان كان قد جهل  
ذلك **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**

بجمله وجوه لا نه معلوم بما ذكره بالاولي **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
وان وجدت شرط البيع ان لا ينفذ المصالح على ما اذنه فصح ما **فلا يحجبه**  
في دينه كما كان **فلا يحجبه** في دينه غير مسلم او **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
شيئا في الدين **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
في دينه اذ لا يصر على الغنايم **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
**فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
ان يكون من اضافة المصدر لغيره **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
استلزامه النسب ونحوه وانما وجبته ردت على الثلث **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
**فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
وان لم يلزم الا بعد الحج فغيره بوجوب الدين اذ اولى من قبول اصله وغيره  
يلزم **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
الفرق في حقه اكل منه في حقهم فبعد التهمة بانماطه لكن احدهما انما يدل  
لنفسه الا ان لو طلب الحج لغيره لم يمان له لانه لو دفع لم يقبل بخلاف المقر في  
الحج وان لم يكن المقر حج عليه وظاهر كلام الشيباني انه لو ادعى عليه  
مال لزمه قبل الحج فكل وحلف المدعي را حرم لان الدين المردودة بالحق  
**فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
**فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
لنفسه معاملة ولا ان الاطلاق يترك على اقل المراتب وجود دين المعاملة  
ويقيم على بعدا ليريد او اقر اقرارا ملحقا لنفسه بغير عاقل الحج وبعد فاته  
لا يقبل الحج وبعد فاته لا يقبل هناك ايضا بغير عاقل لا قلصا وهو  
استاءه لما بعد الحج ومحله في الروضة ان تعدت مراجعته والا حصل  
تقصيره وقباصته العلى في مسلمان ايضا **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
الحج **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
من حج عليه كما يرام ما اجره قبل فلا مسلا منه والحاصل ان ما وجب عليه  
بعد الحج ان كان من حج سقته لم يقبل والا قبل وراحه الغنايم **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
لا يقبل ايضا فاقا ان الصلاة ما نه لو اقر دين وجب بعد الحج واعتبر  
قد رده على وقاذه قبل وبطل ثبوت اغنياره **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
فلا يحجبه **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**  
وبطل ثبوت اغنياره لان قدرته على وقاذه شرعا مستلزم قدرته على  
وقا بغيره الذبون وله ان يرد بالصيب ما كان **فلا يحجبه** **فلا يحجبه** **فلا يحجبه**



مستدركا لبقا ولفظا كملت من القول الذي عاين ان يكونا واحدا

**الخطبة في الرد** او استوى الامرات على ما صرح به الامام لانه من تواضع  
البيع السابق مع انه احفظه ولفظا ولم يجب على احد لانه لا يلزمه الا  
كتاب ما فيه **الظاهر** من انه هذا ايضا وانما لم يلزم الوفاء لانه لم يلزم  
رعاه الا حفظ مولى واما اذا قلنا ان ما كان من بيع ما اشتراه في حقيقته  
والفصل في رده فهو يتبعه بحسب النقص من الثالث لا بد له ان يرد في  
الفصل فانه قد يفسد بالكتيب وانما في الرضا اقرب فان كانت الفسطة  
امتنع الرد وفارق ما مر لتمامه حتى رخصه واحاز في رضى الخار مع  
عدم الفسطة بان العقد منزل فضعف تعليلهم به واما ان اشتراه بعد البيع  
لان الرد غير متبع في نفسه في نفسه وافهم قوله ما كان اشتراه بعد البيع  
بثب في ذمته واعلم انه ان رجع له لعلهم ختم به والرد في ذمته عليه مما  
يخلو لان رده لم يحصل منه لكان اعتد الاسلموني وابن التقي عدم الرد  
**والاصح** **تعدى المحن** بنفسه الى ما حدث بعده **بالاصطلاح** وغيره من  
مقايير الاكابر وان كان الملك على الدين **والوجه** **والشئ** في الذمة **ان صح** وهو  
الراجح كما مر وان زاد دينه بانضمام هذا اليه على ماله كما اقتضاه إطلاقهم وان نظروا  
الاستوى وذلك لان مقصود المحن وصول الحقوق الى اهلها وذلك لا يخص المحن  
نفسه بل يخصه او غيره له به وتم العقد عطف عليه ولا يرد على  
المتن خلافا لمن زعمه لو قال ملكه عنه فهو عليه **والاصح** **انه ليس له** **بالفعل**  
اي المفلس في الذمة **ان يفسخ** ويتعلق **بمن يتاح له ان علم الحال** **تفهم**  
**وان حبل قلة ذلك** وله ان يترجمهم بحسب لغيره **والاصح** **انه اذا تم** **تعلق**  
**التعلق بها** **للعامة** **لانهم لهم بها الجمل** لانه دين حاد في بعد المحن بغير متغير  
فان فصل شي عن دينهم اخذه والا تنظر السائر اما وجب لا يرد من مستحقه  
من ارجح به وفيه يمكن قبل وفي كل شخص ذات التقدير يمكنه ان يكون له ان يفسخ  
والنحو ان لا يرد من النقص فيمكن له ان يرد **فصل** **في بيع**  
مال مفلس وقسمته وتوزيعه **باب رد المفسد** اي قاضي يرد المفلس اذا اولا به  
على ماله ولو بغير يده له بيعا للمفلس **بعد** **الحجر** على المفلس **بيع ماله** **بقدر**  
الحاجة **وقسمه** اي من البيع الدال عليه ما قبله **بيت الغرماء** قسمته ديونهم  
او بتلكهم لهم ان راه مصلحة للمفلس بطول الحجر والغرماء يتأخر  
الحق لانه لا يفرط في الاستعمال قسمته من نفس الحق ويجب كما في البذر  
بيع ما يخص فسادا او قرا به بالناحية ولا يتولى بنفسه او ما ذوقه  
بيع شي له حتى يثبت عنده كما اعتد ان الرقعة وغيره ولو بطله انه  
ملكه ويؤيده قولهم لو طلب شي كانه قسمته ما يبيعهم لم يقسمه بينهم

حتى

حتى يثبت عنده ماله ولا تكفي اليد لان تصرفه حكم اي فيما رفع اليه وطلب  
فصله **نفس** **الوجه** **الحال** **هذا** **على يد محدة** **وترجيح** **السبي** **كاتب** **الصلاح** **الا**  
كتاب اليد على ما اذا انضم اليها من فطالت مدته وحق عن مائة وكونه  
العين بيد المرفق او الوارث كفاقرا بانه اي لا توفى الملك والحيارة او الحارة  
في الملك كما صرحوا به ويشترط ما ذكره من ثبوت الملك والحيارة او الحارة  
بشرطها المذكور وانصر في القاضي في غير هذا الحال ايضا واما ان غير المتكفي  
لا يتعين فيه ثبوت الحكم للبيع بل له بيعه واجاره عليه ولو عين المذموم  
احد هاترين على لا وجه ويستثنى من قسمته بين الغرماء **فصل**  
محرره عليه وعليه دين معاينة وجبانه ويجوز تقديم الاول **فصل**  
لغيره تعلقا اخر بتعدى العجز وخوارق في الشافعي لانه مستقر ومن  
تقدم باخر هوون ومجته عليه فيقدم باخر من الحارة من رتبة العبد الحار  
وتلحق بهما الركن من له حصة في قصارة وضابطه حتى يفيض الاخر  
ومستحق حق فوري كرامة فيقدم عليه كالعبد الموت ويؤخذ منه **فصل**  
جميع الحقوق المتعلقة بدين التركة المتد منه على ذوى التركة المتركة في  
الذمة تقدم بها على الغرماء **وتقدم** في البيع ما يسرع **ما جاز فساد**  
كبريته وذاكرته ثم ما تعلق بعينه حق كرهون **فصل** **في الجوان** **الا** **ان يرد** **فوقه**  
قد باع الحق احتياطا للعتق وذلك لا معنى للعتق وله مونه **فصل**  
لانه يحسن فسادا **فصل** **في العتق** **بغير** **عنه** **وتجوز** **ضم** **مقدم** **ما** **البايع** **الان**  
واطلاق في الاعتراف تدب هذا الترتيب والا وجب وقا لا لا دعي انه في  
غير ما يسرع فسادا **فصل** **في الجوان** **مستحب** **فيها** **واجب** **وقد** **يجب** **تقدم**  
مقدم عتق المحن عليه من ظالم **فصل** **في البيع** **بذو** **الفعول** **او** **الفاعل** **فصل** **في**  
**الحال** **المفلس** **او** **وكيله** **او** **مراجه** **او** **نوابه** **لانه** **ان** **التمتع** **وليدين** **المفلس**  
ما في ماله من موعب ومغرم ومن يردون في الثمن والا فليس عليه توليد  
للبيع باذن لتطيق نفس المشتري ويستغني عن دينه بملكه على ما من  
وندا ايضا **فصل** **في** **سوقه** **وقت** **قائه** **لان** **طال** **البيع** **فيه** **القران** **بيع**  
في غيره يثبت مثله جاز كالواستدعي من السوق اليه لمصلحة كمن يرد موهبة  
الحمل **فصل** **لو** **تعلق** **بالسوق** **غرض** **ظاهر** **وجب** **وتأخر** **بيع** **مال** **المفلس**  
**فصل** **في** **تعدد** **حاجات** **تعد** **المفلس** **اي** **محال** **البيع** **لانه** **المصلحة** **ومن** **ثم** **لورا** **ها**  
الحاكم في البيع مثل حقوقه جاز ولو رضى المفلس والغرماء محال او غير  
نقد البذر جاز على ما في التوقي ومثلهما الغبن الفاحش ونظر فيه  
السبي لاحتمال غريم اخر واردة ان الاصل عدمه وما ياتي في عدم اقتراحهم



ليست بان لا غرم غيرهم قبل ولو قلنا بما قاله المتولي لا يجوز للمالك ان يبيع  
 على ذلك اخذ ما ياتي في فرض من المثل المفوضة ولو ظهر لا غرم  
 هنا من الخيار فيكون من عدل الرهن ولو ظهر مشتريه ووجب  
 الصبر بلا خلاف كما ان فيه المصنف واعتبر بقوله ان المثل  
 يباع المثل هو ان يلوشرها كتركه المدين بالثمن الذي دفع فيه بعد  
 المذا والاشهار وان شهد عدلان انه دون ثمنه بلا خلاف لئلا يتضرر  
 المثلين بناء على ان القوم وصف قائم بالذات فان قلنا انها يابتنى اليه  
 الربح بعد اشهاره الايام المتقاربة في ذلك الوقت تفكر انما  
 دة العالمة فيه وهو الاظهر فواضح لان الذي دفع فيه هو ثمن المثل  
 وهذا الخلاف قريب من الخلاف ان الخلافة صفت فاقبلة بالذات  
 وجنس يعرف بنفسه او مختلف باختلاف ميل الطباع انتم واجب  
 بان الرهن عرض بله المبيع خلا في المثل ورد بان هذا لا يبيع به  
 نرون من مثله بل الوجه استواء وجا وحل افتنا المصنف على ما اذا لم  
 فيه او دفع فيه شي ورجح الزيادة ولازم ان المثل على ما اذا  
 دفع فيه شي من المثل والاشهار لا يجرى فيه زيادة الا ان كان  
 هذا هو ثمن مثله الظاهر بناء على الاظهر ان القيمة تست وصفا  
 ذاتا ان المعنى فيها هو ما يرغب فيه وقت اعادة المبيع لا مطلقا  
 بحرك ذلك في بيع مال ممتنع وينتج وغاب لو فاما عليه **نعم** الا وجه  
 في ذلك ان اخذ لا يباع الا ما ساء فيه في غالب الاوقات لا يباع  
 الصبر بالحوالة بينها ولا ان الحق فيه قد تعالي صومح بالناخير  
 وهذا الحق لا بد من الطالب لحقه وان في السلي يجوز بيع مال منته  
 لتفقدته منه بانه ما دفع فيه وان رخص لغيره ثم رخصه ثم رخصه  
 اعتمد ما ذكرته من استوائها فحال بعد نقل عن القري اعتماد  
 الفرق والا وجه ان غير الرهن كالحري كما جرى عليه السلي منه وفي  
 بيع مال التيمم المحتاج عا ذكرى بغيره التيمم في الذرا وان كان  
 دون ثمن مثله دفع المضر في الخصم ومنتوط في ذلك لان الوجه  
 للمدين نقدا وما لا اخر من بعض منه والاتعين ومن لم يبيع عا  
 غابت مدب له نص او حيو ان او عرض بل نقض من النص ما لا يوان  
 فالعرض فالعقار ومراك الدين لا يمنع الا ان كان في شرط في  
 بيع المالك الموهون على الميت عرضه على لورته او اولادهم  
 وخفيهم بعد انتم قيمته الي من معلوم اما بالاسماء والاند عليه

وعرضه

موصوفة لا يباع في وقت الحيلة من الدين الذي عليه الرهن او غيره

وعرضه على ذوي الرغبات الايام للتوالي وما يقو به عن كين خبير من بين  
 الوفا من ما هم وسعه ما انتهى اليه **نعم** استشكل السلي تصور شوق  
 قبل البيع باخه لا بد من تقدم دعوى على الشهادة بها لانه حق اذن  
 وتلف يدعي بها ولا التزام فيها واحسانها ان كانت مقصودة ادعى  
 ما انها تحتها بالحوالة والا ندرتخصن التصديق على معين بقدر عني  
 قيمة هذه مثلا فيدعي على النادر بدمه مثلا بحكم ان له نذر عشرين  
 وانه لو حله النذر فيتم فيقيم المينة **ان كان الدين غرضي**  
**التقدي** الذي يبيع به **نعم** **رض** **الغريم** **الذي** **حله** **الدين** **الغرضي** **له** **حق** **حرف**  
 وجوبا لانه واخيه وانما رد بالحنس هنا ما يشمل النوع بل والصفه كما  
 هو ظاهر **وان رضى** فخرجني عنه وهو متعلقا وولي والمصلحة لولي  
 في التقويض وهو ظاهر **خارج** **فالتقدي** **له** **الدين** **الغرضي** **والبيع** **في**  
**المصلحة** في الزمة لاقتناع الاعتراض عنها كما مر في جواب الاعتراض  
 عن تقوم الكفاية تناقضا في في الغرض ان كانت اية كفاية **والا**  
 الحام او نايه **ميسا** **قبل** **فقد** **تمت** **والا** **ان** **م** **و** **ظن** **في** **قوله** **السلي**  
 بما اذا لم يكن باختيار او تقليد صحيح وعليه يحمل افتا البلقيني  
 مرة بعد ثم كان ابي الحام واخرى بضمه وذلك لانه متصرف في  
 لغوه فيها كما لو تحمل فان تنازعنا جوا مشري على التسليم او  
 ماله بيننا بالغيره فيجوز ان على لوجه وانتمني الا ذمعي بالوعاء  
 لغرم يحصل له مثل الثمن عند القسمة فالأحوط بقاؤه في ذمته  
 لا اخذه واعادته اليه وان راعه الزكسي بانه ان كان من جنس  
 تقاصا والا ورضي حصل الاعتناء فلم يحصل تسليم قبل فسخ البيع  
 بل نقد برور بان الأحوط بقاؤه في ذمته وان لم يحصل تقاص  
 ولا اعتناء من قصص الاستغناء عن ثمنه بالمبيع وهو الموافق لما نقل  
 قبل فسخا **نعم** **لحق** **لغريم** **منكس** **ولا** **ميت** **الدعوى** **على** **مدب**  
 وان يترك المفسد والوارث الدعوى عليه كما تقدم مما ياتي في الدعوى  
**وما** **قبضه** **صحة** **ندين** **ان** **يطلبوا** **قلا** **وجوبا** **ان** **الغريم** **ما** **من**  
 بنسبة ديونهم مارة بالرا **الان** **يبيع** **قصة** **لغرض** **وكذا** **الدين**  
**في** **غير** **لبيع** **وان** **اي** **العزما** **وعا** **قايها** **وان** **اعتراض** **فما** **المشقة**  
 لا لو طرقت المصلحة ويقضي ندين الا وجوبا فيما يطلو لموسرا من  
 غو وعده وقبر رضاه الغر ما ولا يجب هنا رهن لان الحول  
 بخلافه في ما لا يحجب الا في والا و دعه امينا يرضونه لان ببقا







له مرة او مرتين **وباع سكندر** وان اختار اليه **وحاديه** ومركوبه **في الحج**  
**فان احتاج اليه** مركوب **وحاديه** **لزماته** **ونصبه** لضيق الاراضي  
مع سهولة تفصيله **للك بالاجرة** فان فقدناها فعلنا **ببائس** **المسلمين** كذا ذكره  
عمر واحد **وخضعت** **لله** **ببائس** **للمسايرة** **للمحاذم** **والمتكوب** **للمنصب**  
وغيره وقفة **لا يلقونهم الا** **الضرون** **والقريب** **منه** **وليس** **هذا**  
**كله** **لان** **يقال** **ان** **انهم** **من** **المنصب** **بما** **يترب** **عليها** **مصلحة** **عامة**  
**فتركت** **من** **الحاجز** **وبيرك** **له** **اي** **لمن** **عليه** **تفقد** **الثابت** **لنفسه** **ولن**  
**مرد** **دست** **يقرب** **اي** **كسوة** **كاملة** **ولو** **غير** **تجدد** **بشرط** **ان** **يبقى** **فيها**  
**تقعر** **فاجاب** **لنفسه** **وبدنه** **وزجالية** **لان** **الحاجة** **لنفسه**  
**للتفقة** **فستتري** **له** **ان** **لم** **يكن** **بصالحه** **بليغ** **به** **حالة** **الفلس** **الم** **يترك**  
**دونه** **وهو** **في** **خلف** **الرجل** **لنفس** **ودرعة** **فوقه** **وسراويل** **وغاية**  
**وما** **لحقها** **ومنديل** **وطيلسان** **ومكعب** **وهو** **المراسي** **وخط** **وليس**  
**يلها** **ذكر** **يتعين** **الامن** **فقبل** **مروقه** **يتربك** **من** **منه** **اذ** **الواجب**  
**من** **ذلك** **ما** **يختل** **المروءة** **بفقد** **وارعان** **خوف** **الطيلسان** **والخلف** **لا** **يخل**  
**فقد** **ه** **بالمروءة** **مرد** **ودونا** **في** **التحاجة** **للمحشوة** **وفي** **حق** **المراة**  
**ما** **بليغ** **بها** **من** **ذلك** **مع** **خبر** **مفتحة** **واغلا** **فبما** **مع** **بلد** **وحصو** **تأمر**  
**الفتحة** **ويظهر** **ان** **انا** **الاكل** **او** **الشرب** **التأفة** **القصة** **تدرك** **وتترك**  
**للمعلم** **كسرت** **نفسه** **التفصيل** **الاق** **في** **قسم** **الصدقات** **وكذا** **احل** **وبسلام**  
**عندي** **موقوف** **لا** **متطوع** **الا** **ان** **نفس** **عليه** **الحمار** **ولم** **يجد** **غيرها**  
**لا** **اله** **لخرقة** **بما** **رحمته** **في** **الانوار** **وظاهر** **ملا** **المغوي** **خلافة** **وكذا**  
**راس** **مال** **وان** **قد** **بما** **شاهد** **بما** **مهم** **وقول** **الدين** **بشرط** **له** **باس** **مال** **اذ** **الم**  
**بجسد** **للكسب** **الاله** **جمله** **لا** **در** **على** **بأخه** **كامل** **الاراضي** **عليه** **نفس** **الويلي**  
**وكذا** **ما** **قبل** **بترك** **له** **لم** **يوجد** **بأله** **اشترى** **له** **كذا** **الطلوع** **وظاهر** **انه** **يشترى**  
**له** **حتى** **ان** **كنت** **وخو** **صاحبا** **اذ** **كر** **وفيه** **نظر** **ومن** **لم** **يكن** **انه** **لا** **يشترى** **له** **ذلك**  
**لا** **سما** **اذ** **استغنى** **عنه** **بموقوف** **لم** **لو** **استغنى** **عنه** **به** **بيع** **ما** **عنده** **وي**  
**يفسر** **انه** **لم** **يحل** **عليه** **اختار** **السكلى** **زها** **لا** **تبقى** **له** **وقول** **الافاضة** **تجبي**  
**في** **الحق** **لها** **اولى** **لم** **يحل** **على** **ذلك** **لها** **فبما** **ضعيف** **بما** **علم** **بما** **م** **وباع** **لنفسه**  
**تسطلنا** **كألا** **لها** **دي** **لانه** **يسهل** **مرحلة** **مصلحة** **وسه** **نوحذ** **ان** **لها**  
**لو** **كان** **لم** **يحل** **لا** **حفظ** **فيه** **ترك** **له** **نفسه** **قال** **في** **العام** **موسى** **الدست** **الدين**  
**اي** **الصبي** **ومن** **الشباب** **والورق** **وصور** **البيت** **مع** **بان** **ان** **تبي** **وعليه** **قالا**  
**صاحبه** **في** **الدين** **ببائية** **او** **بمعني** **من** **ونفسه** **بالكسوة** **الكاملة** **موضوح**

له فارسي وهو المراد هنا كما مر لولا ان المقام عليه **تنبيه** اخر قيل  
**الغرم** **يتعلقون** **بمساكن** **الفلس** **باعد** **الامان** **كما** **تترك** **له** **دست** **بوقت** **و**  
**يرد** **بان** **هذا** **توقيفي** **فلا** **مدخل** **للقياس** **فيه** **وقيل** **ما** **عدا** **الصوم** **لغير** **الصوم**  
**لي** **وبوده** **غير** **مسل** **انهم** **يتعلقون** **حتى** **بالصوم** **وبيرك** **ومون** **يوم** **اي**  
**ليلة** **انفسه** **بليالته** **التي** **جده** **في** **الاول** **ونهار** **كذلك** **في** **الثالث** **لانه**  
**عليه** **نفسه** **من** **نفسه** **وغيره** **من** **مر** **لانه** **موسى** **قبل** **النفسه** **هذا** **كله**  
**ان** **لم** **يتعلق** **بجميع** **ماله** **حق** **محمدين** **والا** **كما** **لم** **يكون** **لم** **ينفق** **عليه** **ولا** **على**  
**محمدين** **منه** **وليس** **عليه** **بعد** **الفتنة** **ان** **يكسب** **او** **يجز** **تفسر** **لجنة** **الدين**  
**لانه** **تعالى** **اي** **يرى** **المعسر** **بأنظاره** **ليكناره** **ولم** **بأمره** **بكسب** **وبما** **يرقى**  
**خو** **معا** **ليس** **بكم** **الذك** **وانها** **وجب** **الكسب** **لنفسه** **القريب** **لانها** **ببيرة**  
**والدين** **لا** **ينصب** **ولان** **فيها** **احياء** **مضرة** **فكان** **باحتيا** **نفسه** **نفسه** **ان**  
**وجب** **الدين** **بسبب** **عصى** **به** **لذنه** **الاكتساب** **باعتداله** **ابن** **الصلاح** **و**  
**غيره** **متوفيق** **فقد** **نكر** **عليه** **دابة** **ومنه** **يعلم** **انه** **لا** **ينضم** **هنا** **لونه**  
**غير** **مزرع** **بل** **بني** **اطاق** **الزري** **لنفسه** **فما** **يظهر** **اذ** **لا** **نظر** **لراوات** **في**  
**جنب** **الخروج** **من** **العصية** **وان** **الاجاب** **لنفسه** **للايقال** **لنفسه** **لنفسه** **من** **العصية**  
**وبما** **لذنه** **ما** **في** **الاجاب** **انه** **يجب** **على** **الشيخ** **فقد** **رته** **عليه** **حتى** **احل** **ان**  
**يخرج** **ما** **شئ** **ان** **يخرج** **فان** **يخرج** **كسب** **من** **الحلال** **قد** **ر** **الزاد** **فان** **يخرج** **سال**  
**لنفسه** **له** **من** **خوف** **زكاة** **او** **صدقة** **ما** **يخرج** **به** **فان** **ما** **لم** **يخرج** **ما** **عاصيا**  
**فاذ** **وجب** **السؤال** **والكسب** **هنا** **مع** **انه** **حق** **بب** **تفاتي** **فاولي** **ذلك**  
**لانه** **حق** **ادبي** **ونظر** **بعضهم** **في** **كلام** **الاحياء** **لا** **يصح** **وقد** **لم** **يحب**  
**الاكتساب** **هنا** **وان** **لم** **يصح** **به** **لذنه** **وقد** **قسم** **بما** **بب** **الغرم** **ما** **بب** **عليه** **دين**  
**فتعلق** **بكسبه** **ويلزمه** **الاكتساب** **لو** **فان** **ذلك** **قاله** **ابن** **الترغفة** **وانا**  
**يصح** **ان** **اريد** **الوجوب** **فان** **لم** **بأمره** **به** **السيد** **والا** **فالقد** **يلزمه** **الاكتساب**  
**للسيد** **حيث** **المكسب** **وطالب** **منه** **والاصح** **وجوب** **اجارة** **لنفسه** **ولده** **ونفسه**  
**الارض** **الموصى** **له** **من** **مغنتها** **او** **الموقوف** **عليه** **حيث** **لم** **يحل** **لنفسه** **طال** **الوقت**  
**مرة** **بعض** **خبري** **اي** **قضا** **الدين** **لان** **المنفعة** **كالعين** **تضم** **ان** **طري** **باجار** **ره**  
**على** **اخارة** **الوقوف** **مدة** **تقار** **وبسبب** **تجديد** **الاجرة** **لم** **لا** **يقان** **به** **في** **غيره**  
**قضا** **الدين** **والتخليص** **من** **المطالبة** **لنفسه** **وبه** **عليه** **صاحبه** **من** **كل** **مرة** **و**  
**هو** **ما** **لا** **يظهر** **به** **تقار** **وبسبب** **تجديد** **الاجرة** **ونفسه** **الزركشي** **ان**  
**غاية** **ذلك** **لأن** **يفضل** **من** **مستحق** **عن** **مؤنه** **مؤنه** **فدم** **بها** **على** **الغرم** **ما**  
**لانه** **تقدر** **في** **المال** **الحاصل** **فالمتر** **متر** **لها** **ولي** **وردا** **بها** **انها** **تقدر** **مر**



في المال الخاص فالمنزلة من لثا ولى ورد بها انما فقد في وقت القسمة  
قباسه هناك بغير منها ما لم توجد للغير ما لان الاحارة في بمنزلة  
القسمة وفيه نظر ظاهر والظاهر ما قاله الزركشي لانه لا يقسم  
الغير ما منها الا ما استقر عليه وهو ما مضت مبدنة سواء استقره الغير  
ام غيره في ما قبض منها قبل الصرف اليهم تغلق حقه وحق موقوفه  
به فيقومون به ثم يدفع للغير ما باقى فالخاص ان اجرة كل مرة لا يعطى  
منها غير ما وه الا ما فضل عنه وعن موقوفه تلك المدة **فيسمى** لا  
يتنكح حجر المجلس بانقضاء القسمة ولا باقائه الغير ما على رغبة لاحد  
غيره بخلاف دفع القاضي لا غير ما لم يبين له مال فيستين نقاوه وله كاهن  
ظاهر فكله اذا لم يبق له غير انما هو رقا موقوف فباغرها **واذا ادعى**  
**المدين انه ميسر وقسم ماله بين غيره ماله** اوان ماله المعروف **تلف** **وزعم**  
**انه لا يملك غيره وانكره فان زعمه الدين في معاينة مال** مغيب بما  
وه **كشرا او قرض** وادعى تلفه **ففيه البينة** بالتلف او الاعراض في  
الصورتين لان الاصل نقاها وقت عليه المعاملة وقتته ان مالا  
يبقى كالم من القسم الا في قوله قال في بينة ترك وطلب خصمه حيسه  
اميل لك لترايا م ايضا في حوسا الى شوت اعساره وله ان يدعى عليه ان يعلم  
ذ صواب ماله وخالفه **فسم** لو اقر بائنة عند المعاملة لم يقبل منه الا البينة  
على ذات ماله الذي اقر انه ملى به **فما** اقر به الفعل في دوايقه ما براتا  
عن ابن الصلاح المعلوم منه انه متى اقر بقرضه على وفاءه يعمل بكون  
اعساره **نحسبه** ظاهر كالمهم انه لا يرد من السنة بالتلف هنا في  
غير تفصيل بين ذكره حتى او ظاهر وهو مشى باياني في خوالوديع  
من التفصيل في خواصا ص من تصديقه في التلف مع تعديه وقد  
مفوق بائنة يستف منه استهان لخوالوديع خفف فيه وبان الاخطا  
للمعاملة **فقتضى** التثديد عانته باقامته ما نقطع تغلق معاملته  
ما في بده ونظيره ما مر من التشديد في المسلم فيه اكثر منه في الغا  
صت قبل استشكلت الشائنة بان الغرض انه وجده ماله وقسم فكيف  
يجتاز لينة بتلف ماله مع احتمال ان ما قسم هو مال المعاملة **فيسمى**  
ان لا يخفى في الى البينة **الا عند** نقص المال الموجود من مال المعاملة  
اشار اليه في الكفاية **اننى** و ذلك رده بان الوجه ما اقتضاه كلامهم  
انه لا بد من اقامته ببيته بتلف مال المعاملة او بقسمته لمقصود  
بين الغير ما اذ قسمته بينهم ثلثه له فهو داخل في قولهم لا بد من بينه

بتلفه

تلفه و لا وجه لقول من قال فيقتضى الخ ويقتضى الاعسار ايضا باليمين  
انرد و دة بان يدعى غيره باعساره او تلفه مال فيقول عن القسمة  
على ثلثه بذكره فيكون المدين ويثبت اعساره وله تكرير بطلب  
يمين الدائن ما لم يظهر منه ما ياتي ويقتضى القاضي به لان المراد به الظن  
المؤكد **والا** لم يرد في معاينة مال كصداق وضمان **ففيه**  
**في الاصح** اذا اصل لعدم ومن ثم كان المنقول المعتد فرض ذلك فمن  
لم يبره قوله مال والا حيل الى ثبوت اعساره **وتفصيل بينة الاعسار**  
في رجلان وان تغلقت بالثبوت ليسا الى اخره البينة بان لا وارث غير  
هولا ولا خلاف معها الا بطلت الختم لانها قد لا تطلع على مال له باطن  
لخلاف طلبها بالتلف مع بينه لان فيه محض لها **في الحال** ان اطلعت  
على احواله بالاضمان قال **وشرط** شاهد اى الاعسار **خبرية** **بائنة** لغير  
طول حوار والحال مع شهادة محادل الغير والاضافة الى ان يغلب  
على ظنه اعساره لان الاموال فيفي فلا يجوز الاعتماد على مجرد ظاهر  
الحال وشرط بعضهم في شهادة البينة كونها محررين لها لان غيرهم لا  
يطلعون على باطن احوالها وفيه نظر اذ قد يستفيض عندها ما  
تجاد بقطع باعسارها الاحل ويتسليمه فيلحق بالحرم خوالوديع  
المسوخ ويعتمد قول الشاهد انه خير باطنه وكان الغرض بينه  
ومن شاهد ان يثبت ميسر الحاجة هناك ذلك وخبر شاهد الاعسار  
الشاهد بتلف ماله الذي لا يعرف له غيره فلا يشترط خبرية باطنه  
**ولنقل** شاهد الاعسار **هو قسمه مع ما مات** **والاحقة التي تقول له لا**  
**شاهد** بقيد كقوله لا يملك الا ما سبق له او لم يولد وينبغي ان لا يكتفى  
منه بالاحمال كالحج الشرعي خلافا للتكفي بل لا بد من بيان ذلك المبني له  
وان كان عالما مواطنا للتأمين لان الاحمال ليس من وظيفة الشاهد بل  
وظيفة التفصيل ليرى فيه القاضى ولم يعمد بكتاتفي مع ما فيه  
ولو ادعى غيره ولو بعد ثبوت اعساره ان له مالا باطنا لا تعلمه  
بيته وطلب حلفه لزومه الحلف على نفسه وخو مخفى وغايب وجهه  
قائمة لا يتوخف لاحله على طلب واقتى الغناك بان الشهادة بالاسرار  
لا بد فيها من بيان مسببه وتبعه في الشامل ولو تعارضت بينة سار  
وبينة اعسار قد تمت الاولى عند من متقدمين وقيد اخر من بها  
اذ احيل حاله فان عرفه مال قبل قدمت الثانية **ننقل**  
قال الزركشي قضية كلامهم هناك لو حلفوا على ان لا يقبل وبه صرح القاضي



وعنه كذا نص في الشاهد بان لا وارث له اخر على انه يقول لا اعلم له وارث اخر ولا يحقق النبي فان محضه كذا وارث له اخر اخطا المعنى ولم يرد شهادته التي وقد يفرق بان العارث يظهر غالبا عند مظهره دليل ان محضه لاني قلم بعد منه فهو لا وليس الا عساه كذا انه يظهر على صاحبه غالباً ان له شياً محضه وان علم انه الواقع وادعاه لما يفرق ان ذلك نادرجا فعديه متبورا وان فرض ان الفلس باهذا كذا من هذا حاله لا يخفى من غالباً **واذا ثبت اعتبار ولو في غيبه** خصه اذ لا يتوقف بموته على حضوره **لم يخرج بمسبه ولا ملازمته بل بمنزل من غير مطاله حق بوس** للامة نعم له الذم على عليه في وقت وفاته لانه تحتل وظاهر ان محله ما لم يظهر منه التفت والاضرار ومن كذا به جواز حبس ولو على تركه او عيشه ككفاة لا من ان يودي فيها مال قاله شرح لكن نظيره غيره والذي يتجه في كفاة قورية تعين فيها المال للمسلم لا في رزمة تقبل التسوية اذا كانت كذا واخوه وان اكلوا بالعيش فاستمر طاعته من دخلوا دارها بالجارا والخراج المضروب بحق الى ثبوت اعتبارهم **نعم** لا يحس اصل من غير مطلقا ولا من وقت وفاته على عيشته اذا تغلبت المحال في الحبس بل بقدر حق استجاره على غيره ويستوثق الفاني عليه اذا خاف خربه ما نراه ولو قيل انه محال للحبس في غير وقت العمل كالميل لم يبعد ولا مريض لا مريض له ولا يحد زرع ولا ابن يسيل بل يوكلم بينهم ليتزوجوا ويقتلوا ولا عي وكلف ولا وياو وكيل لم يحب افعال بما ملكه والاحتس ولا في جن ولا مسده حتى يودي او ليتبع بل يباع عليه اذا وجد رغب وامتنع من البيع والنفذ ولا مكان لهم كذا من استا طامني شاة والندان ملازمة من لم يثبت اعتباره ما لم يخطا الذين الحبس فيها بالية واجرة الحبس وكذا الملازم على ما ياتي فينبلي القسوة على النوي ولو لم يبعد فيه زاد في خضره بالواو من ضرب وغيره كذا قبل ويتبين خضره فمن عرفه مال وامتنع من الادامه كما هو ومن حبسه قاض لا يطلق الا بامر من حريمه او ثبوت اعتباره ولا يخرج نفوا ذنه الا بضرورة كرمي او جوارها والذي يتجه حيث لم يوجد حبس الاستد بعد حبسه فيه وان لم يكن يعرفه بالتفريق في الزنا وانما لم يحضر من فرق من فاته العير لان الحق لم يثبت والحق في حبس الحبس ما تولى المصلحة في منع منه كمنع بحليلة ولا يلزم الزوجه اجازته الى الحبس الا ان كان يتنازل بقاءها الى طلبها المستكن فيه فيما يظن وكفره بشم ديمان وبغيره كالاستيناس

هذا هو الحق في حبس الحبس لا يجوز حبس الحبس الا في هذه الحالات

كل من عاين حبس الحبس لا يجوز

بالحادثة وكفالت الباب عليه وكفله من الجسعة خلاف عمل الصنعة وقوله بما لا يرد فيه **فروع** حكم له بسفره وحته بعد فاهرت لخردين قبل اقرارها ونبعت من السفر حده كما اخفي به ابن الصلاح ومسوقه الرمش وقال ابن الغرياح وجمع لا يقبل وعلى الاول لا يقبل بعينه ابن قسود بعد عدم السفر معه على لا يخرج من وجهين في ذلك وان توهرت القران بذكره وعليه ايضا المطلب من الزوج والمقر له المكلف على ان يرضى الا مطلقا فهو واجب فلهذا ما ياتي في الاثر الزوارن او غيره لا فيها لان اقرارها بان ذلك حيلة لا يحق سفيرها معه بغير رضى القبول ومرفق عدم تحليف المكلف لمقره ما تقرر بذلك ولو كان الاقرار بغير رضى فان اقرضه ديناً لم يرضه لمجمل بده والذي يتجه انه ان شهد بذلك بعينه واغترق به القدر لم يقبل باقرارها ولو كان بين من اثنين دين على لا يزال ولم يوجد التقاضي حله طلب حبس الا حتر بشرطه **والحق باب العجز عن دفعه الا عساه لا يحبس بل يولى القاء في** **وهو ما بين** اي اثنين فاكثرت **بخت** عن حاله **واذا غلب على ظنه عساه** **تشدق** له لا يتخلف حبسه وظاهر المتن انه فوكلم به التدا ولا يحس بان السبل لكن ظاهره بزم الرواية واصلا انه يحبس بوي من يحبس عنه **فروع** في رجوع خذ باع الفلس عليه ما باعه له قبل الحجر ولم يقضي عوضه من **باعت** شيئا من في الذمة **ولم يقض الثمن** اي شيئا منه حتى مات المشتري المشتري من قبل ما مات اول الفرائض او حتى **حجر على المشتري** **باعت** اي سبت اهلا مسدس وطرا تساقه **فله** اي البائع من غير حاله حيث لم يحكم حاكم من الفسخ **فمنع البيع** بخلافه ونقصه او رفضه او ردته الثمن او ضيقه البيع قبل الفعل وفده مما ياتي وقرب الفسخ بان يتصرف عن موافق او يكون مكانا والقبض في الفسخ **واسم** **داد المبيع** كما وبعضه وبضار بالباقي الحجر التفت غلبا والخلع الرجل ووجد البائع سلكه بعينه فهو اخف بها من العروا في رواية لها من ادرك ماله بعينه عند رجل وقد افسس منها احد بر من غيره وساقه قاضي بان الثمن لم ينقص وفي اخرى امار رجل افسس او مات فضاها المتاع اخف بمائة واقلم كلامه انك لا رجوع لوافلس ولم يحج عليه او حجر عليه بسفرا واشترى حال الحجر الا ان حبل حاله كما مر فثبت نشر وطرا لا ثمن واشترى ما يثبت بغيره وتضمن البائع فضاها بها ولا فسخ لان النص لم يرد الا في التبع وما الحق به **والاصح** **ان حيا** اي البائع او الفسخ **على الفور** كما روي لان لا يلا في العرس وبه خارق حيا والاصل في رجوعه في جهته لولده في وي



الرد بالعيب في الفرق بين علمه وجهله **والاصح انه لا يحصل الفسخ بالو**  
**والاعتناء والبيع** ونحوها وكذا هذه التصرفات كالواهب وانما  
 انفسح بذلك في زمن الحاضر لان الملك فيه غير مستقر **وله اي الشخص**  
**الرجوع في عين ماله بالفسخ في سائر الما وصات المحضه اذ هي التي**  
 في هذا محل نقاد المقابل فخرج هذا السلم والقرض والاحارة لمجوم للمير  
 المذكور وخرج نحو الصند لعدم العوض فيه ونحو الخلع والتمكك والصلح  
 عن دم المتخذ لا يستفاد المقابل وليس من هذا الفسخ بالا عسارا لا في  
 في النفقات **وله اي الرجوع في البيع** وبالحق به **شرطه ان يكون الثمن في**  
 البيع والعوض في غيره **دنيا حال** عند الرجوع وان كان موجلا قبل ولو لم يفسخ  
 الاجل لما بعد التحلل بطالب به فيصير في المبيع لديون الغرماء  
 ومن هذا احتجبت الصلاة فاقتره الاستثنائي وغيره ان الاحارة التي  
 يصح فيها الرجوع لا يندفع تقاضاه لا في حقها لا متناعه قبل انقضاء  
 لعدم اللطالة لا لاجل وبعد له غوات المنفعة المعقود عليها كتلف  
 المبيع وهكذا اكل شئ فلا يتصور فسخ الا ان كانت الاجرة حالة اي  
 او بعض حال اذ من امر شيئا بارة بعضها موجلا وبعضها حال ففسخ  
 في الحال بالقسط كالخمس عشرة **وان يتخذ رجوعا في العوض بالاقلا من**  
**تقوم** يتخذ به كان كان به رهن يفي بالتمتع عادة ولو مستعارة او ضمان  
 بالادان وهو مقرا وبه نعتة ملي وكذا يفهم على الوجه والمنته  
 فيه ضعيفة لا تقبل اليها وتعدر بغيره كان انقطع جنب الثمن اي  
**البيع المشتري مثلا من دفع الثمن مع قبضه او هرج مع قبضه فلا**  
**فسخ في الاصح** نحو الاستيفاء من الرهن او الضمان والاستيفاء عند  
 المنقطع ولا يمكن التوصل اليه من غير المتعنى بالسلطان فان  
 فرض عجزه خذ **در فنيب** ما ذكره في الامتناع ففرض على ما قبله  
 مشك فاني صورة الامتناع ففرضه الكلام اول في المحقق عليه بالفلس  
 ولا بد في ذلك قول السارح فلو انتفى الا فلا يمان امتنع لان هذا انما  
 يصلح مع النظر في قول لا فلا يمان وخذ ما مع ثوبه فرض هذا شرط في  
 المحقق عليه فلا يتأني ذلك **ولو قال الغرماء لا يفسخ وتقدم**  
**الثمن** من مال المفلس فمالنا **فقد انفسخ** ما فيه من المتعنى وقد يظهر من  
 احرويه يفرق بين هذا وما لو قال الغرماء للقبض لا تفسخ وتقدم  
 بالاجرة فانه لم يمان لا ضرر عليه بفرض ظهور عزم آخر لتقدمه  
 عليهم ولو مات المشتري مفلسا وقال الورثة لا تفسخ وتقدم من

التركة

التركة لغيره او من مالنا احيوا واستثنى بان التركة ملكه ما في فرق وقد يفرق  
 بانه اذ اخذ من التركة يمتثل بظهور مراحم لاختلاف ما اذا اخذ من مال الوارث  
 مع انه خليفة مورثه فلم ينظر للمتة فيه واذا اجاب الغرماء والوارث  
 فظهر عزم لم يرجع للمعين لتقصيره ولم يراجع ضيا اعطاه المتعنى من ماله  
 لانه وان قيل بدخوله في ملك المتعنى كمنه بقدره والغرماء انما يتعلقون  
 بما دخل في ملكه حقيقة **وتكون المبيع باقيا في ملك المشتري** لو اتيه من اذكر  
 ماله بعينه **فلا يباعه** بخر عليه في زمن ضيا بالبيع او خياره او اقرضه او وقر  
 لولده جاز له الرجوع ثمنه بلا قدرته على رده بملكه من غير تقاضيه بملكه وزال  
 ملكه عنه ثم عاد فلا رجوع كما في الروضة واقتضاه كلامنا من وهو يظهر ما في  
 في الحق للملوك وقار في الرد ما لعب ورجوع الصديق بالطلاق بان الرجوع في  
 الا ولم يخاص بالمعين دون الدل وبالزوال زالت العين فاستصحاب رواها لا  
 في الآخرين فان عاقر في العين وبذلك اقام بزل بالزوال وعلى الرجوع الذي  
 انصرف مع لوز لا عاد عما وضعت محضته فزوال الثاني لان حقه اقوى اذ لا خلا  
 في حوز رجوعه خلا في الاول واستثنى من هذا الشرط ما دل عليه النظر **وقاب**  
 صاحب الموت او شرا بغير عتق او وقف **او كاتب العبد** مثلا كانه يحميه  
 ولم يوافق واستولد الامة انفا كما قاله المصنف وان اقرت بالمال لغيره **فلا رجوع**  
 خروجه عن ملكه حسابا بعد الاخيرين ومكافئها وليس للبايع فسخ هذه التصرفات  
 وقارق الشفع بقوة حقه بثبوته مقام العقد ولا كذلك هنا **وهو بيع الترخ**  
 ونحو الترخ الرجوع لانه لا يمنع البيع واستيفاد منه خلا فلو زعم الاستيفاء عنه  
 بما بعد اذ الترخ ويصح عيبان فله الاجارة هناك لا فله لا تمنع البيع ايضا  
 خذ في مباحث المنفعة ايضا في وتكون المبيع بسلامة من يتعلق حق لا ضرر  
 لثالث بخلافه او رهن موقوف او شفيعه فان زال رجع ومن مانع لتمام البيع  
 له كالحرم وهو صيد فاذا اذن رجع وقارق ما سلم والتابع كما قرأ فان له الرجوع  
 فيه بانه قد ملكه اعم باخساره وبان ملكه لا يزل عنه بنفسه بخلاف الحرم  
 مع العبد فيها **ولو تعيب المبيع** بالايمن كان تعيب **باقية** او بخيانة سباع او  
 خرف **اخذه باقتضاه الارض او ضارب بالثمن** كالو تعيب المبيع في يد البايع  
 باذنيه المشتري ناقضا او بتركه **وتعيب في اجهة اجبي** ثمن حادثة ولو  
 قبل القبيض **او البايع بعد القبض** فله اما المضاربة بتمنه او اخذه **وبقائه**  
**من ثمنه بتمنه** بتمنه الذي استحققه المشتري اليها فاذا اصاب مع  
 قطع يد مائة وبذ منه مائتين وقد كان اشتراه مائة اخذه وصار  
 بنصف الثمن وهو خسون ولم يعتبر العقد ورجي بديه وهو قيمته ليلا



بلزم اخذه مع تمام قيمته او مع تمام ماله وهو محال والمحق البايع هنا لا يجني لان حياته  
 في مضمون مثله **وجاية المشتري** كان زوج الامه او العبد **كامة في الامم** لانه وقع في  
 محذور تلك تعلقت حرة العرقا بهكذا وقع في عياره شارح وقولنا ان لا محذور  
 له التمثيل بل يومه خلاف المراء وهو انه لو وقع بعد ثبوت الرجوع بان تاجر  
 الفسخ لم يذره في نظر الوقوع بعد تعلق حقه به وليس يصح كاهو واقعه لان  
 المبيع ثابت على العرقا فلا وجه لتضعيم الفسخ مطلقا ولو قال قبل تعلق حقه  
 الفسخ به لم يضر رجوع البايع بارتكابه لو وقعت تعلق حقه الفسخ به فيها  
 به لا فائدة في ذلك لكنه جيد من كلامهم **ولو قلنا احد العبدان** مثلا الميسر  
 سنة واحدة ومثله كل عين تفرده كل منهما يصعد **فما قلنا** وجر عليه او تلت  
 بعد الحرج ولم يقض البايع شيئا **الثاني** **اخذ البايع الباقي** **فما قلنا** **بعضه**  
**الثالث** لانه ثبت له الرجوع في كل منها وتغير نسبه كل من فتره التالف  
 قيمة الباقي الى مجموع القيمة حتى يأخذ الباقي بمحضه من الثمن ويصارح  
 بمحضه الثالث منه ككون العبرة في الثالث باقل قيمته يوم العقد والقسط  
 دون ما فيها وفي الباقي بالكلية ما عينته مثله في شرح الارشاد **فما قلنا**  
**فمن نقص الثمن رجع في المدة** **بدا** كالمعقبة قبل الوطي يرجع بها المالك ما وفي  
 البعض اذري وخبر وان كان قد قبض من ثمنه شيئا وسوسة الاسر ما رسل  
 وانهما تقر بهما هذا على ما قبله اختصاص القولين بالتلف غير مراد بل يرجع بان  
 مع ثباتها وقبض الثمن فعلى الحد يدرج في بعض المبيع بقسط الباقي من الثمن  
 ولو قبض نصفه رجع في نصفها لا في احدثها بكاله لان فيه ضرر عليهم والتلف  
 بما ذكر ليس بقيد ولا يوجب جميع المبيع واراد البايع الفسخ في بعضه وكان حصل  
 بالتفريق نقص لانه بالنسبة للعرقا انفع من الفسخ في كله والعرقا انفع على  
 الرجوع فقط فان فرض انه على المشتري لم ينظر لانه ماله مبيع كله في  
 حال التفريق فيه **فان تساوت قيمتهما ونقص نصف الثمن** **اخذ الباقي**  
**ما في الثمن** ويكون ما قصده في مقابلة الثالث **وفي قولنا** **اخذ الباقي**  
**فخصف باي الثمن** **بما قلنا** **بعضه** اي الباقي وهو رجع الجميع لان الثمن  
 يتوزع على الجميع وسياتي في هيئة الصلح للزوج ترجيح نظره وهذا وفيه بيان  
 حق البايع هنا يتعلقت بالعين والايقات عليه بعض الثمن بالمصارعة والخص  
 حقه في الرجوع منها ومن الزور ومتعلقت بها او سببها اذ لها في صوراساها  
 واعطاؤه بغيرها فام ينقص حقه في الباقي بل شاع فيه وفي بدله **ولو زاد**  
**المبيع** **وباعه** **بمستأله** **كسند** **وضمعت** فعلها المبيع بنفسه وكما سحره **فاز**  
**البايع بها** فاحذره ولا شيء عليه في مقابلتها بخلاف ما لو علم له المشتري فانه

بما في في التصاق وهذا التفصيل هو محل ما وقع الشك في من التناقص هنا في  
 على انها اشار له بتعريفها هذا التعلل ومن بالتعلل **والمنفعة** **بالثمن** **والرول** بان  
 حد ثامع المبيع وانفصلا قبل الرجوع **المشتري** لانه يتبع المالك في الرجوع  
**ويرجع البايع في الاصل** **فان كان الولد** الذي امة امة **صغيرا** **بان** **يبيع** **فان**  
**البايع** **فتمت** **اخذ** **مع امة** لان الشريك منتهج ومال المالك مبيع كله وكما هو عليه  
 انه يستقل بالخدمة من غير بيع وبوجه ياديه ومنه ما لانه في ملكها من غير عقد  
**والايبس** **فان** **معا** **ذات** **الشريك** **المع** **ويصرف** **اليه** **محصنة** **ام** **وحصة**  
 الولد للفرما فلو ساق واحد هانصة كونهما حصة مائة ومعه مائة وعشرين كان  
 بسدين المثل للملك **وقيل** **لا رجوع** اذ لم يبدل القيمة بل صار ما فيه مائة من  
 الشريك من حين الرجوع الى المبيع **فان كانت** **حاصلا** **عند** **المبيع** **والرجوع** **رجع** **فيها**  
 حاصلا قطعا **وعند** **الرجوع** **دون** **المبيع** **او** **عكسه** **بالمثل** **اي** **حاصلا** **عند**  
 المبيع **دون** **الرجوع** **بان** **الفصل** **الولد** **قبله** **فالاصل** **فندى** **الرجوع** **الى** **الولد**  
 اما في الثالثه ولان المالك يعلم واما في الاولى فلا بد ان يتبع في البيع تبع في الرجوع  
 وفازت هذا والمراد الذي ظهرها في الوهن بانها ضمنية والسخ حرة بعت له  
 المالك في الرد بالعيب ورجوع الولد بان سبب البيع هذا هو عدم توفيقه  
 المثل فثبت ان المأخوذ منه فلم يراع جهته بخلافه فيها فانه في المالا سوي  
 وعنده هنا وحق شارح خبره في حال البيع **واستأثر** **بها** **وهو** **اؤتم**  
 الطلق **فليبره** **بالتأخير** **فان** **تشفقه** **قرب** **من** **استأثر** **الحين** **والفصل**  
 فان وجوب هذا المبيع وتاريخه عند الرجوع فقط رجع فيها **فان** **الشددي**  
**الرجوع** **اليها** **من** **المحل** **لو** **وتساو** **وه** **ومن** **عرف** **هنا** **طريق** **فان** **طاعة** **بانه** **البايع**  
 ولم يخر نظرها في المحل ولو حدث بعد البيع لتأخر عند الرجوع رجع فيها فان  
 تأخر عنده في المشتري وان لم يتأخر عندها في البايع حرجا وعبارته تشمل  
 سواء في الرب هذه الصور واخرت بان الشائنة ليست اولى بذكره بعد ماله  
 كما اشار اليه الرازي كالمراي وحرمة جريان حكمه هنا بانها المشتري قد وثقها  
 في ملكه وكان وجه القطع هنا كونهما مبريتا فاذ لم يرجع للمحل الذي لا يري شيئا  
 فخر المدة وثق في ملكه المشتري وان لم يبر فاحدث في ملكه وزوي اول من بعدهم  
 رجوع البايع فيه وكذلك انقول عبا رجع صدق التامل لا يحمل على الاولى  
 بالنسبة للأولية فلا اعتراض وبما انه شرط في القرب الذي ذكر مع الاولوية  
 وجود الاستأثر والظهور في المصلحة والاستأثر والظهور في المصلحة به واختارها  
 في انما يتصور في الصورة الاولى من هذه الاربع ونظيرها التي هي صورة المالك  
 من المحل واما ما عدا ذلك من بقية الصور الاربع فليس فيه الاخذها كما انقصر

بالجرحه















غريب **والرشد** صلاح الدين **والمال** مع ما يقرب به ابن عباس وغيره الا انه  
 السابق ووجه العموم فيه مع انه فكرة متقدمة وقوية في مسائل الشرع  
 قالوا ولا يضرب طباق الناس على معاملة من لا يعرف حاله مع غلبة النصف  
 لان الغالب عروضا توهم في بعض الاحوال التي تحصل فيها الندم فيرفع  
 المحرم ما لا يعود دعويا للفسق ويعتبر في ذلك كالحكم بالاصول لا في غلظ  
 دنيا وما لا قاله الصلاح ولا يلزم شاهد الرشد مع ضرورة عدالة  
 الشهود له باطنه بل يكفي معرفته باظهاره ولو بالاستغاضة واذا شرط  
 صلاح الدين **فلا ينقل** **عنه ما يظن** **العدل** **المراد** بارتكاب كبيرة مطلقة او  
 صغيرة ولم تغلب طاعته معاضة ومخرج بالحرم خارج المروءة فلا يثبت  
 في الرشد وان حرم ارتكابه لكونه محتمل مشادة لان الحرية فلا يبرح  
**واذا شرط** **طائفة** **المال** **لنحصل** **الان** **ما** **يحتاج** **لا** **يدين** **ما** **يضم** **المال**  
 او حنيفة **ما** **يحتاج** **عنه** **ما** **يحتاج** **و** **سواء** **في** **الوجاهة** **لخلاف** **السوق**  
 العامة كبيع ما ساء او عشرة بنسبة لا يند بدل على حالة عقله ومن  
 ثم لو ارادته الحياة والاخسانة لولا لانه ليس بنصف ولا غنى ولو  
 كان يقين في بعض التصرفات لم ينجح عليه كالحاجة المروءة بعد اجتماع  
 المحرم وعذبه فكذلك مال البس الا ذكره اعتبارا لا غلبا **او** **يدين** **مع**  
 طسوطا هو كمالهم ان لا يلحق به الاختصاص في هذا وهو محتمل ولو  
 خلا فله **فله** **عنه** **او** **نصف** **فهو** **ولو** **فله** **النصف** **في** **حرم** **في** **اعتقاده** **ولو**  
 في صغيرة والافتقار هنا مجاز عن حسره وعزم او ضيق او هو الذي  
 يقال في المخرج في المعصية **والاصح** **ان** **ص** **فهو** **في** **الصدق** **وهو** **وجه** **الخبر**  
 عام بعد خاص **في** **الطاعة** **والخلاص** **والله** **ما** **لا** **يكتفي** **به** **لما** **يدين**  
 لانه كونه عرضا صريحا هو الواجب او التامد وحين قالوا الاسبق في  
 الجواب لا خير في السرقة وخرق الامانة وروي عن التمدد والسرقة ما في  
 الاول الجمل بموقع الحق والحق الجمل بمقاديرها وكلام الغرض  
 يقتضيه نزاهة فيها وبواقعة قول غيره حقيقة السرقة بالانقضاء محتمل  
 عاجلا ولا اجرا حالا ولا ينافي ما هنا عذرهم الاسراف في النفقة محسنة  
 لانه مقرر ومن فحين يقتضي لذلك من غير حرجا واما من جهة ظاهره **ومع**  
 جمل المقرض محال **لما** **يدين** **من** **جهة** **الولي** **ولو** **غير** **اصل** **رشد** **الولي** **في** **القول**  
 تعالى واتلوا ما في الدين فمما هو حاله في فعل الطاعات وثوق الحيات  
 ومن زاد على ذلك ثوق الشبهات اراوا كذا لا الاسترطاطا عرف من  
 شرط الرشد السابق وقد جوزوا الشاهد به اعتماد العدالة الظاهر

الحق في الاستدلال  
 على ما ساء من الامور

وان لم يخط بالباطنة **واما** **في** **المال** **فهو** **مختلف** **بالرأى** **بمختار** **ولم** **يأخر** **و**  
 السوق **بالبيع** **والشر** **اي** **تعدد** **ما** **تبا** **فقط** **ما** **يعد** **ها** **عليها** **من** **عطف**  
 الرد ثمن والاخص وذلك لما ذكره بعد من عدم صحته منه فلا اعتراض  
 عليه خلافا لما زعمه **والحيا** **لست** **فيها** **بان** **يطلب** **انقص** **ما** **يريد** **البايع**  
 او ان يمارر له المشتري ويكتفي بخساره في توقع من اخذ الخسارة عنها  
**و** **ولم** **الار** **ع** **ما** **ير** **لغة** **والنفقة** **على** **القوم** **بها** **اي** **عصا** **لها** **حق** **وحصر**  
 وحفظ اي اعطاهم الاخرة وولدها الامم بالاتفاق على تباع ابيه  
 والقبضه يد كدخولها الكتب **والحنيف** **بما** **يختلف** **طريقه** **وتصريحه** **وقوله**  
 يرجع ضمير فيه للمصاف اليه وهو شائع وتكون فايد به انه ضمير بعد  
 تخصيصه ويؤيده قول الكافي في خبر الولد لغيره اياه واقراره وورقة  
 هو الاول لا قاتلان ما صرني وله خولنا لغيره اذ لم يكن الولد حرة  
 واخرى بخبر فاديه لان العاكب حرة له اذ قطع حره فاديه  
 الا اختار الولد عاشقته بخرقة نفسه ولم ينظر لحره فاديه لانه لا يتطرق  
 اليها ولا حنيفة **و** **حنيفة** **من** **جهة** **الولي** **ايضا** **بما** **يظهر** **ولا** **نافقه**  
 النص على ان النساء المجاد للحنيفة والاولى ينسب في ذلك وعلمته  
 قبل يكتفي احدها وهو الا واحد وقيل لا بد من اختلافتها وتخصيص هذا النص  
 انه لا يقتضي مشادة الا حاشا لغيره بالبريد وبما في ان خلفان كذا خالفه  
 الشافعي الغزالي قال وانما فرض ان في الطرفين الغالب في الاخبار  
 دون الزيادة النبي ويؤيده ما ياتي في الشبهة وان ان هه عليه لا يكلف  
 السؤال عن وجهه عليه الا ان كانت عاملا لانه قد يظن صحة العمل  
 عليها اعتمادا على صورتها **ما** **يختلف** **القول** **اي** **يفضل** **ان** **تخذ** **رث** **والا** **في** **بعض** **بطلان**  
 على الصدر والمغزول **والقول** **حفظا** **وسما** **لما** **يدين** **فان** **لم** **يلتصبا** **اول** **لهم**  
 تعندها وما يعقدها بها لها قال الصنمري والحكمة المتقدمة على خبره الاول  
**وصون** **الاطمئ** **عن** **المر** **لان** **ذلك** **فمن** **الضبط** **وحفظ** **المال** **وعند** **مر**  
 الاخذاع وذكر قولهم الرشد **وخبرها** **ان** **المر** **لما** **ق** **والا** **طعمة** **لا** **تقتض**  
 واذا ثبت رمد هانض تصرفها من غوا دن زوجها وخولا تنصرف المرأة  
 الا ياذن زوجها الشارون في المضعفة وقهر من حمله جلوه على النذب  
 واستدل له بان مودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتقت ولم تغلبه  
 فلم يبعه عليها وقسمها فاذ قول مالك رضى الله عنه لا تعطي الرشد  
 بالاختيار تزوج **وق** **لا** **تنصرف** **فيما** **راد** **على** **الثلث** **بغير** **اذنه** **ما** **لهم**  
 نصرهم لا يباين في ذلك والحنيفة مختص بما يختص به النوعان **وبين** **نوط**











**له في طر منه كسب قدر زيادة الموقفة** على نفقة التوكلة المحض ولم يكن له  
 كتب لكن لم ترد **له في طر منه والله اعلم** اذ لا موجب له في حق ولا نظر الى  
 الى انه فوق علا له مقصودا بالاحرة وان نظر الى ان الرفعة لانه لا بعد  
 ما لا حاصل فلا يلزمه حصصه مع غناه قاله الادريجي وقوله العربي هذا  
 يجب منها فان اقرض ان الكسب في طريقه فقط منه نظرا لان ما قاله  
 متوجه مع ذلك الفرض ايضا فان **قلت** اذ اقلنا لا ننتفع فصار له وله  
 كسبي كيف تحصله مع ما مر انه لا يصح اجارته لنفسه مطلقا على تفصيل  
**قلت** اذ لم يكن الولي منعه بزمه ان يباشر به ليوجره لذات  
 الكسب او يوكله من يوجه له فينفق عليه منه ولو عجزا ثلث الطريق فهل  
 لنفقت في ماله او على الولي لادته والذي يجزى الاول لان الولي  
 حيث حرم عليه المنع لا يعد بمقتضى **فصل** فيمن بلى الصبي  
 مع ما كان كسبه تصرفه في ماله **وفي الصبي** المراد به العبد لشمس الصبيته **ابن**  
 اجماعا قبل التعبير بالصغير وفي انتهى وهو سبوا ذهابا متبادلا فان الصبي  
 ان يقول العبيد المحض اولى لشمس من يبع سبوا فانه لم يتقدم له بيان  
 وليه من قبله من المحض فان كماله السابق بعد اياه بالصبي ومراة قد  
 يكون ايا ولا يحكم بغيره لانه نادرا فلا يرتفع على اصل الابرا دسب  
 لان البنياد الا في اجماع شروط الولاية والاورد ايضا الاب الفاسق  
 وحده **ثم جدد** اجماع الاب وان علا كونه النكاح والحال نظر بقية الاقارب  
 فلا صاكا من اولياء الا هنا **فصل** العصبه منهم اي العبد عند الولي  
 الفاسق الاتفاق من مال المحض في تاديبه وتعليقه لانه قليل ضروحه كثره  
 في المحض في الصبي ونسب المحضون والسفيرة وقضيه ان له ذلك ولو مع  
 وجود فاض وهو مبيح ان حيف منه عليه بل في هذه الحالة للعصبه  
 وصلى باده بل عليهم كاهوظا هر تولى سائر التصرف في ماله بالخطبة بان  
 يتفقوا على مرضي لهم يتولى ولو باجرة وسعلم ما ياتي في القضاء ان الذي شئته  
 تناحية لا شئته فيها العبيد تولي القضاة والنظار وهو ما خلمه هنا  
 تولي قيم على الا يتم بتصرف في اموالهم بالصلحة وان تعذر ذوا الشئته  
 ولم يرجعوا لواحد فكل في محل شئته كما تستقل فان لم يمتثل واحد  
 من تلك الناحية بشئته فكل واحد حله واعتد بها واحد منهم صار حاكما  
 عليهم فتفقد توليته وسائر احكامه انما لذلك ان يتجمل وعنه قال ابي  
 شمس ولو لم النفس واضطر لولايته فاسبق فلكل الاربع نفوذ  
 ولا يتنه كالمولاه ذوشئته لا لا يغفل قوله في الاتفاق لانه ليس

بوي حقيقة قال وفي تسليم نفقة الصبي لانه الفاسقة بغير ترك الصلاة  
 المأمونة على المال لوفى رشتقتها وشروطها حرية واسلاها ولو لم يكن  
 عند الموردي والرواية دجل على ما اذا انما بعد النافلا بقرهم وتلك  
 ابرهم وخاري ولاية النكاح بان القصد هنا الامانة وهي في السلم اقرب  
 وفي المولاة وهي في النكاح خري وفا لهما الامام ومن تقيته وان يخصصه  
 وصته من يضمن على طاعة الذميين وعدالة ولوظاهرة وتغيره بالنفس  
 عن الحفظ والتصرف وتعود ولا يتنه بوسسته واجازته بخلاف غيره واخذ  
 من استرطاع عدم العداوة في ولاية الاحبار وعدمها هذا وادى بقولهما  
 عن جمع بشرط في الوصي عدم العداوة وفي التامير بذلك نظر للمصرف  
 بين الاب والوصي وسأ في في حيث كان السفيه العرف بين ما هنا ومن  
 ويسجل الحالم بتابعة اي يحكم بصحته من غير نفوذ عدالة ولا حاجته  
 او غبطة بخلاف حق الوصي كما اقتضاه لهما واعنده الاستوى وغيره  
 وتوزع منه بانه لا يلزم من ابقا الحالم للاب والمجد علي ولا يتما التنازع  
 بالعدالة الظاهرة اكتناه ما عند التسجيل الاتري انه يقرم بايديهم ملك  
 على تصرف منه ولو طلبوا قسمته منه لم يجزم الا ببيته تشهد لهم بالملك  
 انتهى وقد يأتى بان القسمة هنا تقتضى حكم انوث الملك لهم وهو خوف  
 على البيته بخلاف التسجيل هنا فانه لا يلزم منه ثبوت العدالة لما كتبه  
 فيها بالظاهر **فصل** في وصية اي وصي نأخر بولته منها او وصي احدث لم يأت  
 الاخر بصفة الولاية وسأ في شروطها في باب **النكاح** وامتنه المحض  
 الصحيح السلطان ولي سلاو كاله والعبرة بقاض بلد المولى اذ وطنه  
 وان سافر عنه بقصد الرجوع اليه كاهوظا هر في التصرف والاستئناف  
 بقاض بلد ماله في حفظه ونفقه وفي اجارته عند غوف هلاكه ومفرقة  
 بالصبي المحض فلا ولاية له ولا على ما دام تحتها اي بالنسبة للتصرف فيه  
 لا لحفظه ولا بنا فيه ما ياتي من صحة الانصاع له **ولا في الام** في الامور  
 كافي النكاح ومراة اذ فقد الاوليا تصرفا صليما اذ المحض في ماله كالتقاضي  
 وعليه يحل قول المرحا في اذ لم يوجد له ولي او وجد حاكم جابر وجب  
 على المولى المنظر في مال المحض وتولي حفظه له انتهى واخذ منه ومن  
 مسائل اخرى ان من خاف على مال غائب من جابر ولم يكت ان يحلصه  
 منه الا بالبيع جائز لبعده لوجوب حفظه ومنه بعه اذ اقبضه على يده  
 في خلاصه **وتصرف الولي** **فصل** لقوله تعالى الا ياتي هي فيمنع تصرف  
 لا خير فيه ولا شئ كما صرح به جمع ويلزمه حفظ ماله واستخفافه قد



النفقة والزكاة والموت ان امكنه لا المبالغة فيه وقال **العلامة** قيون ان الاستفا  
 كذا كذا من دون ولا يلزمه ان تقدم منه على نفسه ولد السفر في طريق  
 امن لمقصدا من غير الاخراج **ان** كان الخوف في السفر واخرجوا اقل منه في البلد  
 ولم يجد من يقترض مسافرا به ولو اضطر الى سفر خوفا او في جوارضه انما  
 موسرا وهو الاولي واودعه لمن ياتي في الودعة فان قدره لا مسافرا به  
 وفي الحضر عند خوف الخوف يقترض من ذكر فان تقدر او دعه وللخاف لا  
 قراض مطلقا انه مشغول ولو طلب منه ماله ما كان من ثمن مثله لم يمس  
 به الا ما احتاجه وعقار يكفيه بل سائر عتار غلته يكفيه او في من التجارة  
 ولو اخر لتوقع زيادة قلنا لم يقض ويأتي في زيادة رغبه في من  
 الخار من غير تعديل الوهن وقصص وري ثوب اخره حتى غاب وقتهم  
 كسب ولا طعنه لا ما اخرج ارجته وعارته ولو مع كونه حتى تلبس لان هذا  
 يحصل فهو كمن يترك ثوبه في الخيل لكنه ياتي بالخلاف في رتب على الدابة احتياطا  
 للروح **فهم** ينبغي ان لو اشترى مائة على خراج ولو حصل ختمه مائة  
 حفظ فخر كما تم كسبه حال ان يقض لان هذا بعد تقويتها في كسبه  
 ظاهره راتب اما ورد في صرح ما يورده وهو انه لو شرط في حفظ  
 رقابه الاموال عن ان يتركها اليه فحين ما تلف منها انتهى وعقد في الجح  
 ما لا يقض بتركه قبل الشئ واعترض بانها كماله واجبة وانما تقدر  
 من العرق بين ذي الرخ وغيره وله بل عليه بانها مظهره من  
 ماله لاختصاصه بغيره من ظالم وله كما اتي به ابن الصلاح الجواب  
 ان هذا مستان ما يقع بنفعها وقيمة المهرم ساقط على شئ من المهرم  
 للقيم والباقي للستاجر وساقط ما فيه في المساقاة قال الماوردي ولا يترك  
 ما في فساد وان كان مرغا **فهم** احد الاسنوي من منعه ان كان  
 ماله المهرم او كانا ايضا واركان الجاهل قال بل او في لان حرمة النفس الد  
 واليهام والزوجته واللقن البائع بغير رضاها انتهى ورد به ان المدا  
 في ماله على مصلحته وهو منسفة في ذلك ولا كذلك في الصور المذكورة واذا  
 خور واحصا لا يكون للمهاد ولم يترك الخوف قلنا فكذا هنا **فان قلت** ان فيه  
 ترمين على عقل الاخطار في العبادات وهذا مصلحة ظاهرة بخلاف ما هنا  
**فان قلت** منوع بل اركانه الجوفه نظير ذلك كالمهرمين على كسبه وحمل  
 الاخطار في الفباة في خوف الزكوة في الجأ وجراد ويورده ذلك انهم لم يشترطوا  
 في دفعه في بدن موته فهو قطع مصلحته نظرا ما استرطوه **فان قلت** وهو  
 دوره مثلا بالطين لثقة موته مع الانتفاع بنقصه **والاجر** وهو

الطوبى

الطوبى المحرق لبقائه **لا اله الا الله** وهو الطوبى التي لبقائه **والله** وهي  
 المحسن المنة مومنة مع عدم الانتفاع بنقصه فالأمر وصانعها او الترفي  
 العزيز فيمنع المنة مع طين او خصص وخصص مع لمن او امر هذا ما عليه النبي  
 والمجربون واذا راجعوا عادة البالد كيف كانت وصولا وجهه مدبرها واذا  
 قوله دوره انه لا يستدعي ماله وليس كذلك كمن ان ساوي مصره ولم يجد  
 عقارا يباع فان وعده وانما احد فبين الشراقال جمع واشترط اطلب اوله  
 لمصره في غاية الندرة وهو في الخفيف مبلغ للسا **ولا يسع غناؤه** لانه  
 النفع وآسا لبعده **الاجل** الحق في ظاهرا وخرابه او حجارة بقية املا ك  
 او يستغنى وليس له غيره ولم يجد مخرضا او ان المصلحة في عدم الفرض  
 او كونه غير ماله وتحتاج ككثرة مومنة من شوهه الجار وقصر عياله  
 ونظره في هذه الكثرة بان تستغرق ايرة العقار او في ما يملك  
 لا يفي بها الا مالا وقع له عرنا **وعطف** كمن قل خراجه مع قلته ريعه  
 ولا يفي له بل هذا هو رغبه في جوارحه الزمن من مثله وهو غير ماله ما قل  
 او خيرا منه بذلك الممن وكمن في ربحه اصله في هبته ولو ثبت الشئ ودعول  
 هذا في القبط نظرا في لفته حسن الحال واقى العقار في صفه يتم بتمام  
 خراجه ماله ان لوليه بنعيها ولو يوردهم لانه المصلحة في احدثه الاذرع  
 ان له يسجل ما يصفه لانه يدون ثمن مثله للزوجة والحق ما لو غلب  
 على طنة غصنة لوفى **طاهر** قيد زائد على صله ونقصه كسبه والذين  
 امر عابه ما مر قال الامام وضابطك الزيادة ان لا يثبت بها العقل المست  
 لشرف العقار والحق به السيد يبغي الاواني الاواني المعدة للقيمة من صفات  
 غيره ونقصا ماله لا بد منها ايضا من حاجة او عطية لكن يكفي واحدة بسيرة  
 وزبح قليل بل يفي في التوسيع جواريج مالا يغد للقيمة ولم يفر دون  
 وحاجة اذ يبعه بغيره مصلحة ونقص الباسيان مال الجار كذا قال  
 بل لو زاي البيع باقل من راس المال ليشترى بالثمن ما هو مظنة الرخ جان  
**فان قلت** لو وقع على ماله وان نقصت قيمته وخز منه وصنع ثيابا ونقصه  
 وكل ما رغب في ثيابه او ثيابه اي من نقصه المصلحة الاذنة بها  
 وما لانه ساقط في ذلك الاصل وهو ما صرحوا به والوصى والقيم كما تحشد  
 غير واحد وجرى عليه ان زرعته فقال والظاهر ان للقيم اشرا عها  
 معتاد لهما من غير ان القاض يبيع لها ويقل قوله فيسقط اذ لم يترك  
 والولى خالط عماره بطعامه مؤبدا كاشا المصلحة للولى كذا فيقول  
 ضبطه بان تكون كلفته مع الاجتماع اقل منها مع الانفراد ويكون

بذلك



المالان قسايين حلا او شبهة او مال الوالي احد ولما الصاغة والاطما  
منه حيث فضل للمولى قدر حقهم وكذا غلط اطعمه اينما ان كانت المصلحة  
للمسلم فيه **وليس ما لا يبرهن ونسب للمصلحة** كرمح وخوف من مريب **فادباغ مستند**  
استرطفا لشري وعدا له ومن لا يبرهن من اطعمه وزيادة على التقدي  
تألف ما ليس وقصر الاحل عرفا **واشبهه وجوب على البيع واقره** وهو بانها  
**جاء** بالثمن رهنا او فبا ولا يبرهن عن ملة المشتري لانه قد يملك احتياطا  
المحجوق فانه ترك واحد احماد كونه يطل المبيع الا اذا انكر الرهن والمشتري  
موسى على ما قاله الامام واقتضاه كلامها وقال السبكي لا يستأجر وضمت  
**نعم** ان باعه لمضطر لا رهن معه حاز وكذا لو خفي بغيره فانه لا يخطئ الا  
ببعضه من معنى يادى من قبا على ما مر عن الفقهاء ولو باع مال ولده من  
نفسه فبعضه لم يخطئ لان رهنه فخطئ الا اذا رضى بغيره باثني والخارج  
اليد فافترس ان يشترط المبيع فبعضه يساوي المشتري فافترس الا ان يثبت  
في آخره ما له اذا ارادى المولى فبعضه لم يكن من المطالبة اى وقت نشأ  
تجلا فانه قد يصيبه ماله قبل الحل والاولى على ما قاله الصمد لان  
ان لا يبرهن في البيع فبعضه اذا احتسب على الرهن لانه قد يبرهن  
لحقه يصحبه له واقره بعضهم باعه بالزم المولى بعد الرهن اسما لاص  
دعون المولى كعامل القراض وان لم يكن ان يبرهن على لان العامل  
ما دون له من المالك وهذا من جهة الشرع وتوجيه قول القسبي  
في قضاويه على من المالك مطالبة من اشترى بالثمن وبطلت الوثائق  
ما اشتراه لمولى فان تلف مال المولى فان ستم المولى في التقدي فهو ذمته  
والا فعلى المولى ان يابى الى المولى ما جبره بغيره بعضهم ولو عامل له فاسد فوجت  
اجرة مثل لزمت المولى لتقصيره **وباخذ له بالشيعة او بغيره بحسب المصلحة**  
لان ما صور بفعلها فان تعينت في الاخذ او الترك وجب قطعا وان استوى  
فيها حرم الاخذ وانما احتلفوا في وجوب شر ما راء بياع وفيه غبطة  
لان الاصل ان يصاحبه تفويتا لثمنها حلا فانه لا يبرهن ففرض الكتاب وما  
فعله منها لمصلحة لا يتقصه المولى اذا ارشد لكن على غير الاصل ثبوتها **وبزى**  
**ماله** وبدونه خورا وجوب ان كان مذهبه ذلك واقف بذهب المولى  
ام لا لانه قائم مقامه فان لم يكن ذلك فذهبه فالاحتياط كما اقره  
الفقهاء ان يحسب تركه حتى يبلغ ونحوه بها او يرفع الامر لمن يبرهن  
وجوب ما يملكه به حتى لا يرفع بعد كفى في دفعه اياها وظاهر كلامهم  
انه لا يرفع كفى في الحالة الاولى وهي ما اذا ارادى المولى وهو بعيد

لما فيه

لما فيه من الخطر عليه فالذي يظن انه فيها مخير بين الاختراع وان كان فيه  
خطر التقصير وبين الرفع لن يبرهن له او جود منه فحقه عنده ايضا اجرة  
تعليمه وتاديبه كما صرا وايل الصلاة وما لزمه من الاموال بعد كفاية و  
يودى ارض حناته وان لم يطلب واقفي بعضهم بان المولى الصالح عن بعض  
دين المولى اذا تعين ذلك طر بها الخالص ذلك البعض كان له بكل لزمه  
دفع بعض ماله لسلامة ما قبله وفيه خطر ذلك في عينه الصالح من  
الاقرار اللهم الا ان يبرهن من حيث ضمان البعض ولو مع الاقرار وبعت من  
الصالح الخالص الباقي **وبعضه عليه** وعلى مميونة اى بمميونة تقعه وكسبه  
وخدمه وغني عما لا يد منه **بالحرف** كما يلق بغيره وانما قال  
مشارح ويرجع في مذهب مميونة الى ما يوجب ائنه التني وفيه نظرا  
تقران النظر كما يلق بغيره وقد يكون موسرا وابوه معسر وعكسه وقد  
يكون ابوه يبرهن بنفسه فلا يخطئ الولد ذلك **فان ادعى بعد باوغة** او  
افاقته ورشده او بعد زوال ثبوت برة **على الام والخذ** فبعضه لا يبرهن  
او غيره فاخذ بشفعة او تركها **بالمصلحة** ولا يبرهن على ماله وحذفه  
لغيره **صدقا بالبين** لانها لا يبرهن لو حوز شفعها **وان ادعى على المولى**  
**والامس صدق** هو **يمينه** لانها قد يبرهان ومن لم لو كانت الام وصية  
كالاولين صا فبما ياتي وكذا ما اوها والمشتري من المولى كيو وظاهر المتن  
ان القاضي ليس بمن يبرهن وهو كذا كما اعتره السبكي فقال بعد تردد له للحق ان  
قوله مقبول بلا يبرهن في ان تصرفه للمصلحة وان كان موزولا لانه باب الشرع  
عند تصرفه وتسلم ما ياتي في الوديعه ان محله في قاض ثقتهم والا  
كان كالوصي وباية اخر لو صا ان الاوجه ان الثقة مثل الاصل والافضل الوصي  
**ونحو** الزركشي باليمين قبول قول المولى في ان ما باع به من المثل لانه  
من صفات البيع فاذا اثبت انه جازر البيع قبل قوله في صفته لانه مدعي  
الصحة واما الصحة فهي لسبب السوء للبيع والاحتجاج لثبوتها بخارج  
الوكيل لثبوت الوكالة وقول العوي لو قال الموكل باع بغيري فاحس صدق  
ورده **وه** بانته مبيعي رايه ان القول قول المدعي الفساد والاصح تصديق  
الوكيل لان موكله يدعي خيانتته والاصل عدمها مع كونه ساعدا على البيع  
بالاذن له فيه **فبعضه** ليس للمولى احد شي من ماله مميونة ان كان غنيا مطلقا  
فان كان فقيرا وانقطع فسببه عن كسبه اخذ قدر ثقتهم عند الرافعي **ورجح**  
**المصنف** باخذ الاقل منها ومن اجرة مثله واذا ليس له يبرهن بدل ما اخره  
قال الاستوي هنا في ومي وامين اما با وجد في اخذ قدر ثقتهم الغا



سواء الصحيح وغيره واعترض بأنه ان كان عكس الاوجب ففقدت ورويات  
المعتد انه لا يلحق الكسب فان فرض انه اكتسب دون كفايته فكم لم يرضه تمام كفايته  
وكم ففاجبه الاصل هناك ان اكتسب دون كفايته فكم لم يرضه تمام كفايته  
لما احدث كفايته البعض في مقابلته فلهذا لم يرضه وفسد بولي الشتم فيها  
فكم من جمع مالا لنفسه استمره فلا بد ان كان فقيرا لا اكل منه كذا قيل والوجه ان  
يقال فلهذا قيل الامرين واللاب والحد استخراجه في مقابلته باجق ولا مفر  
به على ذلك على الاوجه فلا بد ان كان له ضرر به عليه ولما عارضة لذل  
والحد منه من يعلم منه ما ينفعه وما يضره وان كان باجق بما يفي ما ياتي اول  
المارة وخت ان علم رضي الوالي كذا انه وان فولي الجارة فنفقته وهو محتمل  
ان علم ان له فيها ما يصلح لكون نفقته اكثر من اخر فعادة واقتي المستماتة  
لو استخراجه من ماله اخره الى بلوغه ورشدته وان لم يكرهه لانه  
ليس من اصل التبع منافعها المتبادلة بالعوض ومنه لم يوجب اخره الرشيد  
الا ان اكره ونجزي هذا في غير الحد لانه قال الجلال السلفي ولو كان بالصبي  
مالا غايب فانفق وليه عليه من مال نفسه بخلاف الرجوع اذا حضر ماله وجه  
ان كان ابا او جدا لانه يتولى الطرفين بخلاف غيره اي حتى الحكم بالباذن  
لم ينفق بوجهه واقتي القاضي بات الا ان لو حفظ مالا الابن ستره فيه  
او اشتبه على الحاكم انه انفق على الطفل من ماله او مال نفسه كحل على انه  
من مال الطفل احتسابا لا بغيره في الوترتين وبذلك اقي اليقيم وعلمه  
بان الولد ولي مضرى والاصل براءة ذمته والنظر يقتضي ذلك والامتن  
اذا مات وضمانه فذلك حيث لم يظهر ما يستقط التحلف بتزكيتها التمس  
المال ان خلف بغيره الوترتين على ان اياه انفق عليه ما كان له تحت يده واقتي  
واقتضيه فممن توجب له على ابيه ذمته فادعا انفاقه عليه بالذمة يصدق  
هو وارثه اي باليمن والسلفي في جواز الشرع وجه الاختلاف فيه  
من قد عين ونظر لقاصده في تزكيتها ولقط مسأله من زرعه لا كسره له  
وخالفه الزركشي في الثانية اي لا بها كذا لما في القابل هو صحتها فانما  
عيا وخسران مما يحدده به شرعي بغيره زرعه فختتم واقتي  
فيما لو اشترى صبغة من قيم يتيم وسلمه اليمن حكى المولى والكره  
ذم المقيم وليه واسترد الصبغة استرها منه بانه لا يرجع باليمن على البايع  
لانه صدقة على الولد كالمواشيري من وكذا ودفع له الثمن فانكر الوكيل الو  
كالة واخذ المبيع فاشتره منهم لا يرجع على الوكيل باليمن لانه صدقة على  
الوكالة واستشكك القرعي بانه مخالف لقولهم اذا اشترى شيئا وصدق ان يبيع

على

في ملكه ثم استحق رجوع عليه باليمن لانه صدقة بانه على ظاهر الحال فكذا هنا  
واجاب مستحق بان البايع في ذلك مقصود بيبعه ما هو مستحق ان يبيع وفيه بطل  
فان الخطا فيها هو التصديق على الملك وهو موجود في البطل فكذا عذر في هذا  
استناد تصديقه الى الظاهر فكذا في تبينك على القيم والوكيل مقصود ايضا  
ببيعهما قبل تبينك ولا يبرها ومن ثم جرت خلافا لظاهر نصيب الوديعته  
**باب** **المنع** والتمسك على الحق في المشتري كنهو لفنة  
قطع النزاع ويشع عاقد مخصوص يحصل ذلك واصدق الا اجماع قوله تعالى  
والصالح خير والحق الصحيح الصلح جائز بين المسلمين الا على اجل حرما او حرمة  
حلالا وخصوصا لا تعبا وهم والا فالكفار مثلهم وهو انواع صلح بين المسلمين  
وامتدركه ابي الياهم والسفاة ابي الراجين واصله في معاودة اودين  
وهو المقصود هنا والفضل في تدوينه في المصنفين بين ونحن والمواو وبعلي  
وابا وهو قسبان احد **الخير** **بين التدايين وهو نوعان احدهما صلح**  
**على قرار** وحجة اخرى **فان جري على عين العين المدعاة** كان ادعى عليه  
مدار فافترق بينهما ما حله عن ياقوب مومن فهو بيع المدعاة من الدعي لفرعية  
**بلفظ الصلح** **مكتبات فيه احدهما** **مد** اي البيع لان حد مصادق عليه **كاشف**  
**في الرد** بالقبول وحازي المولى والشرط **ومن ثم** **نظر** في المصلحة عليه وعنده  
**فصل فخصه** **واشترط** **التفاهان** **انفق** اي المصالح فيه والمصالح عنده **في**  
**عند الزبا** واشترط التساوي ان الخراجين ربوا والقطع في بيع نحو زرع  
اخر والسلافة من شرط مفيد مما مر وخبر ان التالف عند الاختلاف في شيء  
مما مر وقضية قوله على عين غير المدعاة الموافقة لاصل والعز ان صلح من  
عين مدعاة تدني موصوف ليس بها اي بل سلم وقضية عبارة الروضة  
عكسه ولا خلاف لان الاول محمول على ما اذا كان الدين غير نقد وصف  
نصفه اسم والتا في محمول على ما اذا كان الدين نقدا كالعين المدعاة  
لحد زبيع احد المتقدمين بالاعتراف وان اسلافة فيه وحق فلا يرد عليه مسألة  
الدين لان فيه تفصيلا **اعلمت** **قضية** **صلح** **بمعنى** **الصلح** **بمعنى** **الصلح** **فيها**  
اذا قال المقرض الحقك عن هذا الذي اقررت به لك بقبول صفته كذا في ذمتي  
اذا قال له المقرض الحقك عن هذا الذي اقررت به لك بقبول صفته كذا في ذمتي  
وتبنيك فالذي جزمه له لا سنوي ومن تبعه كالشارح وقال انها مسكت  
الشحان عنه لظهوره وشيئا وعرضه بانه ياتي بمعناه ونقله الاسنوي  
وقوله عن ابن جرير وكذا لو كان يكره ما رصاحب يذهب متقل كالمزني  
حتى لا يندفع خبريانه وهو هو اذ لا يانقضه عبارة الروضة كما عرفت



به الاستوى وغيره وقول الثاني مكتأ عنه اي عن الترخيم بهانه في المثالين  
الذكرين بيع وتويزه بامرة البيع في يتكذب باصطه بهذا فالشأن علي  
البيع لعدم لغظ السليم واكثر لتأخر من على انه سلم نظر المعنى ولاولين  
ان يتفرق بين لفظ الصلح والبيع بان البيع حيث اطلق انما يتصرف بمنازل  
السل لا خلافاً احكاماً فيها يعني البيع لا يخرج عن موضوعه لغيره فاذا اطلق لفظ  
صلح غلب لفظه لانه الاقرب وما لفظ الصلح فهو موضوع شرع العقود  
تعدد بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فليس له موضوع خاص ينصرف اليه لفظ حيث  
تقلبه فيه فتعين فيه حكم المعنى لا غيره وبه افضح الاول فاما **او جري** من  
معنى الدعاء **علي تنصير** لها مدة معلومة مثلاً لغيره او لغيرها  
مدة كذا كذا او تنصيرها **فهي حارة** للمعنى الدعاء فمضى هاتين المدعي لغيره  
او لغيرها بها او تنصيرها من غير مدته **تفت** فيه **احكاماً** الصلح قد جازع عليه  
قوله السلي يصح الصلح على منافع الطلاق مدة معلومة اي بغير عرض او على  
ان يظلمها فليع او على ان يردعه فماله **او جري** من المعنى الدعاء **علي بيع**  
**الحسن** الدعاء كنصفها **فهي لغيره** الباقي **لصاحب اليد** عليها **فتفت** فيه  
**احكاماً** منها اي الحصة من اذن في قبض ومعنى امكانه بعد تقديم صفة هذه لما  
يترى وقبولها **ولا يصح بلفظ البيع** له لعدم التمسك لان المعنى كماله ملازم  
له فاذا ابا على بعضها فقد باع ملكه عليه والسلي بعضها وهو لهما **والاصح**  
**مقتنه بلفظ الصلح** كصالحك منها على نصف الوعد خاصة الصلح وهو **يصح**  
سلف الخصومة وتكون هذه تزييل له في كل حال على ما يلقى به كلفظ التملك  
**ولو قال من غير سلف الخصومة** صاحبك **من ذلك** كذا فاحاله **فالاصح بلفظ**  
**لان** لفظ الصلح يستدعي سلف الخصومة ولو عند غير قاض فاحوطا هو **ففي**  
نائب الاستوى صرح به وقال ان قضية اطلاق التي وكما لم ينظر لقوله  
المتراعين مع ان المتبادر منه الدعوى عند القاضي لانهم اطلقوا اخرتهم  
انه يكفي سلف الدعوى ولو عند غير قاض ولا ان استقر اكونها عنده لا معنى  
له هنا لان استقر استيفاء الخصومة انما هو لسو جرمسي الصلح عرفاً  
ذلك لا يتقيد بالدعوى عنده **نعم** ان يدعيه البيع كان يصلح له **في كتابه**  
الا لا في البيع وانها لم يصح به من غير منه لفتد شرط المذكور روية فارق  
وهيكت بعشرة ما على التخصيص ان النظر لفظ لان لفظ الدعوى باق البيع **ولو**  
**صالح من دين** مدعي به محض الاعتناء من عنه لا كمين ودين **علي عيني** اراد  
بها ما يتقابل بالمنفعة الشا مل المعين والدين بدليل تفسيره المصالح عليه

الي معين ودين فخطيئة وزعم انه صحيح وان العوايد على غيره هو الخلط  
الاعانة الاجل منه السهل المعين في الامرين نارة وفي مقابل الدين احزب  
وان ذلكها عز في دل عليه ما ذكره بعده من تقسيم المصالح عليه الى عين  
وهي وبمثل ذلك يقع في عاير انهم كثيراً خلا غلطاً ولا تصحيف وان **قلت**  
ما وجدنا ما بالبال بالمنفعة مع الصحة فيها ايضا على ما مر **قلت** لانه لا تاف  
فيها التفرع الذي قصده من التوافق في علة الربا نارة وعومها اخرى  
**صحيح** بلفظ بيع او صلح بالحي زعيم الدين بالعين **فان كنت** **توافقا في علة الربا**  
**بالمصالح** على ذهب بفضة **اشترى ما قبضه الدعوى في المجلس** حذرا من الربا فان  
تفرقا حسبا وحكما قبل قبض بطل الصلح ولا يثبوت تحصيله في العقد **ولا**  
**يتوافقا فيه** له وعن ذهب بفضة **فان كان** **الموضوع عينا لم يثبت قبضه في**  
**المجلس في الامم** لو باع ثوبا يد راح في الذمة لا بشرط قبض الثوب في  
المجلس **او كان الدعوى ديناً** ثبت بالصالح تحصيله كمن دراهي عليك بضاعه  
في ذمتك **اشترى بفضة في المجلس** يخرج عن بيع الدين بالدين **وفي**  
**قبضه في المجلس** **الوجوب** ان اشترى اياها **فان كانا** **ربوبين** اشترط  
هذا المصلحة ما قد مر في الاستدلال عن الثمن ولو صالح من دين على منفعة  
صالحها من وتقبض هي تقبض مجزئها **وان صالح من دين على قبضه** لنصفه  
**فربوا من عني** **باقية** فيجب فيه معنى الاستقاط وان قلنا انه تقبض حتى لا يثبوت القبول  
ولا قبض الباقي في المجلس ولا يول في ذلك امتناعه من اد البع **وبصح بلفظ**  
**الدين** **والحد** **فانها** كاستقاط والوضع فلو برانك من نصفه الى الذي في  
عليك وصالحك على الباقي او صالحك منه على نصفه وبراك من باقيه **ولم**  
**يلحق الصلح** وحده في **الاصح** كصالحك منه على نصفه لكن بشرط هذا القول  
لان اللفظ يقتضيه بوضعه ورعايته في العقود اكرين رعايته منها ولا يصح  
بلفظ البيع نظير ما مر في الصلح على بعض العين وهذا الغنى الصلح على بعض  
العين وبعض الذين يسمى صلح حقيقي وما عداها من تاجر الاقسام السابقة  
غير صلح الاعارة يسمى صلح معاوضة وخرج بقوله على بعض ما لو صالح من الف على  
مخساة معينة والحد جنسها الربوي فلا يصح ما قاله جمع مقدمون واعتمد  
السلي والاستوى لا قبض التعين العوضي فاشبه بيع الاثمن بمخساة  
وقبضه بعلامه التعين الصحة وجري على جمع مقدمون وهو المعتمد نظر  
السلي فانه في الحقيقة استيفاء البعض واستقاط البعض **ووصالح من حال**  
**على زوجي** **مثله** حثوا قدرا وصفت **او عكس** اي من مواعيل على حال مثله كذا  
لما الصلح فلا يلزم الاجل في الاول ولا استقاطه في الثاني لانها وعد من الدين











بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
هذا الضعف لتعلقه بالحو الذي لا يقبل الملك فلا مكان له ولا تكن منه في  
تلك لها تعلق بالأرض التي من شأنها أن تلك بالأصا قصد فكان لها مكان وتكون  
وايضاً فاستحقاق هذا تبع لاستحقاق الطريق فاستحقاقها استحقاق  
تلك قصد لا تبع فلم يسقط حق من سبق اليها الا بالاعراض **فخص**  
قال الغري فان قيل اذا جاز الحيا في نفسه وان أخذ أكثر حقا في ذلك  
في الخراب لم يعلق به الا ان يز يدعي نصف استحقاقها في مقابل منعه كما ذكره  
في تلك في فصل الطريق ان الجازح استحقاق في حق حقه فيه حق الجازح  
فليس له ابطال عليه بخلاف نصب الجازح فانه قد لا يستحق اليه هكذا ظنته  
انتم وما ذكره في الجازح واضح وفي الميزان بعيد من ظاههم لا يعلموا ما قر  
في الجازح الا بكونه منسحب الى ما جازح فاستحقاقه وذلك باق في الميزان والتعدي  
فيه بما ذكره في تلك في بعيد هذا وقوله في الفرق فليس له ابطال فيه فظهر ايضا  
فانه لا يلزم من مجاوزة نصف الطريق ابطال حق الجازح بل قد يطل حقه  
وان لم يتبع عليه ضرورة ان الجازح والثلثين فالوجه هو ان جازحه  
اذا لم يات بعوض ولو في دار الخيران العن تابع للغير فلا يفرع بعينه كما جعل  
مع الام ولانه اذا لم يضر في الشارع فهو جازح فيتم اخذ عوض عليه ولكن  
الامام بالمرور ولم يتبع اخذ الضار يتبع ارسال ما البوايع فيه اذا ضرب بالآلة  
ايضا **بجزم ان يبي في الطريق** النافذ وان التمس **دكت** في مسطرة العالمية والمواد  
هنا مطلق المسطرة ولو فيها داره كما صرح به البند يبي لان المارة قد تزحم  
فتعثر بها ولا تخلصها بشبه بالاملاك عند طول المدة قال بعضهم ومثلها  
ما جعل بالحد المسمى بالكثير الا ان اضطر اليه خلال بنايه ولم يضر مارة لان  
المشقة قلب التيسير التي **ويقر** فيه **شعر** لذلك **فم** ان قصد بها عمو  
المسلمين فكيف جعل البي فيها ياتي فيه في الحيات على ما جرت وتباسبه جوارها  
لنفسه فان الامام وقيل نظر ونفرق بان البي ثم لها حد فكان للامام او  
قصد المسلمين دخل فيه واما المشقة فلا حد لها فليس البي يبي **داية** التو  
اغصانا وعروفا وما هو كذلك لا يعم من ضرره فلم تغر مطلقا وتفرق بينها  
هنا وفي المسجد بشرطه بان الغرض هنا اعظم **نعم** الذي يشبه البي المسجد  
ومن ثم صرحوا بجواز بنايه فيه حيث لا يضر المارة وان لم ياذن فيه الامام  
كغير البي فيه للمسلمين قال الاذرخي وقضيت ان النفقة نصيب مسجد  
وهو بعيد لان شرطه كونه في موات او ملكه فالمد بالاسجد مكان

الصلاة لا غير ومنه لو خذ انه لو خذ الدكة لصلاة مثلا ولا ضرر بوجه ما زمت  
**وقد ان لم يضر** بها المارة **جزم** ما شاء الجازح **وتدعي** ما عمن التعليل **وغري**  
**الن** الذي ليس به نحو مسجد **بحر** لا **تشرع** اليه **لغير** **احد** **بغير** رضا هم كما افاد  
في الا الى اخه تغلبا ونقياس الا في لان الشرع اذا توقف على ذلك فاما  
لا جبريا وفي ومن ثم لم يجزها خلا في وجري فيما بعده فلا اعتبار عليه **وكذا**  
يجز ذلك **بغير** **احد** **فان** لم يضر في **الاصح** **الاجري** **الباقين** من اهله او اهل  
هنا للمعا بما سيذكره انه لا يمنع الامن بانه بعده او ماله كسائر الاملاك  
المستقرة ومما ذكره من تمتع مطلقا ويشترط رضه هو صلبه بالنفقة في  
مستاجر يضر او ليس له **استحقاق** **النفقة** **وغيره** الرجوع بعد الاخراج  
بالاذن وطلب قسده في االائه وضع الحق ولا منع عزم ان النفقة لانه يترك  
والشريك لا يلزمه ذلك الا في في المارة لان فيه اذ لا تملكه عليه **فان** دفع  
قول الاذرخي لم لا يقال لهم غلبه ومدل ارشده ولا ايقاوه باجرة لان الجواز  
ايرة له ونظري في عمو ان يمان لهم الرجوع وعليهم ركن النقص خذ اما ياتي  
في المارة اما ما به مسجد قديم او حادث فالحق فيه لهم المسلمين فيكون  
كاشا في دفع في تفصيله السابق فلا يجوز اذ اخراج جناح ولا يخرج باب فيه عند  
الاضرار وان افترق فلا يضر عند عدمه وان لم ياذن ولا الصلح عال  
مطلقا **نعم** ليس ذلك عاما في كل من راس الورد او نحو المسجد كخشته  
ان النفقة ونقت ايضا في حادث بعد الاحياء يقيتها كما هو ظاهر بقا حقهم  
اي قلهم المنع من الاشرع وان لم يضر اذ ليس لاحد الشرع ابطال حق النفقة  
من ذلك وهو متعمد معنى ومن ثم تسعه غيره كمن تسو بينهما من العتيق **واحد**  
يخالف ذلك والمسجد فيها ذكره في موق في على جهة عامة كزنا طوبى ما  
دفع على معين فلا يبر من اذنه لكن يتخذ المنع من استحقاقه ولو  
كان بها دارا لم يضر طفل توقف الاشرع على كماله واذنه بخلافه في الدخول لكثرة  
بعض اهلها المحي فانه يجرى على اوجه كالشرع من غيره لكن الورع خلافة  
والجلوس فيه يتوقف على اذنه **اي** ان لم يتساحج به عادة فيما يظنهم وهم  
الا اذن فيه بال على لا وجه وجعل التماح لا يجوز لهم ان ياذنوا فيه بالرفق  
كالاحذر لهم بعده مع انه ملكهم انما ياتي على قول الماوردي الضعيف  
ممن كونه ملكهم **انه** **يا** **يو** **لكلهم** **و** **لحق** **المرو** **وملك** **الغني** **اذا** **اعتد** **ه**  
المساجد به ولم يبر **بذلك** **طريقا** **او** **اهل** **اي** **غير** **لنا** **خذ** **من** **نقد** **باب**  
**داره** **يعني** **ملكه** **كغير** **و** **حائز** **وبه** **لا** **من** **لا** **صحة** **داره** **من** **غير**  
باب له فيه لان ذلك هو العرف **وهي** **الاستحقاق** **في** **كل** **اي** **الطريق** **اذا**















ينقصه **وشرطه الآخر** الاذن له **زيادة** تكون في متابلة عمله في نصيب الآخر  
**جاءت في متابلة عمله في نصيب الآخر** فاذا كان بينهما نصيبين وشرط  
له سدس التقاضي قدره من حصته والوصف او سدسهما ان له ثلثا ذلك  
**نعم** بشرط ان بشرطه ما ذكره لا لا يعتمد الا على ان لا توجد وجوه وجوز ان  
يعيد له باله لنفسه ليكون الاخر فيما عداه **وشرطه الآخر** زيادة تكون  
في متابلة عمله مع جز من الترفاذا بشرطه سدس العرض في متابلة عمله وذلك  
التي كان له ثلثها وفي هذا مع بيع واجارة ومروزة **وشرط العلم**  
بالالة وصيغة الجدار ولو قال لا يجزي عدي بالتيك لترجع على من يرجع لتعديرا  
البيع او بالتي لترجع على من يرجع به كالتف على من رجعت وعلم ان وينبغي  
ان له اجرة مثل عمله في الصوريين لانه عمل طامعا **وتحريم ان تصالح جارة**  
**هذا** ان لا يكون له من الطريق غير سطر الجارة او ما التبر او العين بحري من ارض  
الي ارضه ان ملكا بحري آخرى فله ما شاء وكذا ان ملك حق الاخر  
فقط لك على سبيل الفهر بخلاف ما اذا قيد بغيره او مقدار فلا متداه **في**  
**التا** الشئ من سطره **في ملكه** غير السطر **على مال** فكون في معنى الاجارة فيبيع  
بلفظها ويعتبر الجمل تقدر ذلك لتعدي معرفته **وشرطه** بيان  
السطوح الذي يجزى عليها الما والحري بعينه لان ما المطر يقل بصغره  
وكثير كبره والذي بحري اليه وقوته وضعفه فانه قد لا يجزى الاقل  
الما وخزف ما المطر ما العسالة فلا يجوز الصلح على جزارها مال في ارض او  
سطح وما فيها النهر من سطره الى سطح الجبل يدرك مع عدم الحاجة اليه  
وان اطل السطحي في النزاع في ذلك واختار خلافة ونقول غير السطر  
التا الشئ على السطر فلا يجوز لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضرر  
الظاهر وقما اذا دن في آخر الما في ارضه مال ان كان نصيبه عند  
اجارة وجب بيان عمل الساقية وطولها وعرضها وعمقها وكذا قدر القوة  
ان ذكرت وكون الساقية محفورة فيما اذا استاجر لاجرا الما في ساقية  
لان المستاجر لا يملك الحفر او عقد بيع قال يتيك حق اجرا الما او حق سيلة  
فكسب حق البناء ما وسيله او مجراه فملك عمل المجرى ان كان اقتضا  
كلام الاصحاب في بشرط بيان طولها وعرضها وعمقها ولو صلح على ان  
يسقي من غير من مائه لم يجز لان الما وان ملك فاما عليك منه الحق  
لا ما تنبع فالجيلة تبع قدر من النهر ليكون الما تابعا وقوله في ملكه  
الحق به المتولي وغيره الوقف اي اذا كان النظر للموقوف عليه

والوجز لكن بشرط التناوب ووجود ساقية فيها محفورة لانه لا  
يملك احداث حفن فيها **فشرطه** باع دا لا يصب ما فيها في عرض  
بجانبها باع العرض فلهما شري منعه منه ان كان مستندي اجتماعها  
في ملك البائع بخلاف ما اذا كان ساقيا على الاحتجاج لانه يوجب كون ذلك  
من حقوق الدار فمع المشتري من المنع ولو كان جماعة يرون الى ملاهم  
في وسط ملكا فلو كان من ان تغرقهم فمهم ويشهد عليه به  
ذلك ولما ان يمنع حتى يقر ان له شريك هو فانه ان سكره المتشركه  
تسكا بان يدع عليه بالمرور فيه وانما لم يلزم مدينا اشهاد عليه منه  
دائمه كما قطعوا به لان الطريق هنا في ملك الغريوي الى ابارة  
غالبها خلاف الدين ولو خرجت اعضاء او عروق شجرة او مال حداره  
الى حوا مشرك بينه وبين جاره او ما يستحق حارة منفعة بنا على  
انتهى خاص وساقية مائه في الاجارة وان رعى انما ملك العين اخبر  
على قدر الما بعينه فان امتنع ولم يكن حق يملكه قطعه وهو منه  
لو بلا اذن ما حكم خلافا لاسان الرخصة ولو اذ قد حثرتا بالاجارة  
لم يضرها على ما قاله النفوس ويتعين عمله على ما اذا لم يقصص بان عرفت  
ربح او ضلها اليها ولم يمكن طعنها ولو اختلفا في من سقيا **في** وحري  
وجوزها في ملك الغري هو اجارة او اجارة او ينفع موثدا فان عمل  
استحدثه في ملكه صدق المالك انه لا حق للاخر في ذلك والا  
صدق خصمه انه يستحق ذلك وكلام النفوس الموهوم خلاف ذلك  
من اطلاق تصديق المالك جمل الاذري على ما اذا علم حدوده في رمت  
ملك هذا المالك **ولو ساقيا جارا بين ملكيه فان اتصل بيت احدهما**  
**بحث** يعلم انهما بالفتح وزعم شريها لان حيث لا تضاف الا الى جملة غنائه  
عن كونه بمعمولة ليعلم لالحث ونعوض كونه بمعمولة بحيث لا يتعين  
الكسبان الجملة التي تضاف اليها حيث قد نزل بمعبود بنا على ان قد  
تضاعف للفرق **فيما** بان دخل بعض لبن كل منهما في الاخر في روايا  
لا اطرافه لا مكان الاحداث فيها نوع لينة واد رايه اخرى او كان عليه  
عقد اميل من مبادرتنا عنه عن الارض قال في النسيه واقره المصنف  
في نصيبه وكذا لو كان منبا على تربية اخدها وسلكه وطوله دون  
الاخر ومثل ذلك ولو كان منبا على خشيته طرفها في بنا احدها فقط **فله**  
**اليد** لظهور اماره الملك يدرك فيحلف وفكلم له بالحدار ما لم تقع بعينه خلافة  
**والا** يتصل كذلك كان اتصل بهما سواء او باحد هنا ايضا لا يمكن احداثه



او انفصل عنها **فان** اي لئلا يكون منها اليد عليه كما افاده قول اصله فهو في ايديها  
**قال** اقام احداهما بينة انه له **قضي** له به **والا** يكن لا عدوها بينة او اقام  
 بينة **حلفا** اي حلف بين مناهما لاخر على النصف الذي كان له ان صاحبه لا  
 يستحقه وان كان ادعى الجميع لان كل منهما مدعي عليه ويدعي على النصف  
 فقبل قوله فيه **فان حلفا** او **نكلا** عن اليمين **فان** **حلفا** بظاهر اليد فثبت  
 كل به ما عليه على المادته **فان حلفا** **احدهما** ونكلا الاخر **قضي** له اي الحالف  
 بالجميع ان كان المدو به هو الحالف حلف ثانيا الردودة ليعتقد له بالكل  
 او الثاني فقد اجتمع على الثاني بين النفي النصف الذي ادعاه صاحبه وبين  
 الاثبات للنصف الذي ادعاه هو فكيف بين جميعهما بان الحلف ان الجميع  
 له لا حق الاخر فيه ولا حق له في النصف الذي يدعيه والنصف الاخر في  
 ونكلا السبكي انه يكفي ان الجميع في النصف الثاني والاثبات معا وقد  
 ينزع فيه بقوله لا يكفي في الاثبات بالوازم **ولو كان لاحدهما** حلف  
 نقش او طاعة او وجبة التنا او معتد الحال التي تبدلها الحرى وقوله  
 او **عليه** **جدوع** **لم يزوج** **ديا** لانها اسباب ضعيفة لا تدل على الملك فان  
 ثبت لاحدهما يزوج ولم يزوج على ما لهما اجرة كالبصر وقد قيل في  
 جري عليه في الروضة وان وجد باحد عا موضوعا على جاز ولم يزوج  
 كيف وضع قال الطاهر انه وضع حلف فلا يقضي ويقضي له باستحقاق له  
 دينا حتى لو سقط الحد ولا عدا عدا ولا سيما كماله تقضيه الا ان  
 استبدت التي يقول القوي راي يتناول على الاعارة لانها اضعف الاسباب  
 فلما كلف قلمها بالارض او تنقيتها بالاحرة ضعيف كما استاز اليه جمع متأخرون  
 اي وان حث في المطلب واقتى به اس زرعته كالعوي لحا الفتنة لصرح كمال  
 من الذي ذكرته وتوهم فرق بينهما ليس في محله كما هو ظاهر بالحق  
 بامال وعلى الاول الوجه انه لا ينزل على خصوص اجرة لان الاصل  
 عدم العوض ثم رأت بعضهم مرة بانه لا اجرة وعلمته فلو تنازعنا في  
 محري ما حكمنا بانه حق لازم فهل يجوز ذلك الحق اللازم مقتضيا  
 للملك فله ان يعيقه او لا لانه يكفي في الحق اللازم ملك المنفعة موقدة  
 دون الوين كل محتمل والاوجه الثاني انتم رأت بعض المحققين فان  
 الظاهر انه ليس حق الساقط ملك العرف ولا يزيد على حق المالك في  
 دة اقتضاها كاحد معنى الحق اللازم وهو الموقوف ومن حال استحقاق  
 الاستمرار في ملك الغير بالما وغيره فلم يملك عليه ولا يعدل لها  
 فدقة اودونه لا يخص النفي والسقف **بوت** **علوه** اي الشئ من

ومستطاع غيرا كماله **اربعين** **ملكين** **فقط** **اي** **يكن** **احدا** **وقد** **يعد** **العالو** **لا** **يكن** **تق** **وسط**  
 الجدار و وضع جدوع فيه ووضع عليها الخواج **فصير** **البيت** **الواحد** **بينين**  
**قتلون** **السقف** **في** **يدها** **لا** **تشترا** **كهما** **في** **الاستماع** **به** **ارض** **الا** **على** **ومسيرة** **بلا** **مسل**  
**او** **لا** **يكن** **ذلك** **بما** **لعه** **بقوله** **السابق** **في** **اليد** **لصاحب** **السقف** **لا** **يصل** **بيناه**  
**ف** **س** **افتي** **ابن** **الصلاح** **فمن** **له** **ارض** **وبها** **غرس** **ينصرف** **فيه** **غيره** **تصرف**  
 المالك مدة طوبى له بلد ما نزع بانه يصدق في دعوي ملكه بيمينه كما لو تنازع  
 صاحب العلو والسقف ببلد منصوب في السقف فان اليد فيه لا اول كونه  
 المتصرف فيه وان في ملك الثاني اي ان لم يصر والا فهو للسقف على العتق  
 ليسكن في الارض تذكر غرس بيمينته قهر لان صاحبه يستحق ابتداء دايما نظا  
 وانما قلنا انها هو في غيره لك يا نقضا الاجارة والاعارة التي قال بعضهم  
**فمن** **لو ادعي** **قال** **الارض** **احدهما** **عنه** **فمن** **عليه** **حكمه** **التي** **وقبه** **نظر**  
 اذا لا اصل بنا اختوام ذلك الغراس فلا يربح بغيره قوله للحكم وهو انما يصرح  
 بذلك **فان** **الارض** **تفني** **الحا** **وحتى** **ليس** **بالغة** **الحد**  
 والانتقال وشرا عاقد يقتضي جواز من ذمه الى ذمه وقد يطلق على  
 هذا انتقال نفسه واسمها قبل الاجارة غير النقيض من نقل النقيض واذا اتبع  
 على ما ياتي بالغير ليسمع اي يقتضيه التنا او سكونها ونفسه رواه البيهقي  
 واذا احيل احدهم على ملي فليحتل ويؤخذ منه ان المصلح كبره لانه جعله  
 ظاهرا فهو ما نصب فبفسق منه قال السبكي حالنا المصنف في اشتراط ترك  
 نقله عن مقتضى ذمه وايدى غيره بنفسه الا زهرى للمعلل بانه اقل الله المدا  
 فعله اي فالمرء لا يفسر مطلقا ويؤخذ منه حكام الله اخلاف المالكين من نصف  
 بمر منه ولا فاقضي اتفاهم على انه لا يشترط في تسببه مطلقا ذكره والام  
 يتا اخلافهم وقد يوجد هذا نفسه لقا موسى له بانه السوقي مالدن  
 و به يتايد ما قاله السبكي وصراحه ما في الحديث في الجواز لانه رد ينها والاصح  
 انها بيع ومن يدعي هو ر الحاحه لان كلا ملك بما لم يملكه كان المحل باع  
 المحل ما له في ذمه الحال عليه بالمحال في ذمته اي المالك عليها في كفي  
 وقضية كونها بيا صيغة الاقالة فيها وجه افتي البلقيني اخذ من كلام  
 الخوارزمي ورد تنصريح الرافعي والقلنس في تناقله بامتناعها فيها في  
 قضيت ايضا انه لا بد من استقاء حاله الخاطب نظرا ما في البيع وان  
 كانت محجزة مثلا جلتك لستك على ذمتك ما وجب له على فيما اذا اظلمها  
 على مبلغ في ذمته بخلاف احلت انك بكذا الى اخره فبعت هو بكذا بكذا  
 وشرها في حصة المحل على بينها وغيره ان يكون لها مصلحة في ذلك ومنها



ان يعلم انه يصح في علمها ما لم يرد لها بالحق ولا ركانها سبعة محال ومحال  
 وهما على دين المحال على المحال عليه والمحال على المحال والحق وقبول  
 كما جعلت على فلا بد ان يكون الدين الذي لك على وتقبلت حقا في فلان او جعلت  
 ما استحقته على فلا بد ان يكون الدين الذي عليه بمقتضى وكذا ان جعلت  
 للعارض به ومقتضى كتابه على لا وجه فان لم يبق بالدين في الاولي ولا يفتك  
 فيما بعد ما فكتاية **بشيء لها** اي لصحتها **رضي المحال** لان الحق محال في ذاته فلم  
 يتصور انضايته محال معين **والمحال** لان حقه في ذاته المحال فلا يتقبل لغيره  
 الا برضاه لتفاوت الذم والخير المذكور للدين بل قبل للباحة لانه واراد  
 بعدا لخطري للاجماع على امتناع بيع الدين بالدين وانما يعرف رضاها بالايان  
 والقبول وشروطها اهلية الشروع كاستراهما لانت دعوى والارض هنا استرا  
 الوعد وجوب قبولها كالدال عليه طارعا حيث لا مامر وتوطئة لقومهم  
**لا المحال عليه في البيع** لانه محال الاستيفاء فام يتعين استيفاء المحال بنفسه كما  
 انه ان يولد في شرطها وجود الدين المحال به وعليه في **لا يرد** من الدين  
**عليه** ولا **من الدين عليه** فان رضى لعدم الاحتياض شاع على ما بيع **وقيل**  
**بعض برضاها** مناعا على الضعيف انها استيفاء **وتنص بالدين لازم** **وعليه** وان  
 اختلف سبب وجوبها تكون احدها ثمنها والاخر اقراره واراد باللازم ما يشمل  
 الايل للزوم بديل قوله الا في والتمن في مدة الخيار وعري انه انما  
 حذره لئلا يشمل حوله السيد على مكانته بالخدم او عكسه لا يحتاج  
 اليها لانه سيصرف حكمها وتقيم ان مال الكتابة لا يلزم حال فاسد الا ان  
 اراد من جهة العبد ولا بد من علمه لانه لازما وهو ما يدخله خيار من كونه  
 مستقرا وهو ما يجوز الاستدلال عنه فلا يقع دين سببا او خراجا له ولا  
 عليه الا ما لا يتطرق اليه انفسا في تلف او تعدد لضعفها بالاجرة قبل مضى  
 المدة وبالصدق قبل الدخول او الموت والتمن قبل قبض المبيع ونقل  
 جمع عن المتولي واعتدوه عدم صحته بدين الزكاة وكذا عليه بيع وهو  
 منجته لا امتناع الاعتناء منها في الجلالة فلا فالحق حوز حواله ان على  
 انما لك به لان الحوالة بيع وان على له بيع مال الزكاة واما الزكاة فتعلا  
 عن المتولي امتناع حواله المالك للتعاين بها ان قننا بيع وهو منجته ايضا  
 وان نازع فيه شارح بانها مع تعلقه بالعين تتعلق بالذمة لان تعلقها  
 بالذمة امر صعب لا يثبت اليه مع وجود الدين كيف والمستحق ملك  
 جزا منها وصار شر بها لملك به فالوجه عدم صحة الحوالة بها وعليه  
 لذلك ثم وصف الدين ولم يبال بالفاضل لانه غير اجنبي بقوله **المتولي**

كما لنقد

بالنقد والمجود وقيل لا تصح الا بالامان خاصة **وكذا المستوفى** بكر الواو في البيع  
 لشبوته في الذمة ولو ومه **وتنص بالخلاف** **مدى الخيار** بان يحل المشتري البيع  
 على ثالث **وعليه** بان يحل البائع انما على المشتري في البيع لانه اجل الزوا  
 نفسه اذ هو الاصل في البيع وتصح بنا ذكر وان لم يتقبل عن ملك المشتري اذا  
 غيّر البائع لان الحوالة فنصته للأجازة من البائع وتوسعهم هنا في بيع  
 الدين بالدين فلا شك باصطالحهم بيع البائع الثمن المعين في زمن خياره وفي  
 الثانيه يبقى خيارا مشفوي كارتجحه انه المقري وعليه فلو ضحك بطلت  
 الحوالة على ما رجحه ايضا وعارضه عموم ما ياتي ان الحوالة على الثمن لا يتقبل  
 بالبيع ولان بوجه استنباطها بان الحوالة هنا ضعيفة بقوة الخلاف فيها  
 ولتكون العقد مع الخيار فلم لغرضها على بقاها مع التمسك **والبيع** **معه**  
**حوالة المتكاتب** **ما تنص** لان الدين لازم من جهة المحال والمحال عليه  
 مع تشويق الشارع الى التمسك **دون حواله** **فستد عليه** بالغير لان  
 له اسقاطا متى شالها بالكتابة من جهته من حيث كونها كتابة بخلاف  
 دين المعاملة تنص حواله السيد له وعليه للزوم من حيث كونه معا منته  
 وبه يسقط ما قبل هو قار **وعليه** **قدرا** **وصفة** **وشرط**  
**التمن** **من** **منها** **بالحال** **به** **وعليه** **قدرا** **وصفة** **وشرط**  
 او اراد بالصفة ما يشمله كرهن وحلول وصحة وجوده واصدا ذها لان  
 المحلول لا يصح بيعه فلا تصح بايل الدية ولا عليها للمحل بها ومن ثم لم  
 يصح الاعتراض عنها **وفي قول** **بعض** **بابل الدية** **وعليه** **بنا على** **الضعيف** **انه**  
 يجوز الاعتراض عنها **ويتم** **حاشا** **بها** **اي** **الدين** **المحال** **به** **والدين** **المحال**  
 عليه في نفس الامر ووطن المحل والمحال وكان وجه اعتباره بغيرها هادون  
 نحو البيع المبيع الاحتياط للمحالة لغيره عن القياس **جنا** **فلا** **تصح** **بدرا**  
 هم على دناهم وعكس لا رها معا وضد ارفاى كالقرض **وقدر** **فلا** **قال**  
 بنسبة على عشرة وعكس كذلك **ويصح** **ان** **يجوز** **من** **له** **عليه** **خمس** **بجسمته**  
 من عشرة له على المحال عليه **وكذا** **احلوا** **واجلا** **وقدر** **لا** **احل** **وصحة** **وتشر**  
 جودة **ورداة** **وغير** **صان** **تباير** **الصنات** **في** **البيع** **لما** **قال** **لتفاوت** **الوصف**  
 بتفاوت القدر رجا عنهم اقتضاه على ما ذكره لا يضر لتفاوت في غيره فلو  
 كان له الف على اثنين قننا منين فاحال عليها لطالب من شتا منها بالالف  
 مع عند جمع مقدمين ويطالب ابرها شتا واختاره **الاستي** **ومحج** **بالطلب**  
 خلافا لانه كان بطالب واحدا فصار يطالب اثنين اما الواو له لياخذ من كل  
 حسمانية فيصحب ويطلب منها عا من ولا يوتر في صحة الحوالة وجود وثقت



برهن او ضامن لا بعد الدينين **نعم** يستعمل اليه الدين لا يصنع التوثيق على  
 المتقول المعتمد وانما انتقل للوارث بها لانه خالفه مورثه في حقوقه  
 وقواصم خلاف غيره ويؤخذ ما تقر من جمع متقدمين ماصره به عنهم ان  
 محل الانتقال لا يصنع التوثيق ان لا ينص المحلل على الضامن ايضا والا لربنا  
 بالمحالة فادى الحال الدائن ثانيا على الدين وضامنه فله مطالبه اربابا وان  
 لم ينص له المحلل على ذلك وفي الطلب ان اطلق المحلولة ولم يفرص لتعلقه  
 بالرهن فينبغي ان يصح وجرا واحدا وينتفع الرهن كما اذا كان له به ضامن فاحال  
 عليه به من ياله من لاضامن به صحت المحالة وبرز الضامن لا يباينها وضامنه او استغنا  
 وكما منها يقتضي براءة الاصيل فكذا يقتضي فك الرهن فان شرط بقا الرهن فهو شرط  
 فاسد فتسقط به المحلولة ان قادتها اي ومن لم يشرط عاقد المحالة رهنا او  
 ضامنا يصح كما رجحه الا ذرعي وغيره بناء على الاصح انه يبيع من يدين **ويروى**  
**بالجواز ان يرهن دين المحال والحال عليه عن دين المحلل ويحول له المحال**  
**ان في هذا الجواز عليه بالاجماع** لان هذا فايدهما وافهم ذكره التوفيق بعد البراءة المذكورة  
 المتضمنة لسقوط حق المحال ان المراد ينقل الحق الى ما ذكره حق طلبه الى نظير  
 حقه وهو ما يرد به الحال عليه لما تقر ان يبيع فلا اعتراض على المتن لانه اوج  
 اي دفعه بذكره التوفيق بعد البراءة المدعى بما ذكره واظهره وافهم هذا ما مر انه  
 لا يستعمل اليه صفة التوثيق لانه يستلزم حق المحال ولو اوج ان يرهن دين على  
 ميت صحت كما في المطلب كالسكان وغيره واعتمد جمع وان لم يكن له تركه على الاوجه  
 وقولهم الميت لا ذمة اي بالنسبة لا التزام لا للزام ولا لشيء بان من حال  
 يدين به رهن انك الرهن لان ذاك في الرهن المعلى لا اشترعي كاهو ظاهر  
 لان التركة انما حصلت رهنا بدين الميت تعلق المصلحة للمحالة عليه لا تشبهه او على  
 تركه قسمت اولاهم نصح كما قاله كثيرون وان خالف ذلك بعض المتأخرين لان  
 المحالة لم تقع على دين بل هي على عين هي التركة ومن ثم لو كان للميت دين فالتزمت  
 احتمالات او جهتها عدم الصحة ايضا لا تنقلها للوارث وله الوفا من عدمها  
**نعم** ان تصرف في التركة صار ذمنا عليه فتصح المحالة عليه وفيها اذا حال على الميت  
 له من المحلل والمحال اثبات الدين عليه اما الاول فلا فانه ما كمال الدين في الاصل  
 واما الثاني فلا يرد على ما لا يفرق منتفلا منه اليه من كمال الدين فما يدعيه من  
 من ملك مورثه فعلم صحته ما اعتن به بعضهم ان المحلل لو مات فلا وارث فادعي  
 المحال او وارثه على الحال عليه او على وارثه بالدين المحال به فانكره  
 المحلل ومعه به مشاهير واحد خلف معه المحال ان دين محله ثابت في ذمة  
 الميت ويجب تسليمه من تركته او ثابت في ذمته ولا اعلم ان محلي ابراه قبل

انجيليني ويسمع قول المحال عليه ان الدين انتقل لثابت قبل المحالة فتعلق المحال  
 على ثقله ان لم يرهن المحال عليه بدينه بذكره قال ابن الصلاح ولو طالع محال  
 المحال عليه فقال ابراه المحلل قبل المحالة واقام بذلك بدينه معصية في وجه المحال  
 فان كان المحلل بالمال الذي قاله الغريب وهذا صحيح في دفع المحال اما ان ابراه  
 من دين المحلل فلا يرد من ابراه في وجهه ثم المتجه ان المحال الرجوع بدينه  
 على المحلل الا اذا اشترى على تكذيب الحال عليه انتهى وفارق ما بان في عدم الرجوع  
 بتجديف ليس بان دينه هنا قول فخل في الاول اثنين بطلان المحالة وقول  
 ابن الصلاح قبل المحال له صريح في انه لا يبيع منه دعوى الابرا ولا تقبل منه  
 بدينه الا ان صرح بانه قبل المحال له بخلاف ما لو طالع ومن ثم اقر بعضهم  
 بانه لو اقام بدينه بالمحالة فادى الحال عليه بدينه بما قبل المحلل له لم يسمع بدينه  
 الا ببراى وليس هذا من ضامن الدينين لما تقر ان دعوى الابرا المطلقة في  
 البينة الشاهدة به فاصح ان فوجبت العمل بدينه المحالة لانه لم تعارض  
**فان قدم** اخذ المحال من المحال عليه **فليس** من محال له **ويجوز** **وخالف**  
**وخالف** كقول **ارجح على المحلل** لان المحالة غير التعلق والقبض وفصولها متضمن  
 شرطها في المطلب ولا اثر لثبوت ان لا دين **نعم** له تحليف المحلل انه لا يعمل براءة  
 المحال عليه على الاوجه وعلة فلو لم يخل خلف المحال كالمصر ظاهر وبات  
 بطلان المحال لانه لا يرد الاقرار وتضمن ايضا وما اختلف فيه  
 بعضهم انه لو قامت بدينه بان المحال عليه وفي المحلل بطلان المحالة اذ قرف  
 واضع من البينة وردد الاقرار وتضمن ايضا وما اختلف فيه  
 عليه بذلك فاقوجه قبل قضيه المدين اي فيما ياتي في السارحة المحال له  
 والذي يوجه بطلانها لانه شرطها في مقتضاها ثم ثبت غير واحد  
 من مريه ويؤيده قائلهم لو حال عليه شرطه اذ ضامن المحال له او ان يعطيه  
 المحال عليه رهنا او كفلا لم يصح المحالة **فان كان متعلقا بعينه المحالة**  
**بره المحال فلا رجوع اليه** لانه مقصر بترك البحث وقيل **لما رجوع ان شرطه**  
**يساره** ورد بانه مع ذلك مقصر وافهم الممن صحتها مع شرطه اليسار وان شرطها بك  
 وعليه بقرينة بينه وبين ما مر ان قال ان شرط الرجوع من شرطه فابطل الخلاف  
 شرطه اليسار بطلان وحده **ولو حال اشترى الباع** **الدين** **فرد المبيع** **بغير**  
 او اقاله او حال بعد القبض للمبيع وبان المحال بطلان المحالة في **الامر** **لا ارتفاع**  
 الثمن بالنسبة الباع وانما تعلق بما لو اباها بصلها فبما تم انتسخ النكاح لان  
 الصداق اثبت من غيره ولهذا الوزاد زيادة في مصلحته لم يرجع في نقصه الا  
 برضاها بخلاف المبيع فيرد البايع ما قبضه من المحال عليه لثبوت في ان بقي



والاخذ له فان لم يقبضه امتنع عليه قبضه **او حال البايع على الشترى بالثمن**  
**فوجد الرد للبيع بشئ ما ذكر لم يتبدل الحوالة على ذلك** لتعلق الحق هنا بالثمن  
وهو الذي انتقل اليه الثمن فلم يتبدل بغيره بفسخ الشترى من كالتفرقة البايع في  
التمن ثم رد عليه البيع بغيره لا يتبدل بغيره **والشترى الرجوع على البايع ان**  
قبض منه الحوالة لا قبضه **ولو باع عبدا** اي قنا ذكر او انثى **واحال بيمينه** خر  
على الشترى **ثم انتفى المتيقن** **والمحال على حريته** وقت البيع **او كنت**  
حريته **في يمينه** شريعت حينها واقامها العبد ومحل اقامتها في حريته  
وقد تصادف المتبايعان على حريته ما اذا كان قد بيع لاخر لان هذا وقت  
الاحتياج اليها واو احد الثلاثة ولم يصرح قبل اقامتها بانه مملوك على الاصح  
من تناقض لهما في مواضع **بطلت الحوالة** ان بان عدم انعقاد حاله بان  
ان لم يبيع فلا يمين وكذلك ما يمين صحه البيع ككفوفه مملوكا للغير فيرد الحوالة  
اخذته على الشترى ويبقى حقه في ذمة البايع كما كان **وان كذره الحوالة**  
في الحرية **ولا يمين حوالة** ان لم يمينه على وجهه **وان لم يمينه على الوجه**  
**ان لم يمينه على وجهه** كذا في **ياخذ المال من الشترى** لست اقول له ثم بعد اخذ المال  
منه لا قبله يرجع الشترى على البايع كما اقتضاه كلامها لانه كفي دينه باذنه  
الذي تضمنته الحوالة فلا نظر في بطلان الحوالة ما اخره مني وقال ابن الرعة  
انه الحق لانه وان لم ياد في حقه بيمينه بغيره بطريق الظفر ورد تعديلات  
الكلام في الرجوع ظاهر اذ ثبت بيمينه بغيره لانه لا في الرجوع بالظفر اما اذا  
لم يمين بان يمينه في حريته ويطول ما على الاصح ان يمين الردود  
كالقرار **ولو اذن مدين لداينه في القبض من مدينه ثم قال استحق عليه**  
هو المدين الاذن لم يقصد رضى الا اني قلت **وكذلك المدين في وقال استحق**  
وهو الذي انزل الصاد رضى اذ كان **احلقتك** بانه مثلا على عمر **والوكالة** ما على الاصح من  
صحته الوكالة بلفظ الحوالة وكان وجه خروج هذه قاعدة ما كان مرجحا  
باجبه احتاله ومن ثم لو لم يمينه صدق مدعي الحوالة قطعاً كما ياتي **وقال استحق**  
**بل اوردت الحوالة صدق استحقا عليه بيمينه** لان الاصل بقا الحقين على  
ما كانا عليه مع كونه اعرف بيمينه وبغيره تندفع الحوالة وان كانا الاخر  
الوكالة انقول فيمنع قبضه فان كان قد قبضه بيمينه الرجوع له لانه وكيل  
او محال وبلزومه تسليم ما قبضه المالك وحقه عليه بان اي الان يوجر  
فيه شرهما الظفر والتقاضى كما هو ظاهر وان تلف المال في يده بلا تقصير

لم يمينه لانه وكيل وزعم خصه وايضا المطالبة بدينه لانه استوفاه بغيره  
وقال السعوي وقبضه الحوالة رضى بيمينه لثبوت وكالاته والوكيل اذا اخذ لنفسه  
قبضه ونال من كونه ائنه مع ضمانه لا يرجع وخر فكان هذا وجه قول الروض  
وان تلف تقصير طاليد ويطول حقه اما اذا حال احدك باليمين التي لك على  
على عمر وقصدت المستحق بيمينه قطعا لانه لا يحتمل غير الحوالة وضويرة  
المسئلة ان يتفق على الدين كما افاده تغييره المستحق عليه والمستحق فلو امكن  
مدعي الوكالة الدين صدق في المسئلة **وقال الصورة الثانية** **وحاله يصدق**  
**المستحق بيمينه** بان على الضيف انه لا يصح الوكالة بلفظ الحوالة لتناقضها  
**وان احتلنا في اصل اللفظ** انما دركان **قال المستحق عليه احلقتك** **قال استحق**  
**بل ويمنه** وفي المرامين لفظ محتمل بل قبض واو لك **صدق الثاني بيمينه**  
لان الاصل بقا حقه في ذمة المستحق عليه ويحكم المستحق تندفع الحوالة في  
ما اخر حقه من المستحق عليه ويرجع هذا على محال عليه وبغيره ان المزارع في  
ذكر عند الاصل الحوالة عليه **فصرح** ان يمينه من اقران مد منه انا  
لم على فلان فانكر المدين الحوالة وحالف على تغيره لانه لا يبرهن الدين  
لانه ان صدق قال من ياق حاله وان لم يبره فقد احال حقه ومن حقه  
بيمينه وحلفه وذكر بقبض الضمان ولا نظر الى ان الدائن اعترف بيمينه  
المدين لان اعترافه فيها صدق في مقابلة ما ثبت له على فلان فاذا لم  
يثبت رجوع المدينه وقد نص في الام على هذا في نظر مسئلتنا فقال فما اذا  
اقر احدنا بيمين ما خر وكذا به الاخر لا يثبت الا يمينه **قال لو قال استحق**  
**المدينه** هذه الدار بالف وانكر البايع لا يمينه عليه الا لانه انما  
استمر في مقابلة ما ثبت له ولم يمينه انتفى وقبضه نظرا ما اولا فلا نظر  
لانك راكدين وانما النظر لاقر رائي العلية وان كان اقراره لا يقبل على  
المحتمل فله تغيره ايضا ولا رجوع له على الحوالة بشئ وان وضاهه بان  
ان لا حوالة او لا نكارة فلم تقع الاحالة من الحوالة وحده واما انما ختمنا  
ذكر عند الام لا مشاهد فيه كما هو ظاهر لان للقر ذكرا المتبادل في اقراره فكان  
قربته ظاهرا على انه انما ذكر الا ان لم يمينه مقابله وهذا لا يترك مقابلا  
وانما هو منقول عنه من ذمة المحل الي ذمة المحل عليه فلم يكن له  
رجوع الي مطالبة المحل لانه خر تكلمن مكد بالنفسه ضحيا **وقال**  
**ما في القضاة** الشامل لكنا لانه هو لفة الاتزام وشرع بطلق  
على التزام الدين والبدن والعين الا في كل منها وعلى لعقد المحصل لذك وبشي  
ما ترم ذلك ما سوا وضعا وحيلة وزعيما وكفيلة وصبيلا قال الماوردي كنت



العرف خصوص الضمان المال اي ومثاله الضامن والمضيق بالدية والزعم بالمال  
العظيم والكثير بالنفس والصبر بجمع الهي واصلة قبل الاجماع الخ والصحيح  
الزعم غلام والله صلى الله عليه وسلم لم يزل عن رجل عشرة دنانير ونحوه منه  
مع قديم انه معروف الا في سنة وبوجه ان محله في قادم عليه باسم  
غالبه وان كان ضمان الزمة خمسة ضامن ومضون ومضون له ومضون  
عنه **شبه الضامن** بجمع ضانه **الروشد** بالمعنى الباقى في الجحلا الصوم في  
قوله اوصيان رشدا فانه محار والاختيار كما يعلم مع محله ضمان السكوت  
من كلامه في الطلاق فلا يصح ضمان الجحلا عليه نصي او جنون او سعة ومكره  
ولو قنا كونه مريده ومراون الجحلا يعلم منه حكمه اذ ليس له يقيم والمعي  
عليه والقيام وان من يدر بعد رشده ولا يجز عليه ومن فتن في حكم  
الروشد وسيد كرمه ضمان المحلات قريبا فلا يرد على عبارته رشي خلافا  
لما افرد ذلك على طلبه ثم قال بان ينبغي له ان يزيد والاختيار و  
اهلية التورع وصحة العبارة **تنبيه** وقع لها هنا ما يقتضيات  
كتابة الاخرى المنضم اليها قراين تشعير بالضمان صويحة وان كان لها  
رة مفرقة وفيه نظر ظاهر لا طلاق لهم ان كانت كناية وليقول لهم  
الكفاية لا تقتل الخالص بالقرائن وان شئت من كانت بان محرمة  
علي اتد الاخذ في وعلى ما اقتضاها كلامها فهل تقتض ذلك بالعدان  
او يعم كل عند قتل ويقتيد بهذا ما اطلقوه ثم للنظر فيه محال والاول  
بعد المعنى لان الضمان عقد غير وغير مختار اليه فلا تناسب  
جعل تلك الكناية صريحة فيه دون غيره والتاخير بعد من كلامهم  
**وضمان الجحلا عليه بفلس كشراه** يثبت في ذمته فيصح كضمان مريض  
**نعم** ان استغرق الدين مال المريض وقضى به بان يطلان ضمانه بخلاف  
ما لو حدث له مال او ابرى واطلاق من اطلق التطلان عند الاستغراق ينعين  
جمله على ذلك ولو اقر بدين مستغرق قدم على الضمان وانما اخر عنه و  
ضمانه من راس المال الاغن محسرا وحيث لا رجوع فمن الثالث **وضمان**  
**عبد اي** قد ولو منها تباع **بغير اذن سيده باطل في الاصح** وان اذن له في  
التجارة وانما يصح خلق امة نبال في ذمته بلا اذن لارها قد تضرر اليه  
لحقا سوعشره **نعم** يصح ضمان مكاتب السيد ومعه في نوبته  
بغير اذن بخلافه في اذمة السيد ويفرق بينه وبين صحته شرعا  
لنفسه بان الضمان فيه التزام مال في الذمة على وجه التورع وهو  
ليس من اهله **خ** فان **قلت** ظاهر كلامهم صحة جفته **خ** قلت يتعرف

بان التزام الذمة على وجه التصريح بخاط له لان فيه على اراء اشتراطه عند  
جحر الجحلا ولا يكون ذلك الا بالنوبة له لا غير ثم رأت ابن الرفعة فرق  
بأنه في الشرايد حال في ملكه باخر خاير بخلافه في الضمان وهو موافق  
لقول علي وجه التورع لكنه يقتضي بطلان صحتة **خ** وليس بالواضح  
قبحه ان يرا في الفرق ما ذكرته مما يخرج من الجحلا فتنامه فثبت  
ابن الرفعة عدم صحة ضمان القن الموقوف في حرمها بناء على المشهور اذ  
لا يقع عقده **و** كجفت غيره صحتة باذن الموقوف فدخلته ووجه بان  
اذنه يسقط على التعلق بكسبه المستحق له وهو قياس الاوجه من صحتة  
من الموصى بمنفعته باذن الموصى له وعليه ينبغي ان يقال ان الضمان  
الوقوف ليس بطل الضمان **ويصح** ضمان القن **بادخرا** اي ائتمده على غيره  
ما يضمن لان التعلق به وحل بركة المضمون له الا في ائتمراطها موافق  
من استبداد من العبد والذوي بوجه اشتراطها لان كلامها مطالب في  
بقي ان وجه اشتراطها اختلاف الناس في المطالبة هنا لما فات في اثر  
تعلقها به ولو على سيده اذ لا يجوز ولا يلزمه امتثال امر السيد له به  
اذ لا تسقط له في ذمته بخلاف بقية الاستعدادات واذ لا يبعد اتفاق  
الرجوع له لانه ادى ملكه بخلافه قبله **فان عين** في اذنه في الضمان  
لا يبعد اذ لا يغير نصيبه حينئذ ما هو ظاهر **ولا** **الكسب** **وغيره** **ما** **التجارة**  
**خ** **فمنه** **علا** **منع** **بنيته** **نعم** ان لم ينف مال التجارة ولو تعلق دون  
به لتقدمه على الضمان مالم يجز عليه القاضي والالم يتعلق به الضمان  
اصلا اتسع الفت ما سبق اذ اعترف بما اعتد به السبي لان النفيين قصر  
الطبع عن تعلقه بالكسب الذي اعتد به ابن الرفعة **والا** **يعين** في اذنه  
للاذمة **فالا** **نعم** **انه** **ان** **كان** **ما** **ذو** **ناله** **في** **التجارة** **وتعلق** **عنه** **الضمان**  
**ما** **ي** **يده** **د** **نما** **و** **راس** **مال** **و** **ما** **يكسبه** **بعد** **الاذن** **والا** **ان** **ما** **ذو** **ناله**  
له فيها فلا يتعلق الا **ما** **يكسبه** **بعد** **الاذن** **كون** **الكسب** **الواحدة**  
بأذنه في الصور رتب **نعم** هذه لا تتعلق الا بكسبه بعد التفكاح  
لا يخلو لا يجب الا به بخلاف الضمان به فانه ثابت حال الاذن  
فان دفع قول جمع بالتسوية بينهما **تنبيه** يعلم مما مر في الرهن  
صحت ضمان مالك على يدي رقبته عدي هذا وفي هذه العين فتعلق  
بها لا غير **والاصح** **استثنى** **معرفة** **الضامن** **لغير** **المضون** **له** **وهو** **صاحب**  
الدين دون عدي ونسبه فلا يكفي ذلك لتنا وتنا في المطالبة من  
تشديدا وتسهيلا ولا معرفة وكيفية كما اقر به ابن عبد السلام وغيره



والتمليل من به دونه قد بعثه فاقا ابن الصلاح بالاعتناء بعرفته لان  
 احكام العقد تتعلّق به ضعيف وان بالغ الاذرع في الانتصار له **والاصح**  
**انه لا يشترط قبوله ولا رضاه** لان الضمان يخص التزام لا مباحضة فيه  
 وبه يمانه لا يردده فنقل الزركشي عن المحللين تأييده انها باق  
 على الظلص ان لم يشترط رضاه والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر  
**ولا يشترط رضاه المضمون عنه قطعاً** لما اذا دمن الغير بغير اذنه  
 فالتمامه اولى وفيه وجه لم يعتد به لشدّ ذه **ولا معقنة** هناك  
 او مبتاة **البيع كوضاه** ولان ضمانه مع وفي معه وهو يفعل مع اهله  
 وغير اهله **نعم** يشترط كونه مدنياً كما فادى قوله **ويشترط في**  
**المضمون كونه** اشترط في ديناهنا وذكره في الرجوع الى شعيرة العيني  
 المضمونة ومنها الزكاة بعد التمسك والعمل الملتزم في الذمة بالاجارة  
 او المساقاة **ثانياً** حال الضمان لانه وثيقة فلا تستقدم ثبوت الخلف  
 كالتباعد فلا يكفي جريان سبب وجوبه كسقعة الغد للزوجة ويكفي  
 في ثبوته اعتلّ في الضمان فيه وان لم يثبت على المضمون شيء كما مرّ  
 به الرافعي بل الضمان متضمن لا عمل فله وجود بشرط نظر ما مرّ في  
 قبول الخلف وانما اهملا لا نعا ذكره الغزالي وهو كونه قابلاً للتبرع  
 به فخرم كوقود وحق شفقة لنفسه اذ يرد على طرده حق القسم  
 للظلمة **وبعض** تبرعها به ولا يصح ضمانه لها وعلى عكسه دين  
 انه تعالى لا يؤكاه ودين مريض معسر او ميت فانه يصح ضمانه مع  
 عدم صحة التبرع به قال الاستاذ ولا بد من الاذن في اداء الزكاة  
 الاجل التبعة الا ان تكون عن ميت لحد لا استقلال بهاعته التمسك  
 ومثلها الكفارة **ومح القديم ضمان المصحب** وان لم يجزيب وجوبه كمن  
 سببهم لان الحاجة قد تيسر له ولا حاجة ضمان ففقه مستقبل القرب  
 قطعاً لان سبيلها سبيل الروا كصلة لا الدين ولو قال اقرض هذا مائة  
 وانا لها ضمان ففعل ضمانها على الاوجه نظير ما ياتي في ائلف متاعك  
 في البيع وعلى ضمانه بما مع ان لا يحتاج اليه فليس المبرة بالضمان  
 في هذا الباب **والمدّ هب صحة ضمان الدرك** ويسمى ضمان العهدة وان  
 لم يكن تأتمناً للحاجة اليه في غريب وخوف من لو حرج مبعده او ثمة  
 مستحقاً نظيره على ثمة من ضمان ما لا يجب مطلقاً لان المتقابل لو  
 حرج بما شرطه يمين وعوى رد المضمون واذا ذكر بفتح الراء وسكوها  
 التبعة اي المطالبة متى لا لزامه الغرامة عند ادراكه عسحق

عن ما له **بعد قبض** ما يضمن من الثمن في التصو والاي والمبيع فيما يذكر  
 بعد لانه انها مدخل في ضمان البايع او المشتري **في قبض** الفتح وكذا  
 معه كما هو ظاهر من كلامهم لم يكتف ذك الخرج ما لو باع الخالم عقار  
 عقار غيب للمدعي ودونه فلا يصح ان يضمن له ذكره بعد القبض  
 وخذه افتا ابن الصلاح ما نه لئلا يضمن وقفا عليه مذمته ومن  
 ضامن ذكره ضمان بطلان الاجارة لم يلزم الضامن شيء من الاجارة  
 لوقا الدين الذي خواجة بحاله فلم يفتو عليه **ثانياً** **في ضمان**  
**المشتري الثمن** وقد عا قد ره وتبعية البايع **ان خرج في البيع الثمن**  
**مستحقاً** كان خرج موهون او ماخذ او شفقة يبيع سابقاً او محبياً او  
 المشتري او ناقصا **النقص** ما قدور به من الكيل او الذر أو البوزة نقص  
 الصنعة ورد ايضا وهي بفتح الصاد والسين اقصي منها ما قل في القاموس  
 وفي صنعة جعل الام كالملا فيشمل نقص القدر ونقص الصفة المشروطة  
 كما اذا بعد شرط كون وزنه كذا او من نوع كذا وضمن ما من عهدة ذلك  
 وبين بمسحقاً وما بعد صحة ضمان ذكره ضناد يظهر في العقد باستحقاقه  
 او غيره وخود ذاة جنب او عيب او تلف قبل قبض او بعده وقد  
 التمسك بقص تقابل او نقصه عما قد ربه مما يقتضي الحار لا الفساد  
 والقي الثمن الجنب فمثل كذا كاتقر وما لو ضمن بعضه المبيع  
 ان خرج بعض ضمانه مستحقاً او محبياً او ناقصا **النقص** صحة او صفة  
 وخرج اندفع الاعتراض عليه وتصو ليرحمي في حله بغير ذلك خرج وجه  
 مما الكلام فيه وهو الضمان للمشتري كما يعرف مناهله ولو اطلق ضمان  
 الدرك او العهدة اخص بخرج مستحقاً لانه المتبادر منه لا ما خرج  
 فاستد غير الاستحقاق وذكره كالجور الضمان للمشتري فقط كما نه الغالب  
 لصحة البايع بان يضمن له المبيع بعد قبض المشتري لانه ان خرج الثمن  
 المعين ابتداء ما في الذمة مطلقاً مستحقاً او ناقصا **النقص** قد صفة  
 او محبياً مثلاً وصورة ذلك ان يقول ضمانت لك عهدة الثمن والمبيع  
 او درك او خلاصك منه ولا يكفي قوله خلاص المبيع او الدين او شرط  
 كين بخلاض ذلك لانه لا يستعمل بتقليصه بخلاف شرط كين ما  
 لئن كان ما مر و لو اختلف الضامن والتابع في نقص صفة الثمن  
 ولا يضمنه حلف الضامن لاصل تواة ذمته والتابع والمشتري  
 حلف البايع لان ذمة المشتري كانت مستفولة وتختلف البايع بطالب  
 المشتري ويحذف الضامن اذا اقر او ثبت بحجة اخرى ويصح ضمان الدرك



المالك اليه المبيع فيه بعد آداه ان استحق راس المال المعين لا للمسلم راس  
 المال ان استحق المبيع فيه لانه تكونه في الذمة بتحويل فيه الاستحقاق  
 بخلاف القبول ومن ثم لو اشترى ارضاً من غيره او بني ثم استحققت  
 لم يصح ضمان الارض الا بعد القلع ومعرفة قدره وليس ثلماً والاحير  
 ايضا على وزن ما ذكر ويصح ايضا ضمان درك دين قبض فاذا اصبحت  
 له ارض في ريعه او نفق ضحخته ابدل الزيد من المودى او الضامن  
 وما لم يجد بها بالنقص فان طلب الضامن في الاولي ان يقطعه المودى  
 ليجده لم يعطه قاله الماوردي فليخبره بين المودى والضامن بمحل  
 على ما اذارد المودى ولا يلزم بطالب الضامن بشي ومن ثم قد بحث  
 ما من يعولي ورده المشتري وقولي ورد ايضا لانه الذي في البيات  
 عن المعودي وحزم به في الامور وعنى واحد من الشراخ ويوجه  
 بان المضمون هنا بالخلاف مما ياتي انا هو المالكية النائية ومع وجود  
 خفا لم يبد المضمون له لا فقلت عليه **نعم** لو رجع الامر لقاض  
 وفسخ بغير العيب وانما بحث دونه التي هي ما ملكه قبل له **الان**  
 مطالبة الضامن لا ترتفع العقد وخرق في العيب عن ملكه اولاً لانه  
 ما دام تحت يده فتوقعه به باقية محتمل والثاني اقرب الى طلاقهم  
 قالوا فيما اذا استحق المبيع بطالب الضامن كالبائع وبعض المبيع طوله  
 الضامن اي والبائع يقسط استحق من الثمن وتصح المشتري ام لا  
**تحية** التحقيق ان متعلق ضمان الدرك عين الثمن او المبيع ان بقي  
 وسهل رده وبذلك اي قيمته ان عسر رده للعبادة ومثل المشتري  
 وقيمة المتقوم ان تلف وتعلقه بالبدل اظهر لانه ليس على قاعدة  
 منافع الاعيان من جهة ان ضمان الدرك يعبر بدل الثمن عند تلفها  
 بخلاف ضمان العين المضمومة والمستعارة وفي المطالب ليس المضمون  
 ضمان العين اي وهدا ولا يلزم ان لا تحب قيمتها عند التلف بل المضمون  
 المالك عند تعذر الرجوع لو بان الاستحقاق والثمن في يد البائع لا يطالب  
 لب الضامن بدله فعلم ان ضمان الثمن المعين الباقي يتد اباع ضمانات  
 عين فيستل العقبان رده مستحقا لان الرد هنا لا يتوجه كبدل اصلا  
 بل للمعين التمسكه بالعقد ومن ثم لو تعذر ردها لم يعبر الضامن بدلا  
 كما تقره وان ضمان الثمن الذي ليس كذلك ضمان ذمة فلا يطلان شيين  
 استحقاقه لان الرد لا يتوجه للمعين بل لما لها عند تعذر ردها كما تقره  
 ايضا وهذا اندفع ما قد يقال اي فرق بين المعين وغيره مع توقف

صحة فانه على قبض البائع له وغير المعين يتعين بقبضه من غير نظر  
 الى عدم نفسه في العقد ووجه اندفاعه ما علم من الفرق الواضحة  
 بينها فاشتمل ذلك على فان كلام المتأخرين اوهم قنا فاضلهم فيه وهو لا يند  
 الا ما تقر به الجاهل كالمشكنا وغيره ولا يحري ضمان الدرك في غير الرهن  
 كما تحسه امور رعية لانه لا ضمان فيه **وكونه لا زما** وان لم يستقر بمن مبيع  
 لم يقبض وكبر قبل وفي **لا يلزم كناية** لقدرة المكاتب على سقاط ما يبي  
 سقا خلا من التوثيق وكذا جعل الجعالة قبل الفراع كما سيذكر  
**تقية** اعترض المتن ما يقتضيه صحة ضمان الغير لو دون السيد على  
 المكاتبين فدموا بملء الاصح وفاقا لا اكثر المتأخرين عدم صحة ضمانتها  
 على الاصح من تناقض فيه وهو سقوطها بغيره وكلامها صاخر في  
 ذلك بخلاف مما فيها لا يجبي فانه يصح اذلا مانع وتزدنم اقتضائه ذلك  
 اذا دخاله اليها عليها فتنقض عدم الخصار بالطلاق فيها فان **قلت** مرت صحة  
 الجعالة بها وعليها الامر من التوطية فربلا حري ذلك صا مع استو البابين  
 في اشتراط الزوم **قلت** يفرق بان الضمان فيه مشغل ذمة فارعة فاحتيط  
 باشتراط عدم ذمة المضمون عنه على مسقطه لئلا يقرم ثم يحصل التغير  
 فيتمتع الضامن في دفعات ما اخذ منه لا للمعين بخلاف الجعالة فان الذي  
 فيها هو العقد الذي لا ضرر على المحتال فيه لانه ان قبض من المالك  
 فذاك والاخذ من اكسده فلم ينظر لقدرة الحال عليه على ذلك قنا مله  
 فانه خفي والمرد بالالزام لا يتسلط على فساده من غير سبب ولو ابقا  
 وضعه ومن ثم **مع ضمان الثمن** للبائع **في مدة الخيار** المشتري **في الاصح** لانه  
 آيل للزوم بنفسه ايا اذ ايمان الخيار بها والثمن موقوف او للبائع  
 فذلك المبيع له وذلك الثمن المشتري فلا ثمن عليه حتى يقضى وبالأصح  
 بملك البائع ملكا مبتدأ لا قسما كما مر وقول الشيعين عن المتوفي ببيع الثمن  
 هنا بلا خلا في مخرج على كتحقيق انه مع ذلك ملك للبائع **نعم** لو قيل فيما  
 اذ الخيار ان الضمان يوقف فان بان ملك البائع له لوجود الاجازة بان صحة  
 الثمن والا فلا يبيعه لان العبرة في العقود بما في نفسه الا امر **وهنا الجدل**  
**كالرهن** به فبعض بعد الفراع للزوم به لا قبل الجعالة مع كونه لا يؤول  
 للزوم بنفسه بل بالعهد وبه فارق الثمن في مدة الخيار **نفسه**  
 ثم وقته لم يبيح اشتراط الزوم الدين في الرهن والخلاف في ضمانات  
 ما يوهن التناهي وببانه مع الحد عنه وان لم ار من نفسه لذلك كما ارم  
 صرحا بان كلامه رهنه صح ضمانه وعكسه واستثنوا صور ايصي ضمانها



لا رخصها لعدم الدين فيما فيها كما لا يردك ورد الاعيان المضمومة واحصا  
 الدين وكذا من درهم الى عشر على مقالة يتعجب من يقبلها موصفا  
 صحتها بما فيها من الحكم الصرف لا يستحق الجنيب في ان العلم به شرط فان  
 ناهاه هذا فليست في اليقين ولا خلافه كمالهم في تلك الكلية قاضيا  
 لا شوط في هذين يستقر الدين ما خرج قبل انتفاع في امانة العين والامانة  
 الاعتراض عنه فصح كل منهما دين السلم وهو سلم فيه وبالذمة والركعة  
 بتفصيلها **اسم** الرهن بركعة بركعة تعلقت بالعين يقع بخلاف ضمانها  
 برد الاعيان المضمومة وخالفها هذا في الجملة فاستمرطوا صحة الاعتراض  
 عن ديني الحال به وعليه فلا نصه بدين سلم ولا ابل ذمة ولا زكاة ولا  
 عليه او كما يتم نظر والى انهما رخص او استغنا وبها يستدعي صحة  
 الاعتراض بخلاف ذمتك فان كلا منها وثيقة والتوقف بحصول محرم الزرع  
 لانه تحشية العوائق وهي متفيدة عند لزوم سدده واما قول ابن  
 الهادي وسع منها لانها رخصة وحري وجه يصح ما على من لا دين عليه بخلافها  
 فهو ما يتعجب منه لخالقنا لم يردك مع **فيا** واستثنى لاطلاق الاوسعية  
 ما عدا به الاعلى اعتبارا بغيره لكن يفرض انها بعرضه يكونها او سمع منها من  
 حشية لا مطلقا هو واخي وفرقوا ايضا بينها وبينها ففصلوا فيها في قدر  
 الكثرة ودين السامية تفصيلها لخالقنا ففصلوه في الضمان المالحق بها الرهن وكان  
 لمحا في الفرق ما قدمته انفا فتأمل ذلك كله فانه تفصيل **وكذلك معلوما**  
 للمضائق فقط جسا وقد رخصت وعينا خلا فالقول الزركشي المذهب جواز  
 ضمان ما علم قدره وان جهل صفته **في الحديث** لانه اثنان قال في الذمة لا دعي  
 بعقد فلم يصح مع الجهل كالثالث **نعم** لو قال جاهد بالقدر صحت تلك الدراهم التي  
 على فلان بان ضمانا للثلاثة على لوجه وكذا الواجبه من الدراهم ولا فخر  
 يقول اقل الجمع اثنان لانه يشا ومن لم لو قال له على دراهم ثلثة ثلاثة  
 و خارقا جرتك الشهور بانها عقد معاوضة تحضية فان قلت قد يكون  
 ما على الاصيل ون ثلثة قلت **قلت** بعد اخذ الضمان باقراره انما على الاصيل  
 وايضا حين ثلثة ضمن دوتها بالاولي **والاخر** الوقت والمعلق بغير  
 الموت والاها ذمت فانت بري او انت بري بعد موته كان وصية والذمت  
 لم يذكر عند الجاهل والناوي **ومن المحمول** في واحد ما ذكره الدين لا وكيفية  
 او للدين لكن فيما فيه معاوضة كان ابراهيم فانت طالع لا فماعدادك  
 على كتمان **باطل في الحديث** لان البراءة متوقفة على الرضى ولا تعقل مع الجهل  
**نعم** لا اثر للجهل بمن معرفته اخذ من قولهم لو كانت له بدلهم وضع عنه

ديارين يريدانها يقابلها من القيمة صح ويكفي في النقد الواجب علم العدد في الاثر  
 من حصته من موزنة علم قدر التركة وان جهل قدر حصته وباقي في الخلع  
 ما له صلة بذلك ولان الاموال التحليل والاستقاط تلك الدين ما في مئة اى  
 الغالب عليه ذلك دون الاستقاط على العقد ومن لم لو قال لا اخذ مد يتيه  
 ابراهيم احداهما يصح خلاف ما لو عليه وجهان هو عليه فانه يصح على  
 ما جزم به بعضهم وانما يصح قبول الدين ولم يرد برده نظر انما يسه  
 الاستقاط فان قلت لم علموا في علمه شيئا به التليك وفي قوله شيئا به  
 الاستقاط **قلت** لان القول ادون الاثر الى اختيار كثيرين من اصحابنا  
 حذا المعاطاة في الخدم والخدمة ولم يختاروا صحة في بيع العايب  
 و هبته ولو امر ما دعي الجهل لم يقبل ظاهرا بل باطنا ذكره الرازي  
 لكن في الاموال ذمته انما يترتب الدين لم يتقبل والا كدين ورثه قبل  
 وفي الجبل صرحوه فليخص به تمام الرازي وفيها ايضا عن الزبيلي نصه  
 النصوة المذمومة احسانا بعينها في جهلها تعهرها قال الرازي وكذا الكثرة  
 المحيرة ان دل الحال على جهلها وهذا ايضا يريد ما في الاثر **قال**  
 الغزالي وتعد بذل العوض في مقابلة الاثر اتمه عليه فذلك الدائم  
 العوض المبذولة بالابل وبرا المدين وطريق الاثر من الجاهل ان يرد  
 ما دعي الله لا ينقص عن الدين كما لو منك حل ذمته يلفها وينقص عنها  
 واذ لم تبلغ الغاية المختارة في ذمته والانتفاع له فان بلغت  
 لم يصح الاثر منها الا بعد تعيينها بالتخصيص بعين حاضرها فيما يقرر ان  
 اختلكت به الفرض ولو ابراه من معين معتقد الله لا يصدقه فبان انه  
 يستحقه بى **الا** ابراهيم **ابن الدقة** فانه صحى مع الجهل بصفته لانهم  
 اغتفر واذا ذلك في اثنائها في ذمة لها في كذا هنا والانتقاد الاثر  
 منها بخلاف غيرهما لا يمكن معرفته بالبحث عنه **ويصح ضمانا في الامم**  
 كالابرار للعلم تسنها وعددها ودرجتها في صفتها الغالب ابل البلد **ولو قال**  
**صنعت ما لك علمه** او ابراهيم او نذرت لك مثلا من درهم الى عشرة  
**قال اصح** محضه لانها الغرض بذكر الغاية **والاصح** ان يكون ضمانا **الحرة**  
 وميراثها و ناذرها ادخالها ثمن **قلت** **الاصح** انه يكون  
 ضمانا **لنفسه** وميراثها و ناذرها **والله اعلم** ادخالها **والله اعلم**  
 لا ذمة مد والالتزام ولترب محبة ما بعدة عليه بل لثامه اخراجا  
 لها لانه اليقين فان قلت ما يضعف هذين و يترجم الاول قولهم  
 اذا كانت الغاية من جنس كقيا دخلت **قلت** صدق في غيها خفت

ومثله التوكيد

كتاب  
 في  
 بيان  
 ما  
 في  
 هذا  
 الكتاب  
 من  
 فوائد  
 كثيرة



فيه لانه في الامور الاعتبارية و ما نحن فيه في الامور الالزامية وهي  
 تحت طهارتها و ياتي ذلك في الاقرار كاستدحرجه و ياتي في ريادة علي  
 ما هنا و لو قلنا صيغة هذا برأيه قال جهلت مدلولها او امكن عاذا  
 خفا ذلك عليه قبل و ان فلا ياتي في التذرية **فصل** في ما يدين  
 ضال وارثه و ان يدين ان يدين و يكون ضامنا عليه فامره على نقل  
 صفة الضمان و ان الدين انتقل الى ذمة الضامن لم يصح لانه فانه  
 على انتقاله للضامن و لم ينتقل اليه لان الضمان شرط كراه الاصل  
 باطل و دليل بطلان الاقرار قوله الام و تنعوه لوصايفه التي على  
 خصماية صلح انكاره من خصماية ظاهرا صفة الصلح لم يصح الاقرار  
 عن الخصماية التي ابرأ منها امرا لا وقولهم لو انما استده بالخصم  
 فاعده ما منه و قال له اذهب فالتحرر خرج المال مستقما بان عدم عقده لانه  
 انها اعتقه بطلان سلامة العوض و قولهم لو انما بالبيع الشروط في بيع على ظن صفة  
 الشرط بطلان او معمله بفساده مع ولا ينافيه صفة الرهن بطلان الوجوب  
 لما في التلخيص و لما ذكر التلخيص ذلك قال و قد ايدى على ان ياتي الامر في بيع  
 ذلك على ما اعتقده في الظاهر في الباطن لا يواحد به و في بعض الامور لقول  
 القاضي الموافق لذلك مرفضا اثبي و يؤخذ من قوله في حق ذلك انه لا يدين  
 في تصديق من قرينه تعضي تصديق ما اوعده من الظن و وقع في بيع  
 متعينين و غيرهم اعتقاد خلاف بعض ما قررناه فاحذره و لو ابراه في الدنيا  
 دون الاخرة يبرأ فيها لان احكام الاخرة مبنية على الدنيا و يؤخذ منه  
 ان مثله عكسه الا ان يقال انه ابرأ من كل مرجحة تعليقه بالموت فمكن  
 ان يقال هذا مثله و لو قال ابرأ من مالي عليك وله عليه و من اضل و دبت  
 يري منها **فصل** في قسم الضمان الثاني و هو كفاية البدن و فيها  
 خلافا لاصول قول الثاني رخصا منعه من الضميمة و **المذهب** منه **صحة كفاية**  
**البدن** وهي التزام احضار المكفول او جزئته شايعة كعشرة او مالا بقايد و نه  
 كروحه او راسه او قلبه الى المكفول له لا طيات الناس عليها و مبين الحجة  
 اليها و معنى ذلك انها ضميمة من جهة القياس لان الحق لا يدخل تحت البدن  
 و يشترط تعيينه فلا يصح كفاية بدن احد فدين **فان كذا** يقع الفا افضل  
 من كسرها **فان** عداه لقوة بنفسه لانه يعني ضمن لكن قبل اذاعة اللغة لم  
 يستعملوا الامتداد بالثاني و قلله لكونه الاقضي ما لكل عن حال كاف  
 الانية فتعبد بنفسه و انما اي و ما ورد في حديث الغامدية التي الباقية  
 زائدة تأكيد **امن عليه** قال او عنده مال و لو امانة **لم يشترط بقدره** لما ياتي

ان لا يفرمه و **مشتراط كونه** اي ما على المكفول **ما يجب ضامنه** فلا يصح بدين  
 محتاج بالخصم و غيرهما على الاصح الشافعي فشرح قوله و كونه لا ريبا ولا يدين  
 من عليه في ذمته كذا اطلقه الماوردي و محله ان تعلقت بالعين قبل الكف  
 بخلاف ما اذا كانت في الذمة او تعلقت بالعين و تكن منها لصحة ضمان  
 الاولى و مثلهما الكفاية و ضمان رد الشافية و **المذهب** **صحة ما يدين** على من يدين  
 حضوره مجلس الحكم عند الطلب حتى ادعى ككفيل و احبر وقت القبول لا  
 وامرأة لمن يدعي كفايا لحيثه او لمن اثبت فحاشا ليه لانه و كذا عكسه  
 كما هو ظاهر و **من عليه** **و من عقوبة** **اذني كفايا** و **حد قد** في لانه حق  
 لا يرضى شبيه المال مع ان الاول يدخله المال و لزاما لثالثين و **منه في**  
**حدود** **استغاثي** و تقاربه كحد سرقة لا مامورون بسترها و السقي  
 في استغاثها ما يمكن و معنى شكك انصاره بالغامدية بعد ثبوت كفايته  
 و ما هي ان تله انه قام بموئنا و مصالحه على حد و كفايا و **بانه** **ردي** **كفايا**  
 تصورا كفاية هنا مع وجوب الاستغاث في رافعت الاذني في حد فتم  
 ولم يسقط بالتوبة صحة التكفيل بدين من هو عليه و ينافيه ان لم  
 يرد حد فاعطى الطريق فخط حريم عن الخبر المذكور و **يقع بدين** **مدين**  
**و يحون** لانه قد يستحق احضارها ليشهد من لم يعرف اسمها و نسبها عليها  
 بحد الاذن و شرط اذن و لهما فسطايب باحضارهما باق جمع و تحت الاذن في  
 اشتراط اذن ولي الغيب و احتمال كفاية و هو الذي تكلم في ترجيح لصحة  
 فيما يتعلق بالدين كما يعلم ما مر فيه ثم رأت غيره قال ان هذا هو ظاهر  
 كلامهم و مثله القن قضيته ذمته لا اذن تسببه انتهي و ما حذر فيها  
 لا يتوقف على السبب كذا في الثاني بالحيث و **محموس** باذنه لتوقع  
 خلاصه كما يصح حثان مع كفاية **و عاين** كذا في وان كان فوق ما قد اظهر  
 خبره لخصومه سوا كان سلبا حاكم حال الكفاية ام بعد ما طلب  
 احضاره بعد ثبوت الحق في اقبيله لخاصة على المعتمد خلافا للزمركشي  
 و غيره لا حل اذنه في ذلك فهو انور في نفسه و **ميت** **ليحضر** **فيشترط**  
 بضم اوله و فتح ثالثة **على سورته** لعدم العلم باسمه و نسب لانه قد  
 يحتاج لذلك و محله قبل الدفن لا بعده وان لم يتغير و عدم النقل المحرم  
 وان لا يتغير في مدة الاحضار وان الوفا في مثل هذه الاحوال يعود بوجه  
 الاذني و تحت في الطلب اشتراط اذن الطارث اي ان تاهل و لا فويل  
 كفاية بيت المال و واقفه الاسنوي تحت اشتراط اذن جمع الورثة  
 و تعقبه الاذني بان كثير من صور و امثلة المتك بما اذا كفاية باذنه في







**مخبر** وقد وجدت تلك الشروط ومنها ان يلزمه الاجابة الى القاضي  
لاذنه او لقول المكفول له الكفيل اعظم للقاضي وقول له القاضي  
احضره لانه في رسول القاضي اليه ولم يكن قد كذب في اخفى لان من  
طلب خصمه لقاضي لا يلزمه اجابته من حيث طلبه له ومن ثم دعته  
بمسافة العدوي وتقول وقد اذنه في اخفاء الزكشي قول جمع  
لا يحسن لمس يدين ووجه اذنه فاعله ظهور الفرق بان هذا بعد فاق  
على احضار الزمة بخلافه ذلك **جس** ان لم يود الدين الى نقد احضار الكفيل  
موت او خفي فطلب او جعل محله لا متاعه فالزمة ونحو الاسنوي انه  
اذا حضر المكفول بعد تسليمه الدين رجع به على من اذاه اليه ورد بانه  
يتبرع بالاداء التخليص لنفسه واجيب منع تبرعه وانما اذله للجدلية  
وهو مخير ومن ثم استبرده ان يفي والا فبذله والتملح حيث لم يتبرع  
عنه والام يرجع على تبرعه باذنه اجبته فبذله وكذا قد رجوع  
على المودعي اليه فيرجع على المكفول لان اداءه عنه فيسب القرض  
القبلي له ولا لانه لم يتراع في الاداء المكفول بل مصلحة نفسه  
بتخليصه لها من الحسن بل احتمال والثاني اقرب **وقيل ان عاى في**  
**مسافة القرض يلزمه احضاره** لانها بمنزلة الغيبة المنقطعة في  
ردوه بان قال اكر من لو غاب اليها الزم احضاره فكذا هو ولا فرق  
في جميع ما ذكر بين ان تظن الغيبة او يكون غائبا وقت الكفاية  
**ثم** لا تصح بدين غائب جهل مكانه **نفسه** وقيل للشارع هنا ما قد  
تغيب منه حيث منع الحق بقوله فيلزمه احضاره من مسافة  
الفضل فيما دونها وظاهره ان ما في قولها يلزمه الاحضار منه وهو  
خلاف ما صحح الشيخين وغيرها لا يقال في وان تعدت مسافة قصر  
لان هذا ما حسن كونه بدين فيما دونها اما اذا قال ذلك فليس مراد به  
مسافة القصر الاقلها لانها التي لها دون في قول **جس** بان له فائدة  
احلها الى دعوى من اشار الى انه ينبغي ان يفصل بين مسافة العدوي  
وعنها والثانية بان تكنت خلافة او ما اليها التمكن وانما اليها  
في القادوم بقوله ما صححه الرافعي من الحاق مسافة القصر بما دونها خلافا  
فما صححه المشي فيعلمنا ان ما دونها لا خلاف فيه يقتد به بل فيها  
فالتشديد يلحقها بما دونها والموتى يفرق فيقصد الشارح ان يبين  
الاصل التفت عليه وانه لا عبرة من شذ فاشار الى تفصيله ولم  
به كذا الايام لانه لا قائل بالفرق بين المسافة وما فوقها فيلزم من

ثبوتها

ثبوتها ثبوت ما في قولها لا يلزم من ثبوت ما دونها ثبوتها فتمين ذكر الد  
لشكك النابتين فقام له **والا مع انه اذا باق ودخا** او هرب او تقارب  
وتم بدو محله **لا يطالب للكفيل** **مالا** فالقول بانه لا يلزمه احضاره اصلا بل  
النسوة قد فانت وشرط الدقة لانه قبله قد دعى ما مضى له لاشارة على صورة  
كامر لا لانه قد طالب قبله بما هو واضح **والا مع انه لو شرط في الكفاية**  
**ان يدفع المال** ولو مع قول **ان فاقه السليم بطلت** الكفاية لانه شرطنا في  
مقتضاها وانما صرح من شرطه في رد على مكسر عن صحيح ومما شرطنا ل  
لنفسه ولما وجب له او جعل له لان القرض هنا مستل بغيره فانه شرطه كشرط  
عقد في عقد وغيره ما ذكره صفة تابعة لاحل مقتضى العقد من كل وجه  
فالغنى ومعدتها وليس من الشرط كفاية بدينه فان ما في فعله الى الكفاية  
**وعد** فيلحق ونفص الكفاية ولا اثر لارادة الشرط هنا فباطل بخلافه لان  
لان انما وقعت شرطها بعد ما انفصل عن كفاية فلم يترفعه وان  
اراده ولو قال كفاية كمنفسه على انه ان مات فانما صفة بطلت الكفاية  
والغنى لانه شرطنا فيها ايضا **والا مع انه لا يصح تغير رضى المكفول**  
او قبوله لانه مع عدم اذنه لا يلزمه حضوره فبطل ما يدريها  
**جس** يصح التكفيل لما كسبه معلومته ولو خفية لا مؤثر لرددها  
لا قبحها لو تلت من هي بيده ان كانت بده بدخان واد من هي تحت به  
او قدور على تضرعها منه فان قدوردها لغيره لم يلزمه شيء  
**تخييه** الذي يظهر في موددها انما على الصامن بالمعنى السابق في  
الدين المحكي عليه المكفول **في** **فصل** في صفتي الضمان  
والكفاية ومطالبة الضامن وادائه ورجوعه وتوابع ذلك **ثبوتها**  
**في الضمان للمال** **والكفاية** للدين او العين **لفظا** عالما بانه الخطا مع  
البينة وامشارة اخرى مفهومة كالمعنى كلامه في مواضع **بشر** **بالا** **لن**  
كثيره من العقود ودخل في شمس الكفاية فهو واضح من قول الروم  
كثيره صامد لانها ليست دالة اياد لاقطاعه ثم **المرح** **كفنت** كذا  
فكره والظاهر كما قال الادري وهو خلافا لما اعتد الاول انه ليس بشرط  
**ديك عليه** اي فلان **او فحيلة** **او تغلدة** اي ديك عليه **او تكلمت**  
**ديك له** فلان او فحيلة ما يدل عليه فيما يظهر **او با** **المال** الذي على يد  
**مثلا** **او با** **الشيء** من الذي هو فلان واقيدت المال والشخص  
ما ذكرتم ما هو واضح انه لا يكفي ذكر ما في المتن وحده فان **قلت** محمل  
على ما اذا قال ذلك بعد ذكرها وتكون الالعبد الذكري بل وان لم يجر

مخبر







حل عليه ايضا **فما اذا من موجلا لشهرين موحلا لشهر لا حل موت**  
**الاصيل** الا بعد موت الآخر **والمستحق** الشامل للضمان له ولو ارثه قبل  
والتيال مع انه لا يطالبه لبراة ذمته بالجملة كما هو ورد بانه لا يترك  
لان المحتال ليس مستحقا بالنسبة للضامن **مطالبة الضامن** وضامته  
وهكذا وان كان بالدين رهن **والاصيل** اجتماعا وانفرادا وتواليا  
بان يطالب كلا معض الدين لهما الدين على الاصيل والخبر السابق الزعيم  
غريم ولا يحدو في مطالبتها وانما يحدو في تغريمها معا على الدين  
والحقيقة ان الذين انما اشتغلوا بدين واحد والذين بدين واحد  
فهو كغرض الكفالة يتعلق بالكل ويسقط بفعل البعض والتعدد فيه  
ليس في ذاته بل **تتبع** ذاتها ومن ثم حل على أحدها فقط وتأجل في  
حق أحدها فقط ولو فليس الاصيل فطلب الضامن بيع ماله أولا  
اجب ان ضمن يادنه والا فلا لانه موطن نفسه على عدم الرجوع **فما**  
اذا السكي وقها عصب شعا المتولي واعتمده الملقين بانه لو قال رجلان  
لاخرتهما ما لي على فلان طالبا لكل جميع الدين كرهنا عقدا ما بال لو قال  
يكون نصف كل رهن جميع الاغ وقال جميع متقدمون يطالب كل بنصف  
الا لعل كاستثنائها هذا بالغ ومال الله الا دعي قوله النذر ان شبيه  
وهذا الخيب عند دعوى الضامين انهما لم يضمن ذلك الا ان على كل النصف  
وخلقهما على ذلك لان اللفظ ظاهر فيما ادعياه انني وظاهر ان قبل  
الاولين على كرهين واضح والآخرين على البيع غير واضح لتعذر سره له  
بالغ فحين ينصفه بينهما واذا انقضت قبض الاولين انقضت ما قالوه  
ولا نسلم ظهور اللفظ فيما ادعياه والا لفظل ما ذكره في الرهن وانما  
يقسط الضمان في الفتناء في البحر وانما وكان السفينة ضامون لانه  
ليس ضامنا حقيقة بل استندعا مثلا في مال مصلحة فاقضت التوزيع  
ليلا نفر الناس غناهم **رايت** شيخنا اعتد بها اعتمادا قال وبما اقتت  
وعلمه بان الضمان وثيقة لا يقصد فيه التخرية واما زرعة اعتمادا ايضا  
وقد يحد ما فرقت به وهو ان التمن عوض الملك فوجب نقد ركة  
ولا مما وضعت في الضمان **فرايت** المتولي نفسه فرق بذلك **والاصح**  
**انه لا يصح** الضمان ومثله كالكفالة **شهر** **والاصيل** لما فاته متبناه  
**ولو ابر الاصيل** او يري بغيره الا اعتياض او حوالة وانما اشرنا على  
لتعينه في صورة العكس **وي الضامن** وضامنه وهكذا السقوط الحق  
**ولا عكس** فلو يري الضامن بابر لم يبر الاصيل ولا من قبله بخلاف من جدد

وكذا في كفل الكفل وكفيله وهكذا لو ذلك لانه استناط وثيقة فلا يسقط بها  
الدين ثم يترك الرهن بخلاف ما لو يري بغيره اذا وشى به ماله والوا بر الضامن  
من الدين فيكون كإبرائه من الضمان وهو يتجه خلافا للزركشي وقوله ان  
الدين واحد عند دمجته فيبر الاصيل ذلك بوجه مامر في التحقيق من  
الا اعتباري اي فهو على الضامن غيره على الاصيل باعتبار ان ذلك عارضا  
له لا لزوم وهذا الصلي فيه فله يبر من ابر الضامن من العارضا **استند**  
الاصيل من الذي **تتبع** افعال المضمون له الضامن فان قصدا برك  
يبري من غير قبول وان لم يقصد ذلك فان قيل في المجلس يري والا فلا  
كما غشه شيخنا وقال انه مقتضى كلامهم قال ويصدق في المنصون له في  
في ان الضامن لم يقبل لان الاصل عدمه **ولو باق** **احدهما** والدين موجب  
قبلها باجل واحد **فما** لو جدد سبب الحلول في حقه **دون الاخر** لعدم  
وجوده في حقه وعند موت الاصيل وله تركته للضامن مطالبة السكنى  
ما باخذ منها او يبريه لاحتمال تلفها فلا يحد مرجعا اذا غرمه فقيسته  
انه لو ضمن بغير الاذن لم يكن له ذلك اذ لا رجوع له وهو قاسم ماس  
في اخلاص الاصيل ولو قيل له ذلك فيها مطلقا حتى لا يبرم له بغير الاذن  
بحاج بانه مقصر بغير الاستئذان وعند موت الضامن اذ اخذ  
الضامن ماله من تركته لا ترجع ورثته على الاصيل الا بعد الحلول  
واقبي ابن الصلاح بانه لو اعار عينا لغيره ما ياتي لم يحل الدين  
لتعلقه بها لما صار له ضمان في قبتها دون الذمة وذكر العارضة مثال  
والدار على يخلق الدين بالعق بيمان فيها او رهن لها **اذا طالب استحق**  
**الضامن** **مطالبة الاصيل** او وليه **تتبع** **بالادان** **ضمن يادنه**  
لانه الذي ورطه في المطالبة بكت ليل له جسد وان جسد والامان نش  
فما يدرتها احصاءه على القاي وتفسيقه بالامتناع اذ اثبت له مال  
**والاصح** **انه لا يطالبه** بالدين الحال **فما** **تتبع** **بما لا يفره** قبل  
الفرير **والضامن** بعد ادايه من ماله كما فاده **الضامن** **الرجوع على**  
**الاصيل** **ان وجد** **اذا دعه في الضمان** **والادان** **المر فة** ماله لغرض الفوق  
بذاته اما لو ادى من سبب العارضين فلا رجوع له وكذا لو ضمن  
سببه ثم ادى بغير عتقه او بذر ضامن الا اذا عدم الرجوع **وان**  
**استحق** **دنه** **فيما** **اي الضمان** **والادان** **الا رجوع** له لانه متبرع **فما**  
له **في الضمان** **فقط** **اي** **دون** **الادان** **بغيره** عنه **رجوع في الاس** لان  
هو الاصل فالاذن فيه اذ فيما ترتب عليه اما اذا نهاه عنه بعد







هذا وحالة المستحق على لضمان وأحالة الضامن له قبض ومتى وورث الضامن  
 الذين دمج به مطلقا **ثم انما يرجع الضامن والودي** نشر طه الباق اذا **الودي**  
**بالا** **وي** من لم يعلم مسبقا عن قربا ي عرقا فاجبا بظن ولا يحتمل ضبطه من لا يعلم  
 مسبقا مثل ثلاثة ايام **مسوا** كان **رحله** **او رجل** **واحد** ولو مستودع وانما  
 فسبقا بقديم الاطلاع عليه باطنا **وتدريج** يكفي فيها **د** **الضامن** **بطلان** **الودي**  
 لان ما كان في اشياء الادايات كان حاكم البلد حقيقيا في اقتضاه اطلاقهم بكنه  
 مشيلا اذا كان على الاقليم كذا لك ينبغي هنا عدم اذكتابه وقوله لم يملك  
 عنه غاشية فلا يشترط عزمه على الخلف حين الاشياء وعلى الواحد بل ان  
 جعلت عند الاشياء فقد الحاقا **وي** ان لم يقصده كان كذا لم يشهد بمسجل  
 على ان لم يملك اصلا **فان لم يشهد** او قال اشهدت وما قد او طابق او هو  
 وكذا ياه او قال لا يشاؤم يصدق في الاصل وانكسر المالك فحاله **فارجع**  
 له **ان ادي في غيبه الاصيل وكذا** لان الاصل عدم الادا وهو مقصود يرمى  
 الاشياء **وكذا ان اصدقه على الادا في الاصل** لانه لم يتقدم باديه وتقدم  
 في تركه لاشهاد رجوع ان صدقه على الودي ولو لم يشهد او لم ادى واشهد  
 رجوعا بقله لان الاصل لبراه ذمه الاصيل من الزائد **وان صدقه في غيبه**  
**له** او وارثه الحاضر على لا وجود وكذا الاصل ولا يثبت **او ادي قصص الا**  
**صل** وانكر المضمون له **رجع على المذهب** لسقوط الظاهر في الاولى باقراره  
 الحق ولان المقصود هو الاصيل في الثانية حيث لم يخط لنفسه وبما تضمن  
 فناء كذا الودي **ثم** ثبت بعضهم تصديق في خواطهم حاشي وانفقت  
 على محكي في اصيل الاطعام والاشفاق وفي خذوه لرضاه بامانتته وهو  
 قيس ما ياتي في تهم الاستاذ وانفاق الودي ومن ثم يقدر قبول قوله  
 المحكي **فقد** قال جمع **يقول** شهادة الاصيل ومن ثم يقدر قبول قوله  
 ياذن له في القفاز عنه وللضامن باطنا اذا ادى لنفسه خذرك وطالب  
 الاصيل ان يشهد انه استوفى الحق المدي بذكره كذا في بعض قاضيه  
 على قطاع عليهم انهم قطعوا الطريق ما لم يقولوا علينا وكوه التقال  
 وتوضن صدقات زوجته اننه تغيبوا ذمه خفات ولو تركه فله ان  
 يرمي الاب وتغوز بارزها من التزمت لانه لا رجوع له وقول الشارع  
 لغوا **وي** وجوه له الامتناع من الادا لان الذين تعلقت بالترك خفقت له  
 ثم قد تم تعلقت المين على متعلق الامنة كدين له ومن لا يميز بالاداء  
 من غيره مردود وما عدا ذلك ممنوع والخبرة في المطالبة للمضون له  
 للضامن ولا نسلم ان الضمان كالرهن لانهم ذمه الي ذمه والرهن من

عبي

25











فبعضه فلم يخص فادعى شيء منه فان قلت بطل هذا الفرق لما قدم  
 من التكاليف بدين الارث قلت لا بطل بل يورثه لان كفاية بعض الرقب  
 لما كان الاصل فيها الا متناع كانت كالارث فيما ذكره فالحق ونهايه في  
 عدم الاستقلال بنظر الاصل امتناع التعدد فيه فان قلت بما في ما ذكر  
 في الشرائع لم ادعيا عينا في بدائل بالشرائط فافتر لا حدتها تنصها  
 تشارك الاخر فيه قلت بشرق بان الشهود هنا لا نسب للشر الذي  
 ادعياه بل لا قرار ومن كان الاقرار ان لا يدخل تعدد وصفته  
 ولا اتحادها فكان بالارث اثنى فاعطى حكمه ووقع لشرطها في  
 شرح الروض ما ليس تاما بل ما ذكره ان ما ذكره ان تته ادى مدركا  
 واو قتلها منهم فاشابه ولو اخرج حصة في مشترك لم يشارك في حصة  
 ما اخرج به وان قلدي بفساد العين المتنازع بغير اذن مشترك  
**كتاب الوكالة** هي بفتح الواو وكسر هاء لغة القوي  
 والمراعاة والحفظ واصطلاحا تفويض شخص لغيره ما يملكه عنه  
 في حياته ما يقبل النيابة اي شرعا او التقديري من ماله في بعض  
 وقدره فلا دور خلا قائم زعمه واصلا قبل الاجتماع قوله تعالى  
 فاعثوا احكاما من اهل بيته على الاصح التي اذنه وكفى وتوكيله على اذنه  
 عنه ولا عمر وبن امة الضري في كراخ ام جينة وابار افع ونكاح  
 مسمومة وعروبة السارق في شرا مائة درناز والمخاضة ما سكت اليها  
 ومن ثم ندب قبولها لانها قيام بمصلحة الغير واذا بان ان لم يرد حكم  
 حظ نفسه لتوقف القبول المندوب عليه وتوقفه على وفاء وفاء  
 على البر والتقوى وفي الخبر والله في عون العبد ما دام العبد في عون ابيه  
 واركابها اربعة موكل وموكل وموكل فيه وصيغة **مولى الوكيل**  
**صيغة مباشرة** موكل بفتح الواو وفيه عكس كونه رئيسا او ولاية  
 كونه انا في كراخ او مال او غيره فيقال **فلا يصح توكيل صبي ولا مخنون**  
 ولا مغر عليه في شيء ولا سفينة في حق مال لانهم اذا مخنزون وعن تعاطي  
 ما وكلوا عنه فبايهم اولى وحسنه بملك او ولاية المتعلق بالصحة  
 وبالمباشرة الوكيل فانه لا يوكيل كما ياتي لانه ليس بملك ولا اولى و  
 صيغة توكيله عن نفسه في بعض الصور امر خارج عن القياس  
 فلا يرد مقتضا والتف المأذون له فانه انما يتصرف بالاذن فقط  
**نفيه** قدموا في البيع الصيغة لانها اهم بكثير من قبضها ف  
 اشترط اظهر من الجاهلين وصدق في الوضحة الموكل فيه لانه المقصود

والبيعة وسبيلته اليه وهذا الموكل لانه الاصل في العقد **ولا توكيل المراهقة**  
 لغرضها في التبرع لانها لا تامة ولا بر وصحة اذ هو بالوليها بصيغة الوكالة  
 لا ذك ذلك ليس في الحقيقة وكان له من فقهين الاذن **ولا توكيل المراهقة**  
 المم الحلال في **البيع** ليعتدله او يولته حال احوال الموكل لانه لا يباشره بها  
 اذا وكله ليعتد عنه معه لانه اذا وكلت فصح كماله وكله لشرعيه هذه الخبر  
 بعد نقلها ما اؤخذ واطلق اخذ اياها بالاذن وكل حلال لمح الموكل حلال  
 في الترويج **ويصح توكيل المولى في حق العقول** او المخنون او السفينة كما حصل  
 في تزويج او مال ووصي او قلم في حال ان عجز عنه او لم يلقه مباشرة لكن  
 في جميع متاخره وان اذ لا حذر في اقتضاء اطلاقها جاعل عن نفسه وكذا عن  
 المولى على ما قاله الماوردي ونظر فيه في الروضة وضعفه السبكي وركب  
 لولا يثبه عليه **فلم** لا يوكيل الا ما ياتي ويصح توكيل سفينة او مملوك  
 او قن في تصرف يستند به لا غيره الا باذن وفي اعراسه او سفينة **ويستثنى**  
 من عكسها الصابغ السابق وهو ان كل من لا يملك منه المباشرة لا يصح منه  
 التوكيل **توكيل الا في البيع والشراء** وغيرهما يتوقف على الروية **فصح**  
 فان لم يتقدم على مباشرته المضرورة وانزع الزكشي في استثنائه بانه يصح  
 بيعه في الجملة وهو السليم وشراء نفسه اذ الشروط صحة المباشرة في الجملة  
 ومن ثم لو ورث نصير جينا لم يرها صح توكيل في بيعها مع عدم صحته منه  
 وبذلك رده بان التولام في بيع الاعيان وهو لا يصح منه مطلقا وفي الشراء  
 الحقيقي وشراءه لنفسه ليس كذلك بل هو عقد عتاقه فصح الاستثناء  
 ومثله البصير المذكورة مسجلة بمسئلة الا في المولى في الموكل عن  
 المصنف ما يوردها ذكره الزكشي وفيه سقط الرأى المستثنى من الاستثناء  
 وفيه لا في الاستثناء من العكس المحرم في الصور الثلاثة السابقة وتوكيل  
 المراهقة لا يبيع ان يوكيل من يفتق المبيع منه عنه مع استقالة مباشرته  
 المصنف من نفسه والمستحق في خرقه الطرف مع اذنه لا يباشره والوكيل في  
 التوكيل وما لكتا منه لوليها في تزويجها ويستثنى من طرده وهو ان كل من  
 صحت مباشرته بملك او ولاية صح توكيله لغيره بخلافه عنه فلا يوكيل  
 وطافه فحقه فلا يوكيل في خسر ما به واخذ وان عجز عما اقتضاه اطلاقه  
 وجوده بان هذا اعني خلاص الاصل في ايتوسه منه **والتوكيل في الاقرار**  
**توكيل** وكيل قادر على شغل الولاية الوكالة وسفينة اذن له في الشراء  
 ومثله العبد في ذلك لا قاله ان الوضحة والتوكيل في تعين او تعيين غيره  
 واختياره ان كان يعين له عين امراة وتوكيل سبا كرا في استيفاء قود

وفي



من مباحاتها **مسألة** ورسمها في توكيل الموتد لغيره في تصرف مالي الوقف و  
اعتراضه في الرخصة يجوز توكيل مستحق ما دام في الدوام لم يملكها  
لا خصاره ولا تعلقا لم يعلم ما ياتي في بابها في قبض زكاة له وقصد  
الزكاة في نقلها عن القفال عما اذا كان التوكيل من لا يتصرف فيه نظرا  
يا في ان يجوز التوكيل في تلك المباحات مع ان التوكيل ان يملكه لنفسه  
فانما تصرفه عنها التوكيل فذلك كذا صاعدا عن توكيل غيره محصور  
بقصص وكذا ان توكيل الدافع والتوكيل الموكلا ونحوه التوكيل ولو بين  
الدافع شيئا فان قصد نفسه وهو مستحق والدافع موكلة فالذي يظهر  
انه لا يملك واحد منهما مال التوكيل فلا ان المالك قصد غيره والعبرة بقصد كلا  
فقصده الاخر والموكل فلا تصرفا وكذا بقصد الاخذ لنفسه وان  
قصده الدافع ولم يقصد التوكيل شيئا ملكا وقصد موكله لم يملك واحد منهما  
هنا فيما حضر ايضا لان التوكيل بقصد التوكيل من في القبض عن نفسه فلم  
يؤثر فيه الدافع وانما يقضي قصده حيث لم يصرف الاخر عن نفسه كما هو  
ظاهر ولا ان الموكل من مال التوكيل عنه لقصد التوكيل فلو وقع التوكيل  
ولو عارض لفظا حدها وتعيينه قصد الاخر في مال التوكيل نظرا لما قرر في  
معاوضة القصد **ومسألة** **توكيل** فحينئذ لا في حق من عني وله كذا ان  
لا تعامل الحاملة هنا وكذا في حاله والا في الاخرية عنه كالتعريف كما يات  
في بطلان ذلك احد **مسألة** ان وقع غير المعين شيئا للمعين كوكنت في بيع كذا  
مثلا وكذا مباح على ما حقه في شرح المنه وقال ان عليه التمسك  
انتم في غير نظر ولا يشهد له ما ياتي في التوكيل فيكون للفرق فانه يفتقر  
للعادة لانه الاصل بالاختصاص للعقود عليه كما هو حواشه في الوصية حيث  
اعتبر في الادبام في الموصي به وفي الموصي له وفرقا ما ذكرته **ومسألة**  
**مباشرة التصرف** الذي وكله **لنفسه** لانه اذا عيّن نفسه لنفسه  
فيسطيعه لغيره واستثنى من طرقة وهو ان كان يصح مباشرة لنفسه  
فصح توكيله عن غيره من غير توكيل فاصح عن الوكيل في بيع ما له محجوزة  
ومن غير توكيل المرأة عن غير زوجها فصح كذا على ما قلنا وما ورد في قيل  
وكذا في اداها ما الامه اذا اذن مسترها فلا اعتراض للزوج كالاخا  
دا وفي قال الا ذرعي الوجه ما اقتضاه كلام الروايات من الصحة ان تم  
بغيره على الزوج حقا انتهى والذي يجهل الصحة مطلقا وان كان للزوج  
منها ما ينفق حقا لانه هذا امر خارج وتفرق بين هذا والاخر  
بابها حقا لا يتم بتعلق بالعين فعارض حق الزوج وهو وانما يابطله

ولا كذا التوكالة ومنع توكيل ما عمن مباح في استيفاء قودها وهذه  
مردودة بان التوكيل لا يتصرف فيه نفسه وبان المصنف انما جعل صحة ما  
يشترطه صحة توكيله ولا يلزم من وجود الشرط وجود المصنف وظ  
وانما يلزم من عدمه عدمه والا لا يصح والشافعي ليس في محله لان  
الشرط وهو صحة المباشرة لم يوجد هنا أصلا لا توكيل **ومسألة** **توكيل**  
ومعنى عليه فلا يصح لتصرفه بما شترق من انفسهم **نفس** **نفس** توكيل صيرل كذا  
تفرقة زكاة وتخرج اخيه وما ياتي **وكذا** **المراة** **او** **الغنى** **والحرمة** فلا  
يصح توكيله **في** **الزكاة** **الحق** **او** **قولا** **للسلب** **عبار** **زكاة** **والحرمة** **والحرمة**  
في رجة او اخيار الشك او خراف وان عينت لها المدة وتوكان الغنى  
ومر بعد تصرفه ذلك بانتهى عنه **لكن** **المعصية** **اعتماد** **قول** **مسي** **ولو** **قضا**  
ميتا لم يجب عليه كذا وكذا فاصح وما ذكره كذا بل قال في شرحه  
مسألة لا علم فيها خلافا **في** **الاذن** **في** **دخول** **دار** **واصل** **الهدية** **ولس**  
المسألة قال له سدي اعدني الزكاة على ما اقتضاه اطلا فكم وان استسلمه  
السبي يجوز وطوعها وطلب صاحب ولية تنبأ في السلف في مثل ذلك  
وعلى انا مون بان يجب عليه كذا ولو مرة فيما يظن لا يعتد قطعا وما  
حقته قرينة يعتد قطعا وهو في الحقيقة على ما علم لا يخبره ويوجد  
منه انه لا فرق هنا بين الكاذب وعينه والبر وكيفية توكيله غيره في  
ذلك شرط الا في **الاصح** **توكيل** **عبد** **تصير** **مضاف** **للمعول** **ولو**  
حدثت اياها كان مضافا للمعول وهو اوضح **في** **قول** **نبي** **لو** **يلا** **اذن**  
سيد اذ لا ضرر عليه وانما يمكن ان يستثنى هذين ايضا من عكس ايضا  
بط وهو من لا يصح مباشرة لنفسه لا يصح للتوكيل **وتشترط** **ايضا** **صحة**  
توكيل مسعفيه في قول نكاح بغير اذن وليه ونسب كذا فخرج من مسلم  
في شرائها او طلاق مسلمة وهذه مردودة اذ لو اسلمت زوجته فطلق  
ثم اسلم في المدة بان نفق طلاقه وتوكل المرأة في طلاق غيرها وامر  
في التصرف لغيره مع ائتماعه لنفسه وانما يصح ذلك ان لم يشترط في بطلان  
تصرفه لنفسه محال كما عليه وسباني ما فيه في بابه والرجل في قول  
نكاح اخت زوجته مثلا او خامسة وحقت اربع والموسى في قول  
نكاح امه وانما المصنف في مسألة طلاق الكافر لسلالة فانه يمتنع طلاقه  
في الجملة الى ان المراء صحة مباشرة التوكيل التصرف لنفسه في جنس ما وكل  
فيه في الجملة لا في عينه وح في سقط المراء من المستثنى وقياسه  
جزيانه ذلك في التوكيل ايضا لا عند منه **ومسألة** **اي** **توكيل** **الميتا** **من** **غيره**



دقيق **الاجاز** للكتاب لانه اذا امتنع من ان يزوجه بنته فثبت غيره  
 او في بحث الادعي صحة نكاح المكات في تزوج الامه اذا قلنا  
 انه يزوجه بنته ومثل في هذا الموضع بالاول ويجوز نكاح العبد في  
 نحو بيع ما دون سيده ويجعل مطلقا لانه تكسب كذا غيره متارح وصوابه  
 لا يتوكل بالاذن عن غيره فيما يلزم دونه غيره تكسب ولو جعل بل فملا  
 بل مطلقا قول نكاح ولو بلا اذن قالنا اوردى ولا يجوز نكاحه على طفل  
 او ماله مطلقا لانه ولا اذنه **وشرط الموكيل فيه ان يملك الموكيل** وقت التوكيل  
 والا فكيف ياذن فيه وانما ملك التصرف فيه الناشئ عن ملك المعلن تارة  
 والولاية عليه اخرى بدليل قوله اول كتاب ملك او ولادة ولاننا فيه  
 التصريح الا في لانه يصح على ملك التصرف ايضا فقول الادعي هذا ان  
 المتن حين يوكيل في ماله والا فمخالف في ذلك من حازة التوكيل في ماله  
 الغير لا يملك غيره صحح ما علم من المتن ان الشرط ملك التصرف لا العتق ومما  
 ما قرره ان ملك التصرف يفيد ملكا محل تارة والولاية عليه اخرى ورد  
 بعضهم بلام اخرى بالاصح **فمن وكلمه يبيع** او عتاق **عند ماله** موصوف  
 او معلن ام لا لكن هذا لا خلا فيه ولم يكن تابعا لمالك ما ياتي عن الشيخ  
 اني حامد وغیره **وملاك من ماله** ماله كمن تابعه لمالك اذما فملكه  
**نقل في الاصح** لانه لا ولاية له عليه ثم وكذا لو وكل من يزوجه موليته  
 اذا انقضت عدتها او طلقت على ما قاله هنا واعتقده الاسنوي لكن  
 رجع في الروضة في النكاح الصحة وكذا لو قال له في نكاح او عدة  
 اذنت لك في تزويجي اذا اذلت ولو علق ذلك ولو ضمنا كما بان في حقيقته  
 على الانقضاء والعلاق ضدت الوكالة ونفذ التزويج للأذن واقتي  
 ابن الصلاح ما يراه اذا وكل في المطالبة بمخوفه دخل فيه ما وجد  
 بعد الوكالة وحالعه الجوزي وقد يورد الا ولصحة قاله ولو ملكه في  
 بيع فوتمه ثمرة له قبل اتمامه قبيل وكونه بالاصل الرضا لا ينفع  
 في الغرر والكتابي اتم التاجر الغراري وغيره باخذ ولو ملكه في التصرف في  
 املا كتحديث له ملك لا ينفذ نصرة فيه اي ما اقتضاه كلامه الرافعي في  
 الغرر وقرف شيخنا بان الحق لم يوجد لكن لم يثبت حاله خلافا لحدوث  
 الملك فانما يثبت هذا ان كانت عبارة ابن الصلاح بان يثبت للموكيل ما وقع  
 في عناية بعضه عنه واما اذا كانت عبارة بان يحدد بعد الوكالة كما هو  
 الاسنوي والركشي وغيرهما عنه فلا يثبت ذلك الفرق لمساواته  
 في حدود الملك فليست مثل الفرق بينهما وبين ما مر في الترة انه ملك

هذا هو الوجه في صحة نكاح المكات في تزوج الامه اذا قلنا انه يزوجه بنته ومثل في هذا الموضع بالاول ويجوز نكاح العبد في نحو بيع ما دون سيده ويجعل مطلقا لانه تكسب كذا غيره متارح وصوابه لا يتوكل بالاذن عن غيره فيما يلزم دونه غيره تكسب ولو جعل بل فملا بل مطلقا قول نكاح ولو بلا اذن قالنا اوردى ولا يجوز نكاحه على طفل او ماله مطلقا لانه ولا اذنه

لاهلها فمن قعت تاجرة بخلافها وزعم ان ذلك لا يثبت في الغرر ليس في  
 محله ويجوز ذلك في البيع والشراء في البيع والشراء في البيع والشراء في  
 و ما يستعمله في البيع والشراء في البيع والشراء في البيع والشراء في  
 واذن الغرض للعامل في بيع ما سئلته والحق انه لا يرضى التوكيل فيها  
 بغير اذن ان شرط الموكيل فيه ان يملك الموكيل التصرف فيه حين التوكيل اعني  
 ملكه فمالمالك او ملك امه **وان يكون قابلا للتجارة** لان التوكيل  
 استنباطه **من المصالح** التوكيل في عيادة وان لم يخصص لشيء لان الغرض منها  
 اتمان عين المعلن وليس منها بخوار المزايا لانه لان الغرض منها التوكيل  
**الاجاز** والتعريف ويندرج فيها قول بغير كركم الطوائف **وتعريفه ركعة** و  
 بذر ومغارة **ودرج** **العتق** وهو عتق سوا المالك الذي اتم المعلن  
 في الشراء وهي فيها سوا من غيره لما في عتقه كالتجدة كالوفاي بالموت  
 عند دمج وكيله وقول بعضهم لا يثبت ان يوكيل فيها اخر مردود وخبر  
 عتق وقول وعقل اعضا لا في عتق من لانه فز من يبيع عن ماله  
 وقضته صحة توكيل من لم يتوجه عليه فز منه كالمسند على ان الادعي  
 رجع حوازا لتوكيل هنا مطلقا لصحة الاستيلاء عليه وليس بالعرض فان  
 قوله لغرضه عمل هذا مثلا لا يوجب الفاعل المباشر ووقعه عن الاد  
 لان فعله لا يتوقف على ذن فمتعين انما فعله لما خولب به من فرض  
 الكفاية خلافا لغيره كذا فان استحقاقه الاخرة بوجوب وقوع الفعل  
 عن يده لهما فانفصل الفرق بين صحة اخذ الحق ووقوعه عن المباشر  
 له فلا استتجار **ولا في شبهة** لانه منها ما غلبا التوكيد والعقود الذي  
 لا يثبت الشافعية فيه وبه فارقت النكاح والشهادة على الشبهة لست  
 توكيلا بل الماخة جعلت الشاهد المعلن عنه كما لم يرضه عند حاكم احد  
**والا وتعاون** لانهما عيان ومن لم قال **وتسار الامان** اي باقها لان الغرض  
 بها تعاضله تعالى فاستثبت العيادة ومثلها التذرع وتعلق العتق  
 والطلاق والتدبير قبل وحق الوصاية وتقسيمهم بما ذكره المصنف انتهى  
 واما يكون المصالح ان لم يكن للتقيد به معنى فيقال والا كما هو عمل عمر بن  
 وموجر اختصاص المنع بذلك الثلاثة بان للصادقة فيها شبهة منها ما لم  
 عن قضايا الاموال بطل وجه كالطلاق واما القادر التبعيد منها كالآخرين  
 بخلاف قدر الوصاية فانها تصرف مالي فلم تشبه العيادة فان التوكيل في  
 تعليمها ونحوه التوكيل في تعليمها لا يثبت فيه ولا يبيع كمن يوطئوع  
 التمس وفيه نظر **ولا في طراز** ما يقول ان علي موكلي كغيره او حوالة

هذا هو الوجه في صحة نكاح المكات في تزوج الامه اذا قلنا انه يزوجه بنته ومثل في هذا الموضع بالاول ويجوز نكاح العبد في نحو بيع ما دون سيده ويجعل مطلقا لانه تكسب كذا غيره متارح وصوابه لا يتوكل بالاذن عن غيره فيما يلزم دونه غيره تكسب ولو جعل بل فملا بل مطلقا قول نكاح ولو بلا اذن قالنا اوردى ولا يجوز نكاحه على طفل او ماله مطلقا لانه ولا اذنه







من هذا الشيء ما ذكرته والا كان مشكلا قيامه ولو اشترى من يبيع على كل  
صح وقت عليه بخلاف الفرض لانه متى ما في موضوعه من طلب الزوج ولو كان  
في زوج امرأة اشترط تعيينها ولا يكتفي بكفرها كما فيه لأن الفرض يختلف  
مع وجود المخافة كثيرا فاذ في ما لا يكتفي هنا **نعم** انه ان لم يلفظ عام  
كزوجي من شئت صح **او** في مثل **ادار** للفتنة **وجيبان الحلة** وهي الحارة  
ومن لازم بانها تباد البذلقالا خالدا لم يصح به **وانك** بكسر واو وهي الزمان  
التي تلت عليه وعلى مثاله الحارة لا تختلف الفرض بذلك وقد يعني تعيين الكنة  
عن الحارة **لا قدم الثمن** في العبد والدار مثلا **في الاسح** لأن عرضه قد شغل بواحد  
من النوع من غير نظر شخصه ونفاسه **نعم** تراعى حال المورث وما يملك  
به ونحو السبكي ان لو قال اشترى كذا بما شئت ولو كان كذا من ثمن المتكفل  
تقدير ثمن المتكفل واعتدله الادريجي قال وكذا ما يكتب في كتاب التوكيل  
بتقليد الثمن وكثيره لا يقصد به البيع والبيع الفاضل ولا الشراء انتهى  
وهو نظر في ما في عن السبكي في بيع ما شئت هو اذ هو بالعين الباحث وهذا  
منه فليأت فيه جميع ما ياتي في الا في ما عثر وهناك قلته ثم غلبت النسبة  
لانهما فبانظر لانهما زيادة رافقت في الشرائك جعل مشارح ما هناك  
هناك وفيه فظهر طاهر بوضوح الفرق بينهما في هذا **نعم** ما قاله الادريجي فيما  
يكتب ظاهره ولو قال ذلك في مال المحمي بطل الاذن لنفسه لانه مختار له  
اكثر من غيره اما اذا قصد التجارة فلا يشترط بيان جميع ما مرسل تكفي شرا  
في هذا ما شئت من العرض وما دلت المصلحة فيه **ومشروط من التوكيل**  
**رضاه** **توكيله** في كذا **او خيست اليك** او يفتيك او اقمتهك فتعني فيه **او**  
**انت** **وكيلي** فيه كسائر العقود وخارج بكاف الخطأ ومثلها ووليت فلانا  
ما لو قال ووليت كذا من اراضي مع ادريجي مثلا فلا يصح ولا يتخذ تصرف  
احد في هذا الاذن لنفسه **نعم** تحت السبكي صحة ذلك فما لا يتعلق  
بمعين التوكيل فيه عرض كوكيله كذا من اراد في اعتناق عبدي هذا ونحو  
انتي هذه قال ويخرج من هذا صحة قول من لا ولي لها اذ نت لها عاقد  
في البلد ان يزوجه في حال الادريجي وهذا ان صح تحتل ان عنت الزوج ولم  
تفوض الاصفه العقد فتعني في ذلك اذن ابن الصلاح ويخرج التوم  
في التوكيل في الدعوى اذ لا يتعلق بمعين التوكيل عرض وعليه عمل القضاء  
تكن كتابه الشهود **وولا** في توكيله وطلب الحاكم به لعل لانه ليس فيه  
توكيل لمهم ولا معين فتعني ان يكتبوا **او** **ولا** في ثبوته **ولا** القاضي

او في ذلك ولو قال فلانا وكل من جاء علي ما مر فيه **ولو قال بيع او اعتق**  
**حصول الاذن** هو جامع تمام الاذن بل وايضا منه **ولا يشترط** في وكالة  
بغير جعل **القول** **للفظ** ان لا يرد فان كرهه التوكيل ولا يشترط هنا  
نور ولا مجلس لان التوكيل رفع جرحا باهية الطعام ومن ثم لو نص  
غير عالم بالوكالة صح كمن باع مال امته طائفا بجاهه فكان مستأورا في  
في الود فلهذا لا يكتفي باللفظ من احدهما والقبول من الآخر وقامه جريا  
ذلك هتالا بها توكيل وتوكيل وقد يشترط القول لفظا اذا كان  
له عين محارة او موحدة او مخصصة هو صحتها لا خروا ذل له في خصها  
من هي يده في قصه لانه لا بد من قبوله لفظا لغيره ليدفعها عنه **وقيل**  
**مشترطه** مطلغا لانه يكتف بالتصرف **وقيل** **يشترط في صيغ العقود كوكيله**  
فيما عليها **و** **نعم** **الامر** **بها** **واعتق** لانهما باهية اما التي تحصل فلا  
يدفعها من لفظ ان كان الامان بصيغة العقد لا الامر وكان على التوكيل مضبوطا  
لانها اجارة **ولا يصح** **تعليقها** **بشرط** من صفة او وقت **في الاسح** كسائر العقود  
خلا الوصية لانها تقبل التعليل والامارة للمحاجة فلو تصرف بعد وجود الشرط  
كان وكلمه بطلاق زوجة سبكيها او بيع او عقق عتد سبكيها ونزوح بقتة  
اذا طلقت وانقضت عدتها فظلت بعد ان تكرر او ناع او اعتقد بعد ان طلقت  
او زوج بعد العدة فخرجها بعد يوم اذن وتبطل ما ذكر هو باهية الاسموت  
في الاول وقباصها ما يبد هاها يقتضيه كلام الجواهر وغيرهما وقال الجلال السلفي  
يجوز ان يصح التصرف بالوكالة المتعلقة بفسد التعليل ونقص التصرف لغيره الاذن  
ولم يذكره ابن تيمية وان يجعل لعدم تلك الحال حالة اللفظ بخلاف المتعلقة فانه  
ما كان المحل عند هاهنا على هذا يلزم الفرق بين الفاسدية والباطلة وهو خلاف  
لغيرهم بانهما لا يفتقران الا في الجح والمأردة والناع والكتابة انتهى وقضته  
رده لثاني ما ذكره اعتبارا له للاول وليست العلاقة مستلزما لذلك المحل عندنا  
اذ الصورة الاحدية جربا لتعليل لا يمكن للمحل حال الوكالة **نعم** الا وجهه لانه لا بد  
في هذه الصورة ان يذكر ما يدل على التعليل كقولنا اني مسانكها والذمي  
تسا عليه بخلاف اقتضاه على وكنت في طلاق هذه اوبيع هذا ونزوح  
بين لان هذا اللفظ عند الجواهر لا يفيد شيئا اصلا فليس ذلك من حيث الفرق بين  
الباطلة والباطل فتأمله وايضا في الجزية وغيرها ومروى الرهن العرف  
بين الباطلة والباطل ايضا فخرجهم المذكور اضافي وقاعدة عدم الصحة بهما  
في الحق بسقوط المسمى ان كان ووجه اجرة المثل وحرمة التصرف بالمال  
جميع متقدمون واعتدله ابن الرضخ لكن استبعدوا لزوم لينا الاذن ومن ثم



اعتمد الباقين الحل ومقتضى مقتضى كلامهم ويصح توقيتها كالي شهر كذا فيصح  
بجسده ويجيب نقلا شارح هذا عن تحت لالين الرخصة مع كونه محذورا منه  
في اصل الرخصة **فان يحجزها ويصرف شرطا وانما قال** كلتيك الان  
بمعنى هذا ولكن لا بعد الا بعد شهر ويظهر انه ينبغي وكلتيك ولا بعد الا بعد  
شهر وان الان محذوره فصوره ومن ذلك يعلم ان من قال لا خير قبل رمضان وكلتيك  
في الخارج فطرف واحد في رمضان في الاخير في الوكالة وانما قد هما مائة  
في المصادق هو كقولهم زوجي مني اذا حللت وقول من زوجي مني  
اذا طلقت وانقضت عدتها وتلك فرق بين هذين ومثلنا دعيت  
جد الخلق اذا لم رمضان فخرج فطرف واحد فمقتضى مقتضى وعلى هذا التفصيل  
يحل اطلاق من اطلق العزل من اطلق وظاهره محبة اخرج عنه فيه حتى على  
الثاني لمعوم الا ان كانا غيرا **ولو قال وكلتيك في كذا ومثلي** او **تمتلك**  
**فان وكلتيك** الوكالة **في الحال في الاصح** لانه لم يحجزها ولا خلاف هنا مشروط  
لا حاجة لنا بذكرها فمما ينبغي واحدا منها صحت قطعا **وفي عودته وكذا**  
**بعد العزل الوعدان في تعليقها** لانه علقها ثانيا بالعزل والاصح عدم  
العود لنفسه بالتعليق وقضيته انه لو عدله الاذن العام فنفذ نفسه  
وهو كذا فطرف واحد ان يقول عزلتك عزلتك او مني او مني اعد وكلتيك  
فان لم يزل لانه ليس بغيرها ما يقتضي التكرار ومن لم يزل في كلتيك عزلتك  
فان وكلتيك مطلقا لا يقتضيهما التكرار فطرف واحد ان يقول من عذله او  
يقول وكلتيك فانت محذوره وان قال وكلتيك العزل فطرف واحد وكلتيك  
عدي وكلتيك تعاوم التعليق واعتصم العزل وهو المحجوز في حق الغير  
فقدم وليس هذا من التعليق قبل الملك خلافا للسبكي لانه في كلتيك  
التعليق **وتجزيان في تعليق العزل** يقول النجاشي والاصح عدم محبة  
فلا ينحل بطلوعها ويصح فمقتضى التصرف على ما اقتضاه كلامهم لكن اطال  
في استنباطها لانه كيف ينفذ مع منع ائمة كمنه وحلها عنه  
بعضهم باخذه لا يلزم العزل نفوذ التصرف ولا دفع الوكالة بل قد ينفذ ولا  
ينفذ كالخزنها وشرط التصرف شرطا واحدا معصية بقضية ذلك فخرج  
تقدم نفوذ التصرف وهو يحتاج بالانسان المنع بقضية الاوصية الصفة  
الذات عليه ونحن قد ذكرنا بطلان هذه المعكينة فمقتضى ما نصل مقام  
الوكالة اذا لم يوجد له رافع محجوز ويصح ان ينفذ التصرف علانا اصل  
المذكور فتأمل **فروع** وكلتيك قبض دونه فتعوض عنه عند  
جسده بشرط فان كان التوكيل قال له وتكاله مفوضة او مطلقة

صح كذا لبعضهم وكذا لم يحجزها بالتصريح عن براءة ذمة الدين وانما قدرنا  
ذلك لئلا يلزم الغامض والحق والفقير تصان عن ذلك ما  
امكن ولو كان اثنين في عقد واحد فقال احدهما هذا وقال الاخر حيد  
عنتك منا على الاصح ان الكلام لا يثبت طرعا من ناطق واحد وقول  
بعضهم في شرطه ودوران هذا لم يحفظ عن كونه بل عن بعض الاصوليين  
وبان يلا من المصطلحين لم يثبت بقول الصالح على نطق الاخر بالآخر وفيه  
يعلم ان ما نطق به كانه دخل في العقد لانه مشروط بالآخر ومثله فلا  
مناقشة منها حتى يثبت عليه العقد هذا ما اشار اليه الاسنوي ويؤيد  
وبان يقول ان **نظر** الى ان كلام كل مقدم ومثوي في صحة كلامه الاخر  
فيما في حكمه فليس فلا يتفرع ذلك على شرط الاحتياط ولا عدمه  
**ويصح** ما اعتقدنا وقولنا في الاخير وان لم ينظر لذكر فكلتيك بلفظ  
لان مدار الكلام على الاستناد وهو انما هو النسبة او انما هو ذلك الاتهام  
لا تصور فخرج به حتى ينقسم عليها ومنها ما يقع استثنى طائفة الناطق  
هو الحقيقة وزعم انه لم يحفظ عن كونه **فان قلت** اي الظن  
اصوب **قلت** الاول لان اللفظ حدث امكن تصحيحه في كل الفاوه وهذا ان  
تصحيح العقد بسبق كلام الاول لكن قضية قولهم لو قال طالق لم يقع به  
شروط في لفظه استمرار في ذلك الا ان يفرق بان انت لم يدرك على  
اماره لفظه بسبقه كطالقا فتمحضت الشبهة فيه وهي وحدها لا ثابته  
لها في اللفظ المحذوف لضعفها ولا كذلك مرها فانه قد دل عليه لفظ  
سبقه فلم يثبت في الشبهة فيه فالحق بالحق بالمعقوبات حقيقة قيامه  
**فصل** في بعض كلام الوكالة بعد صحتها وهي ما التوكيل  
وعليه عند الاطلاق وتعين الحال وشروطه المحيطة وتوكيله لغرض  
**الوكيل** **بالبيع** حال كون البيع **مطلقا** والتوكيل فان لم ينص له على غيره  
او حال كون التوكيل المقتضى من التوكيل مطلقا اي غير مقدر بشئ  
وجميع كونه صفة لمصدره محذوف اي توكيل مطلقا **ليس له البيع**  
**غير تعدد البالد** الذي وقع فيه البيع بالاذن والامان مسافرهما  
وكل في بيعة البالد بالاذن لم يحجز له منه الا بقدر البالد الذي  
فيه وانما في بقدر البالد ما استعمل تمامه لغيره فالتعدي كان احده  
لذالة الترتيب الغرضية عليه فان تعدد لزمه بالاغلب  
فان استويا قبالا لبيع والاخير باع بها وحث وغيره ان يحل  
الا متناع بالعرض في غير ما يقصد كالتجارة والاجازة كالتقاضي



وما قررته في معنى مطلقا ان دفع ما قبل كان بدعي في نقول بطلان  
البيع فان صورته ان يقول بع بكذا او لا يتعرض لكذا ولا اجل ولا ثمن  
بخلاف البيع المطلق لتعقيد البيع بغير الاطلاق وانما اثر البيع لا  
يقدر ان يفي واما ما عرفت من مطلقا كما عرفت ما قررته فيه ليس من لفظ الموكل  
حين يتوهم انه قيد في البيع وانما هو بيان لما وقع منه من عدم التعقيد  
بانه لم ينص له على ذات من اصلا او على صفته كبيع هذا وكبيع بالثمن  
الاطلاق في هذا الاطلاق في صفاته فانه قد يقرر صورته الى اخره وكذا  
ما قررته عليه **فان قلت** كيف ياتي قوله ولا يضمن في الاولي **قلت** لان الثمن  
فيما يتقدم بغير الثمن كما افاده قوله في عدل الرهن ولا يبيع الا بغير الثمن  
حالا لا يقد البالد فبما كان من متضمن عليه فلا ينقص عنه التصافات  
**ولا يخفى** ولو ثبت المثل لان المعتاد في المثل مع الخط في النسبة و  
نظيره لو وكله وقت رتب حازله البيع فيقتل في اذ احتفظ به غيب  
الرب وكذا لو وكله وقت الا من ثم عرض الشرب لان الغريم في قاضيه  
قطعا برضاء ذلك وكذا لو قال له بعه فبذل او سوقي كذا واهل لا يشترط  
الا نسبة وعما الوكيل ان الموكل يعاد كذا فله البيع نسبة في هذا نظير ايضا  
ثم رأت ما ذكره اخره من المثل تحت السبي كالتحريك ان يكون له  
العقد بوجوه اعتيد وهو يرد ما ذكرته لكن ساق في كلام لا يستبعد محله  
**هنا ولا يضمن فاعني وهو ما لا يحفل عليه** في المعاملة كذا زعمهم  
في عشرة لان النفوس في هذا خلا في السور كذا زعم فيها **نعم** قال ابن الخ  
الدم العشرة ان سويح بها في الغاية فلا يتصالح بالثمن في الاذن ما كان الصواب  
الرجوع للعرف وبواقته قوله ما عني الرواية انه فتلن ما جاني الاموال لكن  
قوله في العتق ليسير مختلف باختلاف الاموال فربيع العتق في النقد  
والطعام ونقصه يسير في الخراف والرفيق ونحوها فيه نظر ولعل  
هنا كذا باعتبار في زمانه والا فالوجه انه يقاس في كل ناحية عرفا ههنا بطلد  
عندهم المتأخذه به ولو باع بغير المثل وهذا كراعت او حدث في زمان  
الحار ياتي هنا جميع ما مر في عدل وافهم قوله ليس له الى اخره بطلان تصرفه  
حين تم جزم عليه قوله **فلو باع** بغيره يوم التسليم ولو في المثل لتعديه بتسليمه  
**في البيع** فانه المحال وله بقيمة يوم التسليم ولو في المثل لتعديه بتسليمه  
لكن لا يستحقه ببيع بأصل فاسترده ان بقي وجه له بعه بالاذن السابق  
وقد عرفت الثمن وهو بعه اما في ثمنه وان لم يثبت فهو طريق وقدر المضاف  
على الترتيب فيصنف المثل بمثل والمتقوم بقيمة وبما قررته في الترتيب ان دفع

ما قبل بان يبيع ان يقول لم يصب ويضمن **فان** لم يطل في البيع تعيينه في بيع  
ما شئت او تسلم غير بعد البذل لا نسبة ولا عتق لانه لا يضمن ما لم يقرر على خلافه  
بجوده بالعين والعمدة السبي وغيره لانه العرف ما لم يقرر على خلافه  
او بعه كيف شئت حازر نسبة فقط لان كيف الحال في الحال والموكل  
او لم يثبت حازر بالعين فقط لان كمال العتق والكتل والبيع وان جاز  
عن النسبة لان ما لم يضمن فيها ما بعد ما شئت عرفا القليل والكثير من نقد  
البذل وغيره وهو محتمل لان لها مدلول اعرف فيقول لقطعة عليه وان جهله و  
ليس ما ياتي في الطلاق في ان دخلت بالثمن لان العرف في غير العرف لم لا يعرف  
**نعم** كما ان ما ياتي في النكاح لانه لو ادعي كمال مدلول ذلك من اصله صدق ان  
شبهت قرائن حاله بذلك ولو قال لو كذا في شيء افعال فيه ما شئت او كل  
تصنع فيه جازم بكن اذ نافي التوكيل لاحتماله ما شئت من التوكيل وما  
ثبت من التصرّف فيما اذن له فيه فلا يوجب بامر محتمل كالامس كذا قالوا  
وعليه فهل يوظفه انه له البيع بغير او عين او شيئا ولا فلا يجوز  
له شي من ذلك ما تقر من احتمال لقطعة ولو اذ من الغريم فذلك قوله ما شئت لغير  
على محتمل والثاني اخرج ويتروك النظر في باقي ما شئت وما شئت ولو قيل  
انما مثل ما شئت لم يبعد وان **وكلمه** لبيع بعه **ولا قد لا اجل** **فان** **ان**  
اي بعه بالاجل فقد ظاهر ولا النقص منه الا اذا اذناه او ترتب عليه  
عان يكون الحفظ مونة امي ونزق هو في كذب قبل مدلوله كما هو ظاهر  
او عين له المشتري كما في الاستوى **وان اطلق** الاجل مع التوكيل في **البيع**  
**وحمل** الاجل على المتعارف بين الناس **فان** **مثله** اي لبيع في الاصل ايضا لانه  
المعهود فان لم يكن عرف راعى الانفع لم يوجب بغيره بغير ما مر في لزومه  
الاشهاد وبيان المتأخر في بيع ما هو والامتنان في ان يضمن ويظهر استمرار  
كون للمشتري ثمة مورا ولا ينقص الثمن عند الحلول الا ان نص له عليه  
قال جمع او دلت عليه فربما ظاهرا كان اذن له في السفر لبلد بعيد والبيع  
فيها بوجوه **ولا يبيع لنفسه** وان اذن له وقدر له الثمن ونهاه عن الزيادة  
خلا فالأذن الرخصة وقوله له الخاد الطرقي عند اتعا التهمة جازم بعد من  
كلامهم لان علة منع الاتحاد ليست له بل عدم انتظام الخاب والقول  
من شخص واحد وخرج عن ذلك الا ان ارض في من عداه على منع  
**ولو له** **المسفر** والمختون والسفينة ولو مع ما مر لعل ما مر في الطريق  
ومن لم يوافق في اوراق اعتراف من ترضى اذ لا يوجب ولا ذمه بغيره  
وشرا على الاسترخاء له وشرا على الاستقصاء لو كذا قضاء او من



ثم لو انتبا بان كان ولده في ولاية غيره وقدم للوكيل الثمن وانه عن الزيادة  
 جاز البيع له اذ لا تولى ولا تهمه **والاصح انه يبيع لاجله وانه البالغ الرشيد**  
 عين الثمن ام لا اشتراء باذنه وانما لم يحزن فوض اليه ان يوفي القضاة اذ  
 اذ فرعه لا جازها من اذ ينفي التهمة وهو من المثل ولا كذلك ثم وتجرى ذلك  
 في وكيل المثل فلا يشتري من نفسه ويجوز وفي الوصي وقدم اليه كالمصرح به  
 ومثله ما نزل الوقت وكذا تصرف على غيره فلا يبيع ولا يجوز من المثل لنفسه و  
 يجوز وان اذنت له وعين له البذل **نعم** لو كان الناظر هو المستحق للوقت  
 قبل بطل منه ذلك لانه يجوز له الاضمار دون اجرة المثل او لا تقر  
 ان المثل لا يتخذ وان تبنى عن الزيادة على المثل فحقن لهم الاتحاد في حق  
 بيع ماله لغيره الذي تحت حرمه يجوز ماله لانه اذا كان هو الناظر  
 المستحق كانت المنافع على ملكه وزح لا تملكه يكون كالمو اذ اذ من نفسه  
 يجوز وقيل له الا ان يترق بان المالك هنا ضعيف بدليل انه لا يبيع له الا  
 اذا كان الناظر غيره فجاز فيه الاتحاد بخلاف ملكه الحقيقي وعلى الاول  
 تبطل الاشارة بموته فظن ما قاله من ان يكون اخر المثل **والاصح**  
**ان الوكيل بالبيع محال في قبض الثمن وتسليم المبيع** الذي ماله ماله يبيع  
 لا يبيع من ثمن البيع وله قطعا القبض والافاض في حق القرض والقبض  
 من مترجمين ولو كان غاب عن البيع لكان يبيع لافي البيع يجوز وان  
 حال الامان جدد باهر وحاله تسليم المبيع من غير قبض وطاها طلاق  
 جريان ذلك وان ياعه لجال ومجناه ويوجه بان اذ ان الوكيل في التاجيل  
 عزل له عن قبض الثمن واذا ناله في افاض المبيع قبل قبض الثمن فلا  
 يرتفع ذلك ما في به الوكيل وان كان اتفق للوكيل ويحتمل خلافه لان الوكيل  
 انما رضي بذلك من التاجيل لامع الموكل او قال ونهاه قطعا وليس لوكل  
 في هذه تسليم قطعا لان عقد ما غير مملوك فان دفعه اذنا بغيره بان له التسليم  
 لانه لا فائدة فيها بدونه **ولا يسله اي المبيع حتى يقبض الثمن** الحاشي  
 لحظر التسليم قبله **وان خالف** بان سلم له اختاره قبل قبض الثمن **ضعف**  
 الموكل قيمة المبيع ولو مثله وان زادت على الثمن يوم التسليم المحلول  
 فاذا قبضه رد هاهنا الواجب حكم اي او متغلب فذا يظهر على التسليم قبل  
 القبض فلا يصح ثم رأت الاذرعى قال فان اكرهه ظالم فكلو ويؤخذ  
 قبضين وعلى ما ذكرته فقد يفرق بان المكره هنا شبهة انتقال المالك  
 وقم لا يشهد له بوجهه والوكيل بالشر لا يسل الثمن حتى يقبض المبيع والا  
 ضمت **واذا اوجله في مثل** ولو لمعين جهل الموكل عيبه ومنع ان يبيح اجرا

قياس

الاقسام الاثنية فيه ضعيف **لا يشترط ميبعا** اي لا ينبغي له ان ياتي من الصيغة  
 المستلزقة للمحل غائبا في اثر الاقسام وذلك لان الاطلاق يقتضي السلامة  
 واشتراطه عامل القراض لان القصد الترخ وعنده يوجده انه لو كان القصد هنا  
 جاز له مثله **وان اشترط اي المبيع في الذمة** ولم ينص له على تسليم **وصف**  
**جساري مع العيب ما اشترطه** وقع **عن الموكل انه جهل الوكيل العيب** اذ  
 لا يحلف ولا يقصر ولا يضره ان كان رده وخرج ماله من الشرهين مال  
 الموكل فانه وان وقع له الوكيل ايضا يرد الشرط الا انه ليس للوكيل رده  
 لتعد لاقتلاح العقد له بخلاف الشرط في الذمة والتعبد لا يحترار عن هذا  
 فقط **وان علمه فلا يبع الشر الموكل في الاصح** وان زاد على ما اشترطه به  
 لانه غير ما دون فيه عي فان لم يستأوه اي ما اشترطه به لم يقع عنه  
 اي الموكل **ان علمه** اي الوكيل العيب التقصيره اذ قد يتعذر ان يرد  
**وان جهله وقع الموكل في الاصح** لعذر الوكيل في جهله مع انه ذاع الضرر  
 الجيار **واذا وقع الشرط في الذمة** لما رآه ليس للوكيل الرد في المعين  
**للتعبد** في صورة للمحل **فصل من الموكل والوكيل الرد** بالعيب اما الموكل  
 فلا يملك والقرن به لا حق **نعم** شرط رده على البائع ان يضمنه الوكيل  
 في العقد وينويه ويصدق فيه البائع والارده على الموكل ولو رضى  
 امتنع على الوكيل رده بخلاف عكسه واما الوكيل فلا يملك لو منع لربا لا  
 يرضى به الموكل فتعذر الرد لكونه قد رضى بقبضه للوكيل فستفرض به  
 وقت ثم لو رضى به الموكل لم يرد كما هو ولم ينظر في ان رده لو منع  
 كان احتياضا فلا تؤثر تأخير لان منعه لا يستلزم كونه احتياضا من كل  
 وجه ولا ان رده قد يوجز ما رده الموكل لانه لما استقر بالرد لم  
 يضطر لذلك ولعب طر قبل القبض في القارض في الرد **ذلك** العقد  
 ان الرخصة **وعا** فامرانه حيث لم يقع للموكل فان كان القرض بالعين  
 بطل الشرط والا وقع للوكيل وعند الاطلاق **نعم** من يبع على ماله فمعتق  
 كما هو ماله بين مبيع او الموكل رده ولاعتق وقا لفة القبول في هذه امر دونه  
**وليس للوكيل ان يوجله اذ ان تأخيره ما وبل فيه** لان الموكل لم  
 يرض بغيره **نعم** لو وبله في قبض دين فقبضه وارسله له لم يضمن كما  
 قاله الجوزي وقد الاذرعى انتم لم يرد ماله اهلا للتسليم اي بان  
 يكون رضى به وكان وجه اعتقار ذلك في عياله والذي يظهر ان الجواز  
 اولاده ومثاله كذا وفجاءه اعتقاد استأنتهم في مثل ذلك بخلاف  
 على هو ومثاله ارسال اخي ما اشتراطه مع احدهم ويؤخذ من تقليد منع

ط  
 المبيع  
 تلك











الموكل لم ياذن فيه وكذا العاقل اذا ضاع الموكل في الغالة **ولو اشترى في ارضه مع**  
**العاقل** كان امره كشراعي في الدية بخمسة فزاد او بالشرابين هذا ما اشترى  
 في الدية **وتم حسم الموكل** وقع الشر للموكل دون الموكل وان بقا له لانه يحتاج  
 والنية لا تؤثر مع الحاجة الاذن **وان ساء فقال الباقى** **بعتك** نفسك او زاد  
 وتبرك له كذا بظاهر ما ياتي **فقال اشترى** **بعتك** اي موكله وخلف  
 الباقى على انه غير وكيل له اخذ من نظير المسألة او عينه الا في مسائل الحاجة  
**فكلام** مع الموكل في **البيع** وتلفوا تسمية الموكل في القول لا في تسميته بغيره  
 مشروط بالصحة فاذا وقعت مخالفة للاذن كانت لغوا وبات في قصد بقاء  
 ما ياتي في قصد بقاءه وقد تحب تسمية الموكل بغيره في قول الحق  
 وعارية وغيرهما لا عوض فيه والا وقع للموكل لوقوع الخطأ  
 المستعمل معه بالربو الموكل على الاوجه وتنفوي التملك علم الغرق بين  
 ما هنا وما من في شرع ويستثنى وكيل الاخي وحاصل ان التملك في  
 والامانة في العارية متوقف على العقد فنظر اليه ولم يصر في عين مدله  
 في الخطأ طلبة الانتصار في قوته فوجب للموكل او غيره ما لم يخلو في ما  
 مرشم وكان نصيب عقد البيع المتأخر كان ويحل الثاني في انفسه من ربه  
 او عكسه لان صفة العقد عن موضوعه بالنية متغير ولا مالك قد لا  
 يرضى بفقد نصيب الاضاق قبل فسخ العن **ولو خالعت هذا موكل**  
**زيد** **فقال اشترى** **بعتك** له **فانتهى** **بطلانه** وان وافق الاذن وكذا  
 لو خذف له لعدم خطاب العاقل وانما نصيب تركه في الكساح لان الموكل  
 فيه سفير محض اذا لا يمكن وقوعه له بحال فان قال بغيره لو كساح  
 قال قلت له مع حزم **زيد** **الموكل** **بما اذنه** **وان كان** **فحمل** **فان تعدي**  
**ضمن** كساح الا متنا ومن التعدي ان يضيع منه المال ولا بدري كيف ضاع  
 او وضعت تحمل ثم نسبة **ولا ينعزل** **باعتد** بغيره لان الموكل فيه في **البيع**  
 لان الامانة حكم من احكام الوكالة فلا يلزم من ارتفاعه بطلانها بخلاف  
 الوديعة فانه يحض ايمان فارتفعت بالتعدي اذا لم تكن لها معتبراته  
 ونحو الاذرعى وغيره **انتهى** **له** اذا اوكله الوفي عن محضه لم يمنع اقرار  
 مال المحض بغير عدل ونحو من علمه ان الانعزال انها هو بالنسبة  
 لاقرار امال بيده لا يجرى نفيه الخالي عن ذلك اذا وقع على وجه المصلحة  
 اذا الذي يتجه ان يحمل ما من من موكل الغاسق في بيع مال المحض ما اذا  
 تضمن وضع يده عليه والا فلا وجه لنبذه من مجرد العقد له وهذا الذي  
 ذكرته من التفصيل والحمل او في من اطلاق شئنا ان ما قاله الاذرعى

ونسب

هذا هو الوجه في البيع  
 والوكالة والوديعة  
 والقرض والجرم  
 والصلح والعتق  
 والطلاق والنفقة

وغیره

وغیره مردود لان الفسخ لا يمنع الوكالة لقامله وبزول صفاته مما تم  
 فيه بيعه وقبضه ولا يضمن ثمنه لانه لم يتعد فيه فان رد عليه بيب  
 مثلاً ففسخه او باليكم عاد الضمان **ففسخ** قال له مع هذه من كذا  
 واشترى بغيرها فاجاز له ايداعها في الطريق او انقصه عند امين من حاكم  
 لغيره اذ العيل غير لازم له ولا يضمن منه بل المالك هو المتخاطب به واما  
 ثم لو اشترى بغيره بغيره من القن ولو اشترى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 عند من ذكر وليس له رد الثمن حيث لا يضمنه قوته قد لا على رده كما  
 هو ظاهر لان المالك لم ياذن فيه فان فعل فهو في صفاته حتى يصل للمالك  
**واحكام** **العقد** **البيع** وقبضه ونظر ان احكام الدل عندك **تعلق** **بالموكل**  
**دون** **الموكل** **ففسخ** **في** **الروية** **ولو** **وم** **العقد** **بما** **ارقت** **الحبس** **والتفويض**  
**في** **الحبس** **حيث** **مشرط** **بالربوي** **والسلم** **الموكل** **لانه** **العاقل** **دون** **الموكل**  
 ومنه عاز الضمان في الربو وان حاز الموكل **واذا** **اشترى** **الموكل** **بغيره**  
 او في الدية **فانتهى** **بالموكل** **ان** **بما** **دفعه** **اليه** **الموكل** **لتعلق**  
 احكام العقد به وله مطالبة الموكل ايضا لانه المالك **ولا** **يكن** **دفعه**  
 اليه **مطالبة** **اذا** **كان** **الدين** **معي** **لانه** **ليس** **في** **يده** **وحيث** **الباقى** **ينقص**  
 عليه **وان** **كان** **الدين** **في** **الدين** **مطالبة** **وحده** **به** **ان** **انكر** **وكانت** **او** **قال**  
**لا** **اعلمها** **لان** **الظاهر** **انه** **يشترى** **لنفسه** **وان** **اعتبر** **بمطالبة** **يه** **ايضا**  
**في** **الاصح** **وان** **لم** **يبيع** **يده** **عليه** **كما** **يطالب** **الموكل** **ويكون** **الموكل** **كضامن**  
 لما شتر منه العقد **والموكل** **كما** **يصل** **لانه** **المالك** **ومن** **يرجع** **عليه** **الموكل**  
 اذا عزم ولو ارسل من يقتضيه فافترض فهو وكيل المشتري على العقد  
 حكلا فاما من رده بغيره **فان** **يبيع** **بغيره** **كما** **الرافعي** **في** **تحويل** **الوكالة** **فقط**  
 واذا عزم رجع على موكله **ففسخ** **ذكر** **القاضي** **دفعه** **واعتده** **الانوار**  
 وغیره بالحق فانه من الرجوع على الموكل وحاصله مع الزيادة  
 حاله ان زيد اقال غيره اعطاه مائة قرضا على ليدفعه في ديني  
 كذا في عبارة وفي اخرى اذ دفع مائة قرضا على له وكسلي فلان والظاهر  
 ان ليدفعه في ديني في الاولى والى وكسلي فلان في الثانية لم يرد تصوير  
 فكفي اذ دفع مائة قرضا على فلان قد دفع الله وفي عبارة قد دفع اليه وقال  
 حظه قرضا على زيد وظاهر ايضا ان قال حظه الخ لم يرد تصوير ايضا  
 ثم ما في زيد لم يرد غير ذلك في اي لان زيد امك يرضى وكسلي  
 غروبل لو ردة زيد والا ضمنه لهم ويتعلق حق الدافع بجميع تركه زيد  
 لانه من جملة الديون المتأخرة بها وليس للرافع مطالبة الاخذ لانه



ثم يأخذ لنفسه وانما هو وكيل عن الامر المستمري بونه وكاله الاخذ ولذا ارد  
على الورثة لا يقررا بمتى فقولهم وليس للادب مطالبة الاخذ بشكل مما  
تقره اولاد الرسل بطالب ولا نظر لا فقر له بالثوب لان الوكيل  
يطالب ولو بعد الاصل كما نصح به كلامهم وفي ذلك في الجواب طريقتان  
احداها ان هذا اعني قول هو لا وليس الى اخره مبني على ما ذكره  
ثانيتها الفرق بها نصح به نصوبهم لما هنا بانه وكيل في تعاطي عقد  
القرض فكان كصافي عقد الشرا في المطالبة للوكيل لانها من حيلة احكام  
العقد وقد تقرر ان احكامه تتعلق بالوكيل وان انزل وانها كانه  
لم يتعاطى عقدا وانما الذي حصل منه مجرد الاخذ وهو لا يقتضي المطالبة  
لغير مالك الاخذ ولا هنا انها تشتت من حيث كونها من اثار العقد  
الذي تعاطاه كما تقرر وهما لم يتعاطى عقدا فلم يوجد سبب للمطالبة  
وهذه الطريقة اقرب الى كلامهم في الما بين ومن ثم ايضا زل بها الجلال  
الحققت البليغتي كما ذكرته في شرح الغيات **واذا اقبض الوكيل بالبيع**  
**الثمن حيث هو زبانه وتلقا في يده** او بعد فوجه عنها **وشرح البيع**  
**مستحقا رجع عليه المشتري** بعد ان الثمن وان اعترف بوجوبه في  
**الامس** لو خوله في زمانه نقصته له ثم رجع الوكيل اذا عزم على العمل  
بما عزمه لانه عزم وعلم ان لم يكن منصوبا من جهة المالك والامس  
فلا ينافي النقصان لانه نائب المالك وهو لا يطالب **فصل في المشتري**  
**الرجوع على الموكل** انتد في الامس والله اعلم لان الوكيل مأمور  
من جهته ويده كبدته وعلم من كلامه ان اعشيري محلي في الرجوع  
عليه من ثمنه وان قرار الثمن على الموكل وباني ما تقرر في وكيل مشتري البيع  
في يده ثم ظهر استحقاقه وخرج بالوكيل فماد كرا الوي فضمن الثمن ان لم  
يذكر موكله في العقد ولا يضمن الموكل في ذاته لكن يتوهم الوي مال الوي  
اي ان كان والا فمالي نفسه فان ذكره ضمنه الموكل والفرق انه غير نائب  
مخلاف الوكيل وفي ادب القضا العربي لو اشترى في الذمة فله ان يبيع  
الصخر فهو لا يدين والثمن في ماله اعني الابن بخلاف ما لو اشترى له بملك  
نفسه يقع للطفل ويصير كانه وصيه الثمن ان كما قاله القاضي وقال القفال  
يبيع الاب قال في الاصول وهو الاوفق لاطلاق الاصحاب وكتب المعتمد  
استمري وفيه نظير الاوفق لما ياتي انه لو اشترى بملك الابن فخرج  
ابيه بالثمن الى الاب كلام القاضي وتقرر بينه وبين ما مرع المشتري كذا  
ولم ينعطه ثمنه فاستلها بيمينه بان نفسه يبيع له ويكون الثمن شرعا له

بان الاج يقد على تليكم ولده فبلا بدل بخلاف الوكيل **فصل**  
في بيان حد زوال الوكيل وما تنفس به وخالف الوكيل والخويل ودفع الحق  
تسقطه وما يتعلق بذلك **الوكالة** ولو جعل مال لم يكن بلفظ الاحاق  
**وانما هي الحائسين** لان زوالهما يظهرهما قد يظهر الوكيل بصفته وقد يظهر  
الوكيل ما نصح به عن العمل **فصل** في عاها الوكيل انه لو عزل نفسه في  
غيبه موكله استوفى على امواله جابر حرم عليه الفرض على لا وحده  
كما كوفي وقاسية انه لا ينفذ **فاذا عزل الموكل في حضوره** بان قال  
عزتك او قال في حضوره ايضا **فصل في الوكيل ان يظلمها** ظاهره انزال  
الحاق من جهة القسط فان لم تنوه به ولا ذكر ما يدل عليه وان الغائب  
في ذلك الحاقه وعليه فلو تقرر به **فصل** ولو لم يتو احد من قبل بغير  
الاجل لان حد في المصنوع بغير المصنوع ويلغو لانه يملك للظلم في كل  
مجال والذي يحد في حاقه وغايب لسله وكيل غيره انزل في هذا اللفظ  
ويكون اللفظ الذي هو موجب اعدام الفا للفظ وانه في التقدير ولا يبي  
بغير الحق القربة حد في المصنوع والان الصريح حيث امكن استعماله في  
قضاء المطالبة خارجا لا جوارفا **واخر حجتك من العزل** في الحال لانه  
يملك في هذه الاوقات العزل **فان عزله وهو غائب العزل في الحال** لانه  
لا يوجب للرعي فلم يحتج للعزل لاطلاق وينبغي للموكل ان يشهد على العزل  
اذ لا يقبل قوله فله تصد تصرف الوكيل وان وافقه بالتمسك المشتري مثلا  
من الوكيل اما في عزركه فاذا وافقه على العزل وكان او عمل به بعد انصرف  
ليسحق التحمل مثلا ففسيه التفصيل الاتي في اخلاف في تقديم الرجعة  
على نقضا العدة فاذا افتتاع على وقت العزل وقال تصرفت قبله  
وقال الموكل بعده حلف الموكل انه لا يعمل تصد قبل لان الاصل عدم  
الى ما بعده او على وقت التصرف وقال عزلك فله فقال الوكيل بل بعد  
حلف الوكيل انه لا يعمل عزله قبل وان لم تنفعا على وقت حلف من سبق  
بالدعوى بان مدعاه مسابق لا يستقر الحكم لقوله فان جاء بها فاذي  
يظهر تصديق الموكل لان جازمه اقوى اذ الاصل عدم التصرف اقوى  
من اصل بقائه لان بقاء متنازع فيه ثم رأت شيخنا جازمه تصديق الموكل  
ولم يوجب له **فصل** في شهد في يمينه ان فلا القاضي ثبت عنده ان  
فلا ناعزل وكلمه فلا ناعز وكلمه قبل تصرفه لم يقبل من غير قويم  
عزله فيه اخذا مما في الروضة عن العزل في لو كان بيد اثنين المثل عين  
فقال وصينيه الي واقبضيه في الصحة فاقام باقي الورثة بيمينه



باخه رجوع فيما وهبه لامنه ولم تذكر البينه ما رجح فيه لم تنزع من دعه  
 بهذه البينه لا احتمال ان هذه العين ليست الرجوع فيها النبي ويوجد  
 من قبله انه لو ثبت افراد لا باخه انما رجح في هذه او باخه لم يهتبه  
 غيرها وصدر في التمسك على هذا ولو صحتا صحت بینه الرجوع لا سيما ان  
 الاحتمال كما يقال في مثله الوكالة لو خسر الموكل بهذا التصرف او لم يوكله  
 في غيره او صدقه انما يترى على ذلك قبل بینه وان لم تنزع وانما  
 لم ينظر والمعلوم ما فيها وهب لانه خفي محتمل فانه قد ذلك الاحتمال  
**وفي قول لا ينعزل حتى يبيح له الرجوع** من قبل موافقة القاضي وقرئ  
 الاول فتعلق المصالح الهلية بعمل القاضي فلو انعزل قبل بلوغ الخو عظم  
 من الناس بنقض الاحتمال وخسار التركة بخلاف الوكيل واخذ من  
 ان المحاكم في واقعة خاصة كالوكيل وان الوكيل العام كوكيل السلطان  
 كالتصديق الذي يتجه خلافا لما في الحق بالاعم لا الغلب في نوعه ولا  
 ينصرف ودرج ومستعبر الا ببلوغ الخبر فما الوكيل بان القصد منه من  
 التصرف الذي ينظر الموكل باخاره اعيانه عن ملكه وهذا هو فيه العزل  
 وان لم يعم باخه بخلافه واذا تصرف بعد العزل والانعزال عود او غيره  
 جاهلا بغير تصرفه ضمن ما سلمه على الاوجه لان الغلب يكون في العتبات  
 ومن ثم عرر الدية والكفارة اذا قبل جاهلا بالعزل كما في قبيل الدماء الدنيا  
 ولا يرجع على المعتد الا في غير هذه على موكله وان عود وهذا اعتبرت  
 اقنا الثاني والعرا في فيما لو اشترى شيئا لموكله جاهلا بانعزاله كلف  
 قايده ففرم بدله رجوعه على الموكل لانه عود ولها ان الجبايات عدم  
 الرجوع عليه ثم لعل لا يفتي هنا وهي انه حسن ثم بالمعروف ايضا فالوكيل من  
 مقرر بكونه في اربعة اركان المطلوب عدلها ومن ثم تكاد تدب العفو ولا  
 يضمن ما تلف في يد بعد العزل من غير تصرف وكما لو كسل فما ذكر عامل  
**القرض ولو قال الوكيل الذي ليس قبا للموكل عزيت لنفسه او رددت**  
**الوكالة** او رجعت لنفسه منها ورجعتها او اطلتها مثلا **اقول** حاله  
 وان غاب الموكل ما حلت بالاحتجاج للرض لا يحتاج للمعلم ولان قوله  
 المذكور بطل الاصل اذن الموكل له فلا مشكل بما مر انه لا يلزم من  
 فساد الوكالة فساد التصرف لئلا الاذن **وسئل عن رجل اخذ صيدا**  
**عن اهله في التصرف او عود او جنون** وانه لم يعلم الاخرجه ولو خسر  
 مدخله لكونه لانه لو كان من منه الاعتقاد فاذا اضر الظلمه وصوب ان  
 ابن الرخفة في المود انه ليس عز لا بل تنهيه به الوكالة قبل ولا فائدة

لذلك

لذلك في غير المتعاقبات وابدأ الزر كشي له في اذنه اخرى منظر فيه **وكذا الثاني**  
**البيع** بقية السابق في الشك **فرض** وكيل رضى الجمار لا ينعزل باخرا للموكل  
 لانه زيادة في محله المشترط لصحة الاثابة وذرعه لهذه التلافة على  
 طريق المال فلا يرد عليه ان مثلها طرقت فسخه او رقبه او تدبره فيما  
 شرط السلامة من ذلك وردة الموكل بنفس العزل بها على قول  
 ملك وفي ردة الوكيل وجها والذي جرمه في المطالب الانعزال بردة الموكل  
 دون الوكيل ولو تصرف نحو وكيل وعامل فراض بعد انعزاله جاهلا في  
 عين مال موكله ينعزل ويضمن ان سلمها كما مر ولا في ذمته ان يعقد له **و**  
**خرج** الوكيل عن ملك الموكل **ومع التصرف** او منعه **عن ملك الموكل**  
 كان اعتقا وما عود وقف ما وكد في بيعة او اعتاقه او احرما ما في  
 الجار والوال ولانته في فلو عاد لملكه لم تعد الوكالة ولو وكله في  
 بيع ثم روج او احر او رهن واقبض او وصا ودر او على العتق بصفة  
 اخر من او كاتب العزل لان الغالب ان مريد البيع لا ينعزل شيئا من ذلك  
 ولا ينعزل فعل واحد من هذه بالندم على التصرف وقاس ما ياتي في  
 الوصية ان ما كان فيه ابطال الاسم بغيره **فرض** وقع شئنا في  
 شرح تنهيج التمثل لزال الملك عن المنفعة بالتخار الامة ثم قالت  
 او الخار ما وكد في بيعة ومثله تزوجه فقيد الاجارة بالامة في  
 الاول **واطلقها في الثاني** واطلق التزويج منه وقدر في شرع  
 بالامة واخرج بها القصد ووقع التقيد الاول لغیر واحد من الشرع  
 والاطلاق في الاجارة والزواج لفتح واحد منهم ومن غيرهم وهذا  
 هو الذي يتجه وفي جملة انهم على الاول بوال الولانية وهذا هو  
 في العبد والامة والثاني بالاستغفار بالندم في الغالب المذكور وهذا  
 موجود ان فيها فلو وجد خذل التقيد على انه يحد الفشل خلافا لما وقع  
 في شرع الروضة وان انك تنجهت على بعد بان استعادته ويجزى بالندم  
 اقرب لا دابة الى ملك اولادها الدال على رغبته في بقاها ولو وكله  
 فباذن سيده ثم باعته او عتقه لم ينعزل ولو وكله اثنان معا و  
 مرتبا في تصرف خصومة او غير خلافا لمن فرق وقيل لا يوجب اتمامها  
 عليه باعته بصدور عن ربه بان ينسأ ولا منه ثم يوجبا او ينسأ معا  
 او يوكله احدهما الاخر او ياد فافقدان زبا ذك التصرف فمواثبات  
 متصرف حيث جاز لها العزل مال لم يصرح بالاستقلال فظهر ما ناتي في  
 الوصية ويترك بين ما هنا واذن لوليها واذن الجبر لاثنتين



بان اشتراط صحة العقد بان ذلك لا يشترط قصد الاجتماع  
 وتكون فيه التوسعة الا وفي الزرع فانه قد يجمع من  
 محققين المتأخرين هناك ما يوجب ما قرئت به وهو قوله بعدم المقصود  
 في التنازع الاذني التوسعة فيه لا الاجتماع على العقد **ففيه** غير  
 يتعد النظر في التوسعة ولا في ترويض امته واخرى ببعضها فمما  
 فيحصل ان يقال محل العقد ان ذلك وان كان المتأخر منها  
 مقصداً له الا وانما قد يقرر ان يريد البيع لا يزوج اي ولا يوكيل في التوسعة  
 الترويض وقبضه ان الغالب ان يريد الترويض لا يبيع ولا يوكيل في بيع  
 ويحتمل ان التوكيل في الترويض او البيع ليس ليعلم فلا يقاس بتوكيله في  
 الترويض بعد توكيله في البيع على ترويض بعد توكيله في البيع وبغيره  
 وقربها معاً وتسلم ان احدهما بعد الآخر ليس عزلاً له فمحل مطلقاً  
 لاجتماع المقصود وانما لان صحة كل عقد منها تقتضي صحة الوكالة في  
 الآخر ويصح البيع حقيقة لا في حق لا زالت الملك او التمسك فقط  
 استصحبها بالاصل دوام الملك او نصيبه لان التنازع بينهما لا يتحقق  
 الا ان ترفعا لم يحصل بطلان بغيره التنازع **واذا كان التمسك بالوكالة**  
**فستبان منه لها او لغرض في الاحتياط** فالحاكون من ظالم على مال الموكل **ليس**  
**عن قهراً** فانه لا يملكه ولا يملكه في الانكار **فغيره** ويكره هذا التفصيل الذي هو  
 المعتمد في اجتهاد الموكيل لها **فادعاهما في اصلها** وكلمته في كذا افعال ما يملكه  
 او في صفتها بان قال **وكلمته في البيع فبيته او في الشراء فبيته** فقال **بذلك**  
**فقد ارجع للاول او فبيته** راجع للثاني **صدق الموكل ببيته** في العمل  
 لان الاصل معه وصورة الاولى ان يتخاها بعد التصرف ما قبله فتعبد  
 انكار الوكالة عزلاً فلا يملكه **للثانية** وتسميته فيها موكلاً بالنظر في  
 الوكيل **ولو اشتد بجارحة** مثلاً وخصت بالذكور لا متنازع الوكيل على  
 بعض التنازع برقبته لتلفه لا في **عشرين** وهي قسورهما او **عشر** و **زعم**  
**ان للموكل امره** بالشراء **فقال الموكل قل** انما اذنت في **عشرة** وفي نسخة  
**عشرة** صدق الموكل ببيته حيث لا يملكه لانه اعترف بكفائه اذنه **وع**  
**فاذا حلف** الموكل ان وكيله خالفه فما اذن له فيه كذا ذكره وهل يكفي  
 حلفه على انه اذنت **عشرة** او لا ما مر في الخالف انه لا يكفي ذلك في  
 الجامع ان ادعى الاذن **عشرين** او **عشرة** كما دعا البيع **عشرين** او **عشرة**  
 لا **ان** يعرف بان الاختلاف هنا في صفة الاذن دون ما وقع العقد  
 به وهو لا يستلزم ذكره في لا يثبت ومن فها وقع به العقد **فستلزم ان**

بلا مدع وبذم عليه وذلك يستلزم ما مر بها وهذا هو الاقرب الى كلامهم **فان كان**  
**الوكيل قد اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد** بان قال اشترى من فلان  
 شيئاً وماله **او قال بعهده** اي الشراء بالعين الخ في عن تسمية الموكل **اشترى**  
 اي الموكل فيه **فلان وماله له وصدة** **البائع** فيها ذكره او قامت حجة في الا  
 ولي بانه سماه كما ذكر **البائع باطل** في الصورتين لانه ثبت بالشبهة والتسمية  
 ان المال والشراء غير المعقود وكنت يمين ذن المال انه لم ياذن في الشراء ذلك  
 المتدر في بطل الشراء في الجارية لبايعه او عليه رد ما اخذته للموكل وحلها كما  
 قاله البلقيين ان لم يصدق البائع على ابيه وكيل بعشرين والا فهو باعترافه  
 ملك الموكل خيا في ذمته التلطف الا في وخرجه بقوله يمين مال الموكل ما لو اشتراه  
 في الذمة فيه تفصيل ياتي في البطلان في بعضه ايضا فلا يرد هنا وقوله وماله  
 له في الثانية ما اقتصر على شرايته فلان فلا يبطل البيع اذ من اشترى  
 لغيره مال نفسه ولم يصرح باسم الغير بل بعهده يبيع الشراء نفسه وان اذن له  
 الغير في الشراء **وان كذبه** **البائع** بان قال له انما اشتريت لنفسك فاما مالك  
 او سكتت عن ذكر مال كما هو ظاهر وقال له انت تعلم اني وكيل فقال لا اعلم  
 ذلك او بان قال له لست وكيل ولا يحنه بالوكالة **فالحال** **البائع على ما**  
**لو كاله** لا على لحت ولا على في العلم بان مال الغير خلا فالحق رعيته وانما  
 فرق بين الصورتين بغيره لا في في دعوى الوكيل عليه ما ذكره  
 الثانية لان الاولى لا تتضمن في فعل الغير ولا اذنته متخوفاً للحلف  
 على في العلم على كمال الوكيل له ذلك والثانية تتضمن في توكيل غيره له في  
 هذا لا يمكن الحلف عليه لانه حلف على فعل الغير فتعين الحلف فيه  
 على في العلم وبهذا التفصيل يظهر من كلامهم رد في استصحاب الاستوى  
 المعلن على نفي العلم الذي اطلقوه **واذا حلف الثاني** كما ذكرنا **وقد اشترى**  
**للموكل** ظاهر في العلم انتم للمعلن **البائع** وبغيره كذبه للموكل **وكذا ان**  
**اشترى في الذمة** **لم يسم الموكل** بان نواه وقال بعهده اشترى منه  
 وكذبه **البائع** فحلف كما مر ويقع شراؤها للموكل ظاهر ان صدق بطل  
 وزعم شارح ان ظاهر المتن **وكبره** وقوع العقد للموكل مره بانها  
 او لا صدق **البائع** او لا رد الاذرعى بانه غير مدعيه **وكذا ان سماه**  
 في العقد والشراء في الذمة **وكذبه** **البائع** في **الاصح** اي في الوكالة بان  
 بما سمته ولست وكيله عنه وخالف كما تربعع الشراء **للموكل** ظاهر  
 وتلفوا تسميته للموكل وكذا لو لم يصدق له ولم يكن به وهذا الخلاف  
 هو الذي قدمه بقوله وان سماه فقال **البائع** بعثت الخ ولا تكرر ارضيه



اما التمايز في الصور في بعض الاقسام كما يعلم تمايز المحلين واما لكونه اعاد بها  
 التمسك استغناء لاقسام المسئلة **وان** اشترى في الدار سماء في العقد وبعده كما جزم  
 به القموني وقته وصدق البائع على الوكيلة او قامت بها جهة **بطل الشراء**  
 لا تمايزا على خروج العقد للموكل وثبوت كونه بغير ذنه يمينه وانما يملك هذا  
 مع ما امر به وفي العقد الوكيل اذ اشترى في الذمة على خلاف ما امر به  
 الموكل وصريح بالسفارة وقد جاز محمل ذلك على ما اذا لم يصدق البائع  
**وحث حكم بالشراء الوكيل** فحينئذ اشترى بالعين وكذا به البائع ان صدق  
 فالملك للموكل والا فلا يبيع فيستحب ان يوفق الحاكم بينهما فيقول له البائع  
 ان لم يكن موثقا مركز بشرا بها بغيره فقد بعتكها بها فقبل والوكيل ان كنت  
 امرتك بشرا بها بغيره فقد بعتكها بها فقبل وفيما اذا اشترى في الذمة  
 وسماه وكذا به البائع او لم يسمه ان صدق الوكيل في الوكيل والا فليس للموكل  
 فتح **يستحب** في مثل الحكم كما هو ظاهر وكذا ان قدر على ذلك فخرها  
 فيما يظهر من يظن من نفسه انه لو امر بذلك لاطيع **ان يوفق بالموكل** اي  
 يتلطف به **ليقول للموكل ان كنت** امرتك بشرا بها بغيره فقد بعتكها بها  
**وقول للموكل ان كنت** امرتك بشرا بها بغيره فقد بعتكها بها  
 عتقاده انما للموكل **والقول له** باطنا ان صدق في انه اذن له بغيره وان  
 التعليل المذكور يتقيد بصدق الوكيل او كذا به الضرورة على انه نصيح  
 بضمني العقد فهو كقوله ان كان ملكي فقد بعتك وبعثك ان شئت ولسي  
 بخر البيع مع جز ما وليس اقرا بها قال الوكيل لانه انما ياتي به اقتالا  
 للمالك للصحة **وهل يكتف بالمالك** هنا ايضا غيره من مر محمل نظر لان  
 الرتبة فيه اقوى منها في غيره ثم رأت غير واحد اطلاق وان بيع البائع  
 او الموكل للموكل ليس اقرا بما قاله ولم يملكه ذلك فاقضى له لافرق  
**وهو** متجه لان رتبة الاحتياط المقصود من ذلك يخرج من الاقرا  
 فان لم يجب البائع ولا الموكل لذلك او لم يتلطف به احد فان صدق  
 الوكيل فهو كطراف بغيره حتى حقق لأمها للموكل باطنا فعليه للموكل  
 العين وهو محتج من اذنه فله معها واحد حقق من ثمنها وان كذب لم  
 تحمل التصرف فيها بشرا ان اشترى بغير مال الموكل لانه لا يبيع لطلان  
 البيع باطنا فلا يسمي بغيره الظرف لتعذر رجوعه على البائع بملكه فان كان  
 في الذمة تعرف فيها بما شاء لانه ملكه لوقوع الشراء **ولو قال** الوكيل  
**اتي بالتصرف في المادون** فيه من بيع او غيره **والقول للموكل** ذلك صدق  
**الموكل** يمينه لان الاصل معه فلا يستحق الوكيل الجعل لشرطه على

العرف الا بيمينه **فهم** يصدق وكيل يمينه في قضاء من ادعاه وصدقه الزمان  
 عليه فيستحق جعل شرط له **وقيل** الوكيل لانه امينه ولانه قادر على  
 الاثبات ومن ثم لو كان ذلك بعد الجعل لصدق الموكل **وقيل** الوكيل في  
**الجعل** مال مقبول **لا يمينه** لانه امينه كالوديع وما في فيه نقصه الا في  
 اخر الوديعة ولا ضمان عليه وهذا هو غاية القول هنا والافضل العامة  
 بقيل قوله فيه يمينه لكن نصن البدل وكذا الوكيل بعد الجعل ولو نفي  
 فثبت له الموكل استمنا صارا مينا كالوديع **وكذا** قوله كسارا لانا الا المرفق  
 واستاجر **في امر** للعوض والمعووض على موكله مقبول حيث لم يتطل اهلته لا  
 اخذ العين لتفنع الموكل واستناعه محمل ان كان انما هو للمعني فيها لا بائنا  
 وقضته اطلاق الشئين وعرضها قوله في ذلك ولو بعد الجعل كان تحت الشر  
 بامن الرفعة في المطلب انه لا يقبل بصدق وتأييده بقوله الغفال لا يقبل  
 قول قيم الوقت في الاستدانة بعد غزله منه نظر ظاهر لان هذا ليس نظير  
 مستثنا وانما هو نظير ما مر في احوال الوكيل اتيت بالتصرف المادون  
 فيه وقد بران الوكيل لا يصدق فيه **وقيل** انما لا يقبل قوله  
 في الرد لانه اخذ العين بملحقة نفسه ويرد ما مر وقار المرفق ان  
 شرطه بالرهون اقوى لتعلق حقه بدينه عند تملكه وانما لم يرد  
 ايضا لتعلق حقه بشعائره بالعين واقتى البقعي بقوله في الرد وان  
 ليس بالادعوى لشخصي فالاعلى من قوله في قبضة في قبضة من المقبض  
 عنه لقبضه بيمينه او اعتراف موكله وادعاه رده ثم ليس هو مستطاعا عن  
 للسبب الذي تعلق به ان قبضه ثابت ودينه يبرأ ان مع كون موكله الذي هو  
 شرط على ذلك والوكيل فيها مرعا بقبضه وعواه تسليم ما جاء على من  
 استأجره الجارية اموال بطلت امانته بجان مجد وكل بيع قبضه للثب  
 او الوكالة فثبت ما يجد ضمنه للموكل لحياته ولم يقبل قوله في تلف  
 ولارد **لها** قبضته ومن لم يأت صفة صحة لا يستحق على ما اذا خوج  
 صدق اذ لا متاقتضيه بطل ضامته في الاموال ان لو قدم بيمينه بالتلف قبل الجعل  
 او بالرد ولو بعد الجعل لا سمعت على المعتد لان المدعى لو صدقه انضمت  
 وكذا اذا قامت الجهة عليه **ولو ادعى الرد على بطلان الوكيل** وانكسر الوكيل  
**صدق** الرسول بيمينه لانه لما تفتت ومن ثم لزومه الاشهاد عليه كوديع امره  
 انما كان بالبيع لوكيله ووكيل امره موكله بايداع ماله عند موته او بيمينه  
**ولا يقوم** الوكيل بيمينه **يقول** الوكيل على المصدق لانه يدعي الرد على غيره فليست  
 عليه فان صدقه في الدعي لرسوله بري على لوجه ولا نظر في تفرقة بعدد



اشهاده على الرسول **ولو قال** الوكيل بالبيع **فثبت الثمن** حيث له قبضه **وتلق**  
**وانكر الوكيل قبضه صدق الموكل ان كان** الاختلاف قبل تسليم البيع لان الأصل  
 في الحقة وعدم القبض **والذي بان** كان بعد تسليم البيع **فان الوكيل** هو المصدق **علي**  
**المصدق** كان الموكل بنسبه الي نفسه وخاتمة بتسليمه البيع قبل القبض والاصل  
 عدمه فان اذن له في التسليم قبل القبض او في القبض بعد الخلو فهو كما قبل  
 التسليم اذ لا حياة واذا صدق الوكيل في القبض وحلزون المشتري كما صح  
 جمع متقدمون وهو ظاهر وقال النفوس لا يبرأ والخبر عليه في شرح الصغير  
 لان الأصل عدم القبض ولو قال له موكله قبضت ان كان قصد في **وليس**  
 للموكل مطالبة المشتري لا اعتراضه بمرأته بقبض وكيله منه **نفس** له مطالبة  
 الوكيل بقبضه المبيع ان سلمه لا اعتراضه بالتعدي بتسليمه تسليمه قبل القبض  
**دو اعطاه موكله مالا وبعده بقبضه** عليه به **فقال قبضته** وانكر القبض  
 دفعه اليه **صدق المشتري بقبضه** لان الأصل عدم القبض فيطلب  
 الوكيل فقط **والا فليس له** لا يصدق **على الموكل** فاقال **الا يثبت** اد  
 حجه اخرى لانه يدفع لمن لم ياقضه فكان حقه اما الاشهاد عليه ولو ادعى  
 مستورا اما الدفع بحجزة الموكل فظن مامرا بالثمن **ومن ثم** ياتي هنا ما  
 لو اشهد فقايد او ما توافقه انه لا رجوع عليه وما لو ادعى في قبضه الموكل  
 صدقه في الدفع من ان الموكل يرجع عليه ويصدق الموكل بقبضه انه لم  
 يرد لحضته ولا عبرة بانكار وكيل قبض دين لو كلما دعاه المدين وصدقه  
 الموكل لان الحق له **فخرج** في الانفراد لو قال لمدينه اشترى عبد ابها  
 في ذمتك ففعل صحيح للموكل ويرى المدين وان تلقى انتهى **وساقي** اول الفرج  
 الا في ما بين فقه وهو اوجز من قوله الاشهاد وعبرة انه لا يقع للموكل لان  
 الانسان في ازالة ملكه لا يتصور كون وكيله عن غيره وكذا عن غيره لما فيه  
 من الخاد النقص والقبض وروى ما ياتي في تلك الفروع المتقدمة انت  
 القابض منه يصير كانه وكيل الاذن فان **قلت** هل يثبت الاشهاد  
 تضعيفهم قول القفال لو قال لغيره اقرضني خمسة وادعاه عن ركاف  
 صحيح بانه مبني على مشدوذه بتعويضه اذ القابض واقبض **قلت** لا لان  
 فلو اقرضني من التقدير الذي اوجب في تلك الفروع كون القابض كانه  
 وكيل الاذن **ولذا** صح استثنائي كذا بعد ان لم يمتد شي لان نقد الوكيل  
 هنا لا مانع منه فقلنا به على الاصح لا ما لم يمتد خلافا لما ذهب  
**وقيم البيوع** من جهة القاضي اذ هو المراد بالقيم حيث اطلق وزعم ان المراد  
 به ما يقيم الاب والجدي زده فسميته بيما اذ هو الاجل ولا جد

لا بين القفال

اللان



عند التماسه من زوجه ظفرا والا فان فوطه غرمه والا فلا **والله اعلم**  
**بما في الصدق** اليه **الانبياء** **عليه** **والسلام** لا حتم ان يكون منك ضيق منه  
 فان لم يكن حسنة لم يكن له خالصة لان التكلول كالاقرار وقد مر ان وان  
 صدقه لا يفرقه **الصدق اليه** **وان** **قال** **لن** **عليه** **دين** **الحال** **مستحقه** **عليك**  
 وقيلت الحيل **لن** **صدقه** **وجب** **الصدق اليه** **في** **الام** **تبا** **في** **الوارث** **خلا** **مالو**  
 كذبه وصناله فليس له لا حتم ان يقر ويثقل فيكون الدين وماخذ من به  
 واذا دفع اليه ثم انكر الدائم الحلاله وحلن اخذ دينه من كان عليه ولا  
 يرجع المودعي على من دفع اليه لانه اعترف بما ملك له **قلت** **وان** **قال** **قلت**  
 عنده عني اودين لمت **انما** **قرنه** **الاستغنى** **كا** **في** **الملك** **وهو** **وكان** **لم**  
 ينظر والى ان انا وارثه صبغة حمراء في ذلك حتى جدا فانه فيها لا ينظر  
 العادها او وصيه او موصي لم ياتحت بذكره وهو يخرج من الثلث **ومر**  
**وجبال** **الصدق** **عليه** **الانبياء** **عليه** **والسلام** **لان** **اعترف** **له** **بالمالك** **واين** **من** **الكذب**  
 به وفارق ما مر في الوكيل **فمر** **قال** **لمد** **منه** **اتفق** **على** **البيتم** **الغلافي**  
 على يوم درهما من ديني الذي عليك ففعل صح ونرى على ما قاله بعضهم  
 اخذها ما في اذن المخرج المستاجر في العرة في اذنه وانما في ذلك  
 فذهب فافضل المساقاة والحال وما لو اخلع زوجته بالن واذن لها في  
 انفاقه على ولدها وما قبله الاذم عن الموردي وغيره عن ابن سريج  
 انه لو وكل مد منه في مائة من جملة دينه صح ويرى الوكيل ما دفعه  
 ويؤاخذ قول القاضى لو امر مد منه ان يشتري له بدينه طعاما ففعل  
 ودفع الثمن وقبض الطعام فثقل في يده يرى من الدين وصار كانه وكل  
 البائع تقديرا في قبض ما في دينه مد منه وان لم يكن البائع معينا كما  
 لو امرت زوجته ان تبذل ثمنها ويصدقها للمعالي ان فهو من حرمته كالاول  
 وان لم يكن معينا فمن لم يوافق اهلهم عن كذا في عشر امداد ووصفها  
 جاز وان لم يكن المسكين ولا يبا في ذلك قوله لو قال لمد يده اسلم  
 ديني وكذا لا يصح لامرهم فنفقوا في السلم كونه محض عرفانهم بكنهه  
 بالنقض الصلحي وخفي من الامور التقديرية **وكذا** **ان** **قول** **هذا** **لا** **لا**  
 فيه ما قاله ذلك البعض لان القاضى في مثل التماس اهل القضاة ان يتم  
 صغيرا له ولا يوجب ذلك قول ابن التوحيد في مسألة النكاح وكانهم جعلوا  
 القاضى من المستاجر وان لم يكن معينا كالوكيل عن الاخر وكاله فثبت قوله  
 القاضى وصار كانه وكل البائع الى اخره وقوله ان النكاح صار من حرمته  
 كالوكيل فالوجه في مسألة البيتم ان المودعي لا يبرأ الا في الغفلة لا يتعين

الانقض **بجميع** وفي الروضة لو وكل عمرو رجلا في قبض دينه من زيد ففعل  
 زيد له دينه في قبضه **بجميع** دين عمرو او ادفعه اليه صار وكلا لا يبرأ  
**فمر** **قال** **لن** **عليه** **دين** **الحال** **مستحقه** **عليك**  
**فمر** **قال** **لن** **عليه** **دين** **الحال** **مستحقه** **عليك**  
 ليرد المداقم والا زوجه من كان من كان زيد وحل القرض الا وحده لا ينظر  
 الدافع وكيل في الدفع ليرد ولا في استيفاءه فكان به متقد باذن لا انفاق  
 لو دفع دينار الاخر ليدفعه لغيره فدفعه اليه وقال احفظه في ذلك **فمر**  
 كان من كان الدافع لا الغريم **فمر** **ان** **اعترف** **في** **الحال** **لغيره** **ادفعه** **فمنه**  
 ايضا والقار عليه كما هو ظاهر **لان** **استيفاء** **الدافع** **غيره** **في** **الحال**  
**الفهر** **هو** **فمن** **الاشان** **من** **قرئت** **ومر** **في** **الخبر** **بما** **من** **خلف** **منه**  
 على المجرم فان كان له على غيره فذم عن اوله على غيره وشيئا مما العام  
 عن محسنه فهو والوارة وعن حكم شرعي فهو الغنى واصله قبل الاجماع قوله  
 تعالى يهدى الله ولو على نفسه **قال** **المفسر** **في** **شهادة** **المرة** **على** **نفسه**  
 طرأه غرار وجب الشئ بعد ما انبسط الى امرأة هذا فان اعترف فانجرها  
 واركانه اربعة مئة ومقره وقوله **وبه** **وصيغة** **انها** **الاقراء** **من** **مطلقة**  
**التميز** **اي** **المطلق** **الزبد** **بالامام** **في** **مال** **يقت** **المال** **او** **السيد** **الموقر** **به** **ولو**  
 بخلافه وقبضه حال ضاه او جنونه وتيسر من اهل الباطن استيفاءه انك  
 يكون له ولا الشرع وما ياتي في مسائلنا الاختار ولو اقربتي واستلم  
 اختياره فثبت بدينه بان كان مكرها الا ان ثبت انه كان مكرها فثبت  
 اقراره بانه مختار كما في ومران طلب البيع اقراره بالملك والعارية والاقرار  
 اقراره بالملك المنفعة لكن تعيها الى المقتضى هو ظاهر **واقر** **والصبي** **وان**  
 راضقا واذن له وليه **والجئون** **والقاضي** **عليه** **وكذا** **من** **زال** **عقله** **باعتد**  
**به** **لا** **استقوا** **اقوالهم** **فصل** **الاول** **في** **التفريع** **بالعائتي** **وفيه** **نظر**  
 اذ لا حصر فيها قبله ومفهوم امره ورضيع **فان** **ادعي** **الصبي** **او** **الضبيته**  
**الباوع** **بالاحتلام** **اي** **تقول** **المن** **تقطر** **او** **دوما** **او** **الصبيته** **البلوغ**  
 بالحيض **مع** **الامكان** **ان** **يلغ** **سبع** **سنتين** **فمنه** **بقرب** **سدا** **لانه** **لا** **يقول**  
 الا من حرمته ولا يناخذه امكن السنة على الحق لانه مع ذلك  
 عسر كاي **والخلف** **ان** **خوم** **لانه** **ان** **صدق** **لم** **يحتج** **الى** **بين** **والا** **فالصبي**  
 لا خلف وانما توفيقه عليه العطاف اذ ادعي الاحتلام قبل انقضائه الحرة  
 ما نكح امر الممسك لانه لا يلزم من حكمته الحذف وازا بد واشتات  
 اسم ولد مرتزق طلبه احتياطا لما لا الغيبة ولانه لا حصر لها يعرف به

الاقرار  
 من  
 ٨٥



صحة عيشه واذا لم يجد فيبلغ مبلغا يقطع سلوغه لم يوافق لانها مخصوصة  
بقبول قوله اولا فلا تنقصه **وان اذعه بالسنة طوبى بيته** وان كان  
غريبا لا يغير في سهولة اقامتها في الجلالة ويشرط فيه اذا اقرضت السنة  
ان تقبضه للاختلاف فيه **نعم** لا يعود الا طلاق من فقيهه موافق لما  
في مذهبه لا ما هذا ظاهره لا استثناء ولا خلا فيه عندنا وبه يفرق  
بين هذا ومطابقة الآنية في الدعاء وبه يفرق بين **نعم** ان يتبدل  
ازبع نسوة لولداته يوم يتزوجان وحيث بين السن كما هو ظاهر  
وخرج بالاختلاف والسن ما لو ادعاه واطلق فيمنع نفسه كما رجع في  
الاذى فان تغدراستفسار الحة الاول باصل الصبي وقد يباين ما رجع  
قول الا بغيره ليرشد سلوغه ولم يبين ان عه قلا الا ان يفرق بان على  
مع خوفها اذا لا بد منها قضية بانها لم تحق احد فوعده قبل الشهادة  
به وانما يتوجه بعض الآباء ان كاذبين موافقين لمذهب الى ان في  
البلوغ ونوع ذلك القياس انه لا بد من استفسار رها ويفرق بين هذا  
وما قدمته في السن بان الادب هنا اقرب **والشبهة** **والفيلسوف**  
**حكم اقرارها في بابها وقيل اقرار الفيلسوف بالكاذب** مطلعا  
**والرفيق** **بوجه** بكسر الجيم **عقوبة** كزنا وقروح وشرب خمر وسرقته  
بالنسبة للقطع بعد التهمة فيه لان النفوس محبولة على النظم من التوهم  
ما يمكنها ولو عني عن القود على ما تعلق برغبته وان كذبه السيد لانه  
وقع فيها **ولو اقر ما دون له في القارة** وعنه **بدين** **مناية** **لا تقع حب**  
**عقوبة** اي جدا وقرح الحنانية خطا او غصب وان لا يبا وجهتها  
كسوقه وان زعم ان المستزقة باقية بدها وان يدسده **وكذبه السيد**  
في ذلك او سكت **تعلق بدنه** **دون** **خسنة** **للتهمة** فينبع به اذا  
عنت اما اذا صدقه وليس موهونا ولا جانيا فتعلق برغبته وساع  
فيه الا ان يفديه السيد بالاقل من المال وقمته ولا يتبع بان يوقد  
الاعتقالات التعلق اذا وقع بالرقبة المحرقة **وان اخذت في معاملة**  
وهو ما وجب برض مستحقه **لم يقبل السيد** وان صدقه ان لم يكن ما ذكروا  
**له في التفاق** ان يعلق بدنه فينبع به اذا عنت لتقصير معاملة **ويقبل**  
اقراره بدين التفاق **ان كان** ما ذكرنا له فيها قدرته على الاثبات ومن  
ثم لو حججته لم يقبل وان اضافه لمن الاذن لغيره عن الاثبات **فانما**  
مع اقراره بالكلية على الغرض المتأما يفي بهم في دمه والعهد لو قيل فان  
حق السيد بالكلية اما لا يتعلق بالتفاق بالقرض فلا يقبل منه واستشكل

بانه

بانه ان اقتصر لنفسه فهو فاسد والتجارة باذن سيده فينبغي ان يودي  
منه لانه مال في ارضه وتوحيه ان السيد متكررا لقرض ليس من لوازم التجارة التي  
يعتبر عليها التنازع فلم يقبل اقراره به على السيد ولو اطلق الدين لم يقبل ايضا  
اي الا ان استفسر وقصر بالتجارة **ويؤديه** ما ذكره في غير ما يحتمل لافاسد  
لان الاذن لا يشترط **ومن كسبه** **وما في يده** كما مر في بانه واقراره كمنع  
بالنسبة ليعتد القن كالفن فياخر ولحقه الى كالي قيامهم ما لم يرد دمه في  
بعضه الوقف لا يوجب الخلق لانه هنا ما لا خلافه فياخر **ويصح اقراره**  
**من المومن** **لا يوجب** دعوى او دين فيخرج من دماء مال اجماعا على ما قيل **نعم**  
للو ارض خليفه على الاستحقاق فيما يظهر خلافا للفتاوى ويؤيد ما ذكره في  
يتوجه اليه في كل دعوى لو اقر مطلقا بها لزمته وما ياتي في الوارد وتكون  
التهمة فيه اقوى لا ياتي في توجه اليه **وكذا** **ايضا** **اقراره** **لو اقر** **مال المومن**  
بال ومنه اقرارها فيمنع صدقها واقرار من تركه الا بيب المال سلم ولعل  
اقراره بوجهه مع قبض في الصورة قبل فان لم يقبل في التهمة او قال في عني  
عرف انها ملكه هذه ملك لوارثه في حال المرض كذا في **على** **للذهب** **وان كذبه**  
بغير الورثة او بعضهم لانه انما يبي حاله يصدق فيها التاذب ويتوجب العاخر  
فالظاهر صدقه واختار مع عدم قبوله ان اقر لنفسه الزمان بل قد تقطع  
القران بكذبه حال الاذرى فلا ينبغي ان يجزى الله ان يقضي او يقضي بالصحة  
ولا شك فيه **اذا علم** ان قصده الزمان وقد مر مع جمع بالمعنة في ذلك لا يفي  
للمعقولة اخذ **وليس** **الورثة** **تخلفه** **انه** **اقراره** **بحق** **لا يبرئ** **الاقارب**  
به فان ملكا خلقت وقاسم ولا تسقط اليه باستقامتهم كما مر به مع فلم  
طلب ما بعد ذلك ويصح اقراره لو اقر بغيره كاذب او عقوبة جز ما وان افتر  
الى مال وفي الجواهر هنا فلو كان للمريض دين على وارثه فمن به اجنب  
فاقر بقبضه من الوارث عكسه ما هو مبني على ضعف وهو عدم صحة  
الاقرار لو اقرت قطعه بعضهم مبنا على الصحيح فاغرضه بالسب  
في محله **ولو اقر في صحة دين لشخص وفي مرضه** **بدين** **لا خير فيه**  
**الاول** بل هو سواء بالوئحة بجينة وكالوض من بعد موته فغير قد يعل  
وعليه **دين** **لا خير** **ولو اقر في صحة او مرضه** **بدين** **لشخص** **واقر** **وارثه**  
**بعد موته** **بدين** **لا خير** **بدين** **الاول** **في** **الاصح** **لانه** **خليفة** **مورثه** **ولو**  
اقر في مرضه بدين ليرد عه بدين لغيره ومات ولا مال له غير هاسلت  
لغيره **ولا يصح اقراره** **بدين** **بدين** **على** **اقراره** **بان** **صرف** **لغيره** **كسبا**  
تقرضه اما مكره على الضمن كما مر في ليصدق في قبضه انهم فيها



فصحة حال الفرج وبعد على استكمال قوي فيه لا سيما ان علم انهم لا يرفعون  
 الضرب عنه الا اذا خذت مثلا وغناه ما وجوهه ذلك ان الصدوق لم يخصص في  
 الاقرار لكن اطال مع في ردة قال ابن عبد السلام في قناوية ولو ادعى  
 انه باع كذا مثلا مكرهه لم يسمع دعوى الاكراه والشهادة به الامنعة واذا  
 فضلا وكان اقر في كتاب الشرايع بالطواعية لم يسمع دعواه حتى تقوم بدنة  
 بانه اكره على الاقرار بالطواعية وفيها اذا فصل دعوى الاكراه صدق بها  
 ان ثبتت ثبوته كذا على طه لجنس مدار ظالم لا على حدود دين وتنفيد  
 قول به قال القفال وبنى الاثر يد حيث دلت خبره على الاكراه  
 فان ثبتت كتب صورة الحال لم يسمع الاكراه وذكر القزويني واخذ السبكي  
 من كلامه لم يجزى من حصة الشهادة على فقير او محسوس وبه جزم العلامة  
 فقال ان ظهرت قرينة الاكراه او لم تجز الشهادة عليه والا وحده عند ظهور  
 تلك القرينة يغلب دعواه الاكراه سواء كان الاقرار للظالم لنفسه او لغيره لما  
 بل للظالم على الاكراه وتقدم بينة الاكراه على بينة اختياره فلو كان يقر  
 وزال اكرهه ثم اقر **ويشترط في المقر له ثبوت** بحيث يمكن مطالبة المستر  
 اليه قوله الجمل عند كماله لا جد هو لا العترة بخلاف لو اقر من البلد على  
 ان لا ياتك انما محصورين فيما يظهر ولو قال واحد منهم انا المراد وفي عليه  
 ان صدق المقر به فانه قال لا جد على ان يقر في ذلك الرعي مكية في  
 تخلفه فان حلفت لتسعة فربما يخص الالف في العائنة فما خذ به بل يمين او  
 يحلف ايضا لاحتمال كونه في حلفه للمذي قبله بل محتمل ثم رايته قالوا في  
 ان كان هذا البلد اعراسا فاستأجر طولي والافندي حر واستكمل لوانك  
 الحث في يمين كان اعترافه في الآخر فقوله لما حث في يمين التسعة وعكسه  
 وهذا ظاهر في ترجيح الاول ولو اقر من محمول كعند مال لا يعرف بالمال  
 لواحد من اهل البلد فرغ منه اي نزعنا ظاهر بيت المال لانه اقرار على  
 ضام وهو بيت المال ويظهر ان في له مال يدع او تم قريته على انه لقطعة  
 كان بيده ثلث من عين واحسوسها واخر نصفها فاقول لخصته لها او قال العين  
 لها وفي ضمن حصته بينه بالنصفين اهي ظاهر جردا من الترجيح بلا مرجح  
 وكون احدهما له اكثر من الآخر لا يصلح للترجيح **ثم** ان قال اردت التوزيع عليها  
 بحسب حصتها قبل لاحتمال ولا في الميدي في ليدان لم يصدق **والحلية**  
**استحقاق المقر له** حسبا او شرعا لان الاقرار به كذا **فلو قال** له على  
 الان الذي في هذا الكيس ليس فيه شيء او **لهذا الدابة على ان** او اطلق **فان**  
 اما الاول فغرضه ويعرف بيقينه وبين الف في هذا ولا شيء فيه بان اقتضا

على

على له على الدمت حمل فكان قوله في هذا ولا شيء فيه من جهة المرفوع والخلاف  
 الاقتصار على على المحلف فانه غير متحمل حيث لا عرفه فوقع قوله الذي  
 في الكيس على الارض او من من اخذه انه لا فرق هنا بين ذكر الذي وجد فيه  
 رايته شفا قبل فافهذ او شرح فيه لغيره فاما ما في هذا في خبر  
 ظاهر واما جرحه في عامي من فصد والذي يتجه فيه استقصاءه والعمل  
 بالاداه فان لم يدرى من فعله لا احتمال ولا قرينة بل قرينة اصل البراءة تولد  
 الانفا واما الثاني فلا احتمال ملكها واستحقاقها ومن حملها كانت سبلة بخود  
 وصحة او وقف صحيح لا محالة **فان قال** على لردة الدابة **بسم الله الملك** وجب  
 لا يمكنه وبسبب ما لا ينافي بعضها واستيفاءه بنفعها لا يحمل ما ملكه بل لا ماله  
 على ما يملكه حال الاقرار لانه الظاهر فان ارد غيره قبل بما اوصى به ولو  
 لم يقل لما ملكه لم يحمل على ما ملكه خالا بل يستعسر في جعل نصيبه فان مات  
 قبل رجوع فيه لوارثه فيما يظهر وليس في هذا اجماع المقر له لانه لما رط اقراره  
 بعينه هو هذه الدابة صار المقر له معلوما متعاقا كفي به بخلاف ما مر  
 في رجل من اصل حرة والبلد لا يراه وان عينت لست مستبسا الاستحقاق فلم  
 تصلح للاستتباع ولو اقر بيمين او دين حر لم يمتنع بيمين او دين لوق ولله  
 لخاله الحرة في حوزها لم يكن المقر له لسيده ما لم يوافق فان عتق فلم  
 وان مات فمات فهو **وان قال** **لمحمد بن عبد الله** على وعندي **بارك** من فدايه  
**او وصيه** له لزومة لا معناه والمخيم في ذلك وفي الجمل اذا وضع **ثم** ان انفصل  
 لاكثر من اربع سنين من حين الاستحقاق مطلقا او لست اشهر فلكسر  
 من حين ذكره في قرائن لم يستحق نظير ما ياتي في الوصية **وان استند**  
**الحرية لا يمكن في حقه** كماله على ان اقر بيمينه **فلو** ذلك الاسناد  
 لا سيما لندون الاقرار لانه وفيه محسوسا لا يطلعه ما عتقه كماله على  
 ان من يمين جزا ما لو قال باعني كذا ماله فالأقر بنفسه هو المقتض  
 كما عني جزا بالان وبهذا التفصيل الذي ذكرته يجمع بين اطلاق جمع  
 الفا الاقرار وهو صحيح كلاما لروضة واثنان واخرين الفا الاسناد  
 وصحة الاقرار واطال في الانتصار له ونوهم ما في الروضة والمائن  
 على انه يمكن ترجيحه ما قبلها باطلا فيه بان قرينة حال المقر له ملحة  
 للاقرار له لولا نقد برأحتا لا يبعد وتقدر انما المحسن عند الاقرار  
 دون التقيد بجهة مستحقة بخلاف الف من يمين حر فانه لا قرينة  
 في القولة تلغيه فعمل به واستقط منه المبالغ وهذا معنى ظاهر  
 نعم الاستقسانك به في القوت فتخليط الصم في مائة من كلام الحرمان

به



الاقرار هو العنوي في حقه فاما من المستعمل شرعا ان يقر لغيره تحت  
 يد من او عين ويظهر ان محله في غير من عات خرافته ومكده قبل ثبوت حقه  
 بخلاف من اقر له قبل ذلك فانه قد **قلت** بان يقر لغيره على ان يكون وان يقر  
 وهذا بنا في عدم ما ذكره من حمله شرعا **قلت** يعرف بانه ضمانا قام ما بين المقر  
 له حالة الاقرارين صحة وقوع الملك له بهل وجه فقد وه من حيث لا ينظر  
 لذلك ولم يعم به مانع حالة الاقرار كذلك فظهر وان كان ملكه وان  
 يروا ان ثبت له دين بغير صدق او خلع او جناية فبقر به لنفسه وعقب  
 ثبوته لعدم احتمال جزيان ناقض كما لا يخفى ومن ذلك ايضا ان يقر تحت  
 ارثه لاخر بالقبضه **وان اطلق** الاقراره ولم يبينه الي تبي **في الاقرار**  
 ولحمل على ما يمكن في حقه وان ندر كوصيته او وارثه فلا يملك الميراث على  
 القيمة ما لا يكون ان الفصل حيا ولا يستفهم فان مات ولم يستفهم بطل الاقرار  
 ويقر بينه وبين ما قدمه بانه لم يذكر السب المزمع بخلافه هنا اما ان اسبكت  
 لم يكن بيد الاقراره لو على الترخي فليس جزم ما بالواقع لغيره واطلق وهو ليس  
 مستحب كقولهم **وان لم يملك** به عين او دين ووارثه **المقر** في اصل بطل  
 ولكن في حقه فقط **وتكر** المال في دينه في صورة العين ولم يطالب بالدين  
 في صورته **في الاصل** لان يدره بغير الملك ظاهرا والاقرار الطارئ عارضه  
 انكارا لم يفسد ومن ثم كان المعين ان يدره بغيره عليه هو ملك لا محرم  
 استحقاقا وقت الزكش حمله وطئه لاقراره بغيره عليه قال بل  
 من غيرهم جميع التصرفات حق بوجه وديان التصرفات المذكور ما وجب  
 كمال العمل بذكر الملك ظاهرا فقط واما باطنا فمدا رفيه على صدقه  
 وعدمه ولو ظاهرا فلا يصح ما ذكره باطلا فله **فان رجوع المقر في حال**  
**يكذب به** مصدر مضاف للمفعول **وقال غلط** او تعدد الكذب **قل**  
**قوله في الاصل** بناء على الاصل السابق ان اقراره بطل اما على مقابله فلا  
 يقبل ما رجوع المقره واقامه دعيه به فلا يقبل منه حتى يصدق ثانيا  
 لان نفيه عن نفسه بطريق المصادقة وفي المنزلة في الالتزام وكانا نفي  
**فصل** في الصيغة وشرط القبط او كتابه ولو من ناطق او اشار  
 اخبر شربا لا التزام **قوله** على ان يقر بما اقر او احسب لغف وجمعا  
 اعلم او شربا صحيح وقوله ليس على شي وتلك على ان درهم لم يجب ما  
 جود لكن لما قضت ما قبلها او قد يستشكل بان المعنى ليس على الا  
 الت درهم وفيما بان الشافعي في تلك اظهر وقوله لا امرأه التز وبعث  
 امرا وليس قد تروى تحت قتالت بل لم يجده لم يكن ما قاله اقرارا منه على

الاصح بل هو استقره وقوله زيد **كذا صيغة اقرار** لان اللام للملك ثم ان كان ذلك  
 مع ما كان يدره هذا التوب او خذ به فان كان مبدع حال الاقرار والتعلق اليه  
 لزمه تسليمه لزيد او غيره كمن يقر او الغا استقر ان يضمن اليه شي ما يات  
 كمنه ي اوعى لا يدره خذ لا يقتض لزوم شي للمقر في هذا التفصيل ذلك  
 كونه صيغة ولم يذكر لزوم به **نعم** ان وصل به بغيره عن الاقرار بغيره  
 كذا بعد موافق او ان فعل كذا لم يلزمه شي كالحجبة الا اذرى والثانية ماخوذة  
 ما ياتي في الحقات بشا الله انه ليس من تعقيب الاقرار ما يرقعه **وفي له**  
**وفي** في تعني او بالثبوت بعد ما ذمى كل على انفرادها **المدعي** الملتزم في الدية لانه  
 التباد رمنه عرفا فان اراد العين قبل في على فقط لا يمكنه اي على حفظها  
**وفي** ولدي **وعندي** كل على انفرادها **للمعين** لذلك وهو على ان يقر بالتب  
 هو لا يدره ففعل قوله يعينه في الرد والتلف وقلي كثر ولم صالح لهما  
 كما رجحا فاعترضا من الام انه كمن اي فيصر في عند الاطلاق **الدين** **ولو**  
**قال في حكاك** الفاء واقض الفاء الذي في عليك فقال لا يلزم من تسليمه اليوم  
 لم يكن مقر الا الاقرار لا يثبت بالمقر يوم اي لضعف دلالة فيها المطلوب فيه  
 التبع او الفاعل العاقل وهو الاقرار به هذا عند قول التاج **السب**  
 مضاعف له وهذا بقوله من يقر ما يقره على قوله ان ربح ووجه ان قاعدة  
 انه يتأق حق على الاصل التدر في الاصول ان المفهوم بعد به في غير اقرار ان ربح  
 ما قررت ان الاقرار ربح عده لك لا خصاصه من حد احتياط ومن ثم اختلف  
 ان فحله انه انما يدره بالمعين ولا يستعمل الفدية لكن بزيادة ما قررت  
 ان الفتن القوي لم يدره بالمعين كما مر جوابه في التوضيح ولو كان ما  
 ذكرته قوله لو قال لي عليك الف فقال ليس بين علي التزني الف لم يلزمه  
 شي لان التزني لا يدره عليه لا يوجب اشد ولا اشد ما دونه ولو قال لو زيد  
 على التزني ما لك ففهم الام لم يكن اقرارا لو ادر منه ما لو ليس بها فانه  
 اقرارا لزيد على زيد بعد ما قاله التاج قوله الرخصة لو قال اقرضك  
 كذا فقال ما اقرضت غيره كان اقرارا به انتهى فهذا فيه ثبوت الاقرار  
 بالمفهوم **قلت** لا يدره لان هذا في قوة ما قرضته الا هو ومفهوم هذه  
 المصيغة وهو ثبوت اقراره اعلى لغا فهم بل قال جمع كقول انه امر  
 فلا يقاس به مفهوما الظاهر الخلف في حقه فان **قلت** سياتي قوله لان  
 المفهوم من هذه اللفاظ غير ما اقر او هذا في العمل فله بالمفهوم  
**قلت** هذا لا يدره علينا لانه في الفاظ امر العرق في استعمالها مراد منها  
 ذلك وهذا لا يتك في العمل به وكلامنا في مفهوم لفظ لم يقر العرق في







عنها وبها شهدوا وبدا اللغظ ثبت لوقفا انتهى في صحتها ترى في الصحة  
مع قوله شهدوا على الخ ووافق على ذلك أبو بكر بن ش وأقرها في المتوسط ولا  
يعارض قولنا في المعنى لو قال الموضع التي كانت أسبقها ووجدوها  
في هذا مكانا فلان وما في التامير لا يعرف حدودها كانت **الاقرار** ولم يجر الشهادة  
عليها أي بحدودها وأما على لفظها بالاقرار في الشهادة جازية كما نرى به  
فوقهم كانت الاقرار في حق ابن الصلاح انه لو وجد ذلك أي استشهدوا على  
من عرفنا استنما له في الاقرار في اذني السبي بان قوله ما نزل في دفتري محمد  
يعلم بغير علم انه في حالة الاقرار وقوف ما حدث بعده أو شك فلهذا  
قال غيره في وقف ما علمه في نظر اني وهو ظاهر **فصل** ما نزل على  
الاولين والذين بعده في قولهم لو قال أقول على بالحق لم يجر في الاقرار  
جزوا وهذا ليس جازا لا امر بما ذكر وقد علمت انهم جزموا بجزء الاقرار  
بقوله لم يجر مع كونه وقع تافهة فهو نظير قوله استشهدوا على بالحق فان  
**قلت** هل يمكن الفرق بانه ناصح هنا بانه امر بما ذكر عنه كما في ذلك  
متضمن للالتزام وما فيها من احتمال ما يحد في ذلك لا يجر في الشهادة والبالغ  
له على فانه لم يوجد فيه ما يتضمن ذلك **قلت** يمكن تكملة حفي فانه ما ذكره  
من الزوم في القطع به في ذلك استلزاما على ولكن كضعف ما  
سكنوه فبالله ولو قال في عيسى عشر من دنانير فقلنا صدق له على  
عشره قرار بطلان به بل منها لكن القرار على **فصل**  
فما تضمنت بالذين الرابع وهو المقرب **فصل** في القرية ان تكون  
ما تضمنت المطالبة به **وان لا تكون سبعا** **فصل** في القرية ان تكون  
الذين عن الملك وانما هي اربعة عن كونه ملكا المقر له **فصل** في داره  
**او في اوداري** استثنى عنها لنفسه لزيد ولها الاقرار **او في داره**  
**على زيد لغيره** وهو **فصل** لان الاقرار في اليد ينقض الملك له تنافي  
اقراره به لغيره فلهذا على الوعد بالهبة ومن ثم صح مسكن او ملبوس  
له اذ قد مسكن وليس هو ملكه وتورد النظر في قوله داري النفي  
استكنا كان ذكر هذا الوصف فحينئذ على انه لا يرد ما لا إضافة الملك  
اما اذا ارد الاقرار بما ذكر فيصير كما قاله المعنوي وقوله لا يرد الاثر  
للا رادة هنا فبشكل قوله ايضا في الدار التي ورثتها من ابي لفلان  
انه اقرار بان ارادة اذ لا فرق بين انشئتها مثلا وورثتها وبوجه  
ذلك بان ارادته الاقرار بذلك تبين ان مواده الشرا والارث في الظاهر  
دون الحقيقة او باسما على زيد لغيره وصح اذ لا منافاة ايضا والذين الذين

كان اقرارهم

قال ابن القيم  
في المحلى  
في كتابه  
في كتابه  
في كتابه

في

لما علم به ولم يصح الا ان قال وامر في الكتاب عارضة وكذا اذا ادوا  
قراره فليطو اذ لا يجر وجران من لغيره وفي المعنى والجمع وارث  
الخاصة والخاصة لا تصح الاقرار بها لغيره وثوبها وعليه يحمل قول المعنوي  
فصل في صحة الاقرار فيما جازا لم يعلم انه المقراد لا يجر الملك بالملك **فصل**  
**في القتل** **وكان يلقى الى ان اقررت به** **فصل** **في اقراره بالحق** **فصل**  
فصل في اقراره بقتل لا استقلاله ومن ثم صح ما صا هذا ملكي هذا القتل او هذا  
وكان ملكي زيد اني ان اقررت لانه اقرار بعد ان جازا وعكسه ونحوه  
يصح هذه التبعي فكل لفلان وانما لم يقبل قول شاهدنا قص كما على ما ذكر  
وان امكن الجميع فيه لانه تحت طائلة الشهادة ما لا يقاطع الاقرار **فصل** **في اقراره**  
من الاعيان **في اقراره حسنا** او **عكسا** **فصل** **في اقراره** **فصل** **في اقراره**  
مدع او شاهد بغير لفظها وافهم المتن ان هذا شرط لتسليم الاقرار  
فيصير حتى اذ اصرار في يد عمل به كما ياتي ويستثنى ما لو باع القاضي ما يملك  
قدم وادعيه فاقبله فتعقب وما لو باع بشرط الخيار فادعاه ولم يقر  
البايع في مدة الخيار بانه ملك الدعي فيصير اقراره ونفسه البيع لان لغيره  
وما لو وهب لولده عينا فاقضه اياها ثم اقرها الاخر فقبل على ما في  
البيان كذا بانه لا يجر على ضعفه ان الرجوع بمحض مجرد التعريف **فصل** **في اقراره**  
**ولم يكن في يده** **فصل** **في اقراره** **فصل** **في اقراره**  
لغيره حالا **فصل** **في اقراره** **فصل** **في اقراره**  
الي يوق او يجرى ما كذا الى اذ اقر لا يقبل ضمة فاقضضه لغيره لا يجرى  
فيه من صحة الاقرار ووقف الامر لتعذر تسليم المقر به لان يد الشريك  
حالة فان صار بين المقر ما يمكن به تسليم الحق المقر به او جزئه والافلا  
ولا قيمة لها لا يولد لان الشرط ان تكون من القرض وهو ضمان غيره  
لتعذر القيمة والضرورة في هذا المعنى **فصل** **في اقراره** **فصل** **في اقراره**  
شبههما **فصل** **في اقراره** **فصل** **في اقراره**  
الذي يترتب عليه جميع الاحكام الاتية **فصل** **في اقراره** **فصل** **في اقراره**  
البايع ورقتين المشتري عنه وشبهة الخ في زعم المقر غير باعتبار ظاهر  
الاستحقاق او باعتبار ما كان او باعتبار مدلول العام اما لو انشئ امر  
بغير ما لو كالملة فلا يولد لان الصحيح ان الملك يقع انشئ المعنوي **فصل** **في اقراره**  
في اقراره **فصل** **في اقراره** **فصل** **في اقراره**  
تبعه المشتري لان اعتراجه بجرته مانع من حمله بغيره من جهته وبيعها  
بيع من جهته البايع فيثبت فيه احكامه وكان سكونه هنا عن ذلك



لا اختصاص للخلاف بالاثباتية ككبر صريح في المطالب بان الخلاف ثم يأتي هذا ايضا  
 ولا يرد عليه ان لا بد من تقييده **وان قال اعتقده** البايع وانما يسترق  
 ظاهرا **ما تقدم من جهة** اي المشتري لذلك **وصح من جهة البايع على ان ذهب**  
 فيها عند السككي وفي البايع قطع عند الاستوي بنا على اعتقاده **فثبت**  
**فيه المختار ان** اي المختص والشرط وكذا اختيار عيب العين **للمبايع فقط** دون  
 المشتري لما تقدم من جهة من جهة ومن ثم لا يرد به بيع ولا اربح لمخلاف  
 البايع اذ لو رد العين للمعين بسبب ما لم يسترد العبد بخلاف رده بعد  
 عتق المشتري في عود ذلك لانها لم تكن على عتقه ثم وكذا ان ما يوزن بمغزو  
 مع كراهه منه لانه قد نقص من استقاده **وصح البايع بالخيار** او لا يملك  
 الاختيار بين الحق السابق لبيع المملا ومفصلا واداره ما تقدم اليه باحوال الصبر  
**فاذا قال ما يدعيه** فلان في تركه فهو حق عند الوارث او له على من قبله  
**تسببه بكونه بايعا** **وان قل** كغلب لصرف الاسم فان اشتهر من التسمية  
 او نزع فيه شيئا في قريبا وصحيف الامام ما يقول مال يسد مسدودا ويغزو  
 يحصل به جلب نعم او دفع ضرر ونظر فيه الاخرى وترد بان الراد بالاول  
 ماله قيمة عرفا وان قلت حد كغلبه لما صحت ان يكون مقول ماله ولا ينكس  
 وقولهم في البيع لا تعد مالا اي متولا **ولو فرض** **بالايقول** **لكنه من جهة**  
**حظله** او بما اي كحسن **لذلك اقتضاه كطلب** مع الصدا وحراسة او قابل للعلم  
 ومسته لمضطر **ومرجع** وهو الرذل وحق خفية وجد قد في وورديت **ففي**  
**في البيع** لانه من غير اذنه وجب رده وحسب بعتي في ذمتي فلا يقبل  
 فيه من جهة حظله وطلب قطعا لانه لا يثبت فيها **ففي** **فقال** لانه هذه الار  
 وما فيها صح واستوتت جميع ما فيها وقت الاقرار فان اختلفا في شيئا هو  
 وقت صدق المقر وعلى المقر بالثبت اخذ من قول الروضة لو قرله بيمين  
 ما يذره او ينسب اليه صح وصدق المقر ذاتا رعا في شيئا كان يذره في  
 قضيته انه لو اختلف وارت المقر والمقر له صدق وارت المقر لانه خليفة موله  
 فيقول على كل العام بوجود ذلك فيها حاله الاقرار او خذ ذلك ولا يقنع منه فقلته  
 لانه لا يثبت فيها مشاورة افي من الصلاح وهو اوجه من قول القاضي  
 بصدق المقر لانه ان الصلاح ولو كان المقر وجه مسألته معه في الدار قبل  
 قولها في نصف الاعيان بعينها لان البدلها على جميع ما فيها صلح لاحدها فقط  
 او لغيره **ولا يقبل** **بالايقول** **فثبت** **موجب** **لا ينعقد** **فيه** بوجه حاله ولا بال  
 ومن غير حقومة لان على بعتي شئ حق وهذا الحق ولا انحصار في  
 السككي قبول نفسه بيمين وجراد اقر له لانه يتر عليها اذ لم ينظر عا وجب

رد هاله

رد هاله قال كنتم اطلقوا هذا عدم القبول ولم يفرق بين ماله ودمي واعتبر بها  
 فيه نظر والاوجه بالحقه ومن ثم اعتقده الاستوي وغيره **وعندي** **من** **وثبت**  
 منه شيئا يصح نفسه بالايقيني اذ ليس في لفظه ما يشير بالانحصار ومن ثم  
 لم يقبل بيعه عاده وجد قد في واستشكل الغصب بانه الاستيلا الا في وهذا  
 غير ماله ولا حق وقد يجاب بانه لغيره عرفا يشوب ذلك شيئا لنفسه **ولا**  
 تقبل ايضا **بما جده** لم يرض **ورده** **سلام** ليعده عن الفهم في مرض الاقرار اذ لا  
 مطالبة بها وقيل بما في له على حلالا فذلك قد شاع استعماله في ذلك كمالا  
 مالا لاطالب به عرفا وشرعا فقد عده حاصل اده عليه ولا من حق المثل على  
 السلم والشر لا يرضى من الحق هو المثل المطلق لا الشئ المقرب له اي لانه صار خافا  
 بغيره على ماله السككي واد الاستعمال الراعي الفرق بين الحق والسوحي  
 مع كون الشئ م فليقبل يقبل في تصوا الاخص مالا يقبل في نفسه والاعم واعني  
 الفرق بان ان كان لا يستعمل طواجر الانداز وحققها في الاقرار بل قال  
 اصل ما بين عليه الاقرار ان لا الزم الا اليقين واطرح اليقين ولا استعمال  
 المقتضى وهذا امر في انه لا يندم الحقيقة على الحجاز ولا الظاهر على المول  
 في هذا الباب انتهى وليس مرجح في ذلك بل ولا طاهر فيه كفي ونعموم  
 الشئ بالثابت من قيم ان التراد باليقين هنا ما اختلف عنه الاحتمالات الوهم  
 المتفرقة في الاصول يقضي ان لا يوجد اقرار بغيره الا نادرا ولا انشور  
 هذا ذكوب ومن سبب فروغ الباجع ان تراه باليقين الظن الغفري  
 ويقول ولا استعمال الغلبة في حيث عارضها ما هو اقرب منها وحق الحق  
 وزق السككي **ولو اقر حال او اعظم او قبل او نشأ** او نفسه او الثمن ماله  
 زجر المشهور بالمال الكثير كان معها خنسا وقدر وصفته فثبت **ففي** **بما**  
**على** **للبيع** **ان** **في** **عني** **من** **خسره** **بما قل** **منه** **ان** **المال** **وان** **لم** **يقبل** **لكنه**  
 من رقع باخذانه اي صالح للاكل والا فهو من ليس بماله ولا من خنسه  
 لان الاصل براءة الزمة صافقه ووصفه بغير عظم محتمل انه بالنسبة  
 لتتبع حله او لشخصه او لغير مستحله وصفا جاعا صبه وتلقا ما اوله  
 الحق محض ولو قال له على مثل ماله يذره امثل ما عني ليزد كما في  
 ماله خنسا ونوعا لا قدر فلا يقبل اقل من ذلك عدد دلان استلزمة لا  
 محتمل ما مر لتشار الاستعداد اعلمها **وكذا** **يقبل** **نفسه** **بالمستولة**  
**في البيع** **لجهة** **الحار** **جاو** **وجو** **قعتها** **اذا** **انزلت** **ولا** **لها** **تقسم**  
 مالا وده فارقت الموقف حاله لا يساه **لا يملك** **وعد** **مستولة**  
 و سائر لبا ماسا لا نها تسمى مالا **وقوله** **له** **عندي** **او** **علي** **كذا**



الاسنوى وقولهم

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged paper.

**الانحصار** **در درهم** من المال المحض نفسه او لغيره لانه مهم والعطف انما  
يقتضي زيادة عدد لا تنفيها كقولنا وهو قال القاضي ولو قال الف ودرهم  
فقط وجب اليه خمسة وهو اضع مائة نحو ما لضافة درهم اليها ونحو قول  
الذي الذي يوجب خمسة الف على ايها ولو قال الف وقدر خمسة بالنسبة  
لم يعد لان اقل الف من الف ودرهما والى درهم بالاضافة وان  
وان دفعها ونحوها او دون الاول فقط فله نفس الف بما لا تنقص قيمته  
عن درهم فكانه قال الي ما قيمته الف منه درهم **ولو قال خمسة وعشرون**  
**درهما** والى ومائة وخمسة وعشرون **درهما** **الحجبة** **در درهم على الصحيح**  
لان لفظ الدرهم لا يجب به عدد لا يدحض تفسيره وكان التبيين ما وصف  
وهو يعود اليها في اقل من خمسة عشر درهما يجب اليها درهم حرما وقضيت له  
التعجيل انه لو دفع الدرهم او درهم لا يمكن كذلك **فصل** بحثه انه لا ذكر في الف  
درهم متولين مرفوعين فيلزمه ما عده العدد المذكور وقضيت درهم وعشر  
ان الوردي يانه يلزمه في اثنى عشر درهما وسدسها ولا يشترط سبعة دراهم لان  
تعيينه من لفظ من الاثنى عشر فتكون بين مائة النصف الاثنى عشر المبرمة حذرا من  
الترجيح من غير مرجح ونصفها درهم ستة واسداسا درهم اودرها وربعا نصف  
ونصف او ثلثا فاقاضية او نصفها فستة لفظها فالتسليم ان نصف المبرم جود  
ذلك الكس فان قال اورد في جملة ذلك العبد يساوي درهما وسدس درهم  
صرف يبينه لاحاله وكذا الباقي او اثنى عشر مائة في الاولى لانه غلط في  
على نفسه مع احتاله لفظه كذا قيل وفي تعليقه فظرب ليغني له لفظه بوجه والآخر  
تجمله كما ناطق فيلزمه السبعة ما علم ما قهرها من اقل لول اللفظ ما لم يصرفه  
منه لمعني تجمله ويؤخذ من تعليقه الاثنى عشر ما ذكرناه باعدا هذا التركيب  
الذي كثرت به عشر درهما وسدسها يلزمه خمسة عشر وسدس لان التركيب الذي  
حقا في حكم المزد وقد مر به بانها جميعه درهم كذا واسداس كذا فله درهم ما ذكره **ولو**  
**قال اود درهم اقل من ثلثها فاقضه** **الوزن** فان كانت **درهما** الذي اصب  
فيه **مائة الوزن** بان كان على مائة ستة وثلث **والصحيح** **قولان** **ذكره** **ونقط**  
بالاخر **بركانه** في المحض عثا لانه الاستاوخ ترجع لتفسيره في قدر لائقين  
فان تعدر صاعته من على اقل الدرهم **وسبعة** **ان فصله** **عن الاخر** **وكذا**  
المقرر فيلزمه درهم تامة لان اللفظ وعرف البلد بمعان ما يقوله **وكانت**  
درهما البلد **ناقصة قيل** قوله **لا وصل** بالاخر لان اللفظ ان من حيث الانصاف  
والعرف قصد قائه **وكذا ان فصله** عنه في النص عدا يعرف البلد كما في المعاملة  
فخري ذلك على الوجه في بلو زاد ودرهم على درهم الاسلام فاذا قال اردت له



قبل ان وصله لان فصله **والفصل بالمشو وشاه كيو بالناقصة** فان  
 الدرهم عند الاطلاق محمول على النقصه الخالصه وما فيها من النقصه تنقصها  
 فكانت كمالناقصه في تنصيفها المذكور ونحو قول **التنصيف بالثلث**  
 وان فصل بلد بشاه ملون بها فيه ولا يصح عن غيرهما ولو تعذر مراعاة  
 جلد على درهم البلد الغالبه على المتقوله المعتمد ونحو ذلك في النكاح مثلا  
 ما هو ظاهر على قوله باردى بر ونحو الاقرار كاييل بخلافه ولا غالك  
 فيها نحن اقلها ما لم يخص المقر بمكان منها فيحمل عليه لا على غيره الاقتصار  
 منه الا ان وصله وفي العمود **يحمل على الغالب المختص** من تلك الشايل  
 كما تقدم ما لم يخلو في تعيين غيره فانما يحل ثلثان ويصدق الغالب والثلث  
 بينهما في قدر كل ما غلبه او الثلث ولو صدر الدرهم من مكان البلد اذ  
 لم يردى قبل مطلقا وقارنى الناقص بان فيه رافع نصف ما اقر به  
 بخلافه هنا وانما العقد البيع فنقد البلد لان الغالب في المعاملة قصد  
 ما يردى في البلد والاقرار رافع نصف ما يردى وبه يعلم ان الاقرار في اطلاق  
 ينصرف هذا للذهب ولا يغير فيه عرف البلد فاما في البيع انه موضوع  
 للذهب اصالة فلم يتر فيه عرف هنا وان اتر فيه ثم لا يقره وباتى خبره  
 لذكره يزيد **ولو قال له فاني من درهم العشرة لزمه تسعة في الاصح** فامر  
 في الثمان بتوجيهه وفارق نصفه من هذا الحد الى هذا الحد انه فانه لا يدخل  
 المبدأ ايضا بان هذا من غير الخمس بخلاف الاول وقضيته انه لو قال  
 في الارض من هذا الموضع الى هذا الموضع دخل المبدأ الا ان من الخمس والظاهر  
 خلافه ويترك بان هذا من المساحات الخمسة وهي لا تشمل شاة حدودها  
 لاستقلالها بواد العقد عليها من غير محن الى دخول حد ودخلها في  
 المبدأ فانها ليس كذلك وما بعده مترتب عليه فليزم دخوله ولو قال  
 ما بين درهم وعشرة او الى عشرة لزمه ثمانية قال مشارح والمقامها وفي  
 الطلاق واليمين والنذر والوصية واحد انتهى وما ذكره في الطلاق فلفظ  
 صريح والذي في اصل الروضة انه لو قال انت طالق من واحدة الى ثلاث طلقت  
 ثلاثا وفرقوا بينه وبين المذكور ان ما نعدده محصور فالظاهر قصد  
 استيفائه بخلاف غيره **وان قال له على درهم في عشرة او درهم في ثمان**  
**فان الزكاة المعينة في واحد عشر** والدرهم والدينار لان في تالي بمعنى ما كادوا  
 في ام اي معهم واستشكله الايبينوا وغوي تنصيف احدى اجزائهم في درهم  
 مع درهم بانه يلزمه درهم لاحتمال ان يرد ربع درهم في قيمته بخلافه اي  
 في واجاب الباقين بان فرض ما ذكره انه يرد الطلاق بل المعينة خرج

احده عشر وفرض درهم مع درهم انه اطلق وهو محتمل المظن في اي مع درهم  
 فلم يجب الا واحد فاستلذان على حد سواء وفيه تكليف ينافيه ظاهر كلامهم  
 في اثنان انه يلزمه الدرهم مطلقا اي ما لم ينو مع درهم يلزمه في احوط  
 كما جاز غير بان فيه المعينة في كل في عشرة بمعنى وعشرة بدل لكل قدر درهم  
 جاز يدوم ونحو عرق بخلاف لفظة مع فان غلبها المصاحبة وهي قصد في  
 بمصاحبة درهم للقرض فيه نظر ونحوه ونسب الواو بمعنى مع بل في ثمانية  
 وغيره ما قد يجرى بان مع درهم صريح في المصاحبة كما دفعه بدرهم  
 له واخره فليس فيما يصرح يلزم الدرهم الثاني بل ولا اشارة اليه  
 فلم يجب فيها الا واحد واما في عشرة فهو ملحق في الظرفه المعقوضة  
 للزوم قطع فضله مع بها في ذنبه ظاهر على انه لم يرد ربع درهم لانه  
 وادها لزم العشرة الي الدرهم فيجب الاخذ عشر والحاصل ان الدرهم لازم  
 فيها والدرهم الثاني في مع درهم لم تقع ذنبه على لزمه والعشرة قامت  
 في ذنبه على لزمه اوله لان ثلثه المعينة فليد مع ذنبه على الظرفه  
 التي هي من ثلثه لفظا لا ارجعه عن مدلوله القصر في غيره **فان قال** ثمانية  
**من عشرة** ان العشرة بمائة كالتلف في الف ودرهم بالاك واجاب الزركشي  
 بان العطوف في هذه يقتضي مائة الا ان الدرهم كسفت على ما يخالقه في درهم  
 في عشرة واجاب غيره بان العشرة بها عطفت فليد بر اعلى من ثمانية مائة  
 اذ الاصل مشاركة العطوف في العطوف عليه وفي عطوف اليه على الاصل فتم  
 بمجموعهما وفيه نظر فقضيه انه في الف درهم وعشرة تكون العشرة درهم  
 في كل درهم بآراء قاله في قوله العرف بان في الظرفه المختارة تسعة مائة اشارة  
 الى ان الدرهم في الاخذ لا اجتماع امرين بل منهما مقرب لذكر بخلاف الف ودرهم فان  
 فيه مجرد العطوف وهو لا يقتضي عرفة وهو في العطوف عليه عن اربعة الذي  
 هو مدلول لفظه ثم رأت السبكي اجاب بان المبدأ عشرة مع ذلك انه اراد مع  
 عشرة درهم له ولغيره غير واحد وعليه فلا يرد تنصيف الا من اثنين ولا اشارة  
 لشيء من تلك الاحوية وهو ظاهر لو ان ظاهر كلامهم اوصى بجزءه لم يرد الا لجزء  
 منهم مع عشرة ففليد لرد الا بشايل وفيها جواز الى الخواص عنها ما ذكره **فان ارد**  
**الحساب** وعرفه **عشرة** لانه موجب **والا** يرد المعينة في الاول بل اراد الظرفه  
 فيه او اطلق ولا الحساب في الثاني او اراده ولم يعرف معناه **فدرهم** لا يستل  
 اليقين **فمن** في بيان اذاع من الاخذ وفي بيان الامتثال **قال**  
**له حنيفة** سبكي في حقه كسفت المعينة وهو غلامه **والف** في مندوق او غرق  
 على غيره اذ رتب في حقه **لا يلزمه الطلاق** لانه ما يرد الطلاق والاقراء بعد البين



















والحق وما ذكر من الحصر في اقرار احد الشريكين هو ما رجع في الشرع  
لكنه قال في الفتاوى وكذا ما في النكاح قد تم على ما في غيره قال في  
ابن القري وغيره ما هنا ولم ينظر في القول الاستوى القوي على التفصيل  
لنقطة مدركه او على لا شاعته وهو الحق لثقله عن الاكثرين ولا طواف  
التيقن له على ان لا يفتقر الى ما علة **فصل** في الاقرار بالنسب وهو  
الصدق والحب ومع انكذب في ثبوته حرام كالكذب في نفسه بل هو في  
الحديث انه كذب لثقله محمول على استعجال او على كراهة اذ **القر** محمول  
مكران ذكر مختار ولو سفيها قنا كما في **النسب ان الحق بنفسه** بلا واسطة  
كما في ابي ابي لا من سبوا كذا البينة نوادتها وقوله بن فلان ابني لحي  
مخلان خذ راسه ما لا يبقى يدونه احد امره في الكماله ومثله المرحه انما  
كربيه **اشهد بانه** اي الالحاق **ان لا يولد له** **الحق** فان كونه مات  
كان في سنه لا يتصور ان يولد له مثله مثل هذا الولد ولو لوط وطع ذممه  
واشبهه قبل زمن امكان العلوق بذلك الولد كان اقراره لغيره **ان**  
**لا يكدبه الشرع** فان كذب به **ان يكون مهر** **و ان النسب من غيره** او ولد على  
فرائض نكاح صحيح لم يصح استلحاقه وان صدقه المستلحق لان النسب  
لا يقبل النقل **نعم** لو استلحق فيه عتق عليه ان امكان ان يولد مثله مثله  
وان عتق خبيث من غيره كما ياتي فعلم ان المستحق باللعان او لدعي في اشر  
نكاح صحيح لم يولد له استلحاقه لما فيه من ابطال الحق الثاني اذ لم استلحاقه  
لما فيه من ابطال هذا الولد لا يولد له فاقه ولا انتساب في اشره الغرائ  
بل لا ينتهي الا باللعان رخصه اثبت بها الشارع لدفع الاتيساب الباطلة  
واخذ ابن الصلاح من هذا المذكور في النهاية وغيره عاقبته في مريض  
اقرامه باع كذا من اشتهر هذا فاقه فادعي بن اخيه انه الوارث وان  
ذلك الابن ولد على فرائض فلا يقيم به نسبه وفلان والابن منكرا  
لذلك بانه يلقى بذي الفرائض ولا اثر له في ازالته ولا لا سكر **و من**  
وبسبب دعوي ابن الاخ وبسببه وان كان اثباتا للغير كانه طريق  
في دفع خصمه ويستحق الابن ما اقر به به وان اتفر خبيث نظر للمعني  
في قوله هذا وتقبل بسببه انه ولد على فرائض المقر ولا وارث له غيره  
قوته وكان وجه تقدمه بسببه انها تزوجت باقرار هذا الاستماع  
اشهاد صاحب ذك الفرائض او على فرائض وعي مشبهة او نكاح فاستبد  
جاز الفرائض استلحاقه لانه لو نازعه فيه قتل التي سمعت دعواه ولا في  
استلحاق ولد الزنا مطلقا **تنبيه** اشترط ان لا يكذب المقر للحق ولا

الشرع لا يقتضيه باضا بل يعم سائر الاقرار بسماعه مما رآه يشترط في المقر  
احكامه استلحاق المقر به حسا وبشرها **وان يصدق** **فان استلحق** **بفتح** الحاء  
**ان لا يصدق** **فان** وهو الملقن او السكون لان له حثا في نسبه  
وهو احرى به من غيره وحرر يصدق به ما لو سكت فلا يثبت النسب  
خلافه وفيها موضع **نعم** ان ما قبل التمكن من التصديق مع وعليه  
يصال ظاهرها وبشرها ايضا ان لا يصدق بهه والاضاقي وان يكون المستلحق  
مفع لما علة او عتقا للغير والام يقع لاحد استلحاقه الا ان كان بالاعا حافلا  
ومدو المستلحق ومع ذلك رفته في الاولى باق اليه وكذا اولاه لمقتضيه في الشائنة  
ما يظفر اذ لا فرق بين اخذ من قبله في الاولى عدم الثاني بين النسب والاب  
لان النسب لا يستلزم الحرية وهي لم تثبت ثم رأت ما ياتي في اقرار عتق باق  
وهو يوجب ما ذكره **تنبيه** وقع خطيب في ابي ذر فحقت المروقة النسب  
لما رآه قريبا من اخيه فصدقه فرت بانه لا حق لها عليه من جهة مورثها  
فحكم عليه بدين في بان انها زوجته هل يخرم عليه طاهره فقط او باطن  
اولا ولا وقت الفت في ذلك كما ما علة لا يثبت فيه فساد هذه الاطلاقات  
وان حاصل القول بل الصواب من ذلك انها مستلحقه عليه في قوله لها انت  
او هذه اخي ولوراد من ابي لان قصد استلحاقها وهي ممن يمكن لحوقها به  
لو فرض حمل نسبها فانه ان صدقه باطنا حرمت عليه باطنا قطعاً وكذا ا  
ظاهره على خلاف فيه وانه متعين حمل اطلاق الحق فيها على ما اذا قصده  
الكذب واخوة الاسلام واطلق الحرمة فيها على ما اذا قصد الاستلحاق  
وصدق فيه والحال باطن فقط على ما اذا قصده وكذب **ان كان بالاعا فلا**  
**تكرهه** او سكت وامر وقال لا اعلم **بفتح** **نفسه** **منه** **لا يمس** او بين  
مردود وكسرت المحقق ولو قصد اقامه فراخا لم يطل النسب خلافا  
لان ابي حنيفة **وان استلحق** **صغيرا** او مخلوقا ثبت نسبه منه بالشرع  
المسافة خلا التصديق لعدم اقامة البينة فيه فتمت عليه احكام النسب  
**فبطل** او اقامه **و كذا** **نعم** **بفتح** **نفسه** **منه** **لا يمس** **في الامم** لان  
النسب يحتاج له فلا يثبت في بعد ثبوته ولو استلحق اياه اخوت لم يثبت  
نسبه حتى ينفذ ويصدق ويقر ببنه وبين ما ذكر في الابن باق  
استلحاق الابن على خلاف الاصل والقياس فاحيط له **الكره** **ويصح** **ان**  
**يستلحق** **بفتح** **نفسه** **منه** ولو بعد ان قتله ونفاه بلفاظه وعنه قبل موته او  
بعد ولا يثبت في ابي حنيفة الارث ويستقر القول لان النسب لم يخاله ومن  
ثم يثبت مجرد الامكان **و كذا** **الكره** **بفتح** **نفسه** **منه** انكار في حال كذا في **الاع**



لان المستلزم قد تصدق به كان كالمجنون الكلي **ووجه** اي المستلزم كسائر الحماة  
 للثبات لغرضه والكبير لان الارث فرع النسب وقد ثبت **ولو امتنع** **اثبات**  
**بالفعل** اقله ووجوب الشرط فيها ما بعد التصديق **ثبت** **بأنه** **من صدق**  
 منها لا اجتماع الشرط فيه دون الاخر فان صدقها ولم يصدق واحد منها  
 كان مستلزم عرض على الفاعل كما قلناه واعتبر ضابطا في استلزامه البالغ بغير  
 فيه تصدق به ويرد بما يأتي ان قول الفاعل حكم فلا استلزام هنا يحتاج  
 للتصديق **وحكم التصديق** الذي يتلحقه اثبات واستلزام المرأة والصدوق  
**في القسط** **ان ملكا اذله تعالى** **فدع** **استنبه** طفل مسلم بطلان نصرا في  
 وقف امرهما نسبا وغيره الى وجود حصة فتايف فان نسب بعد الكلف  
 محقق فان لم يوجد واحد من هذه دام وقف النسب ويتلطف فيما حتى  
 يسلما اختارهما من غير ايجاب وانما قبل الاختراع من الاسلام فكل من  
 في غيرهما لكان دونهما يكون بين من غيري الكفار والمسلمين او بعد فلا  
 لان اخذها كما في اصلي والاخر ميراث **ولو كان** **لولد** **اقتضاه** **ولدي** **سواء**  
 منها لا وذكر في الرضعة كالنسيب خصوص في قط او تعبد لجل الخلاف **ثبت**  
**بالشرط** **الب** بقدر مشترك فيكون من زوج بمن كونه منه كما في  
**ولا ثبت الاستيلاد** **في الاظهر** لاحتمال انه ملكا بوجوب حالته منه **فدع**  
 او شبهة وانما استقر بغيره من غير شرط بولده لكونه وان اكد  
 الوطع لان هنا ظاهر ابودد وعواها وهو الولادة فيه اذ الحمل من  
 الاستدخال نادر في مشقة لا ظاهر على الاستيلاد **وكذا الوفاق** **فيه** **هذا**  
**ولدي** **ولده** **في ملكي** **ما ذكره** **فان حاله** **عقل** **تلك** **في ملكي** **واستولد** **فما**  
**به في ملكي** **وهذا** **ولدي** **منها** **وله** **سنة** **وهي في ملكي** **من خمس** **سنة** **مثلة**  
**الاستيلاد** **قطعا** **لا تنافي** **في** **احتمال** **ولا في** **القطر** **لا احتمال** **كونه** **رهنها**  
**ثم** **اولدها** **وهو** **ميراث** **في** **الدين** **ثم** **استمر** **اها** **فان** **في** **عود** **الاستيلاد** **حا**  
**قول** **من** **الارح** **منها** **الندرة** **ذلك** **ونشر** **ثبوت** **الاستيلاد** **في** **اقرار** **من**  
**سقط** **كنايته** **اقراره** **الواقع** **بعد** **مرتبته** **ان** **ينتفي** **احتمال** **فله** **بها** **من**  
**الكتابة** **لان** **الحمل** **فيها** **لا** **يعيد** **أبنته** **الولو** **فان** **كانت** **الامنة** **وان** **الامنة**  
**بان** **اقر** **بوجه** **الحق** **عند** **الامانة** **بالقرا** **من** **عقل** **مستلزم** **الحمل** **الولو** **لغير** **الامر**  
**وتصير** **ام** **ولو** **ان** **كانت** **من** **وجه** **فالولو** **الز** **وج** **عند** **امانة** **كونه** **من**  
**لان** **القرا** **من** **لو** **استلزام** **الاستيلاد** **في** **باطل** **لحقه** **باز** **وج** **شرعا**  
**واما** **اذا** **لحق** **النسب** **بغيره** **من** **يتعدى** **النسب** **منه** **الى** **نفسه** **بواسطة**  
**واحدة** **وهي** **لا** **ج** **كمن** **الى** **اخي** **او** **بنتين** **كالاب** **والجد** **في** **هذا** **ع** **وبلانة**

سبها

كمنه ابن عي وهذا شرط ان يقول اخي من ابوي او من ابني او ابن عي لا يدين  
 اولادها كشرط فيك في البيعة كالمعوي او يفرق بين القرينة والقرينة  
 فلا يفرق الا عن تحققة ومن ثلها قرينة مجهولة لم يقبل قصده باخوة  
 الرضا ولا الاستسلام بل محتمل وظاهر امان وغيره يشهد للشك في  
 المنقول عن القفال وغيره الاول واقره الاذني وغيره بل صرح عليه  
 الشبان او اخر المان الثالث لانه بعد التفسير بتطهير المعنى فهو  
 استلزامه الى ان لم يكن صحيحا او لا فلا يصح وفي المختلف بهما ذكر فيصالح  
 لحاق به وانما فلا ولا يمكن ذلك الا بعد بيان للحق به وسواء اقل خلاف  
 وارث وسكتا وزا فلا وارث في غيره ولا قبل لجل الاستغناء عن جميع  
 منهم اتباع السبكي لما قال بعض ما مرويات قال هذا وهم منه عدم  
 الاستحضار والتفكر في قضاوين الصلاح اخذ من كلامه الثاني لو قال  
 ليس لي وارث الا اولادي صح ولا زوجتي قبل كذا زاعة ان الاستاذ  
 وامال بان كلام القاضي لا يدل لها ذكره وبان الاصح ما قاله ابن عبد  
 السلام لا يكتفي قوله في الخصم بل لا بد فيه من البيعة ويكفي قول البيعة  
 ابن عمر لا يثبت الا وان لم يسمعوا الوسايط منه وبين المختلف به كذا في  
 به بغيره ويجهل ان محله في حق من عاز عن حكم الالحاق بالغير بخلاف  
 ما بين لا يعرفان ذلك فوجب استقصاها وكذا يقال في القرينة راس  
 القرينة حيث قبول شهادة الفقيه الموافق لمذهب اي في هذه المسئلة  
 وان لم يقبل ثم نقل عن شرح انه لو حكم قاض بانه وارث لا وارث له غيره  
 حمل على تعينه ثم قدما بخاص عالم اي ثقة ابن قال ويقاس به على حكمه  
 اجملا انتهى وفي رواية حسنة تبين استحضارها في زوج كثيره بان  
 حضرها في القضا وغيره **فثبت** **وان** **كان** **المقر** **في** **الظاهر** **لا وارث** **له** **الا**  
**ثبت** **الى** **على** **المنقول** **علا** **فاللتراجع** **الغزالي** **ثبت** **من** **الحق** **به** **الذكر**  
**لان** **الوارث** **خلف** **مورثه** **في** **حقوقه** **والنسب** **منها** **اما** **الانثى** **فلا** **يصح**  
**استلزامها** **اقرارها** **اولي** **بالشر** **وط** **الشائقة** **فيما** **اذا** **الحق** **بثبته** **في**  
**هنا** **من** **السنة** **ايضا** **وشرط** **هذا** **زيادة** **على** **ذلك** **ان** **الحق** **به** **مستلزم**  
**فثبت** **الالحاق** **بالحق** **ولو** **خون** **الا** **قد** **بشاهل** **ولو** **الحق** **به** **في** **صديق**  
**ثبت** **بصدق** **بقره** **دون** **الالحاق** **وقد** **كان** **واسطان** **كهذا** **على** **مستلزم**  
**تصديق** **لنقد** **حفظ** **لا** **اذا** **الاصل** **الذي** **ينسب** **اليه** **ومن** **اشهر**  
**تصديق** **نفا** **الاح** **ايضا** **كالعوي** **فقد** **بعد** **لا** **اذا** **غير** **وارث** **وليس**  
**الالحاق** **به** **وفرعه** **لم** **يقع** **الحاق** **بقوله** **حي** **يقول** **بعد** **الحاق** **الفرع**

القاضي



بدون الاصل بل التسبب في الاتحاق تصديق الحد فقط فاندفع استكمال  
 فيكون ان قال مثله ان الله اشكال قديم ثم حتى غنى السبق جوازا عنه بالاصح  
**ولا يشترط ان لا يكون** المحقق **نفاذ في الاصح** بل الجدير بالاتفاق به وان  
 قناه قبل موته بل كان او غيره لانه لو استلحقه قبل فكذا اوارثه **ويستمر ط**  
**كون الميراثا** كثر كثر المحقق به من الاقرار وان لم يرد ذلك  
 اقر بعمامته كونه حائزا للتركه ايمه الحائز للتركه حده وماله بنت  
 ورثته المحققا ورثته لانه ان لم يرد لم يكن خلفته  
 وكذا انه يستغرق تركه لان القام مقامه مجموعهم لا خصوصه استلحقه  
 حتى موافقة احد الزوجين والمحقق ولحق بالوارث الحائز الامام فالحق  
 عت مسلم وارثه بيت المال لا ندر باب الوارث وهو جهة الاسلام ولو  
 قال كماله لثقت ايضا لان القضاء بطله وكونه ايضا ولا عليه ولو اقر  
 عتقها او تخم لم يقبل الاقرار به من المولا الذي لا يرد ولو على سقاه  
 ماضيه وهو الملك او بان قبل لان في اذ على استحقاقه ثم كساح او ملكه  
 بعد مولا على غيره وقضيه فوطم حين الاقرار ان لو اقر بان لم  
 فامنت اخر اذ لم يرد بطل اقراره بكن اقرت العقول بطله فبان بالسنة  
 ان غير حائز ولا من الزوجين هنا ما حسب غيره في شرح الارشاد **والاصح**  
 فما اذا اقر احد الحائزين بثلث او بربع للميت وانكره الاخر او مكنت  
**انما استلحق الاصح** لعدم ثبوت نسبه وتعرض للميت في هذا الذي دل  
 عليه السابق وصرح به في بعض النسخ بصدق ما غير ضرورة القرائن  
 واظلال **والايشارة في الميراث** ظاهرة بل باطنا ان صدق في  
 اثنين اقر احدهما بثلث يلزمه ان يعطيه ثلث حصته ولو ادعى على  
 اثنين ميت بعض في التركة فصدق احدهما فان كان قبل القسمة دفع  
 اليه نصفها او بعدها فان كانت بيد المصدق سلمها له كلها ولا شيء  
 له على المكذب او بيد المكذب لم يلزمه شيء وعلى المصدق نصف قيمتها  
**والاصح ان البالغ العاقل من المورثة لا ينفرد بالاقرار** بل يستظهر بال  
 الآخرين فان اقر لثلاث غير الكامل ووثقه بعد اقراره من غير جحد  
 كما في قوله **والاصح انه لو اقر احد الزوجين بثلث** **ويكفي**  
 او مكنت لم يرد شيئا ولا من حصته لم يرد لكن ظاهره فقط بما قرر لان  
 الارث فرغ النسب ولم يثبت وانها طوبى من اقر بكونه ضامن المورث  
 في الذب بالثبوت وان لم يثبت على غيره ولو كذا الضامن لانه لا ملازمته  
 بين مطالبته فقد يطالب الضامن فقط لا عسلا الاصيل او نذر المفقون

لان لا يبطال الميراث وهو قاض من الودين موجب وقد يطالب الاصيل فقط  
 بان من الحال موجب او اعسر الضامن او مات الاصيل والدين موجب  
 واما النسب والارث فبما ملازمته حيث اقر بغيره من ثبوت الارث  
 بالقرينة ثبوت النسب ولا عكس كما ياتي ونظيره اقراره بالملع ما من  
 ثبوت الميراث ولا مال لوجود ما قبل الاقرار وعند استنفا العبد  
 من غير مال بخلاف وجوده بالطلاق فاخر يستلحقها ويستمر عدا رث  
 الميراث الى موت الميراث او التاكت فان مات **ولم يرد في الاقرار ثبوت النسب**  
 بالاقرار الاول وورثته لان نصا حائزا وكذا الوارثه غير الميراث وصدق  
**ولا يرد في الاقرار ثبوت النسب** لان مشهور التسليم ولا عليه **بالحجة** **بالحجة** **بالحجة**  
**المجمل حسب الميراث** بان قال انا من الميت ولست بثلث ايمه **لم يرد في ثبوت النسب**  
 وشهرته ولا ذل بطل نسبه بطل نسب الميراث فان لم يثبت الارث في  
 حازمه ولو بطل نسبه بطل نسب الميراث وذلك دور حتى ومن ثم غلط  
 التماس ولو اقر بثلث فانكر نسب الثاني وليس ثوبا مشقة لشروط  
 نسب الثالث بانما قما فامتنع طموه فبقته على نسب الثاني لشروط بالا  
 مستلحق ومبينا فارق ما قبله **ويثبت ايضا نسب الميراث** لان  
 الحائز قد استلحقه فلم ينظر لاجرا له عن اصله الاقرار بثلث بغيره **والاصح**  
**انه اذا كان الوارث الظاهر محججا المستحق** محجج ومات **بالحجة** **بالحجة** **بالحجة**  
**الميت** **بالحجة** لان لان الحائز الظاهر قد استلحقه **ولا يرد في الميراث**  
 المحكي وهو ان يلزم من اتيان النسب رفعه اذ لو ربح الاخ فخرج عن كونه  
 وارثا فلم يصب له الحاقه فلم يرد في اقراره الى غيره وارثه ولو ادعى  
 الميراث على الاخ فنكح وعلمنا الميراث ثبوت نسبه ان قلنا اليقين المردود  
 كالتسليم وورث او لا اقرار وهو الاصح فلا يخرج المحجج ماله اقر حسب  
 ثبت معتقة الادعاء كما خفيت بسبب لو حازها حازها ولو كان ثبوتها  
 لا يرد في الميراث **بالحجة** **بالحجة** **بالحجة**  
**بالحجة** **بالحجة** **بالحجة**  
 استدل آتيا وقد حكف اسم العار والنفذ التضرع بانه الاستماع بالمال  
 الاستماع بدمع بفاعته لوجه من عار ذنب وجلسه من اومن القاور الى  
 ان التناوب لا من العاقل لانه باي وجه واخره واصلا قبل الاجماع ومنعوت  
 المايعون قال الميراث الميراث هو ما سعيه الميراث بغيره من بعض واستعاره  
 صلي الله عليه وآله في الميراث في كثره متفق عليه ودرع من صغار  
 ابن امية يوم حين فقال اعصبت بالخير فقال بل عاركة مضمونة زواجه  
 ابو داود والنسائي وهي سنة قال الروياني وخبره ومات واجبه



اول الاسلام للآئمة وقد تحب ما عاق وخوئوب لرفع موزكر ومصنف او  
 نوب او توقعت صحة الصلاة عليه اي حيث لا اخرج لفضل الزمن والا لم يجر  
 بذه لا اخرج فيما مضى من رايك الادري ذكره حيث قال والظاهر من حيث  
 الفقه وجوب عاراة على ما فيه احبا مخرج محض لا اخرج لثبوت كذا عاراة  
 يكون لرفع ما كولي الحصى موته وكما عاراة مالك صاحب كتاب الحديث بنفسه  
 او ما دونه في سماع غيره او رايه ليس فيه منه كاصوبه المضم وغيره  
 وحرم ما ياتي مع بيان انها فاسدة وتكره كعاراة مسلم لها في كفاي واركانها  
 اربعة عشر ومستوي ومعار وصفه **في المعنى** الاختار كايضا في  
 الطلاق فلا يصح عاراة مكره اي غير حق والا لا كراه عليه بحيث وجبت  
 صحت **في معنى** بان يكون رسيلا لا ينافي في المانع فلا يفتقر عاراة  
 محكي الا لشيء لكونه فاسدة لم يقصد عمله لا مستغنا عنه بماله مكانه  
 في الحقيقة لا استغنا لانه بدنه في يد عاراة والا للنفس لو لم  
 قنا لا يتقبل باجرة ولا مكاتب غير ان رتبة الا في نظره ما ذكر في النفس  
 فيما مضى وثبت ذلك في المستعير ايضا فلا يصح استعارة محكي ولو  
 سفيها ولا استعارة ولو لم لا الضرورة كعدم ملك فيما مضى وحسب  
 لا يفتقر ان استعارة من غير مستاجر في شرط نفسه فلو لم يشترط  
 على محلي عليه ولو بالقرينة كالحق في الزمان في الاستعارة بالشرط  
 منهم لم يكن عاراة بل مخرج اياهم ولو اربل ضيا الشبهة لم يشترط  
 فلو تلف في يده او اتلف لم يضمنه هو ولا موصيه كذا في المعنى  
 غيره في قوله وانما في التفسير واضح اذا عاراة من علم انه رسول  
 لا تقتصر على شرط على الاطلاق فلفظ ذلك على ما دام مع الله كقول **وذلك**  
**المنفعة** فانه يملك الرقبة لان العاراة انما ترد على المنفعة واخذ الادري  
 منه امتناع عاراة صوفي وفقيه مستكنها في رباط ومدرسية لانها ملكات  
 الانتفاع لا المنفعة وكان مراده ان ذلك لا يسمي عاراة حقيقة فان  
 اراد من منته فمضوع حيث لا نفس من الواقع او عادة مطردة في  
 رتبة مبيع ذلك وكل كذا لها اختصاص بها لما سيذكره في الاصل ان كذا  
 عاراة هي او اعني في ندره مع من وجده عن ذلك ومثله عاراة كلب  
 المصد وعاراة الاب لانه الصغير وكذا الجنون والسفيه كالحشر  
 الزركش من لا يتقبل باجرة ولا تضره لان لا استعارة في ذلك واطلق  
 الرواية في محل عاراة خذمة من يعلم منه لفتنة انس في المعنى ظاهر  
 ان تسمية مثل هذه المذكورات عاراة فيه نوع مجوز قال الاسنوي وعاراة

الامام مال بيت المال لانه اذا حاز له القليل فالعاراة او في ورديته ان عاراة  
 تحت له حق في بيت المال فهو ايضا له حق مستحقة فلا يسمي عاراة او يملك لاحق  
 لم يجر لكون الامام فيه كولي في مال مولى وهو لا يجوز لعاراة من مطلقا  
 ومن ثم ان المعنى انه لا يصح بيعه لغير بيت المال من نفسه لا يفتقر عاراة  
 وهو ليس من اهل العتق ولو تعوض كالكفا لانه بيع لغير بيت المال  
 ببعض آخر للملك كسالم لولا البيع ولا يفتقر عليه تسليم ما عهده قبل  
 فتن عنه وهذا مثله لان القيد قبل العتق لا يملكه ولا يفتقر قد حصل وقد  
 لا فلا يفتقر في ذلك لبيت المال اصلا ومن هذا اذا جزمه ما جزمه **في**  
**او** عاق الا تراك لا في مراعات شرعهم فيها لعلها على بيت المال  
 لا يمار فانه من له فيه حق جازم لولي اخر وصلة البر ومن لا لم يحل  
 في مطلقا **في معنى** عاراة محكيه ليعلم ما ياتي ويوصي بالشفعة الا ان  
 جازم على تناقض فيه وموقوف عليه على ما مر ان لم يشترط الواقع  
 استعانة بنفسه اي باذن الناظر ان كان غيره وعنده محل بعد ان  
 لم يفتقر جواز عاراة الموقوف عليه بما اذا كان ناظر اي والاحتياج اليه ان  
 الناظر من الواضح ان مراده ان لا يصدده ذلك الا من رايه ليشمل كونه مستعرا  
 واذا ما لفتنة وكما في الشبهة لا مستعير فهو اذا مالك **في المعنى** كذا  
 لا يملكها وانما يملك في شفع ومن ثم يجوز ولا يفتقر عاراة باذن المالك له  
 فتم ولا يبر من ضاها الا ان عاراة الشاخي **في معنى** ان مستعير من جوف المنفعة  
 تركيب اية استعارة المالك من هو شاكرا ودفعه حاجته قال في المطلب وكذا  
 دوحتر وعاراه لان الانتفاع راجع اليه ايضا ومنه يجوز ان لا يبركها  
 الا في امره ودفعه غير صحيح تكون ما شابه قوله حاجته فلا يحتاج اليه  
 لانها فائدة ان لا يبركها وان كانا اقل منه فلا اشكال باقله لا نقول  
 مستعير الا ان عاراة يكون تاما لمراد ودفعه لا يبركها مطلقا كما يعلم ما ياتي في  
 المتن والذي يلحقه انه اذا استعار لاركان زوجته فلا يجر لانه اذا كان  
 من بيتا لى مثلها او وزمها لم يفتقر قرضه على التخصيص ككون المسماة محرم  
 المعبر من شرط **في معنى** ان مستعير من جوف المنفعة جالا مقصودا فلا يصح عاراة مما  
 زمن ويجوز صفي كذا في قول الرواية على ما جازم احارته جازم  
 عاراه وما لا فلا يستثنى من عاراه هذا منها والاشتمال معار العجوم  
 وله جواز عاراه لخدمته اجنبي وقد لا يفتقر المقصود منه الاخراج  
**في** لو صرح بعاراه للغير في او المخرج على طبعه في كذا لا وجبت  
 لم يصح العاراة جازم صحت لان المصداق محكيه وقيل لا يفتقر







بالاختصاص لغواها وظاهر كلامهم ان هذه الالفاظ كلها ولقد صار  
والله كتابه للعارضة لفظا وخبر وقفة ولو قيل ان قد خذ  
به كتابه لم يعد ولا يصح صلاحه خذ للكتابة في غير ذلك **وتقول لفظ**  
**مع فعل الامر** وانما هو احد ما عند الاصل الرضى في ومسا في ان  
الود معترضة خلا فالتن حرف وقد خصل بلا لفظ منها كان في  
لحق بالحق عليه كاحر عليه المتولي واقتضا لهما اعتماد  
قبل والا وجب ان احتر فلا تضمن الا بالاعتدال انتهى وتوعد الاورد ما  
يأتي عند الركب منقطعا فامته من غير متوال وتخل فرقة بينهما  
تعبية وفي انه لا يشترط في ضمان العارضة كونه في يد المستعير  
وخرج به خلو من على مرفق للمهور فهو الناحية حتى عند اغتوى وكان  
اذ ناله في جلب داتة والكن للمال فلم يند له لطلب عارضة تحت يده  
وكان مثله البايع البسيط في طرف فهو عارضة وكان كما الهدية من طرفها  
المعادا كلها منه وقيل انما هو امانته وكذا ان كانت عوضا كافي  
**قوله ولو قال لغيري** اي قري من مثله **الصلابة** او على ان فعله **وتقول في**  
**فهل يرد** لان فيها عوضا **فان شئت** لجهل المدة والعوض مع التعليف في  
الثابتة **فوجب ارجاعه** اذ امضى بعد قبضه من مثله اجرة ولا تضمن  
لوانت كالموجبة وكلامهم هذا صريح في ان هو منه المستعار ليس  
على المستعير وهو كذا كذا العارضة او فسد فان انفق لم يرجع  
الا باذن حاكم وانما هاد فيه الحق عند فقده ومثل القاض  
في قولها عليه فعليه ان يفسد بشرط كونه يعلمها ما لو عني المدة  
والعوض كما عرفت هذه شهر من الان بعشرة دراهم وانفق في ثوب  
هذا شهر من الان ففعل هذا ارجاعه صحت مناعلي ان الاعتبار بتعاقف  
العقود ورجح لانه له مقتضيين ذكر المدة والعوض وصالح في  
من مجرد ذكر لفظ العارضة ولو اعاره ليضمه الي من قيمته فهل حق  
اجازة فاسدة لان الاكثار يقع في مقابلة المنافع او عارضة فاسدة  
وجريان قبل والا في الثاني ولا يبرر الا بالرد للمالك او وكيلة دون  
حق ولده وزوجه فبضمها هو وهو طريف **فان كان في الوضعية**  
عما اخذها منه ان علم به المالك ولو خفي ثقت فترضا فيه وكذا استعارها  
لغيرها فزكيتها ما كرها منعه ليرجع الا بضمها ولو كان اعطى الجدة  
يبيع في من على او اطلق والاستعمال للامر فهو المستعير او في مثله او  
اطلق وهو صادق فالركب ان وكله وليس طريقا كوكيل السوم وان

كذا

كذا فهو المستعير والفرا على الرأب **وموقع رد العارضة على المستعير**  
من المالك لو خفي مستأجره عليه الخمر الصريح على اليد ما اخذت حتى  
يؤديه ولا يند قبضه بالمنفعة تصرفا ما اذ ارد على المالك والموت على  
كأورد عليه معبره وظاهر كلامهم انه لا فرق بين بيع دار هلا عن دار  
معبره وعنده وتوجه يانه جنون من له معبره ومعبره لو كان في  
في حاكم بل يبره مونة فكذا هو قناملر كسند لوقته مال لا يرضى  
في حب الرد في راعد طلب حوال ومونه او عند الحرج عليه وقد كوله  
بان ان بعد علمه وكنت من مع الاجرة ومونة الرد **فان استعار كلف**  
مستعيرا او مستأجرا مال له من غير رد المالك بالتمويل **فان تلف**  
العين المستعارة او شيء من اجزاها ومساها اركانها كمالها عليها  
منقطعا ولو تلفت بالدية نفاي وان كمالها بها تحت يده ومن لم يورث  
مالها بعدة نصف الا بالنصف ومساها ايضا كمالها بالتاليه دون ورثها  
**فان تلف** ان تبعا والمالك سالك وجب له في ورثها ومن كمالها مائة الف  
ودون خمسين الف المد على الا وجه كونه لم يخرجه استعماله **فان تلف**  
عاهون فيه كان مستعير في بشر حاله المستعير والقري ومن تبعه وقامه  
ان عثر رعا حال لم يستعمل في ذلك وظاهر انه لا فرق بين ان تعرف  
ذلك من طبعه وان لا يظن فببدا ما اذ لم يكن المستعير رعا اذن  
المالك في حاله عليه انهما اعتزضوه بان التمسر مستاد كذا اي  
خلا فببدا منه وحال ان لم يولد من مئدة ارجاعها والاضمن القصوة و  
كان حين العبد العبد او صالت الدات فقتلا للرفع ولو من مالكم انقلبي  
قتل المالك فتم القصوب اذ اصل عليه قصصه قصصه فقط **فان تلف**  
او ارثا لغيره طريق فقط فمالو حتى علمها في يده بظهور يوم التالف في  
المنقوم وماله في المثل كاجري عليه ان في عصوره واعتدله البني  
وغیره وهو ارجع من جزم الانوار لزوم القية ولو في المثل وان  
اقتضاه كذا رجع واعتدله بعض الشراخ **فان تلف** ما عدم ضمانها وتحت  
الاستنباط ان هذا الشرط لا يفسد ما شرطه مكره في صحيح في الفرض  
وقد نظر لا مكان الفرق ولو لم يفرط الخمر السابق بل عارده معقونه  
**والاصح** ان لا يضمن ما يضمن من الشاخ او فخر او يضمن ما يضمن  
بأذن من فيه كخبره باذن المالك فهو كما قيل عدي والثاني يضمن  
مطلقا حتى على البدل السابق **والثالث** يضمن الخلف دون المستوفى  
اي الباقي بغير اجر اذ لا تقتضي الاعارة الرد ولم يوجد في الاول



وموقد الدابة كالانفاق وعرجها وقفرج ظهرها استعمال ما دون فيه  
 وكسيف اعاره لبقا تل به كالا فتحات ومرحوا زعارة المندور فكث  
 يصح من المعبر المستعير بانقص منه بالاستعمال ولو استعار  
 قبل التطيق سقط مثلا فشققت من سلمه ومانضته بخلاف ما اذا  
 استأجره ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده بل وان كانت  
 بيد المالك كاصرفه به الاصحاب وفي الروضة لو جعل متاع غيره على دابة  
 يسوقها الغير كان مستعيرا للعل الدابة ان لم يكن عليه شيء والا فقد  
 متاعه واستشكل ذلك بقولهما عن الشيخ ابي حامد وغيره لو منح  
 رجلا دابة فقلبت البعثة في يد صاحبه لم يضمنها المسخر لانها في  
 يد صاحبه وانما يجب بان هذا من ضمان العصب وهو لا بد فيه من الاستيلاء  
 ولم يوجد وانما يجب فيه من ضمان العارضة وهي لا يشترط فيها ذلك لخصوص  
 درونه وهذا وفي سنن اشارة الضموني الى ضعف احد الموضوعين **واع**  
 اختلافنا في ان التلف بالاستعمال المادون فيه صدق المعبر كما قاله  
 الجلال السلفيني وايداه بكلام البيان ويوجز بان الاصل في المعارة الضمان  
 حتى يثبت مسقط **استعير من مستأجر** ويومى له او موقوف عليه  
 فقيده السابق او مسحق متفعة بغير صدق او صلح او صلح **الاستعير في**  
**الاصح** لان يده ناحية عن يد غرضه **نعم** ان كانت الاجارة فاستدرة  
 حين لان فعير ضامن كاجرم هذه النفوي قال لانه فعل ما ليس له والقرار  
 على المستعير ولا تعال حكم التامية حكم المعبر في كل ما يقتضيه بل في  
 سقوط الضمان بما يشاء وله الاذن فقط والحق السلفيني به في الثلاثة  
 حاله اضمحلت منذ وزه فانه يجوز اعارته ولا يضمنه مستعير لا احتياجه  
 على يد على عي مالك وكذا مستعار لغيره تلف في يده يضمن لان ضمانه عليه  
 كالراهن وصعد استعير من محرم وكذا موقوف على مسلمين مثلا  
 استعاره فقيده فقلبت في يده من غير تضييع لانه من جملة الموقوف  
 عليهم **ولو تلفت دابة في يد وكيل بعته في شغل او في يد من سلمها اليه**  
**لو رخصها** اي يعلمها المشي الذي في حيزه رخصها **فلا ضمان** عليه حيث  
 لم يفرط لانه انما اخذه لغرض المالك اما اذا تفردى كان رخصها في غير  
 الرياضة فضمن كما لو سلمه فته ليعلمه عرقه فاستعماله في غيرها  
 ولو باذن المالك **ولو لاقتناع بحسب الاذن** لان المالك رخصه في يده دون  
 غيره **نعم** لو اغلجه دابة لوكها لموضع كذا ولم يعرف في الركوب في الوجع  
 جاز له الركوب كما تعلله واقراه بخلاف نظيره من الاجارة والغرفة ان

مجلس اذ ان رخصها في غير ركوب

الرد لازم للمستعير **فتنا** ول الاذن الركوب في العود عفا واستأجر لارد  
 عليه ومنه فوجد ان المستعير الذي لا يلزمه الرد كالمثل او قتل خلافه  
 ولو جاوز رخصه المشروط لم يجره مثل الزهابة منه والعود اليه ولم الرجوع  
 منه زانبا كما صححه السبكي وغيره بناء على ان العارية لا تسقط بالانقضاء وهو  
 ما **الحجاء** **في** قال العارضي وغيره واعتمده في كتابه مستأجر راس  
 فيه خطأ لا يصحح الا المصحف فيجب وفي فقه ائتنا القاضي بانه لا يفسد  
 رد النسل في كتابه لغيره وقدره الرعي فغلط لا يغير المحسن الحكم والا روي  
 وكذا لو غفل او لم يغيره ما اذا اختلفت ذلك دون ما طئنه فلا يكتسبه له  
 كمن اورد بان كتابه لعله اتمه عند الشك في اللفظ لا المعنى والذي يتجه ان  
 المملوك غير المصحف لا يصح فيه شيئا مطلقا الا ان ظن رخص مالكه برونه  
 يجب اصلاح المصحف فكيف ان لا يفسد خطه بل ذاته وان الوفاء  
 يجب اصلاحه من تغير الخطا فيه وان كان خطه مضطرا استوى المصحف  
 في غيره وانما متى تردد في عين لفظ او في الحكم لا يصح مشا وما اعتمد من كتاب  
 لم يثبت انما يجب في ملك النجاة **وان اعاره من رخصه خطه رخصه ومثله**  
 في الغرض ودونه في بالا وفي كالمستعير والقول لا اعلى منها بالذرة والغطيت  
**انما رخصه** فان فيها عن المثل او الاذن امتنع النجاة اعاليه وعلم  
 منه ما باصله لغيره نوعا ومنه عن غيره **اشع** **او اعاره لغيره** **واع**  
**فوقه** من رخصه لردونه ومثله وتكون له يدين خلاف في يده اصله لها  
 بين انه لا فرق في التفصيل للركوب بين اعراسه لراعية الخطه او خطه  
 ولغيره الاسوية اياه اذا اشارت من منها واعاره لراعية لا يجرى الا  
 فتعال عنه قال ولم يدر فيها في المحرقة فظن والمصحف في الاحارة الجواز  
 فكذلك اصرح في التعبير بما لا يحد فقط على الخطه تقضا ولالة  
 على الاخر فقيده نوع من انواع البدع المشهورة وحيث رزع بالي  
 لم يزرعه فلهما لك فلهما فانات معقت مده لها جواز لزمه جميع احوه المثل  
 الى المثل **ولو اطلق الرخصه** اي الاذن فيها كاعرضه للمزارعة او غيرها  
**سبح في الاصح** **وزرع ما تال** لا اطلاق اللفظ واما لزمه الاقتصار  
 على حق الانواع فمزمع لان المطلقات انما تنزل على الاقل اذا كانت  
 تحت لومرجه بل هي وهذا الموضع لم يصح لانه لا يوقف على هذا الاقل  
 من رخصه في انواع الاربع والعقود قصان من ذلك قاله السلفيني جوابا  
 عن قوله ما يوقف لا يزرع الاقل لانواع ضمها لكان مذهبا وقال  
 الادرعي بزرع ما عهد زرعها هناك ولو نادرا ولو قال لزرع ما

شيت



زرع ما شاء منها واذا **استعار لسانا او غلب** فلا زرع لانه اخف  
**ولا عكس** كان ضررها اكثر والصحح انه لا يضر من مستعمل لسانا **وكذا**  
**العكس** لا اختلاف الضرب فان ضربا لسانا في ظاهر الارض اكثر من باطنها  
والضرب بالعكس لا يضر وعرفوه وما يفسد للتقليل في عامه ونسبي الشل  
كالزرع فاذا استعار لسانا او غلبه في عامه او قلعه ولم يكن قد  
صرح له بالتعدي مرة بعد اخرى لم يجر له شل نظيره ولا اعادته مرة  
ثانية الا ما دون جديد **والصحح** **ان لا يصح اعتبار الارض بطلعه**  
**بل بسير طبعها في التفتت** قياسا على الاحارة **فيم** ان قال لتنتفع بها  
لوعدها كيف ستنتفع او ما يدالك صح وينفع بها انما على لا وجه على الاجارة  
وقيل بيا هو القادة ثم فيه حزم من المعنى وهو نظير ما مر من الاثر في  
في اطلاق الزراعة وذاكر الارض مثال لما ينتفع به بحرين او اكثر  
علاوة اما ما يخص الانتفاع به في جهة واحدة **ككتاب لا يصح** لا  
للفرض فلهذا نتاج في اعارته الى ثبات الانتفاع **وستعمل** في ذلك  
بالمعروف قال في المطلب وكذا لو كان يمكن الانتفاع بجهات لكن احدها  
على المقصودة منه عادة انتهى **فصل** في بيان حوازل العارية وما  
تتبعه وعليه معد الرد في عارية الارض وكذا الاختلاف في جارية من الجانبين  
كالوكالة **في كل منها** اي المعبر والمستعير **والعارية** المطلقة والمؤقتة  
قبل فراغ المدة **منى** مثالا لهما من من المعبر وارتفاق من المستعير  
فلا يلتصق بها الا للزم والرد في المعبر عني بوجوه المعبر في امكانه  
وغیره على انه يصح تناوله على نفسه بان يرد العارية العقد بمعنى  
رده قطعه وذلك لا يتحقق فيه ولو اشتعل الاستعارة والمباح له  
منافعة بعد الرجوع جازها فلا اجرة عليه كما مر وحل قولهم ان الضابط  
لا يختل بالعالم والخيال اذا لم يسلمه المالك ولم يقصر من اعلانه ولو  
اعاره ليجل مناعته الى بالذخر اجماعا لظاهر لزمه لكن لا اجرة نقل تناوله  
الى ما من ويتفق ان مثله في ذلك نفسه في ذلك نفسه اذا عجز عن المشي  
او خاف واستفيد من جوارها كما لو كالة انفسا حيا ما تنفس به لو كالة  
من خوف موت وجنون وانما وجرو على وارث المستعير الرد في اوقات  
تعذر عليه رد صاحبه مع موته الرد في التركة فان لم تكن تركته فلا مشي  
عليه غير التخليه عن بقائها وان لم تعذر ضمنها الوارث في الاجرة وموته  
الرد ومرا منه بجزء الرد في ارضه موت المعبر **الا اذا عارده** **فمن**  
ودفن فيه محرم **فلا يرجع** **حتى يندرس** **الواحد** **فوق** بان يصير

تربا

تربا فيرجع بان يكون اذن له في تكوير الدفن والافا العارية انتهت وذلك  
لان دفن تحت وفي الدفن هناك ختمته ولا بد عليه من الدفن فانه وان  
لم يندرس الا ان الهلاك في الاجز التي تحبس وهو لا يحسن وقضه للمتي  
انه لا اجرة له وان رجع وجوز كذا خلافا للانوار وتفرق بينه وبين ما  
مر في الرجوع في الطريق بان العرف غير قاض به هذا لئلا يظن النفس فيه  
على البناء الى البلاد ولو اقره منه لم يوجب له ولم يوجب عودا من  
او مسا ولا يعيد له قيم الا ان صار حيا له الى ان يندرس من عود ما قبل  
لانك متى لم يندرس بالمت اما اذا رجع قبل الدفن اجماعا بالترجيح ولا  
صافطه بعد العقد وكذا ختمته من قبل من هذا التي وان لم يرد فيجب  
كما نقله عن المتولي واقراة واعتزله الا ان رجع بل قال انه لم يرا حيا  
صرح بما في الشرح الضمير من امتناع الرجوع نحو د وضمير في القبر **فصل**  
بهم موته المحرر لو لم يمت لانه عده ولا طم على كوني وطارق هي ما  
لورج بعد الحرب وقيل ان زرع لا يملكه مؤنة الحرب على العبد لانه لم  
معه لا مكان الزرع فلا حرج في اهلته لخللاف الدفن لا يمكن للاجور في  
منه انما لو انفسحت بتوجبون المعبر لم يملكه مؤنة الحرب لانه لا عذر  
في ان من اعاره ارض المحرر فيها ينتفع بما يرام طرعا لم يملكه مؤنة الحرب  
كالقبر والا اذا اعاره كفا وكفن فيه فان لا يصح بقاؤه على ملكه ولا يرجع  
فيه حتى يندرس ايضا والا اذا قال اعبر وادري بعد موته لزيد بشر  
وخرجت من الثلث فليس للوارث الرجوع وكذا الويلد لا يعبر بصدقه او  
ان لا يرجع المدة كذا والا اذا رجع منى سميته بها السعة معصومة وهي  
في العدة ونعت ابن الرغفان له الاجرة في هذه كما لو رجع قبل ان يها الزرع  
والا اذا اعاره دابرا وسلاحا للمعز والتمني الصفا ونظيره ان ياتي فيبحث  
ابن الرغفة والا اذا اعاره قويا بالسرا والفرس على جرس في معروضة فخرج الزرع  
على ما عتد الاسوي لم يمت قطع العرض وتوافقه قول المعبر ليس للمعبر الاسترداد  
ولا للمستعير الرد الا بعد فرائع الصلاة لكن يرد في كل قول للمعبر في المعبر لو رجع  
المعبر في اثنتي عشرة يوما وعمره على صلواته ولا اعادة عليه بخلاف قوله  
في كذا في ان يرد على الصانع الا ان سلكه الا اعادة وعلى الاول نظيره انه لم يمسكه  
بعد الرجوع الا تصار على فليخرج من واجباتها والا اذا اعاره دارا سكنى  
مستدة فمضى لا يملك من جهته استعير فقط والا اذا اعاره حيا عاكدا ليسند  
بذبحه الا ان يرد على الرجوع على الاوجه وفاقا للمعبر **فمن** بان له الاجرة في هذه  
كالقبر قبلها وكذا الواعار ما يرد فيه عما يجب الدفن عنه او ما يفي حوائره



منك او ما يتخذ به غريبا **واذا اعار الثمن او الغراس ولم يترك مرة ثم**  
**رجع بعد اثنى عشر يوما** ان كان المبيع **مطابقا** الا انه ما دام المبيع لم يترك  
 ذكره بعد اثنى عشر يوما **لا بد ان لا يترك** **لزمه** عملا بالشروط فان امتنع فقام المبيع والمبيع  
 المستعير ايضا تسعة اليه ومن اضا حفران شرطها والا فلا وصوف السكك  
 وما تبعه في محالها فله النص والقبول وكذا الشئان في الاجارة فذكره  
 غير شرط للقبول بل للقبول لا لرضي ولو اختلفا في وقوع شرط القلع فاجابنا بصدقة  
 المبيع كاختاره الا ان يرضي كالتواضع في اصل العارية لا من صدق في شئ صدق  
 في حقه وقال غيره يصدق في المستعير لان الاصل عدم الشرط واخره ما له  
 وهذا الوجه ولا ينافي ما مر من الحلال للبقي كما هو ظاهرهما في ما لم  
**والا مشروطا بغير القلع فان اختار المستعير القلع فله** **الارض في الاصل** لان الاعارة مع علم المبيع  
 ومن منقصه **ولا يترك منه تسوية الارض في الاصل** لان الاعارة مع علم المبيع  
 بان للمستعير ان يطلع رضى بما يجود من التمتع **فله الاصل** **فله** **فله** **فله**  
**اعلم** لا بد قلع واختياره ولو امتنع منه لم يجز عليه فله ان يملكه اذا قلعه روي  
 الى ما كانت عليه وهو الميراث بالسوية حيث اطلقت فلا يملك ثلثا اخر  
 لزمه بكون الميراث بها وعلقت السكك وعنه ان يملك في الجفر فاحاصله بالقلع  
 قال الا في رضى وكلام الاصح ان مصرجه بهذا التصور بخلافه فاحاصله في يد  
 العارية لاحق الغراس والتمتع وبها لا استهال وهو ظاهر ولو حفر زيدا  
 على حاجته القلع لزمه فلم يزد حفرها **وان لم يمتنع القلع لم يطلع بها** **لوضو**  
**فله** **للميراث الجوار** ولأنه ما لك الارض وهي الاصل **فله** **فله** **فله**  
 مثله واستشكلت بان المدة لم يزل قال الاستوى واقرب ما يمكن سلوة  
 ما مر في بيع حق البناء اذ بها على الارض دعوى حال يقطع ببيع الاجارة  
 فيظهر ما استفاد من الارض ثم يقال لو اوجر هذا الجوار لزيد فله ان يملكه  
 مساوي فاذا قيل كذا الوجها وعليه يجران له ان يملكه فله لانه  
 بذلك التقدير منك منفعة الارض على ان يملكه **او يملكه** **او يملكه**  
 الشافعي وقف مسجدا **ويضمن ارضه** **نقصه** وهو قد زما بين فحتمه  
 فاما ما نقلوا ولا بد من ملاحضة كونه مستحق الاجر لنقص حقه ونقصه  
 ضامه ذلك ان موته القلع او الميراث عليه ايضا واعتمده في التدريس  
 كالكتابة فانه لما نقل فمما عن الامام ان الظاهر من كلام المعظم اخذها  
 على المستعير قال وفي كلامه لا يجاب ما يدل على ان المبيع كما عليه وانقصه  
 القلع وهو موقوف جدا انتهى فله ان يرضى نفسه في المطلب فان ظاهرا  
 لا يملكها انما على المستعير كالمستعير وتبعه سائر حيث زه الاوليات

الموتة في نظيره من الاجارة على المستعير والمستعير او في منه اما جرة نقله  
 التقص حتى ما لك قطع **فله** **او يملكه** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله**  
 حال التملك مستحق القلع وهو الاصح من نظيره من الشفعة وغيره ومن منع  
 على انما جرة ما في مواضع ويرى عليه هذا مع سائر ما لم يمتنع والا  
 في الوضعية هنا من خصوص المبيع ما لك والقلع ولا تاتي في غير  
 بين الثلاثة وقد بين الاول بان يرضي او غير من يملكه بان يرضي  
 او الثاني ان لم يكن فيه نقصا واحدا ومن فقط بان وقف المستعير المبيع  
 او الغراس فحتم القلع بالقيمة خلافا لابن الصلاح ولو وقف الارض فله  
 ايضا لكن لا يفعل الا في الاول الا اذا كان اصله للوقف من الثاني ولا الاخر  
 الا كما كان في شرط الواقف حيا فحصل مثل ذلك البناء والغراس من ريعه  
 فيبقى في يده هذا قول ابن الجرد في ارض وقفت بعد البناء  
 بغيره فقلع البناءا وقاله الرواية في ارضه قبل بغيره من الاجارة  
 لو نقلت بالقلع وكذا بعد ما الا ان شرط عليه والاد في المتوكل  
 قمته ان راي فيه الخط لان الوقف وريعه استغنى به البناءا  
 فله بعد الاجارة التقتضية للعلم بالارض او التملك لا يغير حكمه ولو  
 كان على الشئ ثم لم يبد صلاحه فلا يخسر الا بعد الجرد كما في التناحية  
 عن الامام والقاضي كما في الزرع لانه لما منعتظر قال الاستوى  
 لكن المتوكل في نقطة من الاجارة هو المبيع ثم ان اختار التملك فله  
 العرة ايضا ان كانت عومونة والا فاقصا الى اوان الجرد وان اراد القلع  
 غرم ارضه بقص العرة ايضا واذا اختار له اختياره لزمه المستعير موافقة  
 قال ابن الجرد في ريع الارض فله ان ينقصه **فان لم يمتنع المبيع** **فله**  
**في يملكه** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله**  
**الارض** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله**  
**يباع** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله**  
**الساكنة** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله**  
**فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله** **فله**  
 ازالة ملكه والميراث وان قصر لكن الضرر عليه فقط واجبا للاحكام انما  
 هو لانه الضرر المتعدي للميراث كبيع مال مدين امتنع عن الوفاء وقوله  
 مختار المحكي عن حقه هنا وعن اصله في كبره من الشرحين يتأخذه  
 امسقاط الالف من خطه في الوضعية وصح عليه واستحسنه السكك  
 وصوبه الاستوى لان اختيار الميراث كان في فصل الخصومة ورجحه







انزلته لك فاحسب بانه يحس اخذها وذكرها في المجهول السيل وفي التمسك  
 الاغصان **ولو حب دابة او زرع ارضا مثلاً وقال مالكها انما هي ارضيها فحقا للرجل**  
 مدة كذا وكذا ويجوز ان كان يحس السيل اطلاق الاجرة بناء على الاصل الذي ان الواجب  
 اجرة المثل **او اختلف مالك الارض في رزعه كذا بك والمصدق مالك على تقدير**  
 لا في بقا العند لو بقي بعض المدة في استحقاق الاجرة او القيمة فيتمتع بها الا ان  
 لان القالب في ضري الانتفاع بمقابل فيحسب له من جميع ثمنها او ثلثا انة  
 ما عاوه بل اجرة ويستحق اجرة المثل ان وقع الاختلاف مع ثمنها وبعد  
 مضي مدتها اجرة فانه وقع قبل مضي ذلك صدق مدعي العارضة بمقتضى  
 قطع المدة لم تكن شاحنة فيحصل من دعائه سقوط بذله او يقدّر ثمنها  
 ومضي مدتها اجرة فان كانت القيمة دون الاجرة او مثليتها اخذها  
 بلا عيب لانها فيها على وجوب قدرها ولا يضر الاختلاف في الحرية وفي  
 لغير تدني الا وفي **وكذا صدق المالك فيها لو قال المالك او الزارع اعطني**  
**وكان المالك غصبتي** وقد مضت مدة ثمنها اجرة والعين باقية  
 لان الاصل انة لم ياذن فيحسب له اجرة المثل **فان قلت العين قبل**  
 ردّها تلفت نصيب بها العارضة **فقد اتفقا على كتمان** لعل لان كل من العار  
 والمقصود مضمون **فان** بوجه الاستدراك فيه خلا فالحق نعم انة لا وج  
 له بان قوله اتفقا على كتمان يقتضي مساواة كتمان العارضة لكتمان  
 الغصب الذي يستدركه ولما قبله من ذكر الاختلاف يقتضي تخلفها  
 وانه يتفق عليه فيمن ذكر ما نصيب به العارضة هنا المخالف لم يستدركه  
 في ضمان الغصب وما فيها من الخلاف المشتمل على بيان اتخاذها على وجه **الاج**  
**ان العارضة تقضي ثمنه يوم التلف** ان كانت متعقبة والا فلا يثبت على  
 العتد والمقصود بضمين ما قصي لقيم من يوم القبض الى يوم التلف  
 والفرق ان هذا متعدد فخلط عليه بالنظر لاني زيادة وجدت في  
 يده بخلاف المستعير فظهر الاول ووقت ضمانها وهو وقت التلف  
 ولا تضمين العارضة **باقصي لقيم ولا يوم القبض** خلا فالتقابل  
 في الف الاصل **فان كان ما يدعيه المالك** بالغصب **التي من قيمة**  
 يوم التلف **خلف الزيادة** انة يستحقها فاما مساوؤها وما دونها  
 فما حده بلا عيب لانها فيها عليه فقط وما هو في الروضة لو قال  
 المالك غصبتني وذو اليد او دعني حكت المالك لانه يوجب عليه  
 الاذن **والاصل** عدمه واحداً القسمة ان تلف والاجرة ان مضت  
 مدة ثمنها وحسب ان لم يوجد في ذي اليد استعمال والاصدق

اجرة

المالك

المالك بلا عيب **فان قلت** تخالف هذا ما مر في الاقرار من اقر بالمع وفيه جمل  
 قبل اي سوا قال اخذتها منه ام دفعتها اليه على المعتد ولم ينظر له عيب  
 المعتد **الغصب قلت** يفرق بان المالك لم يثبت الا باقراره فصدق في صفته  
 ثبوته ويؤيده قولهم من كان القول قوله في اصل الشئ كان القول قوله  
 في صفته **وممن نكح** على هذه القاعدة واثبات الساج السبي في فلاحه و  
 لا اصل صانع المذد عواء الموديع بخلافه فيما نحن فيه فاذن لما عاوه ان لا  
 على العين اقتضى ذلك صانع ادهو الاصل في الاستدراك في الغير قد عاوه لانه  
 مخالفة للاصل **الضمان** الناشئ عن الامتية والاصل عدم الاذن فصدق المالك في  
 هذا يعلم ضعف قول البغوي لو دفع لغيره العارضة فادعي الدافع القرض  
 والبرق اع البر لو دعيه صدق المدفوع البرق وسائر اقرض ماله تعلق بذلك  
 ثم رأت ما يرد كلام البغوي وهو قول الاموار عن من يزوج القضا لو قال **بصدق**  
 تلكه دفعت ثمنها وقال الآخر لا وكالصدق الدافع **انما هو**  
**الغصب هو** لغير اخذ الشئ ظلماً او قبل شرط المجاهرة **وممن لا** **الامتية** ويرجع  
 فيه للبرق كما يوضح بالامثلة الامتية وليس منه منيع المالك من متي ما تمت  
 او عيبه حتى تلف فلا ضمان وان قصد منعه عنه على المعتد وقارضه لا  
 ولا شاة دخلها بانه ما تلف هذا الولد الثمين له باللاف اية فله فله هذا وهذا  
 الفرق يابى ما ياتي عدا من الصلاح وغيره قبل والاصح ان السبي وباقه قبل  
 قول المتن فان اراد قرضه بغير رضه ومن عطل من حارضا الغير من  
 يؤيد ذلك **على حق الغير** ولو خمل وكما هو من وسائر الحقوق والاختصاص  
 تحق محقق وكما قامه من فخذ يسوقا ومسجد لا يخرج منه والمالك لم يحل  
 وجعله في دقا فله حصة البر غير مال من دعه غير موقوف لما قدمه في الاقرار  
 انما مال وغير اصله بالمال لانه يعنى الموقوف المشرتب عليه الضمان الا في عدل  
 غير ان لم منه كما قرر ليكون التعريف بما مال الا اذ الغصب المحرم الواجب  
 ضار له او الضمان فيسهر ما يتبادر عن غير المال بقوله ولا يضمن الغير  
 قصصه احسن خلافاً لما لا يضر لصنيع اصله **عدوان** اي على جهة التعدي  
 والظلم واخره به نحو عارضة وما حوذاً يسوقا وما نترش عنه كقول طي  
 الرمح الى جمع او دارة ولا يرد عليه مال خذ مال غيره فظهر ماله فانرضه  
 ضمان الغصب لان الثابت في هذه الصورة حكم الغصب لا حقيقة قال الزاوي  
 نظر الى ان المتبادر والعالم الغصب ما يقتضي الامن وعبار الروضة فهو  
 حقاً واستحسن لانه يغفل هذه الصورة وتقتضي ان الثالث فيها  
 حقيقة الغصب نظر الى ان حقيقته صادقة مع انشائها التوخي اة القصد



بالحد ضبط تبار صور النفس التي فيها أم والتي لا أم فيها واستحسن الرافعي زيادته  
 غير المخرج المشرق وغيره زيادته لا على وجه اقتباس أو انتباه وردا من التلوثة  
 خارجة بالاستيلاء لا تأييد من القبر والقلبة والتنظير في هذا ما دعاه السرفرة  
 فخرج من الغصب أمر دعيكم خاص غير نظر وصنعهم بأفراد خاصا مستقل  
 وجعلهم من صاحب الحق باقيا فاض بخلافه واخذ مال غيره بالحق له حال الغاصب  
 وقد قال القائل من طلب من غيره مالا في الملك قد خذله البزباز عت الحيا فخط  
 ثم يكلم ولا خير له التفرق فيه والأصل في صاحب الكتاب وأنت واجاع الأمانة  
 وهو كبيرة قاله المروني إن بلغ نصيبا وأعرض عن دفعه من عبد السلام الإجماع  
 على أن غصب المحترق مسرقه بالقيمة تلك توقفت فيه الأذرع وبقي فمما طلاق  
 أما وردى الإجماع على أن فعله مع الاستقلال من لا يخفى عليه تصرفه ومع عدمه  
 فسقط وكان هذا التفصيل انبهاهم من جهة حكمية الإجماع عليه والأفصح من جهة  
 أن استقلاله بالحق مريض وري كبروان لم يفعل وما لا فلا وإن فعله فمطعن  
 له **فإن ركب** أنه لغیره بقدره وإن كان هو المفسر لها بخلاف ما لو وضع  
 عليها ما يتغير بغيره إذ يتصوره في غيرها إنما لك فأنه يفتن انتاج ولا يفتن  
 الداية إذ لا استيلاء منه عليها **أوحلي** أو تحامل برجله كما قاله القبر  
 أي وإن اعتقد معها على الرجل الأخرى فيما يظهر **عليه** لم يتبدل فربما خال  
 على باحتمال المولود عليه مطلقا والناس مخصوصين بغيره مضطرب الزاوي  
 أي جمع مصطنعة بالنسبة والسبب وبغيره أقيم وقد تكسر **فما صاب** **فإن قرينه**  
 لمصون غيرة الاستيلاء وهي الانتفاع بعد ما ولو لم يقصد الاستيلاء في الروضة  
 وإن نظر فيه السبب وضوب الزركشي قول الكافي من لم يقصد الاستيلاء لا يكون  
 ولا مامنا وأهم أفتن أنه لا بد في منقول غير ذلك من النقل وهو كذلك  
 خلافا لقول جمع لورقم منقول ككتاب من بين يدي ما لك لم ينظم ويرده حالا  
 من غير قصد استيلاء علم **بهم** قد يجعل كلامهم على ما إذا دلت القرينة  
 روي ما لك ما خذله للنظر البس على أن لها ياتي في الدعوى لا للتفرع بوجد هم إلا أن  
 يفرق بأن الأخذ والدفع استلحاق في فلم يفتح معه لفصل بخلافه الدخول  
 وأقلهم اشتراط النقل أنه لو أخذ بيد من ولم يسره لم يضمنه حال بعضهم بخلافه  
 بعضهم في حاجته لا ذكره انتهى وعبارة غير واحد أخد بيد من غيره وخوفه بسبب  
 بهت ولم يتقدم من كانه إلى آخره ونقله لا يقصد الاستيلاء عليه أي ما على خلاف  
 ما مر عن الروضة لم يضمنه وكذا أن النقل هو من حمله باختياره أو من شرطه من  
 غيره فأنه لا بد من القرب ليس باستيلاء **بهم** أن لم يتبدل إلى دار سيده فضمنه ولو زلف  
 وأخل حرام مثلا فوقعه على متاع لغيره فكسر ضمنه ولا يضمن صاحب الزلف إلا أن

وعنه

المراد من قوله

وضعه بالغرم بحيث لا يراه الراسخ ووجهه محلا لسوء الفهم فيد راتع دون  
 الزائد ولو دفع عنه إلى غيره لم يلزم حرقه فبأقرب وأذا سواه في مصالح تلك  
 الحرفة أي المتكلمين بخلاف استعماله في غيره ذلك وأهم المتن أيضا لا يفرق  
 فيما بين حضور مالك وخيبره لكن نقله عن المتن في أن هذا أن يحاق أي  
 ويحرقه النكاح والاستيلاء أن يزجلا ويغلبه لتعرف فيه وجه إذا حلت  
 أو يك معه لا يضمن إلا النصف وإن ضعف مالك بما على ياراني عن الأثر  
 قال المنوفي ولو دفع برجله شيئا إلى الأرض لينظر جنسه ثم تركه فقتل لم يضمن  
 قال شارح ونظيره دفع بجارده لرجله لصلبها فيها انتهى وتعين جلد على  
 دفع ليس جلد فقتل الموقوف عن الأرض على رجله ولا يضمنه ما هو  
 ظاهر أن الأخذ بالرجل كبيع اليد في حصول الاستيلاء وأحق العقاب بقاء  
 من لم يترك ياتن لصديقه أي أو خلفه من كثر غاصب فأخذه لبرده فموت  
 قبل ملكته من رده ورغمه فأكلم لم يضمنه وأطلق الماوردي وابن نجيم أنه  
 يضمنه بوضع يده عليه وتأييد الزركشي الأول يأخذ المجرم صيدا ليدأوه  
 مردود بيان هذا حق الله فبما في غير ما في عن الشيخين في شرح و  
 الأدي المقتضى ما يصح بالثاني والحق الغريم بالصيد في غيره أو لغير  
 ما لك بخلاف من لم يصره أو لم يرد رده أو قصر فيه فأنه يضمنه ومطلبا  
 لتقصيره ولو سبغ ظم فمات ما لك دأته يدي على عمل فأنه في يده ما لها  
 لم يضمنه بالمسبغ وعلمه كره مثلا ذلك العمل ولو سبغت أو ساقبت بقره  
 إلى راع لم تدخل في ضمانه إلا أن ساقبها مع البقر **ولو رجل داره وأزعم**  
**عنها** أي أجر جرم منها فغاصب وإن لم يقصد استيلاء أن وجوده يفتن  
 عن قصده وقبها بأن يدخل باعلا على هيئته من يقصد الاستيلاء  
 وبه تخرج دخولها هو الآخر له وقد قطع الأمام بعدم ضمانه لكنت  
 رجع ابن الرقعة أنه غصب ما اقتضاه أفتن كاصلة قبل وقصده  
 الروضة وأصلها بخصوصه المفهوم منه حصوله هنا بالاولى  
**قولها وأزعم** أي أخرج عنها **ومهره على الدار** أي منعه التصرف فيها  
 وهذا لازم للأزواج فالنصر به تصريح باللازم ومن خذله غوه  
**ولم يدخل لغاصب** **فما صاب** وإن لم يقصد الاستيلاء عليه باخلافاً  
**وفي الشائكة وجه** **وأه** أنه لا يكون غاصبا خلافاً لغيره ولو منع  
 من نقل الأمانة فغاصب لها أيضا وإن لم يقصد الاستيلاء عليها  
 بخصوصها وما أقوله كلام جمع أنه لا بد أن يقصد الاستيلاء عليها  
 بخصوصها ولا يكفي قصد الاستيلاء على الدار رده الأذرع **فقال**

صاحب المصنف



























تصدق فيه وهذا بعينه ياتي هنا فالأول وجه قصد نقل المثلث **تفسير** سابق  
 في الجهاد الذي كماله المذكر والمختص وعوده على الجهاد وقادروا على وقفا  
 قاسوا وشاءوا عليه الميزان كما شاف علمه البالغ **ونقصه من غير الدار والعقد وهو**  
 من تلك الحالة ينقصه من غير الدار كما علق الدار في **دعواه** لان المنفعة من غير الدار  
 بالنقص كما لا يخفى ان سواها كان مع ذلك ارضي لقصاصها لا كما ياتي فان تناوت الاجرة  
 في المدة من كل مدية بما يقابلها ولا يتصور هنا اقصى لا نقصا واجب كل مدية  
 باستقرار في الذمة فافادها وما بعده بخلاف القيمة خلافا من وجه من استمر  
 في اعتبارها اقصى ولو كان المقصود ضايع وجب اجرة اعلاها ان لم يقم  
 والادارة البخل فخطا وحراما مستوعبا لان اياها لا تنفعه لاول منفعته لاجل  
 استيعابها على كمالها والشرط في آخره ولو اوسطا الغاصب به فهو كماله  
 غصب منكر او قويا واطباده لا لانه لم يحضره بخلاف ما لو غصب  
 قنا واطباده فاذ يضمن صده ان وضع بدله عليه لانه على ذلك بالملك و  
 اجرمه لان ما لم يكن بالاستعمال في غير ذلك ولو امكن ولذا جوب فان قطع بسبب  
 لغيره بالمد مع قمتها وشيئا وهو ما ياتي فتمت باحواضها وقمتها ولا يبين فيها **ولا**  
**بغير منفعة البصم** وهو الفرق **الاشغوب** بالوطن فيضنه غير المشكك به  
 بتفصيله لاني احرار الجاه لا دعوات لان البذل لا تحت عليه ومن غم مع توجه  
 لا من الغصب في مطالع الا احرار ان يحل كالمستأجر من ان يراهها لان بدل  
 الغاصب حالية **وكذا منفعة بدن الحز** لا تضمن الا بالثبوت في **الاصح** دون  
 الفوات كما ان حسبه ولو صعد لان الحز لا يدخل تحت اليد كما استدل به في السابقة  
 اذ لو لم يمسسه فالحز ليس له منفعته من اضر الفاتر تحت ليدها وفي فاق  
 اكره على العمل وجب احرمه الا ان يكون مرورا او عودا على مروره بنا على  
 لاول ملكه بالمرور او فقه ومنفعة المسجد والرباط والدرست واعلم لزم  
 اجرة جميعه تصرف لمصلحة فانه لم ينفذ من اجرة موضع متاعه الرافا او وضع  
 فيه متاعه فقط وان البيع وضعه او لم يكن فيه تضيق على المصلين او كان  
 متجولا لا يصلح احد فيه على اقتضاه احكامهم **وكذا المتوارع** وعرفه وفي  
 ومزدلفة وارضى وقفت له من الموتي واطلاهم ذلك كله مشكك حذا قال  
 يتجه انه ينبغي ان يقد ما ذكر في محقق المصنف بما اذا شغل متاعه لافاض  
 الخاص فيه وضعه فيه ولا مصلحة للمسجد في وضعه فيه فربما شغل غيره ولا  
 متاع يحتاجه غيره لمصلحة والممكن لو وضعه في غيره فربما اذا شغله وقت  
 احتياج الناس له في الشك بالاحتياج اليه البتة حتى يضيف على الناس واخرهم

بدون بعضه الا ما هو اولى به من المصالح الا في الارض الموقورة للدفن  
 فلهما بالمسجد وغيرها ارباها فيما يظهر وقد جمعت في شرح العباد بين اطلاق  
 جمع حرمات في الشجرة في المسجد واطلاق امرين كراحتي في الاول على ما اذا  
 لنفسه واخرى لغيره وخيف على المصلين والثاني على ما اذا شغل ذلك وصرح  
 النفاذ في وراثة من غيرهما بانه يلزمه اجرة مثلها واطباده ان ما يبيع غيره لاجرة  
 فيها وذكر الرافعي في تاريخ فزوت ما هو صريح بما يثبت من انصاف في حوزة وضع  
 الجوارح الجاهل مع الاخر غير انهم قيل ان يباحوا بها لكتهم او ما يقتضون ولو اصر  
 فيها من حيث الاقامت لوقتها عليه ومن التي جعلوا لها لا منفعته التي يستحقون  
 عنها واطلاق بعض المتأخرين الجواز رد دتم عليهم في ايضا ويوجد ما ذكره  
 المتأخرين انه لاجرة عليهم عاجل ووضعه وان يلزمهم الاجرة لما لم يجر وضعه ويوجد  
 من ذلك ان يمل ما جاز وضعه لاجرة حيدر وامل ما لم يجر وضعه قبله لاجرة ويابيه  
 ما ذكره قتادة ونفسه به ما ذكره في غير عرفه ومن كان ذلك منهم **واذا غصب**  
**المقصوب** او شي من رفا بده **بغير استعمال** كغير حيوان وسقوط يده باق **في**  
**الارض** للفقير مع **الاربع** لربها المحدث في القصر ومباين حدوده الى الرد  
 لغرف مناهضة في يده وقاله في ذلك الطوي فاق في دين غصب عدا فثبت يده  
 هذه وبقي عده مدة ياتر حيا جرة مثلا فيجوز في الرد وبعدة الى الرد فاعترضا  
 اجرة مسلم مطلقا واعترضا بعد الرد الى الرد وهذا الاعراض الاخير فيجوز نقد  
 بسبب الصب عليه عند الملك او انقص قيمته الاجرة او ما نقص من الرد الى الرد  
**وكذا الوثوق** يدري بالاستعمال **بأن في التوج** بالقبض فيجب لاربع واجرة المثل  
**في الاصح** لان كلا منهما يجب فماده عند الانفراد فكلما اعتمد الاحتياج على  
 الاجرة ليست في مقابلة الاستعمال بل في مقابلة الفوات ولو خص احد الغصبوب  
 اي قطع ذكره وانشأه لزمه قيمته لانه جاز ولا ينظر مع ما زاد من القيمة فلا  
 ما لو سخطا ما فانه لا ينقص بالانقص ولم يوجد بل زاد في القيمة **فصل**  
 في اختلاف امالك والغاصب ومما ينقص به الغصبوب وجنايته وقولها  
**ادع الغاصب قلما** بما المصوب **وانكر المالك صدقة الغاصب بيمينه على المصوب**  
 لانه قد يصدق ويوع من البيعة فلو لم يصدق ادي ذلك الى رد وارحبه  
 واحد منه الزكشي ان محله لا يتركيبا او ذكر سببا خفيا اما اذا كرميا  
 ظاهرا فيمن حق يثبت كالمو **ويعاد اهل حرمه المالك** التل والقيمة  
**في الاصح** من الوضوء الى عين ما له يمين الغاصب فصار كما لتألف  
 ومن ثم يجب للمالك اجرة فابعد من التألف الذي خلفه عليه وله احوال  
 على قبول البذل منه ليراد منه **فلو اختلفا في قيمته** بعد اتقا قبرا على تليف

هذا هو الوجه في النسخة











اما انك عرفت ان قصص الخيرة خلا فالما اطلال مرثيا وحدها وقياس ما مر في  
رئت بخص ان الخيرة من ههنا فلهذا قول هذا ان لا يكون  
رد هاهنا مع غرامة المثل لما لا يكون مبنيا على ما اعتمد به التمسك من وجوب ان اقتنا  
مطلبا وقد تقر ما قد ضعف ومن ثقلت رد هاهنا مع ارضي النقص في التمسك  
العصير ولو عصف حرج في ثقلت ادخله مستند قد عرفت **فانما وجهه المثل**  
**والخالد المقصود منه** لا منها فزعا فلكه ولست قصصه اخرج غير الخيرة من  
خلا فالحق ادعاءه لان ملكه هو العصير ولا شك ان كل الخيرة من غير ههنا  
من عنده ومن ثم سوى المتولي بينهما وهو اوجه من امتنا الا انما لعن  
الخيرة من ذلك فان قلنا في يده ضمنها وخرج بفصله ما لورض منها  
وهو من يصح اعراضه فذلك اخذه **فصل** في ما يطرح على المقصود  
من زيادة في وطن واستقال للغير وتوابعها **زيادة المقصود ان**  
**كانت انما لخصا المقصود** لتو في وطن لرو ضيا لم يحط للمالك ومن  
يسبكه وراهم **فلا شيء للغاصب** فبسيبها لتعديده فلهذا في مكان غيره  
وقد عرفت ما مر في المناس من مشاركة للبايع لانه عمل في ملك نفسه في  
**لما انك تخلص رده كما كان انما يمكن** ولو نصير من الدين طينا والدرهم  
والحي تشارك في ما قاله الصفة بورد العين لما تقر من فمده وشرها المتولى  
ان يكون لرخص حاله عند الامام والطلاق الشئ من مواضع منق  
الا وجه وان قال الادعي ان الاول احسن فان لم يكن رده كما كان  
بالتصاري لم يكن ذلك بل بوجه الى الله وقد يقتضي انما ادر لورض  
المالك متفاد لمرجعه وقد ادر ما اذا لم يكن له رخص والا كما ان ضرب  
الدرهم بغيره وان السلطان فله اعادة في حقها من التغير **وارش**  
بالرغم عطفها على كل شيء والنص عطفها على رده **النقص** لغيبته  
فصل الزيادة سنوا احصل النقص بها من وجه احرام بازلتها ويلزم  
من ذلك اجرة مثله لدخوله في ضامه لا انما زاد مصنعه لان فواته ما مر  
اما انك ومن ثم لورده بغيره ولا عزم له غير ارشده وعامتها  
من في رد التي احالة لولم يكن للغاصب عرض في الرد سوى عدم  
لورده الارضي ومنه ما لا يمكن منه وانه امتنع عليه وسقط عنه  
الارض **وان كانت الزيادة التي فعلها الغاصب** **هيما كسبا وعزاسي**  
**كلها القلع** وليس النقص في ليس لعرق ظالم حق وهو في غريب  
وغيره لا مرسته في شره المشقة مع بيان معناه باجتناف الرجوع  
اليه والرد بالعرف صا اصل الشئ وفيها التنوين وتنوين الاول

واضا قد

واضا قد الثاني والغاصب فلهذا ان نقصت له الارض وضيا لملك ما قامه  
بالاخره واد فلكه اذ لا ارض على المالك في القلع وبه عاقد ما مر في العارية  
ولا يكرهه قبوله لو وجهه لم وكذا الصيغة فها ما في **لو صيغ** الغاصب  
**التي في الصيغة** **وامكن فصله** فان لم يستفد الصيغة **فهذا وجهه** اي  
النقص وان خسر خسرنا او لو نقصت فله الصيغة بالنقص **في الاصح**  
في لسا والغراس ولم الفصل فله على المالك وان نقص الشئ فلا يغير  
امر من النقص نظير ما مر انفا ولو نواضا الى الا بقا فيها فتمت كما  
وتحل ذلك في صيغ يحصل منه عين مال ما هو عو له محض ولم يحصل له  
نقص فهو كالنزيل فلا يستقل الغاصب بفصله ولا يجره المالك عليه وخرج  
بصير صيغ المالك فالزيادة عليها للمالك والنقص على الغاصب وليس له فصله  
بغيره ان المالك ولم اجبا عليه مع ارضي النقص وصيغ المقصود من  
آخر فخط من المالك التوب والصيغ تكلف فضلا يمكن مع ارضي النقص فان  
لم يكن منها في الزيادة والنقص ما في قوله **وان لم يكن** فصله لتعده **فان**  
**لم يرد فقيته** ولم نقص فان كانت ساوي عشرة قبله وساهبا يدعي  
مع ان الصيغة فقيته خمسة لا لاجل من سوا التوب **فلا شيء للغاصب**  
ولا عليه لان صيغته كالمعدوم **وان نقصت** فقيته بان صار ساوي  
خمس **لزمه الارش** وهو بالنقص من قيمته لحصول النقص بفعاله **وان**  
**زاد في قيمته** بسبب الصيغ او الصنعة **اشترى** **فانما** اي التوب بها النسبة فانما  
صار ساوي خمسة عشر فهو يمين الملاك وان كان الصيغ ساوي عشرة  
مثلا كان النقص عليه بسبب الزيادة سعر ادرها فخط فالزيادة بملصاح  
ولو نقص من الخمسة عشر فقيته كان ساوي اثني عشر فان كان النقص لا انخفاض  
سعر الشئ فهو على التوب او سعر الصيغ او بسبب الصنعة فعلى الصيغ  
وهذا اعني بخصاص الزيادة من ارفع سعره بغيره بغيره ليس معنى **اشترى**  
ان على حصة الشئ بل هذا ليو به وهذا بصيغ **ولو خط المقصود**  
او خط عند **فانما** كبر ايضا باسم او شعر وكقول من يمينه لخصه  
لنفسه ومثل كلامه خطا واختلافه باختصاص كل واحد **وان كان**  
**النقص للملك** والنقص **لزمه** **وان شق** عليه لورده كما اخذه **فان يرد**  
التي يخط زيت مثلا او سروج وبها يمين مثله ودرهم بطلها **فان يرد**  
**التي تملك** على تملكه لا تخد دعاه ردها بما في **فان يرد** **فان يرد**  
خطه مثلا او يوردا واردا لا تخد فلهذا ردها بالاشهاد التالف  
التلف فلهذا الغاصب اذا قبل والاكثر ارض موقوفه خطه بطله















ولما سمعوا شافعي سماع الدعوي بها فاقوا في اوابل الدعواي الا ان قال الشافعي  
هذا دعاء ربي فما الشريك فيه وهو كذا فيحق ضيع دعواه ومنع المارسة معارضته  
ورج ليس الشفعي انكم له بها ولا ملوق في عليه ضاع على اطلاق استماع ضيعه انكم  
عن الوقت وسياقي اخر القصة ما فيه وهو في الشفعة ولو ادنا وليست  
الاضي الشارح موقوف في لقطع به المرحاني قال جمع خلال ارجعهم لا منها فتمت  
عنة ووقت واخذ السبكي من وصية ان في ان كان له ثوبا من ثوبين  
انما ملكه في ثوبين في الثوبين يا لها فتمت صلا وسياقي ما في ذلك في السبكي  
مسطوطا وقد لا تثبت للشرى لكن لا ارض كونه غير اصل شرى بل كونه باع  
شخص محض فلا يشفع لانه منهم باع بما في في الثمن وقارفت ما لو وكل شرى  
باع فان يشفع بان اقولك فانه لا ارض عليه لو قصر **تبين** قد  
يشفع غير الشرى كان يكون بينهما عرصة شرى فمد في اجنبى نصا حدوا  
بشدة الاخر فيرد منها دية في بيع الشهود عليه نصيبه الاخر فقلت هذا في نفسه  
ثم يلزمه رد الشهود له باعنا ثم وهذا هو اسوغ لاحقه بها غير بطالات  
**البيع ولو باع دارا لشرى في مبرها فقط كويك غير باع فلا يشفع**  
**له فيما لا تتفاد الشفعة فيها والتمسح في ثوبين في المبرى كحصة من الثمن ان كان**  
**الشرى بطريقه اخرى في الدار او سكن من غير موته لها وقع فتح ما**  
**شاع** بخلافه واذا في ملكه لا مكان الوصول اليها من غير شره **ولا** يمكن شرى من ذلك  
**فلا** يملك من الارض بل للشرى والشفعة تثبت له في الارض خلا من الارض والشرى ومحرم  
الشرى كالمحرر فاذا ذكر ولو استري ذو دار لا امر لها نصا في مبرى تثبت مطلقا  
على لا وجه لان المهر ليس من حقوق الدار صا قبل البيع بخلافه **ثم** **واذا**  
**تثبت فيما يملك بما وصية محضه** وعيها نصا في البيع فبما ساقى عرصة  
بما بيع الا شراك في المدا وصية مع حقوق الضرب في بيع ملوك بغير مدا وصية ملوك  
وهو لا يتوحد ووصية **ملك** **لارام** **ما يملك** **حبيب** **عن** **سبب** **ملك** **الشرى**  
وصية كالحق في ذلك فاملك ملوك محضه **كسب** **و** **غير** **ما يملك** **و** **غير**  
**حلق** **وعوض** **صلح** **دم** في قتل عمد وعوض على عن **كسب** **ومن** **الملوك** **محضه** ايضا  
**محذوف** **ورب** **مال** **سلا** وصلح عن مال كما في ياده ويصلح عطف لغيره على مبيع  
ولا يملك بغيره في التقدير الاول لان عقد الكفاية بالشفعة لا يمكن لانه  
لا تصور شفعة في الذمة والمعين لا يملك العبد ممنوع بل ينسلمه يمكن  
عطفه على حلقه في عوض لغيره بان يملك مستقضا ويغوضه السيد عن  
الجور ما ذكر فيها ما يملك على صحة الاعتراض عنها وهو منصوص وصحة  
جمع لكن الذي خبر ما يملك في باعها بالشفع لانها غير مستقرة **ولو شرى** **واثبت**

بلا شرط كخيار المجلس في البيع الخيار لها او لاجنبي عنها **او البائع** او لاجنبي عنه  
 لم يؤخذ بالتسليم حتى يقضى الخيار لان المشتري لم يملك فيها اذ هو في  
 الاولى موقوف وفي الثانية ملك البائع وهذا هو تركك كما اختاروه  
 ايضا فلو لم يملكه لم يملك قبل الفراغ من العمل وعلى الضعيف ان المشتري ملك  
 صومخره لا الزمان **في البيع للمشتري وحده** او لاجنبي عنه **ولا يظهر انه يؤخذ**  
 بالتسليم **فانما البيع للمشتري** وهو الاصح لانه لا حق فيه لغیره ولا رد ههنا لانه  
 لا يمكنه ان يؤول الى الترويع مما خادق للملك للمشتري **كالأول** او لا رد من جهة  
 البائع فانه قد قيل قبيح بما التزمه قديمه ولا يعمل فيما اذا كان لها اولها  
 استة ايل الى مخرجه وما يقول ملكه اذ لا ملك للمشتري على انه قد لا بد منه  
 وعرضه وبرا المعق عليه او لام **المخالف** منه فحق الزرعي فناء الخيار الثابت  
 للمشتري بما التزمه فاحد الملك صفته لانه قد غلبه في الوارث مع كونه  
 وصرفه والفرق بين الوارث والتسليم ظاهر **والا** اي وان قلنا بالصفقات  
 الملك لبايع او موقوف **فلا** يؤخذ لبقا ملك البائع او انتظار عوده **ولو وجد**  
**المشتري بالتسليم عيبا او ادره** **بالباع** **و اراد التسليم احده** **ورض**  
**الباع** **في الاظهر** **واجاز التسليم** لسبق حقه لشوكة البيع على حقه المشتري فتكون  
 بالاعلاخ وتورده المشتري قبل طلب التسليم فلم رد الورود ويسمع ولا يمين  
 بطلان لا يحكيه السبكي فان ورد من الرد الى ردة المشتري وورد الباع  
 رده بالاقالة **واستثني ثمان** معاذ **را او معناه** **فلا تسعته** **لاخذ ثمانا**  
**على الاخر** لا استواءهما في وقت حصول الملك وهذا محتمل فاعلم الى اخره وحاصله  
 كما اشرت اليه في حكامه لا بد من سبب تاخر ملك ماخوذ عنه من سبب خلافه  
 فلو باع احد شركتي نصيبه بشروط الخيار له فباع الاخر نصيبه في زمن الخيار  
 بيع بالتسليم للمشتري الاول ان لم يتسنع بايعه للتقدم **سبب ملكه على سبب ملك**  
 الثاني ولا تسعته للثاني وان تاخر عن ملكه **المخالف** ملك الاول لتاخر سبب  
 ملكه **سبب ملك الاول** وكذا الوبايع من سبب شروط الخيار لهما دون المشتري  
 سواء احدا زامعا لمردهما قبل الاخر **ولو كان للمشتري مشي** **سبب ملكه** **في**  
**الامر** كان كانت بين فلا فته الا فباع احدهم نصيبه لاحد من ربه **فالاخر**  
**لا اختيار** **لا يحدد على البيع بل حصته** وهي المسمى في هذا المثال فلو كانت  
 للمشتري احيى لا استواءهما في الشركة ولا نقول ان المشتري استحقها  
 على نفسه بل دفع الشريك عن اخذ حصته فلو حضر كالمشتري حقه  
 لم يخلو من التسليم اخذ وقبل باخذ الشكلا ويدرع الكل **ولا يستمر في بيع**







يجامع انه فوق العودية المستوطنة بالجاذب عند اخر غير الاول فهو قال  
الشعير المشتري يعني الشقص فستقطبه شقصان على ان عدوله عن اخذه  
الشرعي الى تلك اختياره تقصير بقوت العود الى الشقص فكذا  
عدوله عن الاخذ بالذات الى ذلك العود فكذا اختياره التقصير  
تقصير فوجب الفرق بين عليته وجعله **اد ملكه** **تقصير** باخذ لا بقوته  
الشقص لان ما يبدله الشقص في مقابلته ما يد كالمشتري لا في مقابلته الشقص  
ولومك الشقص الممنوعين ثم اطلعوا على الاخذ ولو لم يكن كذلك في المطلب  
واعنده الادريجي وغيره ولو حصل عن المشتري بعض الثمن قبل الزوم  
الخط عن الشقصا وكله فلا شفعة اذ لا بيع وتؤخذ من قوله **وتؤخذ**  
المهرور الى اخره ان المراد بالقطعة هنا غير ما انما في الفقه الاورد  
عليه خلافاً لزمه ما لو حال عن دم العبد على شقص فادباخذ ببقية الدم وهو  
الدية فياخذ ببقية يوم الحيازة ويغير قيمة المتقوم في غير هذا **يوم البيع**  
اي وقت لا بد وقتاً كذا في الفرض واستحقاق الشفعة ويصدق في المشتري بغيره  
في قدر حاج كما في قوله انما اعلم بما يشره **وقيل يوم استقره بالقبض**  
**الحيار** كما ان المشتري في الثمن حالة الزوم بناء على الاصل من الحق الخط والارادة  
في زمن الحيار وما كان ما يستقره ما لا للذن وغيره وكان الذي يعمل الحال  
واكوجل بين ان المراد الحال بقوله **ادامشترى بوجله** **خالاظير** **انما** **الحيار** وان  
حل الثمن بموت المشتري او كان محظا باوقات تحتلته **من ان يعمل الثمن**  
**واخذ في الحال** وحله اخذاً من كلام الادريجي وغيره ما لم يكن على المشتري  
ضرب في قوله لغيره واللازج الشقص **او عطف** بها في حين من ثباتها  
**يصير الى الحيل** كسر الحاي حلول الحيل في الحزم وليس له كل ما حال خرائث  
يعطيه **واخذ بغيره** ما قصير من تعريف الصفقة على مشتري **واخذ** هنا  
لغيره من الجاهل لان الاخذ بالوجله بغير المشتري لا احتلا في الذم وبالحال  
بغير الشقص لان الاجل يقابله فسط من الثمن **نعم** لورضي المشتري لذم  
الشقص نعم عليه لاخذ حاله والا سقط حقه واذا خي لم يزمه اعلا من  
المشتري بالطلب على ما في الشرحين ومصح في اصل الروضة الزوم قبل  
وهو سبب قلمه **ولو بيع شقص وغيره** مما لا شفعة فيه كسيف اخذه  
اي الشقص لو عود سبب لاخذ بغيره ولا بغيره مشتري بشرط  
الصفقة عليه لانه انما يورط نفسه وهذا ولي من التعليل بان دخل فيها  
عالم بالحال لان قصيته ان الجاهل يتغير وهو خلا في اطلاقهم ومذموم وبطل

من التعليلين فارق هذا ما من امتناع المصحب بالرد **محمدة** اي بقدرها من  
الثمن باعتبار القيمة بان يوزع الثمن عليها باعتبار قيمتها وقسا البيع وبأخذ  
الشقص بمحمدة من الثمن فاذا ما ولي ما بين والسف مائة والتمن خمسة عشر  
احده مثلي الثمن وما قدر ثمنه كلامه وهو مرادها هو ثمنه فندفع  
ما قبل ان ذكر القيمة مسبقاً **ويؤخذ** الشقص **المهرور** **محمدة** **تؤخذ**  
**الشك** **وكذا** الشقص **مؤخر** **البيع** **تؤخذ** غير مثله يوم الحيل سوا الشقص  
قيمة الشقصا لان الاخذ بالبيع فتقوم بقيمة مثله ولو امرها ببيعها لم يجر ولا  
ويجوز لها مثله ولا شفعة لان الشقص باق على ملك الزوج وبحسب التعرصة  
مثله لا غير مثله لان الواجب بالقرين والشقص عوض عنها ولو اعان عن  
حل الثمن بشفعة لاخذ الشقص بمثل الثمن لقيمة ما من **ولو اشترى**  
**فمنه** **وتلف** او خات وتعد رخصاً او عطفاً وكفى وتعدر العلم بغيره اي  
اختلاف بغيره **شك** **تؤخذ** لاخذ بالجهول وهذا من الحمل المستطرد للشفعة وفي  
مكرهه كذا اطلناه كغيرها وقدره بعضهم بما قبل البيع قال اما بعده فمما  
حارم وحله نظير كلامه صرح في انه لا فرق فانهما ذكر من جملة الحمل كغير  
ما هو بعد البيع اما اذا بقي فكل مثله وتؤخذ بقدر **نعم** لا يلزم البيع  
احصاه ولا الاخبار به وفارق ما مر في قوله بان لا احتلا في الذم على السابغ  
بخله ان المشتري **قال** **عن الشقص** **قد** **بان** قال **اشترى** **بمائة** **وقال** **المشتري**  
**ما** **من** **حلقة** **ما** **يالي** **بما** **على** **ما** **ادعاه** **والزم** **الشقص** **الاخذ** **به** **وان** **قال** **لزم**  
**يكن** **معلوم** **ان** **قد** **دخل** **على** **في** **العام** **ما** **حين** **الشقص** **لان** **الاصل** **عدم** **عليه**  
**به** **وتح** **نسخ** **الشفعة** **ما** **اقتضاه** **التمن** **وجري** **عليه** **في** **نكته** **وبعض** **عليه**  
**وقال** **القاضي** **عن** **النص** **يقول** **ان** **ان** **يتبع** **الحال** **واعنده** **السبكي** **وليس** **له**  
**الحل** **اذ** **اشتراه** **بين** **مجهول** **لان** **قد** **يعلم** **بعد** **المشاهان** **مهل** **حلف** **الشقص** **على**  
**ما** **عنده** **واخذ** **منه** **وان** **ادعى** **حله** **بقدره** **وطالبه** **ببائة** **ولم** **يعين** **قد** **في**  
**دعواه** **لم** **يسمع** **دعواه** **في** **البيع** **لانها** **غير** **مؤتمنة** **وله** **ان** **يدعي** **قد** **را** **وبخلافه** **احد**  
**وبخلافه** **وهكذا** **حين** **يقول** **ويكفي** **فستدل** **بكوله** **على** **ذلك** **التمن** **ويجوز** **عليه** **واخذ**  
**به** **ثابتاً** **انه** **يعد** **الثلث** **بالثلث** **المؤكد** **واذا** **ظير** **بعد** **الاخذ** **بالشفعة** **التمن**  
**المذكور** **في** **الشقص** **لنقد** **او** **غيره** **مسحوق** **ابجيرة** **او** **نصا** **من** **البائع** **واغني**  
**والشفقة** **فان** **كان** **مشترياً** **ان** **وقع** **الشرع** **بغير** **بطل** **البيع** **لان** **نقص** **عن** **الشفقة**  
**لغيره** **على** **البيع** **ولو** **خرج** **بعض** **بطل** **الشفقة** **فقط** **ومن** **في** **الشفقة** **الحال** **وغيره**  
**فان** **خرج** **رد** **يا** **ان** **في** **البائع** **من** **الرضي** **به** **والاستدلال** **فان** **رضي** **به** **لم** **يلزم**  
**المشتري** **الرضي** **ببطل** **بل** **يأخذ** **من** **الشقص** **الحيد** **قال** **البيهقي** **ونظر** **في** **ملفه**



ورده اليه فليقب بانه جاز على قول في عدم ثبوت الشك في غير مبيع او رضى به البائع  
ان على الشفع قيمته من المالك الذي اقتضاه العقد وقد غلط فيه الامام قال  
واضا عليه فغير مبيحا لتعلقه بالمثلي اولى قال والصواب في كلتا المثلين  
وكذا جرين والاشع منها اعتبار ما ضرر به جزم ان المشرى في المثلين  
قياس ما قالوه في بعض النسخ من الفرق بين ما قبل الزوم وبيده ان نقول بظهور  
هنا ان البائع ان رضى بوردى او مبيع قبل الزوم لزم المشرى الرضى بهما من  
بنا الشفع او بعده فلا **قلت** القياس يقتضي لان منه البائع ومساخنة موجودة  
فيها الا ان الفرق بان الرضى والمكسب غير ما وقع به العقد في الحقيقة بخلافه  
فانه وقع به العقد ضرر ما وقع منه الى الشفع **والا** يعني في العقد بان كانت  
الذمة **ابدا** او **نشا** اي البيع والشفع لان العقد لم ينعقد به **وان دفع الشفع**  
**مستحقا** او **خاسا** **لم ينقل شفعه** ان **جمل** لعدم **وكان على الاصح** لانه  
لم يفسد في الطلب والشفعة لا تصح مال معين فلا حتى ينقل بالشفعة المثل وكذا  
لو لم يخذها معين كملكك بغيره فذا لم يفسد في العقد لم ينقل قطعا واذا  
يؤخذ قبل شبعه ان لم يملك فحتاج لتلك حدودا ومكسب وكنت دين عليه فا  
لقد بدله وجران ربحه الواجب الاول اولى الذمة بعين الثاني **ونصف المشرى**  
**في الشفع كسبه** **ووقت** ولو سجد **واما رضى** كانه واقع في ملكه وان لم يرض  
فكان كصرف الولد فذا وصده انوه **والشفيع** **كفص** **ماله** **شفيعه** **فان** **الشفيع**  
**كالوقت** والشفيع والاحارة قال الماوردي واذ اضر الاحارة فالجزم للمشرى  
**واخذه** **لست** **حقه** **واما** **بالتفرض** **الاخذ** **لا** **يحتاج** **للقط** **فقط** **واخذه** **مطلق**  
**تفسير** **وغيره** **في** **الشفيع** **كسبه** **بما** **ان** **يأخذ** **بالبيع** **الثاني** **او** **بالتفرض** **ويأخذ**  
**بالاول** **لان** **كل** **منه** **صح** **ورما** **كان** **احد** **هما** **مضرا** **قل** **او** **حسرا** **سواء** **عليه** **وا** **ها**  
**معنى** **الاول** **والجزم** **في** **غير** **بني** **كمن** **القبيل** **كثرا** **ما** **يسأل** **الحول** **في** **ذلك** **وختلف**  
**المشرى** **والشفيع** **في** **قد** **لشئ** **ولا** **يسته** **او** **قاما** **ما** **يحتين** **ونقارضا** **صديق** **المشترى**  
بغيره لانه اعلم باشر من الشفع فان نكل حلف الشفع واخذ بما حلف عليه وحلف  
الزركشي انه لو لم يرض كان اذ حلف المشرى الفد فصار وهو ساوي دينار لم يصد  
وقد نظر ما خذه ما صرح من ان لا خبا في شرا خاخرة بالف وهي تساوي درهما  
وبهم ان الحس لا يكثر حد ذلك لان النسخ يترك قد يقع **وكذا** **الاول** **المشرى**  
في زعم الشفع **الشرا** **وان** **كان** **الشفع** **في** **يد** **وان** **كان** **الطالب** **المشرى** **بها** **ص**  
فبصد في يمينه لان الاصل عدوها ويختلف في الاولى انهما استواء وفي الثانية  
على نفي العلم بمشرى فان نكل حلف الطالب بشرا واخذ **فان** **اعرف** **المشرى**  
القديم **بالباع** **فالاصح** **ثبوت** **الشفعة** **علا** **بأمر** **اره** **وان** **حضر** **المشرى** **وكذا** **به**

سواء اعرف البائع بقبض النسخ ام لا اذ الفرع ان الشفع في يده او يد المشرى وقال  
انزود بصدعنا وعرفه مثلا ما لو كان في يد المشرى فادعي ملكه وانكر انشرا فلا يصدق  
البائع عليه لان اقرار غيره يد اليد لا يبري على ذمها **وبالشفيع** **الى** **البائع** **ان** **لم** **يصدق**  
**بصدع** **لانه** **لحق** **ملك** **منه** **فكان** **المشرى** **منه** **وان** **اعرف** **البائع** **بصدع** **جمل** **بترك**  
**في** **يد** **الشفيع** **ان** **كان** **معتدا** **ودعترا** **كان** **غير** **معتدا** **في** **الاعتراف** **عليه** **بانه** **بصدع**  
**المشرى** **يد** **من** **الشفيع** **غير** **صح** **ان** **قبل** **صوابه** **ولا** **ان** **لم** **يكن** **بعد** **الفرقة** **واو** **بعد** **هل** **ان**  
**وهذا** **اعلم** **لا** **يكن** **كلها** **في** **غيره** **في** **الوصايا** **والغير** **بالوصايا** **غير** **صواب** **بالف** **والا** **من**  
**وتعقظه** **فانه** **مال** **ضام** **في** **سب** **في** **اول** **الاقراء** **وطوله** **والا** **من** **الاول**  
**وذكر** **هنا** **المقابل** **دون** **الشفيع** **عكس** **ما** **ذكر** **تم** **التعاين** **كل** **بظهور** **واختص** **الشفيع**  
**المشرى** **في** **الشفيع** **مع** **بنا** **النسخ** **في** **بشر** **لانه** **يصدع** **معين** **لم** **يصدع** **بغير** **بين**  
**هنا** **ما** **مر** **ما** **يعلم** **منه** **توقف** **نفس** **على** **الشفيع** **ثم** **رايت** **شرا** **حرف** **بها**  
**المشرى** **هنا** **كمن** **فالشرا** **وهنا** **خلا** **فه** **وهو** **يقول** **لما** **فرقت** **به** **ولو** **استحق**  
**الشفيع** **بهم** **كرا** **مشرى** **بين** **جمع** **بشر** **اوارث** **باج** **لجزم** **بغير** **ولم** **يصدق**  
**املا** **هم** **اخذ** **واما** **على** **في** **المشيع** **لان** **حق** **مستحق** **بالمثل** **فقط** **على** **قد** **بالا** **ج**  
**وكسبه** **الشفيع** **في** **قوله** **على** **الرويس** **لان** **سبب** **الشفيع** **اصل** **المشرى** **ومستوف**  
**في** **بانه** **ليد** **ان** **الواحد** **ياخذ** **لجميع** **وان** **قل** **بغيره** **واظن** **الجمع** **في** **الاستفاد** **ورده**  
**الاول** **مع** **ان** **عليه** **الاكثر** **من** **ورده** **عليه** **في** **شرح** **الارشاد** **الكبير** **في** **الصوم**  
**وتعريف** **الشفيع** **وهنا** **هو** **لجزم** **احد** **شرك** **بغير** **حصة** **او** **بغير** **ملا** **لجزم**  
**ثم** **بانه** **اخذ** **المشرى** **القديم** **ما** **بيع** **اولا** **فالشفيع** **في** **الباع** **الاول** **للمشرى**  
**القديم** **لان** **له** **بغير** **مال** **البيع** **بشر** **كغير** **البائع** **وهو** **لا** **يشفع** **فما** **باع** **والا** **صح**  
**الاول** **في** **الشفيع** **الثاني** **لان** **ملك** **سبق** **اليه** **الثاني** **او** **استحق** **بغير** **المشرى** **القديم**  
**عند** **قيد** **اذا** **ذكر** **والا** **بغير** **بلا** **اخذ** **منه** **كلا** **شارك** **لروا** **ملكته** **اما** **الوجه** **عنه**  
**قبل** **البيع** **الثاني** **فشارك** **جزءا** **وجزءا** **لوه** **وقاما** **ما** **فالشفيع** **فيهما** **ما**  
**بالاول** **وهذه** **والا** **صح** **ان** **لوجه** **احد** **من** **فمن** **عن** **حقه** **وبعض** **مستحق**  
**كسائر** **الحقوق** **المالية** **وغير** **الاخر** **من** **اخذ** **لجميع** **وترك** **كالمشترى** **وليس**  
**لان** **اقتضاه** **على** **حصة** **لئلا** **تتعض** **الصفقة** **على** **المشرى** **والا** **صح** **ان** **الوجه**  
**اذا** **استحق** **بعض** **حقه** **سقط** **احقه** **بغير** **كالقود** **ولو** **حضر** **احد** **من** **شقيبي**  
**لانه** **اخذ** **لجميع** **في** **الحال** **لا** **البعض** **لشفع** **استحقاقه** **ورغمته** **فالشك**  
**فيها** **بالنسبة** **لخلاف** **فان** **قال** **لا** **اخذ** **الاخذ** **حصى** **بطل** **حقه** **مطلقا**  
**لنقصيره** **ولو** **رضي** **المشرى** **ياخذ** **حصة** **فقط** **لم** **يجز** **بما** **اقره** **السبي**







ولان العرضا صحيحا في الدعائه بذلك ياخذ صفتها مباركة **وفي القواعد**  
 ان الشفعة تنطبق به لا بشعاره بتغير الشفعة في يده وحمل هذا الوجه  
 ان زاد ذلك على ان الاستنوين **ولو باع الشريك حصته كما اخذت الشفعة**  
**ما لا يحل مطلقا** والاول سبيل بخلاف بيع البعض ما اذا اعاد فبطل جزا وان  
 كان اعيان باع بعض حصته كما لو غني عن البعض وكذا لو باع بشرط ان يات  
 تحت الشغل المالك عند لان ملكه لا يملكه الا بعد فبطل عن ملكه **المشترى كما**  
**القراض من القرض اى القسط** لان المالك قطع له قطعة من ماله ليتصرف فيها  
 الترخ والاصل فيه الاجماع وروي ابو نعيم وغيره انه صلى الله عليه وسلم  
 صار بخرجة رضى الله تعالى عنها قبل ان ياتي وجها شريفا وسند ذلك  
 نحو من وعشرين سنة فيها لها الى نمرى انما من وانفذت معها عدها  
 ميسرة وهو قبل النبوة فكان وجه الدليل فيها رضى الله عليه وسلم  
 له بعد ما وهو قاضى لمسا قاضى ما مع ان في كل العمل في شيء بعض عام مع  
 جهالة العوض ولذا الخدم في القراض الاجماع وكان فضله في تقديرها عليه  
 وكان عكسهم لذلك انها هولاء التي لا شئ وايضا فهي شبيهة الاجازة ايضا  
 في الروي والناقت فوسطت بينهما اشعارا بها من التبيين وصف  
 زخنة خروجه عن قاضي الاجازة كما انها كذا في خرجه عن بيع مال  
 بحال **القراض** وهو لغة اصل الاجازة **والنصار** وهو لغة اهل العراق لان  
 كلامهم من الرمح ولان فيه ميسرا وهو يسر ما اى موضوعها  
 اشترى هو القرض المشتمل على توكيل المالك لآخر على ان **قد دفع الله ما لا**  
**يقدر فيه والربح مشترك** بينهما فشرع بدفع مقارضة على دينه عليه او  
 على غيره وقوله بيع هذا وقارضتك على ثمنه واشترى منك واصطد بها  
 فلا يصح **نعم** يصح البيع وله اجرة العمل وكذا العمل ان عمل والصدق في الاخر  
 العامل وعليه اجرة الشراكة التي لم يملكها كالمقصود وذكر الزمخشرى الوكيل  
 والعبد الماذون له واركانه ستة عاقدان وعمل وربح ومال وصيغة  
 وسنم كلهما كما كثر شرطها من كلامه **ومشروط لصحة كون المال ذرا**  
**او هي ما لا يخلو لا** **والباع** خالصه بالجماع الصيانة ولا فة عقد غير  
 لعدم انضباط العمل والوثوق بالربح هو الحاجة فاختص بما يربح  
 غالبا وهو البعد عن غروب لانه من الاشياء ويجوز عليه وان اطلقه لسلطان  
 بالحد من الرضوخة لا دعى اذا غر وجوده او خفت غرقه عند  
 انعامه ويجاب بان الغالب مع ذلك ليس الاستبدال به **فلا يبيع على**  
**نفسه** وهو ذهب او فضة لم يضر سوا القراضه فغيرها وتسمية القرض

قبر

قبر انقلب **وعلى** وسبابك لا خلاف قيمتها **ومشروط** وان ربح وعلم قد غش  
 او استهلك وجاز انما له جده وقيل يجوز عليه ان يستبدل غشيه وخزم به  
 الموراجي وقيل ان ربح واقتضى كلامه في الشراكة فصح بيعه واقتضى السبيل  
 غيره **وعرض** مثلثا ومثوقا لما في **ولو لم يملك ما قدره وجنس**  
 منقتر فلا يجوز على نقد مجهول القدر وان امكن عليه حالا ولا على القدر  
 من نقد كذا لم يجز في المجلس **فان قلت** ظاهر قوله عن الشرح الصبر  
 وغيره لوقا راض على ذراهم غير معينة ثم عديها في المجلس فتح خلافا للفقهاء  
 انه لا يحتاج لقوله من نقد كذا **قلت** بل لا بد منه بولي له تسليم المصلحة بالناس  
 على ما في الضرر والسلم والذي فيها ان الاقل معلوم به القدر والصحة ولو  
 قارض على صر محض بالوصف عاقد من المجلس فتح على ما راجح السبيل  
 ان لا يولد لها الرقبة لانه لا يكيل وهو يبيع واطلاقا وردي منه في  
 الغائب لم يل على غائب مجهول بعض صفاته على ان ما يصفه كعمل ذلك  
 علمه لانه في الدين وقد صرح به محض في الدين على العمل كما في **مما**  
 فيمنع على منقتر ومن لم يملك في ذمة القرض على احدى الطرفين **فمن**  
 لو قارضه على القرض فله في ذمته ثم غش في المجلس وقضيا المالك حاز  
 خلافا لجمهور كالمصر والسلم بخلاف ما في ذمة القرض فانه لا يبيع مطلقا  
 هو ظاهر كلامهم لانه غير قادر عليه حاله العقد فوجب الصيغة  
 بالعلم من اصلها فلم ينظر لتعيينه في المجلس ولا نفاذه قول شيئا يصح  
 القراض مع غير البوديع والعاصم بشرطه كما هو ظاهر القرض لان القدر ربح  
 على الغير ارضي منها على الدين ولو غلط المعين له بالغير ثم قال في قارضته  
 على دهما متاركتك في الاجازة وان لم يضمن القارض وسفرد المامل  
 بالنصف جرد شريك في التصرف في الباقي ولو قارضه على القرض على ان  
 له من احدى نصف الربح ومن الاخر ثلثه صح ان عين كلامه والافلا وفي  
 الخبر في ذلك كلاما متناقضا فلهذا على هذا التفصيل قبل هنا لو اعطاه  
 القارض فاق له اضمم الله الفان من عذري والربح بيننا سوا حق التبر في ظاهره  
 محبة ذلك قرضا وليس هو ابل اذا خلطه بالغير صار مشتركا وفي فيه  
 احكام الشراكة كما هو واضح **وقيل يجوز** **على احد الطرفين** ان يبيع  
 ما فيها وسبابا حضا وقد روى صفة فتصرف المامل في ايهما شئت  
 للقارض والاخر المانع لعدم التبيين **نعم** ان عين احدى طرفي  
 المجلس مع بشرط علم عين ما فيها كما هو ظاهر ويترك من هذا وما من  
 في المامل في القرض في المجلس بان لا يباع هذا اخف لتعيين القرضي واما الاجام

قبر انقلب وعرض  
 وعرض مثلثا  
 وعرض مثلثا  
 وعرض مثلثا







كفر او علي ان الوصي **يألف** **الاصل** **الصحة** **ويكون** **نقص** **بالوقا** **هذا** **بين** **بين**  
فلان اذا اشترى من ذلك عرقا المناصرة **ولو قال في النقص** وسكت عما للمولى  
**فقد في الاصل** لان النقص في النقص لا يملك اصله فاما له دون العامل فاصل كماله  
مختصا بالمالك **ولو قال في النقص** وسكت عن ما فيه **عليه** **النقص** لان النقص  
مالم يشترط له كماله بمقتضى الاصل المذكور **واما** **دليل** **ما** **ذكر** **المالك** **مثال** **فكوصد**  
من العامل شرط مشتمل على مثل ما ذكر فكذلك كاهو ظاهر **ولو علم** **كن** **لا** **يجز** **بشيء**  
كان **شرط** **لا** **يحد** **هاتر** **نفي** **اوليه** **او** **يصف** **كالوقت** **او** **نقص** **المال** **اف**  
ويج احدا لا يبين فيعلم **لا** **نقص** **القراض** **سوا** **اجعل** **الباقى** **للاخراج** **بينه** **لان** **الرجح**  
ينقص في العشرة او ذلك النصف مثلا فنقص به احد حوا هو مفسد **فصل**  
في بيان الصحة وما يشترط في العاقدين وذكر بعض احكام القراض **مشرط** **نقص**  
القراض ايضا **المالك** **تعارض** **صحتك** **وصاريتك** **وعاملتك** **وخذه** **هذه** **الدرهم** **واشم**  
**فيما** **او** **يبيع** **واشترى** **علي** **ان** **الرجح** **بيننا** **فان** **اقتصر** **علي** **اي** **او** **اشترى** **فسد** **ولا** **يوجب**  
له لان لم يذكر له مطرعا **وقبول** **بلفظ** **منصل** **كالبيع** **واراد** **بالشرط** **ما** **لا** **يؤثر**  
لان هذين ركنا **وقيل** **يكن** **في** **نقص** **الامر** **خذه** **هذه** **والخرق** **فيها** **القول** **بالقول**  
بما في الولاء والجماعة وردت في عقد معاوضة فلا تجوز **فلا** **يقتضي** **فلا** **يعتبر**  
ذلك **وسرط** **ان** **المالك** **والعامل** **كوكيل** **وموكل** **لان** **المالك** **كالموكل** **في**  
العامل كالموكل فلا يصح اذا كان احد هاتين **او** **عبد** **اذ** **لم** **يكن** **في** **التجارة** **لما** **كان**  
مفلسا والعامل اعني ويبيع من ولي في مال **فلا** **يجز** **بشيء** **اي** **منه** **هذه**  
وله ان يشترط له اكثر من اجرة المثل اذ لم يجد كاهو غيره **ولو قال في العامل**  
**اخر** **فان** **المالك** **يشترط** **في** **القول** **والرجح** **لم** **يجز** **اي** **لم** **يكن** **ولم** **يبيع** **في** **الاصل** **لا** **خلاف**  
موضوع القراض الخارج عن القياس ان احد هاتين لا عمل له والاخر عامل لا مال  
له فلا يصح له ان يعتد به عاملان اي ولا ينظر في ان العامل الاول وكيل عن  
من الثاني فهو العاقد حقيقة لان ذلك لا يتم مع نقول لانه العامل غاية الامر  
ان الثاني يصور كالتاسع وهو خلاف موضوع العقد كالتقرير بل مع  
خروج من البيع كتحقق فعله **فلا** **يكون** **لوقوعه** **عن** **جهة** **الوكالة** **ومن** **ثم** **احترز**  
ببشارة مما اذا اذ لم يكن في ذلك ليس من البيع ويكون وكيل له فيصير  
ابن الرخص مشروط ان يكون المال نقدا حال الصانع اي لانه انما اقراض واذن  
المالك له في ذلك يضمن عزله وان لم يفعل ما اذن له عليه على الوجه ومعارضته  
اخر **فصل** **ان** **يبيع** **المالك** **تصرف** **فصل** **ما** **خذه** **من** **الاقتان** **وعني** **بما** **يجز** **وهنا** **فاسد**  
تفتنا ولا يوجب قسلا عادة الاولى حكيم في مته والغشاد والثاني الثاني فقط  
ما هو مشهور ان تعاطي العقد الغشاد جبرام ولا يبيح الغشاد ثم يجتاز به الخلاف

فيل

فلا يذم هذا امر خارج عن الغشاد الذي يحل الشقين لا غير فاستويا **فان** **تصرف**  
**الثاني** **في** **المثلة** **الاولى** **مع** **تصرف** **مطلبا** **فيما** **يظهر** **لعموم** **الاذن** **والفاسد** **انها**  
هو خصوصية فهو نظير ما مر في الوكالة الفاسدة ولا يشترط في الرجوع ان يطمع  
لما كان وجهه اوجه كماله والا فلا ولا يشترط على العامل فيما يظهر ايضا وفي المثل الثاني  
**تصرف** **عالم** **لان** **الاذن** **صور** **من** **ليس** **بما** **كان** **ولا** **وكيل** **فان** **اشترى** **في** **الذمة** **للاذمة**  
وتدفع الثمن من مال القراض **ورج** **وقد** **كان** **المسجد** **ان** **تصرف** **بالمذهب** **الظاهر** **عند**  
عند اذن المأم به وهو ان الرجوع لغايب اشتري في الذمة وتقدم المصنوع  
للمحترس له وانما الغايب من قبله فيضمن ما سلمه وما قررت اذ دفع ما قيل لم يتقدم  
لبنها الحد يذكر في الكتاب فلا يخصص الاحالة عليه **فان** **لم** **للمعامل** **الاول**  
**في** **الاصل** **لان** **التأخير** **فانه** **ما** **ذمه** **فان** **سلك** **الوكيل** **وعليه** **لثاني** **الاجرة** **لان** **لم** **يجز**  
محال **وقيل** **هو** **لثاني** **مع** **واخر** **لان** **لم** **تصرف** **ما** **ذم** **لما** **كان** **فان** **سلك** **الغائب**  
اما لو اشترى في الذمة لنفسه فحق لنفسه **واذا** **اشترى** **ممن** **مال** **الرجح** **نقص**  
**فان** **لم** **يؤثر** **لان** **لانه** **شرا** **فوضو** **في** **الذمة** **لنفسه** **ولم** **يجز** **ان** **يقابل**  
المالك الواحد **ان** **يشتري** **ممن** **حظ** **ما** **من** **الرجح** **ولم** **يجز** **توصي** **الوكيل** **ومسافر**  
لان محققه معها كقصدت وان شرط على كل من اخذ من الاخر لم يضر خلافا لما قال  
في السنين لانها عتدا في عامل واحد في جناف ما مر من اشتري اذ استقلال العامل  
ولا تخلف له لو شرط عليه مشركا لم يضر **وخون** **ان** **يقارض** **الاثنان** **واحد**  
لان المعتدين ويشترط فيهما اذا خفا وتا قهما شرط لمان يعين من عليه الاكثر **و**  
**الرجح** **نقص** **العامل** **بذمة** **المال** **قال** **الا** **منه** **ما** **هو** **من** **شرط** **معضل** **الرجح**  
ليس بما كان ولا عامل **واذا** **فسد** **القراض** **وبقي** **الاذن** **لنحو** **فان** **شرط** **كفو** **من** **غير**  
نقد والمعارض ما كان **فقد** **تصرف** **العامل** **نظر** **بما** **الاذن** **كما** **في** **الوكالة** **لما** **قال**  
سورة اما اذا فسد لعدم اهليتها فخر او والمعارض ولي او وكيل فلا ينفذ  
تصرفه **والرجح** **كله** **لما** **لكن** **لانه** **عام** **ممكن** **وعليه** **المفسر** **ان** **ايضا** **وعليه** **للعامل**  
**اجرة** **مثل** **عمله** **وان** **لم** **يحصل** **رجح** **لانه** **عمل** **طاعة** **المسي** **ولم** **يسأله** **شم**  
ان علم الغشاد ولم يذم **وانه** **لا** **حق** **له** **فلا** **شئ** **له** **كاهو** **ظاهر** **نظير** **ما** **مر**  
وكذا اذا اشترى في الذمة ونوى نفسه لان الرجح يقع له حكم يثبت على  
المالك **مثلا** **الا** **قال** **قارضتك** **وتجوز** **الرجح** **في** **فلا** **شئ** **له** **في** **الاصل** **لان** **لم** **يجز**  
يبيع في شئ معناه ان جعل ذكرا ن ظنا اذ هذا لا يقطعه حقه من الرجح والاجرة  
وشهد خاله لهما به يذكر استحق احد المثل فيما يظهر **وتصرف** **العامل** **ن**  
**لحظ** **الافق** **فاحش** **في** **خروج** **او** **شرط** **ولا** **قيسمة** **في** **ذلك** **لغيره** **ولا** **منه**  
قد سئل عن ان المال ضمن المدة متعلقة بالمالك **بل** **اذ** **ن** **لخلاف** **ما** **اذا** **اذن**







له وما يلزمه عليه ان استاجر عليه تكون الاجرة من ماله وما ياتى به الرصيد  
واعلم ان محاسب من مال القراض كما قاله الماوردي **فحسبه** قد يقال في كلامه  
تكميل فان ما افاده قوله عليه في اخره فحسبه قوله السابق وتوابعه كاشف  
الشك وطبعا وقد يجازى بان ذكره صلا للتصريح باللزوم وليبان انه لا استاجر  
عليه من مال القراض المعلوم منه لانه لا اجرة له في مقابلته وهذا لا يستفاد من  
ذلك لكون الاجرة في مقابلته الواجب وان قيل كقولهم المباحة وايضا بين  
بهذا ان التوابع هي المعتادة فقط **والاخر ان العامل ملك حصته من الربح**  
**فحسبه لا بالظهور** اذ لو ملكه لم يشارك في المال فيكون النقص الحادث بعد  
ذلك محسوبا عليه وليس كذلك بل الربح وقاية ليس للمال وبه فارق بينه عامل الماشاة  
حسبه من الربح بالظهور لتعريفه خارجا فلم يجز به نقص الغل وعلى الاول له با  
الظهور فيه حق موكد فيوزن عشره ويقتدر فيه على القرض ويصير اخره عند  
وبغرضه المالك باخلاصه المال او امتداد به ومع ملكه بالفسخ لا يستقر ملكه الا  
اذا وقت بعد الفسخ والتعويض الا في الاجرة خسران حدث بعد هاق  
فستقر نصيبه ايضا بنصوص المال مع ارتفاع العقد من غير خسران ولا تدرى  
الملك خلافا لما زعمه ان بلامه في محرم الملك الذي وقع الخلل في حصوله  
ما اذا واصلت زيادة التجارة حكم زيادة مال القراض **ومما يشترط في القرض**  
**الربح والبر على من وصل** امته القراض يشبه منها ولو العامل وتساير الزائد  
العينة **لما حصل بالرفع من مال القراض** بغير تصرف العامل **بغيره بالمال** لانها  
ليست من فعايد التجارة وخرج بالحاصلة من ذلك الظاهر في حد وفيها منه مالى  
اشترى حيوانا حلالا وشيئا خاليا ثم لم يبرح ان الاوحدان التمر والولد مالى  
قراض **وقيل** على ما حصل من هذه القواعد **مال القراض** لانها ليست من العامل  
لاصلها ولا يورده مالى في زيادة التجارة ان التمر والتابع مال التجارة لان الغنم  
فيما يركب منه من عين النصاب وهذا كذلك وهناك له في الحد في العامل في  
حدائق وخوصها يستملكه **والنقص في المال بالربح او بغيره من حدائق**  
**محسوب من الربح ما يمكن له ويوجب له لانه تجارة وكذا لو تلف بعض باقة**  
سما ويرا وغصب وسرقة وتعدرا حد بدله **بعد تصرف العامل في الاصح** لانه  
نقص حصل فاشبه نقص الغيب والمريض بالواحد بدل المخصوص او الميسر  
فليس من القراض فيه وله التجارة فشر ان ظهر في المال ربح وخرج ببعضه  
تلفه فان القراض يوجب ماله ثلثا اجنبى ويؤخذ بدله او العامل ويقض  
المالك منه بدله ثم يرد اليه كالحق وسبقها اليه المثل في وقال الامام ربيع  
مطلقا وعليه ففارق الاجنبى بان للعامل الفسخ قبل اخلاله فحقا كما للمالك

بخلاف

بخلاف الاجنبى واذا اقله المالك بنفسه مطلقا ويستقر عليه نصيب العامل  
**وان تلف نصف المال قبل تصرفه فيه فيجب من راس المال في الاصح** ويجوز  
لان العقد لم يتكدينا بغير **فصل** في بيان احوال القراض خارج من الطرفين  
والاستيفاء والاسترداد وحقه اختلافهما وما يثبت فيه قول العامل **لعل**  
من المالك والعامل **فصل** متى شأ ولو في غيبة الآخر لانه وكالة ابتداء وبشر  
وجعلتها يحصل بقوله المالك فحسبه او لا تصرف اي حيث لا غرض فيه  
فقطر احد لهما ياتي في الاشكال ويامتنع جاعدا المالك فان استرجع بعضه  
فبعها استرجع وبالكاره له صلا لا غرض ولا خلاصا لوكالة وعليه يحمل  
تخالفه وصلة واصنافه **ولو مات احدهما او حين او في غير انفسه** يظهر  
ما من في الشركة والعامل البيع والاستيفاء بعد موت المالك من غير اذن  
وارثه وليس لوارثه عامل ما في الاية لان المالك ولان الفرق ان بيع العامل  
واستيفاءه من لوازم عقد فحسبه موت المالك بخلاف وارثه **فصل** يظهر  
تقديره من ربيع ما اذا ربح فيه فهو ربح اخذ ما ياتي **فصل** **العامل**  
وان لم يكن ربح **الاستيفاء** الذي في التجارة اي راس المال منها فقط لا اقله  
الاستيفاء وغيره وتقرر في العروضا بان لا يبرحه الا بتفويض راس  
المال فقط مع قياسهم ملكة دون غيرها كلفه اعني ان الوفاء ما اقتضاه  
الغنم بالخروج صلا عليها لانه لم يبرحه استيفاء الربح ايضا وتبعه السبي وفرف  
بين هذا والتفويض بان القراض مستلزم جملته العرض والمال لانه في الحقيقة  
كثيره حاصل بده فاكفى بتفويض قور الراس المال فقط **اذ اخذ احداهما**  
**او انفسه** لان الراس ناقص وقدره منه ملكا مالا ولم يخذ **وتنقص**  
**رأس المال ان مات ما يدين عند الفسخ عرضا** او فقد غير صفته راس المال  
اي بيمينه الناقص وهو فقد البلد المولى في راس المال وان اخطأه السلطان  
والاباع بالاعط من ومن جنس المال فان باع بغير حصة حصل بغير حصة  
فانما لم يستفاد ما ذكره وتنقصه ان طلبه المالك او كان لم يجز ربحه  
ويحظر في ذلك ولا يمنع من المالك ان يوقع ويحظر بغيره لا غيب مالى بغير  
تفويض بتوقع حد ذلك او اعطيك ففسك من الربح ايضا ولم يرد ربح  
وخرجه راس المال الربح لك مشترك بينهما فلا يملك احدهما بغير **فصل** ان توقف  
تنقصه راس المال عليه بان كان بيع بعضه بنقص فغير كعبه **فصل**  
بيع اقله كالحق في المطلب **وقيل** لا يبرحه **التفويض** **ان لم يكن ربح** لانه  
لا يحسن تملكه لمصلحة الا لئلا يدرى بها ويرد ماله وطن نفسه على  
ذلك مطلقا **ولو استرد المالك بعضه** اي مال القراض **قبل ظهور ربح**



**فصل في ربح رأس المال إلى المالك** لأنه لم يترك في بدله غيره **وإن استرد المالك**  
 بعضه بغير ربح العامل أو بوضاه وصرحاً بالامتناع أو أطلقاً **فإن ربح المالك**  
**شأنه ربحاً ورأس المال** على التمسك بالاصل من مجموع الربح والاصل لأنه  
 غير متغير ومستقر ولكل عامل على ما خصه من الربح فلا ينفذ تصرف المالك  
 فيه ولا يستقل بخس وقع بعده **مثال رأس المال مائة وأربعين وعشرون**  
**والمسترد عشرون فالربح صدق رأس المال** وهو مشترك بينهما **فصل في ربح المالك**  
**صدقه من الربح** وهو ثلاثون وثلاثين **فصل في ربح المالك** وهو  
 واحد وثلاثون إن شرط له نصف الربح **وإذا قسم رأس المال** فلو باع ما في يده  
 إلى ثمانية لم يصفط نصف العامل بل يأخذ منها واحداً وكلين ورد الباقي  
 واستثنى الاستثنوي كان الرفعة استقلاله بأخذ ذلك بانه مكرم فرب  
 شوع المسترد بقا نصيبه غير أن بقى والا فحق ذلك المالك فلا تسلك ما لا إلا  
 بغير ربح ولم يوجد حتى لو أخلص المالك لم يتقدم به العامل بل يضارعه  
 وقد يجب بأن المالك لما سيطر باسترد ما عدا العامل فيه جزء يمكن العا  
 من الاستقلال بأخذ مثله لشكا فباع على ما في يده لما كانت في تصرفه كانت  
 له به نوع تغلق مسير الزمن فتكون من أخذه حقه منه وخروج بقول  
 بغير ربح العامل إلى أخذه ما لو استرد بوضاه فإن قصد الأخذ من رأس المال  
 اغتصب فيه أو من الربح اغتصب بوجه يمكن العامل ما في يده قدر حصته على  
 الساعة فإن لم يقصد أحد ذلك حل على الساعة بما عدا ما هو ربح في المطلب  
 أن نصيب العامل في فرض ثمانية لا يسترد **وإن استرد واحد القسمين** **فإن**  
**موقع على المسترد والباقي** فلا يوزع حصة المسترد لوزع بعد ذلك **فصل في**  
**المال مائة والخمسة عشر** **وإن استرد عشرون** **فإن المسترد حصة المسترد**  
**وهو رأس المال إلى خمسة وسبعين** لأن المالك إذا وزع على الثمانية  
 خصص كل عشرون خمسة والعشرون المستردة حصة خمسة فبقى ما ذكر  
 ولوزع بعد قسم بينهما على ما شرط **وإذا قسم العامل حصة في قول المالك**  
**شأنه ربحاً ولم يربح إلا كذا عملاً بالاصل فيها ولو قال ربح كذا ثم قال غلطت**  
 في الحساب وكذا لم يقبل لأنه أقرب لحق لغو فلم يقبل رجوعه عنه **فصل**  
 له تخلف المالك وإن لم يترك شبيهه ويقبل قوله بعد خسرته أن اعتل كالت  
 عرضك إذا **واشترى هذا القرض أو** والعقد في الزمة لا نرا علم  
 بقصد ما لو كان الشرايعين مال القراض فأن يقع للقرض وإن دفع نفسه  
 فأعاد الأمام وجز منه في المطلب وعليه فتسرع بغيره المالك إذا استرد  
 بالقرض لما اقتصر ركنه مع الشرايعين لا ينظر إلى قصده وهو أحد

ومجيبين في الرخي من غير ترجيح ورجح جميع متقدمون من ماله لأنه قد جتري  
 له لنفسه تعدد ما خلاصه السبع وقد جرح على ما قال الأمام على ما إذا  
 نرى نفسه ولم ينسب القراض ومبايع على ما إذا فسخ ورجع ما الذي بغيره  
 مما عدا مبتدأ المالك ثم جبال العامل فإن قال قضيت حكمه بالشر أو لا  
 فلا **وإن لم يفتي عن شريكه** أصلاً أطلق الأذن له ثم ادعى النبي بطلاناً وأعت  
 بشخصه أو أم إذا له في شيء من بين ثم ادعى له فيها عنه وقصوره بالثاني  
 قاضي لظاهراً عليهم أنهما لو اختلفا في عقد القراض هل اشغل على القرض  
 هل كان أم لا لم يشرط لا ينفذ صدق العامل أيضاً ويشهد له تعليلهم بأن الأصل  
 عدم النبي **وإذا قسم العامل بيمينه أيضاً في جنس أو قدر رأس المال وإن**  
 كان هناك ربح لأن الأصل عدم ربحه زيادة **وإذا قسم التلغ على المصل**  
 الدين في الوعد مع ثلثه أم لا من قبل ومن ثم ضمن ما ضمن به كان خالط ما لا قبل  
 بالآية بغيره ومع صفاته لا يتغير كما مر فيتمسك الربح على قدر المال **فصل**  
 نص في البويطي وأعتده جميع متقدمون أنه الواعد ما لا يمكن القيام به  
 فأن بعضه فخره لأنه فرط بأخذه وطرد في الوعد والوديع وأن نص  
 ولو ادعى المالك بعد التلغ أنه قرض والعامل أنه خراض جلت العامل كما  
 اتفق بين الصلح كالضرب لأن الأصل عدم الضمان وخالفه الزركشي في  
 تصديقه المالك في نصه ووجه واحد وجميع بعضهم يحل الأول على ما إذا كان التلغ  
 قبل التصرف لا يباح اتفاقاً على الدين واختلفا في مثال الذمة والاصل رأيها  
 وحل الثاني ما إذا كان بعد التصرف لأن الأصل في التصرف في مال الغير إرض  
 مالم يتحقق خلاصه والأصل عدمه أما قبل التلغ فصدق المالك لأن  
 يدعي عليه الأذن في التصرف وخصه من الربح والأصل عدمهما ولا ينافي ما إذا  
 ما مر آخر المادته من تصديق المالك في الأحاد دون الأحد في العادته لأن  
 ما هو بقا ملك المالك وإنما اختلفا في انتفاءه مضمون والاصل في الانتفاء  
 بملك الغير الضمان ولو أفا ما في مثله القرض أو القراض يثبت قدمت بحته  
 على أحد وجهين ربحاً له زرعته وغيره لأن معها زيادة علم باستحقاق المالك  
 إلى الأخذ وقال بعضهم أخذاً التعارض أي بطلان ما مر عند عدم التبيين  
 ولو قال المالك قراضاً أو اخذ في ضارفة الأخذ كما حرم بعضهم وبرز  
 عليه أحكام القرض وخالفه غيره فقال لم اختلفا في القرض والقراض  
 أو الغصب والأمانة صدق **فإن قال** قال الضمين لو ادعى المالك القرض  
 والأخذ الوعد صدق الأخذ لأن الأصل عدم الضمان وخالفه في الأذن  
 فقال في الدماء في مال الوكيل صدق المالك والوكيل



















لأنه يستنبط غيره فان فعل انصرفت بتكرار العمل والمركبة لذلك انه لا يحتاج  
عنه مطلقا قاله الاذاعي وقال السكي والشافعي وصاحب المعين لا يحتاج عنه  
قطعا ولكن يغير لما كان بين الفسخ والصبر **وان لم يقدّر المالك على الخدم** بان كان  
فوق مسافة العدوى او جافلا ولم يحمله بالانفس او اياه اليد ولكن ياله يعطيه  
له وان قل كما هو ظاهر **فليس يد على الاذن** اي لمن استأجره وان بدله مشروط  
الرجوع او على العمل ان عمل بنفسه وانما انما يعمل بشرط الرجوع **ان اراد الرجوع**  
تنزيله للاستئجار ويحتمل منزلة الحكم وتصديق في المالك في قدر ما اقتضى به وجه العمل  
واعترض بان لا سيما في حرب الخصال صريح في تصديق العامل لان المالك يفتقر  
بعدم الاشياء وعلى عينه بالانفس مع كونه غير مستند لان من جهة الحاكم  
انما اذا لم يشهد كما ذكرنا خلا يرفع الظهور واذا شتره فان تعدد الاستئجار في  
يرجع ايضا لا يذعن ربا در فان عجز عن فتح عن العمل والاتفاق ولم يفرط  
فله الفسخ والعامل اجرة عمله وان ظهر عجز فلا فسخ وهي لها **ولو كانت**  
**العامل قبل العمل وطلق تركه اتم العاوانت العمل** منها كسائر وجوب مودته  
**وله ان يرفع العمل بنفسه او ياله** ولا يجرى على الوفاة من التركة وعلى المالك تمكينه  
ان كان استأجره فبالعمل فان اضمحلت بالهزيمة استأجر الحاكم عليه اما اذا اختلف  
تركة خلفاوات العمل ولا ياربعه من العاوانت كانت على المودته والاسموت بوقته  
كالا جبر المعين ولا يفسخ بوقت المالك مطلقا فيستمر العامل ويأخذ نصيبه **ويؤتى**  
**حيازة عامل** باقراره او بجنة او بين مردودة **ثم يفسخ** ولا يزال له لان  
العامل عليه ويكن استسقا منه هذا الطريق فتبين فيما بين الطرفين واجرة مشرق  
علسفان ضم اليه لوجبة ففسخ فاجرة على المالك **فان لم يفسخ العامل** في اية  
المشرق عن الحيازة **استور من المالك عامل** لتعدد الاستسقا منه هذا ان  
العمل في المودته والاخير المالك على لا وحده فظرياً من انفاق **لوجر مستحقا** **المتر**  
انما انما في **فالعامل** الحاصل المالك **على المشا في امره** للذي لا يفرق مناضة بعض  
فما قصد فزجج بدورها كما لو استأجر رجلا للعمل في مضمون فعمل جاهلا  
اما العلم فلا شيء له قطعا **كنا** **الاجارة**  
تسليط المهر وانكسر اخص من اجرة بالمدى بالاداء والقصر باجره بكسر الجيم  
وضمها المجرى لغة اسم للاجره اشتهرت في العتد ومثرا تملك منفعة  
هو من الشروط الا انتم منها علم عومها وقصورها للذلل والايادة فخرج  
بالاخير نحن منقعه على ان الزوج لم يملكها وانما يمكن ان ينتفع بها وبالعالم  
المساقاة والجمالة ما لوجر فانه لا يشرط فيها علم العوض وانما  
بان قد يكون معلوما مساقاة على مرة موجودة وجماز على معلوم

خاند فو

فانه فو ما شادج هنا والاصل فيها قبل الاجارة ليات منها فان ارضعت لكم  
فانتهن امورهن ومنازعة الاسنوي في الاستند لا في باجره وودة اخا  
مخادها وقد ع الارضاع كالأما وصوتت لهم الاذن لمن تعرض واليك ان  
تبرها وهذا الاذن بالعرض هو الاختيار الذي هو بترك المنفعة جو  
الى اخره ودل له انصافا في تعليلهم ان اذا الاذن وكان لقول ان  
اراد انما زعز على اصل الجار فزده بما كان واضح او مع الايجاب  
والقول لم يصح ذلك لانه لا دلالة فيهما على القبول لعطا بجره وتكون  
ما من ان الرليل على الصيغة في البيع فانه لا ينافي منه لا ينع التراجع  
في الاستند لا في ما وعدا على ذلك **واجاد** منها استئجاره على الله عليه  
وساخره والصديق ولما في الحجة وامره على الله عليه وسالموا وهو الماخ  
بل التزويق اليها عترة وانما بها صيغة واجرة ومنفعة وعائد وكذا الاكل  
مداده فقال **شرطها** اية المود والمحتاج لئلا عليه لفظ الاجارة **كريم**  
لا يكتفى من البيع فاستنرد في عاقد هاما مشروط في عاقد ما من ياربع  
وعدم الاكره فغيره **فم** يصح استئجاره خوليا ولو اجازة عترة لكنها غير  
في من لم اجز فنه على اجارة كسائر الجار ففسخ نفسه لا لا يفسخ من علمه ما  
لا يترك له التبرع منه على ما مر فزده ويصح بيع السيد قنة نفسه لا اجازة  
اما جالان بسند يردى لفتنة فاختار فيه ما لم يفسخ في الاجارة الا لا يفسخ  
لذلك ولو كانت لم يفرق ما كان فاجر اذ جاز الاخر ارضا للوقت صح ان  
استقل بل منها والا فلا كما يشترط في زعز وقرق بينه وبين وصين مشروط  
اجتماعه على التصرف في مال محو بها الا احدها ان متري من الاخر **فم**  
عينا الاخر بوجي فالفرق من اجتماعها مع عدم التمتع بوقوع التصرف  
للمغير فخرم فانه فو للمباشرة مع اتحاد الموجب والقبال لوقوع الاتحاد  
على ما بشرنا واذا ذنه **والصيغة** لا بد منها كما ينبع في غير خلاف النواطة  
وشرط فيها جميع ما مر في صيغة البيع الا عدم التناقض وهو ما صرح اي  
كتبت ضمن الصرخ **اجر كما في اكر فو هذا** **والملك** **مستحق**  
ليس قل خالا جرة وما بعده لانه انشا وهو حقتض بانقصا لفظ بال طلب  
مخواتنهم برست ونظرو في التقدير على القول به في الاذن قد نعال فامات  
انه ما عام اي والسيد مانه عام **فان قلت** يصح حمله قل لما فقه المذكور  
فلا يحتاج لتقديره وليس كما لا يها هو واضح **فقلت** المناطع امر موهوم الا ان  
والظرفية تقتضي خلافا ذلك فكان قد مر ما ذكرنا في او متع **فقلت** **اي**  
تخص اجارة الذمة بغير لزوم ذمتها واسلمت اليك هذه الذمة في حياطة























الخلو في دخول الجميع في المدة تودد بالواستار ظهر لك كبر في العرفي  
 واعتبه تودد لبعضه على بزم المكنون ذلك والذين هم البتة في عدم  
 الدخول كما لا بد للتصاري أخذ من افتتال في ان الست لا بد في  
 استجار وهو ذي شهر الاطرا والعرف بد قبل وقدر نظر وكان وجهه ان  
 عرف اليهود يوم الافتتاح يوم الست ومثلهم النصاري في الاحد بخلاف  
 عرفنا في الجمع **او تعين** **نصيب** كما ملأوا باب كثر من اول سور كذا المتنا  
 وشرط القاضي ان يكون في التعليم كونه كان لا يعمل الفلحة مثلا الا في نصف  
 يوم فان فعلها في مرتين لا يصح الاستجار وفيه جرم الرافعي بالنسبة للصلاة  
 والذي يتجرب المدار على الكيفية عرفا كما قرأها ولو مرة فخلق ما يبره  
 في نصف يوم وجزم الماوردي بأنه لا يصح الاستجار بد وثلاث اوقات  
 لا تعين القرات تعني لا يحاز ودونها لا يحاز فيه وفيه نظر ظاهر  
 بل الذي يحوز خلافه لان المدار هنا على ما تنص فيه ومادون الثلاث تنص  
 به واما الاستجار باعتبار انها هكرد عتاد او كثر في لا يدخله هنا على  
 ان التحقيق ان ما دونها محال كما لم هو ولا يشترط تعين قرعة فانه ثلاثان  
 الاخر في ذلك قريب فانه عن شياطين كان اقراء غيره قال الذي يتوجه ان  
 له اجرة المثل لانه في ماض العمل المتصوفا كما اقره التعليل كذا كذا روي  
 كان يضي ما فعله لوقت فغير وجوهها صحتها اعتبار العرف الثالث في اعادة  
 التعليم فتسب قبل انقضاء المجلس او بعده فان لم يكن عال فالذي يظهر وجوه  
 البيان في العهد فان طر كونه مضي بعد الاحتمال ان يفي بغير الاجاب  
 وان يقال لا يلزمه العهد بل لا يحفظ ستا فها ذكر نسبه قبل حال الاقدام بعد  
 لم وانما يتحقق ان فان لم يكن عرف غالب فالوجه اعتبار ما دون الائمة  
 فاذا علم بعضها ففسد في ان يعرف من باقي الزم الاجرة عادة تعليمها انتهى  
 وفي البيان عمل الخلا فها اذا علمه ما كثر والا وحيت الا عادة قطعاً لانه  
 معضلاً لا يقع به الاعجاز انتهى ولعل شياً احد ما كثره من هذا وان كانت  
 ما قاله فها اذا لم يغلب عرف وما في السان فمغلب وظاهره نظر لانا ان  
 اعتبار ما لا يحاز قد وثلاث اوقات لا يحاز كثر على الاصح اوله فغيره وهو  
 الوجه كما مر ان اردنا الامر على عرف الغالب في الامة ودونها وعند عدم  
 المثل هنا كإيهام فاحتج بتمام في العهد في لا يظلم وبه يتجه ما ذكرته في غيره  
 تعين المتعلم واسلامه او رجاء اسلامه ويفرق بينه وبين عدم موافق  
 الحق مصحح من بوجاهة اسلامه بان ما يترتب على خلفه الرجاء فيه من الامة  
 الحق ما يترتب على التعليم هنا لا وقتية ولا اخبار بمفهوم **نصيب** ان وجهه

معطاة ان ما دون ثلاث اوقات

في خارجا عن عادة امتا تخبر بالخبر من الرخصة وعليها لم يعتقد عليه ولا  
 من يملكه ولا يملك ان يعنى المصحف فمما قد راعى لا اختلاف انما اشار اليه  
 صعوبة وسهولة وقارة الاكتشاف فها في السبع لأمه بانه توفقت العقدة  
 معقود عليه وسيل السؤال عنه فخره **فصرح** بجمع الاستجار بخلافه  
 ثم ان صانها انتم اتبع والا تتبع العرف الا بالاجرة المستاجر ومما اورد  
 ينسب قوله بوجوبها اذا اطلت غسل ثوب وخطا طهر وطحن وخبز ومجيب  
 وانما ناز في تنوير وعلمه دابة وحلب حلوة وخرقته وخرقته في دابة  
 وحلب ثوب المستاجر وتطيره انتهى لكن نقل الصلوة كما عن شيوخه ان لا بد  
 على الدابة وحلب الملبسة وبها في اقبال الوصية بالمنافع انه لا يجب كذا  
 وها في استجار شخص لعمل **الناس** على ارض او سق **سبب الموضع** الذي يبيع  
 فيها الخمار **والقول** له وهذا لا يمتد من احدي الزاويتين الى الاخرى **والقول**  
 وهو ما بين وجهي الجدار **السك** يقع اوله وهو ارتفاع ان قد راعى **واما**  
**يه** من حجارة وغيره وكيفية البناء هو متضاد او صم او يحول **ان في ركن**  
 او بالزمن لا يربط به الوقتي وغيره لا خلاف في الرخصة واعتقد الاخر  
 اخطا ما مر في حياطة قدر في زمن الزمان ان يعين ما يحيطه وفارق ما ذكر  
 نقد الجهر ما روي فاذا لا يشترط فيه بيان شيء من ذلك بان الرخص يتكفل  
 في الحياطة والبناء لاختلاف الخبر ولو استلزم حياطة المبنى عليه وهو غير مستحق  
 اشتراط جميع ما ذكره ارض اشتراط غير الارض فاج واما بينه بدوصفة  
 البناء فها يتكفل بكل شيء واقتى من الرخصة في استجاره لود كذا موقوف فيه  
 للبناء عليه بخلافه ان كان عليه حالة الوقتي بنا وخصه في اعادة حاله لا  
 ولم يصر بالنقل قال وان لم يكن عليه بنا واعتمد ارتفاع المستاجر بسطحه  
 وكان البناء عليه عنه من ذلك وينقص حصة اجرة له من زادت اجرة  
 البناء على ما تنقص من اجرة لان ذلك هو الموقوف مع امتان فها وان لم  
 يوجد ذلك جاز واعترض السك ما قاله من الحوائج بانه خلاف القول  
 فنقول لو انقلع البناء والارض لم يوجر الارض ليس فيها غرم ما كانت عليه بل  
 يستغنى بها بزرع او غيره الى ان تقاد ما كانت عليه فخلو المذكر لان الباقي  
 قد صحت عاكس ويدعي ملك السك ويجوز لناظر عن يمينه ففسد  
**واذا** **أصل** **فتح** **الام** **وعنها الارض** **ب** **واذا** **وعنها** **الارض** **ب** **واذا** **وعنها** **الارض** **ب**  
 ذلك **استلزم** **في** **موت** **اجار** **ب** **نصيب** **نوع** **المنفعة** **استجار** **لها** **اختلاف**  
 عزرها **وبقي** **نصيب** **الزراعة** **ب** **ان** **يقول** **للزراعة** **والتزرع** **ب** **نوع** **المنفعة** **استجار** **لها** **اختلاف**  
**الزراعة** **في** **الاجرة** **في** **زراعة** **ما** **المنفعة** **فها** **وانواع** **الزراعة** **ومن** **لم** **يترك**







وطول زمان لم يثبت ما شئت فلا مشروط ذكره جنسه لانه رضى من دأب الاجناس  
مختلفة فشرع ما شئت فانه لا معنى عن ذكر الجنس لكثرة الاختلاف مع اتحاد  
الكلي وان قيل المصلحة من فعل الذوق فقلت مع اتحاد الوقت ولا يصح لكل عليها  
ما شئت بخلاف لتزعم ما شئت لان الارض تطبق لكل شيء ومتى قدر كون  
الجموع كانه رطل خطير او كجرام لم يدخل الطريق فشرط رطله كجرامه او وضعه  
ما لم يطرده العرف عنه بخبر متاخر الى قريب انما قل عرفا كما هو ظاهر وبما في  
هـ تم فاما اذا دخل اللطيف في الحساب فلي ما يتبين بطرفها لا يدان يذكر جنس  
الطريق او يقول ماية من ما شئت وفي مائة قد خرج رطلها لا يدان يكون  
ما لا يختل عرفا كما ذكرنا ما لو قال ماية رطل قال لطيف منها **بالمستلزم انه**  
**صفتها** فلا يشترط معرفتها في الاجارة للعمل **انما كانت اجارة ذمة** لان العرف  
يحدد فعل المتابع المتفرق في الذمة وهو لا يختل باختلاف الدواب **الا ان**  
**يكون** في الطريق نحو وحل ويكوله **المحمول** الذي شرط في العقد **نحو اجارة**  
بشلت اوله **وتنوع** مما سارع انكساره للخرق فيشرط طمع في جنس الدابة  
وصفتها كما في الاجارة للركوب مطلقا لا اختلاف العرف باختلافها في ذكها وانما  
لم يشترط في المحمول التنوع لسير الدابة مع اختلاف العرف به سرخر  
وابطاعن القافلة لان المتأخر لا يتجسس العادة تبين والضعف في الدابة  
عب ومحت الزركشي وجوب تعيينه في التعديل بالزمن لا اختلاف السور  
باختلاف الدواب **فصل** في متاخر لا يجوز الاستيجار لها ومناقض  
الحوز فيها وما يغير فيها **لا يصح اجارة مسلم ليهاد** وان اقامة هذا الشارح وقول  
عائده لا اسلام على الاوجه لانه يتولى عليه بحضور المصنف مع وقوعه  
عن نفسه وبما في حل اخذ الاخر على محرم تعلم تعين عليه اما الذي  
فصاح كان من الايام فقط استيجاره للمرابا في بيانه **والفعل عادة**  
**تجب لها** اي فيها **ثمة** الها او تستلزمها بحيث يتوقف اصل حصولها على ثمة  
بالوجوب بالابد منه لان القصد امتحان المهافت بها مكن نفسه بالامتنان  
ومنه لا تقوم مقامه فيه ولا يصح الاجور شاوان على طامع الحقوا ذلك الامانة  
لا يصح الاستيجار له لا ثمة لثامه وان عمل طامع الحقوا ذلك الامانة  
ولو في فعل لانه مصل نفسه من اراد اقتدي به وان لم ينو الامانة ولو  
فصل الجاهل على نيته فايدته بخصم فلا يقع دعوى استيجار منها شي  
اما لا يجب له ثمة كالاذ ان يصح الاستيجار عليه والاجرة متباعدة لجهته  
مع حق رعاية الوقت ودعوى في ثمة ذمارة قمره صلى الله عليه وسلم  
لوقوع غيبته ومشاكرته فلا يصح الاستيجار لها كما قاله الماوردي وغيره

خيانة

خيانة قمره واو بخلاف الدعاء عند زيارة قبره انكر مصلحته عليه  
لانه ما تدخله النيابة وبخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم قد دخله الدابة  
ومر اياه المحل له فلو كان ذلك فراجعه واختار ابو عبد الله الاصمعي  
جواز الاستيجار للزيارة ونقله عن ابن سراقه **الاجرة** قالوا فيمنه لا  
تستجار لها ولا حد لها عن بينا او مقصود كما هو وتبعها صلاة ذكوى  
بحر الطوق لوقوعها عند المتاجر **وتنوع ذكاة** وكفاية ودفع ونفقة  
عجينة وهدي وصوم عن عمت ونسب ما قبل النيابة وان توقف على  
النسب شافيه من نيابة ائمال **ونصب** الاجارة لكل مال الكمال فستر كما  
اقره كلامه ومن في فضل عما قبله المستثنى من المنطوق فيصير سائر  
تصديقه **وتجب من ذمته** عطف عام على عام وان كان على عهده  
لان موثقه في نصيبه اصله في مال موثقه من المياض فلو  
تقصده الاجر لعله حتى يقع عنه **وتعلم القرائن** عليه وبعضه وان تعين عليه  
الخير الصليبي ان احد ما اخذ من عاهل اخر ائتماده وصريحه مع علمه مما قد  
قد تقدره فطر الاستثنا من العادة واهتمامه لشبهة الخلاف فيه في ثمة  
وتكررت الاحاديث الدالة بظاهرها على امتناعه كما مر باجماعها وضاه مع  
مسائل عينية التي تتعلق بالتعليم والمعلمين في نالها يستعمل ولو قال  
بما صغر تعلمه لا تدع تخريج القضا الحاقة الامم ويكل ويكل به صغرها  
فهرج منه فمده لانه مفرط ولا نصير لقضا ولا تدريسها او اعادته  
الان عن المتعلم وما علمه وكذا القضا على الاوجه وبصحة الاستيجار لزيارة  
القران عند التلويق ومع الدعاء مثال ما حصل من الاجر له او غيره عطفه على  
زمانا او مالا او لا وفيما الشواب له من دعاه فخلافا فيه وان اختار  
ما عاله وكذا اهدت قرا في او تدر به خلافا لجه ايضا وبكثرة المتاجر  
اي اوخذ وله فيما يظن او مع ذكره في القلب حاله كما ذكره بعضهم وذلك  
لان موضعها بركة وتنازل رجزه والدعاء بعد الاية اجارة واحضار المستاجر  
في القلب سبب لتحويل الرحلة اذا تزلت على قلب الشاري والحق بها الاتجار  
تخصر الذكر والدعاء عقبة وما اعتمد في الدعاء بعد ما من اجل تعاقب ذلك  
او مثله فهدى الى حقه صلى الله عليه وسلم او زيادة في شوقه حاسب  
كا قاله جماعة من المتأخرين بل حسن من ذكروا اليه خلافا من وهم فيه لانه  
صلى الله عليه وسلم اذا نال ما هو في حقه من التوسيلة في كل دعاه لها فخر زيارة  
دعاهه وحديث مثل في الاولي فيمنه شايعة لغته واستعلا لا نظير ما من في حقه  
باع به فلان فخره ولبه في الله عا بالزيادة في الشوق ما يقوم التخص



خلافاً له وفيه أيضاً ما يقتضيه في القناري وفي حديث أبي المشهور سنة احدث  
 كتب من صلاتي أي دعائي أصل عظم في دعوته غلب القراءة وغيرهما من زيادة  
 في شرفه اهـ فيقال الله على الذي ذكره وحكيه عليه وفيه من انب من  
 الأمانة كان له صلى الله عليه وسلم كمال في أدبه مضاعفاً بعد الوسايط التي  
 بينه وبين كل عامل مع اعتبار زيادة مضاعفة على مرتبة عما  
 بعدها ففي الأولى في الإلهام الصافي وعمله في الثانية هذا والإلهام  
 الثاني وعمله في الثالثة كذلك وفيه نافع السامعين وعمله وهكذا وذلك  
 شرفاً لا غاية له **فصل** استوجر لقراءة القرآن ولو تيسر في غير مكان  
 المقصد في الاستجوار ما حصول ثوابه كذا في قوله الرخصة وقوله الدعاء  
 عقبه والحب لأن في العمل في قراءة من قصده في صورة السالكين صلى الله عليه  
 وآله الصلاة على فقال الصلاة المتوقفة على المأذون بل على ما توقف عليها  
 كالقراءة والذكر والخشوع وقصده فعل العبادة مع عذره فيها طلبت  
 إقامة الحب الناسم بعمله على ذاته على المقصد لا غير وأما ثبت عليه لا تفعل  
 غرض المسامحة تكون وبويد عدم الاعتداد بقراءة عدم ثوابه في التلاوة  
 لها كسر وقوله لو تيسر لها فقرأ في الجواب لأن المقصد من التلاوة والعبادة  
 أي ولو في الصورة تدخل قراءة الناسم لا يتوقف بها وبه فارق البرقعة التي  
 سواها في علمه على قراءة وحدها ومع لفظة وبظهور أن المستاجر في العلم  
 التلاوة يستحق وإن كان جبالاً لأن الثواب هنا غير مقصود في ذاتها وإنما  
 المقصود التعليم وهو حاصل مع الحائز وفيه بعضهم يأخذون ترك من القرآن  
 المستاجر عليها يأخذ في قراءة ما تركه ولا يلزمه استئناف ما بعده وبأن  
 من استوجر لقراءة على غير ما يلزمه عند الشروع أن ينوي أن ذلك ما استوجر  
 عنه أي بل الشرط عدم الصاري **فإن قلت** هو جواز التذرية لا بد من  
 أن ينوي أنها عن **قلت** هنا فثبت ما قرأه ولو وقعها استوجر له ولا كذا  
 ثم ومن ثم لو استوجر هنا لمطلق القراءة وصحها وإن احتاج للنية فيما يظن  
 أولاً لمطلقها كالقراءة بحضرة لم يحجج لها فذكر القبر مثال **وتحريم** التجارة من  
 الزرع وغيره حرمة أامة ولو كافر إذا امت على الإوج **فإن قلت** وهي  
 الكبرى لا تمت في علمه من الحضي وهو من الانب إلى الكسح لأن الماضنة  
 قصده اليه **فإن قلت** ولو لم يقرأ **فإن قلت** لا يجوز له أن يقرأه **فإن قلت**  
**ولا حدها فقط** لأن المضانة تقع خدمة وولاية الأرباع السابقة  
 أول الباب وتدخل فيه المضانة للصغرى وهي وضعة في الجواز والغاير الذي  
 وعصره له توقف عليها ومن ثم كانت هي المعقود عليها والنب تابع إذا لا

موضوعات

موضوعة النافع وانما الاعيان تنقص للغرض وانما هجت له مع ثقتها توسعة فيه  
لغزبه لما جاز اليه ويجب في ذلك تبين مدة الرضاعة وحملها امر يثبت لا امر يحفظ  
لما ثبت الرضعة لانه اسهل فان امتنعت من ملازمة ما عين او سافر فحضر  
ولا اجر لها من حين الفسخ والعيب ورويته او وضعه على ما في اليد او لاختلاف  
شربها باختلاف الحسنة وتبين الرضعة الى شرب اللبن ما كثر اللبن وترك ما  
يقل كقول جليل يفر والاخر وعدم استمر الطنيل لبنها لعلته فبعدمه يفتقر  
في المتأخر ولو سقته لبن غيره في اجازة منه استحققت الاجرة او عين فلا **والراجح**  
**انه ان الشان لا يستحق اجرة** اي الارض والحضانة الكبرى **الامر** المستلها  
مع حيل راسخا لقليل من مال الاجارة **والحضانة** الكبرى **حفظ** صبي اي جنسه  
الصادق بالانثى والفتى **ومعه** **فضل** **راسخ** **وبدق** **شباب** **ودعه**  
ضيق الدار **وعلة** **وربط** في اليد **وخرتك** **لنساء** **وقررها** لا تقف اسم الحفانة  
فيهم فما اداه من العلم فليل على الاب وقيل يتبع في العادة والذي يقفه  
الاول اذ العادة في ذلك لا تنقطع **ولو استاجر لها** اي الحضانة الكبرى في  
الارض **فانقطع** **للبين** **فالرجح** **النساج** **العقد** في **الارض** فيسقط  
فقط من الاجرة **وان الحضانة** لما مر ان لا منها مقصود ومعتود عليه **والراجح**  
**ان لا يجبر** **حجر** **وغسل** **وعمل** **وصنع** **وطبخ** **على** **قيل** وهو الناسخ **وجاز**  
**وكمال** **وصاع** **ولم يلق** **اقتدار** **اعلى** **اللفظ** مع ان وضع الاجارة ان لا يستحق  
بما عين **قلت** **صح** **الراجح** في **المتر** **الكبير** **الرجوع** **فيها** في **العادة** اذ لا ضابط  
له لغته ولا شرعا **ففسد** غالب استند ركان ائمة على اصل من الشرح  
وحي قيد يقال ما حكمه الاستناد اليه في هذا الموضع لا غير وقد جاز بان  
هنا لم يبيح له احد الموضوعين المتناقضين فارتسب الخلاف القيمة ثم  
دلت لشرح ما قد يخالف ذلك وليس كما قال **فان اضطربت** **العادة** **وجب**  
**البيان** **نبا** **العقد** **للفرض** **والاب** **بين** في **العقد** من علمه **ذلك** **فقط** **الاجارة**  
**وانه** **احل** لما فهم من العرب الذي في التنازع الى غاية وادهم كلام الامام  
ان الخلاف في اجارة لخدمة اما العتق فلا يجب فيها غير العمل وقطع ابن الرقة  
فيما اذا كانت على مدة وهو زائر وفيما اذا كانت على عمل **ففسد** **فانقضت**  
كلامه وصرح به بعضهم ان الطبيب الماهر ان يان خطاه فادرا وان لم يكن  
ماهر في العلم فيما يظهر لانما يحد بعض الاطباء استنادا من طول الخبرة والملا  
ما قل به خطاه جدا وبعضهم لعدم ذلك ما كثر به خطاه فبعدم المضطرب  
ذكره لو شرط لها اجارة واعطى ثلث الادوية مما في فاهم **باب** **الاستعج** **المسمى**  
ان هجت الاجارة والافاجرة **المثل** وليس للعليل الرجوع عليه بشئ لان  
عليه العمل لا الشك في ان شرط بطلت الاجارة لانه بعد اسه دعاه لا غير

8.



**فهم** ان حاصله عليه صحيح ولم يستحق المسمى اللاحق وجوده كما هو ظاهر ما غلب  
 انما هو المذكور فقياس ما ياتي اوابا لم يراع والتنازع من ان ينعين ما لم يزل  
 كذا في الماهر انه لا يستحق اجرة وبيع غلب بآية في الادوية لتقصيرها عن شأنيته  
 فليس هو له باله ومن شأن هذا الاضرار لا الشبه **فصل** فيما يلزم المكري  
 او المكري لعقار واداة **حكم** معنى ينعين لرفع الخصال التي على المكري **مسلم**  
**مقتضى** ضمة الدار من **المكري** لتوقف الاستماع عليه وهو امانة بيده  
 فاذا تلف تنقص قيمته او عدمه فلا وفيها يلزم المكري تحديده فان لم يحدد  
 ولم يات له بغير المكري وكذا في بيع ما ياتي في القامح وتنقص مائة المنة المنة  
 وفيه نظر لانه المقصود من الغرض مع ثبوت الخصال **فهم** ان جعل الخصال عند  
 ختم الحبل ما قاله وغيره بالضمه المقتضى فلا يجب تسليمه فضلا عن تمتاعه لانه  
 منقول وليس بتاييد **وعارضا** الشاملة للمعطين سطح واعادة رفاة قطع  
 هوا وغيره كما هو ظاهر ولا ينظر لكون الغائب به عدم الزينة لانه عرض  
 مقصود ومن ثم امتنع على الموجر قلعه ابتدأ ودعا وان اجابته لالات  
 جديده **فان** يادري قبل مضي مدة اجرة كما هو ظاهر **والصحيح** او مصلح القاع  
 فذا كان **والا** يادري **فهم** على الموجر **الخيار** ان قصص المتعديين  
 الغرض والابتناء للضرر ومن ثم زال برأيه فاذا وكن السعة غير حالة التوقف  
 فقط ما يتولد منه نقصا وكذا لو زرع مخطوطا باللاطيل والرخام لان  
 التنازع بينهما ليس له كبير وقع انتهى وفي اطلاقه ما خيره فالذي يقيدها  
 ان تفاوتا اجرة لها وقع تخير والا خلا وانه لو شرط انما الرخام فسخ يخلط  
 الشرط هذا في جاد ما متعارف عام به المكري فلا خيار وان عاين من  
 وظيفة المكري لتقصيره باقلا صديقه عليه به وجعل ما ذكر في المتصرف نفسه  
 وفي المطلق اما المتصرف عن غيره في الوقت فيجب العارة لكن لا من حيث الاجارة  
 ويلزم الموجر ايضا ان يزرع العين من غصبها ودفع مخمورتي وحب عنها ان  
 اراد دوام الاجارة والا فخر التاجر ولو قدر عليه المتاح من غير خطر لزمه كما  
 لو ديع ويؤخذ منه انه لو قصص من وانه لا يظن التزع من الغاصب المتوقف على  
 خصوصية بل لا يحق كالوديع لانها لا يخاصمان وان سمعت الدعوى عليها لكون  
 العين في يدها كما في اوابيل الدعوى **وكسح النبل** اي كسح **السطح** الذي  
 لا يشتمل به الساكن كالجملون **على الموجر** بالمعنى السابق **وتنظيف حصة**  
**الدار** وسطحها الذي يستعمل به ما كنها كالحصاة في الوقت **عن نيل** وانت  
**كسح** وكناسة حصلت في دوام المدة وهي ما يخط من الخس وقطام ومثلها  
 رما الدعام وغيره **على المكري** بمعنى انه لا يلزم به المكري لتوقف حال انتفاع  
 لا اصله على النبل ولان الكناسته من خصله والارباب الحاصل بالزعم لا يلزم واحد

منها

منها فقله وهذا نقصا المدة يجب ان ينعين على قبل الكناسته بل وفي اقسامها ان  
 اضرب بالسوق كما هو ظاهر وعليه بالمعنى السابق تنقضي بالزعم ومنه ما  
 حصل فيما مضى ولا يعبر على تنقيتها بعد المدة وفارقا الكناسته ما بها شأنا  
 مما لا بد منه بخلافها وبان الفرق في الزعم الاول فاو لا بخلافها ويلزم الموجر  
 تنقيتها عند التمدد بان سلمها ما رغب والالتزام المتأخر بغيرها ان لم يعلم  
 برأها ما هو ويحتمل الفرق تنقية المدة واعتقاد المتأخر هذا لانه **وان**  
**انما** **فهم** ان كون عينا او ذمة **على الموجر** عند الاطلاق **الحال** مكره ولو ضمير  
 للموجر كالزعم للغرض وكما لقتب للمعدي وقصر غير واحد بالزعم ولو لم يشر  
 وفي الطلب المطلق في بلاد على ما يوضحه فرق الزعم ومثله على الخزام  
 انتهى وانما هذا ما لم يزل ومرة **ورد** دفعه او لم يذال محججه او  
 مرملة وفي المجلس الذي تحت الرخا كذا في المصاح في موضع المتأخر وقال  
 وحاس المجلس للمعدي وهو كسارفة يكون تحت الزعم وهو الان ليست  
 قرا حيا من هذين في مجلس غلط محسوس معشر افعاليا **وخزام** وهو ما  
 يستدبر الامانة **وتن** مثله وقامق حرة وهو يتاحل دكا الدانة **ورد** ضم  
 اوله وتخصيص الراجلة لمحل في انما المعدي **وحصام** مكرسا وله خيطه فيشد في  
 البرة لم يذ بطرف المقود يستلزم لتوقف التمكن اللازم له على ما مع اطلاق  
 العرف لم يخاله وبه يند في تحت الزركش ان محله ذلك اذا طرد العرف واولا  
 وجب السان كما مر في فخر اخر ما اذا شرط لا شيء له من ذلك فلا يلزم  
**وفي المكري** **بالحمل** **ومطلقة** اي ما مطلق به على المحمل **ودعا** وهو  
 ما يقرض في المحمل لصله عليه **وعطا** مكرسا ولها **وتامرها** محمل بشدة به  
 المحمل على المعدي واخذ المحملين الى اخره لان ذلك يرا ديكاه لا انتفاع فلم  
 يستحق بالاجارة وقال الماوردي عن اتفاقهم ان المحمل الاول على المحمل لانهما  
 من الذ التمكن وهو محله لاذ بالخزام وفارقا الثاني فان الثاني لا يصلح ذلك  
 المكري **والاصح** في **الشرع** للمعدي المتأخر عند الاطلاق **اقناع** **الوقت** قطعيا  
 للشرع هذا ان امره بمحل العقد والواجب السان يظهر ما مر ولو اطرده العرف  
 بخلاف ما فسوا له دعوى به يظهر بنا وعلى ان الاصلاح لقاص هذا برفع  
 الاصطلاح العام وقصته كلامهم في مواضع الزعم وفي اخرى عديده والذي  
 يجر هذا الاول لان الفرق هنا بلع اختلافه باختلاف الحال كثيرا هو استقلال  
 بالقام فوجبت انما طنبه مطلقا وبه يفرق بينه وبين ما مر في المساقات  
 ويا في في الاحدا **وطرف** **الحمل** **على الموجر** **فما رة** **الذمة** لا التزام  
**وعلى المكري** في اجارة العين اذ ليس عليه الا تسليم الدابة مع خفا كما فيها



وحفظ الدابة على صاحبها ما لم يسلها له ليسافر عليها وحده فله حقه حفظها  
صيانة لها لا تركه **وعلى المورق لهارة الزمة المورق مع الدابة بنفسه**  
او يبيعه **فان يبيعه ايضا اعانه الزمة** **وكذا يبيعه المورق مع الدابة بنفسه**  
والعرف في كيفية الاعانة فيمنع المورق ليعا مائة وضعيف حاله الزكوة وان  
كان قويا عند العقد ويقرب من المورق من مرفق ليسهل ركوبه ويتولى المورق  
فعله عليها كطير وصلاة فرض لا يملك وينتقل خراجه ولا يزوجه ما لم يمس  
تخفيف ولا قص ولا جمع وليس له التطويل على قدر الاجتهاد بالنسبة للمورق  
المعتدل من فعل نفسه فيما يظهر فان طول فله المكي الفسخ قاله الاوردت  
ولا النور عليها وقت العادة دون غيره لان النور يتقل ولا يزوجه الزكوة  
عنها الا ان جعلت له عينة ان كان ذكرها فله السهولة واجاهة ظاهرة بحيث  
يحل المشي بمروقه عادية وبحب الايضال الى ول البلد المكي منها لا الى  
مسكنه **وعليه ايضا دفع الحمل** **بكر الى ابي المورق** **واما مقتور** فهو مقتور  
البطن والشعرين من متصل **وحفظه ومشتا الحمل** **وحمل** **ومشتا الحمل** **ومشتا الحمل**  
الى الاخرى بها بالارض واجرة دليل وخمير وسائق وقادر وحفظ متاع في  
الحمل وكذا الخلد ولو ورثا في استنجا لا يستقل لاقتضا المورق في ذلك **ولم**  
**وليس عليه في اجارة العين الا التخلية بين المكي والدابة** فلا يلزمه في  
ما مر لانه لم يلزم سوى التمكن من الامداد بالتخلية وظاهر غير ثبات  
محرر التمكن في استقرار الاجرة على مدة الاجارة ان قدرت المنفعة  
بوقت وبعض مدة امكن الاستيفاء قدرت فعل وان لم يضع يده عليها  
ولا ينافيه نقله لزم لذلك بقوله لتلف المنفعة تحت يده لا يبيعه اذا تلف  
تحت يده ثم يري لما مر روه فيه وجوابي ان عرضه عليه كمنه له وله  
قبله انما رها من المورق كالحمل في الروضة هنا الامن غرة واذا وصل الحمل  
العين استاجر له سلكها من ماله فان فقد استصحبها ولا يكرها الا اذا كانت  
مجموعا مألوفة **وتفسخ اجارة العين** بالنسبة للمستقبل بما في وذكره  
لضرورة التمسك **تلف الدابة** مثلا المستاجر ولا تبدل لفوات المقتود عليه  
وبه فارق ابدالها في اجارة الذمة ولو كان تلفها انشا الطريق استحق مالها  
القسط من الاجرة بخلاف ما لو تلفت العين المستاجر عليها انشا الطريق اخذ  
من قوتها الواعترى التوب بعد خسارة بعضه بمحض المالك وفي ملكه استحق  
القسط لو قوع العال سلكه ولو اتم له حمل جرة ما تكتسب في الطريق لا شيء  
له والفرقة ان الحياطة تظهر على الثوب فوق العال مسلكا لظهور اثره على  
الحمل والحمل لا يظهر اثره على ثوب التمسك بالصمصم وبما قاله اعلم انه يعتبر

في وجوب القسط في الاجارة وقرح العال مسلكا وظهور اثره على الحمل ولو ابراه  
المورق من الاجرة على ثوبه لا العال بل يرجع المكي على نفسه بشي ولو اقربود دفع ال  
جرة بان لا يخلط على المورق بان فساد الاجارة يرجع بها لانه انما اقرضا على  
الظاهر من صحة العقد **ويكسب الحمار** على التراب في المنفعة المقتولة لان العال  
يتجدد عمره والزمان **بغيرها** القارن اذا جهل والحادث لتضرره وهو ما اشره  
في المنفعة بان لا يظهر بدلتا و اجرها بالكونها ثم او تتخلف عن الثا فلتس  
لا خشونة مشيها على حماره فكن صوب الزكوة يقول ابن الوفا انه كصوم في طهر  
عس ولا يخالل لفولم في البيع انه عيب ان خشي منه السفوط وعليه التحمل  
الثا في اذا علم بالعيب مدة وجب له الارش او في اثباته وقضى وجب له امضى  
وان لم يفسخ لم يجز التمثيل وتردد السكي فنامضي ورجح الغري وجوبه **والحمار**  
**في اجارة المقتدي** الدابة المحقرة ولا تلتزم **في الزيد الاقوال** لا يثبت ثبوتها  
الا التمسك فاذا لم يرض بالبيع رجع ما فيها فان عجز عن الابدال لم يجز التمسك  
بالحمل الا درعي ويخص التمسك بما سلكه فله ارجاها ولا يجوز ابدالها الا في  
ولم يفسخ ثبوتها على الغري **والطعام المحمول لليول** في الطريق اذا لم تضره  
في الحمل لا يبدل ولا لزمه ببدل **اذ اكل في الاخر** عملا بتفصيل القسط لثبوت  
حمل كذا وما مر انما قدموه على المادة انه لا يبدل لعدم اطرادها ولو لم يجره فها  
بعد حمل الغري يسره فبديل قطعا واذا سلكي انه لا يجوز الابدال الا ان  
مشرا قدر جريا انه لا يكتفه واذا قلنا لا يبدل فله يملك منه ثباته في المورق وعالته  
تتقص قدر اكله الذي يحمله السكي فيما اذا لم يقدره وحمل ما يحضره ان لم  
يكن لانه الحرف فيما اذا قدره انه ليس له ذلك انماها الشرطه ماله الى انه  
بالاول واعتمده الا درعي **وخبر** في بقوله ليول ما حل ليومل فبديل قطعا  
وبقوله اذا اكل ما تلف يسرقه او غيرهما فبديل قطعا على تراخ قيمه بقرض  
انظام في المالك المشروب فبديل قطعا لانه الحرف **فصل في**  
باجارة المدة التي تقدر بها المنفعة تقريبا وكون بدل الاجرة مائة وقسا  
يتبعه **كذلك بيع عقد الاجارة** على العين **مدته** **تبقى فيها** **العين** بصانها  
المقصود منها رعاها **خالف** **الوقت** باستيفاء المقتود عليه ولا تقدر بمدة  
اذا لا توقف فيه بل يرجع فيه لاهل الحرفة فهو حرام لثلاثين سنة والدابة  
عشرين سنة والثوب تسعين او ستمد والارض مائة سنين اذا اتم كذا قالوا  
بالجمهور وقيل على ما تليق بكل بيعا مائة ذكر ذلك العدد للتمثيل لا لل  
التقييد وان ما ذكره من اعد لا يحسن مجده من حين عقد الاجارة لانه  
يلزم عليه في العقد مثلا ان اذا بلغ بتسعين سنه مثلا يوجب لايمن من حجه



كذلك اذا عين لا تنقضي هناك بالاسنة فضلا عما زاد عليها وانما المراد حركات  
ما مضمين التولية وقيد الاحارة فان بلغ المصروع ثلاثين هاز والافلام هذا  
ظاهرا فاضل الثلاثين والافلام ما ياتي في انفسه لا يعطى من الزمان في الا  
لست لان العرا اقل قد مضى منه هنا كذلك لان ما يقابل فيه بقا العين في  
مضي فان قلت ما اعتبروا العرا اقل ثم لا يجزى قلت لان الكلام في مطلق  
التي وهما في بناء مخصوص وهو ما اشار اليه بقوله بعضنا في التفسير  
وقال الشيخ ابو حامد كوفي في القرن ثلثون مستراي في مضاها وكذا الا في خبر  
الترمذي اعراضا ما بين الستين الى السبعين ابى الغالب فيهم ذلك وجوز ان  
يكفي فيه مائة وعشرين وفي الدابة عشرين وفي الدار مائة وجلسون والارض  
خمس مائة واكثر وجوز ان ياشمل كل القفال بلوغها فيها المائة واعتبر بما في  
البيع انه لا يجوز ان يتأخر ما بعد بقا الدنيا واليا ويحرم ذلك في الوقت لكن  
ان وقع في وقت طاعة والمصلحة لعين الوقت بان شق فحق عارضة على  
ذلك المدة لا لطلوبته لا للوقوف عليهم كما يستلزم في كتاب حافل سبعة الا ان  
يبين حكم احارة الاوقات واصطلاح في مقام علم على انه لا يجوز اكثر من ثلاثين  
لما يندرك انفسا منهم وان رد مائة لا محلي له على انه لم ينقل عن مجتهد  
شافعي منهم وانما المشروط ان يكون في زمان فلكه الاستيلاء على الوقت  
عند حلول المدة وايضا في طر في غير فطر من حقه وحده ان يكون ما حارة  
اشمل وتفي المدة المستنبطة السبعة فالحال اذا قصت ونسب انفسه  
يشع في شرط الواقع ان لا يوجر الاستة مثلا وان الولي لا يوجر مولى اه  
ماله المدة لا يبلغ فيها ما كسب ولا يطل في الزائد ويزان الراهن  
لا يوجر موصون لا جنبي المدة لا في اوجر والدين ولا في حارة  
الاقطاع اكثر من ستة لا تقبل ليدبر ان جاعة عن المقتضين وبحسب البيك  
في مندر وعنده بعد ستة من شفا من بعض انه لا يجزى اجماره اكثر منها لعل مودي  
الى دوا ميا علم بعد حقه بما ياتي انها لا تنسخ بغير التفتن وفي قول لا يجراد  
قوله في مطلقا لا يجراد في الماحر ميا وقول السرخسي انه لا يجراد في الوقت  
شاذ بل قيل عليه وفي قول لا يجراد على ثلاثين سنة لان الغالب فيهم لا يجرادها  
ورد بان ذكرها في النهر للتمثل واذا زاد على ستة لم يجب بيان خصصته بل توري  
الاجرة على قيمته متاخر السنين ومريان اقل ما يوجر العتار وقد لا يجب تقيد  
المدة بما ياتي في سواء العراق وليس مثله ايجار وكيل بيت المال اراضية لئلا او  
زرع من غير تقيد بمدة بل هو باطل اذا لم يفسد فيه كمنه يفسد لا جملها  
ذلك وبما استيجار الامام من بيت المال للاذ ان اوله في الجهاد وبما استيجار

للعلو

للعلو لئلا او اجرا انما والكثير من اسباب التفتن بنفسه وقهره الامن لانها  
ملكه فان شرط علمه ان يتوفر فيها بنفسه عند العقد كما شرطها على شرط ان لا يبيع  
هاترك ويسكن وليس مثله في الضرر اللاحق لعين ودور بالاول لان ذلك  
استسفا للتمتع المستحق من غير زيادة ولا يمكن حده او لا قصار اذا لم  
يكن هو كذا في زيادة الضرر قال رجب الا اذا اقال لشئ من شيئا زرع ما شئت  
ونظر خيرا لا زرع ما كان مثل هذا انما يرد به التوسع لا الاذن في الاضرار وفيه  
نظر ولا يجزى ان اقال رجل بارك في حق طين جديد وحدا بقصار العكس  
وان قال الخبر لا تساوت الضرر وما يستوي في من كذا ودار حصة قبله  
للاية فقط بما قد مره ان الغار لا تكون الا معينة لا يبدل اي لا يجزى ان يبدله  
لانها المعقود عليهم من انفسهم العقد يتلفها ويغير بمعيها اما في احارة  
الذمة فيجب الا بدال لتلن او تعيب ويجزى زعده عن ميا لكن برعي اكثر من  
لا بد بالتفتن اختص به كما مر وما يستوي في من كذا ودار حصة الاول الحياطة  
والثاني العمل الا رضاع بان التزم في ذمة خيا طر وارضاع موصوف في ذمة  
واحدة الغير لان القصد التتويج في قرينة فاندفع ما قبل اجماع من المخرز  
موقع ضمرا لشيء شاذ في ابداء المصلحة في الاصح وان في الاجر لا يطر بق  
للاستسفا لا معقود عليه فاشمل لأك والتناع اهلون للول وانتصر القابل باذ  
الذي عليه الاكثرون وجانه ما مستوفي منه فاصح وجود تعين على ما وجب  
بعينه لا يجوز ابداله وان القفال حتى لا جاع في الزمة ذهبت حياض هذا  
على انه يضمن وحمل الخلاف في ابداله في غير ما وجب والا حار قطعاً في غير ما  
دابة ان يعارض عنها بسكن دار وفي ملتزم في الذمة في ذمة اما لو استأجر  
لعمل معين فيجوز ابداله مثله قطعاً في ذمة اهل المستوف في كطريق منكم  
مسافة وامنا وسهولة او حزنه مشروط ان لا يختلف محل التسليم او لا بد من  
بيان موضع على ما نقله القموني واعتقده ورد قول الروضة لو استأجر  
دابة لم يربها الى موضع فمن صاحب التقرير له ردها الى محل الذي ساء  
من ان لم يربها صاحبها وقال الاكثرون ليس له ردها بل يملك الوكيل المالك ثم  
الحاكم الامين فان لم يجد ردها المخرور في انفسه ومري في شرح قوله وتار  
يجوز ما يعلم منه انه انما وجب بيان محل التسليم ليعلم حتى يبدل بمثله ويصح فلا  
تنا في جواز الابدال واستشراف بيان محل التسليم وحاصل ما مر انه يجوز  
ابدال المستوف في كركب والمستوفي به كالمجمل والمستوف في كركب كالمجمل  
ودونها لم يشروط عدم الابدال في الاخير بخلافه في الاول لانه يفسد  
العقد كما مر محل جوازه فيها ان عين في العقد ويعدده وبنيا فان عيناً



بعد من تلوا وجب الابدال برضي المكري او عينه فم تلتا المنهج العبد لا المستوفي  
متر بقصده السابق ويجب في الامتناع ومثل ذلك ما مر وما بقي قبل الذكر  
اتباع العرف فما استاجر ليس المطلق لا يلبس وقت النوم لئلا وان اضرحت  
عادتهم بخلافه على ما اقتضاها اطلاعهم بخلاف ما عاده ولو وقت النوم فها اومله  
مزمع الا على غير وقت العمل **وبما التوجه على العين المكراة نحو الدابة**  
**والتوجه اذ انما في بيده ما سدره في الوردية الاحارة** ان قدر في زمن  
او مدة امكن الاستيفاء ان قدر في محل عمل اذ لا يمكن استيفاء المنفعة بدونه  
وضع يده وبه فارق كون يده صان على طرف مبيع قصده في نفسه فيض الفرض  
نفسه ولا يسفر بالعين للوقوف حيث لا يخط في السر لانه جلت المنفعة  
فيستوفي حيث كذا اطلقوه وما هو به ان لا فرق بين اجارة العين وهو ظاهر  
والذمة وهو محتمل **نفس** سقم وما بعد ائدة يتفق ان يتأني في سفر الورد  
**وكذا بعد ما في الاصح** ما لم يستعملها استعملها بالما كان ولا بد له الورد ولا له  
موت قبل لو شرط احداهما عليه فسد العقد وانما الذي عليه الفدية في الورد وخرج  
السكنى كالا مانه الشرعية فيلزمه اعلام ما لكها به والرد في راء والا فسد  
والمعقد خلافه ويفرق بان هذا وضع يده باذن المالك والاختلاف في الاما  
الشرعية واذا قلنا لا يصح ان لا يس عليه بعد ائدة الا التمس فقصه ان لا يله  
اعلام الموجه في بيع العين على الشروط ان لا يستعملها ولا يجسها ولو طلبها وحج  
يلزم من ذلك انه لا حق بين ان يعقل باع عقوبتها دون بقدره وان لا  
كذلك قال الشعبي لو استاجر حائوا شهر فاطلق وغياب شهرين لم يره المسمى  
الشهر الاول واخرة المثل للشهر الثاني قال وقد رأت شيخ القفال قال لو استاجر  
دايرة يوما فاذا اغتت عنده ولم ينتفع بها ولا جسد بها ما لكها الا بزمه اجرة المثل  
لليوم الثاني لان الرد ليس واجب عليه وانما عليه التخليها اذا طلب ما لكها بخلاف  
الحائز لان في جسد وعقله وسلم الى الحائز والدارن يكون الانحسار  
المقتضى انتهى وقاله في الدابة واضح وفي الحائز والدارن توقف التخلية فيها  
على عدم غلبة لبايها فنظر ولا شبهة ما علة لان التسليم لها هنا يحصل وان  
لم تدفع له فمقتضى ما جازى به قد جزم لونه بملكه له في القسمة المستلزم  
انه اذا مضت مدة قبل التسليم استقرت على اجرتها وما تبصر بذلك ايضا  
جزء الا ان ريان مجرد غلق باب دار لا يكون غصا لها الذي يخرج لاني  
ما قاله القفال لان التمس من المالك بعدم وضرم ليد عتب المدة وانما عتب  
استاجر فهو محسب لكونه بذلك غير **معنى** **نفس** ما ذكره الفقهاء في  
الحيثية فبعد لان التمس من الغائب لان غلقه مع غيبته ما يقع لها كمن

فتح لاحتمال ان له فيه شيئا او اذ انقضت الاجارة لنا او غرضي ولم يجرى  
التسليم فخير الموجه بها المالك ان يفتقر في العارية ما لم يوفى والا فباعا التمس ولو  
استعمل العين بعد المدة في غير نحو البيع لوفى الدفوع كما يعلم مما ياتي في الورد  
لزمه اجرة المثل من بعد البلد الغالب في تلك المدة ولا نظر لما يتجدد بعدها  
لاستقرار الجواب بمضيقها واستشهد لك ان قوله لو غصبها لم يوجب لها ثم تلف  
ثم فقد المثل عزم القوت وقدر الكثر الغيم من حين الغصب في العقد اذا  
حكي هذا ما ان الفدية لم يجب الا بعد الطلب وقبله الجاهل المثل فيها اوفي  
لان وجوبه باجر المثل فتتقرب الطلب **ولو شرط دابة اكثرها لغيره او**  
**كروي مثلا منتفع بها** وتلفت في اكد او بعد ما لم يضمن حالان يده يدانته  
وتقيده بالرد على قديان الحكم بل يستثنى منه قوله **الا اذا ائتمت عليها**  
**استعمل في وقت** لا انتفاع **وانتفع بها فليس** بسبب القدم نسبت الى تقصير  
في اذ الغرض انه لا عذر له كما حمله الا ذم في وقته السكي ذلك اذ امن  
تحميلها الى الانتفع بها فيه يحتمل ليل شيئا اذا اعتيد للانتفاع بها في ذلك  
الوقت اذ لا تكون الرضا سببا للتلف الا في وجه ايضا وتبصر الزكسني  
ان الضمان الحاصل بالرضا عما ان بدقتصر مضمون ذلك عليه بعد واث  
لم تتلف لان الرضا في وقت لم يعتد رضىها فيه وفي حال معرض للتلف  
تضييع ولو اكرها لغيرها المزمع ويرجع غدا فاقامة فيها ورجع في الثالث  
صحتها فخط لان استعملها فيه تعديا ولو اكرها عند العمل معلوم  
ولم يبين موضع فذهب له من يدر العتد الى اخر فابق ضمنه مع الامر  
**ولا تلف المال في رد اجرة بل لا تقدر كذا في استوجاب طنة او مسخرة**  
بعض من خصصه بغير اذلة كالحظ مصدرا لم يضمن ان لم ينفرد بالعد  
**بان عقد المستاجر صفة** يعني كان بحضرة ويظهر المضطاضها بما في ضيق  
لحس الخار **واحد من ماله** وان لم ينفرد معه او حمل المتاع ومشو خلفه  
لشوق رد المالك عليه كما بل نقل عن فضيلة كلامه ان لا بد للاجير  
عليه وينبغي حمله على انه لا بد له عليه مستقلة **وكذا ان الغرض باليد**  
بان استثنى ما ذكر فلا يضمن ايضا في **غير الا قبل** لانه انما اثبتت بدو لوجه  
وعرض المالك فاستمر حاملي القراض واستاجر فانه لا يضمن اجرة  
**والقول الثاني** يضمن كما عتبر **الثالث** يضمن الاجير **المشترس** من اناس  
مقتدر يوم ائتمن **وهو من التزم** بخلاف ذلك كما طرأ في ذلك لانه يمكن  
التزام عمل اخر لاخر وهكذا **المستفرد** **وهو من اجير** **بمسرة** **عنه** **مدة**  
**معينة** **لعمل** او اجرة عينة وقد راجع العمل لاختصاصه من في هذا بالمتاجر فكان



كالوكيل بخلاف الاول ولا يخفى هذه الاحوال في اجرة حفظ دكان مثلا اذا  
 اخذ غيره ما فيها ولا يصح فقطا قال المتقال لا بد له من سائر الاشياء المتاع وانما  
 هو بمنزلة حارس سكة من بعض بيوتها قال الزركلي ومنه يعرف ان  
 الحفظ لا يمتنع عليه وهي مستقلة عن النقل فيها وخرج بقوله لا يلزم ما اذا تعذر  
 كما ان استاجر لرجل من دكانه فاعطاه اخر عاها فبقيت بها والقرار على  
 من تملكته بيده وكان انصرف في حيازته الوقوف او مائة المتعلق من غيره المتعلق  
 فانه يضمن ويصدق اجرا له لم يتعد ما لم يشهد خبره في خلاصه **ولو** عمل غيره  
 عملا باذن له كان دفع ثمنه **الى** **فصل في قصص او غياظ الخيط** **فما** **ولو** **فكر** **اجرها**  
**اميرة** **ولا** ما فيها من كبحف الاخر فصح وجب او يكت كما مثله اطلاقه  
**فلا** **اجرة** **له** **لا** **من** **منه** **في** **قال** **في** **البحر** **ولانه** **لو** **قال** **اسكني** **دارك** **منه** **منه**  
 فاسكنني لا يثبت عليه اجرة اجاعا ونحو الاخر وهو ما في حق ونحو  
 نفسه لانها ليس من اهل التبرع ومثلها بالاولى غير متعلق **وقيل** **له** **اجرة**  
 مثله لاستبلاكه من غير **وقيل** **ان** **كان** **مع** **وما** **في** **ذلك** **العمل** **بالاجرة** **فله**  
 اجرة مثله وقال ابن عبد السلام بل الاجرة المتبادرة في مثل ذلك العمل **قال** **ولا**  
**في** **سقف** **الزجاج** **لوضوح** **مركز** **ادبه** **العد** **وهو** **يقوم** **مقام**  
 اللفظ كثيرا ومن ثم قيل الاكثرين وادنى كسرونها اذا ذكر اجرة في غير  
 قطعا ان صح العقد والافاجرة المثل وامارات عرض بها كرضيك او لا خيك  
 او نبي ما يسرك او اطعمك فاجرة اشمل **نعم** **في** **الاجرة** **بحسب**  
 على الاجرة ما اطعمها به كاهو ظاهر لانه لا يبرع من المظنم وحدث  
 من غير متعينها ولا يتعين **كما** **في** **عامل** **الزكاة** **التفاسل** **في** **ماله** **بالله**  
 فيها فبها سماعة سراجا وكما في مساقاة عمل غير لازم له باذن المالك  
 اكتفا بذكر المقابل لم يفي الخلة وكتاسه بامواله على ما قاله جمهور المتك  
 اطال في رده في التوبة ولا يستثنى او جوبها على اخلها ما اورد  
 مستفيضة مثلا لا اذن لاستغناء النفع من غير ان يصرفها عاجها  
 اليه بخلاف ما اذن **ولو** **اقصد** **في** **الاستام** **في** **ذات** **العمى** **الموجرة**  
**ما** **ان** **كان** **مرفق** **العاقبة** **اولها** **بوجدة** **فمهمة** **اي** **جذبها** **الى** **ها** **في**  
**العادة** **فيما** **اي** **بالنسبة** **لمثل** **تلك** **الدابة** **كما** **هو** **ظاهر** **واركها** **انقل**  
**منه** **او** **سكن** **فدا** **او** **قصال** **دق** **وهما** **استدعرا** **ما** **استاجر** **له**  
**له** **من** **البحر** **الموجرة** **اي** **دخلت** **في** **ضاربه** **لنقد** **ده** **اما** **ما** **هو** **العادة** **فلا**  
 يضمن به وانما يضمن بضره وجرته ومطبه لانه كان تاديبها ما للفظ  
 وظن توقف اصلاحها على التزجبا فلو لم يحسنه فقط وفيما اذا اركب

فعمل منه الصان مستقرا الثاني ان عا والافا لاول وقيد الاستوى بما اذا لم  
 مستقرا لعلنا لان استاجر هذا لما لو دى ما كان صار كما لاصبه واذا فوطهم  
 لولم تعد ما ان اركبها مثله قصير ما في في العادة فيها الثاني فقط وخرج بذلك  
 العين من غير ما كان استاجر لغيره ذرة فلابد من الارض لانه لا بد له من الارض  
 من غير ما كان يركبها اجرة مثل الزرة ولو اوردت ثلث في كذا مكر من غير اذ بها  
 ضمن الثلث وقبل يسطو رز من او رزهم واخير **وكذا** **ايض** **واي** **تلفت** **بسب**  
**اخو** **او** **اكثر** **في** **عمل** **ما** **قد** **رطل** **حقيق** **فحمل** **ما** **له** **شعير** **او** **عكس** **لا** **زما**  
 للثقل بما يحمله يحمل واحد وهو يضمن باخذ من ظهر الدان كركه فاختل في بصره  
 وكذا ان يجره الى غير مكان ويظن وانزع قصير الارض واطال اذ لا فرق بينهما  
 عرفا او ان يجره الى غير مكان ويظن وانزع قصير الارض واطال اذ لا فرق بينهما  
 عشرة اقعة **حفظ** **لانها** **القل** **دون** **عكس** **بان** **اكثر** **من** **عشرة** **اقعة** **منه**  
 يحمل عشرة اقعة شعير من غير زيادة اصلا فلا يضمن لا اتحاد غير من مال  
 كدما مع ذلك شعير يظن **ولو** **اخر** **في** **الحمل** **بانه** **يحمي** **بالشد** **يد** **بانه** **وعشرة**  
**اربع** **مع** **المسح** **القل** **للمزادة** **لنقد** **بها** **ومثل** **لها** **بالعشرة** **لنقد** **لغنا**  
 نحو الاثنين ما دفع النفا ون برين الكيلين **وان** **تلفت** **بذلك** **الحمل** **لو**  
 اخضره فبان بد ان **لو** **كان** **صاحب** **باجرها** **لا** **يضر** **عاصا** **لها** **الحمل** **للمزادة** **فان**  
**كان** **صاحب** **بها** **وتلفت** **بسب** **الحمل** **دون** **غيره** **لان** **الرب** **بها** **لها** **كبح** **في** **الرب**  
 الحيلة فقط **دون** **المزادة** **لا** **يخص** **بده** **لها** **ومن** **ثم** **لو** **سخر** **مع** **دله**  
 قتلت لم يصرفها المسح لتلفها في بد صاحبها **وفي** **قول** **يضمن** **فصل** **القيمة** **توزع**  
 على الاروس يخرج من واحد وخبرات من اخر واجب بغيره لوزم هذا لانه  
 وخلاف كما ما في باطن **لوسم** **المائة** **والعشرة** **الى** **الموجر** **فله** **بالشد**  
**جاهلا** **بالمزادة** **كان** **قال** **له** **في** **ما** **قد** **فمن** **الملك** **في** **النسبة** **نظر** **بما**  
 واخره الزيادة **على** **المذ** **هنا** **اذا** **لكر** **يجر** **لها** **صار** **لا** **لله** **اما** **العالم** **في** **قول**  
**لوص** **الملك** **في** **ذلك** **نظر** **بها** **فسر** **لها** **الموجر** **وزي** **الموجر** **فله** **بالشد**  
**فلا** **اجرة** **للمزادة** **وان** **غلط** **وعلم** **بها** **استاجر** **لله** **ما** **ذن** **في** **جلبها** **بده** **مطالبة**  
 الموجر بدها لمجربا وليس له ردها بدون اذن واذا تلفت ضمنها ولو وزن  
 الموجر مال وحمل المستاجر فكل مال يضمن ان عا وكذا ان جهل كما اقتضاه  
 علام النوى **واما** **ان** **على** **استاجر** **ان** **تلفت** **الدائم** **اذ** **لا** **يد** **ولا** **تغوي** **مثل**  
 ولو قال له المستاجر لعل هذا الزائد فكسنته فيضمن المقتضى من الدائم ان  
 تلفت بغيره لم يمول دون من غير **ولو** **اعطاه** **من** **بالبحر** **فله** **بعد** **قطعه** **في** **المر**  
**قيا** **قال** **امر** **من** **بغيره** **قيا** **قال** **لي** **هيصا** **قال** **لله** **قصد** **في** **ماله** **لما** **لما** **يعينه**



ان لم ياذن له في قطعه قبل اذ لم المصدق في اصل الاذن فكذا في صفته والثاني  
تعالى قال لا تنهوا في الاتصاف تعلقا ومعنى من انما لو اختلفا قبل قطعه  
في اتصافا فاقا وجب التعلق مع بقائه وجب مع تغيره كما لو عليه بدل المالك  
كأخاه وقوله لا استوي بل بالخط لا ذبايع المنفعة **ولا ان عليه** بعد ذلك  
لا ينهاها تحت بالاذن وقد ثبت عدمه **وعلى انما اذ ان** **الخصم** لما  
ثبت من اذنا الاذن والاصل الضمان وقضية ما تقرر من اتصاف الاذن من اصله  
ان المراد بالاذن ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا وهو ما يخرج ما بين عصفون  
وعفون وهو اوجدين ربحا السكك له ما بين قيمته مقطوعا فاقبعا ومقطوعا  
قبلا ان اصل القطع باذن وفيه ويحتاج بانه لا نظر لهذا مع ثبوت الحالة  
المقصية لا تنافي الاذن من اصله بل عدم الاجرة له ويخرج من  
تقصيتم المذكور في الروضة وغيرهما في الحالة في النسخ المستاجر ومن  
تقصيتم لم لو استخرج لشيء كان في قيمته ترتيب اوابه فان كان في النسخ  
بعض المكتوب كان لتلك العباد الاول منقطعا تحت يدي عليه استحقاق  
نقطة من الاجرة والا فلا شيء له ان من استخرج لشيء ثوبه بخيوط معدومة  
ولم يمدح به متساوية في اتم بانفس واحرق في القسمة لم يستحق شيئا  
المشروط الا ان كان من انفسه كما شرط واتمه فاستحقها الجار ومن النسخ  
على بعضه فاستحقها ذلك البعض **فصل** فيما يقتضي انفسه  
الاجارة والتجارية في شجرة او عديم ما ياتبع ذلك **لا تنفس اجارة** عينه  
او في الذمة بنفسها ولا بنفس احد العاقلين **بعد** لا يوجب خلافا في المعقود  
عليه **كعدم** **وقد** يفتح الواو كما يحط بما يقدره ويضرب المصدق **ترجم**  
على مستاجر ومثله على الاوجه ما لو عدم من الناس له فنته او خراب ما حوله بالحق  
خربها حول الله ولا كان والعرف بينهما غير صحيح ومن ثم قيل لم يقل احد من  
امتاجر مني فعدم الحب لم يخط انه يتغير **تدبر** **سفر** يفتح الفا بالواو استاجر  
لمطر وخوف مثلا وسكونها في مساقراي رفعت جريح معهم ويصلح عطف على  
تدبراي وكسفر طره لمكثري دار مثلا **وتجرح** **مستاجر** **ادامه** **سفر** وهو جرحا  
الذي يلزمه الخرج بها اذ لا خلل في المعقود عليه والاستانته ممكنة **نفس**  
التدبر الشري يوجب الانفساح كان امتاجر تعلم من مولد زال الله وامكان  
عوده لا نظر اليه لانه خلا في الاصل وكذا الحسي ان تغلف بمسألة عاملة كان استاجر  
الامام ومساخا وقضاي فيل السيرا ما اذ اوجب خلا في المعقود عليه فان  
كان في اجارة العين فان اذ لم تنفعته بالقيمة انفسحت وان عيبه تحت اثر  
في تنفعته ناظرا يظهر به تفاوت الاجرة تحت المحكثي وسيد كرا مثلا لقول

ولو استاجر ارضا للزراعة فروع **فذلك الزرع** **بالحجر** **كسبل** **او بغيره** **فليس**  
**الفسخ** **ولا عطف** **من الاجرة** اذ لا خلل في منفعة الارض كما لو اخرجت برمتها  
وكان **وتنفسح** **الاجارة** بثلث مستوفي منه عين في عقد هاشم كسبل استقر  
عنه اربعة اذمة مستوفيات فيها وحساب الموت فتنفسح **تدبر** **نفس** **نفس**  
**والاجرة** **المستاجر** ولو بفعل المستاجر لثبات المنفعة المعقود عليها قبل قبضها كالمسح  
قبل قبضه وانما استقر بالاذن المشتري له عنه لانه وارده على العين وبالذات  
صار قابضا بالخل في المنفعة لانه الانفساح اما هي في الزمان **كسبل**  
وما فيه معلومة لا تصور ورود الاذات عليها لا في الزمن **الحامي** بعد القبض  
الذي يملكه اجرة فلا تنفسح **في الاظهر** لا استقراره بالقبض ومن ثم لم يثبت فيه  
خيار **فيسفر** **نفس** **من المسح** بالنظر لاجرة المثل تقوم منفعة المدة الماضية  
والماضية ويوزع المسح على نسبتة قيمتها حالة العقد دون ما بعده فاذا  
كانت مدة الاجارة مستوفية ومن نصفها اجرة مثله لاجرة النصف الباقي  
وجب من المسح ثلثا وان كان بالعكس فثلثه لاجرة من المدة لا خلل فيها  
اذ قد تزداد اجرة من غير على مشهور **ترجم** **بالمسح** **منه** **المسح** **في** **به** **وعنه**  
ما مر فلا انفساح تليف على ما مر فيه **ولا تنفسح** **الاجارة** **بغير** **بجور**  
**المستاجر** **من** **واحد** **هما** **للمزوم** **ما** **كالبيع** **قترى** **العين** **بعد** **موت** **الموخر** **عنه**  
المستاجر او وارثه لستوي منها المنفعة وفي الذمة ما التزمه من عليه  
فان كان في التركة وما استخرج منها والا تخبر الوارث فان وفي استحققت  
الوارث الاجرة والا فلا **مستاجر** **الفسخ** **واستثنى** **منها** **بعضها** **لانفساح** **فيه**  
لكونه مورد العقد لالا انه عاقد كوقت الاجير الموهين وبعضها الانفساح فيه  
صاغر الموت كان اجير من اوصى له بمنفعة دار جارية فانفسحها بموتها  
خولقات شرط الموصي ولو لم يقل ينفسح وانما قال بان ينفسح امتنع  
عليه الاجارة لانه لم يملك المنفعة وانما اما له ان ينفسح كما بان وكان  
اجرا لمقطع كما في ذمة المص ومراة المقطع لانفساح لالتعلق وبعضها  
مستثنى على مخرج **ولا تنفسح** **ايضا** **بموت** **موت** **الوقف** **اي** **ناظر** **بشرط**  
الوقف ولو وصف كان وصفه لا يثبت من الموقوف عليه ولم ينفذه بها  
باق او بغير شرط مستحقا ان او اجبها اذا جرح المستحق او غيرهم  
لانه لما ثبت بغيره جميع الموقوف عليه ولم يخص بوصف استحقاق ولده  
زمنه كان بمنزلة ولي المحي **نفس** **ان** **كان** **قولا** **استحق** **واجري** **دون**  
اجرة المثل وجوز **نفس** **للاهم** **وعنه** **انفسحت** **بموت** **اشا** **المدة** **على**  
ما قاله ابن الوعة ولا يجوز لنا ان اذا اجبر سنين ان يدفع جميع اجرتها للبطلان



الاول مثلا لا يعطى قدر ما يقضى ولا يصح ان يده كما لا العقل واجب دقيا المذنب وغيره  
 الاستوى كذا الذي انصاحه ان الرخصة ان لا يحرف الله المستحق حاله واستقره وغيره  
 بان مقلد لوقوف عليه فاشهد عدم الاستمرارية في جوار التفرع كما مر اول انما  
 في اجابة اربع سنين وثمانين وثمانين في الزكاة وبالله الموفق على الاول من المحرم  
 من التبرع في ملكه مع عدم تقدم حجر عليه وبان اذا بقي في يد الناظر فان صرح  
 خلاف القاعدية والاضار ذلك على الذي والذي يقعه الاول ويجا جاعا كبريات  
 الناظر من التبرع بالاصح للوقوف والتوقف ولا صلح بل لا صلح في دفع العلم  
 له حاله مع غير تخصيصه له المحدث عليه ضاع الوقف من العارة ومن جعله من  
 المستحقين من التبرع اليه ومعد ذلك فلا نظر لما لم يذكر ان الملك هنا مباح فليس على  
 الاملاك ويقاوه في يد الناظر بشرط والا فاقنا على الاصل من ملكي من يد غير الملك  
 لاسيما ان كان معسر **ولو اجر البطن الاول** مثلا او معسر الوقف وقد شرط الناظر  
 كما مطلقا بل يقيد بالتخصيص او بمدة استحقاقه **لو وقف له غيره ومات**  
**قبل تمامه او اجر الوقف ميسرا او ماله مدة لا قبل فيها البطن الثاني** **ولو وقف**  
**بالاختلاف او غيره فالاصح انفسه في الوقف** لا انما تقبل نظره من  
 جهة الواجب بمدة استحقاقه لم يكن له ولا حقه على الباقي المستطاع لغزو  
 وم fark الناظر السابق لا يملكه الا في المظن وان لم يتوقف كانت ولا تملك  
 غير مقيد بغيره فصرى انما على غيره ولو بعد موته وبهذا الذي  
 قررنا هنا فمستطاع في الغنا ومسا بالانفسه من ماله فمستطاع  
 ما لم يكن هنا فمات له وقدر ما ذكرناه موقوف عليه لم يشترط له نظر عام ولا  
 خاص فلا يصح ان يجره ويملكه الا في الاختلاف فان زكته ويحت الزكشي الزكوي  
 الناظر ولو كان البطن الثاني فمات البطن الاول انفسه لا تملكه الا في  
 المناقص اليهم والشخص لا يستحق على نفسه التبرع ويمكن على ما قاله شيخنا  
 الادريجي كما سبق وغيره ان من استلم من ابيه واقبضه الاجرة فمات الاب  
 والابن كان مستطاع حكم الاجارة فان كان على ابيه ذنب صار له مع الفرما  
 ولو كان معه ابن اخر فمستطاع الاجارة في حق المستأجر ورجع نصف  
 الاجرة في تركته اريد ورد بان هذا مبني على مخرج والاصح عند الشيخين  
 هنا ان الاجارة لا تملكه ولا تنفسه وقامسته عدم الانفاق في صورة  
 الزكشي **لا في النصيب** فلا تنفسه لانه انفسه على المصلحة مع عدم تقدير  
 نظره واقا له محنون ورشد نفسه على النصيب لا يزال اما ان تملك  
 بالاختلاف سببها فلا تنفسه قطعا واما اذا اخرج مدة تملك فيها اسنف  
 فمستطاع في الزائد ان يملك رجيد **والاصح انها تنفسه بان تمام الدار** كما ولو

بفعل

على المستأجر والاربع وفوات المنفعة قبل الاستئجار اذ لا يحصل  
 الا بمباشرة وانما حكمها بما لا يقضى ليتمكن المستأجر من التفرع فتنفسه اليه  
 ان وقع ذلك قبل القبض او بعده وقبل من مديته اجاره والافق السابق منها  
 الماضي شيئا فمات من التوزيع اما ان تملك بعضها فتنفسه من المستأجر ما لم يرد  
 التوفر ويصلي بافضل معنى من الاجرة له وعلى هذا الانقسام يحمل ما قاله اهل  
 فخر المستأجر بغيره كما لا يخفى كما يحسن به فريب فقط وقطع الرضا بقطعة  
 ما به والحيثام انفسه او نقص ما به فانفسه على ما لا له واعتضايا  
 من على الضعيف في المنفعة ولا يحسنه فذاع على ما لا يقد روية ما لا  
 من حمل اخر كما لو تملك ذلك فلهم الا في لا يكون مستطاعا وانما تملكه اطلاق  
 للجمهور فلو اطر قد ثابا المدة اخذ سابقا للحام الموجه عطفت ما هاته  
 التغيير فمستطاع فله بالجرعة ولا وعن التوفي عده اذا كان العيب  
 وقد مضت مدته كما لا يخفى فالا انه لو حله لا يفسخ في حق العفو وعليه  
 فمستطاع بان الوجه اطلقه لغيره ومن حاشى بغيره في مواضع فمستطاع منها  
 قولهم لو عرض انما المدة ما ينقص المنفعة فمستطاع لغيره وحده دون  
 بل مستطاع عده من تركه ولم يرد الموجه لا صلاحه بخير المستأجر  
 وقوله لو اكرى ارضا فمستطاع وقوله انما في المدة فمستطاع وغير  
 مع تركه بغيره بان انفسه على التبرع فيها اذا كان العيب حيث فرب  
 رواله كما في استئجاره من غير انفسه في الخبر وان مدة ملكها  
 اخر فمستطاع في العلم على فوات المنفعة وعلى ما اذا اجر ارضا  
 فمستطاع على ان ما مر عليه انفسه ما يرد للحام تنفسه الانفاق في ملكها  
 فضلا عن التبرع فمستطاع من ماله الموقوف انما الوجه ايه من حيث العيب  
 على ما في رضاء من حيث الذهب **لا انقطاع ما ارض استوى من الزكوة** فلا  
 تنفسه به كماله اسم الارض مع امكان منفسه بها اخر ومن لم يتركه حتى ف  
 بعضها بما لا يوقى انفسه بحد الاجارة او ان الوقف انفسه في الكل  
 في الاولى وفي البعض في الثانية ويخرج على التبرع وقوله من قال على  
 الفجر والحق بذلك اخذ من العادة انه لو لم يكن منفسه بها اصلا انفسه  
 وهو ظاهر موند ما قررته في نقص ما يرد انفسه **في الخبر** للعب  
 ما لم يرد الموجه قبل ماله مود يسوق اليها ما ينفذ ولا يملك وعده بذكر  
 على لا وجه قاله الا وروي حيث تمت الفار ههنا فمستطاع على التبرع لا في  
 فمستطاع من المنفعة ما ينفذها وذلك بتكرار الزمان وما لا يخفى  
 ايضا ما لو استأجر له وايدى فمستطاع الموجه مستطاع فمستطاع عليه تنفسه











تستوي زوجه ولو روي المسحوق استوفى بقية المدة او فسح الاجارة عيب  
او تلفت العين رجع باجره باقى المدة **ولو باع الغنم** وقد وردت برونه  
**قال في الاظهر** ولو فسخ اذن المستاجر ما تقرر من اخلاف المثل وروى  
ويؤاخذ المستاجر لا يفسد قبل ان يفي الرقعة لانها عليها ما امانه ومن ثم لم يفسد  
انما يفسد من قبله لخطئه لخطئه المستاجر فلو كان المستاجر يبيع  
هذه القدر للضرورة ونزول الادعى فما لم يفسد المستاجر العار ولم يكن  
تفرغها الا في زمن مقابل ما حقه بين الاكتفاء بالخطئه فيها للضرورة وعدم  
صحة البيع قال وقد استعملنا في بعض ان التسليم والتسليم انما يكونا في  
مدى انقضاء المدة لا قبلها وهو المستعمل انتهى وقد يقال لا اشكال فيه  
في هذه الصورة لعدم ضرورة المستاجر ولا ضرورة ما تقرر الى التمسك  
لان التسليم قبل يفسد العقد ويرجع البائع الى انما اذا قدر وقت حلول كونه  
لذلك فحقه البيع كما قال الزاوي انقضاء التسليم في المدة المستمرة ولا  
**تفسخ** الاجارة قطعا كما لا يفسخ الشراء في بيع الا قبله المزوجه من غير  
الزوجه فتبقى في ذم المستاجر الى انقضاء المدة ويجوز المشتري ان يجرى  
مدة الاجارة كما انقضاء اطلاق قيمه كمن بحث الاذرى وغيره مطلقا  
البيع عند ختم المدة فان اجاز فلا اجرة له بقية المدة ولو علم باطن ان له  
تخير عند الغرض والوجه الركنى لان المستاجر قال انما لا يتخير ولو  
الفسخ الاجارة فقبل منقضاء المدة للتأخير والوجه ان الحق قبل  
المشتري وكما انى والاول اوجه كمنعته في شراء الارشاد ولو اجر  
مدى ثم استاجر تلك المدة ثم باعها قبل دخول المنفعة في البيع ففسخه  
جمع ما عرفت ذولا وجزمه فلما سأل ما قاله الجلال البلقين ان الموهبة المنفعة  
لو استوفى الرقعة ثم باعها انتقلت منها فبها المشتري فكذلك هو واضح وكذا  
الحكم فيما لو استاجر دارا مدة ثم اشتراها ثم باعها باقية ففسخ جميع  
منافعها المشتري كان المشتري البائع المنفعة التي له بالاجارة بطل البيع في  
المشتري ولو اجره من او سأل انقضاء المدة فاجر لاخر قبل وقوعه الخبير السابق  
نظيره في العار لم يفسد في انقضاء المدة بل الموهبة هو ما اجره المستاجر  
ما لا يستاجر الاول وتصح في غير المضار خصه بالعقد وكذا ان لم يفسد وان كان  
الزوجه على الموهبة وعلى هذا العمل قول بعضهم بفساد الموهبة  
في مدة الاجارة ولم يفسد على الغرض ويعمل فيه باذنه في باب الاجارة  
والعارية انتهى ويشكل للبلقيني ان ارضه باحق موهبة ثم في الاستحابة  
قبل اوان الزرع فاستوفى آخر وزرع عند اذا فاجاب بان الاجارة خال

بوت ولا تسحق الاجارة هذا ان لم يضع المتعدي يده والا ارتفع الحول الذي  
سببه موت المستاجر لان الحول انما يدوم عليه ما دامت الاجارة بها فلو  
مضت المدة وبدا المتعدي فاعترض بعد انقضاء الاجارة في الجميع وارفع الحول  
وبازم الوجوه ما اخذه من لزوم التسليم على ورثته فان هذه مسألة تفتت  
لم تقع في حكمه وبسبب الموهبة الممل على المتعدي وليس للورثة دخل في  
البيع وبذلك ما مر في الفسخ ولو اجر باجره منقصة ففك الشهود الاخر والاول  
ثم تفسخها بما لا يطابق الاجال فان لم يكن الجميع في المالان تعارض ذلك او  
سقوطها وان امكن كان قالوا اربع سنين باربعة الا في كل سنة ما يدرهم حل على  
تقسيم المبلغ على اول المدة فيفضل بعد تسعة عشر شهرا عشره وراحم تسعة  
على ما تفسخ من الشهر وهو يوم من اول الشهر العشرين وثلاثة اشباع يوم  
لان خصته يوم تسعة وروى حاصي شروط البيع عن ابن الصلح في ما يدر  
هذا عند مدد ما انما لم يفسد له به وسواء في البيع والفسخ ان المستاجر  
ما استوفى عليه العمل فانه لا يستحق اجره ولو لم يستوفى ما مر في احد  
الاجزاء ما لا يتعدد وهذا في الاجازات المستمرة كذا يدل كذا في ابن ابي  
على اجرة اخرى لان الكرايين في غير ذلك اعيان مختلفة **في الاجارة**  
**اجابة المواقف** هو **الارض التي لم يمل قط** اي لم يتبعن عارضا في الاسلام  
من سوا اودى وليست من حقوقي عامر ولا من حقوق المسلمين واصالة الخبر  
الصحى من غير صالح لا حد فبواحق بها وضع ايضا من احيى ارضاً ميتة فهي  
له ولزمنه لا يكتفي في ذلك هذا الى لفظ لان اعطى عام منه صلى الله عليه وسلم  
لان ارضه تعالى القطعة ارضه انما كان من الجنة ليعطيه منها ثلثين شاة ما كان  
ثم اثنى السكك مكره ما ارضى اولادهم ورضى الله تعالى ببعدها فاما اقطوعه صلى الله عليه  
وآله فارضى اثنان كان في اطلاقه نظر ظاهر واجمع عليه في قوله وسنن التمسك  
بالحق المصحح من ارض ميتة ذمه فيها اجر وما اثلث العطاء في طلب الاجارة  
فيها فهو حصه من ثلث الارض **ان كانت ملكا الاسلام** ولو غنم ملك  
بحوزة في شرطه القصد مما في **ملكها بالاجارة** ويستلزم ان الامام وغير  
ذلك المشعر بالقصد لانه الثالث **وليس هو ارضي ملكا ولا يرضى** وان اذن الامام  
الخبر ان فيه وغيره من سوا عاوى الارض اي قديها ومنسب لها ولقد مر وقدم  
عنه رسول في كرمي واما ما ذكره من معصوم كذا خطاب واصطلاح بدار  
الملك المستأجر **وان كانت ملكا** **وتنزل اهل ذمة عليهم** ولو غنم ملك **اجارة**  
لا يرضى حقوق دارهم **وكذا الخيل** له ذلك **ان كانت ملكا** **لا يرضى** كغيره  
ومنها اي يرضون **المسلمة** **عنه** كذا دار الخيل في ما يرض عنه وقد صرحوا







[illegible]

اجیاوہا











ويرى بان الزام به ماصدق عليه ذلك عرفا كما هو ظاهر وانه موضع من المسجدين  
 فليس يعطل عما وضع المسجد له وان صلاة سنة الطلوع لا تخصه وورد بان  
 اعتبار بنية آخر المسجد يكون الشارع عينه من حيث الافضلية لهذه الصلاة  
 ووقوفه امام الجماعة فانه لا يخرج لاعتقاده فيكون له ولا صلاة لم يبينه  
 الشارع لها من حيث الافضلية وانه يلزم عليه تعطيل محل من المسجد عن  
 العبادة فيه لاحتمال قد عبادة اخرى وورد بان محل الترخيم يكثر في كل  
 فيه في وقت الحاجة الطلوع لصلاة سنة الطلوع فيه والتكلام في كل من  
 لغيره عاقبة سنة الطلوع فالله من ثوابها **الصلاة** ولو قبل دخول وقتها  
 وطأه من مثلها على عبادة قايما فيها عليه لقراءة او ذكر ما راجع به فيها ولو  
 صبا في الصف الاول **ويمنع حقه في صلاة غيرها** لان لزوم بقية معينة  
 للصلاة غير مطلوب بل ورد النبي عند وجوبه فلا فضل لافضلية الصف الاول  
 لان ذلك لم يخص في بقية معينها ولا لافضلية القرب من الامام او جهة العن  
 وان الخصم في موضع من حيث ما تقر من النبي الشامل لهذه الصورة **في الي**  
 اختصاصه عنها فصار قتها بعد الصلاة حتى لا يالها فيقع في ربا ووجهه ووجه  
 بين هذا وما في مقاعد الاسواق اذا عيان البيع فيها مقصودة تحت  
 الفرض ولا كذلك ما في الفواجر بانه لو ترك له موضع لم اذ حال نقص قطع  
 الصف لو لم يات الا بعد الاخر في دابته يلزم قايلا التفرقة بين محله قبل  
 الاقامة فيسحقه وبين ان يتأخر عنها فيعطى مقروعه لم يقولوا بذلك **قوله**  
**فايته** ولو قبل دخول الوقت على لا وجه **الحاجة** كما بان ذلك ويجوز بد وضو  
**ليعود** ولا يقصد شي وما يظن ان هذا امر ويجعل الفرض **في طل احصاه**  
**في تلك الصلاة في الاخر** فبهم على غيره العالم به الملويس في غير اذنه او ظن  
 رضاه كما هو ظاهر **وان لم يترك الزا** فيه غير من السائق انما **ان**  
 اقيمت الصلاة وانصلت الصفوف فالوجه في الغش الا ذكر من سد الصف كان  
 اي وان كان لم يمسحادة فيجب عليه بالرجل من غير ان يرفعها يلمس الارض لئلا  
 تدخل مائة كما يرفعها الاولى في قول السجود انه لو وضع رجله على شيء مطروح  
 فيها ملاصقة لقوة استيلايه عليه **ح** كان حاله المتولي فقال لو رفعه رجله لجرى  
 حنسه ولم يأكده فضا لم يضمنه لان لم يحصل في يده وانما شارح هذا بان  
 دفعه السجادة بجله غير مضمون انتهى وفيه نظر لان صورته من جزيات ما قاله  
 المتولي الا ان ثبت عند الاصحاب انهم مرجحوا ما ذكر فيها يكون مضمونا **ح**  
**اخره** كلام السجود اما اذا اقرقه للمعذرة وانه لا يعود فيطالع مطلقا  
 وخرج بالصلاة جليلا لاعتقاده فان لم ينو مرة بطل حقه فخرج ولو فاجبه والا

لم يطل متعه بخر وجه اشائها **الحاجة** **مسألة** اتمى التعمال بشع تعليم الصبيان  
 في المسجد لان العالم بالشرعهم به وبما في غير ما على التمييز امانهم المتأخرا  
 لا يلبث بالمسجد وتفتح ما ليس به اتخذ له لحيي بيع او حرقه واستطاع في حلقه فيه  
**عما ولو سب رجل الى موضع من رباط** وهو ما يبين لحيي سكني الخارج من  
 منه واشهر عرفا الزاوية وانه قد نزل على المسجد وقد نزل على اعدرسنة  
 وقد نزل على رباط فيعمل فيها في محلها المظرد والاخرى اقرب محل اليه  
 كما هو قياس نظاره **مسألة** وفيه شرط من يدخله وكذا الباقي **او صوفي في حلقه**  
**هي بالتحية** ديار الصوفية **في حلقه** **ويطيل حلقه** **في حلقه** **في حلقه** **في حلقه**  
 الاعا وروان لم يترك متاعا ولا نايبا للوم في مسا وفيه من الرفعة باذله  
 يكن له ذلك ناظر واما ذكره والا فلا حلقه علا بالعرف في ذلك ويجوز اعتبار  
 الخصم من الصلاة اذ يبق سكني بوث المدرسه ولم يغير المتولي اذ في  
 ذلك ويبقى حلقه على ما اذا العبد عدم اعتبارا ووقت عين الوقت في ذلك لم يرد  
 فلهذا الا اذا لم يوجد في البلد من هو بصفته لان العرف يشهد بان الواقع لم يرد  
 ستور مدرسته **مسألة** في كل من شرطه العرف في تخصيصه قاله ابن عبد السلام  
 وهذا الاطلاق ينظر في الغرض المبني له ويعمل بالحس والمطرد في مثل حاله الوقت  
 لان العادة المطردة في زمن الواجب اذا علمها بتركها من تركه فيخرج من حقه  
 ترك النعم وصوتي في التعبد ولا يزداد في رباط ما رة على ثلاثة ايام الا ان  
 عرض في حلقه او يلج فيقيم لا تقتضيه والغير اصل المدرسته ما اعتد فيها  
 من فقه في رباطا وشرط وطهر من ما بها ما لم ينقص انما عن حاجتها على الا  
 واقف ما ذكر في العادة ان بطالة الزمته المعروفة الان في المدارس حيث  
 لم يعلم فيها من طواقف عن استحقاق معلومها الا ان عهده تلك البطالة في زمن  
 الواجب حالة الوقت وعلمها ما اخرجها لغيره عذر فيطرد به حقه كما كان  
 لغيره وطاقت غيبته عرقا لغيره الملويس في حلقه **مسألة**  
 في بيان حكم الاعيان المشتركة **المعدن** هو حقيقة البقرة التي او دعها الله  
 حوزها لظاهرها وباطنا سميت بذلك لعدم انما قامت ما اشتمت الله فيها  
 والمراد ما فيها **الظاهري** وهو ما خرج حوزته **بالاعلا** في برونه وانما  
 العلاج في خصيه **كنف** **بكر** وله ويخرج فحقه دهن مخصوص **مسألة** **ويمنع**  
**بكر** **او** **اصلي** **عن** **خر** **في** **قائه** **او** **احد** **ما** **واصا** **كبر** **يا** **وا** **عنه** **الاجر** **وقال** **انه**  
 من المهور **ويمنع** **ان** **يضي** **في** **مودة** **وقا** **في** **زوت** **ومو** **س** **انهم** **اوله** **وبالمن**  
 وحكي **الغرض** **بالبقرة** **العام** **في** **بعض** **السوا** **ال** **في** **يخرج** **ويصير** **كالنار** **وقيل** **حجارة**  
 سود بالين ويؤخذ من عظام موتى الكناز **مسألة** يسمى بذلك ايضا وهو ليس

او في ذلك  
 قد انزل في بابي



وكان كمل وله حجر يدل منه تدور الطبخ **واجماع ربح** وحسن ونق وومد ربح  
بالحق وكل ومنع ما في وجب لي يخرج الاخر وتحت والحقه قطعة غدا  
اظهرها السبل من معدن **لا يملك** بقعة ونيل **بالاجماع** على قبل احياء **ولا**  
**يقتضيه اختصاص** **بغير** **ولا اقطاع** بالرفع من سلطان بل هو مشترك بين  
المسلمين وغيرهم كما لا والله لما صبح الله صلى الله عليه وسلم قطع رجلا من يارب  
اي مد يده فرب صنها كانت بها بقعة فقال رجل يا رسول الله كما قال الله  
اي يكثر اوله لا تقطع لمنه قال فلا اذن ولا اجماع على منع اقطاع  
مشاريع الماء وهذه امثلها في اوجه العامة واحداها بغير عمل ومنع اقطاع  
اقطاع ونحوه من لا يخرق خطها او صيدها وبركة لا يخرق سبيلها وفي الاذن  
ومن اشتهر بين الناس المقتنع على الامام اقطاعه الايكة وثارها اي  
وهو الاشجار والاشنة في الارض التي لا يملك لها وصيد البر والبحر وهو اقطع  
قال غيره ومنه ما يقبض البحرية العنبر من لا يخرقه ولا يخرق لولي الامن فيه خلاف  
ما يوصيه حيلة الولاة الخليفة التي ويا في القطر تقصير في العنبر ويا في  
ما ذكره في الايكة وثارها ما في التثنية من ان من احبب مولانا ملك ما فيه من  
الفضل وان كثر لكن اشتهرهم الى الجمع بقوله ما في مقرر وحري على الاشجار  
وعطوه باثر تابع وقارق الظاهر فانه مشترك بين الناس كالمناهل والحدود  
والخطب والاجماع متفق على منع اقطاع مشاريع المالك المملوك الظاهر  
بجامع الحاجر العامة واخذها بغير عمل انتهى فالاول محله ما اذا اقتصد  
الايكة لا يملكها والثاني محله ما اذا اقتصد احيا الارض المملوكة على ذلك  
فعلم ان من ملك رصنا بالاحياء ملك ما فيها حتى الرلا واطلا فله ان لا يملك  
يفضل في محله على ما ليس في ملوك وعلى عدم ملكه هو احد به اما اذا لم يعلم  
به الا بعد الاحياء فملكه تقسم وشلا اجماعا على ما حكمه الامام واما ما  
فيه خلاف كان كان يقرب الساحل تقسم لوجوه من يستف الما اليها  
ظهر المالح فملك بالاحياء والامام اقطاعها **فان ضاقت** اي في اقصا  
منع عن اثنين مسانفا له وشله في هذا الباطن الذي **قدم** **السابق** منها اليه  
لستمر وانما قدم **قد** **رحمته** عرفا فاحد ما يقصده عادة اقله في  
يبطل حقه بانصر فيه وان لم يخذ مشا **فان طلب زيادة** على حاجته **والا**  
**الزيادة** لشدة الحاجة الى المعادن ونحوه في قوم ما عد الاسواق  
ومحل الخلاف ان لم يضر الغير والا اخرج من **ما** **اليه** **مما** **وجعل** **السابق**  
**اخر** **يبتاع** وان كان احدهما غنيا **في** **الاخر** **اذ لا مرجح** وان وسعها احتواء  
ليس لاحدهما ان ياخذ اكثر من الاخر لا يرضاه كذا في الجمل هو عمل على اخذ

الاكثر من البقعة لا التبل فله اخذ الاكثر منه **والمدن الباطن** وهو **بالاخر**  
**الاسلاف** **كقوله** **وخصت** **وجعير** **وقاس** **وقر** **من** **ج** **وما** **قوت** **كقوله** **لا**  
وسائر احوال من المملوكة في الارض **لا يملك** **بالحق** **والحق** **مطلقا** **لا**  
بالاخيذ مولى على ما ياتي في **الاطهر** كالظاهر وفاقا لما عايناها  
متوقفا على العاروق في مناسبتها واما ما هو متوقف على حريته بالحق وهو  
غير ما سبقه ومنه ما استقل بالاحياء ملك مطلقا على السلف والملك  
ويخرج محله فيمكن من مبراهن الامام بالاحياء قطعا لا اقل الاخر على المعتمد  
واظهره من اقطاع هنا جازية وهو الاظهر للاسراع لكن اقطاع ارفاق  
لا يملك **من** **لا** **يقتضيه** **اختصاص** **بالحق** **الظاهر** **ومن** **احبب** **امرا** **تأخلف** **بوجه**  
**باحت** **ما** **من** **ملك** **بقعة** **ونيل** **لا** **من** **اخر** **الارض** **التي** **ملكها** **بالاحياء** **خلا** **فا**  
التركة ومع ملكه البقعة لا يملك ما في باقى اقله على ما قاله الجعير وقضية  
الامام السبيقتين وهو الاوضح ويخرج بقوله فظهر المشعر بان لا يعلم حال  
الاحياء ماله عليه ونبي عليه دارا مثلا فملكه دون بقعة لان المعدن لا يملك ذلك  
ولا مرجح فالقصد فاسد مع ملكه ومع ملكه له لا يجوز له بعه لان مقصوده  
البل وهو مجهول وما قرره في المعدن وبقتيرها من ملكه للسبل **فقد** **العلم** **في**  
الباطن ولتقتضه عند الجمل فيها على كغيره من اقطاع في ذلك بعد ان قد  
تعييده بالباطن هنا ما يدعيها بينهما في التحالف في السبل عند الما فلا اقتصر  
عليه **والله** **الخاصة** **بان** **تم** **ملك** **من** **الاودية** **كالسبل** **والصوب** **في** **الحبال**  
والتقها من المولف ويستول الامطار **يستوي** **انما** **فيها** **الحري** **داود** **الناس**  
مشرك في ثلاثة المال والخل والنار وجه ثلاثة لا يمنع الماء والخل والنار فلا يجوز  
لاحد تحيها ولا الامام اقطاعها اجماعا وعند الازدحام وقد ضاق الماء ومشر  
يعتد انسانا والا افرج وعطشان على غيره وطالب مشد على طالب مسبق  
ولست من الباحة ما جعل اهل وهو خوف واحد او جاعة لان البدو قليل الملك  
قاله الاخرى وعلم ان كان من بعض ملوك لهم بخلاف ما تنبعت نواحي  
او يخرج من دهر عام كدجلة فانه ياتي على باحتر او يعمل فيها جمل قد ربح  
ووقت وكفنت في المشارب والساق وغيرها بالمواد المصروفة لا يملكه  
في هذا وامثاله واقتضى بعضهم حين لا رضى شرب من ما يبيع فوطله اخريات  
أحدث ما يخرجه الما عنه بانه ياتي عليه اجرة منقعة الارض مدة تقضيها  
لوسيت بذلك الما وقال جري على ذلك جميع متاخرين وفي نظره انتم ولبس  
بصحيحه بالنسبة لاجرة لقولهم لو سمنه عن سوق ما لي ارضه فتلف الاموات  
عليه انتهى وما هنا مثله فاجمع انهم يستول فيها على الارض بوجه وانما من فرغ







من انشاء لانه طريق الى امتياعه فله وعندنا اي التيب وتفاوت القوق  
او عكسه باخذ كل بند حصته فان قيل قد انحصر قسم على قدر الاراضي  
لان الظاهر ان الشريك يجب الملك وقيل قسم بينهم سواء اطلت اليدين  
فانهم هذا ان انفقوا على ملك كل منهم والارض بالكرينة والعادة المتروكة  
في ذلك ما من **قوله** قلت بنا في ما يرجع اليه ما ذكره كالتراخي في ملكه  
وتنقسم كوتبا على قدم متساوية ونسب قوتها فاعلم ما لا وادعي الخصم ان  
بينهما والنفس انه متساوية على قدر النجوم صدق الحسين عليا بالبر  
**قلت** لا تافيه لا مكان الغرة اذ الدار هنا على اليد وهي متساوية و  
مثلت على الارض المتقدمة وهما وتة فعل في كل من الطرفين ما ياتى منه  
قائله وفي الروضة واصلها كل ارض ايمن متغيرا من هذا التبر اذ انا لاني  
منه ولم يخذ لها من موضع اخر حكنا عند التنازع بان لها من با منه  
انتي وافهم كلامها ان ما عدل لا جاز انما فيه عند وجوده الى الارض على  
قال علي بن ابي طالب لصاحب الارض التي يمكن سقيها من اسفل النهر  
الحري وقلت الارض او عكسه وسوا المرتفع والتخفيض وليس لاحد  
ان ياتي بانه ارضه اخرى لا شرب لها منه سواء اياهام لا لانه جعل لها  
رسم من جلم يكن في الروضة وفيها ايضا لواراد اياهام وان وسقيه من  
هذا النهر بما لايح في ان ضيق على ان ياتي مني لانه استحق ارضهم عرفها  
وانما من اعظم مراتبها والا فلا من انتي واذا مني من الاحياء من السقي الاولى  
ولو زاد نصيبا من الماء على ارضي لم يزد له نصيبا بل انما هو  
فيه كيف يشاء قال بعضهم بل خرج اعادته للوادي لانه اضا عنه ما انتي وفي  
كون ذلك فاعته نظر الظاهر واخي بعضهم في ارض لو ادق على ما لا يفسد  
فاخرج السيل احدها فاعاده ما كنه على وجه تنقص به الاخرى عن شربها المتنا  
بانهم في ارضي اعادته كما كان فان تعدد لك وقف الامر حتى يصطلي **وله**  
اي الشريك **التمسها** ما ومة مثلا كان سقي كل منهم نوبتا كرا لا ملك  
الشريك ولا تطرأ زيادة التماس مع القراض على ذلك الرجوع عن ذلك  
قال الزركشي وتعين المهاية اذ اخذ ما من ليعاد رطل بعضهم من القسم  
وقف الحصة اذ كانت التناقة اذ يكون ما واما وانه يندل فتمتج المهاية  
كما منعوا في لكون لولب هذا يوما وهذا يوما ما لانه من التفاوت الظاهر  
انتي وليس لاحد الشريك ان يخص ساقية قبل القسم لان ما ذة التبر مشتركة  
بينهم ولهم حصة ارضه وخفتها ورفعتها وان يفردها لارض ساقية بحري  
انما فيها اليها ومونة ما يخص كلا عليه بخلاف عمارة النهر الاصلية فانها على

هذا

جميع

جميعهم بقدر الحصص فان عرفنا ان المثل يخص به لانه متساوي وان كان انا على احد  
اشاع الاخرين ولصاحب السبل ان يرحل في ارضه ما به في حصرها من غير  
ان يضر الملبا وليس للادعي ذلك كما حق دعي اي لانه له باخذ اكثر من حصة هذا  
كان يشربان معا والابان كان شرب السبل من ما العليا فلا منع اي حيث لا يضر  
ومن ثم امتنع عليه ان يحدث في ارضه شربا او يحرقه ان ارض بالسبل فحسد الماء  
او اخذه منه فوقه ما كان يفتا قبل احدث ما ذكره فاقب انني بان صاحب  
السبل املا لما استحق لاجرا في الملبا وان ارضها وزرعها ولا غير عليه  
لتعصير ما بها بالزرع او الفرس في الحري السحق للاستسبل **قوله**  
**كنا** **الوقف** هو لغيره وليس ويراد به السبل والحق  
والوقف لغة ردية واجب افع من عبي على ما نقل لكن حسن في لواردة في الدنيا  
المعينة وشما حسب ما يكت الاتباع به مع بقا عينه تقطع التصرف في رقة  
على معرف مباح وامر له قوله تعالى ان تالوا الرضى تنفقوا ما يحبون والمجاهد  
ابو طه رضى الله تعالى عنه ياد راي وقف احب امواله اليه ويرى ما حذر بقية شري  
كذا قاله وهو شريك في الذي في جدي في الفقهيين وان احب اموالي يبرحها  
وانه صدقة لله تعالى وهذه الصيغة لا تقيد الوقف لشئ احدها ان يجرى  
فيوقف على العلم بانه في الوقف بها لك فديت ان ساق الفدية والاعمال  
ولا به في ايتها وهذا الودع اثم شوطا في الوقف بيان المصروف فلا يكتفي  
به عند خلافة في الوصية كما ياتي مع الفرق فتقوله وانما صدقة لله تعالى  
الوقف عند قانونا وها وح كلفي يقولون انه وقفها وما على عما في  
الحديثا بناء على ان الوقف كالوصية وتوسيل اذ مات المسلم انقطع عمله الا من  
الان صدقة جارية او ما يشع بدو ولد صالح اي سلبه عوالة وعمل العالم الصدة  
الدار على الوقف دون الوقف الوصية بالمتا في الساعة لندرتها ووقف عمر رضي  
الله تعالى عنه ارضا اصابها بخير يامر به على نفسه عليه ولم يشرط فيها شي وطا منها  
ان لا يباع اصلها ولا يورث ولا يوهب وان من ولها ياكل منها بالمرور او  
يطعم صد يتغير بمقول فيه رواة الشخان وهو اول وقف في الاسلام وقيل  
في وقف رسول الله صلى الله عليه وآله اموال محبوق القواضي بها لله في السنة  
انما لست وشاعت ما يروى اني احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله لم يدره حتى  
وقف واشار الشافعي رضي الله تعالى ان هذا الوقف المعروف حقيقة مشرعية  
لم يرد الماهية عن ابي يوسف انه لما سيج خبر عمر في ان لا يباع اصلها رجع  
عن قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ببيع الوقف وقال لو سعه لقال له  
وانما يتجعه ارضه على حقيقته ان كان يقو لا يبيعها في الاستبدال لانه وان



شرط الواقف عدمه وان كان موقوف وموقوف عليه وصيغة وواقف وبدأ  
به لانه الاصل فقال **شرط الواقف عند عارته** وزجر الصبي والمجنون **واعليه**  
**التوقيع** في الحياة فانه النسيان وهذا اخص مما قبله كان جميع بينهما المشاغل لا يصح  
من جهة غير سبغ وصحة نحو وصية حتى وصية ولو بوقف دارة لا يتناعا جميع  
نحوه ومعه فائدة عليه وهم لانه في حاله الاكراه وليس صحيح العار ولا اطلاق  
التوقيع والاعتراف اذا ما يقوله او يقول لاجل الاكراه لغو منه وصحاته ومجلس  
وولي وقصص من صنف وكما في ولو لم يستفد وان اعتقد غير كونه ومجلس  
لم يرد ولا يتجر اذا راي ومن الاعي **وشرط الموقوف** كونه عينا معينة مملوكة  
ملكه يقبل النقل يحصل منها مع تنازعها فائدة او منفعة تفيد حارثها كايضا  
لذلك كماله الا في بذكر بعض تحيزات ما ذكر فلا يصح وقف النعمة وان  
ملكها موبد بالموهبة وان لم يتم في الذمة واحد عتبه وماله ملك كملك  
**نعم** يصح وقف الامام الذي ليس اقطاعا للمال وان اقطاعنا علم كما في  
عقار ارض بيت المال على جهة ومعين على المنفعة المقتدر لكن بشرط ان يظهر  
له في ذلك مصلحة لان تصرفه في موقوفها كوني اليتيم ومن لم يورثه يملك  
ذلك لغيره جاز اقام ولد ومكان وعمل وحده وتدي منفعة لا يتنازع  
فيما لا يورث وطعام **نعم** يصح وقف نقل الفراج وان لم يخرجا ارضه له انه  
يقصر في القرية ما لا يقتصر في المعاشرة **وام لا تتناع** به المقصود منه  
ولو بالفقر بان يقع من تصدق بالاستيحاء غالبا وعليه تحمله ما افاده  
علام القاضي في **الطبا** انه لا يكفي فيها ثلثة ايام فيدخل وقف عين  
المومن منقولة مدة والمأجور وان طال له مدتها ونحوها الجحش الصنف في  
الدرهم لتناع حيا فانه يصح وان لم تكن له منفعة حاله بالمقصود  
ولو من عاجز عن التنازع وكذا وقف المدبر والمعلق عتبه بصفته  
فانما وان عتقا بالموت ووجود الصفة ونظام الوقت كانت فيهما ادم  
نسبي ومن لم يصح وقفنا في ارض مستاجر لها وان استحقا القلم  
بعد الاجارة كما في وقار في صفة بيعها وعدم عتقها مطلقا فانه هنا  
نفا اجتماع على عتقان متعاضدان فقدم اقولها مع سبغ مقتضاه  
وبه فارق ما لو ولد الواقف الموقوف فانه لا يقصر ادم ولد وحرج  
ما لا يقصد لقتل للذين بها والاختار فيه وصرفه في وجه الفقير مثلا وكذا  
الوصية بذلك كما في وقار وما لا ينفذ فمما كرسن لا يرجي بروه **لا يطعن**  
بالوقف اي وقفه لان تقعره في اهلا كره ونعم ان صحت وقف المالك  
اصح على ما يفعل في بلاد الشام اختياره **اوريجان** لسهرة ضا دونه

ثم كان هذا في محصور دون مروع فصيح وقفه للمصنف وغيره لانه  
صبي لم يولد وقفه في اخر وهو الترة **وسيج** وقف نحوكم وعين للمصنف بخلاف  
عقد النحر لانه لا يتنفع بالاداء استهلاكه فالحاق جميع المود بالغير في كل  
يتنفع به وام مشبه **وهنا** ليعا **ومقول** للنحر الصحيح فيه **نعم** لا يصح وقف  
مسجد الا بشرط الشا **ومساج** وان جعل في حصة او صفة بالان  
وقف على السابق كان مشاعا ولا يسي للمباي وان وقف مسجد وان نازع  
كثير وان في حصة هذا من اصله لتفقد حصة اذ الاو جازها لا تستفد بل تستفد  
هذه الضرورة ونحوه لا يركن لها اية هياكله لا لا تظهر كذا مسجد في  
يوم وغير مسجد في يوم اخر ثم راي بعض حرم بوجود حصة ومرة في حرم  
ضار لا جارة اذ يتصور ان مسجد تحل منقصة في حصة في اقله وفلا  
به من غير اذ ما كذا المنفعة **وقد** **عده** **ولوب** في الذمة لان حقيقة ازالة ملكه  
عن عين **نعم** يجوز التزانه في مال الذرة **ولا وقف حر** **نفسه** لان رخصته غير مملوكة  
له **وكذا** **مسجد** لا لانها اعدم حقوقها للنقل بالمحر ومثلها المصنف اي كتابة  
صحيحة فيها يظهر بخلاف ذي الكثرة الفاسد لان الغلب فيها التعليل وم  
في المملكت صفة وقفه **وكلم** **محل** لا لا يملك والتقييد بمحل الحلال **وله**  
**عبد** في **الامم** كالبيع وقارق العتق يانه اقوي وانقد سرانته وقوله  
التعليل **ولو وقف بنا او غراما في ارض مستجرة** اجارة صحيحة او فاسدة  
او مستعارة مثلاً **فما** مع ان العطف باولادها من ضد في باعتبار استحالة  
اجتماع حقيقتيها على شيء واحد في زمن واحد فلا اعتراض عليه خلافا لما  
زعمه **فان** **محل** **جواز** لا نه ملوك يتنفع به مع بقا عينه وان كان معرضا  
للقبح باختيار مالك الارض الموحى والمعبر له لانه نفعه وقف بحاله اي على  
ما ياتي والارض اللازمة للمالك باختياره قلعه يصر في نقله لارض اخرى ان  
اتمت والا فقل هو لمع ارضه الموقف في عليه وقتل للواقف والذي يجرهما  
الاول وان كان ما اختاره فيكي والاسنوي من بقا وقفه زاد الاسنوي  
انه يشترى به عتق ارضه وجزوه كنظيره ويضم اليها رسته في ذلك كان صار غير  
منقطع به ملكه الموقوف عليه وحرجه **نعم** مستاجر المخصوص ولا يصح  
وقف ما فيها اي لا ذلما لم يوضع بحق كان في غير غير المنتفع به هذا اعانة  
ما يوجب به ذلك ومع ذلك فيه نظر وافصح للتوجه الوقف الى عين الموقوف  
والشروط السابقة موجودة فيها واستحقاق التلغ حال الاستحارة على  
انه موجود في المستاجر فاسدا **وام** **استمار** وقولهم وان كان معرضا  
الى اخره يويده صحة وقف هذا الحق واضح وقياس ما ذكره المصنف



نظرا وان وقف يوقف من يملكه لا يملك من حريته البناء او وجوب قلعه جالا  
 بل الذي يظهر انه لا ياتي فيها ما ذكر في المقصود من النظر لوضوح الفرق  
 بينهما ما كان بقاد ولم المقصود حريته واجازة بخلاف ذلك فانه لا يقصود  
 بقاؤها فكانت منافعها المقصود الوقف من ادم اشهد قدامه ويصير  
 شرط الوقف صرف ارض الارض المستأجرة ليعاين ريعها على الاوجاد ارض  
 الموجر مستأجرها لان فيه عن اعلی الوقف بالبناء المقصود للشارع  
 واقفا لنفسه انما عدلان بطلان وقف ما كان ارض مستأجرة بشرط صرف ارض  
 الارض من ريع الوقف فلا يملكه كانه من خبايا الغنم الموقوف من مردود ملك  
 الظاهر انما كان من اجل ان كان هناك ريع وجبت منه والام يلزم الوقف ارض  
 لما بعد الوقف والستخف مطالبة بالتفريق وفاق جنانة الف اذا دخل  
 بقدر ريعه على اهل الوقف ولا كذا في البناء انما هو التعليل فستأتم  
 وقد دل عليه قول التعليل وهو الوفاة التي قبل اختيار الغنم يلزم حريته  
 شي ولو انهدم البناء تسقط الحق المأخوذة فلا وجوب وقف ولو لم  
 الشوط وانقطاع الطلب عن الوقف وتولم بشرط ذلك والاجازة فاسد  
 صرف الحكر من الوقف مقد ما على غيره كالمعاراة او حجيجه اخذت من الوقف  
 او تركت في الما قبل الوقف كما هو متا لغير المعلوم منه ايضا انه حيث بقي بالارض  
 بان اختيارها المخرج المالك او كانت الارض وقف اذ لا يملك حتى كانت في  
 منه فان نقص حتى يوت المال **فان وقف** على حريته فسياتي **او على** **سرى واحد**  
**او حق** قبل قول اصله جماعة وفي لشعوله الاثنان الذين وردت في ذلك  
 بل هي اسوا وحصول الجماعة باثنين كما مر في بابها اصطلاحا في بعض ذلك  
 الباب لصحة الحريه وحكم الاثنان يعاين من مقابلته للمع بالواحد الصادق  
 في نماز القرينة المتأملت بالاثنتين **ان شرط** عدم المصلحة ونفسه كما افاد  
 قوله موطن **وانما ان شرط** من الواقع في الحال بان يوجد خارجا متاهلا  
 للملك لان الوقف يملك المنفعة **ولا يقيد** الوقف على معدوم وعلى سبب  
 او على ولده ولا ولده او على فقل او لاده ولا فقل فم او على ان يطلع  
 المسكين ريعه على ريعه او قريته وان عا واخى ابن الصلاح بان  
**لو وقف** على من يملك على قومه بعد موته فمات ولم يبق له قومه بطل انبي  
 وكان الفرق ان القرة على الغير مقصودة بشرعا فتحت بشرط معرفته  
 ولا كذا الا طعام عليه على انه ياتي تقصير في مسئلة القرة على الغير فاعلم  
 فان كان له ولد او قومه فغير منع وصرف التبادر وجوده في الاولى او فقر  
 في الثانية لصحة على المعدوم يتما على فقته على ولدي ثم على ولده ولدي  
 ولا ولد ولده وعلى مسجد من اولي مسجد سبي من تلك الحالة وسيد كز

في نحو الحري ما يملك منه ان بالشرط او و لا يرد عليه ما اياه له للمصلحة  
 عليه لا مكان في ذلك خلافا لمن رخصه **ولا على** ارضه من ولا على حجارة المسجد  
 اذ هو يملكه خلافا لداوي على من اراد سكنها من المسلمين ولا على بيت ولا على  
**حتى** لان الوقف تسليط في المال بخلاف الوصية ولا يدخل ايضا في الوقف  
 على يوقف فان الفصل حيا ولم قسم الموقوفين ولا ذكره عنهم وحل معا  
 يات بزيادة **ولا على العبد** ولو لم يرد او ام ولد **لنفسه** لانه ليس اهل الملك  
**فمن** ان وقف على حريته فربما يملكه مسجدا ورايا على الوقف عليه لان المقصد  
 ملكا لحيته ويصير على الحريه من المرحم المحض حتى لو وقف بمقتضى الف على بعض  
 المرحم بمال وصية له ويؤخذ من العادة ان الاوجه صفة على المالكين كما يحكي  
 لانه لو لم ان يثبت بالكتابة ثم لم يثبت الحقيقة ايضا والا انقطع به هذا وان  
 لم يثبت والا بان بطلان لا بد من قطع الاول ترجع عليه بما اخذ من غلته **فان**  
**اطلق الوقف** **عليه** **فمن** **محمول** **لنفسه** **ولا يصح** **على** **سرى** **فان**  
 منه او اوصى له به والقول بان بشرط منه وان ذهاب مسدده عند لاه من مديته  
 ان ائتمه نظير ما ياتي في الوصية **ولو اطلق الوقف على** **سرى** **فمن** **محمول** **لنفسه** **ولا يصح**  
 ملكها **فان هو موقوف على** **مال** **فمن** **محمول** **لنفسه** **ولا يصح** **على** **سرى** **فان**  
 بخلافها وحريه باطل الوقف عليها او عليها بقصد ما لها وبالمحمول  
 المستقلة في نظر وقفه فيصير بخلاف غير المسئلة ومن ثم تغلق عن المتوقفين  
 صحتها على الوجوه والطبوز المباحة ونزاعية **فان** **ما ياتي في**  
 الشرط في الحريه عدم المصلحة وخبايا هذه الحريه لا يقصد الوقف عرفا ومن  
 ثم لما قصد بها ملكة الوقف عليه عرفا فان المقتصد صحتها على اما المباحة  
 المصلحة فلا يصح عليه ارض على نزع **ويصح** **الوقف** **على** **سرى** **فان**  
**من** **محمول** **لنفسه** **ولا يصح** **على** **سرى** **فان** **ما ياتي في**  
 قصد موصية كالوقف على جارة كسيرة المتعبد لها كالوقف على نحو غيرها  
 وكذا ان وقف عليه ما يملكه كفن سبي ونحو موصي ولو جازت ذبي صار الوقف  
 عليه كمنفعة الوصية والاخر كما بحثه متا رج وعليه فالفرق بينه وبين  
 المكاتب الا ان وقف واضح **لا يرد** **وجري** **لان** **الوقف** **صدقة** **حرام** **ولا** **انما** **يتم**  
 ويترك بينهما وبين وقف الزاوي المحض وان كانا دون في الاهدار اذ لا يمكن  
 عهدهم على خلافا ما بان في الوقف عليها من ارض لغير الاسلام تمام ماله  
 لم يملك ولا يملك ولا يملك ومن ثم تردد في مصادره مستأمن هل يملك ماله في  
 كبره الغري او لا يملك كالحرم الذي يملك وقال غيره انه المقصود من كلامهم  
 و تردد السبي فيمن يملكه بالخارج ورجح انه كالزاي المحض **ونفسه** **في** **الاخر**



لا يتصور عليك الا ضمان ملكك او منافع ملكك لنفسك لا يحصل وتنتج تحصيل  
 الاصل واختلاف لغيره استحقاقه وهذا غير ملك الذي يظهر له المقابل الذي  
 اختار وجعل لا يتصور على دفع ذلك التضرر وتضرر ان بشرطه ان يضاد نفسه  
 او تضاد غيره لا بشرطه ان يضره او يضر غيره من يضره في كل وقت وفي كل  
 او قدر وقته على خواصه كذا قاله شارح وليس يصح من يضره من قبل غيره  
 ومن الله تعالى في وقته ليس يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 وليس يصح من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 الاخبار بان للواقف ان يتصرف بوقته العام بالصلاة بحسب وقته وانشر  
 من يضره فيها من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 شرط ان يصح له ان يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 ان يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 من الوقت ويضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 فيها انتفاع ظاهر بالبدن فما د عليه بشرط ذلك دفعه في كل وقت ولا كذلك  
 في خلع اليد والاصحية واقفي اليد زرعته ومن وقف بناوستانا او سلطانا بها  
 من ربحه بغيره وما فضل له ثمنه ولا دونه ما يضره من يضره من يضره من يضره  
 يحفظ ما دام حيا لم يزل الاحتياج اليه فيها ثم ما فضل حاله مود يضره من يضره  
 وان لم يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 حتى يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 في حادثة لا قرب الناس اليه لانه هذا ليس بصفة ثابتة بل من حادثة الاولي وان تضر  
 بعضها عليه وان لم يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 بينها بل قدوم المعلوم وهو في العارة فصع فيه واخره يضره من يضره من يضره  
 اليه فليظن الفاضل بكونه لما حصل بلامه المتوسط في ذلك وفيه  
 ما فيه التماثل ولو وقف على الفقد مثلا صار فقيرا جاز له الاخذ منه وكذا  
 لو كان فقيرا حال الوقف كما في الكافي واعتمده المستفي وغيره وبشرط النظر  
 لنفسه ولو بما يل ان كان بقدر حاجة المثل فاقبل ومن قبل صحة الوقف  
 على انفسه ان يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 واعتمده ابن الرخصة وعمل به في حق نفسه فوقف على الاخذ من اي الرفعة  
 وكان يتناولها وحالها فيه الاستنوي وغيره تمام الفقد والفقار زعيم  
 فابطلوا ما خسرته الصفة فيه والاصح ان يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 عن قصد الجرمه وان يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 في الاجرة او يستاجر من المتاجر وهو الا حوط لغيره باليد وبامن خطه لو كان

مطالع الوقف  
 على نفسه

على المتاجر

على نفسه وان كان حيا ان لا يتصرف بما وقفه له وقفه على نفسه كما هو واضح وان  
 يتصرف فيه من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 به ولو وجعه واجد باقراره وجعه من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 المراضى وقالوا بالحق القلبي فقال قيل ان يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 وقد علي وبالي قبل الفصل في ما خلقه الله تعالى في كل وقت وفي كل  
 حكم في صحة الوقف على انفسه لا يتصرف في انفسه باطمان بيده وتضرر نفسه وان  
 قال لان حكم الحاكم لا يتصرف في نفسه لانه لا يتصرف في نفسه باطمان بيده وتضرر نفسه وان  
 يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 حكم الحاكم في حال اختلاف المجتهدين لا يتصرف باطمان بيده وتضرر نفسه وان  
 في موانع تضرره باطمان بيده لا يتصرف في نفسه باطمان بيده وتضرر نفسه وان  
 من الاحكام بان حكم الحاكم في التماثل لا يتصرف في نفسه باطمان بيده وتضرر نفسه وان  
**وان وقف مسلم او ذمي عاقبة معصية كماله** في كل وقت وفي كل  
 وان يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 الرفعة وان يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 لا يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 او يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 واسرارها واطعام من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 بما يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 وقد تكرر من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 الفقه اما اوله فلا بد ان قصد المجرمان معصية كلف وقد انقضا ما كان  
 على ان يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 حرمه ولو لم يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 خارجة عن ذات الوقف كشرائه بغيره فليس بغيره فليس بغيره فليس بغيره  
 على جهة تضرره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 كفائته ولا مال له ياخذها **والعاقبة** وهم صحت الطلاق هذا اصحاب عاوم  
 الشرع بالوصية **والساحد** **والنداء** واللعنة والتناظر **والنهي** **والنهي** **والنهي**  
 فيمنعه من لا يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 الوقت ولا يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره من يضره  
 العاودون القفل لان الدوام في كل شيء بحسبه وخبره فيمكن حصرها







من غير قصد صحيح **بصرفه** وان لم يأت بفعل ما هو له المسجد لا يكون  
 الا وقتا وان تولى به الوقف او زاد منه ما لم يحد قطعا ووقته لا يقع  
 من غير المسجد بل كغيره ظاهر والمصلحة من غير مطلق الوقفية وقوله الصلاة  
 كما في المسجد فان لها ما صار مسجد ولا صار وقف على الصلاة وان لم يكن  
 مسجدا لم يرد **والاصح ان الوقف على من واحد** وجماعة بشرط **فقد**  
 انما هل في الاقبول وله عقلا لاجل او بلوغ لم يركبته ورجح في الروضة في  
 الروضة في السيرة انه لا يشترط نظر الى انه بالقرب من المسجد منه بالمعقود  
 نقل في شرحه الوسيط عن النص وانظر له في غيره الذي عليه الاكثر  
 واعتقد به بل قال للتوفيق محل الخلاف فان قلنا انه يمكن للوقف في غيره اما اذا  
 قلنا انه لا يقع فهو لا يقع في غيره وان عارضه ما في الاعيان فلا يرد ولا يبطله  
 الشرط المنفرد ونحوه بان التسمية في حكم لا يقتضي خوفه في غيره وعلى الاول  
 لا يشترط قبول من بعد البطلان الاول وان كان الاصح انهم يتفقون من الواقف  
 على ما رجح من غير ما حرم ولكن الذي استحسنه انما اذا قلنا ان الاصح ان يشترط قبول  
 ولا قبول ورثة عاقلين ووقف عليهم مورثه ما يفي به الثلث على قدر انصافهم  
 فيصير وان لم من حرمهم من المقتضى فغير عليهم لان القصد من الوقف في ذلك  
 التجرع الواقف على ما لو اردت رده او لا ضرر عليه فيه ولا يملكه خارج  
 الثلث عن الوارث بالكلية فوقف عليه ولو في تحت نفسه انه لا يشترط  
 بعد وقفه ولا يرد بغير انصافهم بشرط ان يردهم لا ولا المذكور  
 اولاد الاناث وقسوه نظر لانه اما قبل او صبيته وكل منهما موثوقه شرط  
 فلا وجه لخرج هذا لان طاعتها بالمال في افضل الوقف رعاية عند انصافهم  
 لزمه ذلك من بعد موته وقف جميعا ملاك كذا في غيره وهو نقد في ذلك الترتيب  
 فغير عليهم ما تقدم وخرج بالمعنى الحرة العامة وجملة الترتيب للمنفعة فلا  
 قبول فيه فيما لم يثبت الامانة عن المثلين فيه بخلافه في غيرها لاني هذا  
 لا بد له من صاير ولا يشترط قبول ناظر مستجد ما وقف عليه بخلاف ما ذهب  
 له **ولو رد** الموقوف عليه للمعنى البطلان الاول ومن بعدهم جميعهم وبعضهم  
 الوقف **بطلان** منه **شرعا** **القول** **ام لا** كالموقف **شبه** لو وقف على وارثه لكان  
 ما خرج من الثلث لزم ولم يبطل حقه بوجه كما مر وانصر جميع لقول الخوي  
 لا يرد بطلان خراج بغيره اصل الوقف فان كان الوارث البطلان الاول  
 بطلان عليه ومن بعدهم كمنقطع الوسط وقال السبكي الذي يقتضيه من كلام  
 الشافعي والاصح ان يرد بوجه ما يرد به البطلان الاول ولا اثر للرد بعد  
 القبول كعكس فلو رجع الراد قبل ان يتحقق شيئا ان حكمه بوجه والا استخف

باعتقاده

باعتقاده واقره كذا في غير الاذرع ويظهر انه لا اثر له من بعد الاول  
 كذا في الوصية في حياة الموصي **ولما** انعم الكلام على ركانه الاربعه شرع في ذكر شروط  
 وهي التابيد والتجيز وبيان المصروف والارزاق **وقال** **وقفت** **هذه** **على**  
**الغنى** **استند** مثلا **خاطبا** وقدر لنفسه المصنف لان وضعه على التابيد  
**مفاد** استند الغنى لجملة ماله من غير ما يملكه الا ما كان له الامام وتعد غير  
 ولا اثر للثابت الصريح بالاحتياط في الدماء المأخوذة الاذرع لان الغنى  
 عند التابيد لا حقيقة التابيد ولا التابيد لا حقيقة التابيد كغيره من حيث  
 الفقر او الا ان يرد في ولد ولا للثابت الغنى في منقطع الاخر المذكور في حق  
**ولو قلنا** **وقفت** **على** **اولاد** **علي** **زيد** **منه** ونحوه مما لا بدوم **ولم يرد**  
 على ذلك **فان** **الوقف** **مفاد** **الوقف** لان مقتضوه القرينة والدوام في ذين مفاد  
 امتداد ماله اذ منته على سبيل الخير **فان** **الوقف** **المذكور** ومثله ما لو وقف على  
 الوقف **فان** **الوقف** **مفاد** **الوقف** لان مقتضوه القرينة والدوام في ذين مفاد  
**الوقف** **مفاد** **الوقف** لان مقتضوه القرينة والدوام في ذين مفاد  
 ما قلنا بما يوزع ان المراد في كسالة ونحوه الا في الوارث او الموقوف في حق الوارث  
 والرحم لا في الارث والعقوبة فلا ترجيح بها في استوفى في القرب من حيث الرحم  
 والدخلة ومن ثم قال لا يرجح على حاله من هاهنا وهاهنا والمعتبر الفقر دون الغنى  
 منهم ولا يفضل الحق المذكور على الاوجه **وقال** **الوقف** **مفاد** **الوقف** **مفاد** **الوقف**  
**الوقف** **مفاد** **الوقف** لان مقتضوه القرينة والدوام في ذين مفاد  
 تعيين اقرههم اليه لان الاقارب مباح شرع عليهم في حبس الوقف لقوله صلى  
 الله عليه وسلم لا يملكه ثا اذ ان وقف به حاله ان فعلها في الاقرب  
 وقد قارب عدم تعيينهم في حق الزكاة على ان المدة مرفوعة عنه الشارع بخلاف  
 الوقف ولو قيد في اقراره او كانا عليه ان ينفقوا على نفسه في ماله في ماله  
 او قال ليصرف من غلته فلا يرد او سكتا عن ما ينفقها من الامام في مصالح المسلمين  
 كما نفق عليه ورجح جميع مقتضى وقول اخرين واعتقد ابن الوقف بصره في الفقر  
 وانما كمن اى ببلد الموقوف احد من ترجحه على من قبله الا ان ينفقها بصره في الفقر  
 ومن ثم قال ان الزكوة قياسية من قبل الزكاة عن فقرا بلدها منعه عن فقرا  
 بلد الوقف اما الامام اذا وقف منقطع الاخر فيصرف في مصالح الاقارب **ولو**  
**كان** **الوقف** **منقطع** **الاول** **كوقف** **هذه** **من** **يفر** **على** **قريب** **او** **على** **قريب** **وابوه**  
 هي بخلافه وقفت لان او بعد موته من يفر على قريب يفره موته فان وصية  
 فان خرج من الثلث او اجبره في حقه صح والا فلا وكوقفه على **سبيل**  
 او على مسجد يبنى على الفقرا مثلا **فان** **الوقف** **مفاد** **الوقف** **مفاد** **الوقف**

الوقف







المدار المشروط ان لا توجد الاكذار وان يدخل عقد على عقد وان لا يوجد ثانيا بل  
من مدة الا وفي مني او انشأ على لا يثبت ما بان قطعي الانتفاع بها من الوجه  
الذي قصد التوقف لا يمكن ولم تكن عارية الا بالارهاا اكثر من ذلك فيوجد بل هي من  
مصلحة بل هي من الاجرة المدة المطلوبة وبيت على لا حل ذلك في الاجرة بالانتفاع به  
في احوالها على منتهى قدرتها كما هو متشاهد وقد قال السكي ان تقوم ائنا فمده  
منه الصواب اي فلا يمتد ذلك ويستغنى عن تلك الاجرة بقدر ما بقي بالعارف كقطعة  
فيها مصلحة الوقت لا مصلحة المستحق وفي ذلك سطر نعتهم مع ما لا يستغنى عن مراعاة  
في كتاب الخاف في اجارة الاوقاف ويحتسب ان تعدد العقود في منة التمر من سطر  
وان شرط من الاستسنان في كذا اقل من اربعين الصلاحيات والالفه فليكنه ابن زبير وابنه  
عمر بن قيس في ذلك في عقد واحد وقول الاذني وغيره لا يجوز اجارته مدة طويلة  
لا حل عارته لان بها ينشأ في الوقف بالهيئة كما يمكن فيه نظر لا يصح ان عرض الواقف  
انما هو في بقا عينه وان تلك فاهوا بامر **والاصح ان اذا شرط في وقف الشيء**  
**بما لا ينفك عنه** وان كان الترخيص فليست مثل اوله من ذمها **الخصم** به فلا يعل  
و لو تمكك به غير من عانة لوضعه وان كره هذا الشرط وكنت بعضه ان من يشكك  
بشأنه لزمه اجرة لهم وفيه نظرا الذي يكون هو ان يتضمن به لا المنفعة كما هو  
واضح فالواجب صرفها لتصلح الوقف ومن احيى الموات باله فعلق بها ولو  
انقرض من ذكوره ولم يذكر بعدهم احد فبقا ان يعمل فيه نظر ويظهر جوار الانتفاع  
المسلمين بل ان المراد لا يريد انقطاع وقفه ولا احد من المسلمين اولى به من احد من  
داين الاسلامي بحيث ذلك **كالمدريسة والرباط** والبقية اذ اخصص بها نفس  
فانها تختص بهم قطعا لعود النفع لها اليهم بخلافه فان صلاتهم في ذلك لا يمس  
كهي الى مسجد لغرض الوقف المقوة بالتمسك فيهم فيه خلافة **فروع** اطلق بعضهم انه  
لا يجوز وضع منبر خشب في قنطرة او على فيسطل الوقف له وعليه وهو لا يخفى  
ان ضيق على المسلمين ولو في وقت والاجاز وضعه كمن السور من التحويل اوقاف  
لان النفع هنا اعلى واجل والرافع كلام في ذلك سطره مع ان كلام عليه في شرط الصا  
في احوال المساجد ومن بعضه في الغصب **ولو وقف على شخصين** كهدن في الفق  
مثلا **ان احدهما قال لا يوصي** **المتخصص ان نصيبه ينصرف الى الآخر** لانه شرط في  
الانتقال للفقرا انما انما هو بوجوه واذا امتنع المرفق اليهم بنصره فليس  
ذكره فليعلم ويحت بعضهم فيمن شرط ان يصر من ربيع وقدر الثلاثة مائة فقدر  
محتاج من بعدهم لا ولا لهم فبات احد هم ثم الثاني مرفق فيها كم في منقطة الوسط  
فاذا مات الثالث مرفق معلوم بل اوله فان وحل انتقال نصيب الميت من  
معه اي المذكور في المتن اذا لم يفصل الواقف معلوم على ان ياتي وهو بعيدا لا يلزم

والدرك

واندرك بشبهه لعدم الفرق والوجه انتقال نصيب كل من مات الى الباقي من المال  
لانه لم يحصل الا بالذات الا بعد فذلك لا يردى والروايات فمن وقف  
على ولده ثم ورثته ثم العقل فيات ولده وهو واحد ورثته لا شيء بل حصته  
للفقرا والباقي لبقية الورثة وقد افق الغزالي ويكون بينهم بالسوية ان شرطوا  
الملك واعترض مرفق حصته للفقرا بان قياس المتن صرفها للبقية ايضا وفي  
كلها نظر وليس قياس المتن ذلك كما هو واضح وقياس ما مر من وقف على الفقرا  
وهو خير او حدث فقولنا انه يدخل **ان قلت** الفرق بالانحصار في الجهة لا هنا  
**قلت** لا انزل كما وانما الحظ ان المنع يدخل في عموم كلامه على خلافه في  
الاصول لا ياتي هذا للفرقة وخرج من خصص ما لورثته كما هو من غير حق في  
نكره انما انما قياسا على عموم زيد مرفق لغيره اعقد الترخيص لان النصيب للفقرا  
مستوطان تراض ولا نظر لكونه زيد بعد مرفق وعمر بن قيس الاول لا يفسد  
مشا ولو قال في وقف على ولدي فاذا انقرضت اولاد صرح على الفقرا بان  
منقطه الوسط كما في الروضة بصلها لانه لم شرط اولاد ذمها وانما  
شرط انقرضهم لاستحقاق عيهم ولو كان هذا فربما على دخولهم متوج  
ونفرضه في منة ضعيفه وفي الاجل بها صاعا مرفق ما يبدى بان الانتفاع  
لا يقصد قرنا هذا من الكفاية وان النظر الى مقاصد التواقفين مضى كما قال  
الغزالي **فروع** جرحه بان ما در معاليم وطائفة وصحة ما عاده من  
تعدده وان لم يعرف لهم عادة شوي بينهم الا ان نظره العادة القالصة تفاوت  
لكن كايتم في غير في التفاوت بينهم بالنسبة اليها ولا تقدم ارباب الشاويهم  
على غيرهم هذا ان لم يكن الموقوف في يد غير الناظر والاصح في ذلك والمد  
يبيتر في قدر حصته غيره كما يصرح به قد لهم لو تنازعوا في شرطه ولا حد  
بوصدق يبيتر فان لم يصر في مرفق صرح لا قريبا الواقف نظري بامر ومن  
افتر بانه لا حد له في هذا الوقف ففرضه شرط الواقف خلا فرفقا لصواب كما قال  
التاج السكي انه لا يجوز اخذ باقراره وقد تقي شرط الواقف على العمل فضلا  
عن العوام ويستند ذلك والده في قتادير فقال لا يصرح باقراره ان لا يحد  
الواقف بل يجب انشاء شرطه نصا كان او ظاهرا ثم الاقرار ان كان لا يحد  
له مع الشرط اصلا وجب العاوه في القنطرة الشرع ومن شرط الاقرار ان  
لا يحد به الشرع وان كان له احتمال ما واخذنا به ولم يثبت حكمه في حق غير  
بل يحل الامر فيه اي القوي على شرط الواقف انتهى واخفى غير ما يثبت  
اقراره في حق نفسه مدة حياته قال بعضهم ويوجد منه ما افق في الدرك  
ان شريطة ان ذلك بحيث لم يعلم المرفق شرط الواقف الصريح في اختصاصه بالوقف















بالأحرار بحث مشارح ان الجمل الغير المتعاطفة ليست كالمتعاطفة ولا سيما  
 في الطلاق يدل على ذلك لا فرق **في** ذكر الراعي ان لفظ الاخوة لا يدخل  
 فيه الاخوات ويوزع فيه بان قياس الاولاد الدخول ويرد بوضوح  
 الفرق بان هذا اللفظ لا مقابل له في غير هذه بالغا فبشمل التوزيع  
 بخلاف الاخوة فان له مقابل كذلك وهو الاخوات فلم يشك في دخول  
 الاناث في فان كان له اخوة خلافا لقياسه في لفظي ولو وقف على  
 اوام ولزم ما لم تنزوح بطلان حقها بتر ويجزأ في بعد تنزوحها اخذ من  
 كلامه في الطلاق واللعان بخلاف نظيره في بنته الارملة لانه انما استخفا  
 بصنعة والتعريف وجدت وتلك بعد التزوج والتعريف لم يمتنع ذلك  
 ولا لم يمتنع ان لا يحتاج بنته وان لا يخلو احد على جملته ومرد  
 مند في اقساما الشري المما وي ومن نسعه بعد استخفا فيها نظر الى ان  
 تضمن هذا الشرط احتسابا وقد وجد تنزوحا ولو اقمنا الاول في الاستخفا  
 اخذ من كلام الراعي في الطلاق انه لو وقف على ولده مادام فخرها فاستخفا  
 ثم اقمنا لا يمتنع لا لفظ الدخول كمن فيه نظر وبقية بان اعدت  
 لم على الوجه اللغوي القاضي بانقطاع الدخول وهذا يدل على وعده  
 بل لا بد من النظر لتمام صحتها فغير كما هو مقصود المؤلف هنا ربط  
 الاستخفا بالفقير لا بغيره من غير ان يختلف شي بنفسه وبه فارق ما نقل  
 في الان تنزوح فاذا وجد الفقير ولو بعد الفناء استخفا فيها نظر ولو  
 وقف او اوصى للمصنف صرف الوارد على ما يقتضيه العرف ولا يتراد على  
 ثلاثة ايام مطلقا ولا يدفع له حب الا ان شرطه شرطه الواقف وهذا  
 بشرط فنه الفخر لظاهر لا قال **الشيخ** الغزالي والرحمان المراسي وغيرهما  
 ومن شرط قراءة جزء من القرآن كل يوم كناه قد جرح ولو مخرقا ونظر  
 انبي وفي المعرف نظر ولو قال ينص في خاتمة في رمضان او عاشوراء  
 تصدق بعده ولا ينتظر مثله نعم ان قال فطر الصومه انتظر واذا  
 غير واحد بانه لو قال على من يقرأ على غير ابي بن هبة يس بانه ان حد الفداء  
 بمدة معينة او عين لم يمتنع غلة النبع والام بطل نظيره في قوله من بطلاه  
 الوصية لم يمتنع بغيره بدار الا في دينار واحد انبي وانما يجهل الحاقه الوقت  
 بالوصية ان علق بالموت لا مخرج وصيته وجب بطلانها فيما ذكر انها لا تنفذ  
 الا في الثلث ومعرفة مساواة هذه الوصية له وعدها متعديز واما  
 الوقف الذي ليس كالوصية فالذي يوصيه فحظه اذ لا يترتب عليه حدود  
 بوجه لان الباقي اذا خرج من يقر كذلك استوفى مادام يقر فاذا مات مثلا

قرى

قرى المأخوذ كذا استحق ما شرط مادام يقر غيره وهكذا ويجب ان هذه  
 الصورة كالوصية ولو قال الواقف وقفت هذا على فلان ليعمل كذا قال ابن الصلاح  
 انه ان يكون شرطه الاستحقاق وان يكون توصيته ليعمل وقطع فانما مراده  
 النفع وان شك لم يمنع الاستحقاق وانما يجهل فاعلا المقصد عرفا في القليلة في  
 متاملة والاما ليعمل وانما كذا فهو شرط الاستحقاق هذا مظهر واذا في الغزالي  
 المتأخر وقفت جميع الاملاك في يدي شخص بالفقير لانه المتأخر لذهن وقته وقته  
 بل الذي يجهل بغيره وقت جميع ما في ملكه ما يصح وقته قال ابن عبد السلام ولا يمتنع  
 ذو وظيفة كقراءة القرآن في بعض الايام وكما للمصلحة ان اخل واستأنف ليعذر  
 كرض او حبس في استحقاقه فالام يستحق مدة الاستحقاق فافهم بقا انما استحقاقه  
 لغرضه لا لغيره وهو ما اعتمد في الاستحقاق في هذا وظل في قبيل الداء  
 كالدريس بخلاف التعلم قيل ظاهر كلام الاكثر هو ان الاستحقاق لا يكون من جهة  
 بانه لا بد من ائتمار والام في غير ايام البطالة والعمى في بعض الواقف والام  
 فخره من اجل ذلك عرقه والا فعادة محل الموقوف عليهم وانما يقتضيه  
 بان العلم في سنة لا يعطى من غلة غرضها وان لم يحصل له من الاولى شي وفيه نظر  
 ظاهر ولم يمتنع على ما اذا عاذه من شرط الواقف او من حاله الظاهر  
**فصل** في احكام الوقف المعنوية **الظاهر ان الملك في رقبه الموقوف**  
 على معية او جهة منتقل الى **المدعى** اي تصرفه ولو كان الانتقال اليه تعالى والا  
 بجميع الموقوفات وكذلك في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره ان سمي ملكا  
 فانما هو بطريق التوسع **ينبغي ان يختص الامم** كالعتق والاشحت ما فيه  
 وبين دون بقية حقوق الله تعالى لان المقصود زوجه وهو حاد في ظاهر  
 اعلا فمهم ثبوته بالشاهد واليمين واختلفا في الثابت بالاستفاضة هل  
 تثبت بها بشرط او لا بشرط من هذه ايضا في الاول وقد يفرق بانه اقوى  
 من الاستفاضة وان كان في خلاف **فلا يكون للواقف** وفي قوله بذلك لانه  
 اعاز ان ملكه ملكه عن قول يده **ولا يجوز له عليه** وفيه ملكه كالصدق  
 والخلاف فيما يقصده تلك رغبة بخلاف ما هو مخير بين تكميل الشهد والمقبور  
 وكذا الرضا والحد ارضي ولو شمل المصحف بامتنة وجبت الاجرة له واذا ان  
 رزق ما فيها لمصلحة اشياء ضعيف كما مر **وما عدا ذلك الموقوف** فله ان  
 ذلك مقصوده **يستوفى فيها بنفسه وبغيره باعارة واجارة** ان كان له النظر  
 والام يتنازع عند الاجارة الا لنافعه وانما يجهل ذلك كسائر الاملاك ومجمل ان  
 لم بشرط ما فيها في ذلك ومنه وقف دار على من يسكنها معها الصبيان والموقوفون  
 عليهم او على من يعطي اجرتها فيمنع غير سكناء في الارض وما نقل عن المصنف



انما هو في دار الحديث وبها قاعدة الشيخ اسكنها غيره اختار له اول ولد له بيت عنده  
ان الوقف نص على سكني الشيخ ولو خربت ولم يجرها الوقف عليه او خربت بها  
بعضا للمزورة او العرض ان ليس للوقف ما يجره سوى الامرة المصلحة وغيره  
في الثانية وفي المطلب يلزم الموقوف عليه ما نقصه الانتفاع من عين الوقف كصاحب  
الخدم كقشر من اخرته بدل فاقبته ولو وقف ارضا غير مخر وستة على معين  
لم يجر عرسها الا ان نص الوقف عليه او شرط له جميع الانتفاعات كما في وقف  
السكنى وكذا البناء لا يبنى ما كان مخر وساء عكسها والمناط ان كل ما عدا ذلك  
بالكلية عن اسم الذي كان عليه حال الوقف انتفع والا فلا **فصل** ان تعدد  
المشروط جائز ابد النجاسات بسوطة الفصل وقيل يورثه في كل وقف  
اذا كان الناطق حرم واجهته واخرج روضته في هذا الشارع ما مناعه كذا  
ان كانت الواجبة صحيحة او غير حاصلة بحد الوقف والا كان بشرط ان لا يضر  
عليه من ريع الوقف الا ما يجرى في العادة على ما كان عليه وما زاد في ماله ومن  
في فصل انتفع اطلاق المنفعة في الاجارة عن ابن الرخعة والسكينة اليه تعلقت  
فذلك فراجعوا وانما تتبع الزيادة مطلقة لا في الاصل **فصل** في الوقف **وعلم**  
**الاجرة** لانها تدل على انما في المملوكة له وقضية انه نعمت جميع المصلحة ولو  
شدة الاحتياج بها والمبا ومباينة اخلالها **فصل** في الوقف **فصل** في الوقف  
**سنة** ومن لم يرد زكاتها كاصريه في زيارتها منها غصن وورق وقوت  
قطعهما او شرط له بود قطعه لكونه اقله والجرة الموقوفة حال الوقف  
ان تابت في الوقف والاشهاد بالوقف على الا وجه نظره ما لم يجر البيع ان لو  
للبائع وغيره المالك ولحق بالثابت بها بالوقف به نعم كمنه فاصلا  
رايت السكينة ذكره في كتابه فيمن وقف كرمية مصر ومات ان اخضم  
لو رثته لا تبا وليه من الموقوف في عليم ونوبه القياس ايضا ففصل  
الاذرى انه لو وقف مائة وحدا لم يدخل مفرها فيه مخرج الفاضل  
في الاول قال اعني الاذرى ورايت من صحح وهو لا يجرها وجه  
في البيع واذا قلنا ان ما هنا كالمبيع ما هنا ففصل ما في الانوار وغيره ان البيع  
يصدق في ان البيع وقع بعد محليتها بر او وضع الخيل اي لان الاصل بيع  
تملك من غير ان يباع رضى به فلا يضر بغيره ولا يضر بها خلافا لادريس وابن  
نازع في اصل هذا الحكم كلاسهم في المتنازع وضوح الفرق كاذرة في شرح  
المباين في تصدق الوقف ان الوقف وقع بعد محليتها لاصل المتكوى  
ولو كان البعض مورا فقط ففصل في حق من من التبعة او بقر في كل  
والاول اقرب لانهم علوا التبعة عن بعض الافراد واذا الشركة الى الشارع

في الغاية وهذا موجود هنا وفي الروضة فاصلها اذا ولد مثلا لو كان خلا فافصل  
لا تسكنه من غير ربح جلد مثلا خرج لاسمى ولدا له ما حدث بعد انفصاله  
را في الروضة فافصل على ذلك ان لو كان الموقوف على من جازى حتى يجرها قبل  
انفصاله لا يكون له شيء منها كذا قطع به القوي والفقير واطلقه في  
الدارس في التمرة التي اطلقت ولم يجرها لان فعلها حكم الموقوفة فيكون  
مملوكا للطنين الاول اولا فكون السكينة وهذا ان القوي لا يجرها في هذا ان  
قال السلفيني والصواب ما اطلقه القوي والفقير في الحكم قال غيره ان  
من ان المظهر في التمرة وجودها لا فاصلا من قطع به القاضي في تعليفه  
التي وقري اعني السلفيني من مشكته لشد ومثله النطنين لكن من حيث  
الحلق لا الحكم كما جعله من طاعة وتفرق بين هذا وبين جازى في البيع بان  
الحكم وصحة فظهر ما تشبه عرفا او شرعا وهو غير المور وبما لا وضوح  
لنور والميل في هنا وصفت فقط ففصل بالاصل ذلك الوصف وصواب  
وهو دمج التمرة وهذا الوضوح هو الما يجر في على الفاق الوقف بالبيع بالنسبة  
فرا في جازى ما ذكر ان كل طرفة صفة مملوكة بالنسبة لمستحقين مع بعضهم  
فما له ففصل وقيل وقد سبق السلفيني لا اعتداد النظر لوجوده في التمرة في  
صورتها قبل وبعين الاول مثلا السكينة وغيره ففصل في كل عام  
انفصال الحكم تابت اوله في حكمه منها شيئا لا يورثها مستحق بوجه  
بخلا ما اذا تابت بعد بوجه وانما تابت فافصل يستحقها بوجه او بعضها وكذا  
لو وجد في ولو طمعا مات المستحق ففصل لو رثته لا يورثه وقد  
اطال السكينة لطلب في تفرس هذا ونقل ما يجره عن القاضي في تعليفه  
بما هو وما الذي في متاويه فلهذا المثل بعد خروج الحق على ان كانت  
من غير الخلل او مشروتا رت والافضل ان اي واحدها انها كذلك قال  
اعني السكينة وهذا النزاع ينبغي الاعتناء به فان البلوى تميمه والنزاع فيه  
قد يكون بين البطن الثاني وورثة البطن الاول مثلا في وقف التربة  
وبين الجاذب والموجود في وقف التربة الذي اقتضاه نظري من  
الجهل ورجحان المعبر وجود التمرة لا تبايرها في آثار الفرق بين ما هنا  
في البيع بما يجره ما ففصل في وصون القايير وان اعنيه الشرح الا ان  
التمرة لا تصير كغيره اذ لا تبايرها في البيع الا بالنسبة عليه اذ في  
تسمي التمرة الرقبة اي ففصل في البيع ما ليس هذا ما اخذ فيه في بني  
اي كما قرره ان المداير على مجرد تعليف الاستحقاق قال هذا في  
موقوف لا على عمل ولا شرط للوقف فيه والا لكان في على المداير او على



هذا الاولاد وشرط الواقف تقسط على المدة فهنا تقسط الفلانة كالمدة على  
 المدة فمطري منه وورث مات قسط ما ياشه او عاشه وان لم يوجد الفلانة  
 الامة موتة اني والذي يتجه ان غير الموجود لا يتبع الموجود ولا يرد  
 بعسر مراده بخلافه فان اختلط ولم يترى يملك ما هو ظاهرها ما  
 مراخا الاصول والممار من ضمنه في ذيل اليد ولو مات المستحق وقدرت  
 الموقوف فخالج له او قد زرعت الارض خاليج لذي اليد فان كان  
 اليد له اي المستحق فهو لو رثته ولم يبعده اجرة بقاير في الارض اذ  
 لم يملكه وجوزناه قال الغزي فان مات قبل ان يسئل الحق ان الماحصل  
 من الفلانة يورث على المدة قال غيره او بعد ان يسئل والقياس انه بعد  
 الاستدراك بعد تباير الخلق او لم يجره ان يزرع بطعامه او مستحق حصة  
 القاض من المدة على استجار واقفي جمع متاجرون في ظل وقفا مع ارضهم  
 حدث منها ودي بان تلك الودي انما رجع من اصل الخلق جز منها فلهما  
 لعضائهما ويستفهم لغير ذلك السبي فاختار في ارض وقف بها في مزرعة  
 فزالت بعد ان تمت من اصوله فخرج ثم كذلك في الثانية وهكذا ان الوقف  
 ينسحب على كل ما تحت ما تلك الفراج المتكررة من غير احتياج الى اشعار  
 وانما احتيج الى اشعار في بدل عبد قتل لغوا الموقوف في العكس **وصوق**  
 وشعر ووبر وريش وبيض **ولبن وكذا الولد** الحادث بعد الوقف من ماله  
 وغيره كولد امه من نكاح او زنا **الاصح** كالتمرة وقارق ولواقصي بها  
 بان لتعليقها اقصي من ملكه الاكساب النادرة ورواج الاصل وقف  
 استحقاق الادعي ولا يرد له فيها اما اذا كان جلا حين الوقف فهو وقف  
 والحق به خواصه والدين والبيض كالتمرة وغيره المورثة وولد الامة  
 من شبهة خرفه ابيه فتمت وملكها الموقوف عليه **والنكاح يكون وقفا**  
 بطلاقه او شرطا له كالموقوف عليه فالموقف قد علق ركوبه انساب  
 فولد لها **الواقف** لا رجاء وان نفى زواجه **ولو ماتت البهية** الموقوفة  
**اختص بالزها** لا ما ولى من غيره هذا ان لم يندبه والا عاده وقفا وغير  
 بالاختصاص لان الجنس لا يملك ولو اشترقا ما كونه على الموت ذهبت  
 واشتري بينهما من خسران فان تعذر وجب شرا شقص فان تعذر صوف  
 للموقوف عليه فيما نظير نظري ما ياتي **وله من الميراث** الموقوف فله الميراث  
 او النسب **اذا وقفت** من غير الموقوف عليه **مشبهة** بها كان كرهت  
 او طاعت وهي خوصفة او معتقد في المال وعدوت **او نكاح** لانه  
 من جملة العقل بكونه **انما** اي نكاحا وكذا ان مكسبه لانه وصلي شبهة

هذا

هذا ايضا **وهو الاصح** لان عند على النقص فلم ينعه الوقف كالاجارة ويوزجها  
 القاض باذن الموقوف عليه لانه ولا من الواقف ومن ثم لو وقف  
 عليه زوجته انفسه فحاجه وخرج بالميراث من الكارة فهو الموقوف عليها  
**نفسه** بحرم وطى حاله على الواقف ويعد به على ما علق عن الاصل  
 ويخرج بها كغيرها على قول الملك المقتضى لعدم حده لان ما كان على قول  
 اشار في الميراث سند وذه لكنه القياس وعلى الموقوف عليه ويعد به  
 على ما رجحاه قالا كونه الموصى له بالمنفعة واعتراضا نصح الاجتهاد بخلاف  
 الشبهة وبان الواقف لا رجاءه في الوصية في وطى الموصى له بالمنفعة  
 الميراث بينهما **والذهب** انه اي الموقوف عليه **لا يملك قيمة العبد** وذكره  
 للتمثيل **الموقوف اذا تلف** من واقف واخفى وكان الموقوف عليه تعدي  
 كان استعماله في غير ما وقف له وانما تحت بدضا منه له اما اذا لم يتعد  
 بالانفاق ما وقف عليه فلا يضمن كالموقوف من غير تعصير بوجوبه  
**ميراث** على حوصه فانكسر **من ثمره** من حرمه الحاكم وقال الا لا يرضى بل انما نظر في  
 ويرد وان جري عليه صاحب الاذن بان الوقف موك به **تعاين** والخصم  
 بالتمتع على حياته فغالب العامة هو الحاكم دون غيره **باعتد** مثله سنا  
 وحسنا وغيرهما **التكليف وقفا مكانه** مراعاة لغرض الواقف وبقية البطون  
 ثم بعد مراد لا بد من اشارة منه من جهة مشري الحاكم والناظر فيتعين  
 احد الناقض الوقف وقال القاض بقول ائتمته تمامه ونظر غيره فيه  
 وفارق صيرورة القيمة رها في ذمة الخاني كما مر فانه يصح رفضه اذ  
 وقفها وعدم استمرار جعل تدل الاضحية اضحية اذا اشترى بغير  
 القمرا وفي الذمة ونوي بان القيمة هات ملك الفقير والمشتري نائب  
 عنهم فوفية الشرا لهم بالعين او مع النية واما القيمة هنا فليست ملكا  
 فاحتج كاستاء ما يشري باخفى يستقل الى الله تعالى وافهم قوله عبد  
 انه لا يجوز ان يشترى امه بغيره بعد كسبل لا لغيره بغيره بغيره  
 كبير وعكس اختلاف الغرض وما فضل من القيمة يشترى به شقصا لان  
 غلظا في نظره كمن في الوصية تعذر بالرقبة المخرج مما فيها فان لم يمكن  
 شرا شقصا بالمأصل من الموقوف عليه فيما نظير بل لنا وجه نصرف  
 جميع ما وجبه الحاكم الموقوف وحيث قد استوفاه الحاكم كاقالة وان نوز  
 فيه **فان تعذر** بشرطه **فيعص** **عبد** يشترى به كونه اقرب لمقصوده  
 وانما اختلافه في نظره من كالا ضحية لان الشقص من حيث هو قبل الوقف  
 لا كالا ضحية فان تعذر شرا شقص صرف الموقوف عليه نظيره ما مر ولحق



الموقوف جازية او جرت ملكه في بيت المال وفي قناري القاضي لو اشترى الموقوف  
عليه حجر رضى لرفع الموقوف كان ما اشتراه ملكه ولا ضمان عليه في استعماله  
الاول حتى يرقى كسب بعض المتاجر والمستعمل بالمال في الاستعمال ولو اشتراه  
من غلة الموقوف فهو ملكه ايضا ان تكون اوقاف اشترط ان يبدل من غلة  
بما رزق يكون بالاصل قال القسوي ولعلبنة نفع على ان نفعه المبدل  
لا ينفق في كسب اذا لم يشرط بالواقف فيه قبل وفاته نظر كقول القاضي  
الا ان يكون الخ كان شرطه ان لا يشرط بالواقف ابتداء اذا  
وقلته ما قاله وكقوله ليكون وقفا بل لا بد من اشتاقفه ومن ثم اختلف  
القضاة في ان كان الموقوف اشترى المسجد من غلة وقعه عقدا كان ظاهرا اذا  
راي وقعه عليه انقي ومراعاة بالطلاق انه ملك المسجد **ولو جفت التربة**  
لموقوفه او قلها حتى يجرى او جفت الدابة لم ينقطع **ولو جفت التربة**  
وان امتنع وقعهما اشترى القوة الدارم **ولو جفت التربة** ما جازى وغيا  
فان لم يرد الا شاع بها الا يستعملها في غلة الموقوف عليه في المصلحة  
وكذا العارية التي جرت ضار فينتفع بها وان كانت فيصير بها المصلحة  
**وقيل** شاع لا شاع كما شرطه القاضي **والنكاح** الذي يمت به على هذا الوجه  
**كقوله** المهر فاني ما موراقتي في مرة وقفت للفرقة على صوام رمضان فمضى ثلثها  
قله بان النكاح يبيعها فيه يشترى بثمنها مثلها فان كان اقرارها اصل لم يبعد  
ثمنه **والاصح** جواز بيعه **عصر المسجد** اذا بليت وجد **وعمر** اذا انكسر او انشرب  
على الانكسار **ولو تصلى الا لا حرق** لا لا تنضم فيحصل يسير منها يعود على الوقف  
او في من ضامها او استثنيت من بيع الوقف لا ما صار كالمعدومة ويصرف ثمنها  
لمصلحة المسجد ان لم يكن شرخص وجذع به واطال جمع في الانتصار للقبائل انما  
تنبه بدائلا ومعنى الخلال في الموقوف ولو بان اشترى الناصر وقعه بالخلال  
اعملوا له المسجد بغير شرط فانه شاع جازما وخرج بقوله ولم تصلى اليها وماذا كان  
ان يتخذ منه كذا الاول فلا شاع قطعا فيجوز ان يملكه ويستعمله ما هو قريه المقصود  
الواقف قال السبكي حتى لو امكن استعماله في دار الجعة في الات العامة استنع ببيعها فيما  
يظهر وقد يقوم قطعة جرد مقام اجوره والخاتمة مقام التراب ويحفظ به اعيان  
فيقوم مقام التين الذي يخلط به الطين واجي بالخلاف في دار مندمه او مشرفة  
على الامه دام ولم تصلى السبكي واطال جمع في رده ايضا وله لا قائل بجواز بيعها من  
الاصحاب ويؤيد ما قاله لا نقل غير واحد الاجماع على ان الغرض الموقوف على  
الغرض اذا كبر ولم يصلى لجاز ببيعها على ان بعضهم اشار لجمع الجمل على زعي قضيا  
والمنع على رضاء لان الانتفاع بها ممكن فلا مسلح لبيعها **ولو انهم مسجد**

اعادته

**اعادته لم يبيع بحال** لا يمكن الا انتفاع به حال الصلاة في ارضه وبه فارق ما مر من الموقوف  
ونحوه ولا ينقص الا ان خيف على نفسه فينقض ويحفظ او يبيع به مسجد  
اخر ان راد الحاكم والاقرض الله او في لا نحو بيع او رباط قال جمع اذا انقضت  
النفق لم يجرى رباط الا في بيعه فحين مسجد خص بطايفة خص بها المذهب  
ان وجد وان بعد والذي يجرى في بيعه في ربيع وقف المنع من اخذها من  
في نقضه ان توقف عوده حفظ له والاقرض لم يجرى قال تعذر صرف  
للقدر الموقوف النقص بخلاف رباط اما غير المنع من اخذها من غلة الموقوف على  
مصلحته فيشترى له بها عقارا او وقف عليه بخلاف الموقوف على غلة مسجد اذا  
لاجلها **ولو تضمن** ان يشترى به عقارا او اخر جرحه بعارضة الضرر في ربيع وعلمه  
ينبغي تعينه من غلة هذا العارية ان وجدت لانه اقرب الى عرض الواقف الموقوف  
له على عارضة فان لم يتجع عارضة فان امن عليها حفظها والاقرض مصلحته لا المطلق  
مستحقة لان المصلحة اقرب الى العارية لانه يبيع من المصلحة او لظالم ياخذها اي  
ان توقفت على قرضها كانا الى السبكي ويظهر ضبطه بان توقفا على عروضة  
ما يخص عليه والام بدو من ربيع لا حله ولو وقف ارضا للزراعة فتعذر  
واخص النفع في الغرس او البناء على اناظر احدها او اخرها لذلك وقد اختلف القضاة  
في ارض موقوفة في الزرعها فاحرمها الناصر لغرض ترميها به بعد اذا اظهرت  
ان مصلحته ولم يخالف من طواقف انتهى **فان قلت** هذا مخالف لشرط الواقف  
فان قوله للزراع حيا متضمن لا بشرط ان لا يزرع غيره **قلت** من المعلوم  
انه يقتصر في الضمان لا لا يقتصر في المنطوق به وعلى ان الغرض في مسئلتنا  
ان الضرورة للمالك في الغرس او البناء مع الضرورة بخلافه مخالفة لشرط الواقف  
للعناية لا يرد تعطل وقعه ونفاذه ومصلحة التلقي ليس فيها ضرورة  
فاحتاجت للتقييد بعدم مخالفة شرط الواقف **فبيع** في قناري **ولو جفت**  
عبد السلام يجوز ايضا ان يسير في المسجد العالي ليل تعظمه لا لانها في النصف  
والنصف بالنصارى وفي البروضتهم اسراج المالك ولحقه جمل هذا على ما  
اذا اسرج من وقف المسجد او ملكه والاول على ما اذا نزع به من ربيع ترمي  
وحده نظر لانه اذا غلها مال بل الذي يجرى للمحل الاول على ما اذا نزع  
ولو على نذره احتياج احدنا فيه من التور والنافع على ما اذا لم يتوقف  
ذلك وفي الانوار ليس للامام اذا نذر ربة مغيرة ولم ينف بها ارجاء فترى  
للزراعة اي مثلا ومن في غلته بالمصالح وحمل على الموقوف فانه مملوكه غلها  
ان عرف والا حلالا يبيع اي ان يسير من مرقبة فعل فيه الامام بالمصلحة وكذا  
المجتهول ولا يجوز لغرض الموقوف عليه البناء مثلا في هو المالك تعذر لانه موقوف



بيان هو المملوك مملوك والمستامر مستامر فالتأخير من الوجوه من السابقة اي  
 اي انما هو ظاهر **تفسير** يقع كثيرا الوقف على اخرين مع عدم بيان  
 مصره وخرجه اي زرعت على خلافه ان الوقف على المستعمل من ممتلكات  
 مصره فالوقف بطله وغيره يصحده وهو المقتد وعليه فهو كالوقف على  
 غيره المستعمل ما نحن فيه كذلك فيصرف لعمارة المسجد ولو ابدى للمعمر  
 المجاورين فيها هذا حاصل كلامه وهو ظاهر ان قامت قرينة على ان المراد  
 بالخرمين مضمرا وهو المسجد والاحقية لها السادة من ممتلكاتها والواجب  
 الجمل على الحقيقة ما لم يمنع منه مانع ولا مانع هنا فتحت الحقيقة الشاملة  
 لها بمعنى عمارتها وتغيرها بمعنى اهلها اذ لا معنى للوقف قبلها بالنسبة  
 لغرض مسجد بها الا ذلك قال الذي يتجه ان ناظرها يحترق في الصرف لعمارة المسجد  
 ومن قبلها من التغير والمساكين **فصل** في بيان النظر على الوقف بشرط  
 وطبقه الناظر ان كان الوقف للاستقلال لم يتصرف فيه الا الناظر الخاص  
 او العام او يفتح به الموقوف في عديمه واطلق او قال كيف شاق له استيفاء القيمة  
 بنفسه وبغيره وان تركها لولته مثلا بقضي له عليها مائة فلا ياتي في ذلك ما مرنا في  
 قول المتن باعارة واجازة وما قيد به وهل يعتبر كونه مائة مائة تطبق  
 ما مر في الاجازة او يفرق بان القصد هنا تحصيل منفعة الموقوف لا غير شرطه  
 بخلافه ثم على التحليل ثم ان **شرط الواقف النظر** **او غيره** وكذا الوسيط في النظر  
 اي عن يمينه وليس لزيد اولاده **اي** كسائر شروطه ورواها ابو داود وان عمر  
 رضي الله عنه وفي امر صدقته ثوبا لم يفتت ما عاينت ثم لا ولي الراي من اهلها  
 وقول من شرطه النظر قبول الوكيل على الاوجه لا الموقوف في عليه الا ان  
 يشترط له شيء من مال الوقف على ما بحث وقيل السبكي انه انشبه بالامانة فلا  
 يتردد بالرد بعيد بل لوقوله واستطاعته منه سقط وان شرطه فظرو حال  
 الوقف فلا ينعقد الا بتوليته من اهلها كما اقتضاه كلام الروضة خلافا لما نزع فيه  
 ويؤيد كلامهم في الوصي ومن لم يتبع في تحصيله ما في الوصي من انه لو  
 خيف من انفسه لم يضر حلق الموقوف على ما تم بغيره لنفسه ولم ينعقد ويؤيد  
 كونه كالوصي ما مر جوابه انه باحت هنا في جعل النظر لاثنين تفصيل الا ان  
 لاثنين من وجوب الاجتماع تارة وعدمه اخرى ومن ان احدهما قد يكون  
 مشرعا فقط ولا يصحقت المشرق مشرعا بشرط الناظر كما هو ظاهر لا لا يبي  
 ناظر او منصوبا لهما ونايب الناظر بالوكيل جزاء **والا** بشرط واحد **فالنظر**  
**للقاضي** اي قاضي بلد الموقوف بالنسبة لحفظه ووجوبه وقاضي بلد الموقوف  
 عليه بالنسبة لما عدا ذلك فظنهما موقوف في مال اليتيم **عليه** **الذهب** لان صاحب

النظر

النظر العام فبان اولى من غيره ولو واقفا وموقفه عليه ولو شخصيا معناه  
 الما ورد في نسوة الوقت بالشرط في مسجد المحلة والفقار زم في سائر اقسامه  
 وروايات درجته مائة ضعف **تفسير** للسبكي اقتضاها بل ان القاضي الثالث  
 يختص حق حق السلطان بنظر وقفه شرط الحاكم من غير قيد او سكت عن نظره  
 او ان شرط الحاكم واستبدل له بما يوافق الادنى فيه والذي يتجه ان محله في  
 وقف قبل سنن اربع مائة وسبعمائة لان الشافعي هو المقتد في الوقف والقضاة الثلاثة  
 انما احدثوا ذلك الظاهر كما ما صدر فيناطة ما جعل للقاضي بالقاضي الذي  
 يتبادر الى عرف اهل ذلك المحل ماله هو من الامام نظر الاوقات لغرضه ومن غير  
 فانه النظر في الحقيقة ما هو للامام ما هو من غيره في موضوعه ونسبته بالقاضي في مواضع انما  
 هو كونه نائبه ونائبه السبكي في ذلك مودودة ثم رتبنا ابا زرعة في كلام السبكي  
 بطوله ثم اعتمد انه متى عين بالقاضي حل على غير السلطان لعرف المصلحة في ذلك  
 تناول القاضي والسلطان لغة ولا عورة بالنسبة لانه فيه مضطرب فذلك المرفوع  
 فيه والسلطان فهو يرضه لقاضي قال السبكي وليس للقاضي اخذ بشرط الناظر  
 الا ان مرجع الواقف نظرهما ليس لما اخذ من سببه عام في الزكاة قال ابنه المتابع  
 في محله في قاضيه قد ذكرنا في وجهه ونظره في موضع اخر ان عرفها والا في وجهه لغيره  
 الوقف لم يجره هازن هو بغيره صرف في مصادفها ان عرفها والا في وجهه لغيره  
 عارف بها او سأل وصرفها **شرط الواقف** لناظر وقفه فلا قدره فله نظر  
 الا بعد مدته بان استحقاقه لعلوم النظر من حين الى حين كما قيل وانما يتجه في المعلوم الزائد  
 على حصة المثل لانه لا يصدق كونه في متباعدة محل خلاف المعلوم الساري لاجل شل نظره  
 او الناقص عنه لا يصدق فيما مضى لانه في متباعدة محله ولم يوجد منه فلا وجه له  
**له** **شرط الناظر** الواقف وغيره **الملك** الباطنة مطلقا لا رجحان الا في خلافها لاكتفاء  
 السبكي بالظاهر في منصوص الواقف فيصرف بالفسق او المحقق بخلافه كما يمكن  
 انه فيه عذرا بما هو ظاهر واذا اختلف بالنسبة للنظر لهما كما ياتي وقاب ما ياتي  
**في الوصية** والنكاح صحة شرطه في النظر الذي عدل في دينه ان كان المستحق ذميا  
**والنكاح** ما رواه من نظر خا من عام **وي** كافي بسودة مشرجه المبدأ او الا اهم منها كافي  
 غيره **الا** **هتد الى التصرف** المعروض السبكي في الوصي والقيم لانه لا يترد على الغير وعند زوال  
 زوال الاصلية تكون النظر لهما عند السبكي ومن بعد ختمه لاهل شرط الواقف عند  
 ابن الرخوة ووجه السبكي ما قاله بان جعل النظر للتأخر الاعد قد تقدم ولا يرب  
 نظره غير ختمة وبهذا افارقة الشافعي ولا يرب النكاح لا بعد فستحقاقه لوجوب  
 فيه وهو القرينة ولا يعود النظر ليعود الاصلية الا ان كان نظره شرط الواقف كما ياتي  
 به المصنف لقوله اذ ليس لاحد من هؤلاء الاستبدال به والعارفين ما بين من تعرفه لاسالب







ولهم النصيب بالحساب وقال النبي صلى الله عليه وسلم له حاصل اذ عدا التمسك  
قطعة فجزاها فاحتل وان نظن ما ليس بهاد في حقه فاحتل من من تمكن على  
ودنا زيادة على ما شوط في النافذ من غير ما يندرج في ذلك لا يندرج ومن  
ورع وتقوى يحول ان يملكه وبين منافقة الهوى **فصل في طلب الحق**  
من النافذ كتاب الوقف ليكتشف منه شجرة حفظ الاستحقاق لهم لزمه فكيف كان  
بعضهم اعدا من اعدائهم اذ كانا على ما كان عليه من كسب ما كان عليه من كسب  
منافقة له من غير ان يعرفوا ان الكسب سماع منها وتوفر في المصلحة وحب  
ما شربوا لوقف ما كان متافيا في حال الوقف في دسوسة او نقص من  
مصلحة او لا فان فقدت حقهم في قيمة يوم المطالبة ان لم يكن له مثل في ذلك  
وجب مثله ويقع في كثير من كتب الفقهاء ان لعل ان امة الوداهم القرع  
كذا قيل جرير في قوله كل درهم من ايامي سنة عشر درهم من ايامي  
الدرهم الفلوس المتداول بها الان انتهى **الآن بشرط نظر** او **شرط**  
مثلا **حالة الوقف** بان يقول وقت هذا من سنة شرط ان فلا ينافيها  
او مدد منها وان نازع في ذلك لا ينوي فليس له تغير من غير ما  
كل بشرط لانه لا ينظر له بعد شرط غيره ومن لم يشرط شرط اخر فله فيه  
غير ينصب بدله الا الى انك كما مر اما ان كان وقفه وخضت ذلك المدة  
بالشرط ولو شرط لا يشهد من اهل الوقف استحقاق لا يشهد منهم ولا يجب ما يشهد  
كونه وقف فربما كان مع ذلك من اهل وقفه وفرد ليس في ما اذا شهد في خمسة  
بار شهد فزاد ثم اقرى عرو وقصر الزمان بينهما بحيث لا يمكن صدقها بانها صادقة  
منها كانت الشهادة الثانية قبل الحكم بالاولى او بعد لان الحكم عند ما ينع  
وقال ابو حنيفة رضي الله عنه ان اشرار الحكم ثم هذا سقطا ولو يترك ريب  
وعمر في الثاني فحق الصلاح اما اذا حال الزمان بينهما بحيث يمكن صدقهما فالحال  
السكر في حقهما في كل المدة حكم بالثاني ان صحت بان هذا امر محذور واعتبر  
شخصا منع ان يقتضاه ماصرة في المأوردى وغيره انا انما حكم بالثانية اذا تغير  
حال الارشدة والاول ايمان شهد في به السنة ولو استنوي ايمان في اصل  
الارشدة وزاد احدهما في صحة صلاح الدين والمال فهو الارشدة وان زاد  
واحد في الدين واخذ في المال فالاولا وجب استنواؤها فيهما كان ولو انفرد واحد  
بالرشد بان لم يشارك في اصل غيره فله يكون لان الظاهر ان افضل الفضل  
اما اعتبر من غيره عند وجود اقراره ولا يعلل بمفهوم افضل فرد فيها اليك  
ثم قال وعمل الناس على الاول **واذا ارجع النافذ الوقف على مئة او مئة اجرة**  
**فراثة الاجرة في ائدة او ظهر طالب بالزيادة** قال الامام وقد ذكر والام

يعتبر

معتبر من الم تنفع العند في الاجرة لا جري بالفسطحة وقت فاشبهه (ربما ع التمسك  
او الاجرة من مبيع او اجارة مال المحجر ومراذك لو كان هو المصدق او اذن له جازا لكان  
يدون اجرة المثل وعلمه في نفسه انما اخرجها لتمام الفهره من ما اذن في ذلك وان  
ابن الصلاح قد اخرج اجرة حرة معلومة تشهد لثبات اتم اجرة المثل حال العند  
ثم تفرق الاحوال وزادت اجرة المثل بانه تبين بطلان خطأ وهالان تقوم  
اعدا في المسئلة انما يصح حيث استمرت حالة العند بخلاف ما لو طرأ عليها احوال مختلفة  
مما قيمته النقص فانه بان المقوم لها لولا لم يطابق تقويم المقوم قال الاذ رجل مشعل  
جدلانه يورد الى مد جان حارة الا وكان اذ طرأ تغير الذي ذكره كثير والذي يقع  
في التمسك بالنظر في اجرة المثل التي يبين اليها الرعي في حالة العند في جميع المدة  
المنعقدة عليها مع قطع النظر عما عساه فيجدد انتهى وهو واضح بوقوع المدة  
ولو دفع النافذ في السنة ما اخرج الوقف مدتها في السنة انما هو رجع من  
استحق بعد على تركه بحصة ما بقي من المدة وهل النافذ يترك لانه لا يتغير  
الدين الا بعد منى حرة فيسحق منها المعلوم او لا لانه لا يتغير منه لا سيما في الاجرة  
ملكها المدفوع اليه في العند في بسط النافذ اما كالمستوفى ولا يتغير من التمسك  
فيها لما يتوقع بعد كاصحها في نظائره كك كوكو حرة كاجرة والحكمة في كل  
الصداق بالعقد وانما يحتل سقوط نصف الاجرة ويحل انفسه في الاشياء كالتي  
لم ينفذ في اجرة فاجرة مائة على الاجرة واخذها وان احتل مائة كرجح كلا  
مرجح والذي يثبت المدة ان قصرت بحيث يثبت في الحق حياة الوقف عليه  
الى ان يبرأ بها وخاف النافذ من نفاها عنده او عن غيره غير ما يمكن طرعا والام  
وتوكل حكم بصفة اجارة الوقف وان الاجرة اتم المثل فاشتت بالتوازي فمادونا  
تبين بطلان الحق والاجارة ولا خلا كما ياتي في مسطر الدعوى وافق ابو زرعة  
فمن استاجر وكفا بشرط وحله حاله ما في مجموع ومعلوم انما اخرجها بوقت  
اخذها وزيادة رغب اشأ المدة بان هذا افتلا لا يحل لان الحكم بالشيء قبل وقوم  
لا معنى له كفي وللوجا والزيادة كذا يوجد ان وقد الافلاد في له الحكم عنده  
انتهى وما على من مجموع وقد تحققت مسطته في اخر الوقف من التناوي وفي كتابي  
ببيع النافذ والمالك وجب استحقاق ايلك البيع من التناوي فراجع فانهم **ج**  
**كتاب الحصة** من هب ميرور هب من داني اخرى  
او استحققت لان فاعلمها استحققت لا حسان والاصل في جوازها ان لم يمسك  
الاعمال الا في قبل الاجراء المكتاف والسنة وورد بهاد وانما ادى بالتشديد  
من الحصة وقيل بالتخفيف من الحيااة وصح بهاد وانما الهدية كذهب بالفضاء  
وفي رواية فان الهدية تذهب حرا الصدر وهو يقع المهملة من مائة من نحو حقد

انما المدة











ما شئت بانه اباة وظاهرا ان لا اخذ ما شئت و ما قاله العبادي احوط وفي الانذار لو  
قال الحق لك ما في داري او ما في كربي من العيب فله كله دون بيعه وخلافه اطعمه  
لغيره ولتقصير لا باحة علي نحو جوداي عند هاتي الدار واخره ولو قال الحق لك  
جميع ما في داري الا واستعانه ولم يبدع المبيع للمبيع لم يحصل الامانة انتهى  
ما ذكره في فتاوى المعوي وقوله و بغيره اخرج موافقا لنظام القنابل لا العادي  
وما ذكره اخر الا بنا في ما من صحة الامانة بما يحول لان هذا محمول على وجه  
الخلاف ذكر وجزم بان الامانة لا تزيد بالود والاحتمال **الحق في المصلحة** **والحق هاهنا**  
المحتمل فانه يمنع بيعها لاهتمها اتفاقا كما في الدقائق فثبت **الراخو ان**  
لا يصح ههنا ضعيف وان سيقم له الامام اذا اتخذ وران تصديق الاش  
بالحق كما في الخبر وفارقه كقولنا بان هذا اذا غير المحمول بالملوك  
كما هو موافق لانه على انه خص في الامانة على صحة ههنا وكذلك محمول على  
تناقض في الروضة هي منه محمول الصحة على معنى نقل اليد كما هو  
في الطلب وعدمه على الملك المحتل في ذلك انما في دهنه بحسب والاخذ  
الاختصاص والمحتمل لا يصح بخلاف التصديق وهو نوع من الصحة  
والاحق التحول لا يصح كدفعه وتضمنه ههنا يعني نقول السامع اعني بصير  
الذي في احد منكم كذا نظام الصحة بدار الحرب من اطلق صحة ههنا  
حمله على ان المراد بان نقل اليد لتصرفهم بانه ما يحل لملوك والاخذ  
وعنده نقل يد وصلا حله نص ههنا من غير شرط فله والاهنة ارض مع فلا  
وزرع لا يفرد بالبيع فيصير في الارض لا تنقسم على البيع من الجمل ما يخصها  
من الثمن عند التوزيع **وهذا الدين المستقر للدين** او التصديق به عليه  
**ابرا** فلا يحتاج الى قبول نظر الكعبي **وههنا لغو** اي المدين **ما طلبة في الاصح**  
بنا على ما قدمه من بطلان بيع الدين لغو من هو عليه اما على ما على من ان  
الاصح كما مر قلص ههنا مع ما قدمه انه يصح بعه انك لا على من وضعيف  
هذان ذاك بالا وفي كاتر وعلى الصحة قبل لا يلزم الا بالقبض وقيل لا يتوقف  
عليه فله قبل يلزم بنفس العقد وقيل لا يد بعد العقد من الاذن في القبض  
ويكون في القابلة انما لا يمكن نقله والذي يتجه الاول اخذ من اشتراطهم  
القبض الحقيقي هنا فلا يملكه الا بعد قبضه باذن الواهب وعلى من ادله  
الولد الوقت الرجوع فيه تنزيلا من قوله العين ولو تبيع موقوف  
عليه حصته من الاجرة لاخر ليعلم لانها قبل قبضها ما غير مملوكتنا ومحمولة  
فان قبض هو او وكيله منها قبل التبيع وعرف حصته منه وراه هو  
او وكيله واذن له في قبضه وقبضه صحيح ولا فلا ولا يصح انرجاله الوكيل

انما اذا قبض بعه للغير عليه لا ان توكل قبل القبول وانما يصح بيعه  
الورق حصته لان محله في اعيان رها و قد حصته منها **والحق** في غير الحصة  
القصية **وهو** بالعلم الا ان السائل جميع ما في داري او ما في كربي  
ان عبد السائل اخرج القدر على انه يكون هذا لا يرد له ما يريد قد يرد **الاه**  
**فمن** قبض المبيع فيما رتبته **فمن** لا ياتي هذا الاطلاق ولا الوضع بين يديه  
ملاذات لان قبضه غير محتمل لو دفعه فاشترى ما تحفه بخلاف المبيع ونحوه  
بعضه الاكتفاء في الحديثه نظر وان نسو محميا جودم الصيغة التي في المصنف  
انما على الله عليه واما اعدي الى الخاشي فلا يفي او فيه مستحق قبل ان يصح  
المستقره جودم عليه وكم من ثاير و يقاس بالعدول اليه وقال انه كبرون  
من الصغار رضى الله تعالى عنهم ولا يعرفهم كماله والضمير لاسم المصنف كما  
في عدم الغنا لا الملك وانما يقصد القبض بان ما قبضه الواهب **بذل الواهب**  
او وكيله فيما قبضه كالاخذ وكذا لفظ الاخذ خلافا للفتاوى على ما قاله مشايخ  
كمن جزم غير واحد بانما القاض وان كانت في يد المتهب فلو قبضه من غير اذن  
ضمنه ولو اذن ورجع عند الاذن وجنا او غير ذلك او ما اخذها قبل القبض  
الاذن ولو قبضه قبله ولو قبضه من الاذن قبضه وقال المتهب بعد لا  
صدقه الواهب على ما استظهره الا من يرد دليله ذلك والاحتمال تصديق  
المتهب لان الاصل عدم الرجوع عليه وهو مذهبنا بان هذا هو المقول  
بما ذكره في شرح الارشاد في ما ذكره من رجوع اخري بغير استيفاء رها  
هذا يعني الاقرار بالقبض كان قبل له وصح كذا من فلا نوا قبضه فله نعم  
والاقرار والشهادة بخبر المصنف لا يثبت القبض **فمن** يعني عن قول الواهب  
مكتبا المتهب بان لا زما بما رواه الاقرار قال نعم وليس للمالك وليس للمالك  
سؤال الشاهد عنه لانه عليه والهته ذات التواب بيع فاذا قبض التواب  
استقال بالقبض **لو مات اخذها** اي الواهب والمتهب بالعلمي الا انما للمتهب  
والصدق على الاوجه **بين المصنف والقبض** **وامر** **منه** **القبض** **والاخذ**  
لانه طيفه **وقيل** **بمنع** **القبض** **الموقوف** **لجرازه** **كالشركة** **وفي** **الاي** **لها** **بالتوكيل**  
الزوم بخلاف الشركة ويؤخذ منه تضعيف ما في الخبر من جرحي است  
العدة بنفسه بالموقوف قبل وصولها في الاصل لعدم القبول انتهى وجهه  
ضعفان المذكور على القبول على الاول للزوم وهو جاز في العدة  
والصدق ايضا ولا تطل المتهب بخون الواهب وانما في قبضه  
مدا فاقته لا افاض ولم قبلها وكذا المتهب **فمن** للولي القبض قبل افاقة  
**وبن** **الوالد** **اي** **الاصلي** **وان** **علا** **العدة** **في** **عطيته** **والاولاد** **اي** **فروعه** **وان**







القود عنهم وخرج بهم الغرور والخوارق كما ياتي وافهم كلامه انحصار الرجوع والواجب  
 في الجوع واليه لو مات ولم يرثه فرع الوصية له **وشرط الرجوع في الوصية**  
**في سلبه** ان يستلذه ليشمل ما ياتي في الترخيم المخلل غير متعلق به  
 جاز لا يمتنع البيع وان طرأ عليه خراج **فصل الرجوع** **بمعنى** كذا وكذا  
 بالنسبة لما يمتنع وان كان الخراج قابلا للولاء اقتضاء اطلاقهم لكن تحت الاذن  
 جاز ان كان البيع من ابيه الواجب وخياره باق وهو ظاهر ولو لم يمتنع  
 فافترس رجوعه من اخيه ولده بالحقه فان كانت القسمة اقل من ارضه لم  
 يرجع الا لما تم تخرج عن ملكه فلو كانت الشريكة بالنصف رجوعه في نصف فقط ولا  
 تنقض القسمة **وقوله** مع القول ان شرطه فيما يمتنع لانه لم يوجد عقد يفسد  
 الى خروجه عن ملكه ويرثه بيمينه وبين البيع في زمن الخيار وتنتج ايضا تنقيل  
 ارض خاتمة بيمينه ما لم يرد الواجب وانما لم يجب لاداءه لرضه انما قصته  
 عن الرين حتى يرجع فيه لان احدهما مطلق فعلق المرفوع به لو خرجت سحبة  
 فيفسد واذا لا رضى لا يبطل فعلق انفسه عليه به لو كان مستحقا والغريب  
 ان الرض عقد وفسخه لا يبطل وقيل بخلافه ان الرض الخيار فان قيل ويجز  
 التنازل على التمسك خلاسه ما لم يتكلم في الوفاء باقته وتجر عصبه وانما يتكلم  
 لان ملك الحال مسبوقة ملك العصب والحق به الا ذم في بيع جلد الميتة  
 وتعتقت بذر ما لم يمتن وصير وره بفسخ داما لم يفسخ فوجها اقتضاء  
 بلام الجوع لان المقتضى لا رجوع وان نعت وتخرج وانما رجوع المالك  
 فيما نعت وتخرج عند الفاصلة لان الفاصلة الاستهلاك المخصوص لا يمتنع  
 حتى بالكلية بخلاف استهلاك الوصية هنا وبكنايته اي العصبية لما ياتي  
 في تعليل الفتق ما لم يمتنع وبالله وباحرام الداهب والموصية لما ياتي  
 ما لم يتكلم وردة الواجب ما لم يمتنع ما لم يمتنع في الرجوع لا يوقف  
 ولا تعلق لا يمتنع عصبه وانما قوله **ولا يمتنع قبل القبض** **وهذه قبل القبض**  
 لبقاء السلطنة بخلاف ما بعده والمرتين غير الواجب هنا هو ظاهر والها واث  
 كانت المنة من الابن لابنتها ولا خية لانيه لان الملك غير مستفاد من الحد والاب  
 قال شارح ولو مرض الابن ورجع لحيته مات الابن لهذا يصح رجوعه  
 او لا لانصار محض عليه لم اره مستقولا انتهى والذي يظهر صحة رجوعه  
 لان الحجر عليها هو في التوجع وخوها وراثت الا ذم في غيره  
 صرحوا بما ذكرته وخرجت بيمينه وبين حجر الخلع بانه اقوى  
 منه التصرف واثار بعض الغرما والارض اغايص الحياة ولا يمنع الاشارة  
 ولا يمتنع تعلق **عنه** وتدبيره والوصية به **وتزوجها وراعتها لبناء**

لبقاء السلطنة **وكذا لا جارة على الفرض** لبقاء العيب على ما ومورد الاخوة المستقيمة  
 المتاجر من غير رجوع الواجب بشيء على المخرج وفارق ما هنا رجوع البيع  
 بعد الحال ما ان الترخيم في اقبول وكذا في وجبات الفسخ ثم برفع العقد من  
 ولائذ كان هنا **لو ان ملكه** اي الوصية **وعاد** ولو بالاذن او رد عيب  
**يرجع** الاصل الواجب **في الرجوع** لان الملك غير مستفاد منه حتى قد يردون  
 ويوجه ما مر في غير العصب ويكلموه وفي اقتضه صدا فاحرم ولم يفسد  
 ثم تحال كذا قيل ورد ما ان ملك الولد ازال ما لا حرام لا يعود بالتخلل بل يابى  
 ارساله لو بعده وخرج بزال ما لم يزل وان اشترى على ارضه بالوصية في الرجوع  
 متعلق وعرفه حسنة ولم يتكلم في خصاله كملكه في الرجوع  
 فيه ولو وهب الفرع لغيره واقتضه رجوعه في رجوعه الا ان وجهه والرجوع  
 بغيره من عدم الرجوع كذا قال ملكه ثم هو من اقلنا ان الرجوع ابطال  
 الفسخ لان القابل بالادخال لم يرد له حقيقة والرجوع في الزيادة المتكلم  
**ولو رد رجوع** **في ما رد** **للمصلحة** لانها تامة ومنها ما خرج وصنعة وعرف  
 الارض وان رادته بالقبول لا حمل عند الرجوع حيث يشده وان كان له الرجوع  
 حاله ومثل طلع حدث ولم يبار على ما في الحاوي لكن زعمان لا يمتنع التمسك  
 بقوله عن الشيخ في حاشية الفقه **فصل الرجوع** ككسب والخروج فلا يرجع في الحد  
 بملك التمسك وليس منها حمل عند القبض وان الفصل في يده وسكن عن القبض  
 وحكمه لا يرجع بارشده مطلقا ويبقى خراس قهيب وسواه باجروا وعلق اي  
 بارش او عكس فقيمته وزرع على الحصاد فاما الاحتمال في موضع له حال ملكه  
 الارض ولو غل فيه فوفساره او صبي فان زادته فقيمته شاركه بالزيادة ولا  
 فلا يمتنع **في حصر الرجوع** **رجعت** **وهي** **وليس** **رجعت** **او رد** **رجعت**  
**اي** **مطل** **او** **القبض** **المت** **او** **انطلتها** **او** **فقطتها** **او** **بكنانية** **منه** **التي** **كانت** **عند**  
**وقبضته** **لان** **هذه** **تفيد** **القبض** **ولما** **رجعت** **فيه** **لا** **يبيح** **وقوله** **وهي** **مت**  
**بعد** **القبض** **واقتضاه** **في** **رجعها** **الذي** **لم** **يتم** **منه** **في** **الرجوع** **لكل** **ملك** **الفرع** **فان**  
**يقول** **القبض** **على** **الارث** **و** **فارق** **ان** **قبض** **البيع** **بما** **في** **زمن** **الحال** **ما** **صحت** **قبل**  
**القبض** **فلا** **يتم** **رجوعه** **حاشا** **لما** **لا** **استلاد** **القيمة** **بالوضع** **مهر** **المشترى**  
**و** **محرر** **وان** **قصد** **له** **الرجوع** **و** **بقا** **لده** **عليه** **بعد** **الرجوع** **امانة** **لان** **له**  
**لم** **ياخذ** **الحال** **و** **فارق** **يد** **المشترى** **بعد** **القبض** **والرجوع** **غير** **الاصل**  
**في** **هذه** **معلقة** **او** **مقدمة** **على** **القبض** **اي** **القبض** **المت** **التي** **و** **في** **هذه**  
**مطلقة** **بما** **لام** **وان** **كان** **المشترى** **دفع** **الى** **التوقف** **على** **ثا** **وبل** **بغير** **بانه** **يقبل**  
**ثواب** **ولا** **بعد** **مطلوب** **اي** **عوض** **ان** **وهي** **لونه** **في** **المرتبة** **الديونية**

في الرجوع



اذ لا يقتضيه لفظ ولا عادة **وكذا** لا ثواب له وان نواه ان وهب **لا على من** في ذلك  
**في الاصل** كما لو اعاده دارة الخاف لا عاذا لما فيه ولان العادة ليس بها فاعية الشوا  
 في العادة **وكذا** لا ثواب له نواه او لان وهب **لنظره على المذهب** لا  
 القصد في العادة وتاكد الصدقة والهدية كما في الصدقة فيما ذكره وكذا الصدقة  
 واختار لا يزعم من جهة الوبال ان العادة متى قضت بالشوا وجب هو اورد  
 الهدية ونحوه ان محل التردد ما اذا لم ينظر حالة الاهداء من حيث حاله او لفظه  
 ذاك على طيب الثواب والا وجب هو اورد لا ياله وهو بحث ظاهر ولو قال  
 وهبتك ببدل فقال بل لا يدل صدق المتبني كما يرون القرض لان الاصل  
 عدم البذل ولو اهدى له شيئا على ان يقبله فاحله فليقبل لزمه رده ان يقبل  
 والاخذ له **ان وجب الشوا على القصد** او على البحث المذكور لتلك  
 الهدية او لعدم ارادة المتبرع بها **فوقية الموصوف** ولو ملكها في قدرها  
 يوم قضى **في الاصل** ولا يعين للشوا من غير من الاموال بل الحقة فيه المتبني  
 وقبل ينسبه اليه برعي ولو باضاعف قيمته لم يجز الصحيح ان اعربا وهب  
 النبي صلى الله عليه وسلم باخره فان اراد عليه وقال له ارضيت قال لا فاعاده الخ قال  
 نعم واختاره جميع **فان قلنا** بحسن انا حقه **ولم ينسبه** هو ولا غيره **فان الجوع**  
 في هنته لغيره من وهب هنته فهو اهدى بها ما لم ينسب منها فحده الما لم ينسب  
 رده الوار قضي واليس في يده وهم وانما هو الرعين ابن عمر **ولو وهب**  
**بشره ثواب معلوم** لو هبتك هذا على ان تكسب لافضل **فان لا اظهر صدقة**  
**العتيد** نظر المعنى اذ هو مضافه بال معلوم فكان كعتيد ومن ثم يكون  
**بما على الصحيح** فغيره قد عقب العتيد كما به كذا في ابن عمر ما فيه و  
 الشفعة وعدم توقفها على العقب او بشرط ثبات **فجهول** **فان كذب**  
**لظن** لا تغتفر تصحيحها كما في العوض وهنته لغيره الثواب بناء على الاصل  
 انها لا تقتضيه **ولو بحث** **فقدية** لم يرد به بالنا لغيره من الامرين كما قاله ابن عمر  
 خلافا لتصويب الحرفي في قوله بها **في طرف** او وهب شيئا في طرف من غيب  
 بحث **فان لم يجر العادة بوجه** **فكفر** ينشيد الوافي الاصح **فراي** وغايب  
 الذي يكتفي به من خصوص ولا يسمى بذلك الا وهو هبة والامور ينسب  
 وكما في حلو **وهو هبة ايضا** الى ما خفي تحتها لغيره المظنة وكتاب الرسالة  
 الذي لم يدل قرينه على غوذه فان المتوفى ملك المكتوب اليه وقاله غيره هو  
 باي ملك الجانب والمكتوب اليه لا تتعارف به على سبيل الابعة **تجيبه**  
 ايضا من اذا رجع وهو مفعول مطلق لكن عاملا بحذف وجوب اسماعا  
 ويجوز زكوة حال احدى عاملها وصاحبها وقد تقع بين العامل ومفعوله محل

مائة من اعراس ايضا

اهل الهدية ونحوها ايضا استعمال نظر فيها اي ان وجه الى الاخذ اعني من ذلك  
 حل الاخذ من قبل فخر جوعا او اجوعا تقدم من حل اهلها حال كوني راجعا الى  
 الاخذ عنهم محل الاخذ من طرفي وقد انما هذا اي ارجع الى الاخذ عنهم محل  
 المظن فخر جوعا او اجوعا بما تقدم من حل المظن فحال كوني راجعا الى الاخذ  
 محل المظن فحال كوني راجعا الى الاخذ من طرفي ولو تقدم من حل المظن فحال كوني راجعا  
 واينهما نزل في في العالم خلافا لاجابات ايضا وكن استقلا ان كان منها  
 بالعامل بخلاف اختصم زيد وعمر وايضا **الامان** اعتد رده **فلا يكو**  
 هبة بل ما منه في يده ولو دعت **ومحرم استعماله** لانه انتفاع بملك الغير  
 يعني اذ **لا الاخذ** **الهدية** **منه** **ان اقتضيه العادة** علامها ويكن  
 عارضا ونحو رد الوعاء لغيره ضد قال الا زعمي وهذا في ما كونه  
 اما غيره فيختلف رد مظنة باختلاف عاقلها من صفته لعل في ذلك احيه  
 وهي فهم باختلاف طبعها **فصرح** **الهدية** بالاحتياط من عتيد الحثا  
 ملك اللاب وقال جميع الامان فله يلزم الاق قبولها اي حيث لا يحدوها  
 كما هو ظاهر **منه** ان يقتضيه التقرب للاب وهو حق فاصح فلا يجوز  
 له القول كما في مخرج وهو محرم ومحل الى الاخذ او اطلب المحرم  
 فاقصد واحدا منها والاشهر ذلك قصده انما هو في ذلك  
 اذ كان فيه خادم الموصوفه فهو له فقط عند الاطلاع او قصدوا به عند  
 قصد ولم يلم عند قصدها اي ويكون له القصد فبانظر اخذها  
 باي الوصية لو زيد اليها تب والفقير مثلا وقصد ذلك ان ما اعتد في  
 النواحي من وقف طائفة بين يدي صاحب العرق ثمنه الناس فيها ذراهم  
 ثم يقسم على الخائف او الخائف وخو فغيره فيه ذلك الفصل فان قصدا  
 ذلك ولعله او مع نظرا في المعاني لم يعمل بالقصد وان اطلق كانت  
 ملكا لصاحب العرق تعطيه من مشا وهذا ايضا انه لا نظر فيها للموقوف امام  
 قصد خلافا لغيره واما مع الاطلاق فلا يخلو على من ذكر من الال  
 والخادم وصاحب العرق فضل الغالب ان كان هو المقصود فهو  
 عرف الشرع فتقدم على العرف الخالف له خلاف ما فيه للشرع فيه عرف فاز  
 الحكم في العادة ومن ثم لو نزل رولك مستبها فان قصده ان ملكه لكان  
 وان اطلق فان قال كان على قوته ما يحتاج للموقوف في مصلحة غيره لها  
 والا فان كان عتيد قوم اعتد قصدهم بالمراد لوي صرف لهم **تجيبها**  
 اهداها لو شارح قصدا المعطى وفي الخلاص المذكور قاله في قوله بقا  
 المعطى على ملك ما كره لان في الفقه قصدا لاخذ قصده يقتضيه رده لا قبالة



له الخلق لقصده ثانياً ما يوجبها ما يقع فيها اعتد في بعض النواحي  
ان محله ما هو من الاختلاف في النقص المعتاد في الارتفاع اذا كان صاحب  
الفرج ينعنا داخلة لنفسه اما اذا اعتد له في النواحي فان موطن  
اخر فتنه فقط فيظهر الخرم بانه لا رجوع على صاحب الفرج وان كان  
الا عطا انا هو لا جله لان كونه لا حله من غير دخول في ملكه لا يقتض  
رجوعا عليه بوجوب ما له ولو اهدى لمن خلقه من ظلمة لا يقتض  
فعله في فعله في قوله والا حله اي وان تعين عليه فليصيرنا على الاصح انه  
يجوز اخذ العزم على الواجب الحيي اذا كان فيه كلفه خلا فاما لو هو كلام  
الادري وعوضا ولو قال خذ هذا واشتره كذا فاعني ما لم يرد  
التسليم اي او تدل في غير حاله جليسا لم يرد ان القرينة في كذا وتكون  
في حاله لو اعطى فقيرا درهما حسنة ان يسل به ثوبه اي وقد دلت  
القرينة على كذا فاعني له ولو شئنا ان يمد له لم يوف اجره كما في اقطاع  
درهما او اعطى بغيره فاعني في نفسه في كذا فاعني ما لم يرد في قوله  
ولم يرد ويكتفي كذا فاعني لا حله في ذلك الصفة بالقرينة وما في هذا  
ما في اقطاع مسوطة من دفعه لخطوته او وكيلها او لم يقطعها  
او غيره ليرجعها فاعني في قوله الرجوع على من اقتضت وحسنت ذلت قرينة  
ان ما يقطعها انا هو لحياته لم يرد في ملكه قال الفرائي اجماعا وكذا لو  
امتنع من فعل او تسليم ما هو عليه الا بالان تتر ويحذفه لخالق امسكه  
لزوجته حتى تتر به بال ويفرق بانه هذا في متاكلة البضع المتقوم عليه  
**باب في النقص** **الفصل في**  
نقص فكون او فتح وهو لا نصه ويقال لقاطه نصها للام ولقطعة نصها  
اوليه وهو لغة ما يوجب عدم كماله وسرعا مال وليس ركا زينة اياك  
او اختصا من محترم ضاح يوجب غلة محل غير ملوك لم يحرره ولا عرفه الواحد  
منقعه ولا امتنع بقرينة فما وجد ملوك لالكه فان لم يدعه اول ما لك  
فلقطه **ن** ما وجد نيا رجب ليس بها ما وقد دخلها تعني امان غنيمه  
او بدخل قطه وما القاه نحو ربح او هارب لا يعرفه بخوفه او دارة وداره  
ما في عنها مورثه ولا يعرف بها كمالها ما في ضاح لالقطه خلا فاما وقع في  
الحكم وفي الا في امره الى الامام في غنيمه او غنيمه ان راي بعده او يقرض  
ليست المال الى ظهور ما لك ان توفقه والا صرفه لم يبارق دلت المالك  
وحيث لا حاكم او كان جابر فاعني من هو بديده فندد كذا في امر نظوه قال  
الماوردي ولو وجد لول بالخرجان ح صدقه كان لقطه لانه لا يوجد

خلق

خلقته في الحال واخل صدقه وظاهره انه لا فرق بين المستوفى وغيره  
قال الروياني في غير المستوفى انه لو اجدته ولو وجد قطعه من غير  
كالعبد وقربه وسبكت اخذت منه فبوله والا لقطه وزعم ان العبد ليس  
معه نه موقوف فقد نص الشافعي رحمه الله تعالى عنه على انه يملك في قوله  
بيع وما اعرض عنه من جبي ارض الموقوف حيث يملكه ما لكها ومن اللقطه ان  
يبدل فعله بغيرها فاعني هذا لا يخل استعنا لها لا يوجد بغيرها بشرطه او تحقق  
افراض المالك فيها فان علم ان صاحبها قد احدث فاعني لا يملكه بغيره بشرطه  
اجعل على حواجزه خارج الخلية لا عادت فيها وباقى بعضها مع ان الايات  
الثامه للمير والاحكام تسليها وغفها للتمت لان لا تملك بغيره بشرطه وغيره  
لا حاكم المير لان لا تملك من الشارح ويصح تعقيبها للقرينة لان تلكها  
افراض من الشارح وان كانها لا قضا ولقطه وملقوتة وسبعان ولا يرد  
وفي اللقطه معنى الامانة اذ لا يضرها والولاية على حفظها الاولى في ما في  
الحق والاكساب يملكها بشرطه وهو المخلص فيها **باب في الالتقاط** **ن**  
**باب في نفسه** ما في من النواحي في كذا لا يقع في يد حاكم **فصل في**  
عقوبات المان الادبي كمنسب واجب باقها ما في او كتب ولزمها لا يجب ان يرد  
وقال مع بال نقل عن المهور ان غلب على المند ضاحا لو تركها وجب والا فلا  
واختاره السكوت خصه الفرائي بما اذا لم يكن عليه نص في حفظها ولا يدين  
وان اجماعا بالترك وكذا الزركشي تعقيب عمل الخلاف بما اذا ابيتهم والا  
بان لم يكن في غيره وجب نظوه في الودعة بل اولى لان تلك بيد مالكها  
ورذات لشرطه الوجوب ثم ان يبدل له المالك اجرة عمله وقرضه وهذا  
لا ينافي هذا **باب في النقص** **الفصل في** ما يمانته نفسه مع عدم فسق حشنة  
النصاع او طر والخاصة وقول ابن الرخفة ان التعديل يخالف على نفسه  
ينافي هذا لان الحق في اذني في التوفيق رده السبي بانه لا فرق بينهما اي  
منعت ان الماد كما هو ظاهر على ان يكون به او تظا عليه ما يتولد عنه لا  
اعتما لا يكن قريبا ضاحا **باب في النقص** **الفصل في** ما في الالتقاط **ن**  
حياته لم تحقق وعليه الاختار ما اذا اعان نفسه اليانته فاعني عليه  
اخذها كالودعة **وكذا** ترميها وقيل في حيا الالتقاط **ن** **باب في** ولو ينفق  
ترك صلاة وان علت امانته في الاموال كما شمله اطلاقهم لانه قد خوف  
فيها وجه الزركشي كالا وزعم ان محل الخلاف اذ اخصها هلاكها لو تركها  
والاحرم فاعني في نظر **باب في النقص** **الفصل في** ما في الالتقاط **ن**  
بن يسن ولو لم يلد كماله ودعية ولانه يستخرج به من الحياة ووارثه من































ما بحث ويعدم متهم على طاعت الله لعل ينجى من تقلد اليه والا استويا كذا قال الروي نازح  
 في الادب وغيره **وقال** باطنا **في استورا** حيا طالق القطع ولا تقدم مسا على امر في  
 في الحكم بكنهه ولا امرأة على رجل وان كانت أصغر منه على التزويج قال الادب  
 بحث الامر ضعت في ربيع وكنت قد تم بصبر على امر وكلم على الحدوم وابصر  
 بنافذ ما مر عنه انه لا حلف لها بقدره فقل ان لم تلتقا الفقه ما قاله **وان استويا**  
 في الصفات المتعبر وشاها **آخر** بينهما اذ لا مرجح ولعدم ميلها طبعها بخير  
 اعم من غيرها واجتماعها مشتق كالمائة بينهما وليس للتعارف ترك حقه كالنقد في كل  
 القربة **قارا** **وجده** بالذي **لنقط** **بند** او قرية **فليس له** **فعله** ولو لم يغير تعلقه بآفته  
 وفاره وان اعتبرنا **المتابعة** لحسونة عيشها وفدت ادب الدرس والدرسا  
 ومن ثم لو فركت البادية من البلد او القرية بحث يحصل ذلك فيها اي بذكر  
 كبير مشقة فيما يظهر لم يمنع ولو وحده سئل في نقله لقرينة وان كانت اقل فاذا  
 قيل برأي فتعلق اليها لا منها والبادية خلاف الحاضرة وهي تعارف فانتقلت قرية  
 او كبرت فبذلك او عظمت فدمت او كانت ذات زرع ونصب فريف **والاصح ان**  
**له** **نقله** من بلد وجده **في بلد آخر** ولو لم يلق له وراثة بتلك في شرطه فواصل  
 الا حاروا من الطريق والا متنع ولو لدون مسا في القصر **والاصح ان الغريب**  
**اذ** **المنظرة** **ان** **تتعلق** **الى بلد** بالشرطين المذكورين فيما يظهر لما مر  
 وحث منع نزاع من تدهل ليا فريده بشفقة ومن ثم بحث الادب في كونه على  
 التزم الا قامة ووقت منه بما فريده وهذه ملابرة التي فيها خلا خلقت  
 زعم انما جعلها قامة هذه انه غريب باحد هاهنا فقط وصدق الاول بالمراد  
 متبايعا او باحد هاهنا او غريبا عنها **فسم** لو قال اول او لو غريبا اما ذلك  
 مع الاختصار **وان وجده** بالذي **بما** **بصلة** أصبه **فله** **نقله** **الى بلد** والى  
 قرية لانه ارقب بها ما منه فبحث نقله الى ما من ولو لم يصدق كذا وان  
 بيد **ان وجده** **يد** وهو ساكن في البلد **وسلك** **فكالمضرب** فان اقام بغيره  
 فذاك والام نقله لادون من محل وجوده ولو حلة ما به اختلقت خلا  
 فيما يظهر بل نقله او اعلى بالشرطين السابقين او وجده **يد** **وي** **بما** **دنة** **آخر**  
**يد** **لكن** **بمزمه** **نقله** **من** **غير** **لما** **وقيل** **ان** **كان** **فصل** **منتقلون** **الى** **المنفعة**  
 نعم فكون لطلب الرعي وغيره **لغير** **بينة** **لان** **فيه** **نقصا** **لنسب** **والاصح**  
 انه يقر لان اطلاق البادية على البلد الواسعة والظواهر انه من اهله  
 يكون احتاله ظهوره بنسبه فيها اقرب من البلدة **وعلم** **ما** **تغير** **ان** **له** **نقله**  
 من بلد او قرية او بادية مثله ولا على منه لادونه وان شرط جعله  
 النقل مطلعا من الطريق والمقصود وتواصل الاخبار واختار اما حنة

اللاقط **ونقصه** **في** **بما** **كثرة** **العام** **كن** **قن** **على** **النقط** وموصى به لعله لا يقال كيف  
 صح الوقت عليهم مع عدم تحقق وجودهم لانا نقول **للمجربة** لا تستر لوقوع التحق  
 ان وجوده بل يكتفى بمساكنه كما دل عليه كلامهم في الوقت ثم رأت الزكشي صرح بذلك  
 واضافة ان العام اليه كبحر لانه حقيقة المجربة العامة وليس بملك ولا يجر  
 له من وقت النقل لان وصف العقول لم يتحقق فيه قاله السبكي وقاله الادب  
 اكتناطها لخال اليه فغير **الخاص** **وهو** **بما** **الخص** **بكتبا** **بمن** **نقطة** **عليه**  
 فليكون له التي باصله اولى **ومر** **بكتبة** **تحت** **ومضط** **بها** **ودانه** **عنا** **منه**  
 بيه ما امتدودة نفوذ مسطر **وما** **في** **جيب** **من** **دراهم** **وعنه** **فصل** **بند** **الدر**  
**قوله** **وما** **من** **منشورة** **فوقه** **وتحت** **اجا** **الا** **دله** **بدا** **واضنا** **صا** **قضية**  
 المتأخير **بذكر** **واغرض** **بما** **الا** **وجه** **انه** **يقدّم** **الخاص** **ولا** **وان** **وجده**  
**وجده** **قارا** **لا** **للعلم** **لغيره** **او** **عانت** **او** **متان** **او** **خية** **كذلك** **وكذا** **خريفه**  
 لا يجوز ما ورد من غيره لكن استدل في ذلك في الروضة بحث انما كانت  
 كذلك **فمن** **وما** **في** **اللي** **فان** **وجده** **بها** **غيره** **منبوذا** **او** **بما** **غيره** **بما** **اللقم** **ب**  
 الدرس ويارد انظر فيما لو وحده على غنية الدار لكان في حقه بالام لا  
 يسي فيها عرفا سيما ان كان بابها مغنولا بخلاف وجوده بصلط الذي لا  
 معتبر له بها لان هذا لا يسي فيه عرفا **وليس** **بما** **مد** **قول** **لحقه** **عقل**  
 لم يهتم بذكره كما تكبر جلس على ارض خبيثا وفيه وان كان به ورقه مسلط به  
**ان** **لهم** **بحث** **الاد** **لحي** **ان** **لوا** **ان** **نقل** **خط** **بما** **دق** **و** **ر** **بما** **مضو** **بوق** **قضى** **له**  
 من لا سيما ان انقضت لرفعة اليد **وكذا** **ما** **قار** **ود** **واج** **وامتعة** **بموضوع** **بغيره**  
 في غير ملكه ان لم يكن تحت يده **في** **الاصح** **كالو** **بعد** **خ** **عنه** **وقار** **بال** **الوصف**  
 حكم بامتنع موضوعه بغيره عرفا بان له رغبة اما ما ملكه فهو له بملكه **ان**  
**لم** **ير** **خ** **بما** **خاص** **ولا** **قام** **فلا** **ظ** **بما** **دنة** **بنتق** **عليه** **ولو** **مكلو** **ما** **كفر** **لان** **فيه**  
 مصلحة للمالك اذ ابلغ ما لم يزد **ببيت** **الحال** **من** **سرم** **المصالح** **لحان** **ما** **اجع** **عليه**  
 الصهاية **فان** **لم** **يكن** **في** **بحث** **اما** **لبي** **او** **كان** **فم** **ما** **هو** **اهم** **منه** **او** **منه** **منه** **لبي**  
 فقل ان فرض عليه ان كان راء **والا** **قام** **المسلمون** **الح** **ما** **سرم** **هم** **ويظهر**  
 ضبطهم عن باقية في نعمته الزوجه فلا تعتبر قدرته بالكتب **مكتا** **فنه** **وجوبا**  
**قرضا** **ما** **لما** **فا** **اس** **على** **منه** **لا** **يلزم** **اطعام** **المضطر** **بالعوض** **وفي** **قن** **نقطة**  
 فلا يبرعون بها المجرة **ويؤيده** **بما** **ق** **او** **مال** **السرا** **انهم** **ينفقون** **الحاج** **من**  
 غير روجوع وعلى الاول لا يبرق بان ذلك تحققت حاجته فزجبت وواسانه  
 وهذا لم يتحقق فاحتضا لئلا لا يغير ويؤيده ما مر انما عنت السبكي فان  
 امتنعوا فلهم قائلهم الامام ويعرف بين كونهما وضوا في بيت المال لهما باناف



وصححت المال الاتفاق على المحتاجين ولو حال لا فلهم فصح موكد دون مال  
 المستحق اذا الزمهم وزعموا الامام على ما سبى له فان شق فخطي من اراه  
 منهم فان استوفوا في فظلم فخير ثم ان بان فصار جوعا على سببه او حبل ولا مال ولعن  
 كسبه او قريب او حدث في بيت المال مال قبل بلوغه وباروه عليه والاخير سم  
 القتل والمساكين او الغار من وضع في الروضة ما ذكر في القرب بان نفق فقط  
 على الزمان ورد بانه المتقول بل المتعلق به وهو وجهها فصار في بيت المال  
**والمعقود الاستقلال بحفظ ماله في الاصح** لانه يستقل بحفظ المال في اولى وجت  
 الا درجتي تعيده بعدل لها زائد على مال التي عده ومع استقلاله بحفظه لانهم  
 من ادعاه ولتقاضى ترعه منه وتليعلا من غيره وبما شر الاتفاق عليه بالمعروف  
 الا في به او سلبه للمعقود بما يوم **ولا ينشئ عليه منه الا اذا ثبت الاتفاق**  
**قطعا** اي على الاصح ومما يله لان ولا في التصريح في المال لا تثبت الا الاصل اى  
 وصي او حكمه او امته فان افق فغير اذ في صناديق امكن من جعله والاقتضا  
 وانتهى ولا يفتقر في **فصل في الحكم باسلام المقتط وغيره** ولو كان  
 بالتحسين اذا وجد **فصل في الحكم باسلام الكفار** كقوله في نظر المقتط  
 لا يستلزام القديم كمن قبل الزا في عن مقتضى ما خرب ان حمله ان لم يمتنع فانه  
 والافق دار كغيره واجاب عنه السكي بانه يجب ان يقال انها صارحت  
 دار كغيره صورة لاحتمالها في ذلك مع زيادة في الآذان وان كان  
**ضاهله ذمه او غيرا ريد ان يقرها** كقوله في **فصل في الحكم باسلام الكفار**  
 على وجهه وان لم يملوها او وجد مدارا قروها سبهم **مدى ملكه بالخير** وفيه اى  
 الدار في المسائل الثلاث حتى الاولى كما قاله الدار في وان نظر في غيره والاخير ان  
 دار الاسلام كما قاله خلا لما قدر يوصى من المقتط وان نظر السكي في التمسك  
**س** يمكن كونه منه ولو محتان **الحكم باسلام المقتط** تغليباً لدار الاسلام في واحد  
 وغيره الاسلام بملو ولا يمل عليه قاله الماوردي وحيث لا في ثم سلبا باطن انصار  
 والاقتضا هو فقط اولا في يمكن ثم منها يمكن كونه منه من كافر واكثر ههنا الجنا  
 تغليباً لمقتط دارنا خلا في قوله **وان وجد او كفا فيهما في اى لم يكن**  
**فصل في الاخرة باختاره وان سكتها سلم يمكن كونه منه كما سبى منتشر وتام**  
**فصل في الاصل** تغليباً للاسلام فان نفاه ذلك الممل قبل في قسمه دون  
 اسلامه وحيث الا درجتي ان المراد بالسكنى ههنا ما يقتضيه حكم السرقان  
 بل ينيح الاكتفاء بملك قبل لوقوعه وان ذلك الولد منه يحل في من ولد  
 بعد طرده بغير شهر لا سبى الى كونه منه قاله وقضيتا اطلا فم انه لو كان

عصر عليهم با درجتي ووجد في سبى يوم الف لقط ملاحم باسلامه وهذا  
 كان لاجل تعصية الاسلام كالساق خذ ان ولا يمكن كونه منه ولو على بعد وهو  
 الظاهر فيه نظر ولا سيما اذا كان الممل الموصى داره اقل من اقله فخير  
 من اكتفاءه في دارنا وفي دارهم بالسكنى انه لا يكتفي في دارهم الا كما في القرب  
 عادة وحيث يمكن كونه منه امكانا قريبا عاده فليس في ذلك ولا وهذا وجه  
 ساوكة الا درجتي فاملد وبقرب بين الدارتي بان شرفه الاولى اقل من الثانية با لا يمكن  
 وان بعد فوجدت الجنا في خلا في الثانية فاستمر طر في الا يمكن وهو ما يوجب تعصية  
 الاستقلال الاحتياز **ومن حكم باسلامه بالدار** كان حيث لا ذم في سبى باطن ايضا  
 بامر فاذا ابلغه فوضع بالكر كان مرفقا وحيث تم في سبى باطنه فاملد فاذيل في  
 بغيره فاما في اصله لضعف الدار والتعصية في هذا وفيه هو ما وقع في كلام شارح  
 والظاهر انه مثال ومن جد شارح في التي يراى لوجوده بغيره فليس وبغيره  
 جازا امكن بتدارك ولا يدر لا حدة عليها ومن حكم باسلامه بالدار **فصل في الحكم**  
**حربي سنة بخسنة** **فصل في الحكم بالدار** في الشب **فصل في الحكم بالدار** في الشب  
 حاسبه لان الدار حكم باليد واليسرة اقل من في ديد وتصو رعلو قد من سلب  
 بومرغ شبيهة دار لا تقول عليه في البيعة وشببت البيعة بغير الشب وخبر في  
 الحان القاف وقد جرد الدار في فيها وجري والدار بغيره اقل من حاكم جرد  
 على بيعة في قوي وفي الشبوة ان كان ثبت من الشب تبعد في الكفر والا فلا **فصل**  
**اقتلوا من على الدار** بانه اذ لا حجة له **فصل في الحكم بالدار** في الشب  
 وان لم يقد سبى لالحكم باسلامه لا يقر بغيره دعوى كما في معانيه في كذا الشبهة  
 النادرة ويحل ذلك ان لم يحدد منه بغير صلاة والام بغير حكم الاسلام قطعا في  
 فيها وجوابا وكذا بدوا ان قلنا تبعد في الكفر كغيره **فصل في الحكم بالدار** في الشب  
 التباعد فارة وكفر اخري ان لتأخر رقة الدار من لقط الحكم بغيره وبما صو اعلى كره  
 فيه وهو ظاهر واما ما قيل لا يجوز لتأخر ان الحكم بغيره احد بان فعل كلف لان الحكم بالكره  
 رضي به انتهى فهو فقط فيجب اذ لم يزم غير ان لا يخدم برة احد ولا كلف لقط وهو كلف  
 وا حشد منه ما عطف به لا ان الحكم بالكره ليس مناه الا الحكم باثارة المترتبة عليه فلا  
 رضي به قطعا ولزمه ان لا يحكم بغيره في لا يدر في به **فصل** كذا اذا سلم حربي ان حكم  
 بغيره من اسلامه اذا احتج اليه لا بغيره الا بالنسبة للاحكام الديني وتكون كذا فقال  
 في اطلاق الكفار لانهم في المنزلة فلا يطلق الحكم بغيره **فصل في الحكم باسلام الكفار**  
**فصل في الاصل** **فصل في الاصل** **فصل في الاصل** **فصل في الاصل** **فصل في الاصل**  
 فان كان احد اذ يوجه **فصل في الاصل** **فصل في الاصل** **فصل في الاصل** **فصل في الاصل**  
 قنا قبل الظفرية او بعده كما في في سبى وان حدث الولد بعد موته



على الاوجه من تردد فيه ولو لم يوجع وعود في اقرب منه بشرط نسبة اليه نسبة نصيب  
التقارب ولو بالرحم فلا يرد ادم ابو البشر في احد عليه **فهو سلم** اجماعا وان ارد  
بعد الصلوة فان بلغ **وصف كافر** اي اعراض به عن نفسه لا باصل **فهرت** لا تشبه  
شاهرا وما عاين **وان علك بيني كما قربتم** **اسلم احدها** وان عاين ما ذكره بلوغه  
ولو بعد غيره **حكم** **باسلامها** اجماعا في اسلام الاب والجد الاسلام ببلوغه ولا يبرأ منه ولو  
انما خلاصه فاراداه قبل اسلامه فظاهر اطلاق قوله فيمن لم يزل من امته  
فمنه فظاهر حكمه بالسلامه ونحوه في من عزمه عدم قبوله الا ان ثبت كونه حائضا  
فيه نظر ظاهره ان يقال الاحتياط للاسلام بلوغه المانع من الاحتياط كذا في  
والاصول في الصغر وقد ثبت عن مبيدي اسلمته ثم وجدته من وجها في صحتها  
لشبهه واوقت البلوغ في وجها فاختار به بصدق اما في دعوى الاختلاف  
نظروا ان الاحتياط للاسلام انقضت في الفاعلة من تصديقه مدعي البلوغ  
بالاعلام واما في دعوى العتق او الحيف فبالا ولى لا مكان الاطلاع عليه من قبل  
مدعي احدها البينة وقد صرحوا بان لو باع او كاتب او قتل او ادعى صياحه صدق  
خلاف مال وزوج لان النكاح يحاط به بحري بين الناس فيكون الوفي صياحه بعد  
جداله بالثقة اليه وان امكن والمجنون المحكوم بكفره بغير اعدا بوجهه اذا اسلم  
بالصبي **ما ن بلغ** **وصف كافر** **فهرت** لسمي بالسلامه ظاهره واطنا **و**  
**قوله** هو **كافر** لان تبعية ازالته حكمه بكفره وقد ثبت باستقلاله فعاد  
ثامان عليه ولا وصى عليه انه يلزمه التلقظ بالاسلام بعد البلوغ بخلاف  
على الاول ومن ثم لو كان قبل التلفظ لم يترك بل قال الامام وصونه في الزجر  
وهو كذا في الثاني ايضا لان هذه الامور مبني على الظاهر وظاهره الاسلام  
انهم كانوا لم ينظروا لوجوب التلفظ عليه على الثاني لان تركه يوجب الاثر  
لا تكفر في الظاهر وقول الاجماع كالحكمي اسلم بالسلامه احد ابويه لا يفي  
عنه اسلامه شيئا مالم يسلم بنفسه ما عريب يحتمل قلمه في ما قاله الا ان عريب  
على وجوب التلفظ ولو تلفظ ثم ارتد خسرنا قطعا ولا ينقض ما عريب عليه  
من احكام الاسلام قبل رده على الاصل **الحجة الثانية** **اذ اسلم** **سليم** ولو صبا  
مجنونا وان كان معه كما قرأ ما **صطلح** او مجنونا والمرة الحسن لسمي **كافر**  
كل وانما التمسد والمتعد **دفع السبيل في الاسلام** ظاهره واطنا **ان لم يكن**  
**محررا** **ابو** اجماعا خلافا لمن سئل ولانه صا رحت ولانه كالا بون  
وقضية الحكم بالسلامه باطنا انه لو بلغ **وصف** **كافر** **كأن** **مرتد** **او**  
متجه خلافا لما صرح به كلام شارح انه في حرا صلي ثم رايتهم مرجوحا ذكرته  
اما اذا كان معه احدهما وان علا فيما يطهر ثم رايت الاخرى اشار اليه

بان بانا في جيش واحد وغفلة واحدة وان لم يجهدا لما كلفوا قد سبوا او تقدم  
او تقدم الاصل في احظ بخلافه فالت اطلق عن تعليق القاضي انه اذا اسلم  
صبي احد الصبي الاخر مع الثاني فلا حكم بالسلامه لان تبعية اقر من  
تبعية الثاني وان اما بعد لان التبعية انما تبني في ابتداء السبي **ولو**  
**سباه** **دعي** قال الامام فان ملأ دنا والسبوي ودخل فيه وارنا والد ادعي  
وسباه في جيشنا وكي انما هو قيد الخلاف في حكمه **بالحكم** **باسلامه** **بل**  
يكون على دين سبائه لا ادوية **في الاجماع** لان كونه من اهل داركم يذهب  
تدريته الاسلام فمسؤول ولا يفيد حجة اسلام ابويه على ما قاله الحليم  
وعوان **دعي** فمقتضى الامر من تبعية الاصول والظاهر انه ليس **كذلك** ومن  
قال السبي فاحقه انما لو اسلمنا بانفسهم اذ رهم او حرا البنا **واسلم** **لا** **حكم**  
لا حكم بالسلامه لانهم قد عظموا قبل ذلك وما اطلق الاصح ان يسمى بدينه  
وخرجه **بالحكم** **في جيشنا** **فهرت** **له** فان قلنا حكمه وهو الاصح فكله كذا في  
عقوبة فهو سبي لان بعضه للمسلمين ونحوه **السك** ومن ثوبه انه لو اسلم سابه  
الذيما وفيه حزب صغيرا حريا ومكنته اسلم تبعة لان له عليه ولايته ونحوه  
وذلك علم الاسلام في اسلاف **اسلم** **في** **فنا** **و** **المسوي** **ابو** **او** **حيت**  
في اخر اسرى صغيرا **احل** **هل** **تبعة** **والذين** **يجهد** **مرا** **انه** **لا** **تبعة** **و**  
فيما قبله ولا يفت بالسبي غيره **لان** **مكنته** **اقرب** **في** **العهد** **بما** **دونه** **وان**  
فلا يوزعونه في الاثنان **ثم** **رايت** **الشعير** **ين** **صرحا** **بما** **قد** **منه** **ان** **التبعية** **اخرها**  
تثبت في ابتداء السبي وهو لو زيد ما ذكرته والمتا من كذا **و** **لا** **ينظر** **بالتبعية**  
لا حكم الدنيا **اسلام** **صبي** **متر** **استنقلا** **لا** **في** **الصبي** **غير** **المحرر** **بما** **في** **سج**  
عدم التكليف ولان نظره بالشهادتين اما غير وغيره غير مقبول او انشا فهو كغيره  
عنه تبعت الحلو وتبينة بين ابويه لا يفتناه وقيل يجب وقوله الامام **عنه**  
اجماع الاصحاب وانتصره جميع لصحة اسلامه وقيل غير واحد يدل له صحة اسلامه  
على رضي الله عما عنده قبل بلوغه وركه احد بلوغه قبل بلوغه واليه في غيره  
بان الاحكام اذا كانت منوطه بالتميز الى عام الحنفية وفارق موصلا له بان  
لا يستقل به اما بالنسبة لاحكام الاخر فيجمع ويكون من الفارين اتفاقا ولا يلزم  
الاحتياط من كذا فمن لم ينفذ الدعوة ويظلمه ولو اشتبه بظلم مسلم بظلم كافر وقيل  
ابوها ولا يبرأ من على الاسلام بعد البلوغ قاله المصنف وخالفه الشافعي فقال  
حكمه بالسلامه ويوقف فيها الى البلوغ **فصل** **في** **بيان** **حريه** **القبض** **ورقة**  
**والشهادة** **وتابع** **لذلك** **ما** **اذ** **لم** **يقل** **القبض** **ورقة** **فهو** **حرا** **اجماعا** **وتحت** **البقي**  
قيد بغيره **دعوى** **لا** **سب** **فيها** **ولا** **دعي** **لان** **دار** **الحرب** **تقتضي** **استرقاق** **التساي**

هذا هو الصحيح







الا مبتدئة كما يعلم مما ياتي واستحقوا المناهي اذا يقول للملتقط من اين هو وذلك  
 من زوجهنا ومن امتك او مشربة لامة قد يظن ان الالتقاط بعد السب  
 وقاله الزكشي ينبغي وجوبه ان جعل ذلك احتياطا للسب واستثنى في الشبهة وان  
 ما يورده اما الكافر فيستحق من حكم بكفره وكذا من حكم باسلامه لكن لا ينعيم  
 في الكفر كما مر **وعاروا في بقر بيته** من افترش ثوب اموته له فاولى لست على  
 بابها كفلان احق باله نعم ان كان كافر والملتقط مسلم بالدار لم يباين الله **ون**  
**استحق هدم** بشر وط الحقد في السب دون الرقاة لا بينة عليه لانه  
 يلحقه السب لكن يقر به الملتقط وينفق عليه من بيت المال **وقول من**  
**تصد ببيته** انه يقطع ارثه بغير عتقة واحاب الاول بان هذا لا نظر  
 بالعتقة استلحاق ابن عم وهو داخ **وان استحقه امرأه في بقر بيته** لا يمنع  
 لانها ان اقامه البيعة بمشاهدة الولاد بخلاف الرجل واذا اقامه الحرة  
 ولوامة ولا يثبت رقة لولاها ولا يثبت زوجها الا ان ابكت وبشربن بالولا  
 على قرايشه ولا يثبت عليه الا باللعان **وان استحقه انسان في بقر بيته** **وسم**  
**عاري** وحري **وعيد** لصحة استلحاق كل منهم وبذ الملتقط لا ينفي المخرج  
 هنا فان كان لاحدهما بيعة سلمية من المار لم يعمل بها وان لم يكن لواحد  
 منهما **بيته** او لم يكن لبيته وقمارضا فان سبق استلحاق احدهما وبذ  
 عن غير القطار قدم لشوق السب منه مقتضد باليد فهي عاضدة لا مخرجة  
 وان لم يسبق احدهما كذلك كان استحقاقه لا قطرة **اذ عاه اخر** **من علي**  
**القائمة** الا في قبل العتق **فقط من الحقة به** ما ياتي ثم ولا يقبل منه بعد  
 الحاقه بواحد لقائه باخر لا يجوز بالولا لا ينعق بالاختصاص ومن لم يوتق  
 فانيان كان الحكم السابق وتقدم البيعة عليه وان تخرجت بما تقدم هو  
 على غيره الانفساء لانه بمنزلة الحكم فيها اذا قرى **فانه لا يكون قابض** بالبدل  
 او بدون مسافة القصر منه وقيل بالانبا وقيل بمسافة العود وبها وجد  
 ولكن **تجوز وفاء عنها والحقه بها** وقد الامر بالبلوغه **وامر بالانفاس**  
 قهر عليه وحسن امتنعه وقد ظهر له ميل ولا وفق الامر على الاوجه **بعد**  
**بلوغه الي من قبل طبعه** البعد بلوغه منها لما صح عن عمر رضي الله تعالى عنه  
 انه امر بذلك ولا ينفذ له الانفاس بالثبني بل لا بد من ميل على كمال القرب  
 لمزيد وشروط فيه **الا** وروي ان نعرف حالها وبرها قبل البلوغ وان  
 تستقيم طبعه ويتبع ذكاه واقرب ابن الرخصة وابده الزكشي  
 يقول ان الميل بالاجتهاد اي وهو مستند في تلك المقدمات ولو انفس  
 لغيرها وصدقه ثبت مسبه ولم يخير المميز كما ياتي في الحضافة لان

رجوعه يعمل به ثم لاها فقوله ملزم والمولى ليس من اهل الالتزام ويستثنى عنه  
 مدق الالتزام من ثبت له رجوع الاخر عليه بما افقت ان كان ياذن الحاكم  
 ثم بالاشهاد على دية الرجوع ثم بمسبة كما فعل ما مر من الاجارة والا فمقتضى  
 ولو ادعاه امرأان افقتا ولا رجوع هنا مطلقا لا مكان القطع بالاولاد  
 فاحد من قبل واحدة بموجب قولها **ولو اقامت بيته** على السب **وسم**  
 بان المحدثا زوجهما **استحقا في الاظهر** اذ لا مرجح لرجوع للقائين والبيد هنا غير  
 مرجحه خلا فالحجج لا يلائم ثبوت السب بخلافه **كما**  
**الحما** **س** **هي** تثبت الجرم كالحمل والحيلة لغت ما يحمله الا من لا  
 لغره على من يملكه واصلا قبل الاجاع احاديت رقة الغصا وهو ابن  
 سقيا الجوزي رجلا به كفا عنه الكريي بالغاثة على ثلاثين راسا من الغنم  
 في الضميرين وغيرهما واستنقط منها اللقيي ونسبه الزكشي جازا  
 على ما تنسبه به الشريفين من دوا ورقية وعقبت هنا الملتقط لا فها طلب  
 الاتقاط الغنم في الروضة وغيرها للاجارة لانها عقد على عمل **نفس**  
 تقارها في جوارها على عمل الجول وصحتها مع غير معين ولو بها جازية وعدم  
 استحقاق العامل تسليم الجعل لا بعد تسليم العول فلو شرط فصله قبل  
 المسى ووجبت احرا كمثل فان سلمه فلا يشط لم يجز تصرفه على الاوجه  
 وفارق بيته وبين الاجارة بانه لم يملكه بالقطر وهذا كملكه بالقول  
 وشراها الا ان في عمله مبيتا ويجوز للمعينا ويجزى بغيره **فان** **ان** مطلق  
 الترخا **المختار** **رد** **اي** او انفسا بغير ما يصرح به **فان** **كذا** او رده وكذا  
 كذا والاولا وحده انه لا يشترط ان ينفذ له على ولا ينفذه واحمل ابراهام العامل  
 لانه قد لا يفرق رعا في العول كقوله من حبس ظاهرا لم يقدر على خلاصه وان  
 وان تضمن عليه على توقيف ان خلصتني فلكذا بشرط ان يكون في ذلك  
 كلمة تقابل ما خرج عرقا وان كانا على وجعل وصيغة وعاقدها على تفرقها  
 من يلامه هنا وقمارا في واستفيد من قوله من رد ان الشرط في السامع  
 قد رقه على العول الرد بنفسه ان كان غنومين ونفسه ان كان معينا  
 وهذا الاين في ما ياتي في التوكيل فتاملة وان لا يشترط فيه بقسمة  
 فكيف ولا رشد ولا حرية ولا اذن سيدا ولى فصح من صبي ونحو  
 له قوع غير مجزى مسبه وقن على المعتد من الخطا في التمايز في ذلك  
 ولا يقاس ما هنا بالاجارة لانه ينفذ هنا ما لا ينفذ في وقصة الحد صحتها  
 بان حفظت ما في من معتد عليه كذا وهو صحتها ان عين له قدر المال  
 ورف من الغضا والا خلا لان الظاهر ان المالك يريد الحفظ على الدوام



وهذا لا غادة له فلم يبعد فساد ما نسبته للمخبر لما حرمه المثل لما حفظه  
وعلم من شأنه الذي كان به على حذرها فاعتبر أنه **يشتري** فيها **صفت** من الناطق  
الذي لم يرد الكناية **تدل على العمل** أي الأذن فيه كما يصلح **نعوض** معلوم  
مقصود **يلتزم** لا مناصا وضعا لا حرس فتلك إشارة المفهمة لذلك وما  
الناطق إذا كتب ذلك ونهيه فإنه يصح منه **فلا عمل بلا إذن** أو بأذن من  
ذكر عوض أو بعد الإذن لكنه لم يعلم أنه سوا المعين وقاصدا للعوض وغيره  
**أو إذن لشخص فعل غيره فلا شيء له** لأنه لم يلتزم له عوضا فوقع عمله بغير  
إذن عرف برضا الصواب **نعوض** ردفت القول له كرده لأن يده كرده  
كذا قاله وقبده السبكي بما إذا كان له وإذنه لا ذرعي بقوله القاضي فأن  
وده نفسه أو بعدة استحقاق وتزويله فعل فيه متركة فله يولد الإذن  
وقوله المذكور لا يخالفه لأنه لما تزل ففعله صحيح أن يقال **ردده** بعد  
وان لم ياذن له ولو قال من رد عدي من سابع يذاري فرده من علمه ونسب  
يسعد لم يستحق ومن سمع هذا العام التوكيد كهي في تلك المساج وكذا الخ  
لكن ان لم يحسن ولم يلتزم به وعجز عنه وعادة القابل والأفلا وان طرأ له  
فحرم من نظري يامر في التوكيد فعمل ان من جوع على الزيادة لا يستحب  
فيها إلا أن عذر وعمله الخ على حال الجمالة **ولو قال اجنبي** مطلق الخ  
فخالف من رد عدي **يخبر** كذا **استحقاقه** **الراد** العالم به **على الاجنبي** لأنه  
الترمه وان لم يأت بعل على القول وان نازع فيه السبكي نظر الخ  
المتبادر منه وأستشكل ابن الرخوة **استحقاقه** الراد بأنه لا يجوز له وجه  
يؤد عليه بخلافه ان مالك يبيعه واجيب بفضله فيما إذا كان من شأنه  
في الرد والتزم الاجنبي العمل وقد تصور بما إذا ظنه العامل المالك أو عرق  
وطني رضاه على أن وضع اليد عليه للرد بغيره الملاك غالبا وكفى بذلك  
محوزا وظاهرا ان المراد من الاجنبي غير الوكيل والولي فلو قال ذلك عن  
مولى أو محجوب أو جعل قد راجع المثل وجب في مال المولى والمحجوب **وان**  
**قال اجنبي قال زيد من رد عدي فله كذا وكان كذا لم يصح** **الراد**  
**على** أي الاجنبي مشا لعدم التزاه **ولا على زيد** ان كرده لذلك ولا تقبل  
شهادة الاجنبي على زيد كذا كذا لأنه منهم في ترك وجه فله اما اذا صدق  
فيلزم ما العمل وقبده الرافعي ما إذا كان الاجنبي من قبل غيره والأفلا  
لورده غير عالم بماذا أنه انتهي ويجهل ان عمل فله والافلا لم يصدق  
العامل والأفلا استحقاق على المالك المصدق لأن المحذ ورعدم علم العامل وتصدق  
بغير علمه ولا نظر لانها لم لان علمه وعدمه لا يعين الامنه مع قوله بموافقة المالك

**ولا يشترط قبول العامل** لفظا لما دل عليه لفظ الجماع **وان عينه** بالذي يكون  
بالوكيل ومن ثم لم يورد في العمل لم يستحق الأباذن جدي **تسببه** في الر وقسم  
واصلها ان الميعين العامل لا يتصور قبول العقد وظاهره ان في الر وقسم  
بان من يعدم تصور ذلك بعدة بالنظر إلى طباق العادية ومعنى تصور  
الذي أخبره الحق انه من حيث دلالة اللفظ على كل ما سمع سمع فلهذا لم يرد  
صار سمع ما كانه محال فحين تصور قبوله ولا يشترط انطابق قوله بالاذن  
رد دنا بقوله كذا دنا فقال ارده نصف دنا واستحق الدنا فان القول  
لا اثر له في الجملة قال الامام وعرض بقوله في طلقين ثالث فعل غاية طلق  
بالجملة وقوله في غسل ثوب وارضيك لعل الاربعين لم يرد في  
وقد يجاب بان العلق لا يفرق في لفظ الر وقسم الامر عليه وبأن الاخيرة ليست  
للمعية مستلثة لان ما فيها رد العمل من أصله فان خلاف رد بعينه **وتصريح**  
الحال **فلا عمل بمقول** بل عمل من ثبته او لا ثبات وذكره هنا لضرورة التعيين  
وتدريج ذلك بما عيشه من شرطه لا كذا جازيا فلهذا وطوله ومركبه في  
ارتقاعه وما يفي به وخيامه ثوب فصفة كالأخارة **وكذا معلوم** كتب  
رده من موضع كذا **قال الامام** لانها اذا جازت مع العمل فعمل العامل او  
و ما لا يرد في العمل من بغيره فلو رده من هو بغيره ولا بغيره فلهذا كتب  
فلا شيء له ولو قال من دني على مالي فلهذا فلهذا من هو بغيره فلا شيء  
له اذا لا بغيره وعلا بشاره بوجوبه وهو مبني على ما شرطه في العمل انه  
شروطه كونه على واجبه عليه وهو ضيق كما مر **نعيم** ان عني بوضع يده  
عليه فهو غصب عني قول مالك مثلا من رد مالي فلهذا فلهذا فلهذا لم يستحق  
شيئا وان كان في بغيره بغير الرد عليه فلهذا يخرج منه من الخصية وصلى  
هذا العمل من شرط العمل عدم تعينه عليه وقد يخرج ايضا بان ما تعين  
لعارض كمن كفاية المحصر وأخذ له الأجرة فيه ومنه حتى لهم باستحقاقها  
في كونهم الفاتحة **وحرم** الردعة وان تعين عليه وما كان متعينا  
أصالة لا أخوة فيه ومنه مسألة الغاصب المذكورة وان هو بغيره بغيره  
لان الغاصب انما له الحق مشقة بالبحث عنه وقبده الا زرع ما اذا كان  
الحق المشتق بعد الجمال اما السابق عليها فلا عبرة به اقل انه لم يرض ببيع  
خ **ويشترط** لصحة العقد عدم تاقية فيعطل من رد عدي الى شهر سواء  
ان المرء محلي كذا ام لا لأنه قد لا تقدر فيه **وكمن العمل** **بالا معلوم**  
مما حرمه المعنا وصفه او وصفه ما في الذمة مقصود وكذا غالبا  
جعله تمنا لانه عرض بالاجرة والحاجة لغير الله بخلاف العمل **فكأن قال**















این

مقدور است که

اقتضای







بسم الله الرحمن الرحيم وبه نقتضي مسند في البيع واركانه ثلثة الصبيغ  
والمتعاقدان والعوضان والشرائط بعضها اجماع وبعضها خلافه اما  
الصبيغ فشرطها <sup>الاجابة</sup> ثلثة منها الفورية هل هو شرط بين الايجاب  
والقبول وبين اجزائها اذ في الاول دون الثاني او بالعكس ام لا مثلا ان  
قال البائع بعثتك هذا الكتاب بعشرين درهما وقال المشتري قبلت بعد فصد  
او قال اشترت هذا الكتاب فقال البائع فاصلة بعشرين درهما فينقضي ذلك  
البيع ام لا وايضا المعبرة في الفاصلة ان يكون فاصلة كاملة مطولة بحيث  
يمضي بين القولين يوما او نصف يوم ام يكفي فيها ما لا يكون شغلا ولا يعجز  
عليه الفور عرفا ومنها الصيغة هل هو شرط فيها في المادة والاعراب والقراءة  
يعجز عنها مخالفا لاعتدائه التوكيد اذ في البعض دون البعض ام لا كما اذا بدل العن  
في بعثتك بالعن المحجوز او في المفعول او محجوزا او وقع بالكون او وصل بالكون  
ومنها ان يخاطب الوجه قبل بل يصح الخطاب كان يقول بعثتك فلان لم يكتف  
ولم يقع غيره ام يكفي في وضع اسم القابل بوضع غيره في البيع مع حضوره كان يقول  
بعثت زيدا او من زيد مثلا ومنها حضور القابل هل هو شرط لانعدامه ام يجوز اذا  
قال بعثت زيدا كما انكرا في غيابه ثم حضر بعد فصح في دفع الموصوف في كلامه فورا  
وسع ذلك ورضي فقال قبلت ومنها اجزاء <sup>الاجابة</sup> في البيع فلو قال بعثتك  
فاذا اجزاء غيره مبيح ام لا وعلى التقديرين مبيح ان يكون ذلك في قول القابل  
المخاطب كما اذا وكل زيد عمرا في شراء مائة درهم من البكر فقال البكر للعمرو بعثتك او  
بعثت بثلث كذا البكر فبعتك عمرو وقال زيد قبلت ام لا يتفاوت في ذلك  
هو وغيره ومنها تعميم البيع على الثمن هل يستغنى اذ قال بعشرين درهما مثلا بعثتك  
كذا ام لا ومنها التطابق بين الخطاب والمفعول فلو قال بعثتك بعشرين قال فاشترى

وصف من ضيكم بعد السلام والتمني  
سنة منكم في اليوم ان الخطبة يا ابا عبد الله  
تفجروا فها هو الله عظم الله شأنه فيكم كما جعل ضي  
هطيا والى في الصالح المقال ان الشافعي  
تدرا على هذا المال والموثر في السلام



قوله ٢١٥ من المرسلة  
 على اوصافهم الرسل ورسولهم  
 على الملوك والوعود فان الوعد من افعالهم  
 والوعود لهم الوعد على السبيل  
 والوعود والاعلان والوعود  
 كما حذرنا في كتابنا

بسم الله سنة في عقوبة النفس على العلم اما ان يكون العقوبة على العقوبة او على الاول  
 ان تكون الاجارة الملاحقة من المالك كاشفة من العقوبة من قبل او ناطقة للملك من قبلها  
 وتظهر الفاسد في الفناء والمنفصل كما حصل من المبيع المتعلق بين العقد والاجارة فهو المشتري على الاول  
 وفي الفناء والمنفصل كما حصل من المبيع القابل من قبل البائع ايضا وفيها المالك المشتري على الثاني  
 بعين المالك المشتري فانه في المالك المبيع فانه في المالك في المالك مستعد اما ان ترتب العقوبة على البيع  
 او المشتري او يهاذ على ان يرتب ان يحجب العقوبة جميعها واحدا وعلى الثاني من الثلاثة اما ان  
 يكون عين المبيع باقية بطلان فان تتعلق العقوبة على المبيع لا كما ان يبيع في جميع العقوبة فلا يفسد  
 كما حصل من ضرب الثلاثة في الاثنين سنة الاول ترتب العقوبة على العين فانه لا يفسد لانها لا يفسد  
 فذلك صحيح ان اجازة جميع الثلاثة ترتبها على عين المبيع فبطلت اجارة احد ما يبيع منها هو ما اجيز  
 وما بعده دون ما قبله والثالث ترتبها على عين المبيع فبطلت اجارة احدها فبطلت اجارة الباقي  
 واكثر من ذلك ان تلت الاجارة فبطلت افعال البيع في تلك الاجارة في الاول واستكمل المشتري المالك  
 المشتري في ان يرفع المتصفيات المتنازعة لا المتقدمة لعدم الاجارة فيها كراية ترتبها  
 على الاعراض منها او متنازعة اذا اجاز جميعها ايضا فبطلت اجارة المشتري على الاجارة الواحدة  
 فيبقى الجازة لا يفسد وبطلت الاجارة الساقية ترتبها على الاعراض التي كانت تملكها وما قبله صحيح  
 وما بعده بالكل وجه العقوبة فيما قبل ان يجزى لا يملك هذا البيع الا ان يملك ما قبله فاجارة  
 ذلك كاشفة عن اجارة ما قبله ووجه البطلان عدم الاجارة كاشرة وهو واضح